

الإغتيالات لسابقة

في مصر

دماء في تاريخ مصر المعاصر
من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق

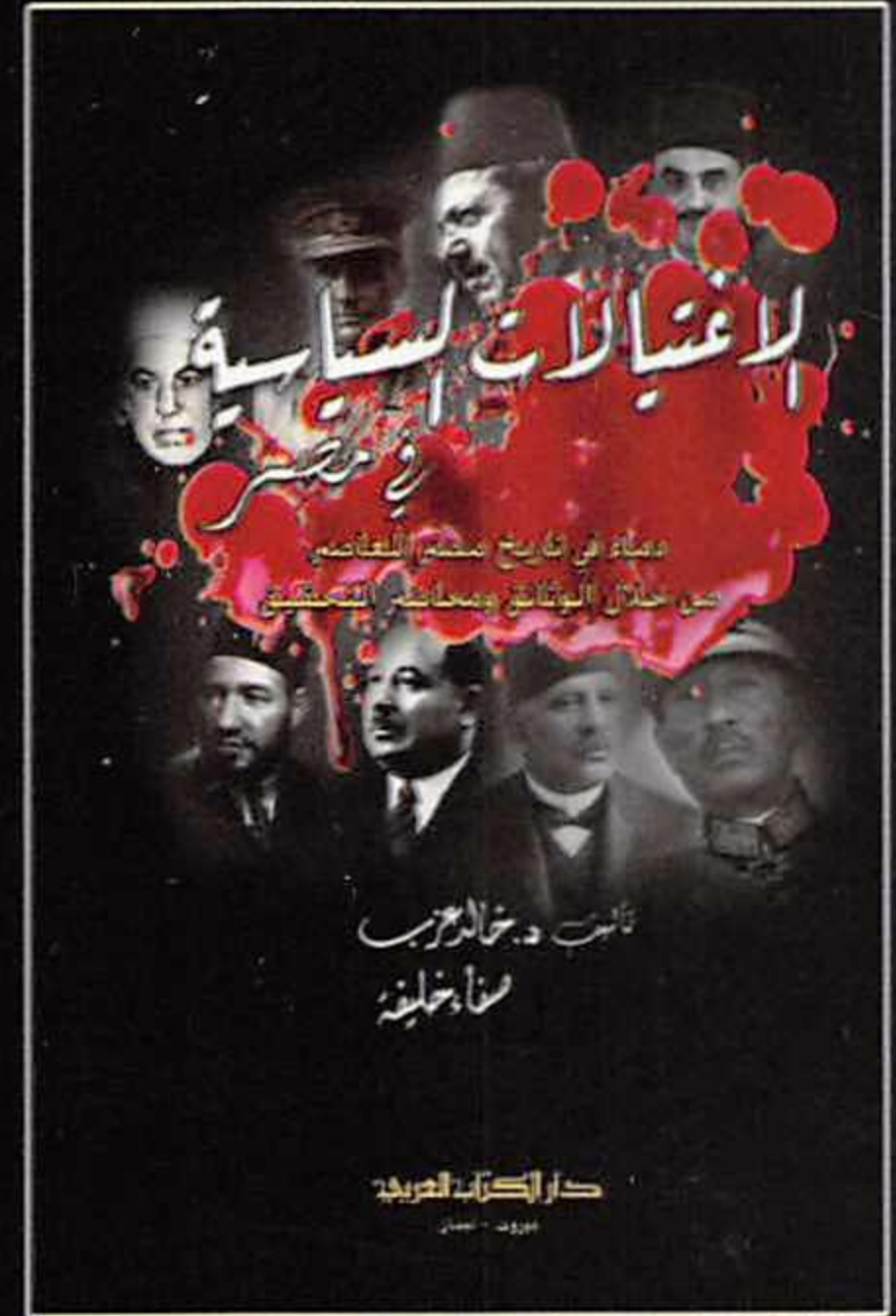
تأليف د. خالد عزب

صفاء خليفة

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الإغتيالات السياسية في مصر



من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق الرسمية

« اغتيال اليوم السياسي... »

خبرٌ نسمعه من حين لآخر في محطات التلفزة والإذاعة أو نقرؤه في الصحف.

يتطرق هذا الكتاب إلى أشهر الاغتيالات السياسية في مصر، ويتعقب الحقائق والمعطيات التي رافقت كل قضية ويحللها، كاشفاً عن مفاجآت مذهلة من خلال الوثائق وملفات التحقيق الرسمية، بدءاً من اغتيال بطرس باشا غالي في 20 شباط / فبراير 1910 إلى اغتيال الرئيس أنور السادات في 6 تشرين الأول / أكتوبر 1981.

ندعوك عزيزي القارئ إلى قراءة هذا الكتاب المثير لتكتشف الأسرار الخفية وراء حوادث الاغتيالات السياسية التي شهدتها مصر لتعيش أحداثها ووقائعها.

وهنا يُطرح السؤال: إلى أي مدى أثرت تلك الاغتيالات في تاريخ مصر المعاصر؟!

د. خالد عزب



9 789953 279480

الأغتيالات السياسية
في مصر
(1910 - 1981)

الأغتيالات السياسية في مصر

(1910 - 1981)

دماء في تاريخ مصر المعاصر
من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق

و. خالد عذب
صفاء خليفة

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الاغتيالات السياسية في مصر

حقوق الطبع للمؤلف © (أيار/مايو) 2011

ISBN: 978-9953-27-948-0

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة المؤلف على ذلك كتابةً ومقدماتاً.

الناشر

DAR ALKITAB AL ARABI

Verdun St., Byblos Bank Bldg.

P.O. Box 11-5769

Beirut 1107 2200 Lebanon

دار الكتاب العربي

شارع فردان، بناية بنك بيبلس

ص. ب. 11-5769

بيروت 1107 2200 لبنان

هاتف 861178 - 862905 - 800811 (+961 1) Tel

فاكس 805478 (+961 1) Fax

بريد إلكتروني E-mail daralkitab@idm.net.lb

www.dar-alkitab-alarabi.com

www.kitabalarabi.com

www.academia.com.lb

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن أفكار كاتبها
ولا تعبر عن رأي الناشر

المحتويات

- 5.....المحتويات
- 11..... لماذا هذا الكتاب؟
- الفصل الأول: اغتيال بطرس باشا غالي 20 شباط/فبراير 1910
- 13..... مائة عام على أول جريمة سياسية في مصر.
- 13..... كيف ولماذا اغتيل بطرس باشا غالي؟
- 15..... من هو بطرس باشا غالي؟
- 16..... ظروف الحادث وديوافع الاغتيال
- 16..... من هو القاتل؟ "إبراهيم ناصف الورداني"
- 18..... بطرس غالي واتفاقية السودان
- 21..... بطرس غالي وحادثه دنشواي
- 22..... استقالة وزارة (مصطفى فهمي باشا) وتشكيل (وزارة بطرس باشا غالي)
- 23..... قانون المطبوعات في مصر
- 25..... بطرس غالي ومشروع مد امتياز قناة السويس
- 27..... جنازة الباشا وإعدام الورداني
- 30..... بدء التحقيق وإجراءات المحاكمة
- 32..... قرار الاتهام
- 40..... إعدام الورداني
- 41..... الحادث الذي ارتجت لوقوعه الوحدة الوطنية المصرية
- 44..... المؤتمر القبلي والمؤتمر المصري

- 54..... وثائق اغتيال بطرس باشا غالي
- 75..... صور
- الفصل الثاني: اغتيال السير لي ستاك.. أم اغتيال سعد زغلول وحلمه؟
- 95..... (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924)
- 96..... سنوات ما قبل الاغتيال
- 98..... يوم الحادث
- الإندازا البريطاني إلى الحكومة المصرية - 22
- 100..... تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924
- 102..... رد الحكومة المصرية على الإندازين: 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924
- جواب المنسوب السامي على رد الحكومة المصرية:
- 102..... 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924
- 103..... رد الوزارة
- 104..... استقالة سعد زغلول 23 تشرين الثاني/نوفمبر
- احتجاج البرلمان المصري على تصرفات الحكومة البريطانية:
- 105..... 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924
- 106..... تشكيل وزارة زيور: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924
- 107..... أصداء الحادث
- 115..... مجرى التحقيق وإجراءات القبض على الجناة
- 121..... إجراءات المحاكمة وإصدار الأحكام
- 131..... مرافعات الدفاع
- 136..... من محاضر التحقيق
- 168..... الصور
- الفصل الثالث: اغتيال أحمد باشا ماهر (24 شباط/فبراير 1945)
- 184..... من هو أحمد باشا ماهر؟

187.....	ظروف الحادث
188.....	مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية
191.....	يوم الحادث
193.....	القبض على الجاني
195.....	جنازة أحمد ماهر باشا
200.....	تخليد ذكرى الشهيد
201.....	تقدير ملكي لأحمد ماهر
202.....	محاكمة قاتل ماهر باشا
205.....	صور الحكم
210.....	من محاضر التحقيق
233.....	الصور
247.....	الفصل الرابع: اغتيال أمين عثمان (6 كانون الثاني/يناير 1946)
248.....	سنوات ما قبل الاغتيال
248.....	أمين عثمان والإنجليز
248.....	أمين عثمان ومعاهدة 1936
249.....	أمين عثمان وخطبة يوم 7 شباط/فبراير 1940
252.....	أمين عثمان وحادث 4 شباط/فبراير 1942
254.....	التخطيط لاغتيال أمين عثمان
255.....	يوم الحادث
258.....	بدء التحقيق
2269.....	إجراءات المحاكمة
281.....	حكم المحكمة
285.....	نص الحكم في القضية 1129 لسنة 1946 عابدين (202 كلي 1946)

- 288..... الوثائق
- 309..... الصور
- الفصل الخامس: اغتيال محمود فهمي النقراشي
 (28 كانون الأول/ديسمبر 1948)
- 316..... من هو محمود فهمي النقراشي؟
- 320..... ظروف الحادث
- 324..... النقراشي والإخوان المسلمين
- المذكرة التفسيرية المرفوعة إلى دولة رئيس الوزراء بطلب حل
 جمعية الإخوان المسلمين
- 325.....
- 332..... صدق قرار الحل وتنبؤ بعض الجهات باغتيال النقراشي
- 334..... يوم الحادث
- 336..... جنازة دولة النقراشي باشا
- 336..... البرلمان المصري يبكي النقراشي
- 337..... تأبين النقراشي
- 338..... التحقيق وإجراءات المحاكمة
- 353..... مرافعة النائب العمومي في قضية النقراشي
- 355..... نص الحكم
- 357..... الوثائق ومحاضر الجلسات والخطابات
- 388..... الصور
- الفصل السادس: اغتيال حسن البنا.. (12 شباط/فبراير 1949)
- 410..... الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا
- 410.....
- 415..... اغتيال الخازندار (22 آذار/مارس 1948)
- 416..... قضية السيارة الجيب (15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1948)
- 417..... اغتيال اللواء سليم زكي (4 كانون الأول/ديسمبر عام 1948)

418.....	حل جماعة الإخوان المسلمين
420.....	بيان البنا الأول " بيان للناس "
422.....	محاولة نسف محكمة الاستئناف (13 كانون الثاني/يناير 1949)
422.....	بيان البنا الثاني " ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين "
424.....	لحظة فارقة في تاريخ الإخوان المسلمين
425.....	مشهد الاغتيال
426.....	البوليس السياسي في مسرح الجريمة
428.....	تقرير الطبيب الشرعي
431.....	من قتل حسن البنا؟
437.....	إعادة فتح التحقيق بعد ثورة يوليو 1952
440.....	أقوال الشهود
451.....	تقرير الاتهام
454.....	حكم المحكمة
458.....	وثائق ومحاضر الجلسات
523.....	الصور
الفصل السابع: اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي	
528.....	(3 تموز/يوليو 1977)
528.....	محمد حسين الذهبي
529.....	ملامح من شخصية الشيخ الذهبي
529.....	منخل
533.....	أهم أفكار ومعتقدات جماعة التكفير والهجرة
538.....	آراء وأفكار أودت بحياة الشيخ الذهبي
540.....	يوم الاختطاف

544.....	وصف الشقة التي تمت فيها عملية الاغتيال
544.....	وفاة الدكتور الذهبي ولا يملك قبراً يدفن فيه
545.....	المتهمون ووقائع التحقيقات
545.....	من هو قاتل الشيخ حسين الذهبي
546.....	السادات ينعي الشيخ الذهبي
546.....	تكريم الذهبي بعد وفاته
547.....	محاكمة القتلة
547.....	تقرير الطبيب الشرعي عن مقتل الشيخ الذهبي
548.....	حكم المحكمة العسكرية العليا
552.....	الصور
الفصل الثامن: اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات	
561.....	(6 تشرين الأول/أكتوبر 1981)
562.....	سنوات ما قبل الاغتيال
575.....	يوم الحادث
578.....	وصف الحادث في محاضر التحقيق
586.....	جنازة الرئيس السادات
587.....	المعاينات التي أجريت لمكان الحادث
590.....	فقرات من تقرير الطبيب الشرعي عن اغتيال الرئيس محمد أنور السادات
592.....	بداية التحقيقات
613.....	نص قرار الاتهام
618.....	الحكم في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات
623.....	الصور
636.....	قائمة المراجع

لماذا هذا الكتاب؟

إن محاولة قراءة تاريخ الاغتيالات السياسية من خلال الوثائق وخاصة ملفات التحقيق الخاصة بها، تعطي لا شك نتائج مختلفة عما هو شائع، لذا فإن إعادة قراءة التاريخ وتمحيصه أمر لا شك هام بالنسبة لكل الشعوب.

هذا الكتاب ينطلق من هذه الفرضية، ليعطي القارئ مساحة كبيرة من الرأي والرأي الآخر تارة، ثم داخل هذه المساحة سيعيد تشكيل رؤيته لظروف كل حادث، خاصة أن بعض حوادث الاغتيالات السياسية أحدثت شرخاً في الجماعة الوطنية مثل حادثة اغتيال بطرس باشا غالي، أو كانت تنبئ بمزيد من العنف الديني كاغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي، أو هي تعبير عن مناهضة الاستعمار كاغتيال أمين عثمان.

هكذا كان كل حادث في تاريخ مصر المعاصر، له قراءاته الخاصة به، لكن كل ما يربط هذه القضايا التي يتعرض لها الكتاب، هي أنها كانت نتيجة لما قبلها من معطيات، سواء خروج جماعة الإخوان المسلمين عما هو مرسوم لها من مسار، أو تصاعد الجدل حول سياسات الرئيس السادات، لكن في النهاية نحن أمام التاريخ نقراه ونستشف منه رؤى مختلفة تبنى في مخيلة كل منا طبقاً لما يراه في الحادث.

لن أطيل عليك عزيزي القارئ فأنا أدعوك لتقرأ معي هذا الكتاب.



د. خالد عزب

الفصل الأول

اغتيال بطرس باشا غالي

(20 شباط/فبراير 1910)

مائة عام على أول جريمة سياسية في مصر

كيف ولماذا اغتيل بطرس باشا غالي؟

كان بطرس باشا غالي رجل دولة تحمّل على عاتقه فترة من أصعب فترات التاريخ المصري في ظل غطرسة الاحتلال البريطاني، فقد فاوض الإنجليز على تخفيف أحكام بنشواي وحمل أوزار قدرته على مواجهة الإنجليز بالتفاوض أو المراوغة طبقاً لما أشارت له الوثائق الإنجليزية التي جرى الإفراج عنها، إلا أن تصدُّره المشهد السياسي جعله هو في واجهة الحياة السياسية. وقد تعاون معه وطنيون كسعد زغلول، وشُهدَ له بالكفاءة في إدارة النظارات (الوزارات) التي أسندت له وبالكفاءة كرجل دولة تولى رئاسة الوزارة، ولم يلقَ اختياره كرئيس للوزراء أي اعتراض بوصفه قبطياً، بل لقي ترحيباً من كل المصريين. عندما عهد الخديوي عباس حلمي الثاني لبطرس باشا غالي رئاسة النظارة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ونوقش في كونه قبطياً، وهذا قد يثير اعتراض المسلمين، فأجاب الخديوي على الفور إن مصر شهدت نوبار باشا رئيساً للوزارة وقد كان مسيحياً وأجنبياً، أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري. كما كان بطرس غالي

رجل سلم وعمل، نشط في مجال السلم والوساطة. وتشير إحدى الوثائق البريطانية إلى اعتراض الإنجليز على اختياره لرئاسة الوزراء. لكن شابت علاقته بالحركة الوطنية خاصة الحزب الوطني شوائب أثرت بالسلب على صورته، منها اضطراره لتوقيع اتفاقية السودان في 19 كانون الثاني/يناير 1899، ترؤسه لمحكمة دنشواي الخاصة التي انعقدت يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1906، وبعث قانون المطبوعات 25 آذار/مارس 1909، ودوره في مشروع مد امتياز قناة السويس.

ترتب على ذلك، أنه في أثناء نظر الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز قناة السويس فوجئ الناس بقتل بطرس غالي في 20 شباط/فبراير 1910، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه، ولم يكن الناس قد عرفوا في مصر حوادث القتل السياسي منذ عهد بعيد. كان قاتله إبراهيم ناصف الورداني، شاباً في الرابعة والعشرين من عمره، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني.

في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم 20 شباط/فبراير 1910، خرج بطرس غالي من مكتبه في ديوان الخارجية بصحبة حسين باشا رشدي ناظر الحقانية، وفتحي باشا زغلول (وكيل الحقانية)، وعبد الخالق ثروت (النائب العمومي)، وأرمولي بك التشريفتي بالخارجية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي، وبينما هو يهّم بركوب عربته اقترب منه هذا الفتى "الورداني" متظاهراً بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما في صدره، وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب هذه الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات أخرى أصابت إحداهما عنقه من الخلف واثنان في كتفه، وأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه. واستدعي الدكتور سعد بك الخادم فأخذ يسعف الجريح ويخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق الجريح قليلاً وكان في النزح الأخير، فحُمل إلى مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق، وفور وصول بطرس باشا غالي إلى المستشفى اجتمع حوله 15 طبيباً من كبار الأطباء في مصر، وقد رأوا في بادئ الأمر عدم إجراء عملية له لكن في النهاية تم إجراؤها لإخراج الرصاصات الباقية.

ولما وقف الخديوي عباس حلمي الثاني على هذا النبا بلغ منه التأثر ومن

رجال الحاشية مبلغه، نظراً لما كان يتمتع به بطرس باشا من ثقة الجناب العالي ومحبته له، وأصدر سموه أوامره في الحال تليفونياً إلى فتحي باشا زغلول باتخاذ جميع الوسائل الممكنة بكل سرعة للعناية بالجريح. وقد زار سموه بطرس غالي، ودخل عليه في غرفته وقبله في وجهه والدموع تملأ عينيه، وكان بطرس باشا قد تنبّه قليلاً، فجعل يقول: "العفو يا أفندينا... متشكر ... العفو يا أفندينا... متشكر". وأمر الخديوي أن تبلغ له الأخبار لحظة بلحظة.

وبعد انتهاء العملية لإخراج الرصاص ارتاح الجريح نوعاً ما، ولكن الألم ازداد بعد قليل وارتفعت حرارته، وأصبح في خطر قريب، ولم تأت الساعة الثامنة والربع مساءً حتى أسلم الروح بين بكاء الحاضرين في الساعة السابعة والدقيقة 45 من صباح يوم الاثنين 21 شباط/فبراير سنة 1910. ثم عقد مجلس النظارة برئاسة الجناب العالي في سراي عابدين وقرر تعطيل نظارات الحكومة وجميع مصالحها والمدارس الأميرية إلى أجل غير مسمى. وكذلك تنكيس الأعلام على الثكنات العسكرية ودور الحكومة حداداً على فقيد مصر العظيم.

من هو بطرس باشا غالي؟

ولد بطرس غالي في بلدة الميمون بمحافظة بني سويف سنة 1846. وكان والده غالي بك نيروز ناظراً للدائرة السنوية لشقيق الخديوي إسماعيل في الصعيد. التحق بطرس غالي في صغره بأحد الكتاتيب كغيره من المصريين حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ثم التحق بالمدرسة القبطية بالقاهرة، ثم انتقل إلى مدرسة البرنس مصطفى فاضل. وكانت تلك المدرسة تهتم بتدريس اللغات فأتقن الإنجليزية والتركية. عُيّن مدرساً بالمدرسة القبطية بالقاهرة، لكنه سافر بعد ذلك في بعثة إلى أوروبا لتلقي تعليمه العالي هناك. عندما عاد بطرس من أوروبا عمل في الترجمة بالإسكندرية، وعندما قامت الثورة العرابية في مصر بقيادة أحمد عرابي كان بطرس من أنصارها ومن المنادين بالتفاوض مع الخديوي، ولذا اختير ضمن وفد المفاوضات للتفاوض مع الخديوي باسم العرابيين. كان بطرس غالي هو أول من يحصل على رتبة الباشاوية من الأقباط. صعد نجم بطرس غالي

سريعاً، ففي العام 1893 تولى نظارة المالية في بداية عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في نظارة رياض باشا التي استمرت حوالي عام، ثم لم يلبث أن أصبح ناظراً للخارجية، في النظارة الثالثة التي شكلها مصطفى فهمي باشا والذي كان يعتبر رجل الإنجليز في مصر، واستمر في نظارة الخارجية ثلاثة عشر عاماً من 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1885 حتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1908 وهي أطول فترة يشغلها ناظر في هذا المنصب الكبير.

ظروف الحادث ودوافع الاغتيال

من هو القاتل؟

"إبراهيم ناصف الورداني"

شاب مصري في الرابعة والعشرين من عمره، تلقى علومه الأولى في المدارس المصرية حتى نال البكالوريا، وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظيفل باشا حسن وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة. ثم ذهب إلى إنجلترا، ف قضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديوي عباس وقتذاك. انتظم فيه منذ تكوينه في الحركة الوطنية، كما كتب عدة مقالات في صحيفة "اللواء" لسان حال الحزب التي أصدرها مصطفى كامل عام 1900، وكان يوقعها باسمه الحقيقي، كما كتب مقالاً في صحيفة "المؤيد" باسم مستعار. وهو شاب عصبي المزاج شديد الانفعال.

يعد حادث بطرس غالي هو أول حادث من نوعه في مصر منذ أكثر من قرن عندما قتل سليمان الحلبي كليبر، ولذلك لا بد وأن نشير إلى الأحداث السياسية التي مرت بها مصر قبل وقوع الحادث وأنت إلى توتر علاقته بالحركة الوطنية خاصة الحزب الوطني. كان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديوي الأيمن في سياسته الجديدة. فهو الذي سافر معه إلى لندن في صيف عام 1908 حين كان وزيراً للخارجية في وزارة مصطفى فهمي،

وتفاهم مع الإنجليز على السياسة الجديدة. وقد كان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشب بينه وبين كرومر من خلاف. وقد رشَّحه الخديوي عباس لرئاسة الوزارة، وضمنه عند جورست حين سأل: "ألا يحصل انتقاد من الأهالي بتعيين رئيس قبطني؟"، فرد عليه عباس قائلاً: "إنه قبطني ولكنه مصري، أما نوبار فلم يكن مصرياً".

اعترف الجاني (إبراهيم الورداني) بجرمه، ويرر إقدامه على قتل بطرس باشا غالي بأنه وقع اتفاقية السودان في 19 كانون الثاني/يناير عام 1899، بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، كان ضمن تشكيل محكمة دنشواي، وإعادته العمل بقانون المطبوعات القديم في 25 آذار/مارس عام 1909. وقانون النفي الإداري في 4 تموز/يوليو من نفس العام، وكان له دور في محاولة مد مشروع امتياز قناة السويس. كما اعترف أنه قصد قتل بطرس باشا غالي منذ زمن.

وجدير بالذكر أن سعد زغلول كان أقدم النظَّار، ومن ثم كان من المفروض أن يُعهد إليه بتشكيل الوزارة، لكن لم يكن من المتوقع أن يقبل الاحتلال الإنجليزي تولي سعد لرئاسة النظارة أو أن يقبل الخديوي ذلك. فقد كان رأي جورست في سعد زغلول عند تشكيل وزارة بطرس غالي أنه مستاء جداً من سعد زغلول بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبرٌ وكلامه قاسٍ مثل الحجر.

عرض جورست على الخديوي أسماء إسماعيل سري، وحسين رشدي ليختار أحدهما لرئاسة الوزارة وعرض الخديوي اسم سعد وسعيد، وكانت مناورة بارعة من الخديوي إذ أن عرض هذين الاسمين كان لا بد أن ينتهي إلى قبول سعيد. وقد كان.

عهد الخديوي إلى محمد سعيد الذي كان وزيراً للداخلية أن يشكل الوزارة الجديدة، وخرجت اللواء في 22 شباط/فبراير 1910، تؤكد أن الوزارة ستؤلف على الوجه التالي (محمد سعيد باشا: الرئاسة والداخلية، سعد زغلول باشا: الحقانية، حسين رشدي باشا: الخارجية، أحمد حشمت باشا: للمعارف، إسماعيل

سري باشا: للأشغال والحربية، يوسف سابا باشا: للمالية).

كما كان لهذا الحادث الخطير أثره على في تاريخ الحزب الوطني ذاته، فقد خفّت حدة أقلام كتابه في الصحف نظراً لهول الحادث وخوفاً من لصق تهمة تدبيره بالحزب، إلا أن الصحف القبطية والأجنبية اعتبرت أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال. ولذلك زانت مطاردة الحكومة لنشاط الحزب ومبادئه.

وقالت صحيفة الإيجيبيسيان في عددها بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 1911 أن: "الورداني وهو يقتل بطرس غالي كان يجهز في الوقت نفسه على الوطنية المصرية في مصر".

كما اندفعت الحكومة المصرية تقبض على الناس وتفتش البيوت لاستكشاف جمعيات ومؤامرات سرية، لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادث، أي في 21 نيسان/أبريل.

بطرس غالي واتفاقية السودان

وقع بطرس باشا غالي اتفاقية الحكم الثنائي للسودان في 19 كانون الثاني/يناير عام 1899 بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، واللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية، وبموجب تلك الاتفاقية أصبح إنجلترا رسمياً حق الاشتراك في إدارة شؤون الحكم بالسودان، ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية، وأصبح المصريون غرباء عنه أو خداماً للإنجليز فيه.

لم يذع أمر الاتفاقية إلا عقب إمضائها، وكانت الصحف تجهل أمرها، ولم تنشر شيئاً عن مقدماتها، ولم تحصل مفاوضات ما بصددها، وإنما هي إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمي، فقبلتها بلا مناقشة، كل ما حصل من المفاوضات بشأنها أن اللورد كرومر سلم بطرس باشا غالي مشروع الاتفاقية كما وضعت وزارة خارجية إنجلترا، فأخبر بطرس باشا غالي الوزراء

بالأمر، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه (وقد جاءت هذه الاتفاقية منافية للحجج التي كانت إنجلترا تتذرع بها في حادثة فاشودة، فإن حجتها الظاهرة في تلك الحادثة أنه لا يحق لفرنسا احتلال فاشودة لأنها أرض مصرية)، وهكذا أعلنت الحكومة الإنجليزية أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، وصرح اللورد سالزبري في هذا الصدد: "إن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل ليست محلاً للنزاع منذ انتصار الجنود المصريين على الدراويش. وهكذا فقد كانت إنجلترا تنادي باحترامها لحقوق مصر، وتعلن أن السودان أرض مصرية، وتنكر على فرنسا احتلالها لفاشودة باعتبارها بقعة مصرية، ولكنها ما لبثت أن تنكرت لهذه الحقوق بعد انسحاب فرنسا من أعالي النيل، وكان أول اعتداء منها على تلك الحقوق إكراهها الحكومة المصرية على توقيع اتفاقية السودان في 19 كانون الثاني/يناير 1899.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جعلت لبريطانيا حقاً مشروعاً وأعطتها نفوذاً لم تكن تحلم به، فمن الناحية الفعلية فصل هذا الاتفاق السودان عن مصر، وأصبحت جميع السلطات في يد حاكم عموم السودان وهو بريطاني، كما أن موافقة الحكومة المصرية تمت بصورة شكلية، وتشريعات القطر المصري لا تسري على السودان، ولم تُعطَ مصر أي ميزة على السودان.

ولقد أدركت بعض الدول الأوروبية مغزى اتفاقية 1899، فشنت الكثير من الصحف الفرنسية في مصر الحملات العنيفة على هذا الاتفاق، ووصفت جريده Le Journal Egyptien في عددها الصادر 20 كانون الثاني/يناير 1899 هذه الاتفاقية بقولها:

"لقد وقع أمس أفظع اغتصاب في هذا الجيل وهو عقد الاتفاق الذي أبرم بين الغاصب القاهر والمغصوب العاجز، فقد وقّع مجلس النظار المصري العقد المشؤوم لا تخلياً منه عن السودان مؤقتاً فحسب، وإنما تنازلاً عن ملكية أراضيه الفسيحة لإنجلترا.. وهكذا دخلت إنجلترا السودان وتحصّنت فيه وبعد ما كان إلى الأمس أرضاً مصرية فقد أصبح في أيدي الإنجليز ومدافعهم إلى الشمال".

كما اختارت جريدة المؤيد عنوان "انتحار" للتعليق على اتفاقية السودان. غير أن الواقع بالنسبة للاتفاق الثنائي يخالف الجانب الرسمي له كل المخالفة، فقد اضطلعت بريطانيا وحدها بمهمة وضع الاتفاق، وكان دور مصر شكلياً بحتاً، لم يزد عن توقيع الاتفاق حين قُدِّم لها. وذهب محمد حسين هيكل في رده على سؤال حول مدى مسؤولية بطرس باشا غالي عن توقيع اتفاقية السودان إلى:

"أن مصر يوم اتفاقية السودان كانت تابعة لتركيا، وكانت لا تستطيع أن تمضي اتفاقاً تنقص به من سلطتها أو سيادتها على أي جزء من الأجزاء التابعة لها، أو التي كانت تابعة لها وعادت إليها... وبالرغم من تكرار الكتابة في هذا الأمر إلى الحكومة التركية فإنها لم تحرك ساكناً ولم تظهر استعدادها لتعويض مصر إذا هي وقعت بإزاء إنجلترا موقفاً خاصاً".

كما لا يغفل أن بطرس باشا غالي كان في ذلك الوقت ناظراً للخارجية، وأن الاتفاقية لا بد قد مرت على رئيس النظار مصطفى فهمي باشا، ولا بد أن يكون قد أقرها ووافق عليها. ويؤكد ذلك رد بطرس باشا غالي في 9 تشرين الأول/أكتوبر عام 1898، على المذكرة التي أرسلها اللورد كرومر بأن:

"لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديوي، كما تعرف سعادتكم استرجاع مديريات السودان لأن هذه الأقاليم بالنسبة لمصر هي ينبوع حياتها ولأن مصر لم ترغب في الانسحاب منها إلا بسبب وجود قوات متفوقة على قواتها، بيد أن عدم استعادة وادي النيل الذي كلف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة، ولما كانت الحكومة الخديوية تعرف أن مسألة فاشودة موضع مفاوضات سياسية في الوقت الحاضر بين إنجلترا وفرنسا، كلفتني أن أرجو سعادتكم أن تتوسطوا لدى اللورد سولزبري وزير الخارجية البريطانية كي يتم الاعتراف بحقوق مصر الثابتة وتعاد إليها تلك المديريات جميعها التي كانت تحتلها عند قيام ثورة محمد أحمد".

بطرس غالي وحادثة دنشواي

في 13 حزيران/يونيو عام 1906، كانت جماعة من الضباط الإنجليز تقوم برحلة صيد حمام بجوار قرية دنشواي بالمنوفية بدعوة من عبد المجيد بك سلطان أحد أعيان القرية، وفي أثناء الصيد شب حريق في أحد الأجران بفعل البارود المشتعل، فهاج الفلاحون وهجموا على الشباب الإنجليز، وفي الهرج أطلق أحد الضباط الإنجليز خرطوشة أصابت امرأة فسقطت جريحة، فهجم أهلها على الضباط وأوسعوهم ضرباً، وفي أثناء فرار أحدهم أصيب بضربة شمس ولقي مصرعه واتهم أحد الفلاحين بقتله.

وطبقاً للقانون العُرفي الصادر في عام 1895 لحماية أرواح قوات الاحتلال البريطاني، وبناء على قرار الاتهام المقدم من محمد شكري باشا مدير المنوفية، سُكِّلت محاكمة خاصة يوم الأحد 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1906، كان قضاتها بطرس باشا غالي ناظر الحقانية بالنيابة، وفتحي بك زغلول رئيس المحاكم الأهلية، ومستر هيتز المستشار القضائي بالنيابة، ومستر بوند نائب رئيس المحاكم، وكان القاضي العسكري الكولونيل لدلو يمثل جيش الاحتلال، أما سلطة الاتهام المصرية، فكان يمثلها إبراهيم بك الهلباوي.

وقد صدر الحكم بإعدام أربعة من أهالي دنشواي وهم (حسن محفوظ، ويوسف سليم، والسيد عيسي سالم، ومحمد درويش زهران)، كما قضت بالأشغال الشاقة مدداً مختلفة على 12 متهماً وبالجلد خمسين جلدة لكل منهم، وذلك إثر اتهامهم بقتل ضابط بريطاني مات متأثراً بضربة شمس، أثناء قيام مجموعة من جنود الاحتلال بالصيد داخل حقولهم. وكانت رئاسة بطرس باشا غالي لتلك المحكمة من الأمور التي أُخِذت عليه، وكانت ذريعة لمهاجمته واتهامه بممالة الإنجليز. وبنظرة متمعنة في الحادث وتفاصيل المحاكمة تنتضح الكثير من الحقائق التي غابت عن دور بطرس باشا غالي في المحاكمة. أهمها أن دور بطرس غالي كان شكلياً حيث عُقِدَت المحكمة المخصصة برئاسة بطرس باشا غالي بصفته قائماً بعمل ناظر الحقانية، فإن القدر وضعه في رئاسة هذه المحكمة نتيجة لظروف إدارية بحتة وهي غياب ناظر الحقانية آنذاك إبراهيم فؤاد

باشا الموكل إليه أساساً رئاسة المحاكمة بحكم قانون عام 1895. هذا ما جعل بطرس غالي المسؤول عن المحاكمة، وكان من الممكن أن يلعب نفس الدور أي ناظر يتولي أي نظارة أخرى في تلك الفترة. أضف إلى ذلك، أن الحكم الصادر هو حكم سياسي أملتة السلطة الإنجليزية التي أمرت بإرسال المشانق إلى دنشواي قبل أن يصدر الحكم. ولم يكن دور هيئة الدفاع عن المتهمين نفي التهمة عن المتهمين أو التقليل من عددهم وإنما حاولت تخفيف حدة الاتهام من القتل العمد إلى ضرب أدى إلى الوفاة.

قال المستر بوند - وكيل محكمة الاستئناف الأهلية والعضو بالمحكمة المذكورة - أن هيئة المحكمة كانت مصممة على إعدام خمسة لولا إصرار بطرس غالي الذي لم يوافق أيضاً الأغلبية على إعدام الرابع، وقال إن ضميري غير مرتاح لإعدامه. ولذلك فقد سعى عقب الحادثة في مفاوضة الحكومة الإنجليزية، ووافقت الحكومة الإنجليزية على العفو الذي أصدره الجناب العالي الخديوي رسمياً يوم عيد جلوسه عام 1907. ظن الوطنيين أن هياجهم وحده هو الذي أرجف الإنجليز فأصدروا أمرهم بالعفو عن المسجونين، مع أن الفضل الأكبر في العفو عنهم يعود إلى تدخل الخديوي عباس حلمي الثاني ووزيره بطرس باشا غالي كما يستدل على ذلك من الوثائق البريطانية والمصرية التي لم ينشر منها سوى القليل إلى اليوم.

استقالة وزارة (مصطفى فهمي باشا) وتشكيل (وزارة بطرس باشا غالي)

قدم مصطفى فهمي باشا استقالته في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ونسبها لاعتلال صحته، فعهد الخديوي لبطرس باشا غالي برئاسة الوزارة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ولم يعلن نيته إلا بعد موافقة إنجلترا، وعندما نوقش في كونه قبلياً وهذا قد يثير اعتراض المسلمين، فأجاب الخديوي على الفور أن مصر شهدت نوبار باشا رئيساً للوزارة وقد كان مسيحياً وأجنبياً، أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري، كما كان بطرس غالي رجل سلم وعمل، نشط في مجال السلم والوساطة، وهذه المقارنة غير سليمة، فقد فرض نوبار

على مصر فرضاً بضغط من إنجلترا وفرنسا بل إن النظارة اشتملت على وزير انجليزي وآخر فرنسي ولم يكن الخديوي إسماعيل ليرفض ذلك، لفقدانه السلطة آنذاك وتحكم التدخل الأجنبي.

قانون المطبوعات في مصر

صدر أول قانون للمطبوعات في مصر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1881 في عهد الخديوي توفيق إبان حكومة الثورة العربية، لكن هذا القانون لم يتم العمل به خصوصاً وقت احتلال الإنجليز لمصر حتى اشتدت قوة الحركة الوطنية بعد حادثة دنشواي، وحالة الغضب المكتوم التي اجتاحت الرأي العام المصري على هذه البشاعة التي تمت بها محاكمة دنشواي، ولذا طلب الإنجليز من حكومة بطرس غالي ضرورة عودة قانون المطبوعات مرة أخرى، فأصدر مجلس النظائر في 25 آذار/مارس 1909 قراراً بإعادة العمل بقانون المطبوعات لعام 1881، وكان الهدف منه مصادرة الحريات ومصادرة الصحف الوطنية وإغلاقها، خاصة بعد أن أخذت تهاجم الخديوي عباس حلمي الثاني نتيجة لسياسة الوفاق التي اتبعتها مع الإنجليز.

وكان الشيخ عبد العزيز جاويش من أوائل من حوكم بسبب قانون المطبوعات في حزيران/يونيو - آب/أغسطس 1909، وذلك لنشره مقالة عن نكرى حادثة دنشواي وقد قضت المحكمة بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة أشهر قضاها الرجل صامداً محتسباً. وأيضاً استخدم قانون المطبوعات بشكل جائر في سنة 1911، وذلك بسبب كتابة الشيخ عبد العزيز جاويش مقدمة كتاب (وطنيتي) الذي ألفه الشيخ علي الغاياتي، وهو أحد محرري جريدة اللواء وأحد مناضلي الحركة الوطنية في ذلك الوقت، وقد صدر الحكم على كاتب المقدمة بالحبس ثلاثة أشهر أخرى قضاها الرجل أيضاً صابراً محتسباً، وقد صدر حكم بالحبس على محمد فريد ستة أشهر أيضاً في نفس القضية قضاها محمد فريد بعد عودته من أوروبا.

واعتبر هذا الإجراء بمثابة لكمة كبيرة وُجّهت إلى الحركة الوطنية، وهو

أحد الدوافع الهامة التي اعترف الورداني أنه أقدم بسببها على اغتياله لبطرس غالي حيث اعتبره البعض بمثابة وضع القيود على الأقلام وتكميم أفواه الصحافة، وعمّ الدوائر الوطنية الغضب وبخاصة الشباب الذي نظم مظاهرات صاخبة، وكانت هذه المظاهرات شيئاً جديداً في الحياة السياسية المصرية منذ الاحتلال البريطاني.

وقد زاد هذا القانون من سخط الوطنيين على الحكومة، ولذا اعتبر البعض أن بطرس غالي مسؤول مسؤولية تاريخية عما حلّ بالصحافة الوليدة من كبت لحرياتها ومصادرة للصحف، وبلغ من غضب الوطنيين على هذا القرار أن قام "محمد فريد" زعيم الحزب الوطني بالذهاب إلى الخديوي عباس حلمي في نفس اليوم الذي صدر فيه ذلك القانون بعريضة احتجاج على ما قامت به نظارة بطرس غالي، وقامت المظاهرات الراضية لهذا التضيق والكبت لحريتها. وقد أدى صدور هذا القرار لإغلاق منافذ التعبير أمام الحركة الوطنية.

ويقول محمد حسين هيكل معللاً قيام بطرس باشا غالي بإحياء قانون المطبوعات:

"كثيراً ما يلجأ السياسي الشديد الحرص على تحقيق غاية معينة يراها ذات خطر في حياة أمته، إلى قبول أشياء لا يقبلها غيره، ما دام يعتقد أنها أشياء مؤقتة قليلاً ضررها إلى جانب الغاية العظيمة المرجوة، لذلك لجأ بطرس بإزاء رفض زميليه سعد زغلول، ومحمد سعيد لطلب المعتمد البريطاني بعث قانون الصحافة وإصدار قانون النفي الإداري، إلى وساطة الخديوي عندهما، فأوفد سموه من رجاله من أقتنعهما. فصدر القانون في سنة 1909 فأحدث صدورهما دويماً هائلاً...".

أما أحمد شفيق باشا فيقول:

"وقد سمعنا منه (أي بطرس باشا غالي) أنه في الحقيقة لا يرغب في بعث

قانون المطبوعات، ولم يكن بعثه إلا بناء على إلحاح الخديوي في إجراء ما يجب لإسكات الصحف الجامعة".

بطرس غالي ومشروع مد امتياز قناة السويس

في أواخر سنة 1909 وأوائل سنة 1910، شغلت الرأي العام مسألة كبرى، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس، والذي حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه في البلاد، وإطالة عمر الاستعمار الاقتصادي والاستراتيجي. وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر في وسيلة يسدّ بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين عاماً، لقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة 1921 إلى سنة 1968.

ارتبط اسم بطرس غالي بمشكلة مد امتياز قناة السويس، فلقد تحدد للجمعية العمومية يوم 9 شباط/فبراير 1910 للاجتماع والنظر في مشروع مد الامتياز الذي تقدمت به شركة قناة السويس إلى الجمعية العمومية المصرية، فدعا بطرس كل من سعيد ورشدي إليه وأطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناة، وتضمنت توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة، وأن تكون المناصفة في بداية الامتداد التالي لنهاية الامتياز الحالي.

كان بطرس باشا غالي خلال مناقشة المشروع في الجمعية العمومية من مؤيدي المشروع على الرغم من اعتراض العديد من الشخصيات السياسية المصرية، خاصة قيادات الحزب الوطني بزعامة محمد فريد، وبالتالي ظل هذا المشروع محل تكتّم مدة عام كامل حتى استطاع الزعيم الوطني محمد فريد الحصول على نسخة من مشروع القانون، وقام بنشرها في جريدة اللواء في تشرين الأول/أكتوبر 1909، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الضرر الذي سيصيب مصر من ورائه، خاصة أن إعطاء الامتياز كان يعني

أن تترك الشركة القناة لمصر سنة 2008، وشرح ذلك في سلسلة مقالات مستفيضة، دلت على سعة إمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية.

بدأت حملة من الحركة الوطنية وعلى رأسها الحزب الوطني في تعبئة المصريين ضد هذا القانون، وجاء المشروع حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور، إذ لو كان في البلاد دستور، لما فكرت الحكومة في إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة. واضطرت الوزارة تحت ضغط الرأي العام الشعبي المصري بكافة طوائفه إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها. وتم تحديد يوم 20 شباط/فبراير 1910 لانعقاد الجمعية العمومية لمناقشة المشروع. وكان معنى ذلك، هو حشد الأمة المصرية ضد هذا القانون لرفضه. ولم تطمئن النفوس حتى أنيع قرار الحكومة بصفة رسمية بالرفض. وينكر أحمد شفيق في مذكراته أن الخديوي بدأ يتراجع عن تأييد المشروع إزاء معارضة الحركة الوطنية للمشروع؛ وأن الخديوي أوفد أحمد شفيق إلى بطرس يسلمه برقيات الاحتجاج، وينصحه بعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسؤولية النظارة.

"ولما قابلته أبلغته رأي الخديوي وزدت عليه إننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسؤوليته عليك. فقال لي حينئذ يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست وقلت له وأنتم أيضاً. فوعد بذلك وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية".

وربما يرجع تأييد بطرس باشا غالي للمشروع لحاجة الحكومة المصرية الحصول على أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من كانون الأول/ديسمبر 1910 إلى كانون الأول/ديسمبر عام 1913. ويؤكد هذا القول ما ذكره أحمد لطفي السيد في مذكراته حول مشكلة مد امتياز قناة السويس:

"ذهبت إلى رئيس الوزراء في بيته بالفجالة فاستقبلني بما كنت أعهد فيه من

لطف وأدب، وحادثته في الأمر وطلبت منه باسم حزب الأمة أن تعرض مسألة مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية فأجابني بقوله "يا لطفي أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الأرض".

ويستطرد قائلاً: "استدعاني بالتليفون (بطرس غالي) لأحضر عنده في وزارة الخارجية ليلقي إليّ حديثاً صحفياً في مسألة القناة، ولما دخلت على بطرس باشا، وجدت عنده فتحي زغلول وكيل وزارة الحقانية - فبادرني بطرس باشا قائلاً: ها أنذا أجيب طلبكم وأحيل الأمر على الجمعية العمومية تقضي فيه بما تشاء. وكانت الجريدة هي أول من نشر هذا الخبر".

جنازة الباشا وإعدام الورداني

قرر الجناب العالي أيضاً أن يُحتفل بتشييع جنازة الفقيد في اليوم التالي للحادث احتفالاً رسمياً على نفقة الحكومة، وأن يسير المشهد يوم الثلاثاء في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً من مستشفى ملتون إلى الكنيسة المرقسية ومنها إلى دير أنبا رويس، وقد بدأت مراسم الجنازة بحمل نعش من الكنيسة إلى المدفن بعربة يجرها ثمانية من الجياد واثنيتي عشر عربة مملوءة بأكاليل الزهور.

بكر الناس في صباح يوم الثلاثاء إلى الأحياء التي تسير منها جنازة فقيد مصر العظيم حتى حَلَّت المنازل والقصور من سكانها وتعطلت كل الأعمال والسيارات وعربات الترام وأغلقت المصارف المالية ونكّست الاعلام على جميع المباني الاميرية والقنصليات وفي كل مكان، وأخذت الاجراس تدق. وفي منتصف الساعة الحادية عشر شُيِّعت الجنازة في موكب لم تر له مصر مثيلاً حتى في وفيات ملوكها وأمرائها.

وقد تقدم الموكب فرسان البوليس المصري فرجال المدفعية الإنجليزية، فرجال الجيش المصري، فكبار ضباط الإنجليز والمصريين في الجيش المصري، فتلاميذ المدرسة الحربية، فشمامسة الكنيسة المرقسية الكبرى، وفي حضور كل

من السير ألدون جورست والسير بول هارفي المستشار المالي ومحمد سعيد باشا وحسين باشا رشدي.

وكان في مقدمة المشيعين: جميع الوزراء دولة الأمير محمد علي بالنيابة عن الجناب العالي، والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد)، والأمير كمال الدين حسين، ورؤوف باشا القومسيير العثماني، ومصطفى باشا رياض، ونزل النعش محمولاً على أيدي عساكر البوليس حيث كانت عربة من عربات المدافع المصرية يجرها ستة جياد واقفة بالانتظار. وكان الجيش الإنجليزي قد أرسل عربة أخرى من عربات مدافعه لنقل الفقيد، فشكر أهل الفقيد واعتذروا بوجود العربة المصرية، ثم لُفَّ النعش بالعلم المصري، ووضع على المركبة وفوقه سيف الفقيد ونيشانه العثماني، ومشى إلى جانبها حاجبان يحملان نياشين الفقيد العديدة ومن ثم واروه التراب بين جمع غفير، وقد تقدم من حاملي أبسطة الرحمة التي يبلغ عددها الخمسة الأمير محمد علي نيابة عن الخديوي عباس حلمي الثاني، وبعد الصلاة وقف نيافة الأنبا لوكاس مطران قنا مؤبناً الفقيد.

وقد قام الخديوي بتعزية ابنائه وأخيه أمين باشا غالي في بيتهم بعد الوفاة، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها الخديوي بزيارة منزل أحد المصريين تقديراً منه لدور بطرس غالي.

كذلك صرح أدوارد غراي في مجلس العموم البريطاني:

"إن الموقف في مصر عقب اغتيال بطرس غالي غير مرض، وإن إنجلترا يجب أن تظهر في مصر القوة وأنه إذا استمرت موجة العداة ضدنا فلن نمضي قدماً في تهيئة المصريين لحكم أنفسهم فنحن في مصر أوصياء على أبناء مصر وأوصياء عن أوروبا وأوصياء عن العالم".

وكانت آخر كلماته قبل رحيله:

"يعلم الله أنني ما أتيت أمراً يضر ببلادتي... لقد رضيت باتفاقية السودان رغم أنفي وما كان يمكن أن أعترض...". ثم قال: "ويسنون إليّ حادث دنشواي ولم

أكن منها ولا هي مني ولكنها أقوال سادت فأساءت... إن هي إلا غباوة ضعيف صارت وقوة قدير بطشت فتوسطت بينهما كما توسط المصلح بين المتخاصمين فنالنا من شرها ما نال".

ثم قال: "أما عن قانون المطبوعات فهذا عهد كونه لم ينفذ وإنه من اختصاص نظارة الداخلية".

ثم هدأت كلماته قليلاً حيث قال:

"أما عمالي في المحاكم فليس فيها ما يؤخذ عليّ، لذلك تفضل علي المنتقدون فضربوا عنها صفحاً وكذلك مجالس المديرية وحضور النظر مجالس الشورى وتبادل الآراء بين النظر والاعضاء... كل على قدر وسعة واختياره وعلمه وفضله...".

ثم سكت وردد آخر كلماته مع صعود آخر أنفاسه:

"فليعلم الله والناس أنني ما أتيت في ذلك ما يضر بلادي".

وفي تصريح لشيخ الأزهر عقب اغتيال بطرس غالي، قال:

"إن ذلك المسيحي عمل من الخير للمسلمين ما لم يقدر على عمله كثير منهم".

وقد تبارى الشعراء في رثاء الفقيه خاصة أمير الشعراء أحمد بك شوقي الذي رثى الفقيه بقصيدة مطلعها:

قبر الوزير تحية وسلاماً	الحلم والمعروف فيك أقاما
ومحاسن الأخلاق فيك تغيبت	عاماً وسوف تغيب الأعواما
قد كنت صومعة فصرت كنيسة	في ظلها صلّى المطيف وصاما
القوم حولك يا ابن غالي خُشع	يقضون حقاً واجباً وزاماما
يسعون بالابصار نحو سريره	كالأرض تنشد في السماء غماماً
يبكون موئلهم وكهف رجائهم	والأريحي المفضل المقداما

متسابقين إلى ثراك كأنهم ناديك في عز الحياة زحاما

بدء التحقيق وإجراءات المحاكمة

اجتمع مجلس النظار عند الخديوي إلى منتصف الساعة الثامنة مساءً، وكان التحقيق آنذاك قد بدأ في قسم عابدين، فكان ناظر الحقانية ينتقل بين القسم والقصر لينقل تطور التحقيق. وفي الساعة التاسعة مساءً عاد الخديوي إلى قصر القبة وإلى جانبه طبيبه كاوسكي بك. أما التحقيق فقد استمر في القسم وتولته في بادئ الأمر ثلاث هيئات: (الهيئة الأولى مكوّنة من ناظري الداخلية والحقانية والحكمدار)، وكانت تقوم بسؤال المتهم وخادمه، وبعض ذوي قرياه والمتصلين به. الهيئة الثانية مكوّنة من رئاسة مأمور الضبط بمحافظة العاصمة المسيو فيليبس بك، وكانت تدرس الأوراق التي ضبطت في بيته، والهيئة الثالثة مكوّنة من رئاسة بدر الدين بك مدير الضبط بنظارة الداخلية وكانت تقوم بسؤال النين وردت أسماؤهم في تلك الأوراق).

عندما ألقى القبض على الورداني، وقد قيّده بحبل من زراعيه ويديه وأدخلوه في إحدى غرف النظارة ووجدوا في جيوبه أربع وعشرون رصاصة، وخمسة وسبعون قرشاً وساعة فضية، وقبل أن يفتح معه محضر التحقيق الرسمي، سأله وكيل الحقانية: لماذا فعلت فعلتك بالباشا؟ فأجاب غاضباً: لأنه خائن للوطن. وإنه غير نادم على فعلته.

وكان الورداني يسير والقيود في يديه رافع الرأس رابط الجأش كأنه لم يرتكب شيئاً. نكر في التحقيق الابتدائي أنه لم يؤلمه شيء إلا ضرب حسين رشدي باشا له إذ لم يكن يظنه يقبح (عملاً وطنياً) مثل عمله.

اعترف الورداني في بداية التحقيق أنه قتل المجني عليه لأنه خان وطنه وكان مصمماً على قتله من أشهر بعيدة ولكنه لم يتعمد إنفاذ فكرته إلا عقب إعلان الاتفاق الجديد مع شركة قناة السويس، وعدد من خيانتته أن الأسباب التي دفعته إلى التفكير في قتله ومنها قبوله رئاسة محكمة دنشواي، وتوقيعه اتفاقية

السودان، وإخراجه قانون المطبوعات، واهانته مجلس الشورى والجمعية العمومية، وقال: "وكننت على نية إنفاذ عزمي أول أمس فحملت مسدسي وجئت إلى موقعي المعروف أمام مركبته، ولكن الظروف لم تيسر إتمام قصدي وخانتني قواي فعدت وتهيأت للأمر اليوم، فنجحت ووحدني أتحمل مسؤولية عملي ولا شريك لي فيه على الإطلاق. نعم قتلته لأنه خائن لوطنه".

ونكر في أقواله أنه ليس متصلاً بإحدى الجمعيات الفوضوية لأن مبدأ الفوضوية هو التخريب، وهو ضد مبدئه فهو دستوري محب للنظام. وهذا المبدأ هو الذي جعله يرتكب هذه الجريمة لأنه في البلاد الدستورية يجب سقوط الوزارة وتخليها عن الأعمال متى فقدت ثقة مجلس النواب لها، أي أن الأمة لا تريدها.

وقال الورداني:

"إن وزارة بطرس فقدت ثقة الأهالي جميعهم، وكان يجب عليها طبقاً للمبدأ الدستوري أن تتخلى عن الأعمال خصوصاً بعد أن أظهرت الجمعية استياءها".

وفي يوم 3 آذار/مارس في التحقيق كتب الورداني إقراراً بخط يده:

"أنا الذي قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة واحدة إفرنجي مساء لاعتقادي أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست أسفأ على ما ارتكبته لأنني أرى ذلك خدمة في بلادي".

فرد عليه فتحي زغلول باشا قائلاً:

"يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك". ثم تولى النائب العام تحقيقه مع إبراهيم الورداني، وكان النائب العام آنذاك هو عبد الخالق ثروت باشا.

نكر الورداني أنه القاتل الوحيد دون أن يشترك معه أحد. وأنه يوم السبت قبل الحادث كان مع كل من شفيق منصور وصائق سعد، وكانت وجهته النادي لمقابلة الدكتور حافظ عفيفي. وحينما ووجهً بسؤال عن طبيعة الحديث الذي دار بينه وبين شفيق منصور وصائق سعد أجاب بأنه كلام عادي وأقسم بالله العظيم وبأغلظ الإيمان بأنه لم يتكلم مع أحد بما كان مصمماً عليه. وقال أنه توجه ليلة السبت 19 شباط/فبراير أيضاً إلى النادي لتجهيز بعض الأوراق الخاصة بلجنة الإرساليات العلمية.

وقد تولّى النائب العمومي ثروت باشا التحقيق وسئل عدة أشخاص ممن كانت لهم علاقة بالورداني، ممن وجدت صورهم وأسمائهم معه أثناء القبض عليه، فضلاً عما كان معه من أوراق تخص الحزب الوطني أو أشخاصاً فيه وكان في مقدمة هؤلاء محمد فريد والذي قرر:

"أنه عرف الجاني منذ سنة 1906 في جنيف حيث كان أميناً عاماً لصندوق جمعية الطلبة المصريين بها، وأن هذه الجمعية أسست لمساعدة الطلبة المصريين الذين يفدون إلى جنيف. وأن علاقته بكل عضو من أعضاء الحزب الوطني".

"وقد خلت منكرات محمد فريد رئيس الحزب الوطني عن هذا الحادث وقت وقوعه، وهذا إن دل يدل على الصدمة التي لحقت بالحزب من جراء وقوع هذا الحادث الضخم والبعيد الأثر في حياة البلاد والذي كاد يفرق وحدتها إلى دهر من الزمان لولا أن كانت ثورة 1919 فجمعت شمل المسلمين والأقباط كأوثق ما يكون".

وإذا كان القاتل من شباب الحزب الوطني فقد تشعّب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم.

قرار الاتهام

في الثالث عشر من آذار/مارس 1910، أذاع عبد الخالق ثروت النائب العمومي

قرار الاتهام في قضية الورداني التي حملت قضية الجناية رقم 14 عابدين 1910. أقامت النيابة الدعوى العمومية على "إبراهيم ناصف الورداني"، وعلى ثمانية بتهمة المشاركة في الجريمة، باعتبارهم جميعاً أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول لأغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق.

1. إبراهيم ناصف الورداني - 25 سنة - كيميائي ومقيم في مصر، أنه في يوم 21 شباط/فبراير 1910 بسراي الحقانية مصر قتل عمداً المرحوم بطرس باشا غالي. وأطلق عليه عدة مقذوفات نارية من روفلر كان معه، وتوفي بسببها في يوم 21 منه، وذلك مع سبق الإصرار والترصد بفناء سراي النظارة. وبناء عليه يكون ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة (194) من قانون العقوبات، وتتهم أيضاً كل من:

2. علي أفندي مراد - 24 سنة - مهندس ري الفيوم.
3. محمود أفندي أنيس - 28 سنة - مهندس ري بالمنيا.
4. شفيق أفندي منصور - 22 سنة - طالب بمدرسة الحقوق.
5. عبده أفندي البرقوقي - 24 سنة - طالب بمدرسة الحقوق بمصر.
6. عبد العزيز أفندي رفعت - 23 سنة - مهندس تنظيم.
7. عبد الخالق أفندي عطية - 24 سنة - محامي.
8. محمد أفندي كمال - 22 سنة - طالب بالمهندسخانة.
9. حبيب حسن أفندي - 25 سنة - مدرس بمدرسة خليل آغا.

بصفتهم شركاء في الجريمة المذكورة آنفاً طبقاً لنص المواد 194، 40، 43 من قانون العقوبات - بأنهم أعضاء مع المتهم الأول في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وبذلك يكونون قد اتفقوا على استعمال القوة في تنفيذ تلك الأغراض، وأن جريمة القتل التي ارتكبها المتهم الأول هي نتيجة محتملة لهذا الاتفاق. لذلك تطلب النيابة من حضرة قاضي

الإحالة أن يحيل المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للمواد الآنف نكرها.

13 آذار/مارس 1910

النائب العمومي عبد الخالق ثروت

الشهود

1. أمولي بك - عمره 53 سنة - مستخدم بمجلس النظار - يشهد بأنه رأى المتهم (إبراهيم الورداني) انقض بسرعة هائلة على المرحوم بطرس باشا غالي أثناء ركوبه العربة وأطلق عليه الرصاص، وما كانت إلا لحظة قصيرة ووقع الباشا ونزل العرجبي الشاهد رقم 2 وقبض على المتهم هو وآخرين معه.

2. فرج جرجس - عمره 55 سنة - عرجبي بمنزل المرحوم بطرس غالي - يشهد بأنه لما شرع الباشا في الركوب ووضع رجله في سلم العربة رأى القاتل في هذه اللحظة على مسافة متر تقريباً وأطلق عليه جملة رصاصات في لحظة واحدة ووقع الباشا وقبض هو على القاتل.

3. علي فضلي - عمره 40 سنة - حاجب نظارة الخارجية يشهد بأن لدى ركوب المرحوم بطرس غالي سمع الطلقات فتوجه إلى جهتها وأمسك المتهم وبيده الروفلفر.

4. عباس أفندي حسني - عمره 30 سنة - يشهد بأنه سمع من الورداني بعزمه على قتل بطرس باشا وأنه نصحه بالعدول عن ذلك.

ملحوظة: إبراهيم ناصف الورداني اعترف صراحة بتحقيق النيابة بجريمته بسبق إصراره على ارتكابها.

تحريراً بالنيابة العمومية 13 آذار/مارس 1910.

عبد الخالق ثروت.

وفي 21 آذار/مارس 1910 أحيلوا جميعاً إلى قاضي الإحالة بمحكمة

مصر متولي بك غنيم، وقد نُظرت القضية أمامه، وصدر القرار ببراءة الأشخاص الثمانية من تهمة الاشتراك في قتل بطرس غالي وقصر التهمة على الورداني. وقال قاضي الإحالة واسمه متولي غنيم القاضي بمحكمة مصر الأهلية أن الأوجه التي حددها القانون للاشتراك في الجريمة لم تتوافر في هؤلاء الثمانية، وحيث إنه منسوب إلى المتهمين أيضاً اتفاهم في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول لأغراضها، فيتعين بيان ما إذا كان هذا الاتفاق هو اتفاق على أمر معاقب عليه قانوناً، أم للنظر فيما إذا كان الركن المبين في الوجه الثاني (وهو الاتفاق على الجريمة) متوفراً أم لا، وحيث إنه بتصريح قانون العقوبات المصري لم نجد فيه نصاً يعاقب على مثل هذا الاتفاق، وما دام أنه لا نص على العقاب فيه فلا يُعدّ جريمة، والاتفاق عليه لا يُعتبر شراكة بالمعنى القانوني....

فضلاً عن ذلك، فإنه ثابت أن أعمال الجمعية وقفت من شهر حزيران/ يونيو 1909، أي قبل وقوع الجريمة بسبعة أشهر تقريباً، ولم يثبت حصول مراسلة بين أعضائها أو اجتماع منهم بخصوص العمل باتفاهم في غضون تلك المدة، بل ثبت العكس اشتغال المتهمين بأعمالهم الشخصية دون غيرها وخصوصاً أنّ العديد من أعضاء الجمعية كان متغيباً. من جهة أخرى، فإنه ثابت من اعتراف المتهم الأول الاعتراف الصريح الذي ثبت عليه من أول التحقيق إلى منتهاه أنه ارتكب جريمته وحده دون علم رفقائه وبأسباب معينة وهي إمضاء المجني عليه على اتفاقية السودان وإعادة قانون المطبوعات وسعيه في تجديد امتياز قناة السويس.

وأن نية التصميم على القتل لم تختلج في صدره إلا وهو منفرد وقت وجوده في جلسات الجمعية العمومية التي كانت فيها المناقشة دائرة بين المجني عليه وبين نواب الأمة في مسألة قناة السويس، وكانت قبل القتل ببضعة أيام، وذلك لما استعمله المجني عليه وقتها من الشدة في معاملة النواب. وقد تأيدت أقوال المتهم المذكور بشهادة علي أفندي الشمسي الذي كان جالساً بجواره في يوم انعقاد الجمعية العمومية وشاهد انفعاله واضطرابه وقتها وتغيظه من المرحوم بطرس باشا فلا شك في أن ذلك هو الباعث الوحيد لارتكاب هذه

الجريمة. فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على المادة (12) من قانون محاكم الجنايات قررنا:

أولاً: لا وجه لإقامة الدعوى قبل كل من المتهمين الثمانية.

ثانياً: إحالة إبراهيم أفندي ناصف الورداني على محكمة جنايات مصر المحدد لانعقاد دورها يوم السبت الثاني من نيسان/أبريل 1910 لمحاكمته بمقتضى المادة (194) عقوبات.

وجاء في قرار القاضي استمرار حبس المتهم على ذمة هذه القضية وقد أفرج عن المتهمين الآخرين بعد دخولهم السجن بنصف ساعة.

وتولّى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، ومحمود بك فهمي حسين، محمد علي علوية بك، والأستاذ محمود بسيوني، وأحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ مصطفى عزت. أما الورداني فقد وُجّهت إليه تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، وهي جريمة عقوبتها الإعدام، وحوكم أمام محكمة جنايات، وكانت برياسة المستر دابروغلي وعضوية أمين بك علي، وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا، النائب العام، وتولّى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفي، وإبراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر.

وتركز دفاع المحامين في البحث عن السبب الذي أدى إلى وفاة بطرس أنه بعد موت بطرس لم تجر عملية تشريح له لمعرفة سبب الوفاة، فدفع المحامون بأن وفاة بطرس غالي لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني، ولكن عن العملية الجراحية التي أجريت له بالمستشفى على إثر الحادثة وأنها لم تكن ضرورية وهي التي أدت إلى وفاته. وأن العملية عملت بحالة غير مرضية خصوصاً وأنها امتدت زمنياً طويلاً عما يلزم عادة في مثل هذه الأحوال. وبعبارة أخرى أن المجني عليه مات عقب عملية ما كانت ضرورية.

وقد قال الدكتور محجوب ثابت - وكان أستاذاً في مدرسة الطب - "أنه لم يكن من الضروري إجراء العملية خاصة وأن إصابات المرجوم بطرس

غالي لم تكن مميتة حتماً. وبقاء العملية أكثر من ساعة ونصف له تأثيره السيئ على المصاب بالنسبة لسنه".

كما قرر الدكتور سعد الخادم، أنه شاهد حالة بطرس غالي باشا بعد الإصابة، وأنه كان يكلمه بعقل وأنه - بطرس غالي - قال له: عندي ألم في البطن، وأنه ربط الجرح وركب معه إلى مستشفى ملتون وأنه أصر على أن يغير ملابسه، فكان نبضه جيداً وتنفسه بطيئاً، وأن الكونسلتو - بالأغلبية - قرر عدم لزوم العملية، وأن الكونسلتو رأى العودة الساعة السادسة للنظر مرة أخرى في أمر العملية، وأنه عندما عاد في الساعة السادسة - الكلام لسعد بك الخادم - "وجدتهم شرعوا في العملية". وقال سعد الخادم:

"إن العملية يمكن أن تسبب الموت لأن الأمعاء تركت مسافة طويلة خارجه، كما أكد أن حالة بطرس باشا العامة كانت قبل العملية حسنة بعكس الحال بعد العملية".

وعلى ذلك أقبل الوطنيون يحتجون بأن الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي، وأنه لذلك لا يمكن أن يُحَكَمَ عليه بالإعدام.

وقد كثر القول في تأييد هذا الرأي حتى إن المحكمة نفسها رأت أنه من الضروري أن تطلب النظر في الأمر إلى لجنة طبية خاصة ومؤلفة من طبييين إنجليزيين وطبيب مصري. وقد انقسمت آراء هذه اللجنة فكان من رأي الطبييين الإنجليزيين أن الجراح التي نشأت عن عمل الورداني جراح قاتلة، في حين أن الطبيب المصري قرر أنه لولا العملية التي لم تكن هناك حاجة لها لظل بطرس باشا على قيد الحياة.

اعترض على ذلك الدكتور ملتن الذي أجرى العملية، فلما اشتد الخلاف حول هذه النقطة لم تر المحكمة بدأ من تأليف لجنة من الدكاترة نولن الطبيب الشرعي ومادن الجراح وعلي بك لبيب ليحيب على السؤالين الآتيين:

- هل الجروح الناشئة عن الإصابة كانت في ذاتها مميتة بدون دخل للعملية أو

كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية؟

- هل أجريت العملية مع اتخاذ الاحتياطات الطبية المقررة فنياً؟

وتأجلت القضية لجلسة 12 أيار/مايو لتقيم اللجنة تقريرها.

لم يكن أمام المحامين نقطة أخرى يبنون عليها دفاعهم، فالمتهم كتب إقراراً بخطه نصه: "أنا الذي قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة الواحدة إفرنجي مساء لاعتقادي أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست أسفأ على ما ارتكبته لأنني أرى ذلك خدمة في بلادي".

توقيع: إبراهيم ناصف الورداني، 3 آذار/مارس 1910.

عُدل قرار المحكمة بعد ذلك بعد طلب علي لبيب الاعتذار فشكلت اللجنة من كل من مانن وتوماس بوجي هملتون وبهجت بك وهبي وجاء في تقريرها الذي قدمته للمحكمة أن عدم تشريح الجثة يمنعنا من إعطاء جواب قطعي إيجابي أو سلبي عن السؤال الموجه إلينا، ولكن نظراً للاحتتمالات الكثيرة التي يجوز أن تحدث الوفاة فإننا نظن بأن لنا الحق في إبداء رأينا بأن الجروح التي حصلت للمرحوم بطرس باشا غالي كانت في ذاتها مميتة، وأنه لم يكن يمكنه أن يعيش بدون العملية. أما حضرة الدكتور وهبي، فقد خالفنا في الاستنتاج في هذه النقطة حيث قال بأننا نظرنا إلى كل إصابة على حدها وأبدينا رأينا عن أهميتها وأن مجموع هذه الإصابات باتحاده مع سن المصاب يحدث حالة إكلينيكية خطيرة جداً يجوز أن تنجم عنها الوفاة. ولكن ليس من الضروري أنها تحدث الوفاة وذلك أولاً نظراً للظروف المختلفة المهمة المخففة المبينة بعاليه التي كانت تؤثر بغير شك على سير الأحوال تأثيراً شديداً.

ثانياً: ومن كون التأثيرات الممكن حصولها من هذه الإصابات لا يحصل مفعولها في وقت واحد بل في أوقات مختلفة.

ثالثاً: ومن عدم عمل الصفة التشريحية التي كانت تثير المسألة، وحضرته (الدكتور وهبي) يصر على أن الإنسان ليس له الحق أن يعطي رأياً جازماً عن السؤال الأول الموجه إلينا من المحكمة ويرى أن هذا السؤال يلزم أن يبقى بلا جواب إلا إذا قبل الإنسان الظنون والفروض كحقائق ثابتة.

وفي نهاية التقرير قالت اللجنة إنه نظراً لعدم عمل الصفة التشريحية فقد فقدنا الوسائط التي بها يمكننا أن نحكم على نتائج العملية. ونظراً لقلّة البيانات التي جاءت بأقوال الشهود فلا نستطيع كلية أن نعطي جواباً مرضياً على السؤال الموجه إلينا وهو:

"هل العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنياً"

أصدرت المحكمة حكمها بتاريخ 18 أيار/مايو 1910 بإعدام الورداني ونصه كما يلي:

اسم الجناب الأفخم عباس حلمي باشا خديو مصر

محكمة الجنايات

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب المستر دابروغلي وبحضور حضرات أمين بك وعبد الحميد رضا بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية وسعادة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي ومحمد توفيق كاتب المحكمة.

وقد قام عبد الخالق باشا ثروت الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب النائب العام بالتحقيق في القضية، وقد ذكر في مرافعته أن:

"الجريمة المنظورة أمام المحكمة هي جريمة سياسية وليست من الجنايات العادية، وأنها بدعة ابتدعها الورداني بعد أن كان القطر المصري طاهراً منها". ثم طالب بالإعدام للورداني.

إعدام الورداني:

كان الدفاع قد دفع بعدم سلامة قوى الورداني العقلية ولكن صدر حكم المحكمة في 13 أيار/مايو، أي قبل نطقها بالحكم بإرسال أوراق القضية لمفتي الديار المصرية (الشيخ بكري الصدفي) لإبداء رأيه فيها (وهو الرأي الذي أشارت إليه المحكمة في تقريرها). أخذ المفتي بوجهة نظر الدفاع القائلة باختلال قوى المتهم العقلية وضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته، إلا أن المحكمة لم تأخذ برأي المفتي، وجاءت فتوى المفتي سابقة في تاريخ حكم محكمة الجنايات أن يعترض المفتي على حكم محكمة الجنايات برئاسة الإنجليزي "دابروغلي".

ورفع محاموه طعناً عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضي برفضه، ونفذ فيه الحكم.

في الساعة الخامسة من صباح يوم 28 حزيران/يونيو 1910، حضر إلى محافظة العاصمة هارفي باشا حكمدار العاصمة ووكيل المحافظة والقائمقام باكستون ووكيله وجورج فيليبس مأمور إدارة الضبط بمحافظة العاصمة، وكان جماعة من رجال البوليس السري الراكبين الدراجات يطوفون حول محافظة مصر والسجن وبناء المحكمة. وكانت عربة السجن مهياة داخل فناء المحافظة ورجال بلوك الخفر مستعدين.

وفي الساعة الخامسة والدقيقة 45 دخل سجن الاستئناف وكيل المحافظة والحكمدار وطبيباً السجن ومأموره وذهبوا إلى غرفة الإعدام ثم جيء بإبراهيم ناصف الورداني ووضع الحبل في عنقه الساعة الخامسة والدقيقة 50 وتلا عليه مأمور السجن حكم الإعدام فقال: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الحرية والاستقلال من آيات الله"، ثم قابل الموت برباطة جأش ثابت ثم فتحت الهوة فهوى وبعد قليل حُمل إلى غرفة التشريح وشرحت جثته حسب العادة وغُسل وكُفّن وسارت عربة السجن توأ إلى مقابر الإمام الشافعي يحرسها بعض رجال البوليس السري من راكبي الدراجات، ودفنت في مقابر عائلته وكان هناك عمه الدكتور ظيفل حسن. ودعا مراقب المطبوعات عبد الله باشا صغير

مندوبي الصحف وأبلغهم تنفيذ الحكم في الورداني. وقال لهم إن السبب في عدم دعوة الصحف هو أن الأمر بالتنفيذ صدر قبل تنفيذه بليلة واحدة لأن الحكومة كانت تنتظر انقضاء مدة العفو، أي المدة التي يمكن للخديوي أن يصدر قراره بالعفو فيها أو تعديل حكم المحكمة حتى إذا انقضت هذه المدة نفذ الحكم.

وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف عن مشاهدة تنفيذ الحكم منعاً شديداً، فكان من وراء ذلك أن أصبح الورداني أول شهيد وطني، واضطر البوليس إلى أن يجتهد لمنع التجمهر حول قبره.

الحادث الذي ارتجت لوقوعه الوحدة الوطنية المصرية

يُعدّ حادث بطرس غالي هو أول حادث من نوعه في مصر منذ أكثر من قرن عندما قتل سليمان الحلبي كليبر، وأولى حوادث القتل السياسي، التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة، ولا جدال في الصبغة السياسية للحادثة، لأن الأسباب التي دعت الورداني إلى القتل هي أسباب سياسية، ولو لم يكن بطرس غالي قبطياً لوقعت الجريمة، مهما تكن ديانة المعتدى عليه.

شغلت قضية الورداني الرأي العام المصري طوال هذه الفترة، كان هناك من يعطف عليه ويرى ضرورة الإفراج عنه وعدم محاكمته. نجد سعد زغلول يؤكد أن أدلة المحكمة قاصرة في حكمها بالإعدام على الورداني، وأنه كان يقول:

"ولا أنتقد هذا الحكم في ذاته ولكن الطريقة التي انتهت به. ولقد كان السير جورست متخوفاً من المسألة ويخشى ألا يحكم بالإعدام فيها وأظهر لي هذه الخشية خصوصاً بعد الحكم التمهيدي".

وقد بذل الحزب الوطني وغيره محاولات كثيرة للعفو عن الورداني واهتم الأوروبيون خاصة بالإسكندرية للعفو عن الورداني وكتبوا عريضة وقع عليها 1500 شخص، ولكن جورست سعى لدى القناصل لوقف هذه الحركة، وأوعز بسرقة العريضة التي بلغ الموقعين عليها ثلاثة آلاف. واستمرت الجماهير تدافع

عن الورداني واعتبروه بطلاً وطنياً إلا أن السلطات البريطانية تمكنت من تثبيت أقدامها، فقد نُشر القانونان الخاصان بالصحافة والاتفاقات الجنائية.

وعلى إثر نشرهما خطب وزير الخارجية السير إيوارد غراي في مجلس العموم البريطاني مهدداً مصر بحماية الأقليات فيها، وتغيير المعاهدات العتيقة الخاصة بها وزادت الصحافة الاستعمارية من تحريضاتها.

رأى البعض في الورداني بطلاً وطنياً وأن ما قام به عمل وطني. وأنشد الأستاذ علي الغياتي في ديوانه " وطنيتي " " 2 " قصيدته التي جاء فيها:

ماذا جرى في ساحة الديوان

فدوى نذير الموت في الأركان

ماذا دهى شيخ الوزارة فارتدى

فوق الثرى يشكو الردى ويعاني

ما لي أراه مضرجاً بدمائه

وأرى الرغام بموضع النيشان

واقاه إبراهيم مجترئاً على

ما كان من بأس ومن سلطان

ورماه عن كئيب بست عجلت

خطوات عزرائيل بالاكفان

إلى أن قال:

ما لي أراهم مهرعين إلى الفتى

وأراه لا يبغي فرار جبان

نالوه بالشر الذي يرضيهم

وجنوا عليه وهو ليس بجان

ومضت يد منهم إليه بلطمة

ويداه في الأغلال موثقتان

وجاء في ختام القصيدة:

سألوه في التحقيق عن أسباب ما

نكروه من قتلٍ ومن عدوان

فأجابهم أما القتل فإنه فيما أراه خائن الأوطان

في مصر والسودان آثار روت

عنه خيانة مصر والسودان

وقد بلغ من عمق الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صداه يتردد حتى تناقله الشعب في طول البلاد وعرضها، وظل يتحدث عن بطولة الورداني الأسطورية، وكيف أنه راح يطلق الرصاص على بطرس غالي وهو يقول له: هذه من أجل السودان، وهذه من أجل دنشواي، إلا أنه قال ذلك بالفعل في التحقيق وليس ساعة إطلاق النار التي لا تحتمل مثل هذا القول.

ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراء قبطي وهذه حقاً مصادفة سيئة، جعلت فريقاً من الأقباط يتصور أن القتل كان لأسباب دينية، فلقد كان الحزب الوطني يرى أن الرجل قد خان وطنه وأذاه. ولكن الصحف القبطية، ومعها كثير من القبط، كانوا يرون أن هذه الجريمة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث لم ترتكب إلا بدافع من التعصّب الديني، وأن بطرس غالي لم يقتل إلا لأنه قبطي. واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي هيّج الرأي العام عليه بكتاباتة واحتجاجاته على معاهدة 1899 ودينشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الإداري، واعتبرت أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

وعند ذلك انحرف بعض أفراد حركة القبط انحرافاً خطيراً، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية، والنقل عنها في

صحفهم، وسافر بعض رجالهم إلى إنجلترا شاكين مستنجدين. ودعت إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، وإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط. وأعلن الأقباط اللجوء لدولة قوية تكون عضداً لهم في المستقبل، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديوي عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، ودعوا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال. ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل روزفلت هذه التهمة، واستغلال هذا الحادث في تفجير الخلافات الطائفية. كما أنها من القضايا السياسية التي حاولت إنجلترا استغلالها والتنديد بها، وإثارة الفتنة الطائفية في مصر من خلالها.

المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري

استغلت الصحافة القبطية الحوادث البسيطة التي كانت تحدث من الجماهير المتعاطفة مع الورداني، وسيلة لإثارة جماهير الأقباط، وأخذت جريدة المقطم الموالية للإنجليز تنشر الروايات المختلفة والمهيجة لمشاعر المسيحيين المصريين وراح فانوس يدعو للاحتلال ولحكم كيتشنر وبأنه لا سلامة للأقباط إلا مع الاحتلال، وعندما قدم المفتي فتواه في قضية الورداني، استخدمتها الصحافة الاستعمارية وسيلة للتعن في الإسلام وإثارة الأقباط. وقالت الغازيت تعليقاً على الفتوى:

"إن الشريعة الإسلامية لا تحسب حياة الوزير المسيحي الأول شيئاً منكوراً في جنب أحقر المسلمين".

ونهجت الصحافة الاستعمارية الأخرى على غرار الغازيت، فقد مسخت المستند الأصلي الذي ساق فيه المفتي أسباب الرفض لتوهم الناس أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا يمكن الحكم على مسلم قتل مسيحياً بالموت. وبعد أن شاعت في أوروبا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها في إثارة الحفيظة الدينية في إنجلترا أرغم غراي على إظهار المستند الأصلي، فظهر أنه مستند عادي اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية.

ومن هذا الجو المشحون بالكراهية الدينية والإثارة العنصرية كان لا بد وأن يؤدي إلى مواجهة أكبر وانقسام أخطر، وفعلاً تحول المؤتمر الأصلي للأقباط الذي كان مزماً عقده في 1910 لبحث مشاكل الطائفة إلى مؤتمر عنصري، وتبعه مؤتمر آخر سمي بالمؤتمر المصري، وقد تما بتحريض المستعمرين.

نشطت الدعوة لعقد المؤتمر القبطي في أسيوط بعد أن ضاعت مساعي العقلاء من الفريقين، مثل إسماعيل أباطة، وواصف غالي في الحد من عنف الثائرين وكبح جماحهم. وترددت الحكومة المصرية في التصريح به خشية الفتنة واضطراب الأمن، وطالبت أن يعقد في العاصمة حتى يمكن تلافي ما قد ينجم عنه.

وحاول البعض ممن يصطادون في الماء العكر في مصر أن يستغل اجتماع المؤتمر القبطي الذي تقرر عقده في سنة 1911 إلى تقوية النزعة الطائفية. كان من المقرر أن يعقد المؤتمر لبحث مشاكل الأقباط وخاصة تأييد سلطة المجلس الملي بحيث يكون له الإشراف على حسابات الطائفة في الأوقاف، اشترك في المؤتمر بعض العناصر الوطنية أمثال مرقص حنا، ومرقص فهمي والكاتب توفيق حبيب.

ينكر سعد زغلول في مذكراته أن:

"المعتمد البريطاني جورست لم يكن متحمساً لعقد المؤتمر خشية أن يعمق ذلك من الفتنة الطائفية التي اشتعلت بعد مقتل بطرس غالي، وفي برقية من غراي وزير الخارجية إلى جورست نجده يستشير عن إمكانية مقابلة أخنوخ فانوس له حيث كان غراي يخشي أن يثير ذلك المسلمين في مصر ولكن إذا رأيت ذلك مناسباً فسوف أفعله. ويرد جورست مؤكداً ضرورة رفض مقابلة فانوس لأن التوتر أصبح بادياً الآن في صفوف المسلمين".

وعلى كلٍ قررت الحكومة المصرية عقد المؤتمر القبطي بناء على موافقة الحكومة البريطانية، وجاء في هذا القرار:

"بالرغم من معارضة غبطة بطريك الأقباط الشديدة التي أظهرها رسمياً.

وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة، فقد أصرّ فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع في أسيوط حيث قد قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدي إلى الإخلال بالأمن".

فتم انعقاده في يوم الأحد 5 آذار/مارس سنة 1911، بدعوة من مطران أسيوط وبرئاسة بشري حنا بك، واستمرت جلساته إلى يوم الأربعاء 8 آذار/مارس سنة 1911.

وانحصرت مطالبه في:

1. طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة.
 2. أن تكون قاعدة التوظف هي الكفاءة وحدها دون نظر إلى نسبة الأقباط العنصرية في السكان.
 3. وضع نظام لمجالس المديرية يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده في المدارس الأولية.
 4. وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية.
 5. جعل الخزينة العمومية مصدراً للإنفاق على جميع المرافق المصرية.
- وأخذت بعض الصحف الاستعمارية تدعو المجتمعين إلى أن يحذو حذو المسلمين في الهند الذين اتحدوا وشكلوا الحزب الإسلامي الهندي، وحتى تحدث الحكومة البريطانية نوعاً من التوازن بين المسلمين والأقباط سمح جورست بعقد المؤتمر المصري وهو مؤتمر إسلامي، وقال سعد زغلول أن سعيد باشا رئيس الوزراء يشجع فكرة عقد المؤتمر إرضاء لجورست، وكان الهدف من وراء ذلك بالطبع هو ازدياد قبضة السلطة الاستعمارية، فالمحتل هو المستفيد في النهاية من إنكفاء الفتنة الطائفية بين عنصرى الأمة.

وفي المقابل تولى مصطفى رياض باشا الدعوة إلى مؤتمر مصري ينظر

في شؤون المصريين جميعاً - أقباط ومسلمين - وسماه المؤتمر المصري، ولم يسمه المؤتمر الإسلامي تأكيداً لوحدة الأمة، وتجاهلاً للأساس الطائفي الذي قام عليه المؤتمر القبطي. وتم انعقاد المؤتمر برئاسة مصطفى رياض في يوم السبت 29 نيسان/أبريل عام 1911، وظل منعقداً إلى يوم الأربعاء 4 أيار/مايو عام 1911. وقد رجا الرئيس المجتمعين في مفتح المؤتمر أن يحكموا روح العدل وتأييد الروابط الوطنية في مداولاتهم، وأن يكون التسامح الذي عرف عن الإسلام رائدهم فيما يقولون. وتلاه لطف السيد بتلاوة تقرير اللجنة التحضيرية، فكد أن المؤتمر يبحث في المصلحة العامة، وينظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء المؤتمر القبطي، وأكد أن الأقلية والأكثرية في الأمم لا تقوم على أساس الدين، ولكنها تقوم على أساس المذاهب السياسية، وأن الأمة باعتبارها كائناً سياسياً أو نظاماً سياسياً إنما تتألف من عناصر سياسية كذلك.

فأياً مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عدداً أو أثراً كان أكثرية وكان الآخر أقلية. وعلى هذا يمكن فهم الأكثرية والأقلية في كل أمة، وليس للدين في ذلك دخل. وبين ما تنطوي عليه الاستعانة بالإنجليز من خطر على الوطن وعلى الجامعة القومية. وأعلن أن اللجنة التحضيرية رأت أن يتناول المؤتمر أيضاً كل ما له علاقة بالأمة ما عدا المسائل السياسية سواء داخلية أو خارجية، ثم تتبع مطالب المؤتمر القبطي مدعماً رده بإحصائيات تبين أن نسبة القبط في الوظائف الحكومية، وفي مجلس المديرية التي تدل نتائج انتخاباتها على تسامح المسلمين، تفوق نسبتهم العددية بمقدار كبير، وأن الموظفين منهم كثرة في بعض الوزارات.

وتوالى الخطباء في هذا المؤتمر الثاني واعترفوا جميعاً بأن:

- الأمة المصرية كلها من عنصر واحد.
- نواب الأقباط في المجالس التشريعية قليلون.
- نظام التوظيف في الحكومة مختل فاسد.

- الحقوق والمرافق في مصر يجب أن تكون على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لواحد منهم على أحد بكونه مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً.
- الإنجليز هم الذين بدؤوا سياسة التفرقة.

وبانتهاء المؤتمر الأخير انتهت الضجة كلها وعادت الأمة إلى صفائها السابق رغم ما حاوله الإنجليز من إشعال نار الفتنة، فقد كتب مراسل جريدة التايمز في مصر معقّباً على المؤتمر الأول أنه لا يمكن التسليم بمطالب المؤتمر لعدم كفاءة الأقباط في تولي وظائف الإدارة.

ومن أهم نتائج المؤتمر أن شعر السير الدون جورست أن سياسته هي المقصودة بهذا الهجوم القبطي، فكتب تقريراً إلى حكومته ينفي فيه تهمة سوء الإدارة البريطانية في مصر. ولعل أغرب ما جاء فيه أنه لم يسمع قبل ذلك عن هذه الشكوى، ولكن ذلك لم يكن يعني في الواقع غير الفشل الذريع للسياسة البريطانية في مصر التي أرادت أن تستفيد من الانقسام الذي يحدثه المؤتمر لتصفية الحركة الوطنية، فلم يكن بد من تغييرها وتغيير من يمثلها فعين اللورد كيتشنر معتمداً بريطانياً جديداً وهو الذي قال عنه السير إدوارد غراي في مجلس العموم البريطاني في 18 تموز/يوليو سنة 1911:

"أن خبرته في الشؤون المصرية وكفاءته وعدم تحيزه سوف تكسبه ثقة الجميع".

واعتبر الأقباط هذا التعيين انتصاراً لهم خاصة؛ وقد بدأ كيتشنر عهده الجديد بإلغاء قانون المطبوعات، ولكن ليس معنى ذلك أن حال مصر قد تحسنت في هذا العهد الجديد بل ظلت سيئة. وأخيراً عرف المصريون أن خيرهم في إخراج اليد الأجنبية التي تسعى دائماً إلى النيل من وحتهم. وعلى الرغم من هذا الظلام الذي أحاط بمصر والمصريين في هذه الفترة، لم يكن دعاة الشقاق من القبط يمثلون أغلبية فيهم، ولا استطاعوا أن ينجحوا في جذب الكثيرين إليهم، ولا كانوا يقصدون دعوة انفصالية. كذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من

المسلمين، إذ غلبت كفة العقلاء من الفريقيين، فهم يهاجمون أي تمارٍ في الشقاق ويحذرون منه سواء كانوا من الحزب الوطني أو حزب الأمة أو العاملين في الحياة العامة من ساسة أو كتاب أو أدباء.

ونذكر هنا رسالة من واصف غالي إلى إسماعيل صبري (من شعراء الطبقة الأولى في العصر الحديث (1854-1923)) يرجوه التوسط في الصلح بين الطائفتين بعد قتل أبيه (بطرس غالي):

سعادة سيدي المفضل إسماعيل باشا صبري

"قيل إن الشعراء أنبياء، إذ هم ساسة الأفكار وقادة الشعوب، فعسى أن يتبعك شعب مصر فتسلك به مسلك الحق والشرف. والآن يجب على كل عضو من أعضاء العائلة المصرية أن يعمل لما فيه التوفيق بين جميع العناصر، وقد رفعت صوتي الضعيف منادياً بالاتحاد والوئام. على أنني لست ذلك الرجل الذي في استطاعته أن يحرك عواطف الأمة. فهل لك يا سيدي أن تبذر بذور السكينة والوفاق، لتثبت شجرة المحبة والصفاء، فتثمر ثمار العز والمجد للبلاد. لعمرى إن صوتك هو المسموع المجاب، فنظمت سحر يجمع القلوب المتنافرة. وها نحن على مقربة من تاريخ نكرى وفاة صديقك الحميم (21 شباط/فبراير). فهل تتفضل بنظم قصيدة تضمنها ما كنت ذكرته لي في كتابك الكريم (مثل الأقباط والمسلمين في مصر - وهما العنصران المكونان للأمة - كمثال العينين في الوجه، يؤلم اليمنى ما يؤلم اليسرى). وتكللها بالدعوة إلى أن يكون جسد الفقيد العظيم الحافظ كعبة يقصدها الوطنيون، ووصلة الارتباط المتين بين الأقباط والمسلمين. وإنني أشكرك من أجل ذلك باسم والدي، بل بصفتي ابن حنون على وطنه وأمه، وتفضل بقبول احترام أخيك لك ود أبيه".

ويلبي إسماعيل صبري الدعوة فيكتب قصيدة يتحدث فيها عن مصاب المسلمين والقبط في بطرس غالي، قائلاً:

معشر القبط يا بني مصر في السراء قد كنتم وفي الضراء

قد فقدنا منا ومنكم كبيراً كان بالأمس زينة الكبراء

فأقمنا عليه في كل ناد مأتماً داوياً بصوت البكاء
ومزجنا دموعنا بدموع بنلتها عيونكم في سحاء
ورأينا فتك الرزيئة بالعقل وفعل المصاب بالعقلاء
بارك الله فيكم أنتم الناس وفاء إن عُدَّ أهل الوفاء

ثم يقول إن الإسلام والمسيحية كليهما يأمران بالإحسان، وينهيان عن
البغي والعدوان، وإن مصر هي أم المسلم والقبطي على السواء خيرهما لهما إن
اتحدا وتماسكا. فإن تفرقا فكلهما للأجنبي الغريب.

دين عيسى فيكم ودين أخيه أحمد يأمراننا بالإخاء
ويحكم ما كذا تكون النصارى راقبوا الله بارئ العذراء
مصر أنتم ونحن، إلا إذا قامت بتفريقنا دواعي الشقاء
مصر ملك لنا إذا تماسكنا، وإلا فمصر للغرباء

ثم يطلب إلى المسيحيين أن يصموا آذانهم عن دعاة الشقاق الذين يبذرون
بذور الجفاء، فيقول:

لا تطيعوا منا ومنكم أناساً بذوراً بيننا بذور الجفاء
لا تولوا وجوهكم شطر من عكر ما في قلوبنا من صفاء
إن دين المسيح يأمر بالعرف وينهى عن خطة الجهلاء
لا يكن بعضنا لبعض عدواً لعن الله مستجيبى العداء

كما ينبغي أن نشيد بجهود الكثير من أبناء هذه الأمة من الأقباط الذين
استطاعوا أن يضعوا الحادث في حجمه الحقيقي وأن يتصدوا بحكمتهم البالغة
ويصيرتهم النافذة إلى بعض هذه القلة التي أرادت أن تصطاد في الماء العكر
وتحاول إشعال الفتنة الدينية. ونفى فكرة وجود خلفية دينية أو طائفية وراء عملية
الاغتيال أمثال "نصيف المنقبادي"، و"مرقص حنا"، و"مرقص فهمي".

كتب مرقص فهمي المحامي يقول:

"إذا قتل الورداني تعصباً وحده أو شركائه، فليس ذلك دليلاً على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه... التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع، فلا وطن بدونه، ولا مسلم بدونه، ولا أقباط بدونه".

كما ألقى خطبة في اجتماع عقده القبط بحديقة الأزبكية، ينفي فيها عن المسلمين تهمة التعصب، مسفهاً أقوال الذين يتهمون طائفة من الأمة بالاشتراك في اغتيال بطرس غالي جملة، ويحصر عمل الورداني في شخصه، مؤكداً أن الجريمة التي راح ضحيتها رئيس الحكومة عمل يأسف له كل مصري مسلماً كان أو قبطياً.

وقال مرقص حنا:

"أن التعصب إذا كان موجوداً فلا قضاء عليه إلا بالدستور". ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور.

والجدير بالذكر أن الأستاذ نصيف جندي المنقبادي المحامي كتب إلى جريدة "الكلير" في باريس خطاباً يقول فيه:

"اسمح لي بصفتي مصرياً أن أقرر بعض نقاط تتعلق بمقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية. ليس من اختصاصي تقدير عمل إبراهيم الورداني، ولكني أريد من صميم فؤادي أن أبعد التهم التي أشاعها الإنجليز في العالم ضد هذا الشاب، ليقبلوا من النتيجة السياسية لعمله، فقد اتهموه بأنه فتي مختل الشعور، قليل النكاء وأنه أطاع داعي التعصب بقتله بطرس باشا غالي المسيحي الذي يقولون أنه كان حراً ووطنياً".

"أنا أعرف الورداني شخصياً فهو فتي شديد النكاء كثير المعارف، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس شخصاً متعصباً.. وأنا بصفتي قبطياً - أعني مصرياً مسيحياً - أصرح بأن حركتنا هي حركة وطنية مجردة ترمي إلى الترقى

والحرية.. وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في مصر".

من ناحية أخرى، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة، بأن الاعتداء السياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأي شكل من الأشكال، إن جريمة اغتيال بطرس باشا غالي غير تعصبية أو طائفية، أو أنها رصاص وجّهه مسلم إلى صدر مسيحي.

وقد افتتح السير ألدون جورست المعتمد البريطاني في مصر تقريره عن الحالة العمومية لسنة 1910 بقوله:

"حدث في الأيام الأخيرة من المدة التي تنطوي تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم العظيمة العديمة الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين إلى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ".

"أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي، ولم يكن للقاتل ثار شخصي على القتل ولا كان مدفوعاً بعامل التعصب الديني".

ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما صاحبها من اتهام الجاني بالتعصب الديني، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية، حتى اضطرت قادتهم الأحرار، وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقص حنا، إلى التردد وقتاً عن متابعة الحركة، مراعاة للفريق الساخط من الأقباط فلم يشترك الأستاذ ويصا واصف مثلاً، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذي اجتمع ببروكسل في شهر أيلول/سبتمبر 1910، وخسرت الحركة الوطنية وقتها مساهمته فيها.

أضف لذلك الاعتبارات التالية:

- أولاً: لقد تم اختيار بطرس باشا من قبل الخديوي الذي كان يمثل فكرة

الجامعة الإسلامية، ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية، ازداد الخديوي إصراراً على تعيينه رئيساً للحكومة.

- ثانياً: لقد استقبل الحزب الوطني وزارة بطرس غالي استقبالاً حسناً، كما أن محمد فريد قد كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد لنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.

وأخيراً فقد كان واصف باشا غالي وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول، وكان الحديث يدور دائماً عن وطنيته وكفاءته وأدبه. ونجده يغادر باريس على عجل لمجرد سماعه بأن سعد باشا زغلول قد ضمه للوفد وليشارك في الثورة، وعندما سأله الإنجليز مذهولين: "كيف تنضم لقتلة أبيك؟ فقال:

"أفضل أن أنضم لمن قتلوا أبي علي أن أنضم لمن قتلوا وطني".

ويغادر مكرم عبيد، نون أن يدعوه أحد، منصب سكرتير المستشار الإنجليزي لوزارة العدل لينضم للثورة. ليس هذا فحسب، بل إنه عندما يختلف سعد مع عدلي يكن حول "مشروع ملنر"، ينفذ السبعة المسلمون من حول سعد ولا يبقى معه متمسكاً بالحق الوطني غير واصف غالي وسينوت حنا بك. وعندما ينذر سعد بضرورة إيقاف نشاطه أو النفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1921، لا يرفض الإنذار غير مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وواصف غالي ومكرم عبيد. وهذا ما سجله التاريخ، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست دين بل سياسة. إذن فإن فكرة الاغتيال لأسباب دينية هي غير صحيحة.

ومن حوادث ثورة 1919 أنه عندما أريد اغتيال رئيس وزراء قبطي وهو يوسف وهبه اختير للتنفيذ شاب قبطي (عريان سعد) حتى لا يترتب على الحادث أزمة بين المسلمين والأقباط، كما حدث عند اغتيال بطرس غالي.

الوثائق

وثيقة بريطانية عن اغتيال بطرس باشا غالي والظروف التي أدت إلى اغتياله

*Notes for Parliamentary Debate
on Egyptian Affairs - Enclosure
in Sir E. Grey's private letter to
Sir E. Grey of 13 June 1910.*

Windsor
and Cairo.
See my desp. No. 76
(of June 4, 1910.)

(C)

The murder of Boutros Pasha provoked an anti-Moslem outburst in the Coptic press and this resulted in a polemic between the Coptic and nationalist newspapers, the former being more or less the aggressors throughout. The feelings aroused by the crime itself and by the subsequent proceedings against the murderer were the cause of a few trivial incidents in the provinces between Christians and Moslems -- incidents which have been grossly exaggerated in the local Christian press. Considering the strong feelings generated by these events and fomented by the extremists on either side it is a matter for surprise, and at the same time highly creditable to the authorities, that no serious trouble of any kind has occurred.

State of
Public
Security
See my desp. No. 57
(of May 6, 1910.)

(D)

During the last two or three months, the European colonies and the native Christians have been passing through one of those periods of unreasoning panic which in this country have not infrequently followed the occurrence of some untoward event. So far as the ordinary

ordinary members of the community are concerned the so-called Reign of Terror has existed only in the imagination of its more hysterical and excitable members. Throughout these months all sections of the population have been able to go about their business as heretofore in full security. The only members of society whose safety was perhaps endangered and who required special protection were the Ministers and a few other high placed officials. Some of the precautionary measures taken, such as marching the British troops somewhat more frequently than usual through the city and stationing a strong guard round the Court during the Wardani trial, had incidentally the effect of producing a feeling of alarm in the mind of the ordinary citizen. It was, however, considered wise, even though there was no reason to anticipate a serious outbreak, to make every preparation to repress possible trouble at once, especially as this was the surest way of discouraging any idea of stirring it up.

The feeling of insecurity which undoubtedly continues to exist in spite of the fact that there is no real cause for apprehension is having a very unfavourable effect on the financial and commercial interests of the country, and it is very desirable to make some statement calculated to reassure the public mind on this score.

Diminution of
British authority.

(see my confidential
memo. of May 22, 1910.

There has not been any real diminution of British authority in Egypt, nor could there be so long as the Occupation lasts. Nobody in Egypt dreams of contesting the fact that the last word is with H.M.G., and is not perfectly well aware that the British Army could at once quell any disturbance which might possibly occur. There has, however, been an apparent diminution of authority, both in the eyes of the natives and of the European colonies, due to the fact that our efforts to develop self-government and to rule the country as far as possible in harmony with native ideas have been entirely misunderstood and mistaken for weakness. This impression has been increased by the fact that, on the one hand, the native Ministers have been encouraged to take more responsibility, and, on the other, British control has been kept as far as possible out of sight. The prevalence of this unfortunate misunderstanding has been the chief reason why the policy of conciliation has not been a success, and has had the effect of encouraging the nationalist agitation. The remedy will come when it is brought home to the people that H.M.G. will not allow themselves to be forced into going further or faster than they think right.

4. Misrepresentations
and false reports.

Most of the absurd rumours which have been circulating in the English press can be traced to local sources and are due, partly to the dissatisfaction of

a certain portion of the British community with the local policy followed in recent years, partly to the grumbling of a few discontented English officials with fancied grievances, and partly to the fact that local correspondents of most of the English newspapers are Copts or other native Christians who have been very much up in arms during the recent events. The worst offender in the way of inventing and circulating objectionable reports likely to injure our prestige locally or to create ill-feeling between the English and Egyptians, is the "Egyptian Gazette" which is largely quoted in England and is the source of many parliamentary questions. This newspaper is conducted in a manner typical of the worst form of yellow journalism, and, as a consequence of certain offensive attacks against British officers, it is in very bad odour with the military authorities.

Amongst the numerous myths which have recently been published in the British press may be mentioned the following:-

(1). Insult to the British flag, supposed to have occurred at a skating rink in Cairo -- investigated by the Commandant of Police and found to be entirely without foundation.

(2). Insults to British troops when marching through Cairo -- contradicted by the G.O.C.

(3). Insult to British Consul General at railway station -- the foundation for this story being that a demonstration in honour of two nationalist youths departing for France was taking place at the other end of the train to the carriages reserved for the Consul-General. (They were the two students dismissed for being members

of Warden's secret society.) Though the presence of the Consul-General was known, he was left alone and in peace by those engaged in manifesting their sympathy for these victims of British tyranny.

Khedive.

The idea that H.H. has been allowed to interfere unduly in the Government of the country and to go outside his position as a constitutional ruler is absolutely untrue. The scurrilous attack in the "Saturday Review" contained most offensive imputations on a friendly ruler who is co-operating cordially with British policy in Egypt, and such gross libels cannot be too strongly stigmatised. As regards the story of K.E.'s land operations at Siwa, the Khedive possesses a few scattered areas of desert land in the neighbourhood of that oasis, acquired in 1898 and 1907 when Lord Cromer was H.H. Representative in Egypt. Their value is quite insignificant. On the other hand, the Khedive has spent more than 24000 in building a mosque for the inhabitants of Siwa, so that H.H.'s pecuniary transactions there have largely benefited the population. The story of the Coastguard collecting taxes on behalf of the Khedive is equally a myth and is a garbled version of the fact that on one occasion a small judgement debt was recovered for the Khedive's estate from some local Bedouins for their convenience and at their request through the agency of the Coastguard.

The legend of the Sheikh who was executed to please the Khedive is a ludicrously distorted account of the case reported in my *Stamp*, No. 138 of November 26, 1909.

6. Mohamed SaidPasha.

The account of the interview between the Prime Minister and a special correspondent of the "Daily Mail" as published in that newspaper was incorrect and was subsequently repudiated by Mohamed Said Pasha. No doubt, like most intelligent Egyptians, he aspires to see his country make gradual progress towards a state of affairs when foreign control will no longer be necessary. It is not true that he is in any way associated with the Nationalist party or gives it encouragement, either public or private. He accepts unreservedly the fact of the British Occupation, with the necessary corollary that in the ^(the) last resort the views of H.M.G. must prevail, and he undertook his present office on that understanding. Up to the present time he has loyally carried out this engagement, and H.M.G. can feel every confidence that he will do nothing incompatible with it in the future.

7. Wardani trial.

(See by Despatch No. 75
of June 4, 1916.)

There was no excessive or unnecessary delay in bringing the murderer to justice, and the Procureur General's preliminary enquiry was conducted with praiseworthy despatch. In view of the possibility of Wardani having accomplices, a large number of witnesses, no less than 120, had to be examined. Notwithstanding this, and the many ramifications of the affair, the enquiry was completed in 16 days. In spite of a postponement, granted at the request of the advocate of the

th the

the accused, the case came on for hearing exactly two months after the murder, or 37 days earlier than the average time in Egypt between the commission of a crime and its trial, which in 1909 was 87 days. This period compares favourably with the average time in the principal countries of Europe, which works out at between 3 and 4 months. In England, criminal cases often last longer than this.

The Mufti's opinion on the religious aspect of the case, which has to be asked before a death sentence is pronounced, is looked upon as a pure formality and is never taken into account by the Tribunal. The fetwa is nearly always of an evasive character and very rarely expresses approval of the death penalty. Considerable capital has been made by the native Christians and their newspapers out of the fact that the Fetwa in this case pronounced against the death ^{sentences} ~~sentences~~ the Kahomedan press has shown a disposition to ignore the subject and has not so far attempted to use the Mufti's opinion as a lever to stir up religious feeling against the execution of the sentence.

3. Negotiations of Suez Canal Concession.

During the negotiations between the Egyptian Government and the Company, H.K.C. consistently abstained from using their position as Egypt's trustee to interfere on behalf of British commercial and financial interests, to which the proposed scheme was by no means altogether advantageous.

At the time when the question of referring the scheme to the General Assembly arose, the majority of the Council of Ministers was unfavourable to the scheme itself, though prepared to agree to its submission to the Assembly. Consequently, as the rejection of the project by the Council would have created a very embarrassing situation legally, this course was adopted. Consultation of the Assembly was justified by the fact that the project was of exceptional importance and analogous to a loan -- the raising of loans being amongst the matters which, by the Organic Law, must be referred to the General Assembly. At this time it was not of course intended to give effect to an unfavourable opinion on the part of the Assembly and the terms of reference were carefully drawn up in that sense. It was hoped that the delay caused by the convocation of the Assembly would give time for the conversion of the recalcitrant Ministers. Also, from the House of Commons point of view, it would have been difficult to defend a refusal even to hear the views of the body supposed to represent the country.

When, some months later, the question came before the full body of the General Assembly, the situation had entirely changed. The Ministers had, indeed, some ground in favour of the project, but in the meantime the Nationalist press had stirred up a violent agitation against it, which culminated in the assassination of the Prime Minister. In spite of this opposition, the new Ministry was prepared to defend the scheme before the General Assembly and in fact did so. But it would have been unfair to ask the Ministers to begin their

term of office by defying a strong current of public opinion, and, moreover, even if they had been prepared to do so, their usefulness for the future would have been greatly impaired. In these circumstances, in spite of the obvious disadvantages of giving way, I considered that the lesser of two evils ^{was} ~~was~~ to abandon the project and I therefore concurred in the decision of the Government to abide by the opinion of the General Assembly. The main consideration which led me to this view was that, though the arrangement was undoubtedly advantageous to Egypt from the financial point of view, it could not be denied that it engaged the distant future of the country in such a way as to involve weighty considerations other than the purely financial ones. In these circumstances I thought, and I still think, that it would have been unwise to impose upon Egypt a project of this exceptional nature in the face of the strong and general dislike of it which developed in the course of the discussions.

Cotton-worm
destruction.

In the years 1905 and 1906 a special staff was appointed to assist the provincial authorities in executing the prescriptions of the Law of 1905 for the destruction of the cotton-worm. In 1907 the same system was continued, but with less central control. In 1908 it was thought that the local authorities, with the co-operation of the cultivators, would have learnt how to carry out the measures without special assistance from headquarters. The instructions issued on the subject were the same as in previous years, with

the

the exception that the work was entrusted to the permanent staff of the provinces. Unfortunately, there appears to have been no readiness on the part of the cultivators to co-operate, and the local authorities failed to infuse the required energy, with the result that the measures were far from being as efficacious as under the old system. In 1909 the administrative ^{measures} were again put in force throughout the country, and a special staff appointed from head-quarters to supervise the operations. Unfortunately, the results anticipated from this campaign were somewhat neutralised by an especially severe visitation of this pest. Very complete arrangements have been made for 1910. The staff has been very carefully selected and the operations have been put in hand six weeks earlier than last year. It must be borne in mind that ^{these} ~~these~~ measures are only intended for the destruction of the ordinary cotton worm, and according to the latest investigations it appears doubtful how far the ravages of this insect have any very pronounced effect on the yield of cotton. In any case, in 1908, the chief cause of the falling-off was the boll-worm, for the destruction of which the method of hand-picking, which the regulations in question are intended to enforce, is not suitable.

10. English
Officials in
the Egyptian
Service.

There have been no reductions in the number of the Anglo-Egyptian officials on any considerable scale during recent years. A few higher places, formerly occupied by Englishmen, have, on vacancies occurring, been filled by Egyptians. Also, in the Education Department

Department, the expansion of teaching in Arabic has caused a reduction in the number of English schoolmasters. In other departments there has been practically no change in the number of Englishmen employed. In the one or two instances in which English officials have complained of compulsory retirement, it has been a question of the merits of the individuals concerned and not of the replacement of Englishmen by Egyptians.

The prevalent idea that the English Inspectorate of the Ministry of the Interior has been weakened is a delusion. There has been practically no change in their number of recent years, and they are employed in all the important branches of the work of this Ministry, especially in connection with the maintenance of public security in the provinces.

Department
of Agriculture

The Government have approved in principle the creation of a Department of Agriculture and steps are now being taken to settle the details of its organization & to select a suitable location.

انه باعانة الكسوف عنها هو عوث بن عفدان كان السوء العربي الذي صلا
 عن الاربعية محللة المبنى عن ارضه وبنيا ام كسوف
 وجد ان المنزل المنزلي من حسن اقدمي انيس الذي هو من ضمن الاربعية
 محلات المسببة بالخطاب جميع بنايه واصل الارض الحامه لبنائه بجز
 حاربه في وقت الصوم الهمد على جاويسي طائفه متخفان كان وقام
 باجرة مثل الارض الحامه لبنائه كمنه بجهة الوقوع الرقوم وقت الطلب لذلك
 ووجد ايضا ان المنزل المنزلي من السيد عبد الكريم الثابت المعنى بالخطاب صحح
 بنا المكان اجاري اصل ذلك في وقت وقوع دبر الملاك الكاشي قبل من القدره
 هذا هو المعنى بالخطاب فقط ووجد ان المنزل المنزلي من ارضه دخليل هو من الكاشي
 فقط ايضا ان المنزل المنزلي بجهة المير ان ايضا من معني اقدمي ابو زيد
 المعنى بالخطاب ايضا جميع مكنه كامل بنا المكان القام على ارضه المنزله
 جهة وقوع الصوم جمال الدين بدين برساي هذا ما دل عليه الكسوف من السجل
 من الاربعية المسببه بالخطاب كما لا يخفى
 نظري

سأه الوردف انحصه بالنظرة المعاصرة من القديم
وهو راجع الى السلك القديم فيكم فيها
الفضل

١٤

ماله نظري ورفقاً مع فقيرك
مكتبة المالية الرقم ٦ بتاريخ ٨ من ١٤ (امك) رغب إعادة الوردف بالمال تسليمه لغيره
القائمة انحصه بالنظرة المعاصرة ضد الحكومة من ورثة راجع باشا وحيث ان محتاج العلم المذكور
دفعه قسم وثرة رقم ٤٤ بتاريخ ٨ من ١٤١٤ نظراً لعدم اكمال تسليم بقية الوردف مما لم يوجد
منه ملف انحصه التي تم ترويضه بتتبعها فيما عليه اقضى برفقه لدولتم بالرجاء وطه ورد افصح

ماتح
١٩
١٧
٨٦

٢٩

2-11-0

MINISTÈRE
DES
AFFAIRES ÉTRANGÈRES. 34190

Colonel

En vous remerciant de paroles
que nous avons comprises à la
manière de votre âge et de votre
que nous avons portés sur le terrain.
Il fallait que ces paroles fussent
dites et qu'elles le fussent avec cette
claire vue des choses et cette autorité
qui leur confère l'effet personnel.
C'est un adieu pour votre
bien, c'est le commencement de
la justice et personnellement votre
bien que les Russes et leurs conseils
vous précieusement le Président.

خطاب من واصف غالي إلى أخيه نجيب
بعد اغتيال والدهم.

En leur dévoué

La situation devient

de plus en plus mauvaise. On
compte de jours en jours et l'on
s'attend à la guerre civile malade
on connaît plus de bon. On
trouve les lettres d'insulte et on
s'en va de pied et train
dans la boue la "hab" arrivait
dernièrement : c'est Roswell avait
accompli dans son pays les saints
de Boston. il est et crucifié à
un arbre et est enduré avec
mort plus ignominieuse que
celle qu'on endure à travers.
Mais là quand on défend les
droits de la patrie les étrangers

خطاب من نجيب غالي إلى روزفلت يشكره على
كلمته بمناسبة اغتيال بطرس غالي

B30/4

اخبار صحفية هامة عن واقعة اغتيال بطرس غالي

FONDÉ EN 1870

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Journal de France et de l'étranger
(Fondé en 1870 par M. de Launay)

12, rue de Valenciennes, 12, rue de Valenciennes
Paris (10^e)

ABONNEMENTS: 100, rue de Valenciennes, 100, rue de Valenciennes

3^e DE MARS

Extrait de _____

Adresse : _____

Date : _____

Signature : _____

Le meurtre du premier ministre égyptien

Une autre tentative... Le premier ministre égyptien, M. Taha Pacha, a été assassiné hier à Paris. Les auteurs de ce crime sont des libéraux français, qui ont agi en vue de la suppression de la monarchie en Egypte. On est donc en présence d'un crime politique au plus haut degré.

LETTRE D'EGYPTE

Le meurtre du premier ministre égyptien, M. Taha Pacha, a été commis hier à Paris. Les auteurs de ce crime sont des libéraux français, qui ont agi en vue de la suppression de la monarchie en Egypte. On est donc en présence d'un crime politique au plus haut degré.

Le meurtre de Taha Pacha a été commis hier à Paris. Les auteurs de ce crime sont des libéraux français, qui ont agi en vue de la suppression de la monarchie en Egypte. On est donc en présence d'un crime politique au plus haut degré.

Le meurtre de Taha Pacha a été commis hier à Paris. Les auteurs de ce crime sont des libéraux français, qui ont agi en vue de la suppression de la monarchie en Egypte. On est donc en présence d'un crime politique au plus haut degré.

اغتيال بطرس غالي وهوية الورداني

B3125

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux
 (Près du Boulevard Montmartre)
 12, rue du Faubourg Montmartre
 Entrée Particulière : 37, rue Bergère.

Adr. Télég. ACHAMBURE-PARIS

N° DE DÉBIT

Extrait de _____
 Adresse : _____
 Date : _____
 Signature : _____

L'Assassinat

du premier Ministre d'Égypte

Le Caire, 22 février.

Les obsèques solennelles de Boutros pacha Ghali ont eu lieu ce matin. Une foule énorme suivait le convoi.

Le corps a été mené au cimetière sur un affût de canon recouvert d'un drapeau égyptien. Toute la ville est en deuil.

Le meurtrier est un anarchiste isolé ; toutes les autres personnes arrêtés ont été relâchés.

Le calme est complet.

Toute la presse réproùve l'attentat. Les grands organes européens prêchent la modération. Quelques-uns disent qu'il faut réprimer le nationalisme par la force. Les nationalistes protestent énergiquement contre l'accusation d'avoir participé à l'attentat.

B3263

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux
(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Voir au verso.

Téléphone : 10262

Adr. Télég. ACHAMBURE-PARIS

N° DE DÉBIT

Extrait de

Adresse : ACTION FRANÇAISE

Date : 22 AVRIL 1910

Signature :

Expositio

Le procès de l'assassin de Boutros-pacha. — Le procès de l'assassin du premier ministre Boutros-pacha a commencé dans la matinée.

Répondant au président, qui lui demandait s'il avouait le meurtre, l'accusé a déclaré qu'il s'expliquerait après la plaidoirie de son avocat.

Le docteur Milton a déclaré que le mort de Boutros-pacha était due au choc traumatique et à l'hémorragie. L'opération n'a nullement été cause de la mort.

Plusieurs docteurs déposent que l'opération de Boutros n'était pas nécessaire. Plusieurs instituteurs et des professeurs déposent que c'était un garçon tranquille de bonne conduite, mais un mauvais élève faible de caractère. — (Le Caire, 21 avril)

الملحق الثاني للمؤيد

المؤيد

٣٠ فبراير سنة ١٩١٠ الساعة ٦ ونصف مساء

زيارة الجنب العالى الخديوى

اعطفت رئيس النظائر

في مستشفى ماتون باب اللوق

في الساعة ٣ و٥ دقيقة من الجنب العالى الخديوى وعلى جنازة مساندة العر
الاعلىة قاسماً ولادة رئيس النظائر للفتى وقد جعل عليه ستوه في الرقة
التي هو بها وسأله عن صحه فشكر ستوه كثيراً وقد شجسته حفلة ان تقصدا
عليه كل الانصاف فشارك مولانا بموله (سهمين من مرسى)

صحة عطفت في بطرس باشا غالي

كان الله كعور مقول يرى أشير البلية المراجعة لاخراج الرصاصة التي دخلت
في جيب عطفة الرئيس ولكنه رأى في الساعة الرابعة أما لزم للجسم البلية
لان للصاب حماياً ووجدته في من الدم في وجه عطفت من اصابة الكبد أو ترقق
شربل الباسل لا يعل ماهر - خلف الله بمواياة

النشرة الطبية الرسمية

الساعة ٤ بعد الظهر

طرفة بطرس باشا على اصعب عدة وحاصات أطبا بين ربة ولكن واحدة
فيها مرت بالصحف البلى وطرفة رتبة الآن الملة طبة ولكن يوم عمل عملية
لسلرته

الدكتور مقول

الدكتور شياط

وقد تمكن أحد صحري المؤيد من إعادة سعادة الدكتور كومانوس باشا هناك
ان عطفت حله وعر حاله لسكامل لواء الثلثة والناصحه لانتبه حتى الآن
مخبر

حضور السير غور سميت من البر

وقد كان جناب السير غور سميت في البعثتين اليوم فأرسل له للفراد
ال مرابي تباين في الساعة ٥ ونصف

وأن الصحفي جاري نقارة الملقابا وتصدرو بكل ما يظهر جديداً ملحقاً

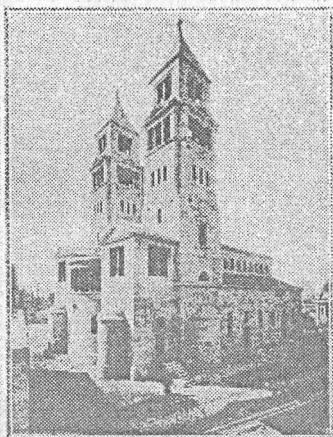
الشرائح والطرفات بحوال مستحق الدكتور ماتون من وجهه الجاهل والرائون
من طلبة اليوم ودوى الجينات برفاهة من الحق المستحق بين بينهم حضرات النظائر
وجناب قائد جيش الاحتلال وسعادة المراد وكثير من أعضاء اللجنة العمومية
وعلمين شوري التواين وتفاضل الدول ومتصدية السيطيين

UNE EGLISE COMMEMORATIVE
AU CAIRE

On vient d'inaugurer au Caire une église éditée à la mémoire de Boutros Ghali pacha, le premier ministre égyptien assassiné le 21 février 1910, au sortir de son cabinet de travail. La cérémonie, très imposante, avait attiré une foule de notabilités. Les ministres y assistaient ainsi que les agents diplomatiques des puissances; le khédivé était représenté par le chef de son cabinet et par son grand maître des cérémonies.

Boutros Ghali pacha est le seul Egyptien de race qui soit parvenu à gouverner son pays depuis la conquête des Arabes, c'est-à-dire depuis treize siècles. Copte d'origine et de religion chrétienne, il était cependant très aimé de ses compatriotes musulmans, qui appréciaient les hautes vertus civiques et les services précieux que, sa vie durant, le grand patriote a rendus à son pays.

Le grand cheik de l'université d'El Ashar avait, du reste, expliqué et résumé le sentiment général de ses coreligionnaires, quand il dit, au lendemain de la mort de Boutros pacha: « Peu de musulmans ont fait, aux musulmans, autant de bien que ce chrétien. »



Eglise copte élevée au Caire la mémoire du ministre Foutros Ghali pacha assassiné en 1910. — Pho. W. Hanselmann.

B3065

M N°

Adr. Télégr. COUPURES PARIS

TELEPHONE 101,50

ASCENSEUR

Fondé en 1869

Le COURRIER de la PRESSE

A. GALLOS & CH. DEMOGEOT

24, BOULEVARD MONTMARTRE PARIS

Fournit coupures de journaux & de revues sur tous sujets & personnalités.

Journal *Le Courrier de la Presse*

Date : 21 FÉVRIER 1910

Adresse : *Paris*

Signé :

A LOUER POUR PUBLICITÉ

Le service partit de l'Agence des feuilles du COURRIER de la PRESSE

Un attentat au Caire

BOUTROS PACHA, PREMIER MINISTRE, BLESSE DE TROIS COÛTS DE BILLOUVER PAR UN ÉTUDIANT.

TARIF : 0 h

L'attentat, par avance, sans le temps limité.

Le Caire, 21. — Boutros Pacha, premier ministre d'Égypte, a été sérieusement blessé à coups de revolver par un étudiant, qui fut arrêté aussitôt après l'attentat.

L'étudiant déchargé cinq fois son arme, trois balles atteignirent le premier ministre mais deux se lui firent que des blessures légères.

Ce crime revêt un caractère politique, le meurtrier étant un nationaliste. Celui-ci a déclaré qu'il avait voulu tirer vengeance de plusieurs mesures gouvernementales attribuées par les nationalistes à Boutros Pacha.

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Copistes de Journaux
(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Année : 1910

Ad. Tél. ACHARBURE-PARIS

N° DE DEST. _____

Retrait de _____

Adresse : _____

Date : _____

Signature : _____

Le Terrorisme en Egypte

L'assassin de Boutros pacha devant le tribunal. — Attitude insolente du misérable.

Le procès de l'assassin du premier ministre Boutros pacha a commencé dans la matinée.

Répondant au président, qui lui demandait s'il avait le meurtre, l'accusé a déclaré qu'il s'expliquerait après la plaidoirie de son avocat.

Le docteur Milton a déclaré que la mort de Boutros pacha était due au choc traumatique et à l'hémorragie. L'opération n'a nullement été cause de la mort. Les coups de feu ayant perforé le foie en deux endroits, l'opération offrait la seule chance de sauver la victime.

Après l'interrogatoire des témoins à décharge, le Tribunal s'est ajourné à cet après-midi.

L'ordre n'a pas été troublé ; aucun incident ne s'est produit.

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Copistes de Journaux
(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Ad. Tél. ACHARBURE-PARIS

N° DE DEST. _____

Retrait de _____

Adresse : _____

Date : _____

Signature : _____

Attentat contre un Ministre égyptien

Un pharaon blessé grièvement de cinq balles de revolver

Le Caire, 21 février. — Un jeune nationaliste a tiré aujourd'hui, à bout portant, non loin du ministère, cinq coups de revolver sur le premier ministre, Boutros pacha Ghauri. Celui-ci a été grièvement atteint par l'un des projectiles qui lui a traversé le foie ; les quatre autres balles lui ont fait des blessures peu graves à la poitrine.

Le meurtrier a été arrêté.

Boutros pacha a été transporté à l'hôpital ; il avait reçu cinq balles, mais elles ont pu être extraites.

L'état de Boutros pacha est grave, mais on espère que la vie du premier ministre n'est pas en danger.

Le meurtrier est un nationaliste ; il est pharmacien et habitait Le Caire.

13260

B.33

From The Times London 2/2/22

THE COPTIC CHURCH IN CAIRO.

Disorderly scene at a
dedication.

From our own correspondent.

(Cairo, Feb. 21).

An unfortunate incident to which, however, no political or religious significance should be attached, occurred this afternoon on the occasion of the dedication of the Coptic Church, which has been erected here in memory of Boutros Pasha. When the service was nearing the close a commotion took place among the Coptic students, who were present in large numbers in the precincts of the Church. They attempted to force their way into the building, and some succeeded. These were ejected, but as the commotion did not cease the service could not be concluded.

The explanation given is that the disturbance, in which, it must be borne in mind, only Copts were implicated, was due to the impatience of the students at not being admitted into the church, since they were under the impression that the service was over.

A large number of people were present at the dedication, including the members of the Diplomatic Corps.

وثيقة بريطانية عن الكنيسة القبطية وموقفها من اغتيال بطرس باشا غالي

صورة اللورد كرومر Lord Cromer المندوب
السامي البريطاني في مصر (1907-1883)



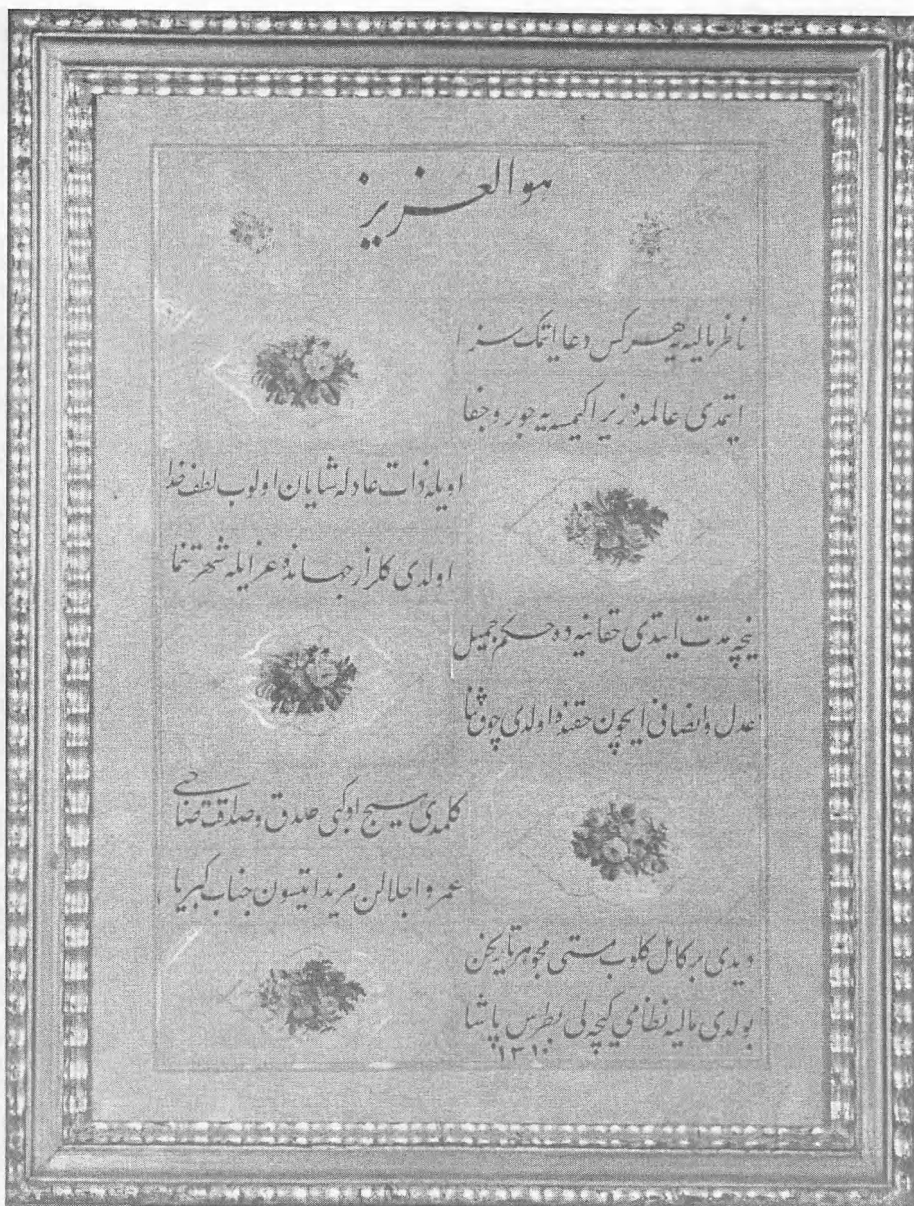
صورة بطرس باشا غالي
(1910-1846)



صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)



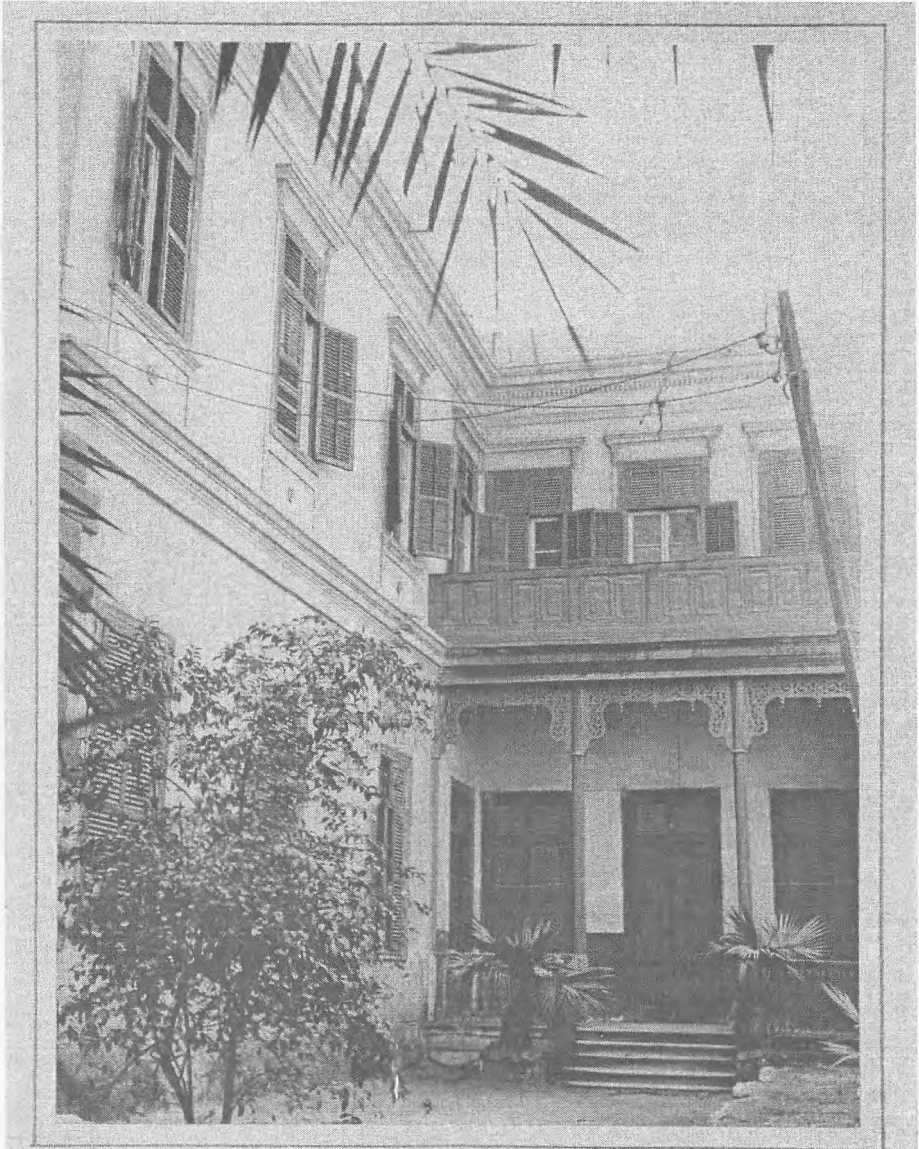
آخر كلمات بطرس باشا غالي قبل رحيله



قصيدة مدح لبطرس باشا غالي وزير المالية



صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)



Saks

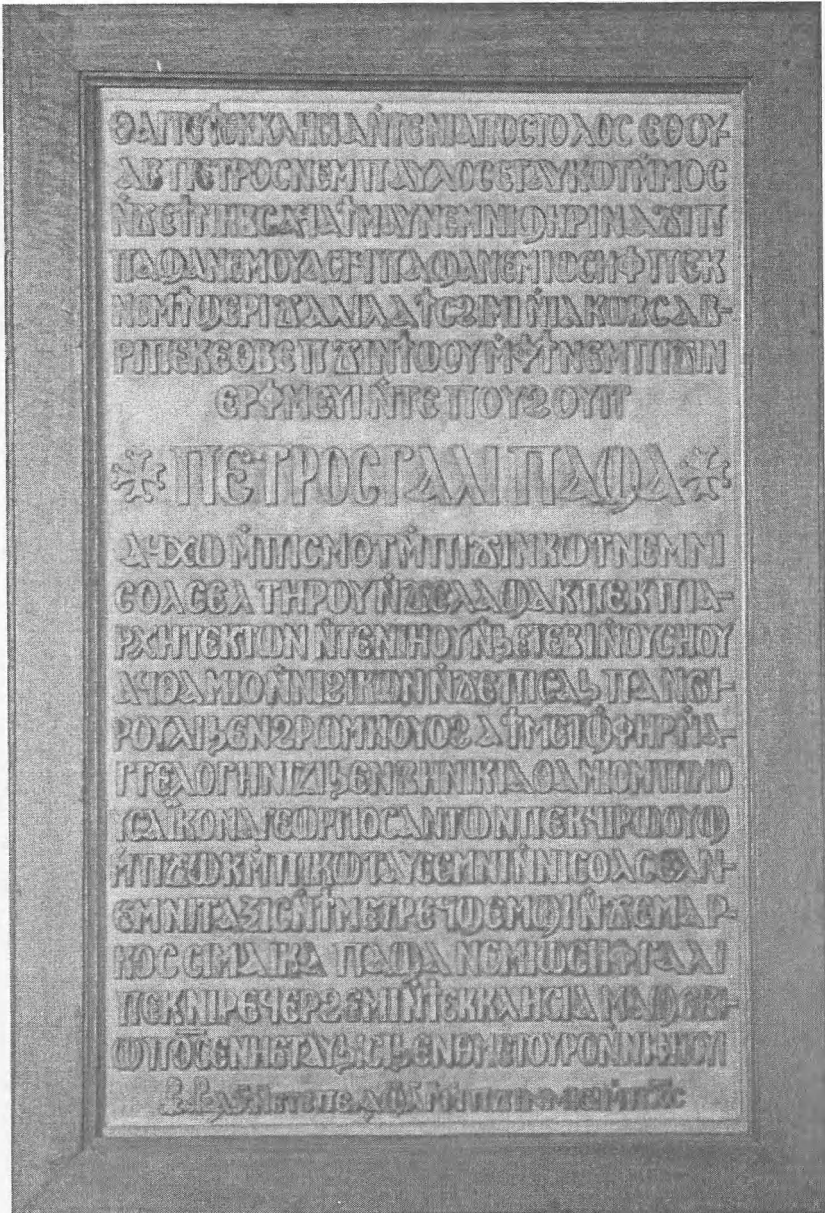
سراي بطرس باشا غالي
"بالقوات"



صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)

التأسيس الكريمة على اسم الرسول بطرس وبولس
 بحمد الله وتوفيقه الكرمي عميدهم المرحوم
 بطرس غالي باشا
 أوله القبة صفا ولبك البشير باشا واولادها
 ويوسف بك وكريمة السيدة جيله فرقة يتروى بيديك
 وضع في البراني والخائف لكف بك كبروتك
 التوازي في يومية سائنا وقامول العصور الاستاء
 بنيت يروى من روما وفضل الفسي فساه شركة
 انجلو جانيزي بالبندية وتم البناء باشرف
 جوس انطوني بك وقت الخراف وتوفيل كريمة باشرف
 رفعت معك باشا ويوسف الى بك ناظر الكريمة
 عوض يارب من له صب في ملكون المبرات
 سنة ١٦٥٠ قبطية - ١٩٣٣ ميلادية

اللوحة التأسيسية للكنيسة البطرسية (باللغة العربية)



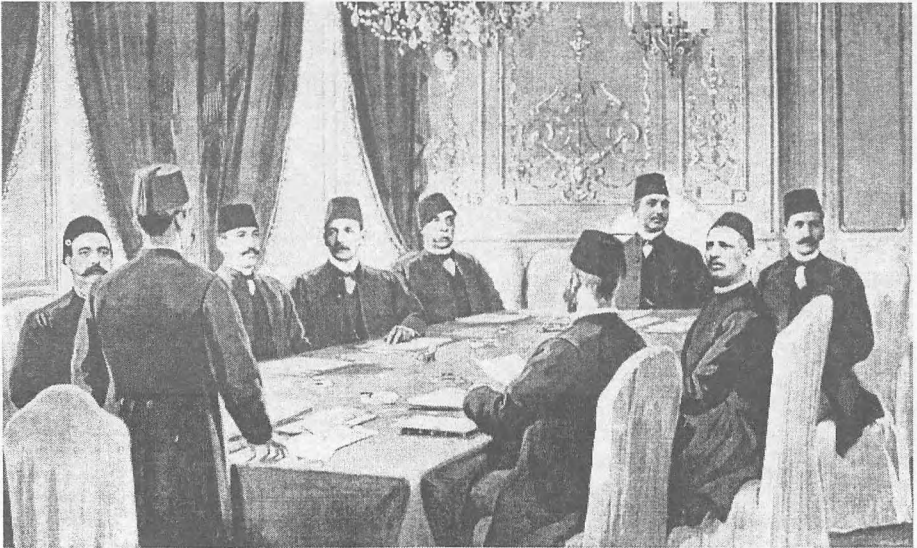
اللوحۃ التأسیسیة للكنیسة البطرسیة (باللغة القبطیة)



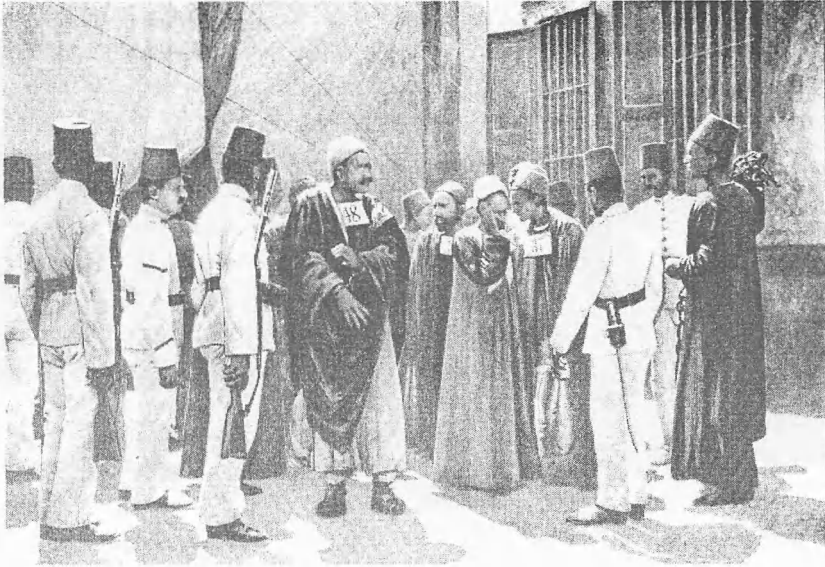
إبراهيم بك الهلباوي



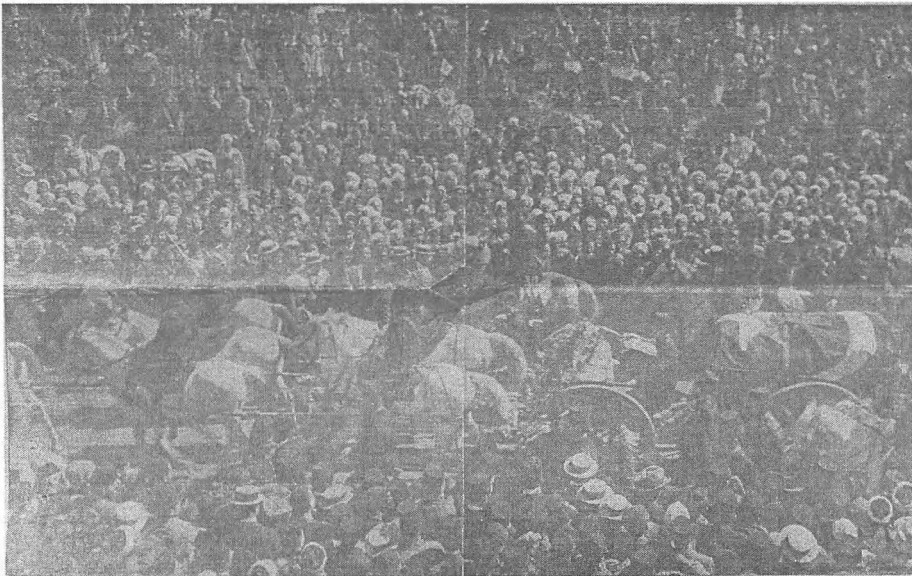
إبراهيم بك الورداني
(قاتل بطرس بك غالي)



اجتماع وزاري لبطرس باشا غالي



المتهمون في حادثة دنشواي

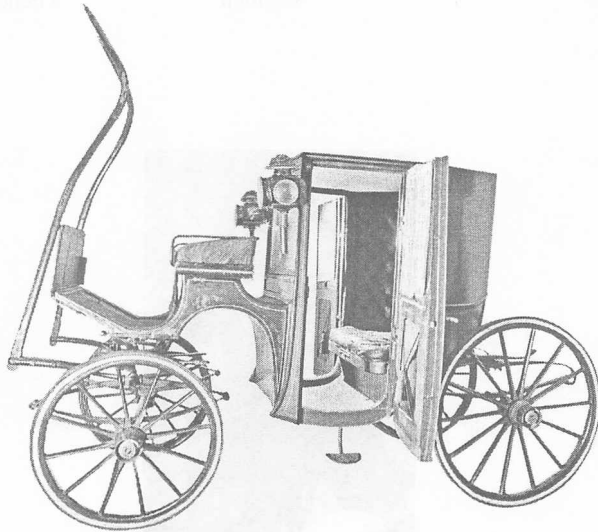


Das Begräbnis des verstorbenen ägyptischen Ministerpräsidenten Butros-Pacha Ghali in Kairo.
Der Sarg des Ministerpräsidenten wurde in die ägyptische Blagge geholt, auf einer Kanonenkette durch die von vielen Menschen befehligen Straßen Kairo's getragen.

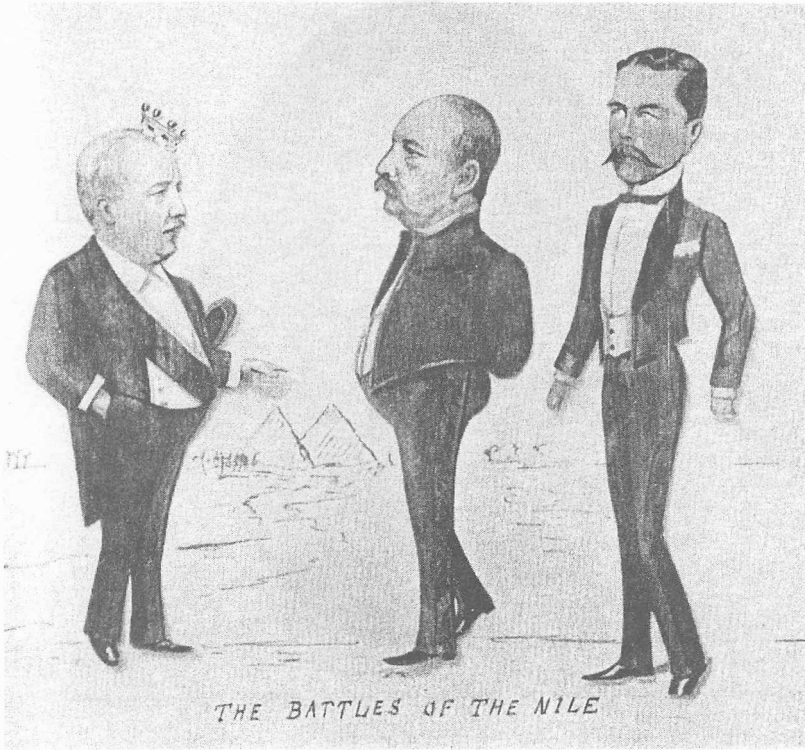
جنازة بطرس باشا غالي 1910



المنذوب السامي البريطاني لمصر السير ألدون غورست Sir Eldon Gorst
(1911-1907)



العربة التي اغتيل فيها بطرس باشا غالي



Lord Cromer

General Sir Francis Grenfell

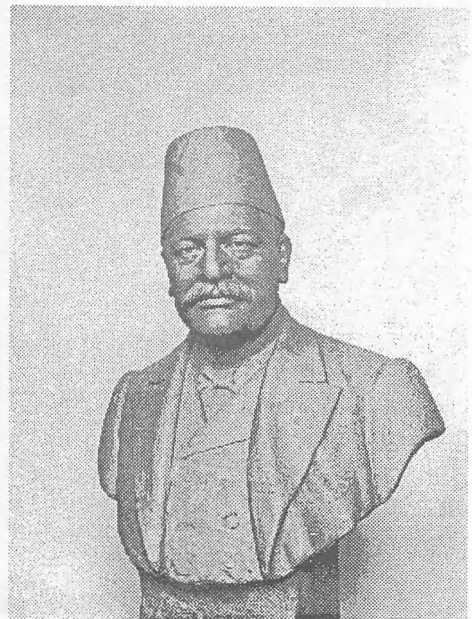
General Sir Herbert Kitchener



اللورد كرومر



صور لبطرس باشا غالي



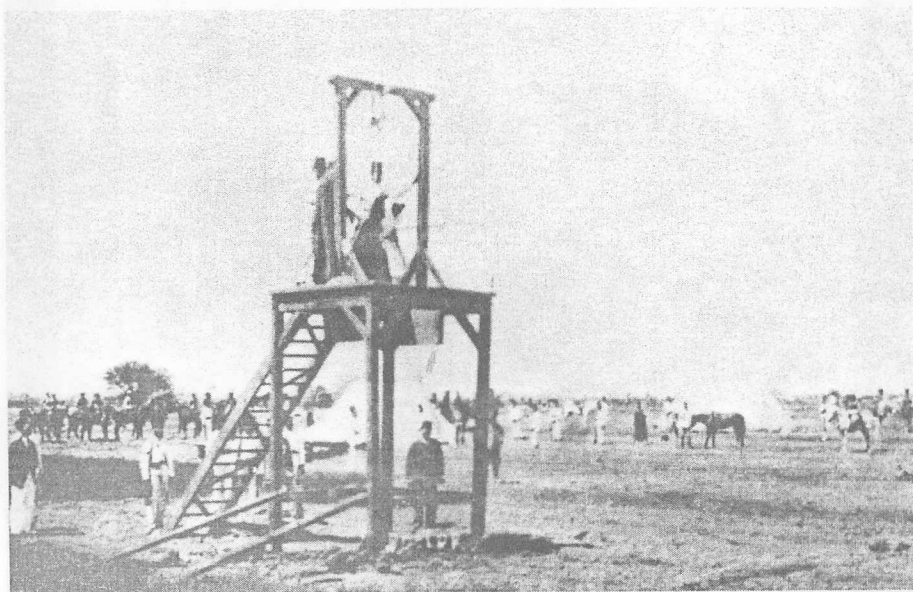




بطرس باشا غالي

رئيس وزراء مصر

ولد سنة ١٨٤٧ وتوفي سنة ١٩١٠



منظر تنفيذ أحكام قضية دنشواي



جثمان بطرس باشا غالي



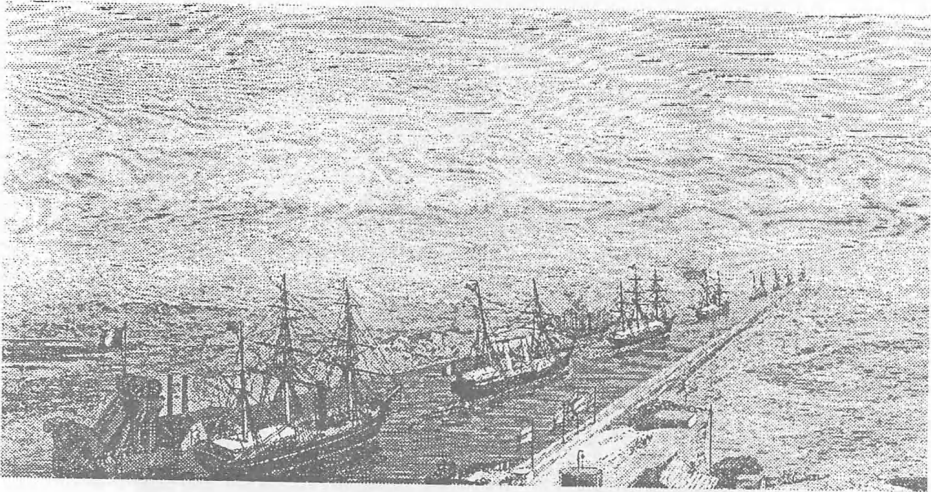
مشهد اغتيال بطرس باشا غالي



الخدوي عباس حلمي الثاني



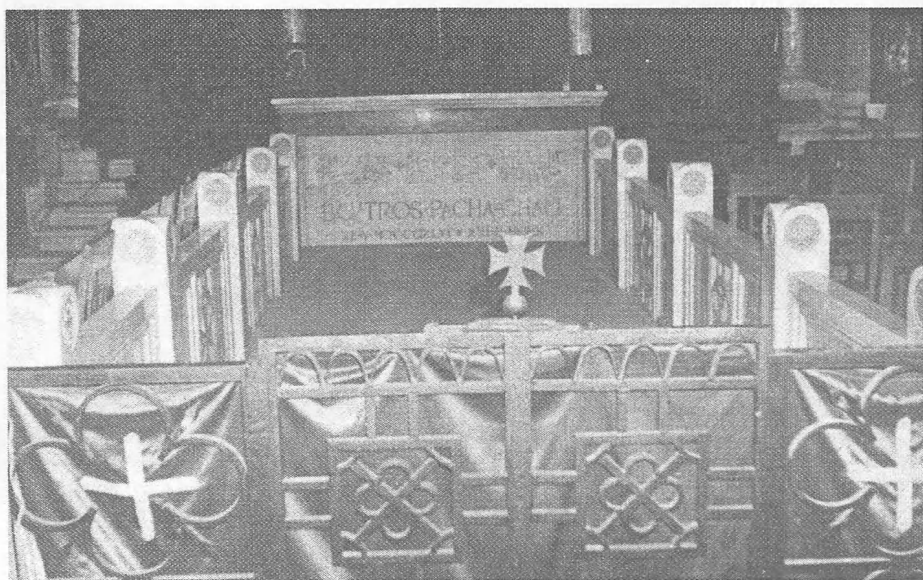
فتحي بك زغلول



قناة السويس



صورة محمد فريد بك



مدفن بطرس باشا غالي



مدفن بطرس باشا غالي

الفصل الثاني

اغتيال السير لي ستاك..
أم اغتيال سعد زغلول وحلمه؟

(19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924)

في الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وبينما كان السير لي ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان عائداً في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية قرب شارع القصر العيني بالقاهرة، إلى مسكنه بالزمالك، ومعه الكولونيل باتريك كامبل (وهو ياوره الخاص) - وبعد أن تحركت بهما السيارة قليلاً- أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له في سيارة بشارع الطرقة الغربي (تغير اسمه بعد ذلك إلى شارع إسماعيل باشا أباظة). أصيب السردار إصابات بالغة، كما أصيب ياوره البكباشي كامبل وسائق سيارته وجندي آخر، وقد توفي السردار متأثراً من إصابته بست رصاصات في منتصف ليل يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

ارتجت البلاد لهذا الحادث المرؤّع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، إذ كان هدفه من أكبر شخصيات إنجلترا العسكرية في مصر والسودان، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها، وذهب الناس مذاهب شتى في تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة، فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب، بل كانت مصوبة أيضاً إلى وزارة سعد

زغلول، حتى كأنها نُبِّرت لإسقاطها، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفاً لمطالب جسيمة تؤدي حتماً إلى استقالتها، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة: "إن جريمة اغتيال سردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصياً".

كما صرح اللورد اللنبي: "إن كل ما حدث كان متوقعاً وقد كان الإنذار النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل سردار بوقت طويل، ولكن غيرت صيغته وجعلتها أكثر شدة".

سنوات ما قبل الاغتيال:

وقعت هذه الجريمة عقب انقطاع المفاوضات بين سعد زغلول باشا والإنجليز، حيث كان سعد زغلول زعيم ثورة 1919 بل زعيم الأمة كلها في ذلك الوقت بالإجماع وأول رئيس وزراء مصري يجيء بعد أول انتخابات عامة تجري في تاريخ مصر بعد تصريح 22 شباط/فبراير 1922، وعقب إجراء انتخابات أول برلمان مصري حديث عقب صدور دستور سنة 1923.

كان اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان، هو بداية عصر الانتكاسات الوطنية، مما يوحي بأن عملية اغتيال سردار قد جرى استثمارها لصالح الاستعمار البريطاني، وأنه كان المستفيد الوحيد منها. أما المستفيد الثاني فكان هو الملك فؤاد.. فهل كان مخططاً لهذه العملية أن تتم لصالح هذين المستفيدين الإنجليز والملك؟ ولمعرفة موقع الإنجليز والملك من الجريمة ودورهما إذا كان لهما دور في التخطيط والتنفيذ يجب الإلمام بالظروف السياسية التي أحاطت بالحادث.

وصل سعد زغلول إلى لندن في 23 أيلول/سبتمبر عام 1924 ليفاوض ماكدونالد، ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات، وكانت المباحثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد فشلت في الجلسة الثالثة... ففي هذه الجلسة التي عقدت بين الجانبين في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1924، قدم سعد زغلول مطالب مصر والتي تتلخص في سحب جميع القوات البريطانية عن دعوها الاشتراك

بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس، زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية، سحب المستشارين الإنجليز وزوال حماية الأجانب ورفع يد إنجلترا عن السودان.

ورفض ماك دونالد هذه المطالب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1924 عاد سعد زغلول رئيس الوزراء من إنجلترا بصحبة مصطفى باشا النحاس وزير المواصلات ومحمود فخري وزير مصر المفوض في باريس، وانتهت المحادثات على إثر ذلك. وعاد الزعيم سعد زغلول ليقول: "دعونا للانتحار فلم ننتحر". وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، قام الملك فؤاد بتعيين حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلاً للديوان الملكي ورئيساً له بالنيابة دون علم الوزارة وموافقتها، وكان الزعيم سعد زغلول قد طلب بإقصائه لأنه كان محور الدسائس التي نُبِّرت للوزارة، كما استمرت الدسائس باستقالة توفيق نسيم وزير المالية وكان معروفاً بالانصياع لأوامر الملك.

وقدّم الزعيم سعد زغلول استقالته وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل في الظلام. وبُذلت المساعي لعدول الزعيم سعد زغلول عن استقالته وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بمنح الثقة التامة لوزارة سعد زغلول. كما قرر مجلس الشيوخ تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك فؤاد لرفض الاستقالة. وقامت مظاهرات صاحبة امتلات بها شوارع القاهرة واتجهت إلى ميدان عابدين تهتف بحياة الزعيم سعد زغلول والوزارة الوفدية وتعلن "سعد أو الثورة".

وقدم الزعيم سعد زغلول شروطه لسحب الاستقالة وهي:

1. أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر لتكون مسؤولة حقاً عن الإصلاح.
2. ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفي السراي بغير موافقة.
3. أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية لوزارة الخارجية بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأساً.

4. ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها.

واضطر الملك فؤاد إلى الرضوخ ووافق على هذه الأمور جميعها وجاءت النتيجة لصالح الزعيم سعد زغلول مؤقتاً لأنه ما إن سقطت وزارة الزعيم سعد زغلول حتى استرجع الملك هذه الحقوق جميعها. وقد أدى فشل المفاوضات إلى تربع الملك فؤاد والمنسوب السامي بوزارة الزعيم سعد زغلول.

يوم الحادث

يروى عبد الفتاح عنایت- وهو الوحيد من بين قتلة السردار الذي أفلت من الإعدام واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة - عن يوم الحادث:

"أنه في منتصف الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، غادر السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان مكتبه بوزارة الحربية ثم ركب سيارته من اليمين، وركب ياوره من اليسار، وتحركت السيارة بعد مرورها أمامي متجهة إلى شارع القصر العيني، أخرجت منديلي، وأعطيت الإشارة وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى - زعيم عمال العنابر - وفي هذه اللحظة تحركت بدراجتي واخترقت شارع ناظر الجيش الواقع بين شارع الطرقة وشارع سعد زغلول، حيث تقف سيارة الهروب، وعندما وصلت إلى شارع القصر العيني، وجدت المنقذين يندفعون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم في الفضاء، فانضمت إليهم بدراجتي حتى وصلوا إلى سيارة الهروب، وفي هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزي فوق موتوسيكل يريد أن يتعقب سيارة الهروب، فقلت لإبراهيم موسى: "خد بالك"، فأطلق عليه عياراً مرّاً بجانب أذنه، فارتد الإنجليزي هارباً، وراينا جندياً يجري، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهاباً ليستمر في الجري، ولكنه سقط على الأرض، وركب الجميع السيارة، وألقى عبد الحميد عنایت القبلة على سبيل التهديد، وقفز إلى السيارة فاتجهت

بهم إلى مصر القديمة، أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلي بعابدين. وبذلك انتهى الحادث".

أصيب السردار إصابات بالغة كما أصيب ياوره البكباشي كامبل وسائق سيارته وجندي آخر، وتم نقل السردار على عجل إلى المستشفى العسكري، وقد توفي السردار متأثراً بجراحه في منتصف ليل يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

تم تشييع جنازة السردار في احتفال مهيب صباح السبت 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وتعتبر واحدة من أهم الجنازات الرسمية التي شُيِّعت بالقاهرة في تاريخها الحديث. وبدلاً من أن تبحث إنجلترا عمَّن قتل السردار، طلبت من الحكومة المصرية أن تقام له جنازة رسمية عسكرية يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية، وكأنها تريد أن تقنع العالم والمصريين أن سلطان إنجلترا لم يُخْدَش وما مسألة الاغتيال إلا حادث عابر.

استنكر سعد زغلول الحادث والذي كان رئيساً لأول وزارة جاءت إلى الحكم تطبيقاً لدستور 1923- وشعر سعد زغلول بفداحة الحادثة، وكانت صدمته عميقة، لقد اعتقد سعد أن الحادثة تعني نهايته السياسية، وقال: "إن الرصاصات التي قتلت السردار.. هي رصاصات في صدري".

أصدر سعد بياناً للأمة عن الحادث أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوعه، وتمنى للمصابين عاجل الشفاء، وناشد أبناء الشعب تعقب المجرمين والقبض عليهم. وأعلنت الحكومة المصرية مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد إلى الجناة، وزيدت المكافأة بعد ذلك إلى عشرين ألف جنيه.

كما قام البوليس الإنجليزي بالقبض على 28 مصرياً بشكل عشوائي كان من بينهم 3 من أعضاء المنظمة ونواب البرلمان - برغم الحصانة - وزعماء وطنيون.. وبعد تحقيقات مكثفة لم تثبت أي اتهامات ضدهم فتم الإفراج عنهم.

كما أصدر الملك فؤاد نداءً إلى ضباط الجيش المصري وصف ضباطه

وجنوده، أعلن فيه أيضاً شدة أسفه للحادث، وذهب رئيس مجلس النواب ووكيلاه إلى دار المندوب السامي للإعراب عن أسف نواب الأمة واستنكارهم لهذا الحادث.

الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية - 22 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1924:

كان لمقتل السير لي ستاك رد فعل شعبي عنيف في بريطانيا، فصدرت الأوامر لكل الإنجليز المقيمين في مصر أو الزوار منهم بعدم السير في الشوارع بدون سيارات. وثارَت الحكومة البريطانية بعد وقوعه، وبدأت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا، وتحمله ووزارته مسؤولية الحادث.

وفي دار المندوب السامي كان اللورد اللنبي في قمة ثورته، وصرح للمستتر موتون هاول الوزير المفوض بالقاهرة، "أنه أراد في فرصة سابقة شنق هؤلاء لولا أن حكومته لم تسمح بذلك"، وكان يقصد سعد زغلول ورجال الثورة المصرية. فقد كان اللنبي يعتقد أن سعد زغلول قد شجع أنواع العنف بما في ذلك الاغتيالات السياسية.

لم يكن حادث اغتيال سردار هو السبب الأساسي لتقديم الإنذار المشهور إلى الحكومة المصرية، وإنما منح الحادث المناخ المناسب لتقديم هذا الإنذار. ويقول الكاتب الفرنسي موريس برنو الذي زار مصر بعد مقتل سردار أنه قابل اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر عقب الحادث وتقديم الإنذارات البريطانية وسأله عن وجهة نظره، فأجابه اللورد:

"إن كل ما حدث كان متوقعاً، وقد كان الإنذار النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل سردار بوقت طويل، ولكن غيرت صيغته وجعلتها أكثر شدة".

وفي الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم ذهب اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية يتقدمه مئتان

وخمسون جندياً بريطانياً من حملة الرماح، ويتبعه 250 آخرون، وقابل الزعيم سعد زغلول في مكتبه، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الإنجليزية بعد أن تلا عليه نصهما، وانصرف عائداً إلى دار الوكالة البريطانية. وكان مجلس النواب منعقداً في أثناء هذه المقابلة. وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار، ووقفت الجلسة حداداً على السردار عشر دقائق.

صيغ الإنذاران البريطانيان في قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام، مما لم يكن الموقف يقتضيه، واحتويا مطالب جسيمة، نلخصها فيما يلي:

- اعتذار الحكومة المصرية عن قتل السردار.
- تلتزم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.
- منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية.
- أن تدفع مصر للحكومة البريطانية تعويضاً قدره نصف مليون جنيه.
- سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.
- إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من 300 ألف فدان إلى مقدار غير محدود، والمعروف أن إدارة مياه النيل في السودان عام 1924 كانت في يد وزارة الأشغال المصرية التي كانت تدير كل أعمال الري في السودان أيضاً، وكان مما قررته التصريح بري 300 ألف فدان فقط بأرض الجزيرة.
- ألا تعارض الحكومة المصرية رغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ويعاد النظر في شروط خدمة الإنجليز الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية، وأن تبقي منصبى المستشار المالي

والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية - القسم السياسي- وتتنظر بعين الاعتبار إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

رد الحكومة المصرية على الإنذارين:

(الجلسة الخامسة لمجلس النواب: 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924)

في اليوم التالي (23 تشرين الثاني/نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالي- وزير الخارجية - إلى دار المندوب السامي البريطاني، وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص في نفي المسؤولية عن الحكومة المصرية، وقبول المطالب الأربعة الأولى، ورفض المطالب الخامس وذلك لأن اقتراح ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعني فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها، بل هو مناقض تماماً لنص المادة (46) من الدستور المصري، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يولي ويعزل الضباط. كما وعدت الحكومة بتعقب الجناة ومحاكمتهم، واعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتمادها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، ورفضت الحكومة المطالب الثلاثة الأخيرة.

جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية - 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924

أثار هذا الرد الحكومة البريطانية، فأرسل المندوب السامي البريطاني في نفس اليوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 جوابه على الرد، وخلصته أنه إزاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس، فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات، وإطلاق يد الحكومة السودانية في زيادة المساحة التي تروى من أرض الجزيرة من 300 ألف فدان إلى مقدار غير محدود، أما المطالب السابع

الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر والذي لم ترد عليه الحكومة المصرية، فإن المندوب السامي البريطاني أكد بأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ ما تراه في الوقت المناسب، وأن الحكومة تنتظر دفع مبلغ النصف مليون جنيه قبيل ظهر يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

رد الوزارة:

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر أجاب سعد زغلول باشا على هذا الخطاب بخطاب آخر إلى اللورد اللنبي المندوب البريطاني، وأرفق بالخطاب تحويلاً على البنك الأهلي بمبلغ نصف مليون جنيه، وقال إن الحكومة المصرية تتمسك بما أبدته من تصريحات في المذكرة الأولى المؤرخة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وتحتج احتجاجاً على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات خاصة بإجلاء الجيش المصري عن السودان، وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة، وتعتبر مصر هذه القرارات مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها".

أما عن موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية، فلم تبد أية بولة عطفاً ما على مصر في محنتها على عكس ما أظهرته تلك الدول إزاء المطالب النمساوية عقب مقتل ولي عهد النمسا، وأيدت معظم الدول الحكومة البريطانية في مطالبها.

وكتبت جريدة "الفيغارو" الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا، قالت:

"إن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفاً واحداً وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية".

فاستقلال الدول الشرقية جريمة في نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلا أن يكون حقلاً لاستعمارهم وبغيهم، ويخشون من نزعاته الاستقلالية، ويرونها خطراً على مطامعهم.

استقالة سعد زغلول 23 تشرين الثاني/نوفمبر:

رد اللورد اللنبي في نفس اليوم بكتابين، أولهما: بتسلّمه تحويل نصف المليون جنيه، وثانيهما: بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانيين في مصر باحتلال جمارك الإسكندرية.

وبناء على ذلك، قدم سعد زغلول استقالته احتجاجاً على الاعتداءات المتكررة على حقوق البلاد، ولأنه أدرك أن الحكومة البريطانية، وهي السلطة الفعلية في البلاد لا تريده في الحكم، فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويّاً يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أي يوم وصول الإنذار البريطاني الأول، وفي اليوم التالي رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه:

"مولاي.. أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أني لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقاصدكم السامية، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزاً عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، وبهذا أرجو من مكارم جلالتم أن تفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزارة، وإني وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم، أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة، وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال. شاكر نعمتكم.. سعد زغلول

وقبل الملك استقالة الوزارة في كتاب قال فيه:

"عزيزي سعد زغلول باشا: اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924 المتضمن استقالتم من مهمتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم".

فؤاد. صدر بسراي عابدين في 21 ربيع الثاني سنة 1343 - 24 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924.

احتجاج البرلمان المصري على تصرفات الحكومة البريطانية: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

احتج البرلمان على استقالة الوزارة وقبول الملك لهذه الاستقالة وفي مساء يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 أعلن سعد خبر الاستقالة في مجلسي النواب والشيوخ، ولكن المجلسين أعلنوا الثقة بالوزارة. وقرر الأعضاء الذهاب إلى الملك، وصرحوا له بأنهم يثقون بالوزارة، وأنهم إزاء الأحداث التي تتوالى فإنهم يجدون الثقة بالوزارة، ولم يسع الملك إلا أن يوافق الأعضاء، ولذا فعندما عاد الأعضاء إلى بيت الأمة لمقابلة سعد وقالوا له إننا نرفض الاستقالة، كما يرفضها الملك، قال لهم: أنا لا أحب العمل في الظلام! وقال للأعضاء أنه واجه الملك بالأخطاء التي يرتكبها ضد الدستور، كما واجهه بمحاولات انفرادة بالسلطة واعتدائه على الدستور، وأثار مسألة منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي بغير رأي الوزارة حيث تنص المادة (48) من دستور 1923 على موافقة الوزارة. فقرر البرلمان بالإجماع استنكار تصرفات الحكومة البريطانية، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها أربعة أعضاء وهم: (حمد الباسل باشا، وأحمد محمد خشبة بك، ومكرم عبيد باشا، وعبد الرحمن الراجعي بك.. وغيرهم).

صيغة الاحتجاج

«أنه إزاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب:

أولاً: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان.

ثانياً: أنه على الرغم من استنكار الأمة لمقتل السير لي ستاك، وما قدمته الحكومة المصرية من الترضية، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية، رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة

قضيتها، ولما كانت التصرفات التي قامت بها الحكومة البريطانية منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل في شؤونها والعبث بدستورها".

"فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على مآل العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالباً إليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغي عن استقلالها بديلاً".

وأقر المجلس هذا النص بالإجماع.

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى.

تشكيل وزارة زيور

رغم هذا الاحتجاج والاستنكار كلف الملك أحمد فؤاد الأول، أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة الجديدة في نفس يوم قبوله استقالة وزارة سعد زغلول الأولى أي مساء يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وسلمت وزارة زيور ببقية المطالب البريطانية التي وردت في الإنذار البريطاني، وكان أخطرها شأناً جلاء الجيش المصري عن السودان، وكانت أولى مهامها البحث عن قتلة السردار، فأعلنت عن مبلغ عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن مرتكبي الحادث، إضافة إلى اتخاذ بعض التصرفات الأخرى مثل القبض على كثير من أعضاء مجلس النواب وأعضاء جمعية اللواء الأبيض السودانية وغيرهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1924، عُيِّن السير جوفري آرثر - حاكم أوغندا - حاكماً عاماً للسودان خلفاً للسير لي ستاك باشا. وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية. وقد بقي في منصبه إلى أن استقال في

تموز/يوليو سنة 1926. وخلفه السير جون ميفي الذي كان سنة 1924 مندوباً سامياً لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندوسية. وفي كانون الثاني/يناير 1925 أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشوراً بإنشاء قوة دفاع عن السودان حلت محل الجيش المصري بعد انسحابه لا تدين بالولاء لملك مصر. بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام.

أصداء الحادث

اتجهت الأنظار في أول الأمر إلى الوفد، وحاول الإنجليز إصاق التهمة بسعد زغلول والذي ساعد على توجيه الأنظار إلى ناحية الوفد تقرير دفع به الكولونيل كيدبويد - مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية- إلى اللواء القيسي باشا مدير الأمن العام في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، قال فيه:

"إن المعلومات التي وصلتني عن حادثة اغتيال معالي السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان تدل على أن خطة الاغتيال وضعت بمعرفة جمعية يرأسها الدكتور شفيق منصور، وأن خطة القتل نفذت طبقاً لتعليمات الجمعية بمعرفة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين".

وقد نشأت هذه الفكرة بسبب عبارة كان يترنم بها زغلول باشا في أحاديثه عقب عودته من إنجلترا وهي أن "ستاك باشا لم يحضر لزيارتي في لندن وهذا سلوك معيب من جانبه" .. وبعد وضع الخطة وتجهيز الطلبة بالأسلحة كانت اللجنة المركزية تود تأجيل التنفيذ لأن الوقت لم يكن مناسباً، ولكن الأمر خرج من يدها لأن الأشخاص الذين انتخبتهم لجنة الطلبة التنفيذية أخذوا تنفيذ الجريمة على عاتقهم نظراً لأن السردار على أهبة السفر إلى الخرطوم، ومرفق بهذا كشف بأسماء الأشخاص الذين لهم علاقة بالأمر.

أورد الكولونيل كيدبويد كشفاً بأسماء 38 شخصاً من الطلبة الوفديين والشخصيات الوفدية مثل: (إبراهيم عبد الهادي، وياقوت عبد النبي، ومكرم عبيد، ومحمود فهمي النقراشي، وعبد الرحمن فهمي، ومحمود سليمان غنام، والدكتور

شفيق منصور، وخمسة من عائلة العبد، وثلاثة من عائلة عنايت، ثم محمد الجيار والشيخ الياقوتي وزهير صبري ومحمد مأمون السريدي وحافظ عمار... إلخ).

يتضح من التقرير السالف نكره أنه يفتقر إلى الدقة ويفتقر أيضاً إلى الأدلة الحقيقية لتوجيه الاتهام إلى الوفد. إنما هو محاولة لتوجيه الانظار إلى الوفد ورجاله، فليس من مصلحة الوفد اغتيال السير لي ستاك، لأن الوفد كان في الحكم، وكان السير لي ستاك صديقاً شخصياً لسعد زغلول، ويتعاطف مع الأمانى الوطنية للمصريين، وبدأ عمله بمحاولة حل مشاكل الضباط المصريين. ولا شك أن سعد زغلول ومعه الوفد هم أبعد ما يكونون عن ارتكاب مثل تلك الحادثة أو التحريض عليها بل حتى مجرد التفكير فيها، نظراً لأنها لا تتماشى مع خطة الوفد واعتداله، لانتهاجه الأساليب السلمية في نضاله طوال الفترة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، كان كلاً من سعد والوفد أول من أضر من جراء هذا الحادث، وكان يهيم حكومة الوفد أن تبدو في صورة المحافظ على الأمن واستقراره في البلاد في وقت كانت فيه قضية حماية الأجانب والأقليات مطروحة، ولم يكن من مصلحة حكومة الوفد اضطراب الأمن في البلاد وفي هذا الوقت بالذات حيث كان سعد كان أول رئيس وزراء مصري يجيء بعد أول انتخابات عامة تجري في تاريخ مصر بعد تصريح 22 شباط/فبراير 1922، وعقب إجراء انتخابات أول برلمان مصري حديث عقب صدور دستور سنة 1923.

ومن شدة أثر الحادث على وزارة سعد والحركة الوطنية في ذلك الوقت، قال عنها في خطبته يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1925، أي بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها:

"حدثت في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة، وأكبر هذه الحوادث أثراً وأسوأها شؤماً هي حادثة قتل المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري، هجمت هذه النازلة على البلاد، فأزعجتنا وهزت أرجاءها هزاً عنيفاً، وكنت أول المهزومين بهجومها، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس

اعتقاداً بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفاً برئاستها، وكانت الدسائس كثيرة حولها، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها، وقد استنكرها الناس عموماً، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها، واشتد سخطهم على من دبروها، وكنا أشدهم سخطاً عليها وأسفاً منها، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها، ولأنها أَلَمَّت بنا والأمن سائداً، والراحة شاملة، والهم منصرف إلى تمشية العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة في أتم اتفاق على السير بالأمور في طريق التقدم والكمال".

هناك شيء آخر يثير الجدل هو تجاهل تقرير كيدبويد لمحمود إسماعيل في الكشف الذي أرفقه بتقريره؛ لقد أورد في هذا الكشف أسماء المشبوهين السياسيين وذوي النشاط السياسي، ولم يرد ذكر لمحمود إسماعيل رغم أنه من الشخصيات العاملة في الحقل السياسي والفدائي، فلماذا تجاهله وأسقط اسمه من التقرير؟

إن، هذا الاحتمال كان يخدم اتجاهاً، اتهام الوفد، وإدانة أعضائه، وإقصاء سعد زغلول عن الوزارة والتخلص من الشخصيات الوفدية البارزة بتقديمها إلى المحاكمة، ومن ناحية أخرى، إبعاد الشبهة عن السراي وحسن نشأت وكيل الديوان وإسدال ستار على العلاقة بين الأخير ومحمود إسماعيل. وهذان الاتجاهان يستفيد منهما السراي والإنجليز على السواء، لكن الحلقة المفقودة التي أفسدت الفائدة من الاتجاهين هي "محمود إسماعيل".

أما عن سعد زغلول فبراءته لا تحتاج إلى دليل، فمن حيث المبدأ لم يكن سعد من أنصار الاغتيال السياسي، ومن حيث الواقع لا يقبل المنطق اتهام سعد زغلول بالتحريض على ارتكاب حادث يعلم جيداً أنه سيكون أول ضحاياه، وقد عبّر هو عن ذلك حين قال: "إنه المستهدف من هذه الجريمة"، وكرر القول فور علمه بها "لقد ضعنا" في إشارة صريحة إلى أن القتلة كانوا يستهدفون إقصاء سعد زغلول عن الحكم ليعود إلى زعامة الثورة بعد أن ثبت فشل التفاوض

السياسي مع حكومة لندن، فلقد غَيَّر هذا الحادث مجرى الحياة السياسية المصرية، وانحرف بالمسيرة الدستورية النيابية بعد عشرة شهور فقط من ولادتها، ووقع بها إلى متاهة الانقلابات الدستورية وحرمان الشعب من حكم نفسه.

تشير الأحداث إلى عداء حقيقي بين الرجلين - الملك فؤاد وسعد زغلول - إلا أنها كانت تدور في جانب واحد من المسرح السياسي، ففي أحد جوانب هذا المسرح كان اللورد اللنبي يرسم السياسة المصرية، وكان يرى أن العقبة الوحيدة أمامه وأمام إنجلترا هو: "سعد زغلول وحزب الوفد"، وأنه لا بد من ضرب الزعيم والحزب وهو نفس ما كان يتوق إليه الملك فؤاد.

بالنسبة للإنجليز، فإن ما يدور في إنجلترا انعكس بدوره على مسرح جريمة اغتيال السير لي ستاك، ففي مصر كان اللورد كرومر يقول لوزارة خارجيته أنه من الضروري أن تكون القوات المسلحة لبريطانيا فيما وراء البحار من الإنجليز لحماً ودماً، وأن الإيرلنديين يثيرون مشاكل شديدة في أي مكان يتواجدون فيه، ومن الضروري استبعادهم كلية.

وقد أشار الخديوي عباس حلمي الثاني في مذكراته إلى رسائل كرومر هذه، وكان كرومر يعرف - عن حق - أن الإيرلنديين يتعاطفون مع الأمانى الوطنية لشعوب المستعمرات، وقد ظهر أثر هذا التعاطف في مصر بصورة لا مثيل لها، فعلى أثر حادثة دنشواي ندد عدد كبير من الإيرلنديين الأعضاء في مجلس العموم بالسياسة الإنجليزية وكانت هناك شخصيات إيرلندية بارزة اشتهرت بتعاطفها الشديد مع مصر مثل بلنت وسكيلنز وريدمونت وغيرهم.

عندما تولى السير لي ستاك رئاسة الجيش المصري وحكم السودان، لم يكن مقدراً له أن يلعب دوراً هاماً فهو إيرلندي الأصل، ومن المستحيل أن يضع الإنجليز سلطة ما في يد رجل ينتمي إلى شعب يحاربهم، وكان من المقدر أن يصبح السير لي ستاك مجرد شكل، أما السلطة الحقيقية الإنجليزية فكانت في

يد المنسوب السامي البريطاني اللورد اللنبي، وفي يد المستشارين الإنجليز في الوزارات والمصالح وفي يد الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية.

لم يرض السير لي ستاك بأن يكون مهمشاً، وقرر أن يكون شيئاً هاماً، وأراد أن يخرج من الشكل الذي وضعه فيه الإنجليز بأن يصبح مجرد قطعة ديكور فيما وراء البحار. بالفعل بدأ السير لي ستاك عمله بالنظر إلى مشاكل الجيش المصري، وما يعانیه الضباط الصغار الذين حرموا من الترقية إلى الرتب الأعلى، وكان هربرت باشا قائد الجيش المصري - في منصب أدنى من منصب السير لي ستاك - ضد مطالب الضباط المصريين، حيث كان يريد إحكام السيطرة على الجيش المصري بواسطة الإنجليز فهذا الجيش هو الذي وقف وراء عُرابي وهو الذي تصدى للإنجليز.

وفي الوقت الذي كانت ترقية الضباط المصريين إلى الرتب العليا ضمن مطالب عُرابي للخديوي، فقد رأى السير لي ستاك أن عدم الاستجابة لمطالب الضباط المصريين هو ترسيخ للعداء التقليدي بين الضباط المصريين والإنجليز، وأنه لا بد من عبور هذه الفجوة لكن المعارضة لم تكن من هربرت باشا فقط، ولكنها جاءت من المنسوب السامي البريطاني الذي أبدى استياءً ملحوظاً، مما اعتبره تدخلاً في شؤون الجيش لا مبرر له.

جاءت الأحداث تعزز اتجاه السير لي ستاك، فقد بدأت هذه المشكلة تنفجر، وتجد طريقاً على صفحات الجرائد، ومن أهم المقالات التي نشرت في ذلك الحين حول مشاكل الضباط المصريين مقالات بدون توقيع في صحيفة الشرق، وثار هربرت باشا وطلب من الصحيفة معرفة الضابط كاتب هذه المقالات، ولكن الصحيفة رفضت أن تعلن عن الاسم وادعت أن المقالات وصلتها بالبريد، فكلف هربرت باشا قائد قسم المحروسة بالإسكندرية وهو الصاغ محمود القيسوني بالتحري عن كاتب هذه المقالات بعد أن تردد أن هذا الضابط يعمل تحت أمرته في قسم المحروسة، إلا أن الصاغ القيسوني لم يرد عليه، فحوله هربرت باشا إلى مجلس تحقيق، وهنا ذكر القيسوني اسم الضابط كاتب المقالات!

حاول هربرت باشا أن يتعرف على زملاء الضابط خوفاً من وجود شبكة ثورية ضد الحكم الإنجليزي لكن هذه المحاولة فشلت، وأصدر المندوب السامي البريطاني أمراً إلى الصحف بعدم نشر أي شيء خاص بالجيش المصري، وبالتالي ما يتصل بمطالب الضباط المصريين. وقد ظلت هذه المشكلة الحادة داخل صفوف ضباط الجيش إلى أن جاء السير لي ستاك، فوضع يده عليها وكانت موضوع أول حديث دار بين السير لي ستاك وبين سعد زغلول عندما زاره السير لي ستاك لتهنئته بالوزارة عام 1924.

أوضح ستاك لسعد زغلول على حد ما نقله محمود فهمي النقراشي باشا من هذا الحديث للواء علي موسى وسجله هذا الأخير في مذكراته المحفوظة ضمن وثائق مركز تاريخ مصر المعاصر، أنه "يتفق معه في ضرورة حل مشاكل الضباط المصريين والتقليل من عدد الضباط البريطانيين لإفساح المجال لترقية المصريين"، ولم يكتف السير لي ستاك بهذا بل أبدى رغبته في تقليل عدد الضباط البريطانيين عموماً في مصر والسودان. كانت أخطر فقرة نقلها اللواء علي موسى عن فهمي النقراشي باشا الذي كان يعمل كمدير مكتب سعد زغلول أن السير لي ستاك قال لسعد زغلول: "أنا إيرلندي كما تعرف ومن حزب السين فين، وعمتي قبضوا عليها - أي الإنجليز - وما زالت سجينة!"

(هذا الاعتراف الذي يُدلي به السير لي ستاك لزعيم الحركة الوطنية المصرية يعني أن السير لي ستاك وسعد زغلول في خندق واحد).

أما عن جنور العلاقة بين الملك فؤاد وحسن نشأت باشا (رجل الملك) ومحمود إسماعيل - أحد الذين اتهموا بقتل السردار وصدر الحكم عليه بالإعدام - واللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر. يكفي في هذا المجال القول بأن حسن نشأت باشا هو الشخص الذي استطاع أن ينشئ أقوى شبكة من العملاء داخل البلاد وخارجها لتقصي أخبار واتصالات وتحركات الخديوي السابق الذي كان ينوي العودة إلى عرش مصر الذي أقصي عنه بواسطة الإنجليز، وكان الملك فؤاد يثق به ثقة عمياء، ولذا فقد قربه إليه عندما كان وكيلاً لوزارة الأوقاف ثم قربه أكثر فجعله وكيلاً للديوان الملكي أو

بمناوبة رئيس الديوان، وهذه الوظيفة تتيح لصاحبها أن يلعب دوراً مؤثراً في سياسة البلاد...

أطلق الملك فؤاد يد رجله القوي حسن نشأت لرسم الخطط للتخلص من خصومه السياسيين، الخديوي في الخارج، وسعد زغلول في الداخل، ولم يكن حسن نشأت - رجل الملك - في حاجة إلى توجيه، فقد كان حسن نشأت شخصية تمتلئ بأحقاد لا نهائية ضد سعد زغلول، فقد كان ضد كل قيادة شعبية، ولذا فإن هذه المواهب لم تغب لحظة عن الملك فؤاد، فكان ينميها ويثقلها بين الحين والحين.

وإذا كان باشوات ذلك الزمان لهم متعهم الخاصة ومسراتهم الذاتية، فإن متعة حسن نشأت كانت هي حشد الرجال للوقوف في صف الملك، وقد صار مجنوناً بتكوين الجمعيات الخيرية وغير الخيرية تحت رعاية الملك، وكان يدخل الهيئات والتجمعات المختلفة ويلتقط الرجال الذين يمكن أن يصبحوا عملاء له، أو بتعبير أدق عملاء للملك وضد الوفد ورجاله، وكان الكنز الذي لا ينضب معينه هو المحفل الماسوني الذي كان يضم خيرة المثقفين المصريين؛ هؤلاء الذين تعلموا في الخارج وتلونت مشاربهم باللون الغربي، وكان يجلس على قمة المحفل الماسوني الأرستقراطية المصرية ورجال البنوك والشركات واليهود، وكان المنسوب السامي البريطاني أحد الأعضاء الشرفيين في المحفل، كما كان حسن نشأت باشا عضواً بارزاً، بل كان قطباً بدرجة 33 وهي الدرجة التي تتيح لصاحبها إصدار الأوامر إلى الأعضاء الماسونيين لتنفيذ أي شيء، وعلى الأعضاء عندئذ أن يطيعوا وينفذوا ويصمتوا....

وكان محمود إسماعيل - أحد الرجال الذين اشتركوا في قتل السردار السير لي ستاك - عضواً في المحفل الماسوني وقد عمل مع حسن نشأت في وزارة الأوقاف، وربما تدخل حسن نشأت في إبعاد تهمة عنه كانت كافية لينزل ضيفاً على سجون الحكومة سنوات وسنوات، ففي خريف عام 1923 أي قبل اغتيال السردار بعام تقريباً تلقى يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين تهديداً بالقتل نصه كالآتي:

"من زعيم جمعية مصر الفتاة، عصابات قتل الإنجليز والمصريين الخونة. هذا إنذار مني إليك، إن لم تقلع عن وضع القوانين الاستثنائية الاستبدادية وتعديل قوانين الاجتماعات والصحف وحمل السلاح، فالويل لكم كل الويل ولكم المثل العلى في براون وكيف وبيجوت وسنصب عليكم جام غضبنا ولكم فيما مضى من الحوادث عبرة..".

حاولت السلطات المصرية والإنجليزية معرفة كاتب التهديد، واستمر البحث أكثر من شهرين، واستقدم المفتشون الإنجليز الذين يعملون بوزارة الداخلية مثل انغرام وكيد بويد خبيراً في الآلات الكاتبة يدعى سليم حداد، وقام هذا الخبير بفحص خطاب التهديد المكتوب على الآلة الكاتبة، وانتهى إلى القول بأن التهديد كتب على الآلة الكاتبة رقم 94192 الموجودة بديوان وزارة الأوقاف في عهدة محمود إسماعيل الموظف بالأوقاف، وقبض على محمود إسماعيل، وسئل عن خطاب التهديد، ودافع عن نفسه بأنه لم يكتب الخطاب، وأن الآلة الكاتبة في عهده فعلاً ولكن غيره من الموظفين يستعملها، وانتهى التحقيق بإشارة من حسن نشأت باشا، وقيدت جناية بنص المادة 284 من قانون العقوبات ضد مجهول"، "العلاقة قديمة إن بن الرجلين "حسن نشأت ومحمود إسماعيل".

تصلح هذه الخلفية لتضع يدنا على الخطوط العامة للعلاقة بين اللورد النبي - المنسوب السامي البريطاني- وهو الحاكم الفعلي لمصر أو المحرك لكثير من الأحداث المصرية في ذلك الحين وعلاقته بالرجل الإنجليزي الثاني وهو السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.. العلاقة مشوبة بالكراهية والتنافس والحقد أيضاً هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، العلاقة بين اللورد النبي والملك فؤاد وحسن نشأت في مواجهة العلاقة بين سعد زغلول والسير لي ستاك..".

مجرى التحقيق وإجراءات القبض على الجناة

إن البحث عن المحرّضين على قتل السردار، يقتضي فتح ملف الجمعيات السرية التي كانت تتسابق على اغتيال الإنجليز وعملائهم، وهو ملف متشعب وغامض بسبب سرية هذا النوع من النشاط. ثم إن تعدد هذه التنظيمات وافتقادها القيادة الموحدة يضاعف من صعوبة التعرف على الجهة التي أصدرت قرار اغتيال السردار، إلا أن المعلومات التي توفرت عن الحادث، تضعنا أمام عدد من الأسماء كان لها نشاط فدائي قديم، ثم تجدد الحديث عنها بعد مصرع السردار.

أعضاء الجماعة السرية

- **الوفديان الحميمان:** الدكتور أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي.
- **الدكتور شفيق منصور:** محام، درس في باريس، واعتقل في بداية الحرب العالمية الأولى ونفي إلى مالطة واعتبر سجين حرب، وعندما عاد خضع لرقابة شديدة من "مكتب الخدمة السرية" أو ما سُمّي فيما بعد بالبوليس السياسي، وكان يقبض عليه بين الحين والآخر، وهو ينتمي أصلاً إلى الحزب الوطني، ثم انضم إلى الوفد ورشح في دائرة باب الشعرية ونجح في انتخابات 1924 وأصبح نائباً في البرلمان وكان محامياً ناجحاً.
- **أولاد "عنايت":** وكان أكبرهم "محمود" قد لقي حتفه في ليمان طره عام 1917 أثناء قضائه عقوبة الأشغال الشاقة في حادث إلقاء القنبلة على السلطان حسين سنة 1915. عبد الحميد عنايت، وعبد الفتاح عنايت: وكانا طالبين أحدهما بمدارس المعلمين العليا وثنانيهما بالحقوق.
- **محمد نجيب الهلباوي:** الذي أفرجت عنه حكومة سعد زغلول بعد سجنه في القضية نفسها، ولكنه سار في طريق الغواية وسخر نفسه عميلاً للمخابرات البريطانية، وتجسس على رفاق الكفاح حتى أوقع بهم وساقهم إلى حبل المشنقة.
- **محمود راشد:** مساعد مهندس.

- علي إبراهيم: براد بعنابر السكة الحديد.
- راغب حسن: نجار بمصلحة التليفونات.
- إبراهيم موسى: خراط بعنابر السكة الحديد.

لقد ألقى عبد الفتاح عنایت - وهو الوحيد من بين قتلة السردار الذي أفلت من الإعدام واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة - بعض الضوء على الجماعة التي اغتالت السردار، وذلك في المنكرات التي كتبها بخط يده وأودعها في سنة 1963 لدى مصطفى أمين، فنشرها في "الكتاب الممنوع"، فقال:

"إنه كان هناك مجلس أعلى للاغتيالات في عام 1922- أي في أعقاب ثورة 1919- مؤلف من ماهر والنقراشي وشفيق منصور وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي، وكانت مهمة هذا المجلس إصدار الموافقة على اغتيال الشخص المستهدف، أما جهاز التنفيذ فكان يتكون من خمسة أعضاء هم: عبد الفتاح عنایت الطالب بالحقوق، وأخوه عبد الحميد الطالب بالمعلمين العليا، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، ومحمد فهمي علي النجار زعيم عمال الترسانة، وكل منهم يشرف على خلية من خمسة أفراد لا يعرفون شيئاً عن المستويات الفوقية، أما ضابط الاتصال بين المجلس الأعلى للاغتيالات وجهاز التنفيذ فهو محمود إسماعيل الضابط السابق بمصلحة السواحل الذي انتقل إلى وزارة الأوقاف في عهد حسن نشأت. ومن ثم قامت علاقة حميمة بين الاثنين وكان ضلعها الثالث عبد الحليم البيلي.

ويقول عبد الفتاح عنایت في منكراته عن علاقته بالتنظيم:

"بدأت في كانون الثاني/يناير 1922 عندما ذهبت إلى شفيق منصور واقترحته عليه القيام بعمليات انتقامية ضد الإنجليز رداً على ما فعلوا في الشباب الوطني من إعدام وتعذيب، وكان تعليق شفيق منصور: "مش كفاية أخوك الكبير اللي راح". فرد عليه عبد الفتاح قائلاً: "لا نستطيع أن نسكت دون أن ننتقم لجميع الضحايا وفي مقدمتهم أخي.. وبدأ العمل".

ومن المعلومات المهمة التي كشف عنها عبد الفتاح عنایت في منكراته: أنه

"كان هناك تنظيم سري آخر لعمال العنابر بزعامة الحاج أحمد جاد الله الذي تخصص في تصنيع القنابل اليدوية التي كان يستخدمها الفدائيون، وكان الحاج أحمد يتعاون مع التنظيمات الأخرى ويمدها باحتياجاتها من هذه القنابل، وتم تقديم هذا الرجل إلى المحاكمة - مع ماهر والنقراشي - بعد الفراغ من قضية السردار فحكم له بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة.

إلا أن المفاجأة التي أزاح عبد الفتاح عنایت الستار عنها، هي أن الخطة التي قررها مجلس الاغتيالات لم تكن تستهدف السردار في مبدأ الأمر، وإنما اغتيال المعتمد البريطاني اللورد "النبني"، وأن فكرة اغتياله نبتت في تشرين الأول/أكتوبر 1924 عقب إعلان فشل محادثات سعد زغلول مع ماكدونالد رئيس وزراء إنجلترا، فاجتمع مجلس التنفيذ ووضع خطة اغتيال "النبني" أكبر الرؤوس الإنجليزية في مصر، وتحدد يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر للتنفيذ، وبدأ المجلس بدراسة تحركات اللورد والشوارع التي يمر بها، وتبين أنه يتحرك بسيارته محوطاً بأربعة موتوسيكلات، فخصصوا اثنين من أعضاء فرقة الاغتيال لكل موتوسيكل، وتكليف اثنين لإطلاق النار عليه هما: (إبراهيم موسى، ومحمد فهمي النجار) لأنهما يجيدان الرماية بثبات منقطع النظير، وبعد إعداد الخطة تبين للجهاز صعوبة تنفيذها نظراً لشدة الحراسة حول اللورد، وفي أثناء ذلك نشرت الصحف أن السردار السير لي ستاك، سيعود من إجازته في لندن، ويمكث في القاهرة أسبوعاً، وعندئذ انتقلت الفكرة إلى اغتيال السردار بدلاً من اللورد اللنبني، وبدأ الأخوان عنایت دراسة تحركات الضحية.

ويستطرد عبد الفتاح عنایت فيقول في مذكراته:

"وفي يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر تناول شفيق منصور ومحمود إسماعيل الغداء في منزلنا معي ومع أخي عبد الحميد، وبعد الغداء، انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد، وتم الاتفاق على قتل السردار، على أن يقوم محمود إسماعيل باختيار مكان الجريمة، وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار، وتكليف محمود راشد باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتناوب تتبع تحركات السردار لاختيار

الموعد الذي يسهل فيه الاغتيال، وبعد أيام أحضر محمود إسماعيل إلى منزلي بعض المسدسات وقنبلة يدوية، وكلفنا عبد الحميد عنايت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى، ثم جلسنا ندرس حركات السردار".

فقال محمود إسماعيل:

"أنه عاين منزل السردار - وهو الآن نادي الضباط بالزمالك - وموقع وزارة الحربية عدة مرات، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين مما يجعل ارتكاب الحادث صعباً".

وعلي ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربي - إسماعيل أباطة حالياً - وشارع القصر العيني، حيث لا يوجد جنود بوليس، ثم ذهب عبد الحميد مع محمود إسماعيل وإبراهيم موسى وعاينوا المكان، ورسموا تخطيطاً للموقع ثم حددوا مكان كل فرد من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث..

وتحدد يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر لقتل السردار ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر، واعتقدت أن العناية الألهية أنقذت الرجل، وإذا بنا نسمع عن مفاجأة، وهي أن اللورد "النبوي" استبقى السردار يوماً واحداً لعمل مهم، وإذا بهذا العمل المهم أن القصر الملكي قرر فجأة إقامة حفل شاي للسردار في ذلك اليوم بمقر الحرس الملكي، فقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ، وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاطوغلي، واتفق مع السائق النوبي محمود صالح على أن يتواجد بسيارته الفيات على ناصية شارع سعد زغلول، وأن يترك موتور السيارة عاملاً حتى تكون جاهزة للمسير بعد إتمام إطلاق النار. وكانت مهمتي إعطاء الإشارة بتحريك منديل في الهواء وأنا واقف أمام مبنى وزارة الحربية في أول شارع الطرقة، وكان الواقف في مكان التنفيذ، إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، وعلي إبراهيم، وراغب حسن النجار، وكلاهما عضو في خلية إبراهيم موسى وهما المكلفان بالتنفيذ، وكان عبد الحميد عنايت

يقف بين موقع التنفيذ وموقع السيارة لإعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أي خطر، وكان في جيبه قبلة لإلقائها بدون رفع زنادها، لتهديد من يحاول القبض علينا.

تم القبض على الجناة في 31 كانون الثاني/يناير 1925 وقدموا للمحاكمة على النحو التالي:

1. عبد الفتاح عنایت (طالب بمدرسة الحقوق)
 2. عبد الحمید عنایت (طالب بمدرسة المعلمین العلیا)
 3. إبراهيم موسى (الخراط بالعنابر)
 4. محمود راشد (مهندس التنظيم)
 5. علي إبراهيم محمد (عامل)
 6. راغب حسن (عامل بمصلحة التليفونات)
 7. شفيق منصور (المحامي)
 8. محمود إسماعيل (موظف بوزارة الأوقاف)
 9. محمود صالح محمود (سائق السيارة المستعملة في القتل)
- اتهمت النيابة الستة الأوائل بأنهم قتلوا عمداً السير لي ستاك بأن أطلقوا عليه يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، عدة أعيرة نارية فأصابوه وتسببوا في وفاته يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وذلك مع سبق الإصرار والترصد.
- اتهمت النيابة السابع والثامن بالاشتراك في جرائم القتل والشروع فيه وأنهما اتفقا مع الفاعلين الأصليين على ارتكابها وتحريضهم على ارتكاب الأفعال المكونة لها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض. واتهمت النيابة التاسع بأنه أعان المتهمين على الفرار بالسيارة رقم 688. واستمر التحقيق 5 أشهر واستدعت النيابة أكثر من 26 شاهداً منهم 18 من المصريين و6 من الإنجليز.

اعترف عبد الفتاح عنایت بأنه على أثر قطع المفاوضات مع إنجلترا اجتمع هو وعبد الحمید شفیقه وشفیق منصور ومحمود إسماعیل عند شفیق منصور، واتجهت فكرتهم للجوء إلى القتل السياسي، فاقترحوا قتل السردار، وقررت ذلك جمعيتهم ونفذ القرار المنكور بمعرفته كل من عبد الحمید عنایت وإبراهیم موسى ومحمود راشد وعلي إبراهيم وراغب حسن، وقد أطلقت على السردار أعيرة نارية من مسدسات كانت معهم وألقيت قنبلة في مكان الحادث كان قد أحضرها محمود إسماعیل ثم هربوا وحفظت المسدسات عند محمود راشد.

وفي أثناء التحقيق فكّر عبد الفتاح عنایت، وأخوه المتهم في الهرب، فأحضر الأسلحة من بيت محمود راشد وشرعا في الهرب إلى جهة طرابلس في زيّ الأعراب وتركوا ملابسهما في فندق بالإسكندرية، ولكنهما ضُبطا في الطريق بأسلحتهما، وقال بأن شفیق منصور يعتقد بأن استقلال البلاد لا يمكن الوصول إليه إلا بالدفاع، أي بالقتل السياسي. وقال بأن الأوامر تصدر بشأن ارتكاب الجرائم من كل من شفیق منصور ومحمود إسماعیل، وقرر أنه تعرف بإبراهیم موسى بواسطة شفیق منصور وزاره في منزله، كما قرر عبد الحمید عنایت أنه اتفق هو ومحمود إسماعیل وشفیق منصور على قتل السردار، وأنه قابل إبراهيم موسى، وأعطاه السلاح وطلب منه أن يحضر العمال للتنفيذ وفعلاً نفذوا الاتفاق وأن محمود إسماعیل هو الذي أحضر القنبلة والسلاح.

اعترف كل من محمود راشد وعلي إبراهيم بما سبق ثم اعترف شفیق منصور "بأن محمود إسماعیل أخبره ذات يوم بأن المفاوضات مع الإنجليز فشلت وحوادث السودان مستمرة، ولا بد أن تفهم إنجلترا بأنه لا تزال في مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها بواسطة ارتكاب الجرائم الفردية. وقرر بأن عبد الفتاح عنایت وعبد الحمید عنایت ومحمود إسماعیل اجتمعوا أولاً في مكتبه، واتفقوا مبدئياً على قتل السردار ولكنه كان متردداً في موافقتهم على هذا القتل ثم اجتمعوا ثانية بمنزل ولدي عنایت وأعادوا المناقشة في الموضوع وتغلبوا عليه فتساهل معهم، إلا أنه بعد ذلك فكر في الأمر فرأى أن هذه الجريمة تضرّ بالبلاد، فعاد إلى ولدي عنایت وأخبرهما بأنه لا يوافق

على هذا الرأي، ولكن أثناء وجوده بوزارة المعارف سمع بوقوع الحادث، ولما توجه إلى بيت عبد الحميد وأخبره بالحادثة وبُخه، وقال إن السلاح يوجد عند عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد، وأنهما يضعانه عند محمود راشد، وقال أن عبد الحميد عنایت أخبره بأنه هو وعبد الفتاح وإبراهيم موسى ومحمود راشد وآخرون هم الذين ارتكبوا الحادثة فعلاً وأن محمود إسماعيل هو الذي ألح عليهم في تنفيذ القرار".

إجراءات المحاكمة وإصدار الأحكام

في أول جلسة للمحاكمة في 26 أيار/مايو 1925، عاد عبد الفتاح عنایت واعترف بأن محمود إسماعيل كان أول واحد وجّه الفكرة إلى قتل السردار. وعلى أساس ما أُثير في هذه القضية من اعترافات عادت النيابة العمومية وأصدرت أوامرها بالقبض على عدد من كبار رجال الوفد منهم أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وآخرون على أساس أنهم اشتركوا في حوادث قتل الإنجليز وقد عرفت هذه القضية بـ "قضية الاغتيالات الكبرى".

التحقيق مع أحمد إسماعيل (شقيق محمود إسماعيل):

استدعت المحكمة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل، وسألته عن صلة شقيقه بحسن نشأت، فاعترف بهذه الصلة وكان الدفاع عن أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي هو الذي طلب سماع شهادة أحمد إسماعيل ليكشف علاقة السراي ورجلها حسن نشأت بمقتل السردار، وقد أصيبت السراي بصدمة لأن اسم رجلها تردد في ساحة المحكمة، فأوعزت إلى إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية ليصدر بياناً يعلن فيه أن نشأت باشا لا يعرف محمود إسماعيل وليس له به أدنى صلة.

ضغط الدفاع على النقراشي وماهر في القضية والذي كان يوجهه سعد زغلول من بيته شدد النكير على هذه النقطة فعاد المدعي واستدعى أحمد إسماعيل وسأله:

س- هل كانت هناك علاقة بين نشأت باشا وشقيقك؟

ج- نعم. وقدم أحمد إسماعيل صورة لشقيقه مع حسن نشأت.

س - هل كان لأخيك صلة بحزب الإتحاد؟

ج - أيوه.

س - ماذا كانت هذه الصلة؟

ج - كان محرراً بجريدته ويتقاضى 20 جنيهاً.

س - هل كان أخوك عضواً في المحفل الماسوني؟

ج - نعم.

س - ذكرت في التحقيق أنك أخبرت عبد الرحمن البيلي بك شقيق

عبد الحليم بك بأنك أعدمت كتاب الاقتصاد السياسي وأنتك في الواقع

حفظته فما سبب ذلك..؟

ج - سبب ذلك أن نسيبي مصطفى الغمري أشار عليّ بإلحاح قبل إعدام

أخي محمود أن أبلغ النيابة عن عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد الحليم بعلاقتهما

المتينة بأخي، فكنت أرفض حتى أرى نتيجة مجهودهما ولهذا أخفيت الكتاب

حتى إذا أسيء إلى أخي أسيء أنا الآخر إلى عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد

الحليم.

س - في زيارتك الأخيرة لشقيقك محمود إسماعيل كلفك بأن

تعرض لدار المندوب السامي البريطاني أنه يعترف إذا أمنه على حياته؟

ج - هو لم يطلب التأمين على حياته بناء على الاعترافات، إنما طلب

الإبقاء على حياته نظير ما سيقدمه من الخدمات في المستقبل للحكومة

الإنجليزية، وهذا الذي بلغته للمستتر سميث مساعد السكرتير الشرقي.

س - ما هي الخدمات؟

ج - لا أعرف.

س - محمد عبده صهركم يكذبك لأنه قال أنك أخبرتهم بأن انجرام المفتش الانجليزي طلب منك الاجتهاد في التأثير على أخيك محمود إسماعيل ليعترف، ولكن بالرغم من ذلك لم يتفوه بشيء ولم يعترف مطلقاً وقال أنه بريء؟

ج -

س - ذكر صهركم محمد عبده أنكم عقدتم اجتماعاً عائلياً للتأثير على أخيك للاعتراف وأنكم قررتم ذلك وأنك ذهبت للسجن لتحمله على الاعتراف... فهل هذا صحيح؟

ج - صحيح.

س - وذكر صهركم أيضاً أنك لما قابلت أخاك واجتهدت في التأثير عليه للاعتراف وذكرته بابنه الوحيد كمال حتى بكى وأصر على أنه بريء ولم يبيح لك بشيء؟

ج -

التحقيق مع حسن نشأت:

استدعى النائب العمومي حسن نشأت وسأله:

س - هل تعرف عبد الحلیم البيلي؟

ج - نعم أعرفه، قابلته في ليون بفرنسا لأول مرة عام 1910.

س - هل تعرف شفيق منصور؟

ج - لا، إلا في البرلمان، وحضر مرة إلى في الوزارة يرجوني في أمر يخص محمود إسماعيل.

س - هل تعرف محمود إسماعيل؟

ج - لا، ومحمود إسماعيل هذا كان موظفاً عندما كنت وكيلاً لوزارة الأوقاف، وعندما قبض عليه استغلت الصحف أنه كان يعمل بالأوقاف للتشهير

بي فتكلمت مع صدقي باشا واقترح هو أن يكذب رسمياً وجود علاقة بيني وبينه.

س - شهد أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل بأنه رأى أخاه جالساً معك بقهوة نيو بار في أوائل عام 1921؟

ج - لا أنكر أنني جلست بمقهى نيو بار ولا أعرف محمود إسماعيل.

س - استشهد بوجود علاقة بينكما بوجود صورتك الفوتوغرافية مع صورته وصورة شقيق منصور.

ج - لا زلت أنكر أنني لم أره، والمرة الأولى التي رأيت فيها كانت صورة إعدامه، أما الصورة التي عرضوها فهي صورة لحفلة ماسونية ويحضرها كل ماسوني يدفع الاشتراك ومنهم الفرنسيون والطيالان والنمساويون والسوريون والمصريون والأترك وقد قيل أن السعديين يريدون تلفيق صورة تجمعني مع محمود إسماعيل.

س - شهد أحمد إسماعيل بأن أخيه قدم إليك تقريراً يثبت عدم إخلاص السعديين للعرش.

ج - لم يحصل، إنما أنكر أنه بعد كتابة "كوكب الشرق" أن محمود إسماعيل ماسوني سألت عنه السكرتير العظم السيد علي باشا فقال أنه ولد مجنون.

س - ذكر أحمد إسماعيل أنه رأى أخاه معك في حديقة الأسماك أثناء حفلة الأيتام؟

ج - يجوز أنه كان ضمن الموظفين.

س - شهد جلال ناصف أن عبد الرحمن البيلي أخبره بأنه بمناسبة أن نشأت باشا انتخب محمود إسماعيل ليكون ضمن موظفي حفلة الأزهار أعطاه بدلة راندجوت ليلبسها أيام الحفلة.

ج - لا لم أعطه.

س - شهد أحمد إسماعيل أن أخاه كلف بعمل محاضرة لك.

ج - لا

س - شهد أيضاً بأنه كان سيخطب في حفلة ماسونية ترحيباً

باسمهم؟

ج - محمود إسماعيل كذاب.

س - هل تذكر أنه ضبط رصاص بالمكتب الذي يشتغل فيه محمود

إسماعيل؟

ج - نعم، وكلفت محمود القيسي باشا مدير الأمن العام بالتحقيق.

س - هل كلفت أحمد رشدي المحامي بالدفاع عن محمود إسماعيل

أثناء نظر قضية السردار؟

ج - (صمت).

س - هل عبد الحليم البيلي هو الذي كلف أحمد رشدي المحامي

بالدفاع عن محمود إسماعيل؟

ج - لا أعرف، ويجوز.

س - هل علمت أن شفيق منصور قرر في التحقيقات التي أجريت

معه عام 1925 أثناء نظر قضية السردار بأن محمود إسماعيل كان

محرضاً على ارتكاب الجريمة من أشخاص يكرهون سعداً ويقصدون

إسقاطه؟

ج - قرأت هذا وأعتبره سخفاً، لقد قدم سعد استقالته يوم 14 تشرين

الثاني/نوفمبر، وما زالت في محفوظات الديوان العالي، ألم يكن قتله - أي سعد

باشا - أسهل من قتل السردار وقد سبق أن اعتدى عليه؟

س - ما رأيك؟

ج - السعديون كانوا متفقيين على ارتكاب جريمة السردار قبل عودة سعد

باشا من لندن.

س - هل تعرف أن محمود إسماعيل له معرفة بأخيك محمد نشات؟

ج - لا أدري.

أمر إسماعيل صدقي - وزير الداخلية - بالقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة، كما تم القبض على سائق التاكسي الذي هربت فيه المجموعة بعد أن التقط عسكري إنجليزي رقم لوحاتها.

وهنا ظهر في الصورة نجيب الهلباوي - وهو أحد المشتركين في قضية إلقاء القنبلة على السلطان حسين كمال وكان قد قضى أعواماً في السجن، فخرج وهو مستعد لفعل أي شيء رجاء عفو ملكي وطمعاً في مكافأة مالية - وكان الهلباوي صديقاً مقرباً من عائلة عنایت، فاستغل ذلك للانساس بين صفوف المجموعة ليحصل على معلومة، وأخيراً تم القبض على الجميع وتحريز الأسلحة المستخدمة في العملية وقدموا للمحاكمة.

واعترف أعضاء المنظمة السرية بالعملية، فتمت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لتوجه إليهم ثمانية اتهامات بقتل السردار والشروع في قتل ياوره وسائق سيارته، وآخرين تصادف وجودهم في مكان الحادث. ونظرت القضية في أيار/مايو 1925، أمام محكمة جنایات مصر المشكلة برئاسة المستشار أحمد باشا عرفان، وعضوية المستر كرشو ومحمد بك مظهر. ومثل الاتهام محمد طاهر نور بك النائب العام. وتولى الدفاع إبراهيم بك الهلباوي ووهيب دوس.

وهذه بعض أجزاء من مرافعة النيابة العمومية: محمد طاهر نور باشا

النائب العام:

"حضرات القضاة قبل أن أشرح لحضراتكم وقائع هذه الحادثة المؤلمة التي لم يشهد تاريخ الحوادث الجنائية في مصر مثلها، أكرر أسف الأمة على مصابها في قائد جيشها الذي قتل من أيد أئيمة وهو قائم بخدمة مصر التي لا تنسى له خدمته، كما لا تنسى جميل كل من أحسن عملاً فيها.

"نعم جزعت الأمة لمصابها في قائد جيشها لجناية ارتكبها فئة من الأغرار المفتونين الذين طاشت أحلامهم، وعميت بصائرهم فخرجوا على إرادة أمتهم، وانتحلوا لأنفسهم سلطة القضاء في مهام لم يناطوا بها، جزعت لهذه الحادثة جزءاً بادي الأثر.

استقطعت الأمة هذا الجرم واستنكرته، واشترك في هذا الاستنكار الصغير والكبير، وعلى رأس الجميع مولانا المعظم الملك.

"وبعد، فوقائع الدعوى واضحة لا لبس فيها ولا غموض، فالجناة هجموا على السردار وهو في سيارته عائداً من وزارة الحربية إلى بيته في الزمالك، وأطلقوا عليه عدة رصاصات - أصابته في صدره ويده اليسرى، وكذلك أودت بحياته. وقد ورد في التقرير الشرعي أن السردار قد توفي بسبب الصدمة العصبية والنزيف الناشئين مباشرة من إصابته.

"هذا عن وقائع الدعوى، أما عن تاريخ حياة المتهمين فلا ننسى أن شفيق منصور كان من المتهمين في اغتيال بطرس باشا غالي سنة 1910 وقبض عليه، ولكن أفرج عنه لنقص في تشريع قانون العقوبات، وصدر أمر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضده، وتأكد لكم يا حضرات القضاة تاريخ شفيق منصور في الإجرام السياسي من خلال بعض الأوراق التي ضببت في قضية اغتيال بطرس باشا غالي، وهي كالاتي:

1. برنامج لجمعية الاتحاد الإسلامي تاريخه 5 شباط/فبراير، ومن أهم ما جاء فيه: أنه يجب على كل عضو ألا يفشي أي سر من أسرار الجمعية.
2. قانون للجمعية مطبوع، يعمل به من أول شباط/فبراير سنة 1909، ناسخ للبرنامج السابق ذكره، ومن أهم ما جاء فيه - أنه يجب على كل عضو أن يكتف بأسرار الجمعية وجلساتها وأن يحلف اليمين على ذلك.
3. عقد مطبوع لشركة التضامن الأخوي موقع عليه من المتهمين في تلك القضية وآخرين، وتاريخه أول آذار/مارس سنة 1909.
4. قانون مكتوب بخط شفيق منصور أهم ما جاء فيه- التأثير على العامة وتآليف قلوبهم بطرق مختلفة.

ورقة ضبطت بمنزل أحد المتهمين مذكور فيها: (قد وجدت أن الأسلحة ولا تلزم رخصة لها فإن أردتم وإخوان الجمعية شراء أسلحة روفلر مثلاً فيلزم إرسال النقدية اللازمة لذلك.

5. خطاب ضبط بمنزل أحد المتهمين تكلم فيه عن الورداني ومدحه.

خطاب صادر من شفيق منصور مذكور فيه - اجتمعنا يوم 28 كانون الثاني/يناير سنة 1909 وأن الورداني أفندي تكلم فيه عن اقتراحه في الجلسة الماضية وهي أن توضح طرق لنسير عليها في عملنا وتقرر تنفيذ اقتراحين مبدئياً وهما: الأول: وضع خطة ونشرها على خطباء المساجد، الثاني: أن يدخل بعض الأعضاء في الطرق الصوفية للتأثير على العامة بواسطة مشايخ الطرق. خطاب ضبط بمنزل أحد المتهمين من شفيق منصور وفيه أن الجمعية اجتمعت في 21 كانون الثاني/يناير سنة 1909، وتقرر في هذه الجمعية أمور نكرها في خطابه أهمها - أنه رفض اقتراح جعل الجمعية علنية بالإجماع لأن الورداني قد بين ما في ذلك من النتائج العقيمة حيث قال أنه لا يمكن تحرير الأمة بالقول بل لا بد من القوة، وهذا لا يمكن إتمامه إلا سراً.

خطاب من شفيق منصور ضبط بمنزل أحد المتهمين وفيه: "هذه السنة المباركة الحد الفاصل بين القول والفعل".

6. خطاب من شفيق منصور إلى إبراهيم الورداني مذكور فيه: "لي معك كلام طويل يختص بجمعيتنا المباركة والفرصة لا تسمح لي بالكتابة عن ذلك، إذ لا يكون إلا مشافهة عند المقابلة".

حضرات القضاة لقد بلغ عدد الحوادث التي ارتكبت من 21 شباط/ فبراير 1916 إلى 12 شباط/فبراير سنة 1923- 36 حادثة فيها خمس حوادث استعملت فيها القنابل واستعمل في الباقي أسلحة نارية مختلفة الأنواع، هذا عدا حوادث الاعتداءات الأخرى التي وقعت على بعض الوزراء المصريين. كلها يحمل مسؤولية ارتكابها شفيق منصور.

وأما عن محمود إسماعيل، فهو أخ لشفيق منصور خلق من طينته وطبع على الشر مثله، فهو يكره الإنجليز كراهية متأصلة في نفسه.

إن محمود إسماعيل بمثابة أركان حرب شفيق منصور فهو الذي كان يرسم الخطط وكيفية ارتكاب الجرائم، كما علم بعض أفراد الجمعية كيفية استعمال القنابل في الحوادث. ومن التحقيق معه ثبت أنه اشترك فعلياً في حوادث الاعتداء على المستر كييف، وبراون بالجيزة، والمرحومين حسين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك. وبتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1923 وصل إلى حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة آنذاك، كتاب تهديد بالقتل مكتوب بالآلة الكاتبة موقع عليه من زعيم مصر الفتاة - عصابات قتل الإنجليز والمصريين الخونة. وجاء في هذا الإنذار: " هذا إنذار مني إليك إن لم تقلع عن وضع القوانين وتعديل قوانين الاجتماعات والصحف وحمل السلاح فالويل لكم كل الويل، ذاك المثل الأعلى في براون وكييف، وسنصب عليك جام غضبنا، ولكم فيما مضي من حوادث عبرة".

وأما عن الإخوان عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت فأخوهما الأكبر محمود عنايت صديق شفيق منصور ومحمود إسماعيل؛ ولقد اعتقل محمود عنايت ضمن من اعتقلوا في تهمة إلقاء القنبلة على السلطان حسين كامل واعتقل محمود عنايت بسبب القضية زمناً طويلاً ومرض أثناء اعتقاله ولما أفرج عنه مات بعد الإفراج بشهور قليلة. ومن عجائب القدر أن محمود عنايت كان سبباً في تعرف شفيق منصور ومحمود إسماعيل بالإخوة عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت حيث إن شفيق منصور كان في مالطة وقت وفاة أخيهم محمود وحضر شفيق لتقديم واجب العزاء وتعرف بهم ثم بدأت علاقته تتوطد. ومن هنا دخلوا في حركة الاغتيالات السياسية.

حضرات القضاة إن عائلة عنايت كلها تعمل بالسياسة فبجانب محمود الذي توفي يوجد أخ رابع هو عبد الخالق عنايت الذي سافر إلى أوروبا في سنة 1923 بحجة تلقي دراسة الطب ولكنه على ما يظهر من التقارير السرية كان يعمل بالسياسة، وأنه كان كثير الزيارة لسفارة حكومة السوفييت ويصله بواسطتها نقود، كما تصله أموال أخرى بواسطة شخص آخر، وقيل بأن جماعة الشيوعية الدولية تنظر إليه بعين الريبة كوطني وكأحد دعاة الجامعة الإسلامية شديدي التحمس، وهو على أتم وفاق مع جرونستين ولينسكي وهو

متعلم تعليماً حسناً، إلا أنه شديد الكراهية للبريطانيين والأوروبيين. أما عن محمود راشد، فقد بدأ حياته السياسية منذ سنة 1920 حيث انتظم في سلك جمعية اسمها جمعية الفدائيين، وله تاريخ طويل عرف منذ تحقيق حادثة عثور البوليس على قنابل ومسدسات ومنشورات بمنزله، ولكن الأخ الأصغر عبد العزيز اعترف بأن هذه الأشياء كانت موجودة عنده في المنزل بدون علم أخيه، وضحى الأخ الأصغر بنفسه حتى ينجو أخوه الأكبر من العقاب. ولكنه بعد أن حكم عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات لاحظ أن أخاه أهمل زيارته فأرسل إليه وهو في السجن تهديداً بأنه سييوح لنوي الشأن بأسراره، وبعد ذلك قبض على محمود في تحقيق قضية المؤامرة على حياة الخديو عباس حلمي الثاني التي كانت السلطة متولية تحقيقها فخشي أن ييوح عبد العزيز بأسراره، فكتب رسالة وهو بالسجن ضبطت بملابسه، كما ضبطت ورقة مؤرخة في 7 شباط/فبراير سنة 1920 معنونة باسم "سكرتير عموم جمعية الفدائيين" وتتضمن طلب انضمام إلى هذه الجمعية. ولقد اعترف محمود راشد بأنه عضو بهذه الجمعية التي الهدف منها القتل السياسي.

أما إبراهيم موسى، فهو أحد عمال العنابر، اشترك في حوادث الاعتداء على المستر كليف وبيجوت وبراون بالجيزة والمرحومين حسين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك. ولقد ظهر نشاطه كمهيج سياسي بين عمال العنابر في سنة 1914. وفي سنة 1919 كان أحد زعماء العمال في الإضراب، وأنه قد اشترك في إضراب العمال في سنة 1921 كزعيم من زعمائه وبسبب هذا الإضراب أوقف عن العمل مدة 15 يوماً وأُذِر بالطرد من الخدمة.

وأخيراً راغب حسن وعلي إبراهيم محمد، فهما من أعضاء جمعية الفدائيين التي هدفها اغتيال الإنجليز والخونة من المصريين.

حضرات القضاة لقد شرحت لحضراتكم أحوال هذه القضية، وفصلت وقائعها وأجهدت نفسي فيها - في تتبع تاريخ المتهمين - حرصاً على العدل وعلى سمعة البلاد كما قدمت. وقد وضعت العدالة يدها على من عاثوا في الأرض فساداً. عبثوا بالقانون لعواطف شريرة غلت في صدورهم فأصمتهم عن صوت العقل، وأعمتهم عن نور الحق.

لقد اطمأن ضميري واقتنع بأن من قدمتهم للقضاء العادل لينالوا جزاء شرورهم هم الجناة السفاكون، وأرجو أن ما اقتنعت به، بحق، سيقنع ضمائرهم فتمحون هذه الأخطار الخطرة، وتردون عن البلاد بؤساً وشقاءً كان المتهمون مجلبة لهم.

نعم إن قصاص القضاء العادل سيعيد إلى البلاد حظاً وافراً من السكينة يمكنها من أن تسير في طريق التقدم والارتقاء، والحكمة تقتضي القضاء على هذا المرض.

الآن يا حضرات المستشارين، قد قمت بواجبي في هذه القضية، فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الجرثومة الفاسدة بأشد ما في القانون، فليس في ذلك من قسوة، إذ نحن في ظروف شديدة توجب ذلك.

مرافعات الدفاع

بعض أجزاء من مرافعة إبراهيم بك الهلباوي:

"قبلنا هذه المأمورية القاسية، مأمورية أن نكون لسان حال هؤلاء التعساء، ونحن نعتقد أننا أمام محكمة تصمّ أذنانها عن كل ما هو خارج عن موضوع الدعوى. تقدر ظروف الاتهام وظروف الحادث والأدلة كما تقدرها في القضايا الأخرى، هذا رجاء زاد تحققاً عندما أعلن سعادة الرئيس أن هذه المحكمة لا تعنى بشيء من السياسة وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية كما تنظر إلى بقية القضايا، زاد إيماننا بأنها تحقق العدل فتعاقب المجرم، وتبرئ من نعتقد فيهم البراءة.

نعتقد هذا. ولكن يا حضرات المستشارين: الظروف التي أثرت في هذه القضية، والنتائج التعسة التي لحقت بالبلاد، من المستحيل - ونحن نؤذي هذه المأمورية - ألا نتأثر بها. ولكن هذا التأثير يجب ألا يقف عند حد هو ما يعني القاضي عندما يقدر أسباب الجريمة وعندما يقدر النتائج التي ترتبت على الجريمة، وعندما يقرر حالة المتهم وتربيته.

سعادة النائب العام بدأ مرافعته بأن وصف شفيق منصور بأنه زعيم

العصاة التي ارتكبت هذه الجريمة، ونحن مع اعترافنا بحسن تقديره، وبالنتائج المبهرة التي وفق إليها، نستسمحه أن نخالفه في هذا، فشفيق منصور مجرد شريك فقط في الجناية وليس فاعلاً أصلياً.

حضرات القضاة إنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية. فالجريمة التي وقعت والتي أخذت بعض الجرائد الإنجليزية تندد بها علينا، والتي أنتجت الإنذار البريطاني الذي يقول إنا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة، هذه الجريمة من واردات أوروبا.

إن أوروبا التي تمنُّ علينا في كثير من الأحيان بأن ما نحن فيه من حضارة هو من ناحيتها، يجب أن تقبل أيضاً، إلى حد ما، أن الجرم السياسي هو من ناحيتها أيضاً، فلم يكن الجرم السياسي موطنه هذه البلاد، بل لقد أتى مرض القتل السياسي من الغرب مع مرض الزهري تماماً، ويجب أن تقبل أوروبا هذه أيضاً، فهي ملوثة في جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم، وبأفزع منها.

نريد استئصال هذه الجرائم، القاضي مهما كان لديه من الوسائل لا يستطيع القضاء على الجرائم، إعدام غلامين أو خمسة أو ستة من هؤلاء السفهاء لم يعمل فينا على إصلاح الداء. انتفعوا من قوة هؤلاء الشباب فقد ينفعون إذا تابوا، وقد تصلح المقادير أمرهم.

هؤلاء البغاة يذكرون أنهم ارتكبوا الجريمة بحسن نية. هم كالمجنون الذي يتوهم خوفه من البريء فيقتله، في عرفهم هو قصد الخير، أنا لا أطلب منكم أن تحترموا هذا، وإنما وأنتم تزنون قدر العقوبة عليكم أن تزنوها بقدر فكر الجاني.

هم مرضى، عرضوا على طبيب ينظر في أمرهم دون غلٍّ أو حقد. أنتم تعالجون مرضى الأرواح كما يعالج الطبيب مرضى الأجسام. من أجل هذا أستطيع أن أقول: إن هؤلاء المجرمين يستحقون عدلكم. هذه الدار تمثل رحمة الله في الأرض فأطلبها منكم لهؤلاء الأغرار.

هناك سبب أتضرع به إليكم أيضاً بأن يكون سبب الرحمة. هذه الجريمة كان يرمي خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان لا بد منه. أن تتدخل السياسة الإنجليزية. وقد تدخلت واحتملت مصر أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضاً لا يقل عن نصف مليون جنيه. فهؤلاء الأغرار حملونا كل هذا المصاب. لهم الحق أن يقولوا لكم إن سعادة النائب العام قال ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب. ولقد اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفي توقيع العقوبة، وقد دفعت مصر الدية فأرجو أن تدخلوا ذلك في اعتباركم. يا حضرات المستشارين: أهل المتهمين جميعاً يتقدمون لكم طالبين الرحمة مع اعترافهم بما حدث.

وحكمت المحكمة على المجموعة بأقصى عقوبة:

1. عبد الفتاح عنایت (طالب بمدرسة الحقوق).
2. عبد الحميد عنایت (طالب بمدرسة المعلمين العليا).
3. إبراهيم موسى (زعيم بعنابر السكة الحديد).
4. محمود راشد (موظف بمصلحة التنظيم).
5. راغب حسن (عامل بالترسانة).
6. علي إبراهيم (عامل بالعنابر).
7. شفيق منصور (محامي وعضو بالبرلمان).
8. محمود إسماعيل (موظف بوزارة الأوقاف (ضابط بحري سابق)).
9. محمود صالح محمود (سائق تاكسي).

وبعد سماع المرافعات والمداومات صدر الحكم بإعدامهم في يوم الأحد الموافق 7 حزيران/يونيو 1925، ونُفذ حكم الإعدام في المتهمين من الثاني إلى الثامن، واحتج الجميع على القضية وأحكامها فقالوا: كيف يُعدم ثمانية لقاء رجل واحد، بل كيف يُعدم شقيقان في يوم واحد؟، ولذلك كله صدر الحكم على المتهم

الأول عبد الفتاح عنایت بتخفيف عقوبته وحده إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ليخرج من بين المعدمين حياً نتيجة تقديمه اعترافاً مكتوباً، قضاها كلها في ليماں طره، أما المتهم التاسع حكم عليه بالحبس لمدة عامين.

ولأول مرة يقرر حكم قضائي أنه عاجز عن الوصول للحقيقة فيقول في فقرة من فقراته:

"إن المتهمين وجدوا من يشجعهم على ارتكاب الجريمة وللأسف لم يوفق المحققون لمعرفةهم والكشف عنهم رغم ما بذلوه من عناية كبيرة، لقد اتفق فعلاً على قتل السردار، ولم يتم الاتفاق بين شفيق منصور وأولاد عنایت وإبراهيم موسى، ولكن الملك وحسن نشأت والبيلي ومحمود إسماعيل، وبارك اللورد اللنبي هذا الاتفاق لأنه سيخلصه من عدوه الإيرلندي كما سيطيح بحكومة سعد وهي الحكومة التي بدأت تنازع النفوذ الإنجليزي البقاء".

خلاصة هذه الجريمة أن الجماعة التي قامت بتنفيذ جريمة القتل هذه كانت إحدى جماعات العمل السري التي ارتكبت العديد من حوادث الاغتيال السياسي طوال الفترة الماضية، باعتباره خطأ متوائماً ومتلازماً مع حركة الكفاح السياسي التي قادها الوفد.

إلا أن الجديد في هذه الحادثة هو أن حسن نشأت - رجل القصر - استطاع أن يتوصل إلى تلك الجماعة من خلال أحد رجاله ومعاونيه - محمود إسماعيل - واستغل عندها الرغبة في استئناف الاغتيال السياسي نتيجة لفشل مفاوضات سعد مع ماكرونالد، فدفعها إلى ارتكاب تلك الجريمة رغبة منه في إحراج مركز الوزارة وسعد زغلول من ناحية، وتخريب كل فرص للتسوية بين سعد وإنجلترا خاصة بعد انتهاء سعد خطة معتدلة تجاه بريطانيا عقب عودته من أوروبا. كل ذلك حتى لا يبدو سعد - في حالة وصوله إلى تسوية مع إنجلترا - في موقف البطل المنتصر ورجل مصر الوحيد بحيث يستحيل على الملك التعامل معه.

ولا خلاف حول وطنية الذين اغتالوا السردار ولكن أصابع الاتهام تشير إلى مسؤول بالسراي (حسن نشات) استغل وطنيتهم وصلته بأحد قاداتهم (محمود إسماعيل)، فأوحى له بالفكرة. ولقد حجب الحماس عنهم الوعي والتوقيت واستفادت السراي وتخلصت من الزعيم سعد زغلول، كما استفاد الإنجليز وأحكموا سيطرتهم على السودان.

من محاضر التحقيق

٢٤
الجزء رقم ١١ سنة ١٩٤٥
—
انتقال السيد تارك باشا سرط
المقيم بدمشق
—
السلام على من اتبع الهدى

من اهل بيتهم الميراث بعد موت الوالد في سنة 1880

ملاحظة

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

في سنة 1880

علم من اهل بيتهم

2

لتسليم العبد في سائر وفاق الشريعة ما به من العلم المبرور بوزار
 الكوفة واقصر طبعا هو التوامج من سببنا في سرور التي تعلم
 السبب من وجود ما يورثنا وكانوا من غير الرابح والذين يمشون
 الاصول ما يورثون في سببنا من غيرهم فكل من السبب من وجود
 ما يورثنا وبقدر الطول في ظهور السبب في البداية من غير ان يكون
 هذا سببنا من ذلك نعم سائر الذين اوجبوا هذا
 العلم في سببنا من سببنا مع والذين يعلم السبب المبرور من
 بقول سببنا من ذلك من سببنا من سببنا من سببنا من
 اقول من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 ما سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 وهو والذين من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 التي كانت من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 هذا الامر والذين من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 اقول من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 وانما المماثلة السبب في سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 وقد اوضح سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 الى السبب والذين من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 السبب من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 فبما ان سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 وقد اوضح سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 لسببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 الذي من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من
 من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من سببنا من

- ١ هو محمد علي باشا
- ٢ هو محمد علي باشا
- ٣ هو محمد علي باشا
- ٤ هو محمد علي باشا
- ٥ هو محمد علي باشا
- ٦ هو محمد علي باشا
- ٧ هو محمد علي باشا
- ٨ هو محمد علي باشا
- ٩ هو محمد علي باشا
- ١٠ هو محمد علي باشا
- ١١ هو محمد علي باشا
- ١٢ هو محمد علي باشا
- ١٣ هو محمد علي باشا
- ١٤ هو محمد علي باشا
- ١٥ هو محمد علي باشا
- ١٦ هو محمد علي باشا
- ١٧ هو محمد علي باشا
- ١٨ هو محمد علي باشا
- ١٩ هو محمد علي باشا
- ٢٠ هو محمد علي باشا

١ - قوتك تلو...
٢ - ...
٣ - ...
٤ - ...
٥ - ...
٦ - ...
٧ - ...
٨ - ...
٩ - ...
١٠ - ...
١١ - ...
١٢ - ...
١٣ - ...
١٤ - ...
١٥ - ...
١٦ - ...
١٧ - ...
١٨ - ...
١٩ - ...
٢٠ - ...
٢١ - ...
٢٢ - ...
٢٣ - ...
٢٤ - ...
٢٥ - ...
٢٦ - ...
٢٧ - ...
٢٨ - ...
٢٩ - ...
٣٠ - ...

من بعد ذلك انزل من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر

من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر

من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر
 من بعد ذلك من سلكه الى ان جرت له استفاضة كثر

الموضوع

عن: الملك فيصل
أدارة الضبط فرع "ب"
القسم الخاص

مطرب الرد

مصري (97) 15/6/1925 No. 1

ترة القيد

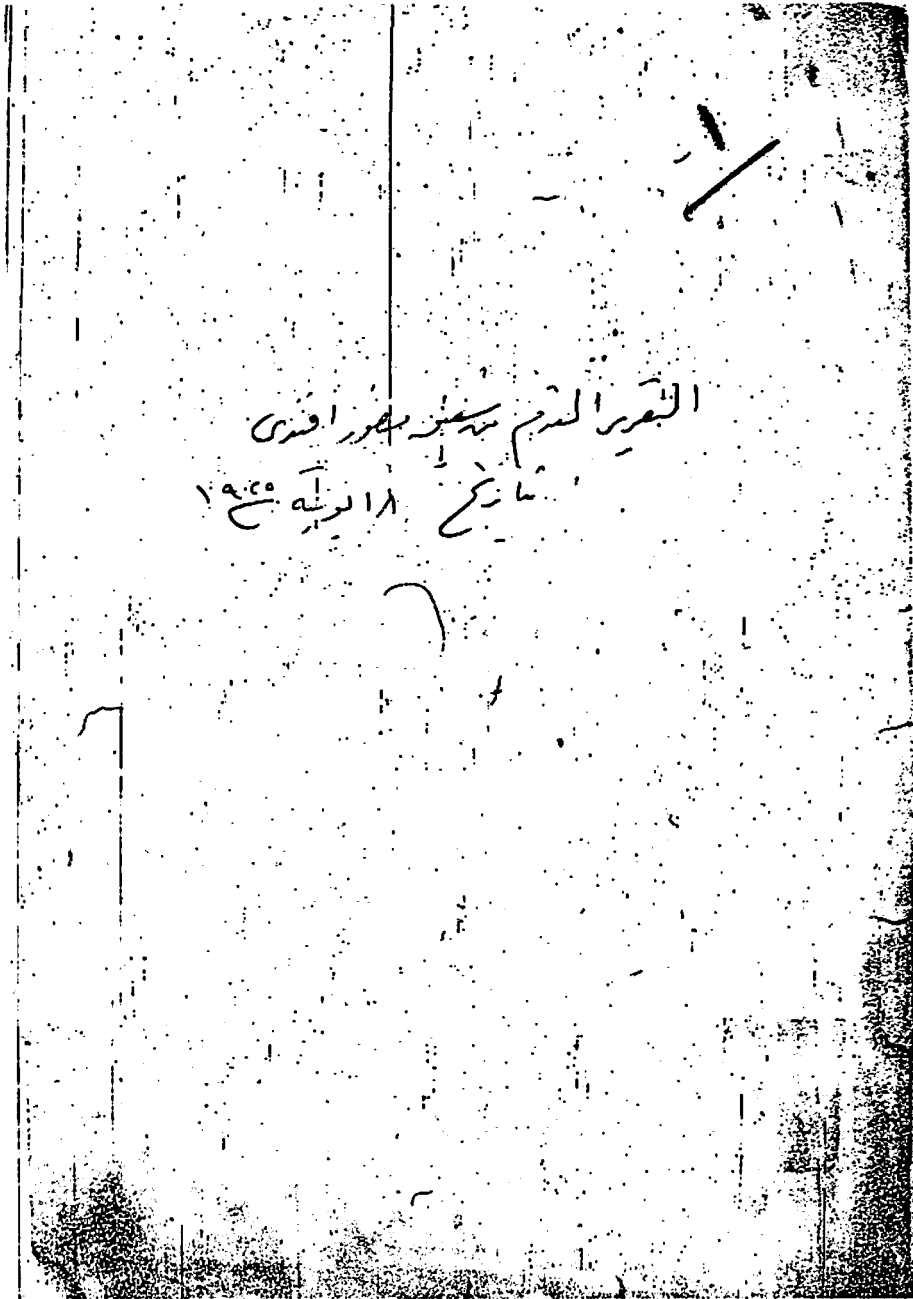
حضرة صاحب السعادة النائب النجدي

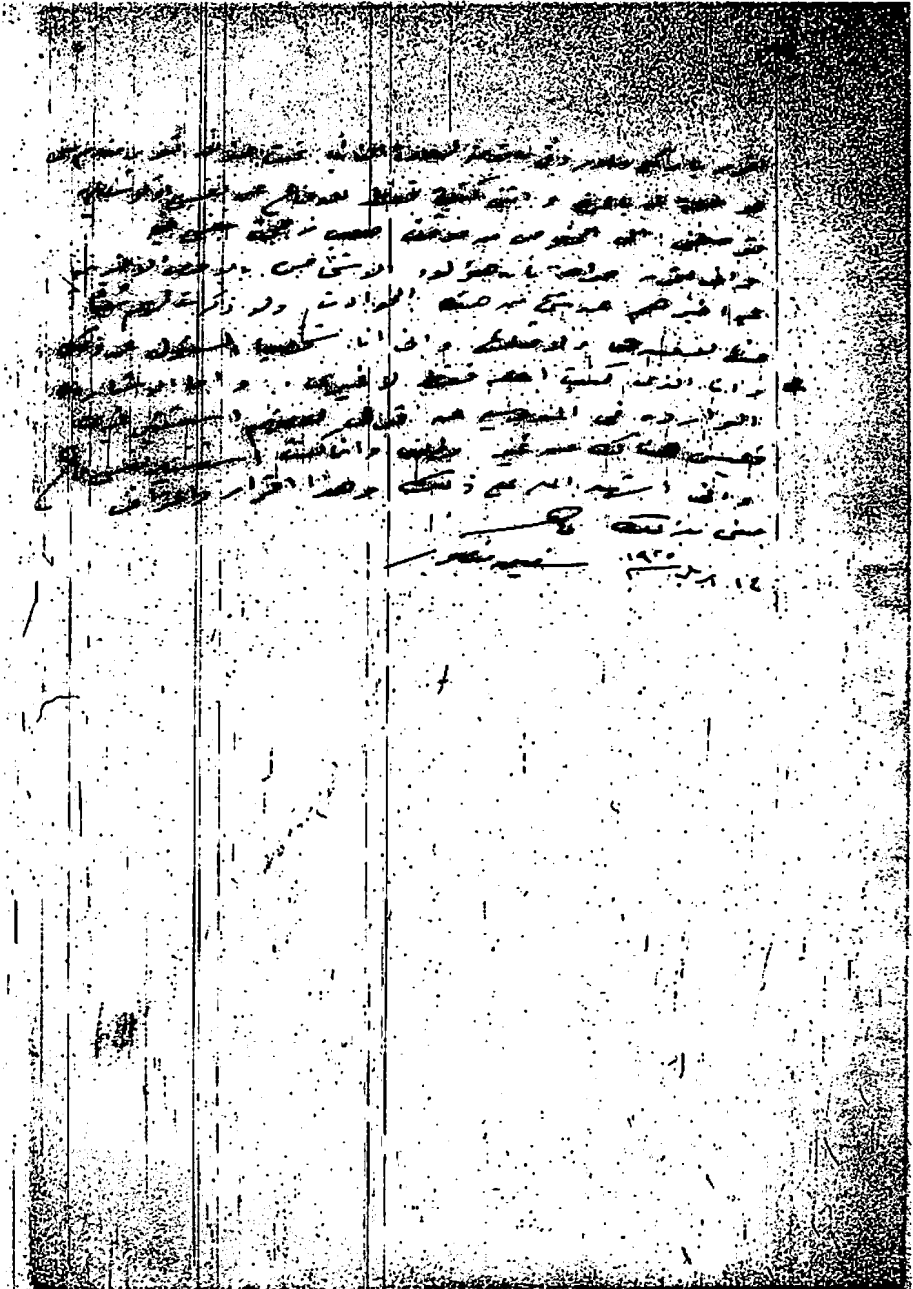
لدى المصانم الألبية

تتشر بأن ترسل لسمادتك مع هذا الجواب التوارد لتسليم
من المقتنم أول هيزري الزميين بسجن مصر للمحافظة على المنكر
عليهم في قضية مقتل الأستاذ جليله المرزاق ومعه تقوما من المسمومين
شقيق مندور مكونا من 33 نتيجة حيث طلب إرساله لسمادتك

وتفضلوا بقبول والتبر الاحترام
تصديرا في ٢٠ / ٦ / ١٩٢٥
محمد أربو
مصر

تأسر عيتم نظرا لما وقع من هذا الحادث
المرزاق





سجلات أوراق قديمة

رقم سجل	تاريخ الاوراق	تاريخ الاصالة	تاريخ الاوراق	تاريخ الاصالة
1		1902	1902	1902
2		1902	1902	1902
3		1902	1902	1902
4		1902	1902	1902
5		1902	1902	1902
6		1902	1902	1902
7		1902	1902	1902
8		1902	1902	1902
9		1902	1902	1902
10		1902	1902	1902
11		1902	1902	1902
12		1902	1902	1902
13		1902	1902	1902
14		1902	1902	1902
15		1902	1902	1902
16		1902	1902	1902
17		1902	1902	1902
18		1902	1902	1902
19		1902	1902	1902
20		1902	1902	1902
21		1902	1902	1902
22		1902	1902	1902
23		1902	1902	1902
24		1902	1902	1902
25		1902	1902	1902
26		1902	1902	1902
27		1902	1902	1902
28		1902	1902	1902
29		1902	1902	1902
30		1902	1902	1902
31		1902	1902	1902
32		1902	1902	1902
33		1902	1902	1902
34		1902	1902	1902
35		1902	1902	1902
36		1902	1902	1902
37		1902	1902	1902
38		1902	1902	1902
39		1902	1902	1902
40		1902	1902	1902
41		1902	1902	1902
42		1902	1902	1902
43		1902	1902	1902
44		1902	1902	1902
45		1902	1902	1902
46		1902	1902	1902
47		1902	1902	1902
48		1902	1902	1902
49		1902	1902	1902
50		1902	1902	1902
51		1902	1902	1902
52		1902	1902	1902
53		1902	1902	1902
54		1902	1902	1902
55		1902	1902	1902
56		1902	1902	1902
57		1902	1902	1902
58		1902	1902	1902
59		1902	1902	1902
60		1902	1902	1902
61		1902	1902	1902
62		1902	1902	1902
63		1902	1902	1902
64		1902	1902	1902
65		1902	1902	1902
66		1902	1902	1902
67		1902	1902	1902
68		1902	1902	1902
69		1902	1902	1902
70		1902	1902	1902
71		1902	1902	1902
72		1902	1902	1902
73		1902	1902	1902
74		1902	1902	1902
75		1902	1902	1902
76		1902	1902	1902
77		1902	1902	1902
78		1902	1902	1902
79		1902	1902	1902
80		1902	1902	1902
81		1902	1902	1902
82		1902	1902	1902
83		1902	1902	1902
84		1902	1902	1902
85		1902	1902	1902
86		1902	1902	1902
87		1902	1902	1902
88		1902	1902	1902
89		1902	1902	1902
90		1902	1902	1902
91		1902	1902	1902
92		1902	1902	1902
93		1902	1902	1902
94		1902	1902	1902
95		1902	1902	1902
96		1902	1902	1902
97		1902	1902	1902
98		1902	1902	1902
99		1902	1902	1902
100		1902	1902	1902

١١٠
الجناب السيد
تقبل السيد
سيد السيد

الوثائق

وتانياً نتاجين مقتضياتها بما الحرف المقدم عقب ذلك
 كرسلة إلى زوجته في موضوع تلك المظالم
 يلزم إذا أمن سؤال الزوجة عن أهم وقت الاعتداء
 تانياً عن أسباب ذلك التناجيل المقارنة
 نظر إلى أنه تلك كرسلة وخلاصة التناجيل
 لا جواب وكذا تجاربه مع رجال البنوك بهم رها
 لأن لهم في كل من المصارف ما كونهما
 شخص يجرى يد كما أن الجور المبرور فيهم وقت
 لهنها... وذلك جواب عن ليفة غريبة
 فيه من وقت لولا. ولم كل حال فاهفت
 كاجوباً وذلك التناجيل يدوان كما أنه تالار سنيا
 ليس في ذلك ليفة
 الخلف لا خطاء تهرب أكبر ولا أرى وجلا لزيادة
 تريب ميرد لانه لا عمل له إلا انه كغيره ما مختلف
 والريب ليس يتبادر اليه أزيد ما استحقه من الربا
 أما سأل ليعرف أنه لو ذلك فقد تعلم انه يهتلم توجه
 ليطل فقد سأل ولم يكرم به أكثر حاله في الجور
 وسأله من أرى توجهه للسؤال أيون كل كار سيد ولم

۲
 مکرّم و لا یصل شیء من قلوبنا الیه بل یصل من دوائی
 بن بیزم اہ بیکون بواکفہ . و اری اہ شیب
 لم تات لہ صنفہ بلیدہ فاندہ فلا یجیبہ بلکنا من اعداءہ
 و ان ظنکے رابی اہ خطابہ اری لکیزہ بعد انکام قرادہ
 و اسلم لا صیبہ الا عودہ .

عبد اللہ خطابہ اشی و خطابہ صنفہ صیبول لہ
 لم یفر ش فیصل و اری نصابنا لم اجدہ غیرنا عمار

[From Sudan Agent] 5.6/5.62 - mb/llc

Intelligence Department, Khartoum, 30th. November, 1924..

his is covered by later information in part and the rest of it isn't worth passing on + a 27th/9/12

The period between the wounding of General Stack and the present moment is divided into five sections.

At the time of the wounding, native opinion was affected but not profoundly as it was not believed to be very dangerous. The Egyptians and the "Intelligentsia" talked freely of the probability of Great Britain seizing the Sudan and ejecting all Egyptians.

On the death of General Stack the natives were tremendously shocked but there was a small stratum of the riff-raff of the White Flag and the irreconcilables who took the murder for a sign that proceedings were going on according to plan; they did not, however, dare to make public their feelings to any extent.

On the publication of Lord Allenby's Note the minds of the natives were greatly heartened. Great Britain had at last moved and moved strongly. The Egyptians were frightened and hang-dog, and the "Intelligentsia" nervous.

The refusal of the Egyptian Units to accept any order but an order from Egypt, and the delay that occurred before any unit actually left did much to destroy the good impression produced by the Note. The general population, however, remained impassive; but there was a tremendous lot of propaganda of various sorts, e.g. It was rumored that the story of the message from the War Minister was a ruse by the British to gain time in order to send more troops and then wipe out both Egyptian and Sudanese.....

- 2 -

Sudanese units of the Egyptian Army together.

The pro-Egyptian element had begun to say that the order was bluff and the Egyptians had the whip hand. Even after the arrival of the order that Egyptian Officers were allowed to leave their units the junior Egyptian officers satirically praised their Sudanese confrères for their irreproachable honour until they got them stirred up.

It is probable that the mutiny was known to both Egyptian and Arab officers on the morning before the outbreak. The Arab officers were extremely nervous and urged that an order should be obtained from the War Minister that they should remain parallel to the order to the Egyptian officers to go.

5. During and after the mutiny it appears likely that the Sudanese officers in the mutiny were confident that the Egyptian Artillery would join in. The feeling has been much spread that the Government intended to direct itself against the blacks, and even loyal units were disturbed and restless, partly from ignorance of what was going on and partly owing to the rumours. Efforts are being made to dispel this idea by letting the facts be known as much as possible. Information from agents indicates that the mutiny may have been engineered by Egyptians as a proof to the outside world that the Sudanese objected strongly to separation from Egypt even to the joining of a mutiny and without any cooperation from the Sudanese troops. The natives hold this theory and there is probably something in it.

Copies to: Mr. Furness, Residency.
H.Q., B.T.E.

(١) المفاوضات

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليقاوض ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات. فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية؛ ومدول الحكومة البريطانية عن دعاها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس. ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية؛ ولا سيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي.

قلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات. وانهت المحادثات على أثر ذلك.

١٠٧٩
٥-٤٤

حضرة صاحب المزة رقم ١١٠
رسالة من السيد سعد
رئيس الوزراء
بخطه

نورل لحضرتكم مع هذا قضية الجفلة رقم ١١٠ رقم الجفلة سنة ١٩٢٥
وصورة من الامر الطي رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٥ الصادر في ١٩ اغسطس
الحاضر ما يدل على عتوة الاعداء الحكوم بها من حكمة جنليات هرنى ٧
يونيو سنة ١٩٢٥ من عبد الفتاح خلت بمقربة الاشغال الشانه السويدية
والجبل لنا بكتاب وزارة الحفانه رقم ٦٧ ب الطوخ في ٢٠ اغسطس سنة
١٩٢٥ وترجو اشطار سجن هرنى بذلك والقفيه بجمهور امر تلهذ طوقه
الاشغال الشانه طيه وجمهور صحفة سوابق له وارسالها الى تلم -
السوابق ل.

الناقد المصري
محمد كرم
١٣٤٤
٥٠ اغسطس سنة ١٩٢٥

سعد كرم
محمد كرم

محافظة مصر
 وزارة الضبط اربع ب
 اقليم المحرمين
 وزارة العدل

الموضوع

مطوب (د)
 9.C / S / 618 (28)
 No. (سوري)

A C

حضرة صاحب المعاده النائب المسمى
 لدى المحاكم الاهليه
 العاقلنا لمعادتنا الشفوهه لصنادك بتاريخ ٢٥ مارس
 الجارى -
 اشكر بان ارسل لصنادك من طيه محضرا بالتصويحات
 التي تاد بها الامتياز شقيق بنصير امام حضرة صاحب المعاده
 القائمات اجرام بك وكيل حكمدار بوليس مصر يوم ٢٤ مارس سنة
 ١٩٢٥ للتصرف .
 وتفضلوا بصنادك بمقول فائق الاجرام
 حكمدار بوليس
 ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥
 مزاد
 A. K. M. Dugre

B2851

٢١ / ٧ / ١٩١١

عزيزي واضعك

لقد وجدت قرنتك غير وانا دوم في رجلي
 كثير السوم . ان حقدوا احدنا بغير لادام ندمي
 لا سيما اني بيننا لافضلنا وقتهم بيت برمان
 وزيارة ميلر فانهم يريدوننا اطراف بالكل لاني
 انهم انه بمنزلة المكونين لانه افلا في شعر الناس من اجساد
 ولاقتال . وانه اطراف اذ انهم خوانه كثير لا تخاف
 دعهم انهم يريدون ساقنا على انهم يريدون
 انهم يريدون فلانهم يريدون اجسادنا . ورايتهم من اجسادنا
 ان لو كانا نطلبه لا نعلمه على انهم يريدون
 من موضوع لست اول وما انكبهوا خفية من اجسادنا
 ونشرت الجرائد كثيرا من اجسادنا
 انهم يريدون توجيه اجسادنا
 بغيرنا ولبعضنا اجسادنا
 بتمام اجسادنا لاننا نريد انهم يريدون

مرسوم
بتأليف لجنة الزوارق

B 2370

نسخة ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر المكرم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ :
وبعد الاطلاع على أمرنا المكرم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٤ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) :
وبناءً على ما عرضته لجنة رئيس مجلس الوزراء :

رسنا بما هو آت

مادة ١ - مقتر

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| وزيراً للداخلية | محمد زقزلون باشا |
| وزيراً للخارجية البحرية | محمد سعيد باشا |
| وزيراً للعدلية | محمد توفيق شير باشا |
| وزيراً للوزارات البحرية | أحمد ظهير باشا |
| وزيراً للزراعة والري | حسن حسين باشا |
| وزيراً للزراعة | محمد نقي الدين باشا |
| وزيراً للشؤون البحرية | سركس هنيك |
| وزيراً للزراعة | مصطفى النحاس بك |
| وزيراً للزراعة | داصف بطرس غالا أفندي |
| وزيراً للزراعة | محمد نجيب أفندي |

مادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٤ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) (فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
(محمد زقزلون)

صورة تقييد الأصل
التاريخ ١٤١٠ هـ

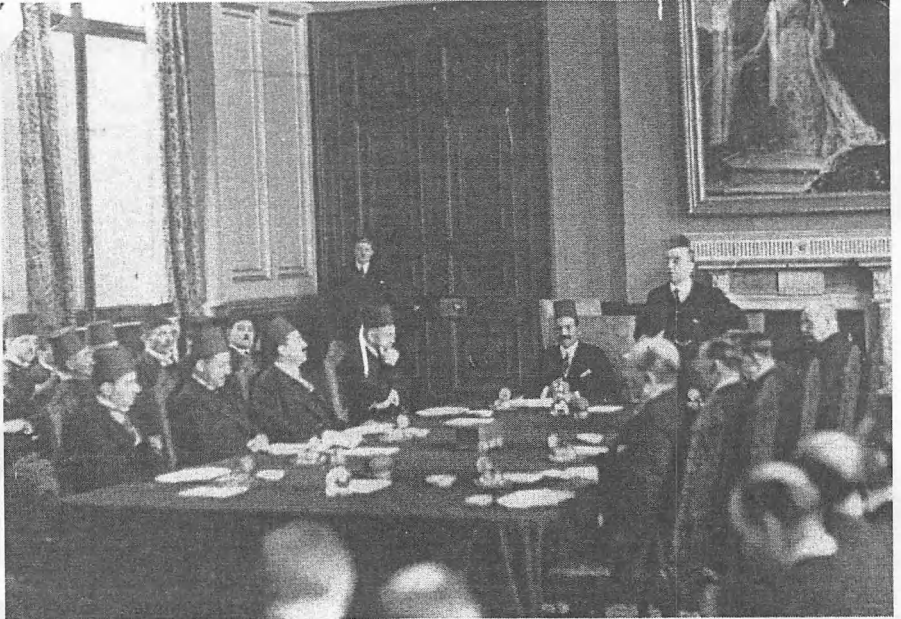
المبدي



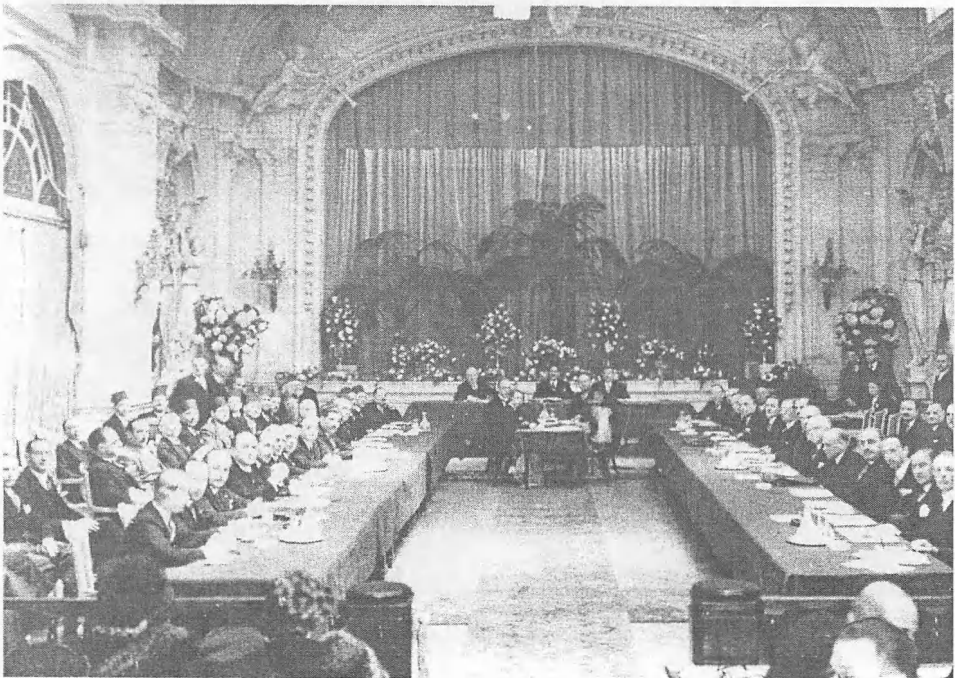
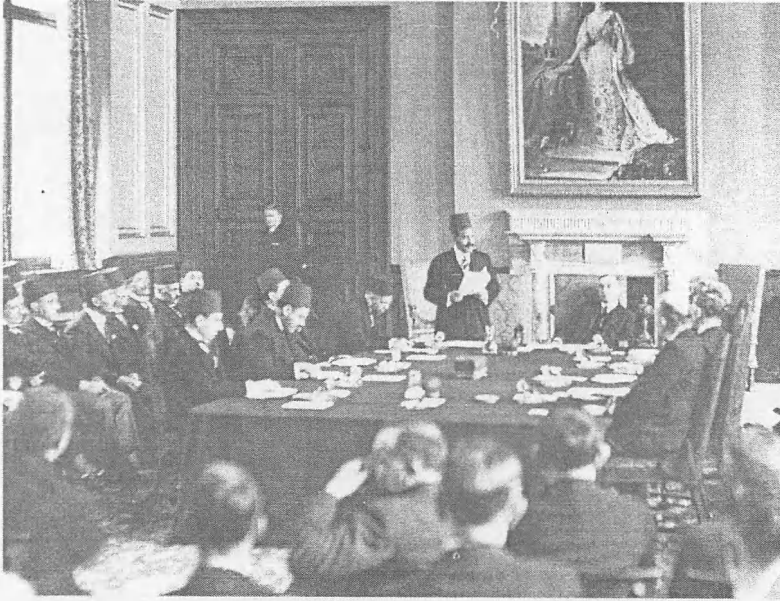
الصور



صورة تجمع بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد



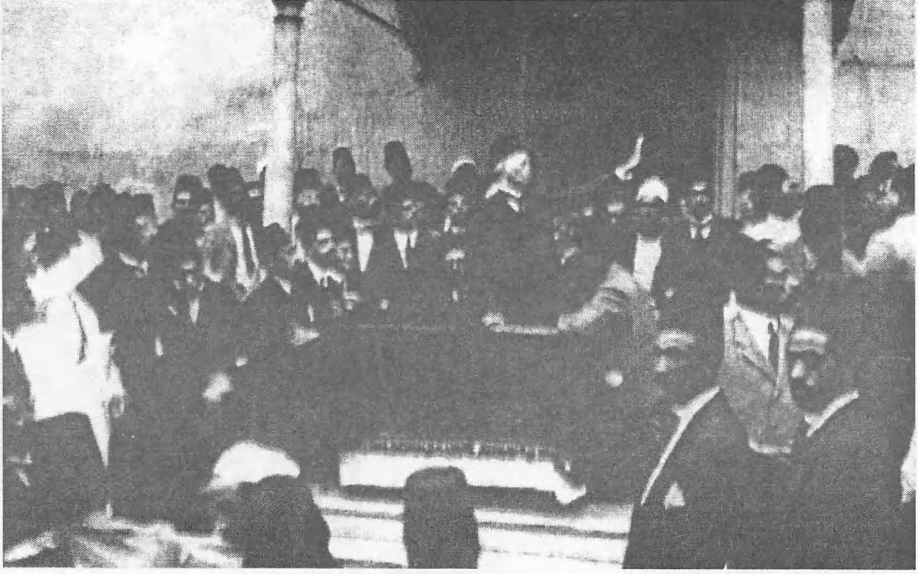
اجتماعات الوفد



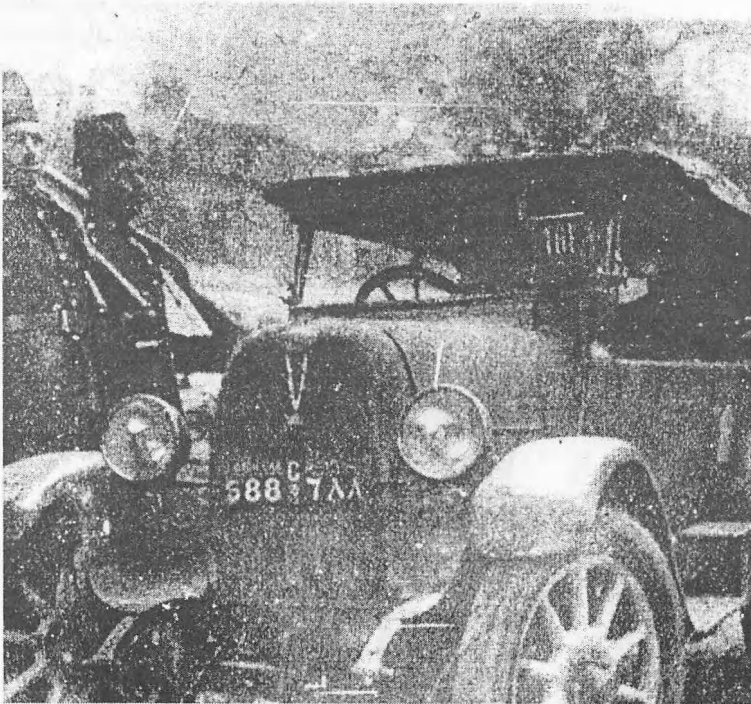
إبراهيم موسى أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.



أحمد طلعت باشا رئيس محكمة النقض والإبرام التي نظرت في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري.



الزعيم الوطني سعد زغلول.



السيارة التي ركبها قتلة السردار بعد حادث الاغتيال.



السير لي ستاك بعد تاركه في السجن

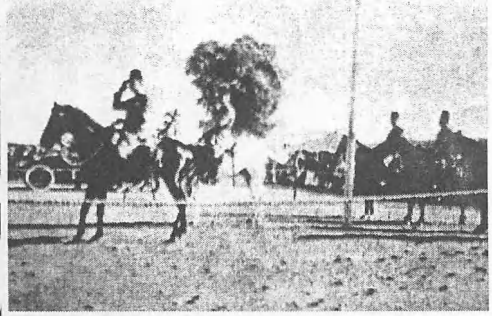
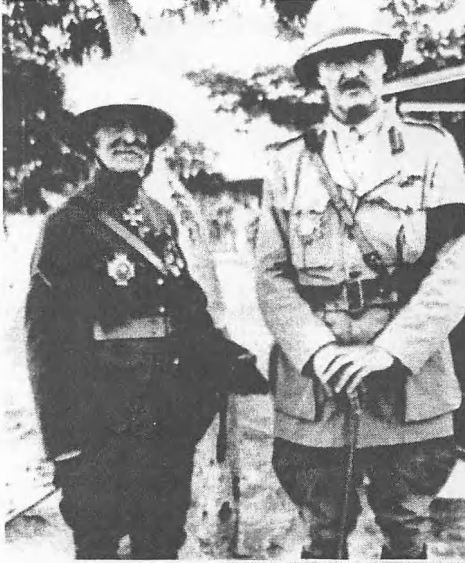
السير لي ستاك في السجن



السير لي ستاك بالزي العسكري للجيش المصري..



السير لي ستاك.



السيرلي ستاك يحي العلم المصري.

اللورد اللنبي مع الجنرال الفرنسي بايو.



اللورد كتشنر.



المستر ماكدونالد

ترى هنا صورة المستر رامي ماكدونالد رئيس الوزارة القومية الحاضرة . نشر صورته بمناسبة الانتخابات التي جرت حديثاً في إنجلترا فسفرت عن اندحار حزب العمال اندحاراً عظيماً ونوز انتصار الحكومة الوطنية فوزاً ساحقاً . وقد لفت الوزارة على اثر ذلك والمخافين فيها الاغلبية



المحقق البريطاني الكسندر إنجرام، في قضية مقتل السير لي ستاك.

المهدي



Mohammed Ahmed 1848-1885, known as the Mahdi, leader of the revolt against Egyptian rule in the Sudan.

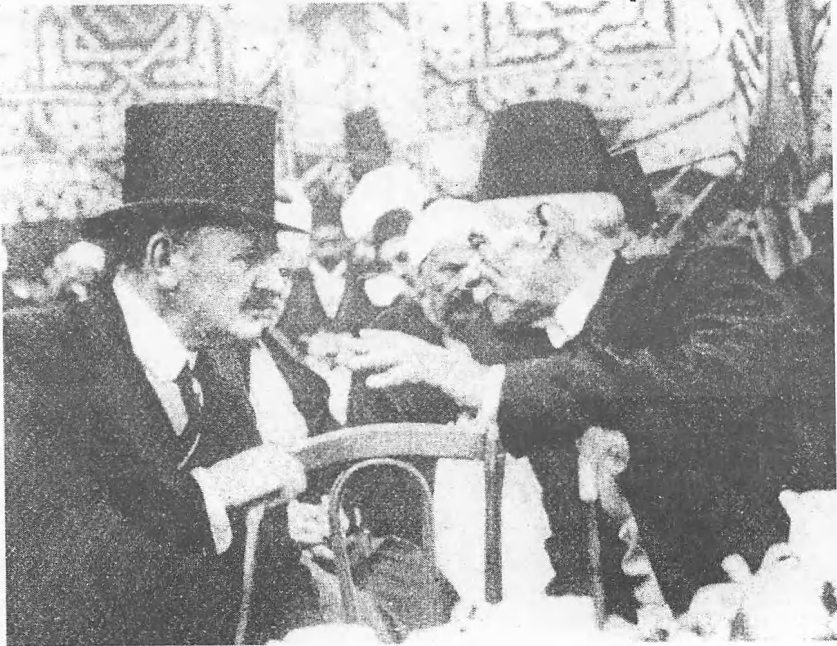
راغب حسن أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان في طريقه.



راغب حسن أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان، وقد تم !.



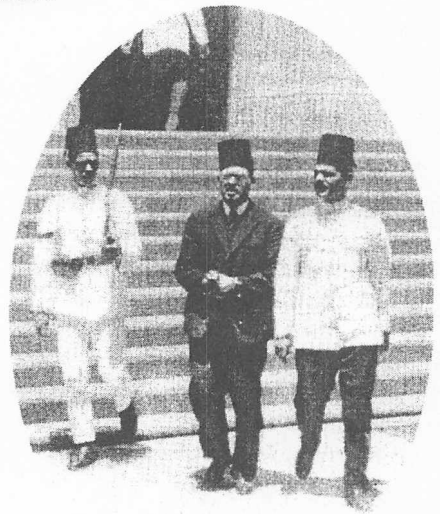
رسم تخيلي لحادث اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.



سعد زغلول واللورد اللنبي.



سعد زغلول.



شفيق منصور - أحد المتهمين في قتل السردار.



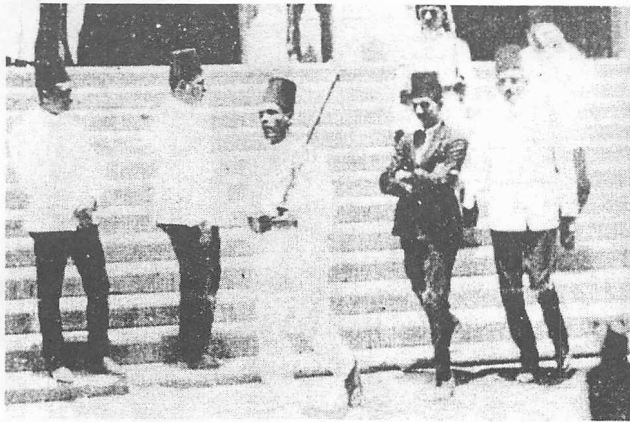
شفيق منصور أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان مع أسرة.



صورة للسير لي ستاك بالزي العسكري الخاص بالجيش الإنجليزي..



صورة لمحمود إسماعيل أحد المتهمين
في قضية اغتيال السير لي ستاك مع
ابنه.



عبد الفتاح عنایت أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك في طريقه من المحكمة إلى السجن.



ماكدونالد.

مصنر ماكرونالد

هو الذي دارت معه المفاوضات الشعبية الأولى على يدي سعد
 ولد في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في
 إحدى قرى الصيد الصغيرة في لوسيموث ،
 وتلقى تعليمه الأولى في مدرسة القرية ثم
 اشتغل في الدراسة الثانوية بالتعليم والتعلم ،
 وقد أجهده نفسه كثيرا حتى اعتلت صحته ،
 فترك الدراسة واشتغل كاتباً في لندن ، وبعد
 ذلك اشتغل بالصحافة



محمود راشد أحد المتهمين في قضية
 اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش
 المصري وحاكم عام السودان.



وزارة سعد زغلول 1924

في رقتنا ما بيننا رسالة في
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا

بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا

بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا

بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا
بعضنا في بعضنا وبيننا وبيننا

الفصل الثالث

اغتيال أحمد باشا ماهر

(24 شباط/فبراير 1945)

في 24 شباط/فبراير 1945 اجتمع نواب البرلمان لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيداً لاشتراكها في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها لعصبة الأمم. وكانت وزارة أحمد ماهر قد أعدت بياناً وافقت فيه على إعلان الحرب، وبعد أن ألقى أحمد ماهر باشا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يدلي بالبيان فيه، وفي أثناء اجتيازه للبهو الفرعوني والذي يفصل المجلسين، أطلق عليه محام شاب اسمه محمود العيسوي الرصاص فأصابه إصابة أودت بحياته.

وتعد قضية المغفور له دولة أحمد ماهر باشا هي القضية الثانية من نوعها في تاريخ مصر الحديث إذ لم يسبقها إلا قضية قتل المرحوم بطرس غالي باشا.

من هو أحمد باشا ماهر؟

هو نجل محمد ماهر وكيل وزارة الحربية، ومحافظ القاهرة فيما بعد، وشقيق علي ماهر الذي تولى رئاسة وزراء مصر السابق، سياسي، وزير، ورئيس وزراء، ورئيس حزب. من مواليد عام 1888 بالقاهرة، من أصل شركسي. تلقى دراسته الابتدائية والثانوية بالقاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق عام 1908،

واشتغل بالمحاماة عامين ثم سافر إلى فرنسا عام 1910، حيث حصل على دكتوراه في القانون والاقتصاد من جامعة مونبلييه. وعقب عودته إلى مصر عام 1913 عُيِّن في مدرسة الحقوق الخديوية، ثم عمل أستاذاً للاقتصاد والقانون بمدرسة التجارة العليا حتى عام 1921، ثم اتجه للعمل السياسي بعد أن التقى بزميل عمره محمود فهمي النقراشي في مدرسة التجارة، وتوثقت أواصر الصداقة بينهما وسارا سوياً تحت راية سعد زغلول، واشتركا معه في تشكيل الوفد، وخاصة في الجهاز السري.

قُبض عليه مع محمود فهمي النقراشي في قضية اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدي أمام مبنى جريدة السياسة عام 1922، ولم تثبت التهمة عليهما فأقرج عنهما. ثم انتخب عضواً في مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر في الهيئة النيابية الأولى (15 آذار/مارس 1924 - 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924)، وأصبح رئيساً للجنة البرلمانية الخاصة بالحسابات، وعضواً في لجان الميزانية والتعليم والدستور بالمجلس.

اختير وزيراً للمعارف العمومية في وزارة سعد زغلول (28 كانون الثاني/يناير - 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924).

اتهم في قضية اغتيال السردار البريطاني السير لي ستاك عام 1924، وأطلق سراحه لعدم ثبوت الأدلة، وقبض عليه مع النقراشي عام 1925 بتهمة تشكيل جماعات سرية للاغتيالات، وصدر الحكم ببراءتهما عام 1926. ورغم حصول أحمد ماهر على البراءة، منعه الإنجليز من ممارسة العمل الوطني لفترة، وانضم إلى اللجنة التنفيذية للوفد عام 1927 كسكرتير لمجموعته البرلمانية. ثم سافر إلى الخارج عام 1927 لتمثيل مصر في المؤتمر البرلماني، وهناك تلقى خبر وفاة سعد زغلول.

كان عضواً في الوفد المصري لمفاوضات معاهدة عام 1936 مع إنجلترا، ومع ذلك هاجم أحمد ماهر في مجلس النواب هذه المعاهدة التي اشترك فيها، وأظهر عيوبها إذ قال "إن المعاهدة ما هي إلا خطوة نحو الاستقلال وليس

الاستقلال نفسه". كما كان أحمد ماهر عضواً في الوفد المصري لمؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مونترال عام 1937.

ظل أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ينتقدان زعامة مصطفى النحاس للوفد، ويمقتان نفوذ مكرم عبيد - سكرتير حزب الوفد- لديه، حتى جاءت ظروف فصل محمود فهمي النقراشي في أيلول/سبتمبر عام 1937 من حزب الوفد، بسبب معارضته لطرح مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان دون مناقصة، فعارض أحمد ماهر قرار الإقالة، وكان اجتماعاً قد عقد لطرح الثقة بمصطفى النحاس بعد إقالة وزارته في كانون الأول/ديسمبر 1937، فاقسم الجميع على الثقة به عدا ثلاثة من بينهم أحمد ماهر فصدر قرار بفصلهم في 3 كانون الثاني/يناير 1938، ولذلك انفصل عن الوفد مع بعض رفقائه، وشكل محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر الحزب السعدي (نسبة لسعد زغلول) في 4 كانون الثاني/يناير عام 1938، وصدرت جريدة "الأساس" كناطق بلسان الحزب.

هو رئيس مجلس النواب (8 حزيران/يونيو 1936 - 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1938)، وعضو مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة الهيئة النيابية السابعة (12 نيسان/أبريل 1938 - 3 شباط/فبراير 1942)، اختير وزيراً للمالية في وزارة محمد محمود (زعيم حزب الأحرار الدستوريين) الرابعة (24 حزيران/يونيو 1938 - 18 آب/أغسطس 1939). رئيس مجلس النواب (18 تشرين الثاني/نوفمبر 1939 - 3 شباط/فبراير 1942)، ثم عضواً بمجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة، الهيئة النيابية الثامنة (30 آذار/مارس 1942 - 9 آب/أغسطس 1944).

شكل وزارته الأولى في (8 تشرين الأول/أكتوبر 1944-15 كانون الثاني/يناير 1945) وتولى فيها منصب وزير الداخلية، وكانت وزارته تهدف إلى إقامة عهد جديد من (اللاوفدية) محله، لذلك فقد تضمنت وزارته أربعة من كل الأحزاب الثلاثة (السعديون - الدستوريون - الكتلة الوفدية). بالإضافة إلى وزير من الحزب الوطني، ثم شكل وزارته الثانية في (15 كانون الثاني/يناير 1945-24 شباط/فبراير 1945)، واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية، ليواجه مسألة إعلان

الحرب على المحور للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، لإنشاء عصبة الأمم، فأعلن في 24 شباط/فبراير عام 1945 الحرب ضد اليابان وألمانيا، وكانت ألمانيا في هذا اليوم تحتضر وفي طريقها للتسليم، أي أنه لم يكن هناك مخاطر عسكرية من وراء اشتراك مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء، ولما كان الشعب مشحوناً بالكراهية ضد إنجلترا فقد اغتيل في 24 شباط/فبراير 1945 بإطلاق الرصاص عليه في البهو الفرعوني لمجلس النواب.

من أهم أعماله في وزارة المعارف العمومية: إلغاء مدارس البدو الرحل، وإقامة قسم ليلى مجاني بمدرسة الفنون والزخارف المصرية لتعليم حرف النسيج، وصناعة السجاد وأشغال المعادن، والنقش والرسم، والنجارة وأشغال الجلود.

من أهم إنجازاته أثناء توليه الوزارة: إلغاء الاستثناءات في ترقية الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم؛ ووضع كادر جديد لعمال الحكومة لرفع مستوى معيشتهم. ولعدالة توزيع التموين على أفراد الشعب، أصدرت الحكومة بطاقات تموينية لحصول كل فرد على حصته من مواد التموين، وتوسيع استيراد السلع الضرورية للبلاد، ورفع القيود المفروضة على الاستيراد.

ظروف الحادث

لعل من أبرز المعارك التي خاضها أحمد باشا ماهر في حياته السياسية هي معركة انفصاله عن الوفد وقدرته على النضال الحزبي، فلقد انفصل أحمد ماهر باشا مع محمود فهمي النقراشي باشا عن الهيئة الوفدية (حزب الوفد) عقب قيام النحاس باشا بتوقيع معاهدة 1936 مع إنجلترا، وقاما بالاشتراك مع عدد من الوفديين بتأسيس حزب الهيئة السعدية.

فلقد ظل النقراشي بعد إخراجه من الوفد في أيلول/سبتمبر 1937 موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد بعد ما دبّ فيه الفساد، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشي في موقفه، ولما أقيمت وزارة النحاس وتآلفت وزارة محمد محمود ألف بعض الوفديين الممتازين حزباً جديداً أسموه

"الهيئة السعدية"، واختاروا أحمد ماهر باشا رئيساً لها. وانضم إليهم كل من يش من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس.

وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1944 قام الملك فاروق بإقالة النحاس باشا، وعُين أحمد ماهر باشا رئيساً للوزراء.

ومن أبرز معاركه أيضاً معركة الخلاف بين الهيئة السعدية التي كان يرأسها وبين حكومة حسن صبري باشا في إعلان الحرب، ففي المرحلة الأولى من قيام الحرب العالمية الثانية كانت انتصارات هتلر في أوروبا دافعاً للملك فاروق لكي يعلن تشجيعه لقوات المحور، لا سيما وأنه كان محاطاً بعدد من الإيطاليين. وكانت وجهة نظر أحمد ماهر باشا أن موقف بريطانيا من مصر، وموقف مصر من بريطانيا، قد تغير بعد توقيع معاهدة 1936، كما بانر وأعلن انحيازه وانحياز مصر لصالح بريطانيا، وكان هذا في رآيه لتقوية الجيش المصري وتدريب رجاله واكتسابه الخبرة والمرونة، فإذا انتصرت إنجلترا كان الجيش المصري عنصراً خطيراً ضدها، وللضغط عليها لكي تعطي مصر الاستقلال، وإذا انتصرت قوات المحور وقف الجيش المصري ليجعل من الصعوبة عليها احتلال البلاد حيث يكبدها خسائر في الصحراء الحارة التي لا يمكنها تحملها ولأنه كان من المعارضين للأيديولوجية النازية والفاشية.

مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية

عندما تولى أحمد ماهر رئاسة الوزارة كانت الحرب على وشك الانتهاء وكانت المؤشرات تدل على انتصار بريطانيا، ولقد وقف أحمد ماهر باشا في موقف حرج بعد إعلانه دخول مصر الحرب ضد المحور حيث واجه انتقادات شديدة وعنيفة من قبل الملك وحزب الوفد، وأُشيع عنه أنه تابع للإنجليز، وربما ما زاد موقفه ضعفاً أمام خصومه عدم لجوئه للشعب لمصارحته بموقفه. ولم يطل المقام بأحمد ماهر حيث اغتيل في 24 شباط/فبراير 1945 بحجة أنه تسبب في إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

أما عن البيان الذي كان قد ألقاه د. أحمد ماهر في الجلسة السرية لمجلس النواب مساء يوم السبت 24 شباط/فبراير 1945 لتأييد اشتراك مصر في الحرب، وكان في نيته أن يلقيه في مجلس الشيوخ لولا أن امتدت إلى صدره رصاصات محمود العيسوي فقد جاء فيه الآتي:

"في يوم الأحد الماضي الموافق 18 شباط/فبراير الجاري استقبلت في رئاسة مجلس الوزراء جناب المستر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا، ومعه كل من سعادة الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الإنجليزية وسعادة اللورد كيلرن السفير البريطاني في مصر.

وقد أبلغني إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولي في مدينة سان فرانسيسكو يوم 25 نيسان/أبريل 1945، كما قرر ألا تشترك في هذا المؤتمر إلا الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول آذار/مارس 1945، وأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول فوق اشتراكها في هذا المؤتمر أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكي تخلف عصبة الأمم القائمة الآن.

سمعت من المستر إيدن هذا البيان ولم أشأ أن أطلب إيضاحاً أو استفساراً خشية أن يحمل ذلك على محمل قد يحد من حرية الحكومة في بحثها ومناقشتها للموضوع".

ويختتم د. أحمد ماهر بيانه بقوله:

"أننا لا نجني شيئاً من بقائنا على انفراد وفي عزلة عن سائر الدول، بل الخير كل الخير في التعاون الدولي والاشتراك في المؤتمرات الدولية، وهذه السياسة الإيجابية مفيدة لمصر ومحققة لأمانينا القومية، أما سياسة العزلة والانفراد فسياسة عقيمة سلبية لا خير فيها لمصر على الإطلاق، وإنني واثق كل الوثوق من قراركم في هذا الموضوع وأمل أن يكون إجماعياً أو شبه إجماعياً".

وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئاً بإعلانها الحرب لأن ألمانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراءً شكلياً. وكانت الأغلبية الكبرى قد أجمعت على ضرورة دخول

مصر الحرب، وقد جرت مباحثات سابقة من قبل وزارة النحاس باشا مع الحكومة البريطانية حول اشتراك مصر في مؤتمر الصلح، ولم يكن هناك خلاف بين الحكومة والمعارضة في موضوع الحرب.

وقد رد أحمد ماهر على ما أثاره البعض حول ما تتحمله مصر من مسؤوليات نتيجة لدخولها هذه الحرب، وقال:

"كثير من الدول أعلنت الحرب، ولم تعمل شيئاً من الناحية الحربية إلا مساعدات قد تكون لا شيء إذا ما قيست بما قدمته مصر لبريطانيا في هذه الحرب".

وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد هذه الفرصة، فتزعم المعارضة، وأثار النفوس ضد أحمد ماهر تحت إحياء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب، كما عبرت صحافته بإصرار قوي عن وجوب موافقة الشعب على إعلان الحرب، أي يجب أن يسبقه إجراء انتخابات عامة.

كما نشر النحاس بياناً بجريدة "البلاغ" الناطقة بلسان الوفد وقتئذ، وفي يوم اجتماع البرلمان للنظر هذه المسألة، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد وألصق بها أبشع التهم. وكانت الحجة التي تذرّع بها الوفد هي أن البرلمان الحالي لا يمثل الأمة ولا بد من إجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان واضحاً أن الحرب العالمية أوشكت على الانتهاء، وعلى ما يبدو لم يكن إعلان الحرب إلا مجرد إجراء شكلي بحت كان الهدف منه اشتراك مصر في هيئة الأمم المتحدة، ولم تكن مصر وحدها هي التي تفعل ذلك، ثم أنه كان من المستحيل عملياً إجراء الانتخابات - كما طلب الوفد - قبل أول آذار/مارس، وهو الموعد الذي حددته الدول الكبرى لإشراك الدول التي تعلن الحرب في مؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان/أبريل 1945.

وعلى ما يبدو فإن الدكتور "أحمد ماهر" قد اتخذ من مؤتمر "سان فرانسيسكو" نريعة لإقحام مصر في بوتقة الصراع الدولي، بالرغم من أن الحرب قد أوشكت على الانتهاء وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء، ولم يكن أمام

أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف شباط/فبراير عام 1945 بإعلان مصر نولة محاربة إذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو. وبالإضافة إلى ذلك، كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب كلها، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيها فرفض.

كل هذه العوامل كانت داعية لأن يقدر الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر أو يلزم الصمت إزاءه ولا سيما أن اشتراك مصر في الأمم المتحدة كان دائماً مطلباً رئيسياً وهاماً طالما نادى به النحاس والوفد. وكان هذا المطلب - كما نكر أحمد ماهر في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب - لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعلان الحرب.

كما رأينا كيف أن النحاس ظل يفاخر بالحصول على وعد من السفير البريطاني باشتراك مصر في أي محادثات تتعلق بها، وها هي في سبيل اشتراكها كعضو مؤسس في الأمم المتحدة التي تعمل على تسوية المشاكل العالمية، ومع ذلك يعارض الوفد وينشر بياناً يهاجم فيه أحمد ماهر.

وفي المقابل، هناك رأي مخالف يرى أنه كان من الأولى أن يتمسك الدكتور ماهر باشا بحق مصر في أن تتبوأ مكانتها الدولية بعيداً عن فكرة دخول الحرب، ولعل لديه من الأسباب والمبررات ما يمكنه من إقناع الدول الكبرى بفكرته، وبدلاً من أن تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية - البريطانية حتى صرح لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية أنه لا يمكن السير في أية سياسة مصرية معقولة إلا بالتفاهم مع الأمة البريطانية العظيمة التي تفاخر مصر بأنها حليفة لها، إلا أنه قد اختار الطريق الذي دفع ثمنه غالباً.

يوم الحادث

في مساء يوم السبت الرابع والعشرين من شباط/فبراير 1945 أقبل المغفور له أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء السابق إلى دار البرلمان متأخراً بضع دقائق عن

موعد افتتاح الجلسة، وكان الصحفيون في انتظار دولته فاعتذر عن الإدلاء بأي تصريح. كما رفض أن يأخذ له المصورون في هذه الساعة الفاصلة أية صورة.

فها هو أحمد ماهر يجلس في غرفته بمجلس النواب منتظراً افتتاح الجلسة وها هي الأجراس تدق - والساعة الخامسة والدقيقة خمسين تفتح أبواب القاعة، وها هو أحمد ماهر يهرع إلى قاعة جلسة النواب ويجلس في مكانه، وهو أشد ما يكون إيماناً وثقة أنه يعمل من أجل وطنه. وحتى إذا ما أعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة تأهب أحمد ماهر للكلام وطلب عقدها سرية ثم صعد إلى منبر المجلس وأخذ يلقي بيانه لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيداً لاشتراكها في مؤتمر سان فرانسيسكو، وانضمامها لعصبة الأمم، وكانت وزارة أحمد ماهر قد أعدت بياناً وافقت فيه على إعلان الحرب، وبعد أن ألقى أحمد ماهر باشا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يبلي بالبيان فيه.

ودامت الجلسة طويلاً (وقد ألقى فيها ماهر بياناً مستفيضاً)، ولما كان مفروضاً أن جلسة الشيوخ ستبدأ في الساعة الثامنة مساءً، فقد غادر ماهر باشا قاعة مجلس النواب بعد الساعة 7.40 حيث كان يجتاز البهو الفرعوني قاصداً قاعة مجلس الشيوخ، وكان البهو خالياً إلا من حرس البرلمان وبعض المصورين وأربعة من الشباب جلسوا إلى إحدى الموائد حيث كانت المناقشات مستمرة وهو في طريقه إلى مجلس الشيوخ لمقابلة الدكتور هيكل رئيس المجلس.

وبينما كان الفقيد يسير بخطوات عادية وهو يبتسم مبتهجاً اعترضه ثلاثة من الشبان كانوا مختبئين في هذه القاعة، وتقدم أحدهم وهو محامي شاب يدعي "محمود العيسوي" وهو يقف إلى جانبه الأيسر، وبينهما متر واحد على الأكثر وأطلق عليه عدة رصاصات فأصابه إصابة أودت بحياته. ولكن الفقيد بعد أن أوشك على السقوط تماسك قليلاً وأمسك بالجاني إلا أنه لم يستطع أن يستمر أكثر من ثانية في حفظ توازنه وخرَّ صريعاً.

وكان قد جاء في أثر الفقيد بعض حضرات النواب ومنهم الأساتذة سعد

اللبان ورشاد المراغي وعبد العزيز الشلقاني، والدكتور حلمي الجيار، كما كان في القاعة الأستاذ يوسف عزت أحد ضباط بحرية صاحب الجلالة الملك فهجموا على الجاني.

القبض على الجاني:

لم يتحرك القاتل فوثب إليه أحد الجالسين في البهو وهو الضابط البحري سليمان عزت فأمسكه، وأسرع رجل البوليس فأمسك يديه من خلف ظهره، ثم حاول الأستاذ سعد اللبان أن ينتزع المسدس من يده، فأطلق رصاصتين أخريين أصابت إحدهما ركبته، وقد هرع كل من بالمجلس إلى مكان الحادث وبينما كانوا يقومون بواجبهم أصيب الصاغ إسماعيل أبو العزم مساعد قومندان البوليس البرلماني برصاصة في قدمه.

وقام الضابط سليمان عزت بإلقاء الجاني على الأرض، وجثم فوقه وأمسك برقبته يريد خنقه، أما الدكتور ماهر باشا فقد انحنى عليه الباقون، وسارع الدكتور عبد السلام الحمامصي إلى الكشف عليه، وأسرع الوزراء والنواب إلى البهو الفرعوني. وكان في مقدمة الذين وصلوا في اللحظات الأولى إلى مكان الحادث صاحب السعادة الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ، وما إن شهد الحادث المروع حتى أسرع سعادته باستدعاء الدكتورين علي إبراهيم باشا وعبد الوهاب مورو بك. كما كان معالي النقراشي باشا يستدعي أقرب الأطباء إلى دار البرلمان.

ولقد نُقل الفقيد إلى غرفة الإسعاف وهي قريبة من البهو الفرعوني، وأسرع إليه النائب المحترم الدكتور محمود مراد سامي وهو ابن أخته، فحاول وقف النزيف المنبثق من قلبه وفمه، ولكن المنية كانت أسرع سعياً منهم، وفارق الحياة في الحال، ولم يستغرق هذا أكثر من عشر دقائق. وبعد ذلك بدقائق حضر البروفسور دونيه من المستشفى الفرنسي، ثم بقية الأطباء، وقد جاء بعضهم بعد أن نُقل جثمان الفقيد إلى داره في سيارة الإسعاف. أما الجاني فقد اقتاده قومندان حرس البرلمان إلى غرفة المعارضة بمجلس النواب، وأسرع النقراشي

باشا إلى هذه الغرفة وكانت قد أقفلت من الداخل، فظل يدق بابها، وتكاثر عليه الحاضرون ففتحوه، وبخل دولته ومعالي مكرم باشا وبعض موظفي البرلمان... وخرج النقراشي باشا بعد أن أطمأن إلى القبض على الجاني.

انتقل المحققون إلى دار البرلمان يتقدمهم سعادة النائب العام والمحافظ وحكمदार العاصمة ورئيس نيابة مصر حيث بدأ التحقيق بحضور أصحاب المعالي الوزراء في غرفة المعارضة بمجلس النواب. وعندما جاء صاحب المقام الرفيع علي ماهر وشهد أخاه مضرراً بدمه فكانت الصدمة أليمة فأجهش بالبكاء، وفي هذه الأثناء أغمي على خال الفقيد صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمي، وكانت كريمة الفقيد قد علمت بالحادث فجاءت على عجل إلى دار المجلس بصحبة قرينتها وشهدت ألم مشهد تقع عليه عيون ابنة بارة إزاء جثمان والد بار.

بادر جلالة الملك المعظم إلى مجلس النواب ليودع رجله الوداع الأخير، وكان في شرف استقبال صاحب الجلالة الملك رفعة علي ماهر باشا وصاحب المعالي محمود فهمي النقراشي باشا، وقد حظي بمقابلة صاحب الجلالة الملك على انفراد بضع دقائق. وكان جثمان الفقيد مغطى بملاءة بيضاء فرجع الملك الملاءة ورأى موضع الرصاصات ثم أحنى رأسه قائلاً: لقد خسرت مصر رجلاً عظيماً. وقال الملك لعلي ماهر باشا شقيق الفقيد: "هذا ليس فقيدكم فقط أنه فقيد البلاد كلها".

وقد حضر إلى دار البرلمان أيضاً سعادة اللورد كيلرن السفير البريطاني وبصحبه السير والترس مارت وقد جلسا برهة قصيرة في قاعة رئيس المجلس. وأغلقت أبواب البرلمان، ومُنِعَ الدخول أو الخروج منه إلا لأصحاب المعالي الوزراء وبعد فترة أمكن أن ينصرف حضرات الأعضاء وقد غصت الدار برجال البوليس يتقدمهم فريتز باترك باشا وسليم نكي ومعاونوه وفريزر بك مأمور الضبط والبكباشي أحمد عبد الرحمن وضباط قسم المباحث جميعاً. وأخذوا في الاحتياطات اللازمة للتحقيق وفي مقدمتها حجز جميع الذين وجدوا بساحة المجلس لا يحملون بطاقات تسمح لهم بالحضور وفُتِّشوا جميعاً.

وعُقدت جلسة النواب وأعلن الرئيس تأجيلها لميعاد آخر بغير تأبين ولا رثاء حتى يعلن النعي رسمياً وطلب الرئيس من حضراتهم أن ينصرفوا من باب واحد، ووقف النقراشي باشا عند هذا الباب وأشرف على خروج الوزراء أولاً ثم النواب.. ثم أغلق الباب، وكانت جميع الأبواب قد أُغلقت عقب وقوع الحادث مباشرة. كما اجتمع مجلس الوزراء في ساعة متأخرة من الليل ووصلهم مرسوم "بإحلال النقراشي باشا" محل الفقيه ثم صدر مرسوم آخر بالتشكيل الوزاري الجديد، وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تعديل، وتولى هو الرئاسة والداخلية والخارجية.

جنازة أحمد ماهر باشا

فجعت مصر في مساء يوم السبت الموافق 24 نيسان/أبريل 1945 في زعيم من أخلص زعمائها وأبرّهم بوطنه وهو المغفور له أحمد باشا ماهر رئيس الوزارة المصرية، وقد قوبل حادث الاغتيال باستنكار شديد من كافة الطبقات والأحزاب والجماعات، وحزنت البلاد لفقده حزناً شديداً، تجلّى بأروع مظاهره يوم تشييع الجنازة، وفي الجنازات الصامته التي قامت بها الجامعة ومختلف المدارس والهيئات، وربما اختلفت الأمة على أحمد ماهر في تفاصيل سياسية ولكن إجماعها كان وسيظل منعقداً على وطنيته.

ولقد أذاع محافظ القاهرة بياناً قبل تشييع جنازة المرحوم أحمد ماهر باشا يطلب فيه من المشيعين أن يحضروا قبل موعد الجنازة بنصف ساعة وأن يرتدوا الردنجات (وتساءل الناس عن السر في النص على ارتداء الردنجات؟ والسبب في ذلك هو أن الجنازة رسمية عسكرية إذ توفي الفقيه وهو رئيس حكومة وفي هذه الحالة يقتضي البروتوكول أن يكون المشيعون الرسميون بالردنجات، أما إذا كان المتوفى وزيراً سابقاً أو رئيس حكومة سابق فلا ينص على ارتداء الردنجات).

موكب الجنازة

شُيِّعت الجنازة في احتفال مهيب لم تشهد مصر مثله في الروعة والضخامة بعد جنازة سعد زغلول، وبالرغم من أن جنازة الفقيد الراحل كانت رسمية إلا أن الطابع الشعبي كان بارزاً، فلم تستطع الرسميات أن تحول دون ظهور عواطف الشعب لا على جانبي الطريق ولا الشرفات، بل وفي موكب الجنازة نفسه، فلم يبق شيخ ولا شاب ولا كبير ولا صغير لم يخرج ليشارك رجال الأمة في تشييعهم لجنازة فقيد الوطن المغفور له أحمد ماهر باشا، ومن بداية ميدان المحطة إلى نهاية ميدان إبراهيم وما بينهما وما حولهما من الطرقات لم يعد شبر من الأرض لا تغطيه أرجل الوف الوف، وقد قدر مراسلو الصحف الأجنبية عدد المشيعين بمئتي ألف.

لقد كان ماتم المغفور له ماهر باشا ماتم الأمة التي خرجت بكافة طبقاتها تبكيه وتنثر نموع الأسي على نعشه فغصت الأفاريز قبل تشييع الجنازة بالواقفين الحريصين بأن يتزودوا بنظرة وداع من نعش الرجل الذي كان بالأمس ملء السمع والبصر، تعلق عليه البلاد أكبر الآمال وتدخره للساعات التي يتطلع فيها الوطن لأبطاله وأبنائه المجاهدين وقفوا ينتظرون وفي عيونهم وعلى وجوههم الكآبة والحزن، حزنت المصريات اللاتي ملأن الشرفات والنوافذ وهن في ثياب الحداد يكفكن العبرات ويرقبن جثمان الشهيد في جزع الشاعرات بهول الخسارة التي تجل عن العزاء.

وتلك الصفوف المتراسة التي كانت تتبع عربة المدفع، من كبار الزعماء ومختلف رجال الأحزاب، كانت تشير إلى معنى كبير لا خلاف فيه: أن المجرم الأثم قد صوب رصاصاته الخائنة إلى قلب مصر، وأن أحمد ماهر كان رجلاً تعزز به مصر وتقدر له وطنيته وإخلاصه ونزاهته، وكفائته، والجماهير المودعة غالبت الألم، وحاولت أن تتجمل بالصبر ثم فاض تأثرها، وانطلقت في أثر الموكب الرسمي فتحول الطريق الواسع إلى بحر زاخر من الخلائق، روعها المصاب وأذهلها، حتى لتريد جميعاً أن تحمل أحمد ماهر على الأعناق وتدفعه.

اشتركت في تشييع جنازة كتائب من الجنود البريطانية كمظهر لمشاركة بريطانيا لحليفتها في حزنها وألمها ولأول مرة يصل التكريم في جنازة أن يتعطف صاحب الجلالة الملك فيانن لفرقة من حرسه الملكي أن تشترك في تشييع جنازته. نشرت مجلة روز اليوسف في عددها رقم 891 مقالاً بعنوان: "لو دافعت عن قاتل ماهر باشا"

مضمونها: "لو وكل إليك الدفاع عن قاتل المغفور له أحمد ماهر باشا... فماذا تقول في دفاعك؟ وهذا السؤال تم توجيهه إلى بعض حضرات المحامين وهكذا أجابوا:

الأستاذ حسن الجداوي:

"إن ما يمكن أن يقوله المحامي لتبرير جرم متهم معترف بجريمته هو من أصعب المهام التي تواجه الدفاع... مهما حاول أن يظهر أمام العدالة ظروفه الخاصة أو حالته النفسية التي حملته على ارتكاب جريمته".

"وبقدر ما فهمت، وفهم الجميع عن ظروف المتهم، أستطيع أن أقول أنه شاب حرمه القدر من كل ما يلزم لتكوينه تكويناً طبيعياً... فوالده رجل مزواج، ومن هنا فهو لم ينشأ في بيت عامر بالمحبة، بل غصت حياته منذ الصغر بالمتاعب. ولهذا فقد كبر، واشتد عوده، وهو مكبوت العواطف التي اصطلحوا على تسميتها "بالعقد النفسية" - وهذه لا تسمح لتفكيره بأن يكون سليماً!!

"ولا أدل على ذلك من اندفاعه لارتكاب جريمة بشعة وسخيفة، وغير منتجة، وفي وقت غير ملائم... بحيث لا أعتقد، أنه يوجد في مصر كلها، شخص واحد يقره على فعلته....

"والجرائم السياسية في العادة لا يقدم عليها رجل عاقل..... وكلنا كنا نمجد الدكتور ماهر باشا بما هو أهله، مما يعرفه العامة عنه.. ومن هنا، فكل ما أقوله، هو أن المتهم اندفع في تيار الجنون، وأنه ما كان يعرف أحمد ماهر، ولو عرفه لما حرم مصر منه، وهي في أشد الحاجة إليه....!".

الأستاذ إدوار قصيري بك:

"لو دافعت عن قاتل فقيد الوطن المغفور له أحمد ماهر باشا، لا أملك إلا أن أطلب الرأفة به على اعتباره ناقص العقل، مختل الشعور....!!"

الدكتور حنفي أبو العلا:

"لو دافعت عن قاتل الدكتور ماهر باشا - ولا أستطيع أن أنكر اسمه، إلا وأنكر الكارثة التي أصابت البلد بفقده، في مثل هذا الظرف الدقيق، لا أملك إلا أن أصور حالة الجنون التي تملكت عقلية المتهم، صحيح أنه رجل مثقف، ومن هنا فإن إقدامه على هذه الجريمة الشنيعة، جاء نتيجة لإصابته بحالة عصبية في المخ، كأن الأقدار اصطلحت على أن تسوقه، أو تسخره، لارتكاب جريمته الشنعاء، من غير تفكير في الفراغ الذي لا نزال نقاسيه، من اختفاء الشخصية التي فقدناها.

الأستاذ حمادة الناحل:

"إنني دائماً من المؤمنين، بضرورة وقوف المحامي إلى جوار المتهم - لأنني أعتقد أنه لا مناص له من أداء هذا الواجب... ولقد جريت في حياتي العملية، على هذا النحو - واثقاً أن لكل متهم ظروفه التي تحتم العدالة عرضها، ووضعها في الحساب! ولم أسمح لنفسني بالتنحي عن أداء هذه الرسالة المقدسة، رسالة الوقوف إلى جوار المتهم في محنته، ما دام قد وضع على كاهلي هذا الواجب..

"لقد كنت في مكثبي حينما انطلقت تلك الرصاصات الطائشة الخائنة، فأصابت ذلك القلب النبيل - قلب الدكتور أحمد ماهر - الذي اتسع لحب الناس جميعاً، ولتمكين حريات الناس جميعاً - حتى ليذكروني بفولتير الذي يقول: "أنني أخالفك فيما تقول، ولكنني أجاهد حتى الموت في سبيل تمكينك من الحرية في أن تقول ما تريد أن تقول.....".

ومن هنا ذهب ماهر باشا قرباناً للحرية التي دعا إليها وبشر بها... فماذا أقول لو دافعت عن قاتله؟؟

إن الجريمة بشعة وفظيعة إذا حرمت مصر من خير قائد لها، في أنق ظروفها، وأخطر مراحلها التاريخية الفاصلة - ومن أجل هذا، أعتقد أن هذه القضية ستكون الأولى في حياتي، التي أسمح لنفسي بالتنحي عن الدفاع فيها، لعل غيري تواتيه المقدرة، فيستطيع أن يجد ظروفاً مخففة في مثل هذا الموقف الذي أرى أن الظروف المشددة أحاطت فيه بالمتهم من كل ناحية...!!
وأخريين قالوا:

الأستاذ موريس أرقس بك:

"فرق بين الإجرام السياسي، والإجرام العادي... فالمجرم السياسي هو مجرم بحسب ضميره أولاً، وبحسب الشرائع السماوية والوضعية... والحكم على الجريمة السياسية، يجب ألا يكون بحسب الجريمة في حد ذاتها، بل بنتيجة الجريمة نفسها... وهذا القاتل الذي حرم مصر من شخصية لا تعوض بجرمه الفظيع، كان في حالة ثورة جنونية، جعلته يقدم على عمل خاطئ، بغير جدوى... ولم يقدر عواقب عمله إلا على ضوء تفكيره المضطرب، - وهذا ما أقوله للمحكمة".

إحسان عبد القدوس:

أقول أن الحكومة أخطأت يومها بتأخرها في إعلان الأسباب التي دعت إلى إعلان الحرب والحدود التي ستعلن فيها، فتركت مجالاً واسعاً للإشاعات والأقاويل أن تسري بين الناس وتشككهم في سياسة المغفور له ماهر باشا، وانتهز البعض هذه الفرصة فأصدروا بيانات جسموا بها الخطر الوهمي من إعلان الحرب. وكان لكل هذا أثر سيئ في تكوين فكرة المتهم ثم في إقدامه على جريمته.

ورغم هذا فإنني أعترف للمحكمة بأن هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية وطنية تستحق التمجيد فالجرائم السياسية ترتكب لصالح الوطن وصالح الوطن لا يتضح إلا بعد تفكير وروية وتدبر، والقاتل لم يفكر ولم يتدبر ولم

يترو، والرجل الذي يعمل لوطنه بلا تفكير يعتبر خائناً فحاكموه لا على أنه قاتل بل على أنه يرتكب جريمة الخيانة العظمى. أقول هذا ثم أبكي شاباً كانت مصر في حاجة إليه لو كان شاباً يفكر.

قال النقراشي باشا:

"إن إعلان الحرب كان لزاماً لاشتراكنا ليس فقط في مؤتمر سان فرانسيسكو بل في مؤتمر الصلح أيضاً وجميع المؤتمرات التي تليه".

قال علي ماهر باشا:

"إن سياسة إعلان الحرب أو تجنبها ليس من حق رجل الشارع أن يحكم عليها، فهي مسألة معقدة تحتاج إلى درس عميق وإلى تفصيلات دقيقة، وهي سياسة تتغير بتغير الظروف، ففي عام 1940 كان يجب أن نتجنب إعلان الحرب وأثبتت التجارب أننا كنا على حق، أما في سنة 1945 فأبي رجل مخلص لوطنه كان يجب أن يعلن الحرب كما أعلنها أحمد ماهر ...".

قال مكرم باشا:

"أخشى أن لا تكون خسارة المغفور له ماهر باشا قاصرة على هذا الجيل بل إنها خسارة على كل الأجيال المقبلة".

قال حافظ رمضان باشا:

"كان من رأيي أن مصر لن تستفيد من إعلان الحرب وقد ثبت لي أيضاً أنها لم تُضر من إعلانها..".

تخليد ذكرى الشهيد

مجلس الوزراء وتخليد ذكرى الشهيد:

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في 5 حزيران/يونيو 1945 تخليداً
لذكرى المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا:

- أولاً: إنشاء ضريح له بمتنزهات الدمرداش بالعباسية.
- ثانياً: إقامة تمثال له بميدان المعرض الزراعي المقابل لكوبري الإنجليز.
- ثالثاً: تكليف وزارة الأشغال العمومية بوضع المواصفات اللازمة لذلك
وعرضها على مجلس الوزراء.

تقدير ملكي لأحمد ماهر:

وجدير بالذكر أن جلالة الملك قد أنعم بالوشاح الأكبر من نشان محمد
علي علي "اسم" المرحوم أحمد ماهر باشا، وبموجب هذا الوشاح احتفل بالفقيد
احتفالاً عسكرياً لا يؤدي إلا لحملة قلادة فؤاد الأول وحملة هذا الوشاح، ولم
يصدر في عهد الفاروق إنعام على "الاسم" إلا في هذه المرة وفي مرة سابقة
حين أنعم جلالته بنيشان النيل الرابع على "اسم" المرحوم منصور غانم الذي
كان مديراً لدار الأوبرا.

وعن براءة هذا الإنعام:

بسم الله العلي العظيم

من فاروق ملك مصر بعناية الله تعالى:

إلى أسرة المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً. إظهاراً لعظيم
تقديرنا للمرحوم فقيديكم، وإشادة بما قدم للبلاد من مجيد الأعمال وجليل
الخدمات وما امتاز به من رفيع المزايا ونبيذ الشمائل قد منحنا اسمه الوشاح
الأكبر مع الرصيعة من نيشان محمد علي العظيم.

وأمرنا بإصدار براءتنا هذه من ديواننا إيداناً بذلك

صدر بقصر عابدين الملكي بالقاهرة في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع
الأول لسنة ألف وثلاثمائة وأربعة وستين من هجرة خاتم المرسلين.

صدر بأمر مولاي العظيم

رئيس ديوان جلالة الملك

أحمد محمد حسنين

ولعل من أكرم صفحات أحمد ماهر أنه - رحمة الله عليه - بعد ما كان فيه من جاه عريض وما تولاه من مناصب رفيعة وحياة حافلة بالنشاط والعمل، لم يخلف لورثته شيئاً يُذكر، فقد مات ولم يخلف فداناً ولا أملاكاً ولا رصيماً في البنك... وكل ما تركه "فيلا" في حدائق القبة كان قد اشتراها من بضع سنوات بمبلغ ستة آلاف من الجنيهات دفع جزءاً من ثمنها ولم يسد باقي أقساطها.

ولم ينجب الدكتور ماهر باشا سوى كريمته سميحة، وهي متزوجة من الدكتور محمود علي السيد، وقد توفيت والدة سميحة في طفولتها، ثم تزوج من السيدة قرينته الحالية فكانت بمثابة الأم لكريمته، وكان بمثابة الأب لأنجالها.

محاكمة قاتل ماهر باشا

أثار الأستاذ علي بدوي بك، بدفاعه عن قاتل الدكتور ماهر باشا، إعجاب رجال القانون والجمهور على حد سواء، وقد وصفته المحكمة بـ "المحامي العظيم".

لقد كانت الجلسة السرية ونودي على الشهود...

وجلس صاحب الدولة النقراشي باشا على كرسي الشهادة ورفع يده وأقسم بالله العظيم أن يقول الحق ولا شيء غير الحق ثم قال إن عمره 57 سنة، وكان النقراشي باشا حازماً في أداء شهادته ولم تستطع لباقة المحامي أو ثورة المتهم أن تزحزحه أو تجعله يخرج عن الحدود التي جاء ليؤدي شهادته فيها، وكان يكرر دائماً:

"لقد جئت لأداء شهادتي كوزير للخارجية في وزارة المغفور له ماهر باشا، وبهذه الصفة وحدها".

وبخل رفعة علي ماهر باشا وقال بعد أن أقسم اليمين أن عمره 63 سنة... وساد القاعة سكون عميق، وتعلقت أبصار رجال النيابة ورجال الدفاع والحاضرون بشفتي الزعيم.. الزعيم السياسي والقانوني.. وسحب المتهم ابتسامته

التي يتظاهر بها وانحنى من فوق القضبان يلتقط الكلمات الهادئة الرزينة التي ينطقها علي ماهر.. وكان هدوء كلماته يبعث فينا الحماسة، وكانت رزائنه درساً من دروس الوطنية الصحيحة العاقلة، وأنكر رفعة ماهر باشا الواقعة التي ذكرها المتهم عن تقابله مع السفير البريطاني في منزل حسن نشأت باشا وقال:

"إنني كبقية المواطنين الصالحين لا أسمح لأحد أن يتدخل في رأبي وفي حكمي على الأشياء فالواقعة التي ذكرها المتهم لم تحدث، ولولا أن الجلسة سرية لحدثتكم عما قاله ماهر عن الحرب وإعلانها وتجنّبها.

ونسي مكرم باشا أنه جاء كشاهد فبدأ يترافع كمحام، وكان محامياً عن احمد ماهر الغائب، فتحدث عن وطنيته وجهاده وقال إنه اختلف معه في سياسته ولكن خلافه معه لم يؤد به يوماً إلى الطعن في وطنيته، ثم خبط بيده مسند كرسيه وصاح:

"حرام أن تقتلوا احمد ماهر مرتين... مرة قتلتم جسده والآن تقتلون وطنيته".

وكاد الحضور أن يبكي احمد ماهر.

ودخل معالي حافظ رمضان باشا فخفف بمرجه ونشاطه الجو القاتم الحزين الذي تركته شهادة بل مرافعة معالي مكرم عبيد باشا، وعندما سئل عن عمره قال ضاحكاً.. "قبل ما أقول أحب أعرف الجلسة سرية ولا لا!!"

ورفض معاليه أن يجلس على مقعد الشهادة، وربما ظن أن هذا المقعد ووجوده ليس من تقاليد المحاكم المصرية - قد وضع خصيصاً مراعاة لكبر سن الشهود الزعماء ومراعاة لضعف صحتهم فأبى عليه نشاطه وصحته أن يجلس عليه. وتوالى الشهود حتى انتهت المحكمة من سماعهم وقررت التأجيل إلى يوم السبت التالي لسماع مرافعة الدفاع.

وهنا فقد محمود العيسوي أعصابه فوقف يصيح "أريد شهادة ممدوح رياض". ولكن محاميه لم يوافق على طلبه ولم توافق المحكمة، وربما أحس في

هذه اللحظة أن محاكمته انتهت أو كادت، وأن الحكم والتنفيذ لم يبق عليهما إلا أيام... وربما لم يحس بجريمته إلا في هذه اللحظة، ولم يحس بالحياة التي حوله إلا بعد أن تحرك باباها ليغلق في وجهه، ولم يعد يبتسم ابتسامته الغريبة التي تعودناها منه بل كان يشد بيده في أطراف سترته وينظر بعينين ذاهلتين إلى هيئة المحكمة وهي تنصرف، وإلى هيئة نفاعه وهي تجمع أوراقها، وإلى المحامين الذين حضروا الجلسة السرية وقد أداروا له ظهورهم وأخذوا يتحدثون ويعلقون على ما قاله الشهود وما سيقوله الدفاع.. وأسلم نراعيه إلى حراسه ليقبوه إلى سجنه وهو ذاهل، فلقد كان إلى عهد قريب واحداً منهم وكان من حقه أن يضع على اكتافه الروب الأسود ذا الهيئة والوقار، وكان من حقه أن يسعى إلى مقاعد النيابة وأن يأمل في الجلوس على مقاعد قضاة، ولكن كانت نهايته.

وقال إحسان عبد القدوس عن محمود العيسوي:

"عرفت محمود العيسوي قاتل المغفور له أحمد ماهر باشا، ولقد التقطت لي معه صورة فوتوغرافية قبل الحادث بأسابيع سببت لي كثيراً من المتاعب أقلها أن حققت معي النيابة أربعة أيام متتالية! وكان دائماً متحمساً ضد الإنجليز داعياً للثورة عليهم متهماً كل إنسان - سواء بالحق أو بالباطل - بالتعاون معهم، ورغم ذلك فلا أستطيع أن أجزم بأنه كان من أعوان المحور، فمعارضة الإنجليز ليس معناها نصره المحور! وإنما عيب العيسوي أن حماسه كانت من النوع الرخيص، وكان يبيعه في الأسواق السياسية ويقبض ثمنها، واشترك في أكثر من حركة عنيفة كان يعلم هو قبل غيره أنها حركات مغرضة لا ترمي من قريب أو بعيد إلى الجلاء عن السودان أو قناة السويس! وكان يعيش دائماً وسط "شلة" من شباب الجامعة كرهتها وشككت في نياتها منذ أن التحقت بالجامعة... شلة زعماء الطلبة، وهم زعماء الأحزاب السياسية في الوسط الجامعي ومدبرو المظاهرات والتهافتات، وجميعهم من مرتزقي السياسة، حماستهم ووطنيتهم في جيوبهم لا في قلوبهم!!

وكان العيسوي سريع التأثر بأرائهم وخططهم، وكانوا يصدرونه دائماً في وجه المدفع ويستغلونه في تنفيذ حركاتهم وهي سذاجة منه تستطيع أن تسميها: "تغفياً" ... أو ربما كان ضيق الحياة في وجهه وتعقد سبل الكسب أمامه، الدافع إلى هذا الاستهتار وسط شلة المرتزقين السياسيين، ورغم هذا فقد كنت دائماً أوّل في العيسوي خيراً.

وكنت أعلم أن أي حركة سياسية ستقوم بها مصر - وأقصد حركة سياسية صالحة ولخيرة مصر - إنما تحتاج إلى أمثال العيسوي من الشباب المتهور المجنون. والثورات - وأنا من دعائها - عندما يضع خطتها العقل المتدبر تحتاج لتنفيذها إلى جنون المتهورين!! إلى أن وقعت الحادثة.. وخرج من بين زملائي المحامين إنسان خانه تفكيره فقتل الشخص الوحيد الذي كان يجب أن يعيش، والذي كنا - نحن الجيل الجديد التأثر - في حاجة إليه، بقدر ما كان الجيل الآخر "العاقل" مديناً له...".

صدور الحكم

بعد انتهاء علي بدوي بك من دفاعه عن المتهم وسألت المحكمة النائب العام عما إذا كان لديه تعقيب على أقوال الدفاع، فأجاب بالنفي ورفعت الجلسة على أن يصدر الحكم في اليوم التالي.

وفي صباح ذلك اليوم أحضر القاتل إلى قفص الاتهام، ولم تكد الساعة تبلغ الثامنة، حتى كان جميع من دأبوا على شهود الجلسات من المحامين والصحفيين وطلاب القانون قد احتلوا أماكنهم وانصرفوا إلى الهمس والهمهمة والتكهن بما ستحكم به المحكمة. أما السيدات فلم تشهد منهن الجلسة سوى المحاميات وبعض طالبات الحقوق واثنيتين من قريبات المرحوم ماهر باشا، أما الباقيات فيظهر أنهن آثرن تجنّب الحضور أثناء لحظة صدور حكم لأنه لن يكون في أحسن الحالات - أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة.

أما المتهم فقد قضى نحو ساعة يطالع الصحف ويراجع ما نشرته من أقوال الدفاع ويعلم بالقلم على العبارات التي نشرتها صحيفة كبرى صباحية

وحضر بعض المحامين في مكتب بدوي بك واتجهوا نحو القفص وحادثوه ثم حضر بدوي بك، فهب القاتل واقفاً وحياه بابتسامة عريضة، ودار بينهما حديث قصير بصدد الرسائل التي يشملها التوكيل الذي أعطاه له، وعلى الرغم من أن لمحات من القلق والانزعاج الخاطف كانت تعتلي وجه المتهم الشاحب بعض الشيء، فلم يكن يبدو عليه في مجموعه أنه يتوقع الحكم الذي صدر.

في ذلك الوقت كانت هيئة المحكمة في غرفة المداولة تضع الحثيات الموجزة للحكم الذي سيقدر مصير المتهم، وكان الضابط الذي يشرف على نظام القاعة يلفت الحاضرين بين حين وآخر إلى أن المستشارين في الغرفة المجاورة يتداولون فكان وجه المتهم يمتنع كلما سمع هذه العبارة ثم لا يلبث أن يسترد روحه ويبتسم...

وفي الصباح الباكر حضر الشيخ العيسوي والد المتهم ودخل القاعة وهم أن يجلس ولكنه تذكر رجاء ولده له في نهاية الجلسة الماضية بعدم حضوره هو أو والدته فعدل عن الجلوس وغادر القاعة إلى خارج النطاق المضروب حول قاعة الجلسة وصار يقطع ردهة المحكمة جيئةً وزهاباً والمسبحة في يده يدعو الله من أجل ولده، وحضرت الأم فجلست في فناء المحكمة الذي تطل عليه قاعة الجلسة وأخذت تنظر إلى ولدها وسرعان ما أجهشت بالبكاء وغادرت الحوش، وكان أحد السكان في شارع الاستئناف يشهد ذلك المنظر فدعا الأم المسكينة إلى الجلوس في "بلكونة" منزله المطل على المحكمة.

وطالت المداولة أو حُيِّل للحاضرين أنها طالت وكان التكهن والحدس يزدادان كلما مر الوقت. وأخيراً، وبعد نحو ثلاث ساعات أقبل الصحفيون يهرولون، ودخل القاعة سليم نكي باشا، وأحمد بك عبد الرحمن، وحسن الصاوي بك وسدوا مدخل القاعة وخرج من قاعة المداولة حاجبان أمسكا ضلفتي الباب، فاستولى سكون مخيم على الحاضرين وارتدوا الطرابيش وشحب وجه المتهم إلى درجة غير عادية وأخذ يعبث بربطة رقبته ويشدها تارة ويرخيها تارة أخرى ويتطلع إلى الباب.

وصرخ الحاجب " محكمة"، وعلى الأثر دخل محمود بك منصور النائب العام يتبعه زملاؤه وجلسوا وعلى الفور أخذ رئيس المحكمة يقرأ نص القرار، ولم يستغرق النطق بالحكم أكثر من دقيقتين جاء فيه:

"وحيث أن المحكمة تطبيقاً لنص المادة 49 من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد أرسلت ملف الدعوى إلى مفتي الديار المصرية لأخذ رأيه فيه، فأبدي أنه تبين له من أوراق القضية ثبوت التهمة قبل المتهم، فمتى رفعت الدعوى بالطريق الشرعي عليه حكم بإعدامه ...

من أجل هذا وبعد الإطلاع على المواد السالف ذكرها حكمت المحكمة حضورياً بمعاينة محمود عيسوي عوض الله بالإعدام، ومصادرة السلاح والطلقة الرصاص المضبوطتين على ذمة التحقيق. صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة يوم السبت الموافق 28 تموز/يوليو 1954".

الرئيس - محمود منصور.

ولم يتمالك المتهم نفسه وتداعت روحه وتمالك نفسه بعد لحظات وقال لمحاميته:

"أوعي تسييني يا علي بك.. أرجوك... افعل ما تشاء وما تراه في صالحى..."

كذلك لم يتمالك بعض الحاضرين شعورهم فهتفوا بحياة القضاء العادل وودعوا المتهم بعبارات شديدة اللهجة قبل أن يتمكن البوليس من إخراجهم من القاعة. ولم يكد الشيخ العيسوي يصل إلى طليقته ويبلغها قرار المحكمة حتى أغمي عليه.

وعندما غادر قاعة المحكمة تصدى له مندوب مجلة الاثنين والدنيا وسأله بعض الاسئلة، وكانت إجاباته كالتالي: كيف علمت بالحادث عند وقوعه؟، فأجاب: كنت نائماً في منزلي، حين دهم المنزل رئيس المباحث الجنائية، وسألني قائلاً: فين ابنك محمود؟، فقلت له: لا أعرف، ولم أعبا كثيراً بسؤال البوليس عن ولدي، إذ سبق اعتقاله عدة مرات في عهد الوزارة الوفدية، فاعتقدت أن الأمر لا يعدو اعتقاله كالعادة...

وطلب البوليس أن أرافقه، دون أن أعلم إلى أين يقودني، وصحبته في السيارة وبعد دقائق وجدت نفسي داخل البرلمان، وجلست في ركن إحدى القاعات تحت حراسة رجال البوليس،

وسألني أحدهم: أنت مش عارف ابنك عمل إيه؟، فقلت: لا إيه اللي حصل؟

فقال: ده قتل أحمد ماهر باشا.

ولطمت على وجهي لشدة دهشتي، وصحت قائلاً: ده مش معقول أبداً... مستحيل... ده أحمد ماهر باشا هوه اللي أفرج عنه يقتله إزاي؟ واعتقدت أنهم يسخرون مني ... ولم أصدق أن ولدي يقدم على هذا العمل... ولكن لم ألبث أن تبينت صحة الخبر .. فلم يسعني إلا البكاء... البكاء على ولدي... وعلى الرجل الطيب الذي كنت أحبه لأنه أفرج عن ابني بعد طول اعتقاله!

وفي ذلك اليوم كان الشيخ عوض الله العيسوي، والد محمود العيسوي المحامي قاتل الدكتور ماهر باشا، يجلس في أحد المقاهي القريبة من محكمة مصر مع زوجته، في اليوم السابق لصدور الحكم على ولده بإحالة الأوراق إلى المفتي، وتحدث عن ولده لمجلة روز اليوسف:

- ماذا تتمنى أن يكون الحكم على ابنك؟

- أتمنى حكم البراءة طبعاً، وإذا تعذر ذلك فليكن السجن المؤبد... المهم أن يعيش لأراه وتراه أمه.

- أصحيح أنك اقترنت بأربعين زوجة؟

- كذب!.. أنا لم اقترن إلا بثلاث زوجات توفيت إحداهن، وهنا تدخلت زوجته قائلة:

- والناس ما لهم ومال الحاجات ديه؟ جوزي حر يتجوز قد ما هو عايز...

- هل صحيح أن ولدك كان يسيء معاملتك؟

- أبداً.. كان ابني مثال الابن البار بوالديه... وكان مجتهداً في دروسه... وكثيراً ما كنت أستيقظ في الساعة الخامسة صباحاً، فأراه مكباً على دروسه... وكثيراً ما كنت أراه يضع رأسه بين يديه، ولما أسأله عما به، يقول: "ولا حاجة. أنا بأفكر" ..

- ماذا تعرف عن ميول ابنك السياسية؟
- إنه ينتمي إلى الحزب الوطني منذ أن كان طالباً ثانوياً، وكان يطلب إليّ دفع الاشتراك الشهري للحزب.
- هل تعتقد أن لابنك شركاء؟
- لقد سألته هذا السؤال فعلاً، فكان جوابه: "أنت تعرف يا بابا أنني لا أعرف الكذب".
- كيف تستطيع حضور الجلسات ومباشرة عملك؟
- لقد تعطل عملي منذ يوم الحادث... حتى الزبائن انصرفوا عني ولا يريد واحد منهم أن يعاملني.

من محاضر التحقيق

المجلس
الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية
مشروع جمع الوثائق القضائية والقانونية

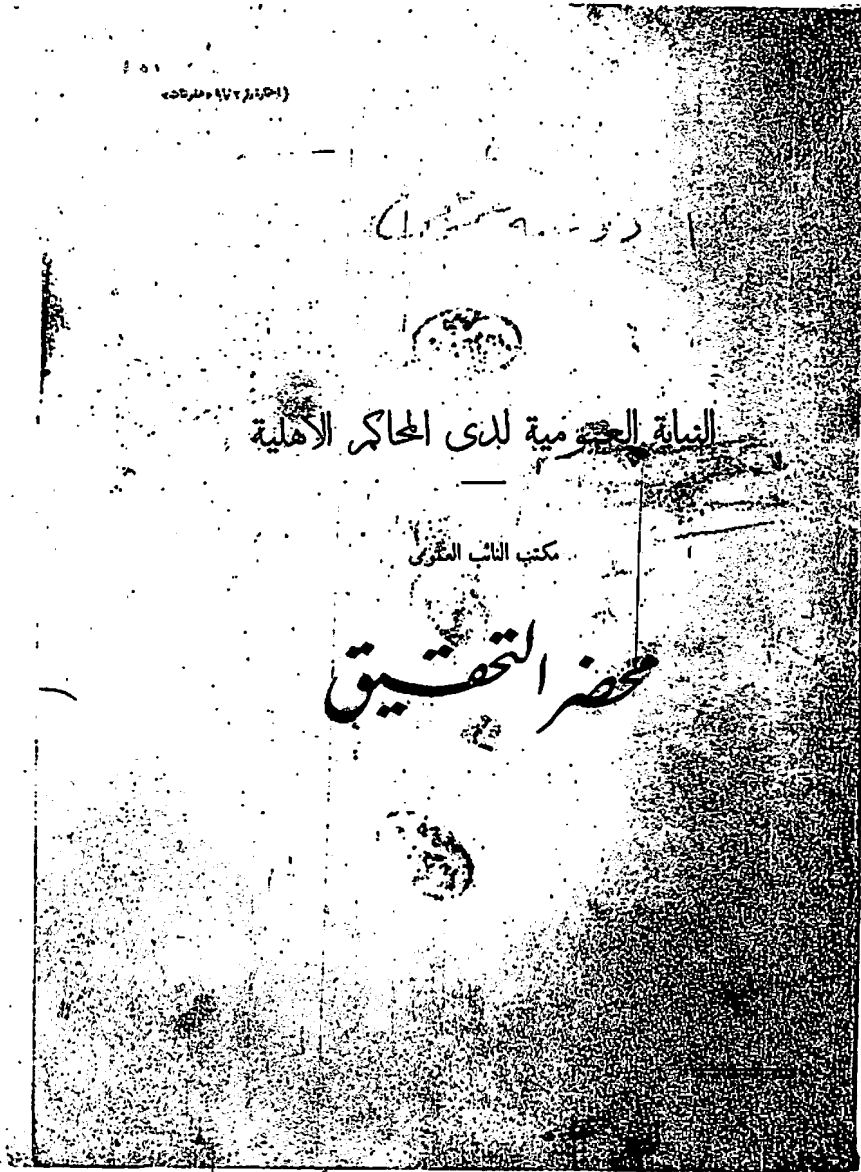
متحف دار القضاء العالي

۹۹

الحنايه قسم ۱۸۱۰ عکريه ليه ۱۹۴۹

اغتياال احمد باشا
سبب مجلس لوزراء

الترجم: محمود عيسوي مؤسس ۱۹۴۹



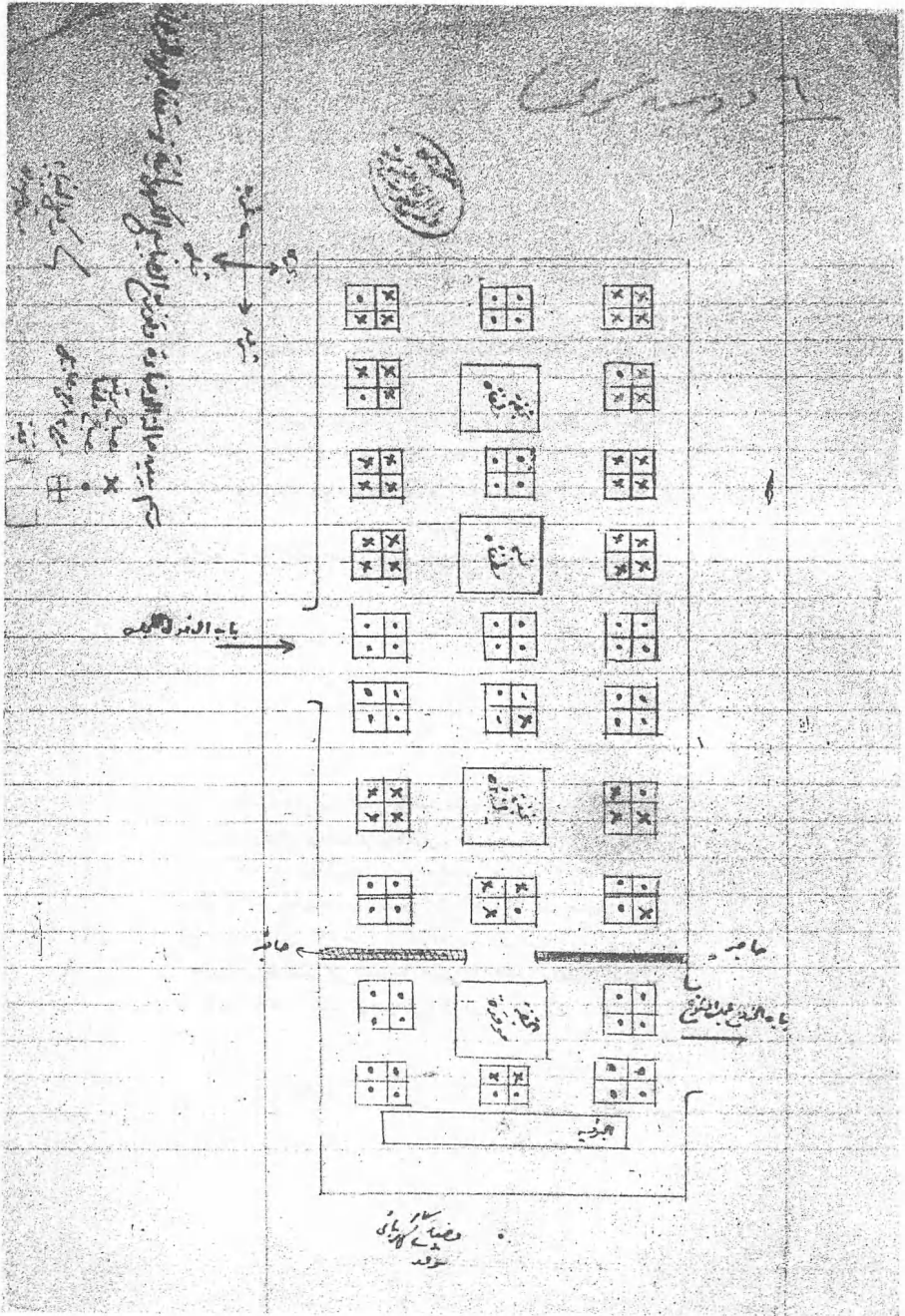
(١٩٥٧م - ١٣٧٧هـ)

د. محمد بن عبد الوهاب

النبأة العنومية لدى الحاكم الاهلية

مكتب النائب العقوى

حضرة التحقيق



الحكمة العسكرية العليا

مختصر

بالحكمة العليا الممنوحة بمرأى حكمة استئناف مصر

في يوم الثلاثاء ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٦٤

للشككة تحت رئاسة حضرة صاحب الفزة محمود منصور باشا

ويحضر حضرات صاحب الفزة محمود محمد بك ومحمد عبد الله الشافعي بحكمة

استئناف مصر - والناظرين الشانم مصطفى جبر ومناظرين: د. البياض ومحمد علي الترمزي

بأمر الحاكم العسكري العام رقم ٢٩ مالتوق في ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ بتفويض السلطة الثورية

في الرسوم الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام الثورية في البلاد المصرية طبقا

لقانون الأحكام الثورية رقم ١٥ سنة ١٩٣٣

ويحضر حضرة المحافظ مساعد الجهاد والوزير الترمزي والناظرين العسكريين

و محمد عبد الله كاتب المحكمة

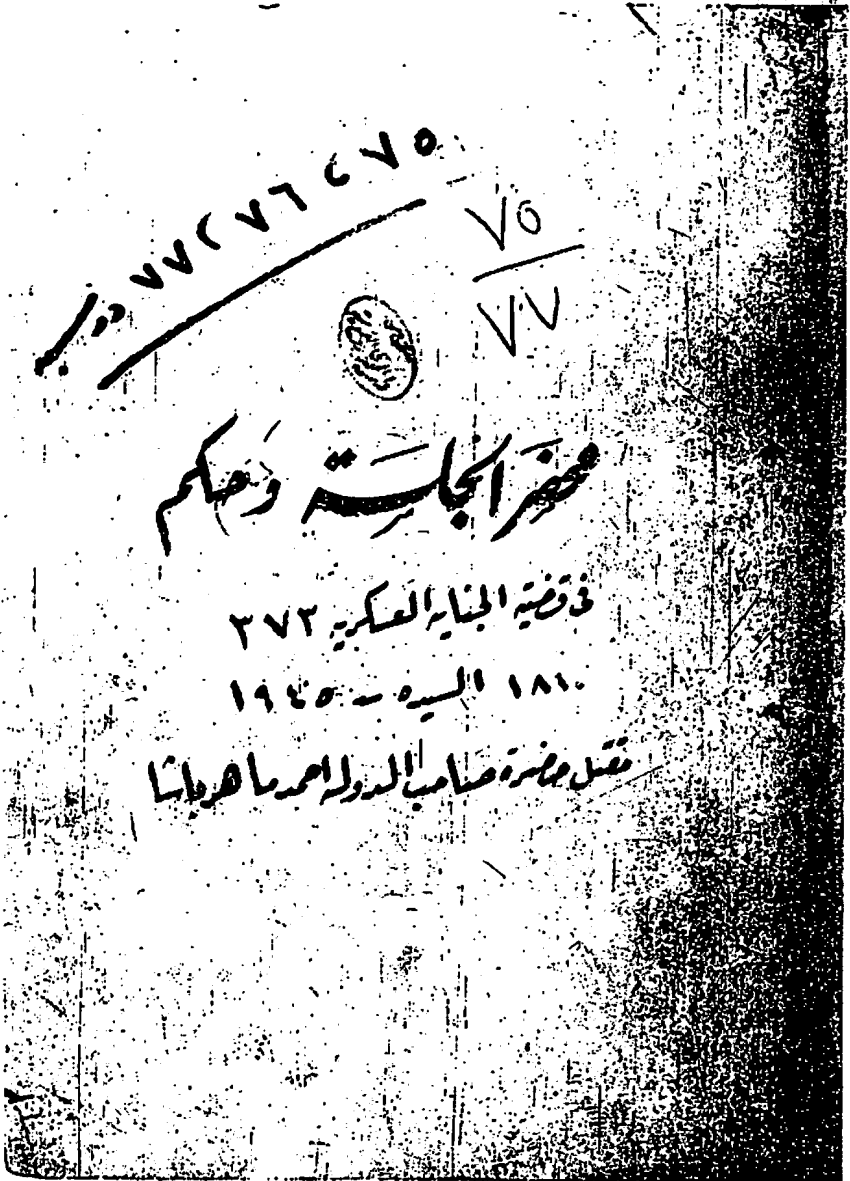
كلفت قضية الجناية العسكرية رقم ٤٧٤ - ع من سنة ١٩٤٥ طبقا (١٨١٠) لسنة ١٩٤٤

التمنيا

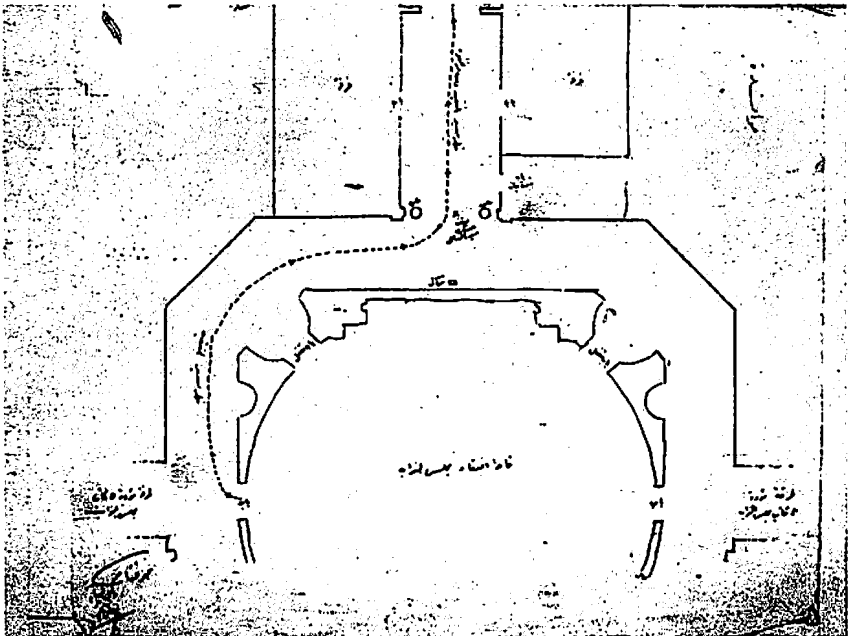
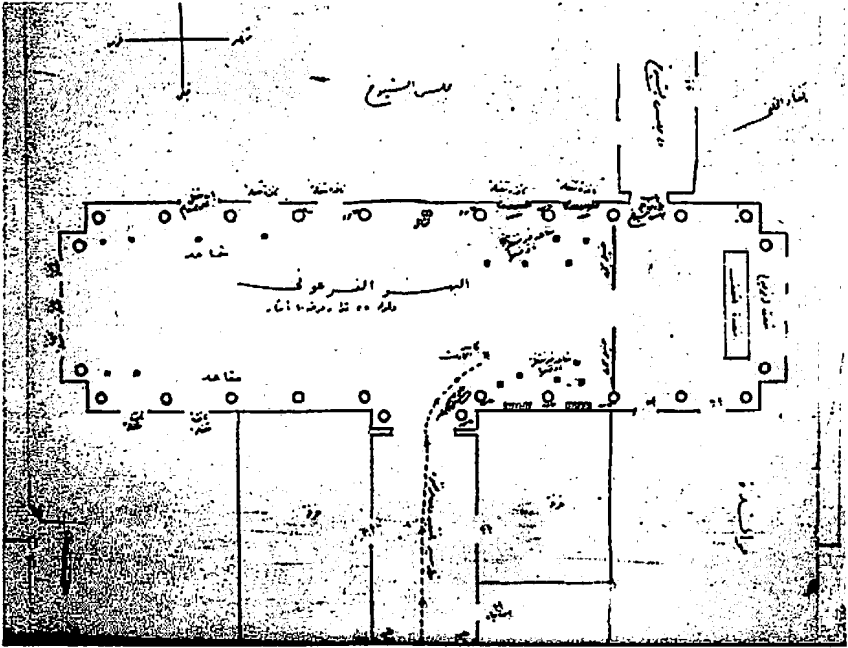
محمود مصطفى محمد الله ع ٤٥ وصاتح سماح ومكة الفاضلة

الناظرين للأحكام الثورية البسطة على البلاد المصرية بتفويض الرسوم الصادر في أول
سنة ١٩٣٩ لما كلف من جهة الرعية إليه وهو : انه في مساء يوم ٢٩ فبراير سنة
الفاخرة ١١ سيج أول شياخيم بين الزمان بحسب الشاخصة
أولاً : فتش قضية مصادرة الدولة بحمد ما تصرفه السيد رئيس مجلس الوزراء
مع سيرة الدولة والتمسك به ، ومع أمره به عند فوزه على الزمان بحسب
افتقار ذلك عند مجلس مصادرة مستورا الزمان ونقص الاموال كما
والبلات بين اعداد الدولة انه جبر على طرفة الامر مستورا . وتفق على

جلسة صدور الحكم



رسم تخيلي ليوم الحادث



رفض الطعن والحكم والإعدام

(مستأنف ١٠١٧٥٠)
 المحكمة
 في مدينة بغداد
 حضرة صاحب المصرة صدق بمراتب الأحكام العسكرية
 أرسل لمرتكب قضية العجوة العسكرية العليا رقم ٣٧٢ سنة ١٩٥٥
 و١٥١٢ السيد سنة ١٩٥٥ في الفوج قضاة محمود منصور
 لواء الهند بكل القضاة له حضرة صاحب الدولة احمد ناصر
 باشا وصيا له كذا برأى النيابة العسكرية العليا في الحكم
 المصغر فيها
 وردت عرضها على حضرة صاحب الدولة الحاكم العسكري القسم
 لتتفرق الحكم حتى انه وهو دولتها عليه حضور النيابة
 على حضرة صاحب القضاة بقرار تعديل لأحكام الاجراءات
 القانونية فيها وقطعها بالاحكام كالتحج لمبارا بتنا
 بضم
 وتعدوا بقول فائق الاحترام
 القاهرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥
 امراء

في اثناء الحملة العسكرية رقم ٣٧٣ سنة ١٢٢٥ (١٨١٠) السابعة سنة ١٢٢٥

مصر - مسجد محمد الظه - سنة ٢٥ - شهر رجب

الغلبة العسكرية العليا احمد المذكور لاجل في سنة ٢١ تموز سنة ١٢٢٥ الموافق ١١ رجب

الاول سنة ١٢٢٤ بعد ابراهيم بن مدينة القاهرة

الاول في مدينة بلخين للثورة احمد ماهر باشا في حمله القوي بعد ان سبق الاضداد والفرقة

ان جميع قوة وجهه في ارتكاب جريمة القتل ولم يبق لها مدية لميل بعد ان سجدوا لوجهه

وقد اقر الايمان والحيات التي اعدا دولته ان يتربوا في شرفه التي تربوا به يتفان جميعا

عسى ان يخاله لها لثغرة في دولة قسده التي ادار البرلمان ان كان مقصرا ان ياتر دولة يخاله

يخلص في دولة الصفاء وتربوا به بالجهود الفردي وهو ردة الاحمال بين المحملين وليس

فيه تفتيرا لخدمه من جملته الثواب بعد انما في طوله التي حمله الفتح على اداء

العمل على الجهد تمام التحميم من جملته استغلا دولته وتسلم تحبوه حتى لم يبق في الجهد

خسرة منه في طوله جلت ففلات لفرقة من سنده لاجل انما لثابت في المذموم والصحة

الاخر والسنة الاخر كانه ولم يمدد في الجهد الفردي بالفرقة التي انما انما

واقعة ان جده في الاخر فيهما بالمتحريم على الاخر

تساقطت في ظل الملك اسلم ابراهيم بن سنده في سنة ١٢٢٥ ان سرور البرلمان بعد ان سبق

الاخير وان ادخل في سنة ٢١ من جملته ان ارتكاب جريمة الاول في رجب سنة

وقد ارتكابها على جليل هذه الواقعة التي طره عليها جلاء الجريمة وبعد صاحبه القدر

المصطفى في ارتكابها املت طره عمرا ثانيا من سنده قائدا قله فاشابه في تسليم

البيس واعترضه المرحوم المرحوم بالثورة التي ارتكبت للمرة لاسباب لا اراها

قوله هو الصالح العتيق طره بالملك - وقد ولت هذه الجريمة طره الجيش طره التسليم

تامة وصحة رسمها بوجه من جملته التسليم القسامة في قبول قيادة الامر العسكري

رقم ١٢٢٥ في سنة ٢١ تموز سنة ١٢٢٥

الملك في كثر حجرة الاستاذ محمد النبيان في حمله القوي بعد ان سبق الاضداد والفرقة

لما طره من السنة طره من جملته بعد ابراهيم بن مدينة القاهرة

الملك الجريمة التي سنده ارتكابها وقد تربوا به بالجهود الفردي لاجل انما لثابت في المذموم والصحة

من ارتكاب هذه الجريمة طره جليل كثره الاستاذ العتيق بعد النبيان ان يمدد اما طره

الذي عمرا ثانيا من سنده قائدا قله فاشابه في ساقه اليسرى واليد بها اليسرى

الفرعون بالثورة التي ارتكبت للمرة لاسباب لا اراها في حواشيه التي فيه

بجدة

واقعة استور رسمها لاجل انما لثابت في حواشيه رسمها رسمها رسمها

بجدة

١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ من قانون المبيعات والضرائب او ١٢٢٥
 من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بمقتضى احكام المرسوم الصادر بالقانون رقم ٢٣ سنة
 ١٩٤٠ او ٨١ سنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ بمقتضى احكام
 المرسوم الصادر في ١٥ من اعادة الاولى من الامر المتكسر رقم ٨٢ و ٢٥ من الامر
 المتكسر رقم ٣٨١ و اعادة الاولى من القانون رقم ١١٤٦ لسنة ١٩١٢ بمقتضى احكام
 المرسوم الصادر في ١٥ من اعادة الاولى من الامر المتكسر رقم ٢٤ والموا ١٥ و ١٥ من الامر المتكسر رقم ٤٦٣ لسنة
 الامر المتكسر رقم ٥٢٤
 والمادة ١١٢٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ من القانون رقم ١٥ لسنة
 ١٩٢٣ الصادر بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٠ و ٨١ سنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٠
 ديسمبر سنة ١٩٢١ بمقتضى احكام المرسوم الصادر في ١٥ من اعادة الاولى من الامر
 المتكسر رقم ٣٨٢ و اعادة الاولى من الامر رقم ١١١٧ لسنة ١٩١٧ بمقتضى احكام
 المرسوم الصادر في ١٥ من اعادة الاولى من الامر رقم ٥٧٤ و اعادة الاولى
 من الامر رقم ٣٨١ و اعادة الاولى من القانون رقم ١١٤٦ لسنة ١٩١٢ بمقتضى احكام
 المرسوم الصادر في ١٥ من اعادة الاولى من الامر المتكسر رقم ٢٤ والموا ١٥ و ١٥ من الامر المتكسر رقم ٤٦٣ لسنة
 الامر المتكسر رقم ٥٢٤

مستند التصديق على الحكم

مصادرة الاموال ومصادرة الممتلكات والممتلكات المصادرة على ذمة القصة

مستند التصديق على الحكم

الامر رقم ١٠ لسنة ١٩٤٥

١٩٤٥

وزارة العدل
مكتب التفتيش

حضرة صاحب الدرة الحاكم العسكري، المتسام
أعرضكم أن أحمد باشا ماهر هذا طلب التفتيش رقم
٢٧٢ جناية مطروحة سنة ١٩٤٥ - الوزارة العليا
بالتاريخ رقم ١٢/٥٦/١٢ / شهر العرش في ١٢
تسوية سنة ١٩٤٥ بعد أن تفتيا من صحة الاجراء
التي اتمتها فيها وفقا لحكم القارة الثانية من المادة
الطبعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام
الاجرام المرفوعة للمعدل بالتاريخين رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠
رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ .

وتحليوا د وتكم بقريل فانق الاحترام
شهر العرش في ١٢ / تسوية سنة ١٩٤٥ وزير العدل
م. ش. ح.

م. ش. ح.

عبد الرحمن
مكة

مذكرة

المتفحصين لوزن الدمو، وروى ان الاجراءات جميعها قد تمت وفق الترتيب
والذي افصح وانه مكتب الاحكام العسكرية لياً بخصوص ان الاحالة على القتل لا تبطل
الاجراءه ولو ان المحاكم العسكرية العليا لا تملك لتدين بشكل محاكم الجنائية لان مجلس
مجلس الاجراءه هو من يصفه عدان للقيام لايح ان يقرر عليه .
وقد من هذا المحكم عليه وكما ان التفتين في الحكم بطريق الظن اني افصح مع صدارة
القضاء العام من ان المادة 8 من نظام الاحكام الصربية بين التفتين في الاحكام والقرارات
القضاءية من المحاكم العسكرية وتشرح الاخير القضاة والمفتين هو المحاكم العسكريه نفسه -
كما انني لولها انه اذا قدم احد الظهور بالظن بطريق الظن اني افصح مع كتاب المحكمة
ويان الحكم غير صادر من المحاكم الاعلانية العادية فلهذا ان يتضح من قوله الامر السابق
بمقتضى الاحكام الصادره من المحاكم العسكرية فلهذا اني افصح مع التفتين مستند

الإدارة العامة
مكة ١٩٥٥
عبد الرحمن
مكة

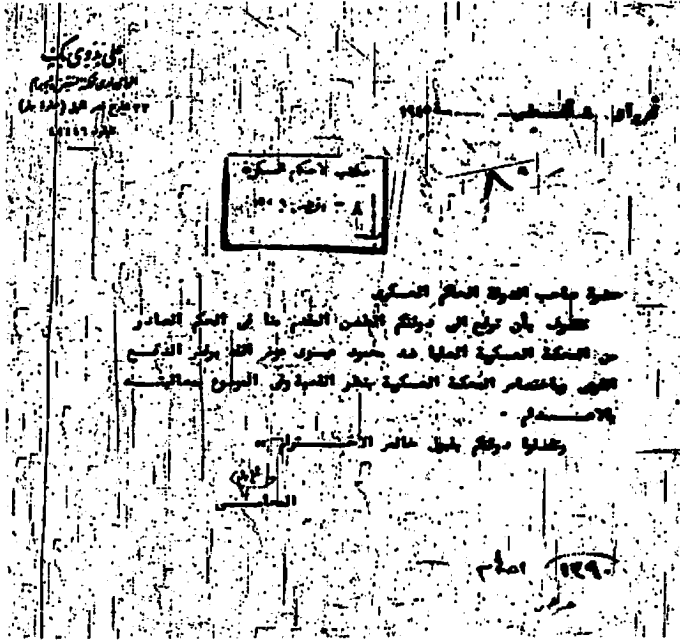
عبد الرحمن
مكة

مذكرة

المتفحصين لوزن الدمو، وروى ان الاجراءات جميعها قد تمت وفق الترتيب
والذي افصح وانه مكتب الاحكام العسكرية لياً بخصوص ان الاحالة على القتل لا تبطل
الاجراءه ولو ان المحاكم العسكرية العليا لا تملك لتدين بشكل محاكم الجنائية لان مجلس
مجلس الاجراءه هو من يصفه عدان للقيام لايح ان يقرر عليه .
وقد من هذا المحكم عليه وكما ان التفتين في الحكم بطريق الظن اني افصح مع صدارة
القضاء العام من ان المادة 8 من نظام الاحكام الصربية بين التفتين في الاحكام والقرارات
القضاءية من المحاكم العسكرية وتشرح الاخير القضاة والمفتين هو المحاكم العسكريه نفسه -
كما انني لولها انه اذا قدم احد الظهور بالظن بطريق الظن اني افصح مع كتاب المحكمة
ويان الحكم غير صادر من المحاكم الاعلانية العادية فلهذا ان يتضح من قوله الامر السابق
بمقتضى الاحكام الصادره من المحاكم العسكرية فلهذا اني افصح مع التفتين مستند

الإدارة العامة
مكة ١٩٥٥
عبد الرحمن
مكة

طعن علي بدوي بك



المشرف على
ادارة كورنيش بيروت
٢٠٠٠ طابع في بيروت (م.م.م.)

ملحق

بمقتضى الدفاع عن حقوقه بموجب نزع الله بالوطن في سنة ثلاث به الحكم
العسكرية العليا بتاريخ ٢٤ و ٢١ يوليو سنة ١٩٤٥ في القضية رقم ٢٢٢ عسكرية علما
١٩٤٥ من وزير الدفاع الجنرال العليم عن الدفاع واعتصر المحكمة العسكرية العليا على
القضية وأحطت الأركان من قضية العلي تم معاقبة العليم بالأمر رقم ٢٤٤ من ذلك
وذلك مع احتفاظه بالدفاع عنه في الوطن بالتفويض رقم المحكمة العليا والأمم -
وفيما يلي نصها هذا الملحق : -

اللائحة رقم الأولى

بمقتضى الحكم بالأمر بعد يوم من محكمة لير بصفحة - لأن القضية من المنتصر
بمقتضى المظالم المدنية من المحاكم العسكرية - وقد وردت الاعتراضات البرية
على ذلك فخلد في الفيلد في الدفاع باسم الانتصار - وهي كالتالي : -
أولاً - أن القضية المدنية من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٨١ التي جعلت
بمقتضى المبررات المدنية على المنتصر المظالم العسكرية لا تخضع على أساس
الدفاع لتفويض لير الانتصاري حيث يفيدان غير العرفان للفرع لأن جهة
القضية في التقال فبما من ضمن المبررات المنتصورية فيها - وأنه من
غير كون يتبعها في المبررات التي يجوز فلا حيث الدفاع في نقل الدعاى وحسب
من المادة المدنية لم يحد بها كذا أو غيره من حيث العليم . بل انه طبق
بمقتضى رقم ٢٢٢ المنتصر بأمر الدفاع ولم يكن يعلم انه حصل خطأ في الأثر العسكري
كما - أن الأرقام ضد جيش النقل وأمرز النقل - وهو الأرقام الذي جعلتها
لير المادة ٢ من الأمر العسكري رقم ٢٨١ - لا يلزم له . لأن النائب
البريق المنتصر من ١٠٠٠ التي تأيدت بأقوال والده من ١ وأقوال الأستاذ
حسن ذوي الويلد في المكتب من ١٢٧ وأقوال أحمد خليفة ليمثل جنود
الطواقم للمحاكمة فبما لم ينتج ذلك انتقوى النقل المنتصورية طين لير
المصادر للدفاع من علة فذو حسن لير ١٢٧ كان حيث النقل التي وقت
كون في التقال لم تحت بالذليل الدفاع أن المبررات كان بدور ارتكابها - وجهها
لمرتز الدفاع حيث منتصرة تعتبر حيث واحد حتى يحكم بها بالمعقبة
وتعتبر المبررات التي يتقوى عصبها القدرت خطا أن المم الذي وكنها
لير - وهي الأكبر كالمبررات لير حيث أن حمل الثالث لير بعد ذلك لير
الذي حطوا من مظالم العينة الرعية الأصلية - وهي الأرقام أو المبررات
التي .

اللائحة
رقم ١

المؤيدون
الذين
...
...
...

- ٢ -

تعدى ثم ان حريه امير السلاج حثمة صكرية . ولا يخفى كثيرا ولا ظلا ان حريه
البرصية او الحفلة الصكرية حثمة . بل العكس هو الصحيح
كما يتضح من المادة ٢٢ ع . وايضا لانه من الميت اخبار الات
حريه صكرية على العكس ان السلاج غير مضر به . وهو ليس ولا
يحق ان دليل على صفة . ولم يعرف التسمم به بل لم يخال تلك
الاضطراب ما اذا كان مرفعا به لم غير مضر به . فليس الحكمة ان يتغير
انه غير مضر به مادامت التباية لم يثبت او دليل يوجب ذلك .
ان التباية الاشارة حسن ذو القدر وكان التسمم المبرهن بوقفا وذلك
على عزم التوضيح به . ومن يدعي ان التباين ان يثبت ان التباين
التيهية على التباية وان التسمم لطريقه انه يوجب من كل جهة حتى يفسد
بها او يوجب دليل يتضح بصحتها .

(١) السبب الثاني (١)

خلال الاجراءات التي اتبعت في المحاكمة . ومن هذه الاجراءات ما يلي :-
١ - طلب التهم من قبل المحاكمة . وهو عليه كما ينعقد على الاسباب التي
تتبعها في تعليق طلب التهمة . وقد فعلت المحكمة بالتحقيق في هذا التزم وتبين
من ان تعلق معرفة هذه الاسباب او مخالفة التهم فيها . والامر دون
ان يكون تعليق التزم والتصل به ان حريه اخرى . كما يظهر ذلك من
القرائن التي يفتقر حثا للتاين كالتالي البعثات . وهو التاين السببي
يجب في الحكم الصكرية العمل باستكمال التهمة فلم يحكم بالبراءة . كما
يظهر ذلك من المادة ٢ من المواد غير الداخلية الصادرة في ١٠ ايلول سنة
١٩١٠ استند الى المواد ١ و ٢ و ٩ من القانون الصادر بنظام الاحكام
الجزائية . وذلك التزم التوجه الى هيئة محكمة التزم او الى هيئة محكمة
الجزائية . يجب ان يثبت لم حريه اخرى .

٢ - ان المحكمة قدس في يوم الثلاثاء ٢٤ ١٩١٠ بوليه سنة ١١٢٠ في التزم بانحسار
القرار الداخلي الى هيئة اخرى بناء على المادة ٢١ من القانون لتشكل محكمة
الجزائية . لانه رآه في هيئة الاحكام التي تعلق بها سنة ذلك لتسم
هيئة التهمة ٢٤ بوليه سنة ١٩١٠ .
وفي هذا اعدل جسم في الاجراءات . يحكم بخلان الحكم . لان المحكمة
لا تفتق ان تعليق الحكم لم يعمد لها المادة ١ و ٢ من القانون الاحكام
الجزائية تطبيقا . ليس لاختلاف الاحكام الفصل الا ان من الباب الثاني
من الكتاب الثالث من قانون تعليق البعثات . وفي لائحة ارسال القضية

ابن زكريا
 تولى ديوانه
 في سنة ١١١٤ هـ

٢

في العتيق قبل التعلق بالادب .
 ولا يخفى ان في ارسائها الى العتيق . فضلا عن كونها من عهده العالي
 المقتضاها لواء السكة في القبة مثلا . فان حفاها ان السكة قد افرقت
 فحفا عن غير همتها لتبادل الروا منه ليا نفس
 القبة استقاموا ليا الزمان
 لكن بخلاف جرمها لاجرام السكة والشمك .
 هذا والله مع التسليم . بموجب تطبيق القواعد المتعمل بها لعم الحاكم المتسكة
 المتضمنة عملا بالمادة ٧ من قانون تنظيم الحكم المرعي . لان المادة ١١٤
 من ١١٢٢ من جملة الاسك المتسكة لسنة ١٤١٥ . تنظيم لتمام
 بالادب اجساما او ثلثة عامة لم يتجزأ لتمام هذه الحكم المتضمن له .
 ((السكتات الثالث))

مطلق تعديل دولة الحاكم العسكري العالي على طرفة الحكم . وهذا
 هوكل من وجه آخر من وجهات .
 الاك . - عمدة العدالة الترتبة بين دولة بين القدر . واخرها التي ترجع التمر
 كل من بين كين
 لهما . والحكم العسكري كما يكون دولة ثانية للحاكم المتسكة بها على من
 اثير وقته وتطبيق .
 ولكن . - هم اعطاهن الحكم طيه ان اشترط دولة في غير القبة والشمك
 فيما لا يحسنه هذا كما اعطى طياته له ان الحكم يمكنه وايضا كونه لان حكم
 موكف لم يكن . ومن حل الحكم طيه ان يتصور هذا اهداه واي من دولة
 في القبة لا يحول له التمر في التصديق على الحكم الصادر لهما .
 ولا يغير الاك . - ان دولة كان شاهدا في عهده القبة بالذات الم . الحكم
 العسكري وطاق واجاب من وقاع جرمية في القبة بين اعتبار الحكم بمذموم
 جرمه الحق معروف بما يصدر استعمال البراءة عملا . ومن عظمة يطلب الاستمرار لسلطان
 العرب كجملة جرمية او دافعة . ويتناول دولة مع القيد للتنازل البريطانية ليدل
 على التوازن لظفر في لمر العرب
 وبقية تنظيم كافي وحكمت لهما تصور من اطلاقا . وكذا وقاع ولوا الدفاع لهما جرمية
 وقوة السكة طرادت كاجابت عليه باستعدادهم
 ومن اعتبارهم القبة كية ان القواعد في طية ليمكن ان يكون لافيا لهما .

بما طيس
 يقين انما الحكم وانشاء الاوامر ان القواعد لتتجهذا الى القضا الصادر للفصل لهما
 من
 المحاسن

تقرير الطب الشرعي

الدرجة السادسة من ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٢٥

الطبيب وعضو طبيها، فإعترافاً للمسمى في الإصابة من الطب الشرعي وماعلم به وقد
من إن رعاية سببها، عند الجرح، أما كان ترى ليبدأ الاطلاق على أسسوة الطرف تويست
بخطها بخلط منسبها
وسكونها الأخرى حتى وقد خلق الخثرة التي لا يرى حرمة بقية التكتلات والجرم على ٤٠-٤٠
والأثر المبتدئ على الطرف الأخرى بعد حوالي ١٢٤/٥/٣٧ وقد تشبهت معها وبين طرفها
الذهب زوية، يوم ٣٦ من الزيادة المبتدئة بالخطا ٣٧٨٠ ٢٠٨

(١٢) الختم الإسلامية

من الشرح السابق التفسير

- (١) إن السدم المسجود وجد مطبقاً من تحتها بغير عدم الضمان
- (٢) إن سدم السدم مع صلقت من جسم الزماعة التي وجدت بالشمعي والأخرى التي
حرطها بكان العلهة
- (٣) وقد وجد السدم الزماعة في مسكونة معة للاطلاق ولم يتركها
- (٤) أصيب العين لطمه بخمس عيارك ثارة ثلاثة منها أصاب العين المسكونة الدرة العنقره
الدكتور احمد ماهر باشا، وغيره أصاب مرة العلاء أسلحه الذي لم يجر العنقره وفي آخر أصاب
حجرة الثياب الخمر سد بك اليابان
- (٥) في مكان احاديث على خمسة اضراف متلوة بغير عدم طبع عند الاميرة التي انقلبت
- (٦) السدم المسجود من ثارة ثارة من ثوبه الاضرب الله الصنع وقد وجد من فاضلي
قرين من صنع واحد الموشاية وعلى فاضلي قرين من صنع واحد آثار شبيهة به بحسب
مع ثوبه العنقره التي احرقت بالسدم العجوة قد وجد بأكمله هذه، كما بين ان
السدم المسجود اشتمل في الهامة ما علق على النمايين الثلاثة
- (٧) العنقره (المرقبة) ثمة ان الاثار التي يتركها الامان على ثوبه الزماعة مختلف باختلاف
الصنع

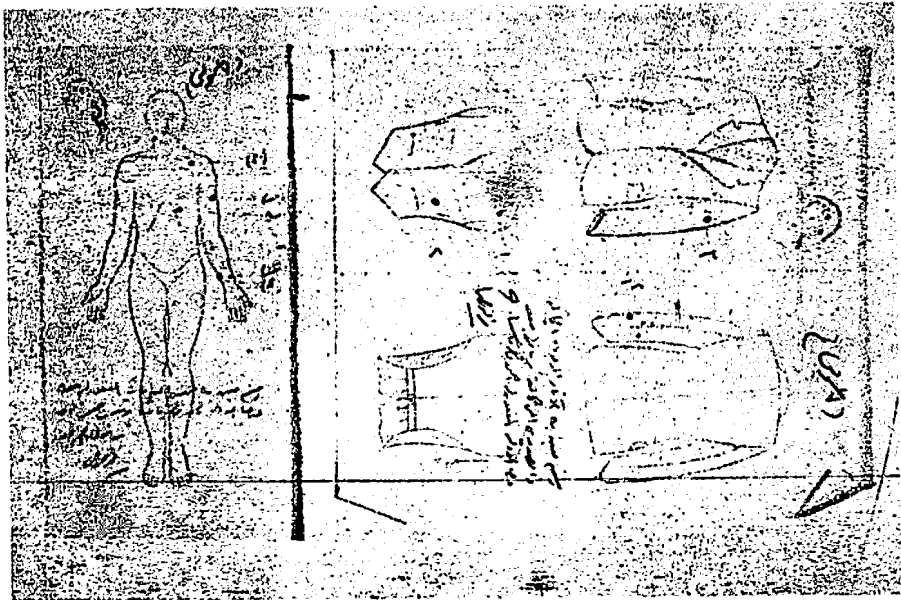
(٧) الزماعة المستعمرة من جهة العنقره صاحب الدرة الدكتور احمد ماهر باشا تاني في لثامها
والنمايين التي عليها واتجاه العنقره قد وجد ما في السدم المسجود وهذا ما عرفت مع
مادة اعلان السدم في تشابه العنقره من ثوبه الاضرب التي من صنع واحد والتي من
طبيها بكان العلهة تشبهه التي بان اصابت العنقره، حجرة ماعلم الدرة الدكتور احمد
ماهر باشا حضرت من نفس السدم المسجود

- (٨) اساقبة بين العينين للاميرة الثانية والعاشرة مختلفة بين القرين الذي كان كمن لا يملك بين
أضرب الامايات والمعد الا ان ثارة جرحا القذوق والى النمايين على وصل الاضرب من
على السدم المسجود والشمعي جسم جميعا ان داروا سنة (٢٠٠١ من القوم)
- (٩) اصابت اصابت حرة العلاء اسلحه الذي لم يجر العنقره وبسبب جرح الثياب الى مسكونة
اجتة العنقره المسجود من الضمان انما يلقى الامايات في تشابهها بالاشارة
الى النمايين من الثام بخلط

المصلحة العامة من 178 ج. م. سنة 1915

هذا وقد مررت عليها الاثمة الباغرة لمنطقة احابة حصرة النائب عند ذلك المبان وتعد
 ذكر في التقرير المقدم منها ما يلهم منه وهم وجد آثار حسنة في النظم والتميز في ابرار خلال
 في الحالة السليمة الاثمة لخدمة الدولة كما يجرى الى اختراق الظروف هذا النوع من الردف
 ويرى بالتقرير (1) صور توثيقية كثيرة بين الشكاه البرجوة في الاخرت التي حرطها
 كان العادت ولاقتها بسمها وكثرت التجربة
 (2) رسمين يانمين عن مجلس الاعمال في المنارة لة دولة الدكتور احمد
 طاهر باشا ومجلسه
 (3) صورة الاثمة الباغرة لكان احابة حصرة النائب الامتاز عند ذلك المبان
 كبير الاحياء الشريفة

١٧٤



المعلم (الموسى)

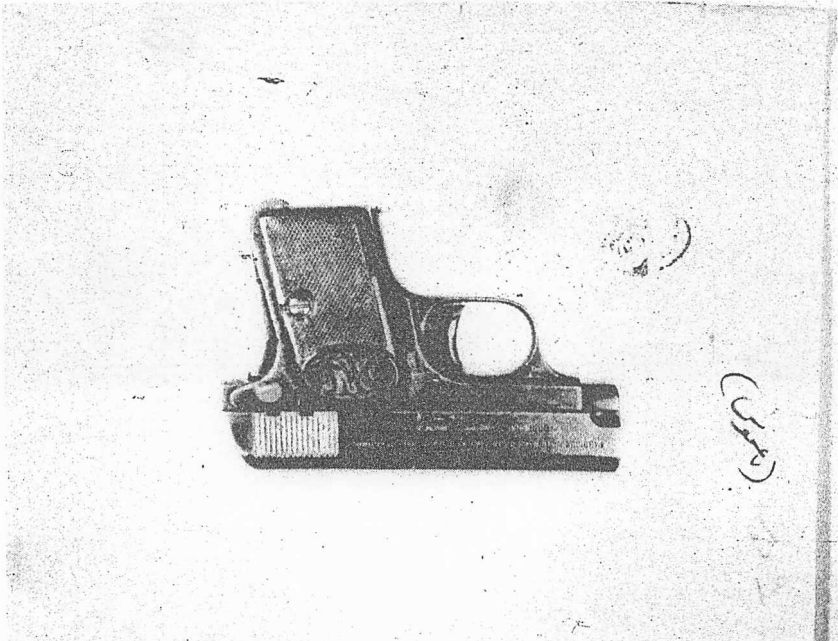
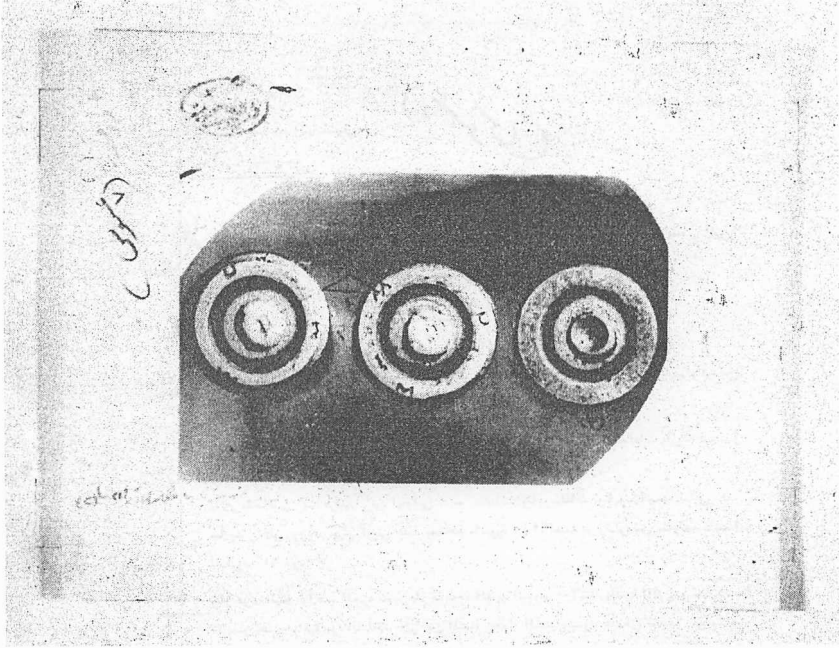
وزارة العدل
مصلحة التفتيش
العام الشبانة

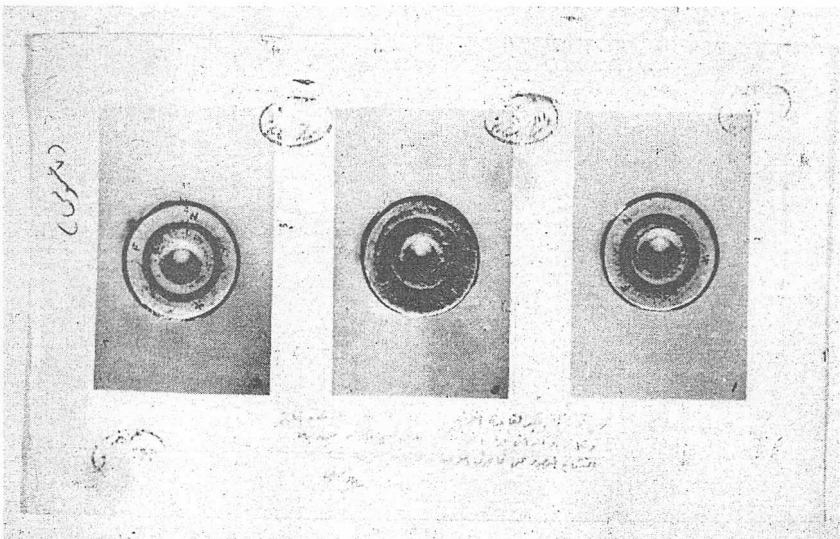
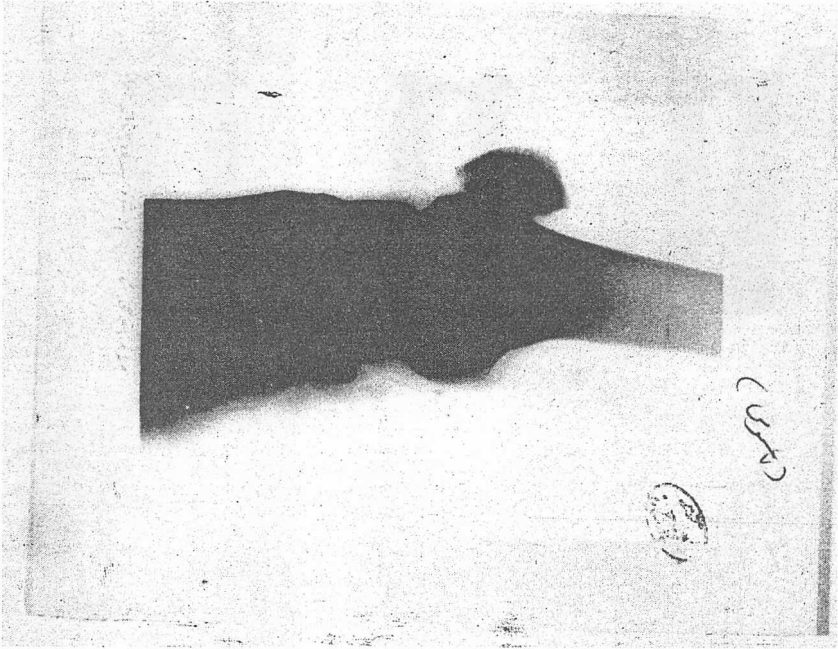
حسب ما ورد من سادات عمال حفرة احب الدولة العزيم احمد باشا ماهر وتبريد الفلج

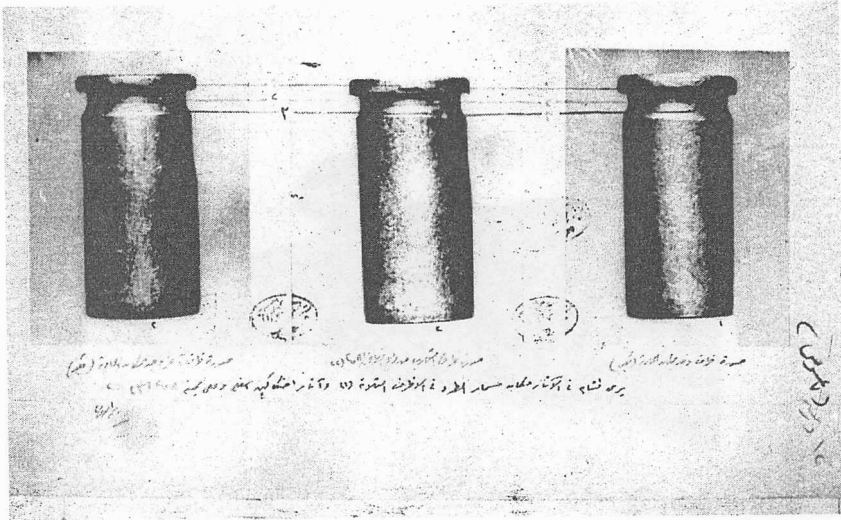
الاجابا العريضة للبحث والتفتيش

- (1) : انما حسب طاهر الشبان اجراء العمل يوم ١٩١٥/١٠/٢٢ وأمر الاتي :-
 مفتر حطم باليد من حفرة صاحب الهزه مبرعام مصلحة الطب الفلج جارة براونتنج
 وحمل القمرة ٤١ د - ٣٠٠ كجوه بالانجليزية ولم يخرجه طاره
 بعد هذا المدة موجود - انما لم يتم العمل بالسرور والاعمال بالفلج بارود بعد
 زهد الايتال - وقد افندت مسجدة بالسرور والتعاضات الاتية :-
 تأخر شمان - مركب آرتي ايجاي - بيلعات وناويلعات وناويلعات على
 ما يدل على وجود مركب آرتي فقط مسجدة بالسرور ما اذا المدة والسرور من شرف مسجات
 البارود الاسود
- (2) : وقد مر علينا صاحب العزه مبرعام من لحد الذاب الذي كانت زيادة اللون وشبه
 الاخر من حوله اجود ان أخذ جزء من العا حول التكب وسود فأمض صفوه مركب
 آرتي ايجاي وعلبت تحتللا البارود الاسود

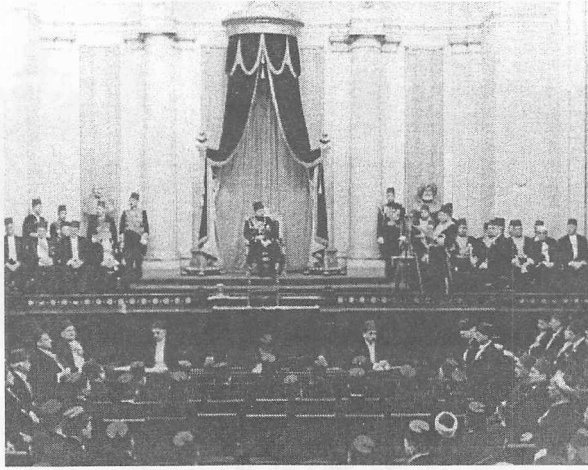
تاريخ : يوم نهار الشمس - كلوب الهاديوم - كلوب الجديد - نترات الفلج - داهينز اول



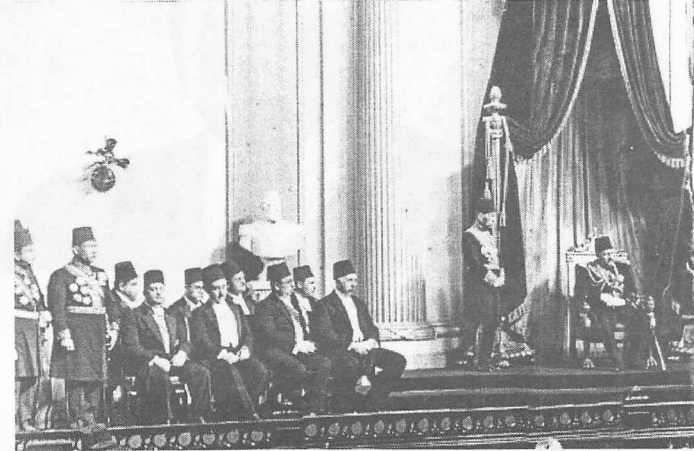


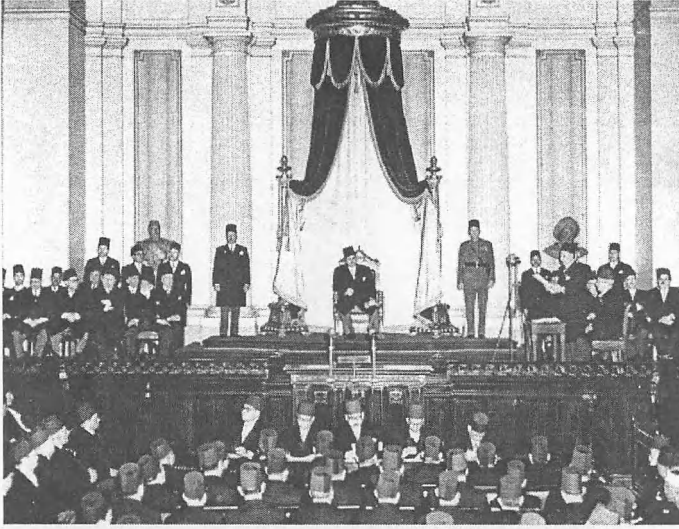


الصور

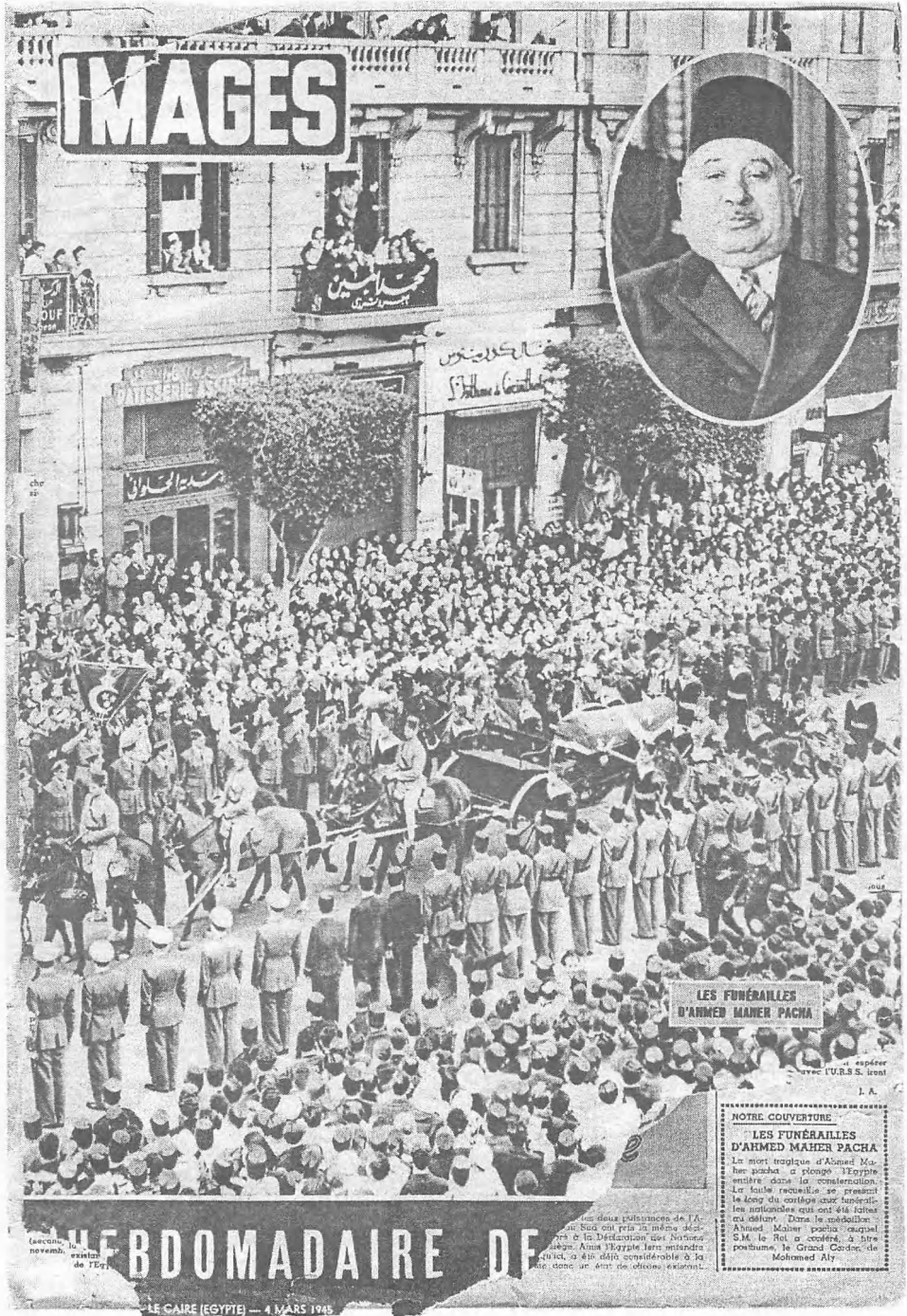


العقيد پتقی خطاب العرش نیے افتتاح البرلمان سنہ ۱۹۶۵





عدد مجلة بلادي بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر



IMAGES



LES FUNÉRAILLES D'AHMED MAHER PACHA

...espérer avec l'U.R.S.S. Iran
I. A.

NOTRE COUVERTURE

LES FUNÉRAILLES D'AHMED MAHER PACHA

La mort tragique d'Ahmed Maher pacha a plongé l'Egypte entière dans la consternation. Le peuple recueillit se pressant le long des trottoirs aux tentes des nationales qui ont été faites en deuil. Tous les habitants d'Ahmed Maher pacha ouguel S.M. le Roi et croisés, à titre posthume, le Grand Cordon de Mohamed Aly.

LE SEMAINE DE

LE CAIRE (EGYPTE) — 4 MARS 1945



البرلمان الذي!

تفاصيل - ونتائج

للأفراء، بسن تفاصيل الحداث
الأمم في البرلمان الذي:

١ - تسائل السورول: كيف سرقت
تفاكر المشور لجنة سرور بالبيعة
أها سرية، وكيف حصل على تفاكر
المشور أكثر من سبائة؟ ومن زك
الطالبين وحصل لهم على التفاكر؟
وكيف استطاع غير ه الرايين، أن
يسرقتوها وم أصاب الأخصاس؟

٢ - تسائل السورول: كيف تسال
بسن المحاضر لل اليوم التوعوي وقد
أعلنت سرية الجلسة، وكيف اعتبر اليوم
الترعوي طاري أو دعفا أو فورة باعية
لنكل طاري.

٣ - كان القيد الكبير في أسن
ملاحة داخل الجلسة، كان مادي،
الأصابع، ويشفا، سترن العبارة،
والكاسة الكليل، لم يله قد ياون
التمك الأول ليبيح له إيداع رأيه في
جو مادي، لا ملاحظة فيه ولا شيوخ

٤ - لي دل إن ورة سلك لتفديد
عسل اليرجوع تحظر، إن المجلس قد مل
الاعطال، وأن بسن اليرجوع يتفدون
لرجاه بلتشم كهباش، وحين أطلع
زغلاء في الورة طوع بكرم باشا
وأعد مديرالفرشاشا لإقحام لل اليرجوع
ه التديشم، عن بقده القيد إليهم
وليك مال ليرجوع: لا، أما يكن
تيجوروم، أو أميريم، وذهب بنف
ليل حنن.

٥ - كان القيد يصل إلى المر
الوصول لوفق الجيدين من اليوم حتى
الشر الجاني الترملة فاشن على الترملة
الكرتية.

٦ - أصابت مسامحة اللبلمبارتة
ولم يسع فطانت التت صوت القرب
السافة: فقامت القيد ولم يتبس بيت
خفة، فقامت بيامة مستخين ترقياً،
وولاي من مجواره فأسيد اللبالم الحدم
سعد البان، ودخل الكتور المجر-
ومعوم يك ريش، ووصل الكتور
عيد اللام الحامص وحسن التشم
انغفن من مول التنبية السرملة الأجمية
فأعثر المحاضر...

٧ - كان القيد قد وعد أن برد،
مروض، وحبيب، يد عوده من
الفراد طاقدة: فتهيار البياه، ومعلم
الفرج، وتعلم التشار...

٨ - فتحت الجلسة بعد أن تعطلت
الكرتية وأعلن القيد تأجيلها للحكم
أكثر بتر تأين ولا يراه، عن بسن التت
وعيا...

٩ - وأمر جلالة الملك اللطيف ال
عليه الصواب ليوم وجبه اليراع الأخير
ولكن حين علم جلالة الملك بتلك ال
القول استعان بطلا في سراري الأجمية
فوتكلام...

نشطاء القيد في أسبوعه الأخير

الثانية - بلاصوته مرة أخرى في حصة دار الرئاسة... وقد اعاد موله - اذ لم يرد الأجابة من سؤال - أن يستبدل الأجابة عليه كذا يرشها بالصديقين السائلين...

أحمد ماهر..!

تم: أحمد ماهر...
سالت عيسى حسن حوى من الصدر ال
الهر في لحظة...
وحيث حله ه إلياس ه على مسور أصابعه
وأصابعه...
وحيث وعده وعده وعده الأخير...
سالت عيسى: أمومه؟! ومتي؟!
كيف يتعد هذا الزمان التمس سرماً أكبياً
على فلك الصرح؟ كم من اللين؟ كم من
الأجبال؟ كيف وضع شتخن عن مشله
الفرولة... والأنة... والحزبية...
والرؤية... والحصرية السببية روحاً ه
لحماً وهداً، وأصابعاً؟!
لا...!

هيئات وأسفاه...

لا ينجو ه البرولة ولا يتبد ه الرجال
لعل هذه السرعة التي في خاطر الزولين ولا
تعل هذا البسر الذي في خاطر الفطنتين: في
المرط السمن بين البرولة ويتبد الرجال
ومن إجهاد! وإستعجال! وفاد،
بني البرولة ويتبد الرجال عننا! ومننا!
وعارسة! وعامة...
وتكون الرجل، وضخم، وعظم،
مترجمة توية في القلب مائة... أو سرامنة
في الفواد طاقدة: فتهيار البياه، ومعلم
الفرج، وتعلم التشار...

مات؟
سما ت رسل إن يموت...
استطاعوا لذيواطين مياً، كما استطاعوه
سماً، وأبواته من القير فربساً... وطناً
رداً، وهذوة: لكن، ولحصرم، ولعاطفكم،
لغصبيكم إن فترم لكفكم من الزمن القسير
إنت تشارك؟
ولما وقت أمام جنان القيد... والدم
يقذف من صدره وفيه، خذفت البيرات،
فراخ يرد في ذمول:
أشوية احد... هل أتى في حلم...
ثم أخذ يجيل في الحاضر عن طرقات شرادة...
بعثفت الضمبات ليرويها على الصبح الصرغ

كان قيد الوطن في خلال الأسبوع الأخير من حياته لا يكاد يعرف الراحة من النوم، وكان مع ذلك وفور الصعفة كأنها
الميل يريده قوة، شديد الإتياع لا يلقى بأحد إلا عدته بما يسره، وهو في الصورة الأولى يحدث مع الصديقين الذين كانوا
يلاحقونه في كل مكان يذهب إليه، فهداكوا بأثره فيجب عليهم لطفه... وهؤلاء هم الصديقون... في الصورة
الثانية - بلاصوته مرة أخرى في حصة دار الرئاسة... وقد اعاد موله - اذ لم يرد الأجابة من سؤال - أن يستبدل الأجابة عليه كذا يرشها بالصديقين السائلين...

وليفة، وعدلا كراسية، ومرتجاً سباسة... الأولى، والتشيع الأول، وإيراثي الأول،
يطل من أطال ه الخرية ه سبتك... والتسابع الأول، والرئيسي الأول،
ه الزيادة سراجة أصعبت عرب الأمان... واليهويزايل الأول، وصديق الصعافة الأول
وعفة نيق تكرام الرجال... وعجامة كالت
سلاحة اللص في مارك التتقال!!!

لكن من وبه عنك كعكاج: المعاهد يميل
جانه على كفه... ويبيع رومه لونه بيع
السباح... وإنما الخلف وإنما الخلف!!!
يطل من أطال ه البروفرايمية!
يرتد في أن يعجز روفله تا أسن شيوخ
اليطرقة يفت ويصور حول تدسية الدوي
الأفصاف، والقباية والحرية والشاوية!!!
يطل من أطال السياسة الدولية خارج
المخدود دوى دويه في مؤتمر ه مؤثره ه
ورأس بلانه ويامة مصرية وضعت الرأس
وتحولت على أقطاب السياسة والقلم من
مطالعة لفتاه البولوين، فأكبوا به الرينة
الحزبية ذات الشاحبة والمجوية، ه أكبروا
ه ه الصرية ه!!!
يطل من أطال ه البرلانية ه سجلت
إريسته ذات المواصت والأواء، والأصابع
له خير رئيسي ظهر به جسد التواب خيرة،

كيف تفلقوا بنأ الحداث المروع!

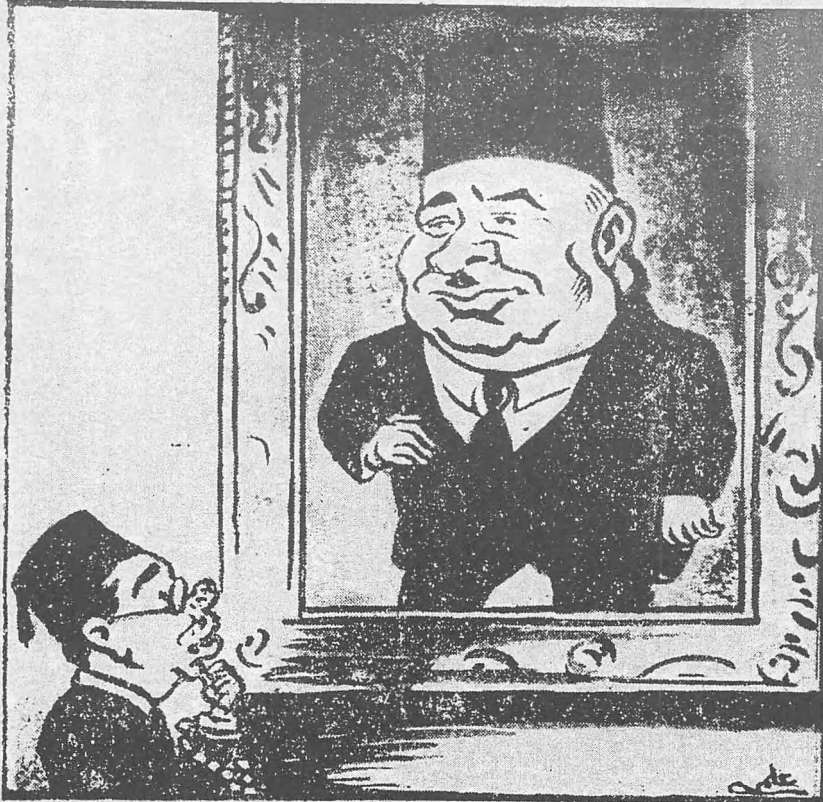
موتة الملك
عندنا بلغ جلالة الملك اغتيال وزيره
الأول، مال حظه انه:
- يا لحان ما كارنة وطنية... من كان
يظن...؟

على ماهر باشا
كيفية على ماهر باشا في مجلس
اليوم يترق مع أممنا المجلس مخور
النفور له شقته ليهذو الجلسة السرية التاريخية
ودخل أممنا النواب وأمس اليه الحيرة، فهول
وضنه إلى اليوم التوعوي وهو يقول:
- إزاي الكلام ده... من ممكن
إنت تشارك؟
ولما وقت أمام جنان القيد... والدم
يقذف من صدره وفيه، خذفت البيرات،
فراخ يرد في ذمول:
أشوية احد... هل أتى في حلم...
ثم أخذ يجيل في الحاضر عن طرقات شرادة...
بعثفت الضمبات ليرويها على الصبح الصرغ

ع. ١٠٦٤ (السور) من ٤

صفحة من مجلة المصور عن اغتيال أحمد باشا ماهر

بلادي — العدد الخامس والثلاثون



راح الى أحبه مجاش يا عيوني راح
لو كان يعود لي فقلبي من العذاب يرتاح
مكش يصبر علام تشتفي الأجرح
وكنت نلت المنى وكان الصفا ظاهر
فشكل ما نلتني وياك يا ماهر
كننا نكافح حتى نغلب القاهر
وكننا طيننا وبدلنا الأسي بأفراح



أحمد باشا ماهر في شرفة البرلمان سنة 1941 وعلى يمينه محمود باشا النقراشي وعلى يساره إبراهيم باشا عبد الهادي



أحمد باشا ماهر (1888-1945)



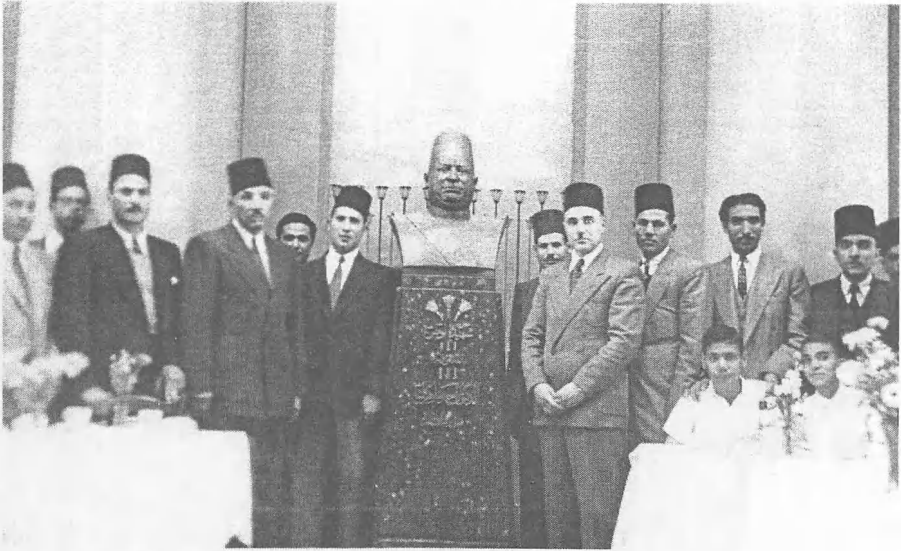
أحمد باشا ماهر أمام مبنى البرلمان



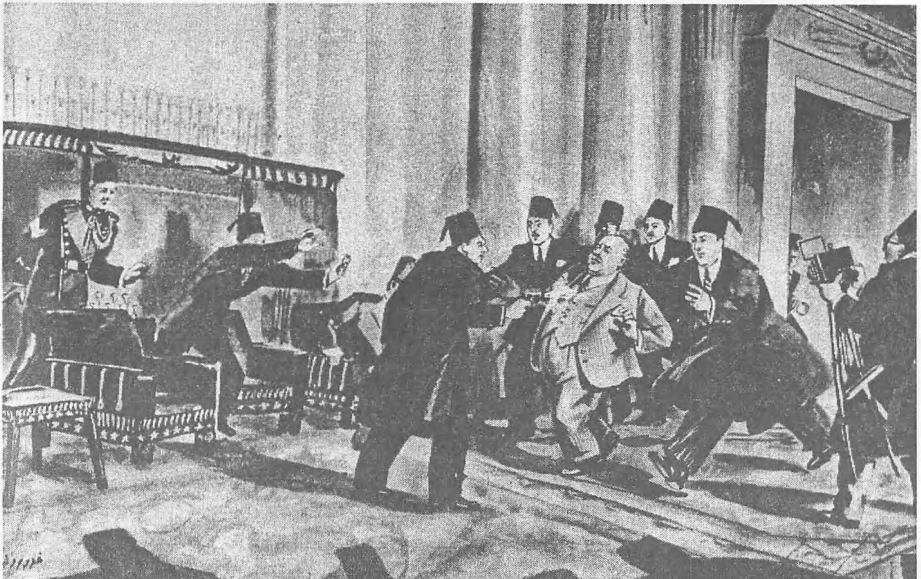
غلاف مجلة الاثنين بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر



جثمان أحمد باشا ماهر



حول تمثاله حيث استشهد بالبرلمان



درس رسالة الاثنين ١٠ أيلول الشهيرة التي أدلت بها أمراء الحكومة عن كيفية ارتكاب الحادث والقروف التي أحاطت به . ثم استين
إحداث فرحت ريشته هذا الرسم . وقد يظهر القائل محمود العيسوي وهو يقاتل الرصاص من مسدسه الأوتوماتيكي على المغرور له
أحمد ماهر باشا الذي لم يكن يحسن ما حدث حتى رجع بيده اليسرى يثق بها الرصاص . ويظهر خلف دولته (من اليمين إلى اليسار)
الأساتذة سعد اللبان وكاتب الدماطي وممدوح بك رياض وبين الآخرين باور وزير الدفاع . ويظهر إلى اليسار الضابط البحري سايان عزت إيمدي وقد تم بإغتياله على
القائيل وأوباشي حرس البرلمان الذي اشترك في القهقش . ويظهر إلى اليمين حضور الصحفي الذي كان يوم باللقاط صورة القهقش في ذلك اليوم التاريخي

مصرع ماهر باشا

مشهد اغتيال أحمد باشا ماهر



المؤتمر النسائي بسراي الرعفان سنة ١٩٤٥



المرشد سمرقاني



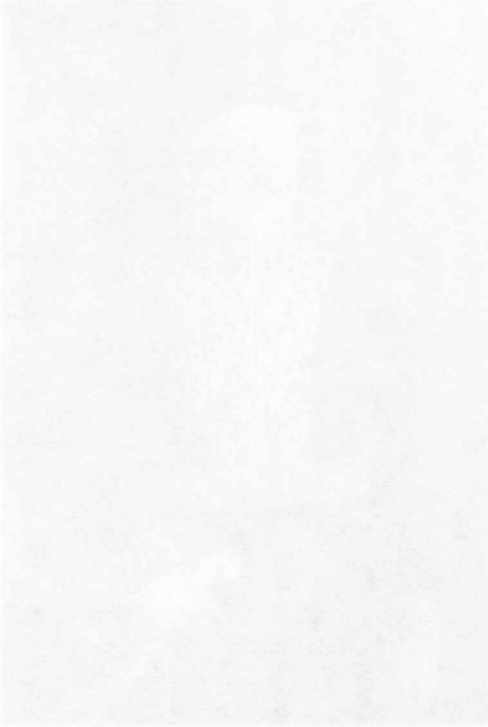
غلاف مجلة المصور بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر



أحمد باشا ماهر (1888-1945)



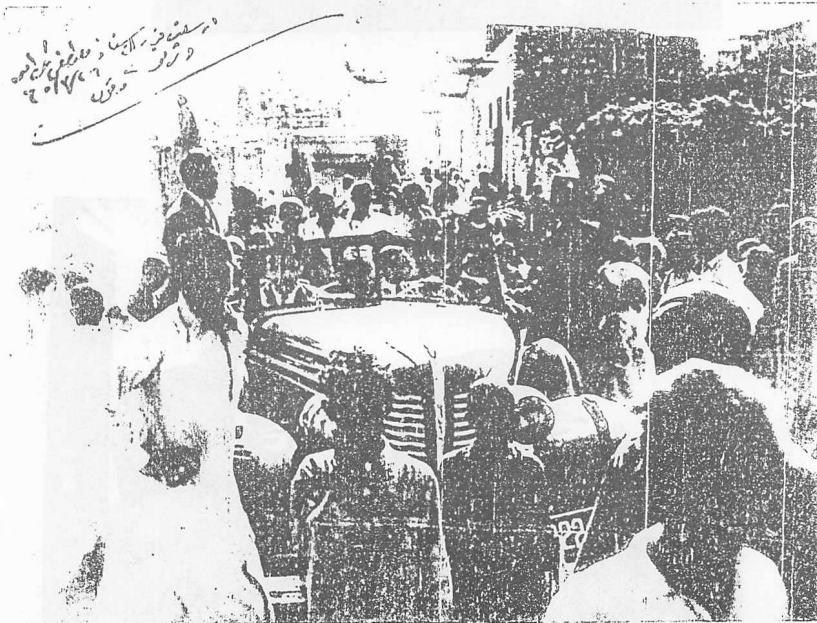
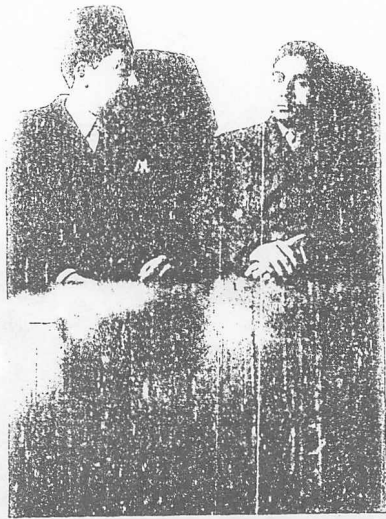
جنازة أحمد باشا ماهر



1850 (345) رقم لكل صفحة

صور التحقيقات





الفصل الرابع

اغتيال أمين عثمان

(6 كانون الثاني/يناير 1946)

في مساء الساعة السادسة والنصف مساء يوم السبت الموافق 6 كانون الثاني/يناير 1946 وقفت سيارة أجرة أمام العمارة رقم 14 شارع عدلي بالقاهرة، ونزل منها أمين عثمان باشا في طريقه إلى الشقة التي استأجرها لرابطة النهضة، وفي لحظات اجتاز الباشا باب العمارة، واتجه في خطوات ثابتة إلى المصعد، فلما وجد المصعد معطلاً بدأ في ارتقاء درجات السلم حتى إذا وصل إلى الدرجة الثالثة سمع شخصاً يناديه: "يا أمين باشا.. يا أمين باشا"، واستدار الباشا ليرى من يناديه، وإذا بصاحب الصوت يطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية، فسقط على السلم مستغيثاً بينما لاذ الجاني بالفرار.

وبرغم أن صفحة أعمال أمين عثمان اختلفت فيها الإيجابيات والسلبيات، إلا أن التاريخ يحفظ نصوص عبارات تسببت في مصرع قائلها. ولقد توقفت الحركة الوطنية المصرية أمام تلك الخطبة التي ألقاها في 7 شباط/فبراير عام 1940، وخاصة العبارة التي تفوه بها وبالغ في وصف علاقة إنجلترا بمصر بأنها "زواج كاثوليكي"، وكانت بمثابة الفتيل الذي أشعل شرارة الوطنية في صدور بعض الشباب المتحمس والذي كان يتبنى منهج الحزب الوطني في العمل

السياسي بأنه " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، وكان لا بد من إسكات هذا الصوت المتخاذل، فثاروا عليه واغتالوه في كانون الثاني/يناير 1946.

سنوات ما قبل الاغتيال

أمين عثمان والإنجليز

لقد كان لتربية أمين عثمان وتعليمه الإنجليزي دور في تشكيل شخصيته، فقد تلقى كل مراحل تعليمه في أحضان الإنجليز، فتلقى تعليمه الثانوي في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وبعد حصوله على البكالوريا عام 1918، حصل على البكالوريوس في التشريع من جامعة أكسفورد عام 1923 ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس عام 1926، وعاد إلى مصر وتقلد مناصب مرموقة بها، فقد عُيِّنَ في وظيفة مفتش بوزارة المالية عام 1927، وفي العام 1930 اختاره وزير المالية مكرم عبيد ليكون سكرتيراً أول بمكتبه، ثم عين وزيراً للمالية عام 1942، وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالإنجليز الموجودين في مصر خصوصاً، وأنه كان متزوجاً من الليدي كاترين غريغوري البريطانية.

وتعتبر قضية أمين عثمان قضية سياسية بالدرجة الأولى، ترتبط بموقف الحركة الوطنية المصرية من الوجود البريطاني، فلم يكن حادث اغتيال أمين عثمان أو غيره وليد الصدفة، وإنما كان انعكاساً لتطور العلاقات المصرية البريطانية خاصة بعد معاهدة 1936، فلقد أثارت تلك المعاهدة الكثير من الجدل حولها، خاصة أنها لم تحقق آمال الحركة الوطنية المصرية.

أمين عثمان ومعاهدة 1936

عندما وصل إلى البلاد السير "مايلز لامبسون" المندوب السامي في مصر، نشأت بينه وبين أمين عثمان روابط من الصداقة. وكان الأخير دائم الزيارة له. في العام 1936 نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه

الاختيار ليكون سكرتيراً عاماً لهيئة المفاوضات الرسمية بين بريطانيا ومصر. وقد أظهر نشاطاً ودبلوماسية فائقة في أمور المفاوضات، فقد كان أمين عثمان موالياً صريحاً للإنجليز، راعياً لمصالحهم، متحدثاً بلسانهم حتى وصفوه بأنه "المفاوض لحساب السفارة البريطانية" حيث قام بالتوفيق أكثر من مرة بين المفاوضين المصريين والإنجليز حتى وقَّعت معاهدة 1936. كما أنه كان وسيطاً أساسياً بين الوفد والإنجليز، فكان يُظهر للإنجليز وجهة نظر الوفد على أنها نصائح منه، ونتيجة لذلك، نال أمين عثمان رتبة الباشوية 15 شباط/فبراير عام 1937. كما منحه بريطانيا وسام الإمبراطورية من رتبة فارس، ومنحه بعض المصريين لقب "ابن لامبسون" نظراً لعلاقته الوثيقة بالسفير الإنجليزي. وتصفه الوثائق البريطانية بأنه: "يقوم بدور القناة التي تربط بين السفارة البريطانية والنحاس، فكانت أعماله المتعلقة بحل المشاكل التي نشأت عند تنفيذ المعاهدة ذات قيمة كبيرة باعتباره موالياً جداً للبريطانيين".

أمين عثمان وخطبة يوم 7 شباط/فبراير 1940

مثل الاحتفال الذي أقامته جمعية خريجي كلية فيكتوريا في فندق الكونتينيانتال في 7 شباط/فبراير 1940، فرصة طيبة ليبيدي فيها الوفد رأيه بصراحة في السياسة البريطانية، كما كانت أيضاً المناسبة التي نبح فيها أمين عثمان باشاً نفسه، عندما أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكي بمصر. وكان أمين عثمان هو أول المتحدثين وخطيب الاحتفال بدون منازع، ونظراً لأهمية كلمته التي كانت أكبر جريمة ارتكبها في حياته، وكانت حياته هي الثمن الذي دفعه لتلك الكلمة، سنعرض لها في البداية.

قال أمين عثمان في خطبته:

"سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم في حياتنا، وهو أهم في نظري من إلقاء خطبة بعد العشاء!

وسأتكلم عن طريق الغزل وأعتقد أننا طلبة كلية فيكتوريا القدماء نعرف ما

هو الغزل، وقد تعلمنا فيما تعلمناه في الكلية أن نكون خبراء في أساليب الغرام! وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة: أولها أن تغزو المرأة، أي أن تستولي عليها بالقوة، وثانيها أن تتزوج منها زواج العقل، وثالثها أن تتزوج منها زواج الحب. والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر.. ففي أول الأمر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة، فتزوجت منها عن طريق الغزو فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج. وكانت ثورة وطلاق!

وفي المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا: "فلنصافح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل... ولكن هذا الزواج لم يكن سعيداً دائماً فقد كانت معاهدة عام 1936 عبارة عن زواج عريس واحد من 13 عروساً وبعض الزوجات حاضرات هنا، وبعضهن غائبات، وأقصد بهؤلاء الثلاثة عشر زعيماً الذين وقعوا المعاهدة!".

ولكن زواج العقل هذا لم يعجبنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء في الغرام! نحن نؤمن بزواج الحب، وهذا ما دعوناكم إلى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول إليه.. لعل بعضنا غاضب لأنني شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل، ولكنني أفضل هذا التشبيه، فالمرأة دائماً تأخذ من الرجل خير ما عنده. وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين!

إن مهمتنا نحن وسطاء الغرام أن نقول للرجل قل لها أنك تحبها.. وأن نقول للمرأة أنه لا يحب سواك. ونعود للرجل ونقول له أنت لا تعرف كيف تتقبلها.. ونشهد دلال المرأة ويرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركه يذهب غاضباً هذه المرة فهو ذاهب إلى الحرب ووقت الشدة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام!

ونقول للإنجليز: أنتم باردون بطبعكم حذار أن تتدلوا بل أحيطوا الزوجة بكل عناية. وإلا فهي ستذهب بعيداً. والخُطاب كثيرون. وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذي نريده وهو أقوى أنواع الزواج!

سادتي: "إنني متفق مع الألمان في مسألة واحدة وهي أن المعاهدات

قصاصة ورق ولكن اختلف معهم، فهم يقولون بوجوب تمزيقها وأنا أقول لا بل يجب أن نحفظ بها.. إنني أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التي تضمنتها بل بالروح التي أمليت بها وإذا أمكن أن نحفظ بالروح التي فيها نلنا خيراً كثيراً. ونحن نقول للإنجليز: "نحن حلفاؤكم لا لأننا كنا سنؤيد الإنجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق بل لأن زواجنا بهم زواج كاثوليكي أي لا طلاق فيه.. وإذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم. وكان لنا أن نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى... وأرجو إذا اخترتم أن تختارونا أيضاً!".

يتهمنا بعض الناس إننا أنصار الإنجليز وأقول أننا نحن طلبة فيكتوريا القدماء نحب مصر أولاً ونحب انجلترا ثانياً.. ولكن إذا اختلفت المصلحتان فمصلحة مصر هي أولاً وأخيراً، ولكن من حسن الحظ أن مصلحتنا واحدة، وأنا لا نذكر أعمالكم في مصر بالخير وصحيح أنكم ارتكبتم أخطاء ولكن جل من لا يخطئ. سيداتي سادتي:

"أنا واثق من النصر وواثق من الصداقة وحسن النية بين مصر وبريطانيا ولكن لا صداقة بلا ثقة، فنقوا بنا ما دمننا نثق بكم. ولا تخافوا أيها الإنجليز منا إذا قويننا فقوتنا قوتكم، وقوتكم قوتنا، وهذه القوة المشتركة هي التي ستخرجنا من الظلام إلى النور.

ولقد أردنا أن نقدم دليلاً على ثقتنا ليس بالكلام بل بالعمل! تعرفون أن في الزواج شيئاً اسمه "الدوطة"، وسندفع الآن دوطة لبريطانيا، ومن حسن الحظ أن التقاليد في إنجلترا أن تكون الدوطة بسيطة وهذه الدوطة هي مبالغ سننتبرع بها للجيش البريطاني في مصر وللأعمال الخيرية التي تقوم بها الليدي لامبسون للنساء والأطفال..

وأظنكم تدهشون لأنني اخترت أعمال الليدي لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلاً لا يعرفه أحد؛ ولعلكم تذكرون أنه عندما حضر سير مايلز لامبسون إلى مصر في المرة الأولى كان عازباً، ولهذا مكث سنة دون أن

يعمل شيئاً وبعد أن تزوج من الليدي لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية ورأينا الخير الكثير... فاعترافاً بالجميل سنقسم هذه المبالغ بين الجيوش البريطانية وأعمال الليدي لامبسون الخيرية" ..

والحقيقة أن ما قاله أمين عثمان في خطبته لم يكن يمثل وجهة نظر أمين عثمان وحده لكنها كانت رؤية عدد كبير من السياسيين المصريين ولكن لأسباب ودوافع مختلفة عن تلك التي أكد عليها أمين عثمان، فقد كان بعض الزعماء يرى أن الصداقة المصرية - البريطانية ملائمة سياسية للطرف التاريخي الذي كانت تمر به مصر والعالم أجمع حيث كانت الديكتاتوريات الفاشية والنازية في عنفوان اجتياحها. وكانت القدرات العسكرية المصرية لا تؤهلها مطلقاً للدفاع عن نفسها، وكان لا بد من حليف يتولّى هذه المهمة. وقد كان الحليف جاهزاً وتربطنا به معاهدة صداقة منذ العام 1936.

ولكن أمين عثمان تجاوز هذه الرؤية وجعل من مصر امرأة تبحث عن عشيق - وليس زوج - وأن ارتباطها ببريطانيا لا انفصام له حتى لو أرادت. وبعد أسابيع قال في تصريح آخر: "إن البعض قد غضبوا لأنني قد شبهت مصر بالمرأة وإنجلترا بالرجل، في حين أن المرأة في أي علاقة زوجية هي القوية".

أمين عثمان وحادث 4 شباط/فبراير 1942

كان الشق الثاني من أسباب اغتيال أمين عثمان هو دوره في حادث 4 شباط/فبراير 1942، ذلك الحادث الذي أدى لتدهور العلاقات المصرية - البريطانية، والذي وصفه أنور حبيب، وكيل النيابة ممثل الإدعاء في القضية "بأنه سيظل وصمة عار في جبين الإمبراطورية، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم".

ولقد تضاربت الأقوال حول دور أمين عثمان في عملية حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يوم 4 شباط/فبراير 1942، فخصوم الوفد يرون أنه

من تدبير عثمان وقد كوفئ أمين عثمان بعد حادث 4 شباط/فبراير 1942 بان اختيار رئيساً لديوان المحاسبة ثم عينه مصطفى النحاس وزيراً للمالية في 2 حزيران/يونيو 1943.

ويؤكد ذلك ما قاله محمد التابعي:

"هناك حقيقة واحدة هي أنه لا مصطفى النحاس ولا مكرم عبيد، ولا أي عضو من أعضاء الوفد أياً كان، فهناك رجل واحد فقط كان على علم بحوادث ذلك اليوم هو: أمين عثمان. فقد كان النحاس يومها في الصعيد، وطلب منه أن يعود سريعاً إلى القاهرة". وأشار التابعي إلى تفاصيل الاتصال التليفوني بين أمين عثمان والنحاس، الذي أكد فيه أنه سيشكل الوزارة، وكان ذلك يوم 3 شباط/فبراير، وإن طلباته ستجاب.

ويندهش التابعي ويقول:

"فكيف عرف أمين عثمان إن النحاس هو الذي سيشكل الوزارة وأن جميع طلباته سوف تجاب؟ إن ذلك يقطع بأن أمين عثمان قد اشترك في توجيه الخطة وسير الأمور، أو على الأقل كان على علم بها".

ومع ذلك أشار السادات - أحد المتهمين في القضية - في كتابه "البحث

عن الذات":

"لم يكن هذا هو السبب في إدانتنا لأمين عثمان، فلم يكن له أثر ينكر في سياسة الوفد وعلى النحاس نفسه، ولكنه كان أكثر من صديق للإنجليز ومسانداً لبقائهم في مصر بشكل لم يسبق له مثيل".

ولم تقتصر جهود أمين عثمان في خدمة الإنجليز على وجوده داخل السلطة، بل حاول مساندة بقائهم في مصر أيضاً وهو خارج السلطة، فبعد أن اعتزل منصبه كوزير للمالية على إثر استقالة الوزارة النحاسية قام بتكوين رابطة النهضة في 1945 والتي كانت تضم خريجي كلية فيكتوريا التي تخرج منها، واتخذ لها مكتباً في العمارة رقم 14 شارع عدلي بالقاهرة (مكان اغتياله)، وكان من أهم أغراض هذه الرابطة توثيق العلاقة بين الإنجليز والمصريين. وفي رابطة

تلك كان أمين عثمان يدعو إلى الاستسلام علناً، ويقول للشباب: "انجلترا غلبت ألمانيا في الحرب.. فيه ناس مجانيين بتفكر تحاربها"، ويقصد بالمجانين هنا المصريين من المجاهدين والوطنيين، وكان يعقد الاجتماعات لذلك بعد ظهر السبت من كل أسبوع في نادي الرابطة.

التخطيط لاغتيال أمين عثمان

تكوّنت جماعة من الشبان المناهضة له وأخذت تعمل سراً على التخلص منه، فاشتركت مجموعة منهم في رابطة النهضة، والتي أطلقوا عليها "رابطة الخيانة"، لمعرفة ما يدور في اجتماعاتها. وبدؤوا عملياتهم في مجال الاغتيال بمحاولتين لاغتيال النحاس وفشلتا، ولاذ مرتكبوهما بالفرار دون أن يقبض البوليس عليهم، وفكروا بعدهما في اغتيال النقراشي "باعتباره رئيس أحزاب الأقلية التي تساند القصر حتى يفهم الناس أن أعمالنا لا تستهدف القضاء على الوفد بالذات". ولكن مشروعهم فشل لشدة الحراسة عليه، أما مكرم عبيد فرؤوا أن يتركوه مؤقتاً لما يتظاهر به من مواقف وطنية تعرقل بقية أعمالهم، ومن ثم عادوا للتفكير جدياً في اغتيال النحاس مرة أخرى في جنازة أمين عثمان.

وبدأت المحاولة عندما كان أمين عثمان متوجهاً من منزله إلى منزل النحاس في 2 آذار/مارس 1945، قطعنه شخص مجهول بألة حادة، ولكنها لم تصبه الإصابة المنشودة، وعندما قامت النيابة بالتحقيق في الأمر لم تصل إلى الجاني.

ونتيجة لفشل هذه المحاولة فكّر هؤلاء الشبان في تكرارها أثناء زهاب أمين عثمان إلى نادي الرابطة، ومن أجل ذلك درسوا موقع النادي، وعرفوا الأوقات والمواعيد التي يتردد فيها أمين عثمان على النادي وعلى الطريق الذي يسلكه في زهابه وإيابه، وفحصوا مصعد العمارة الذي يستعمله أمين عثمان واسترعى انتباههم أن المصعد من النوع القديم ويرتفع في ببطء شديد، وجاءتهم فكرة تنفيذ اغتيال أمين عثمان بداخل المصعد الذي يصعد ببطء حاملاً جثته إلى الطابق العلوي، الأمر الذي يضمن تأخير اكتشاف الحادث مما يعطيهم الفرصة للابتعاد عن مكان الجريمة.

يوم الحادث

كانت الساعة تدور في الثامنة والنصف مساء يوم السبت الموافق 6 كانون الثاني/يناير 1946 حين وقفت سيارة أجرة أمام إحدى عمارات شارع عدلي هبط منها أمين عثمان باشا في طريقه إلى الشقة التي استأجرها لرابطة النهضة التي كان يرأسها والتي تدعو إلى صداقة المصريين للإنجليز.

ولما حانت الساعة المرتقبة لوصول أمين عثمان كانت المفاجأة أن أمين عثمان لم يحضر في سيارته الخاصة التي اعتاد الحضور بها، بل حضر في سيارة أجرة ونزل بها قبل باب العمارة، لذلك لم ينتبه إليه الشبان الذين كمنوا له في الطريق ليعطوا إشارة بوصوله، بل فوجئ به الكامنون حول مدخل العمارة، مما أربكهم وغير خططهم الموضوعية، فلم يتركوه حتى يدخل الأسانسير حسب خططهم ولكن في لحظات اجتاز الباشا باب العمارة، واتجه في خطوات ثابتة إلى المصعد، وفجأة سمع صوت يناديه: "يا أمين باشا.. يا أمين باشا"، واستدار الباشا ليرى من يناديه وإذا بصاحب الصوت يطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية.

وخرج من أطلق النار يجري في الشارع متوجهاً ناحية ميدان إبراهيم باشا وهو يطلق الرصاص من مسدسين في يديه، لكن لسوء الحظ تصادف مرور ضابط طيران أمام العمارة فشاهد الواقعة من بدايتها فجرى وراء القاتل وهو يصيح امسكوه امسكوه، كان صوت الضابط جهورياً أثار انتباه الكثيرين فجرؤوا معه وراء القاتل فلما فرغ الرصاص رمى على المطاردين قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعضهم، واختفى المطاردون تماماً من الشارع دون أن يصاب أحد منهم باندى، كما اختفى هو وسط الظلام والزحام. وهكذا استطاع القاتل تدبير جريمته في منطقة من أشد مناطق القاهرة ازحاماً.

ساعات قليلة وأبلغ الحادث إلى المسؤولين، فوصل رجال البوليس السياسي إلى مكان الواقعة، وتبين أن أمين عثمان باشا وزير المالية قتله مجهول. وعلى أثر وصول نبأ محاولة اغتيال أمين عثمان إلى مصطفى النحاس

اهتم بالحادث وبأدر على الفور بالانتقال إلى مكانه وشاهد موقع الجريمة ثم توجه بعد ذلك إلى مستشفى الدكتور مورو بصحبته زوجته حيث استفسر عن صحة أمين عثمان وظل في حجرة العمليات، ومعه فؤاد سراج الدين أثناء إجراء العملية له. كما اهتم المندوب السامي البريطاني بالأمر، فاستدعى الدكتور واكلي كبير جراحي الجيش الإنجليزي في محاولة لإنقاذ أمين عثمان الذي كان في حالة خطيرة، لدرجة رفض طبيبه المعالج أن يقابل أنور حبيب وكيل النيابة لمعرفة ما قد يفيد في الكشف عن القتلة بحجة أن حالته خطيرة ولا تسمح بالسؤال. وحاول الأطباء بذل جهودهم لإنقاذ أمين عثمان الذي أصيب برصاصتين في الرئة اليسرى وثالثة في البطن، ولكن محاولتهم باءت بالفشل وتوفي أمين عثمان وفاضت روحه عن عمر يناهز السابعة والأربعين.

كانت الجنازة في تمام الساعة 3.30 مساء يوم 6 كانون الثاني/يناير 1946، وكان المشهد حزيناً، فقد امتلأت الشوارع بالناس، إذ كان ما يزيد عن 100 ألف من البشر في الشوارع. ويروي كيلرن - السفير البريطاني في مصر (1934-1946) - في مذكراته:

"ولما سألت غليس بك: لماذا لم تتخذ الشرطة تنظيماً أفضل من هذا؟ قال لي: في الواقع أنهم لم يستطيعوا القيام بتنظيم أفضل من هذا إذا وضعنا في الاعتبار حدوث أي اعتداء أو حدوث شغب بين جماهير الشعب الغفيرة هذه، وكانت مسألة الزحام تقلق الحكومة المصرية وتخشى من انفلات الموقف بين الجماهير، واستغرقت المسافة ما يقرب من ساعة من الزمن لكي أصل من بداية السفارة إلى بداية الموكب، ولكنني آثرت العودة إلى السفارة، وعندما عدت إلى السفارة وجدت هيكل باشا، وحسين سري، وقد حاولوا الإفلات من هذا الزحام الشديد، وفي هذا الصدد، وجدت تشجيعاً من قبل حسين سري الذي قال أنه من المحتمل أن يكون هيكل هو الضحية التالية الذي حل عليه الدور....."

وعلى الصعيد الرسمي، قام مصطفى النحاس بنعي أمين عثمان إلى الأمة، ووصفه بأنه كان:

"رجلاً من أكرم رجالات مصر براً ببلاده ووطنه، رجلاً وهب نفسه لخدمة

القضية المصرية، فكان من خيرة العاملين على تحقيق استقلالها الساعين لخيرها في حاضرها ومستقبلها".

ونعى مجلس الشيوخ أمين عثمان بجلسة 7 كانون الثاني/يناير 1946، واستنكر ما حدث له وأسف على فقده، وقامت هيئة مكتبه بالاشتراك رسمياً في تشييع جنازته نيابة عن المجلس.

كما استنكر محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ما حدث وندد بوسائل العنف والاعتقال، وقد شارك في تشييع الجنازة مندوب من قبل الملك ورئيس الوزراء النقراشي باشا والنحاس باشا وعدد من أعضاء الوفد وكبار رجال الدولة. وأثناء سير الجنازة دبر حزب الوفد مظاهرة أعلنت عن استنكارها لما حدث، ولم يتعرض لها رجال البوليس.

أما الصحف فقد نشرت صبيحة اليوم التالي أخبار الحادث، ونتيجة لاختفاء الجاني تخرج موقف الحكومة، وأعلنت على لسان وزير الداخلية عن مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يرشد إلى الفاعل أو يبلي بأية معلومات أو بيانات تؤدي للقبض على الجاني أو الجناة. ولقد تناولته الصحافة الرسمية بشكل استنكاري، وخاصة صحيفتي الوفد والكتلة، فقد كانت جنازته فرصة للتنديد برئيس الوزراء ووزير المالية.

أما عن صدى القضية، فقد تضاربت الأقوال، كانت هناك أقوال أن السراي كانت تبارك ما تم وهو مقتل أمين عثمان، وفي مجال تأييد هذه المقولة أنعمت السراي على والد القاتل حسين توفيق برتبة الباشوية أثناء نظر الدعوى. ونكر الأستاذ فتحي رضوان أن السراي الملكية قامت بتوكيل الدكتور زهير جرانة للدفاع عن السادات والذي دفع له أتعابه هو الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص. أما الرأي العام في مصر، فقد شغلته وأثارت انتباهه، وانقسمت مواقف الصحف اليومية والأسبوعية بين مؤيد ومعارض.

ويقول أنور السادات عن اغتيال أمين عثمان في منكرات وسيم خالد:
"أطلقت هذه الرصاصات على أمين عثمان وكان قد عاد لتوه من رحلة في

بريطانيا زار فيها 10 داوننج ستريت ونشرت الصحف المصرية ذلك ثم عقبته هذه الصحف أيضاً يوم روايتها للحادث أنه كان قد تناول طعام الفطور على مائدة السفير البريطاني صاحب يوم 4 شباط/فبراير المشهور..

وكانت وفاة أمين عثمان في مساء ذلك اليوم ضربة موجبة لبريطانيا بالذات وهو الذي كانت تعده على طريقته لتولي الحكم باسم الديمقراطية المزيفة التي أجادت اللعب من خلالها بالبلاد وأقدارها سنين طويلة. وكانت وفاته أيضاً ضربة موجبة لبريطانيا بالذات لأنه بوفاته أمين عثمان لفظت "رابطة النهضة" أنفاسها في نفس اللحظة معه ومعها مبادئها، وبذلك نسفت نهائياً مدرسة من مدارس الخيانة التي أنشأتها ورعتها ومولتها بريطانيا".

بدء التحقيق

تقدم شاب إلى بوليس طنطا معلناً أن لديه معلومات عن الحادث، لكنه لا يفضي بها إلا للنائب العام، وجرت اتصالات بعدها قام البوليس بترحيل الشاهد إلى القاهرة حيث استقبله رجال النيابة الذين يحققون في الحادث، وفتحوا معه محضراً للتحقيق مطالبين بالإدلاء بما لديه من معلومات ترشد إلى القاتل، لكن كانت المفاجأة أنه ليس لديه أي معلومات، لكنه كان شخص عاطل أراد أن يسافر من طنطا إلى القاهرة للبحث عن عمل بمواصلة مجانية.

وجّه رئيس النيابة المحقق إلى الشاب تهمة إزعاج السلطات، وكانت إجابته أنه أراد أن يسافر إلى القاهرة وليس لديه مصاريف السفر فلجأ إلى هذه الحيلة، وعرضت الأوراق على النائب العام فأمر بإخلاء سبيله.

شهود عيان

وفي نفس ليلة الحادث بدأ أنور حبيب وكيل النيابة التحقيق، وسماع بعض الشهود الذين تصانف وجودهم في مكان الجريمة. وتلقى من مأمور قسم عابدين مظروفاً بداخله مسدسين تنبعث منها رائحة البارود عُثر عليهما في منطقة الحادث وشظايا

القنبلة التي انفجرت بجوار حديقة دار الأوبرا. وعندما سئل الشهود الذين تعقبوا الجاني عقب هروبه وتصادف وجودهم في مكان الجريمة، شهد كل من:

عبد العزيز الشافعي

يُعدّ عبد العزيز الشافعي من أبرز الشهود، وأحد أعضاء رابطة النهضة التي يرأسها أمين عثمان، والذي اعتاد الحضور إليها كل سبت وثلاثاء، وقد لفت نظره وقوف شابين لمدة ثلاثة أيام سابقة على يوم الحادث أمام العمارة التي وقعت فيها الجريمة. أما يوم الحادث فقد حضر قبل عشر دقائق من إطلاق النار، فلما سمع صوت الأعمدة النارية في مدخل العمارة توجه صوب الصوت فوجد أمين عثمان يترنح، فجعل يصرخ ضاغطاً بيديه على الجروح لوقف النزيف، وقال إنه تبين له أن أحد هذين الشابين واسمه حسين ابن توفيق أحمد بك وكيل وزارة المواصلات، لأنه سبق أن تعرف عليه منذ سنة سابقة حيث كان حسين يتردد على ابن عمه سامي توفيق الموظف بنفس الوزارة ثم نقل إلى هندسة وأبورات السكة الحديد، وكان حسين يتردد كثيراً على ابن عمه في عمله، وأضاف أنه لاحظ عليه أنه "عبيط" من مظهره وملبسه، فأخبره ابن عمه أن هذا الذي يستهين به "شقي ويحرز قنابل ويتحرش بالإنجليز". وقد أيده أحمد سامي ابن عم المتهم في شهادته.

شاب يعمل بوزارة الحربية:

قال إن لديه معلومات فقد كان يوم الحادث واقفاً أمام مبنى التليفون العمومي بشارع عدلي ورأى ابن توفيق بك أحمد وكيل وزارة الحربية يجري في الشارع وخلفه المارة يصيحون، وأضاف أنه يعتقد أنه الجاني لأنه كان قادماً من مكان الحادث، وأخذ يجري بسرعة في الشارع، وألقى قنبلة على مطارديه. سئل الشاهد وما هي علاقتك بهذا الشاب وكيف عرفتة؟ وكانت إجابته أنه موظف بوزارة الحربية وكثيراً ما كان يرى هذا الشاب يتردد على مكتب والده وكيل الوزارة وأضاف أن شكله مميز: طويل القامة، جبهته صغيرة، وحركاته عصبية.

عبد المنعم القباني:

شهد عبد المنعم القباني الموظف بالمخازن الاميرية أنه كان قادماً من ميدان الملكة فريدة (العتبة) متجهاً إلى ميدان الأوبرا وشاهد القوم يجرون وهم يصيحون "حرامي حرامي" .. ثم سمع انفجاراً شديداً أصيب هو منه في ذراعه، وشاهد شخصاً يجري من ميدان الأوبرا نحو العتبة وكان عاري الرأس ولم يتمكن من تبين ملامحه، ثم علم أنه ألقى قنبلة عند الأوبرا.

الطيار حسن محمود

شهد الطيار حسن محمود، وهو قائد جناح سلاح الطيران، أنه أثناء سيره بشارع عدلي شاهد أمين عثمان يدخل مسرعاً إلى المبنى الذي وقع فيه الحادث، ثم سمع طلقات سمع بعدها صرخة استغاثة علم بعدها بالحادث وشاهد شخصاً يخرج مسرعاً في نفس الصورة التي شهد بها الشهود.

تفتيش بيت الأخوين

وبعرض الأمر على النائب العام أمر بضبط كل من حسين توفيق وأخيه سعيد، وقام الأستاذ محمد كامل القاويش وكيل النيابة بتفتيش مسكنهما، فعُثر فيه على مسدسين بساقية، كما ضبط في غرفة حسين عدد من جريدة المصري بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1945، وبه عنوان "الامة تهنى الرئيس بالنجاة من الحادث". والمقصود نجاة النحاس باشا من محاولة اغتياله بقنبلة قبل ثلاثة أسابيع من اغتيال أمين عثمان، كما عثر في جيب جاكته حسين توفيق على ورقة يانصيب أيضاً عليها عبارات مثل "أريد أن أراكي لأنني سأذهب إلى مهمة خطيرة"، وكتب تحتها باللغة الإنجليزية عبارة ترجمتها "خلف الخطوط الامامية"، أريد منك صورة، هل قالت لأهلها"، وفي جيب سترته عُثر على مفكرة مدون في خانة يوم السبت 5 كانون الثاني/يناير (الساعة 5 بالعتبة)، وفي خانة الأحد 6 (الساعة 4 بالجيزة).

التعرف على المتهم

بدأ المحقق بإحضار ثمانية أشخاص متشابهين في الشكل والجسم مع المتهمين، فأشار الشاهد الطيار حسن محمود إلى حسين توفيق، وجنّبه إلى الأمام من سترته جازماً أنه هو الذي ارتكب الجريمة، وكذلك فعل الشاهد عبد العزيز الشافعي.

وفي الوقت نفسه تقدم أحمد بك عبد الرحمن مفتش ضبط العاصمة بتقرير إلى النيابة أشار فيه أن سبق ضبط حسين توفيق في حوادث قتل بعض الجنود الإنجليز في منطقة المعادي ومصر الجديدة.

شهادة والد المتهم حسين توفيق

استدعت النيابة والد المتهم حسين توفيق، فقرر أن ابنه طالب في السنة الرابعة الثانوية، وأنه عقب اغتيال أحمد ماهر باشا في شباط/فبراير 1945 سمع ابنه حسين يحبذ التضحية، وضبط معه مسدساً غير صالح للاستعمال، وعُلِّلَ حيازته له بالدفاع عن نفسه ضد اللصوص، فنصحه بعدم حمل السلاح. كما أن ابنه كان يظهر كراهيته للإنجليز، ويقول إن الحكام خدام لهم وأن حالة ابنه الصحية والنفسية غير طبيعية، فهو مصاب بانفصال شبكي في عينيه، وأن تصرفاته غير عادية، وأنه ليلة الحادث خرج حسين حوالي الساعة السادسة إلا ربع لزيارة خالته في منشية البكري، أما هو "الأب" فقد ذهب إلى نادي سليمان باشا حيث سمع بوقوع الحادث. وعاد إلى المنزل حوالي الساعة السادسة والثلاث وعلم من الخادمة أن ابنه حسين قد عاد قبل وصولهم بنصف ساعة، ولما قصَّ ما سمعه على مسامع ابنه أثناء اجتماعهم على العشاء، وأن الجاني أطلق رصاصتين على القنيل، قال حسين: أنه سمع من أصدقائه أن الاعتداء كان بقنبلة.

اعترافات المتهم حسين توفيق

قُبِضَ على الابن حسين توفيق وسُئِلَ عدة أسئلة مثل: (أين كنت يوم الحادث؟

وكيف قضيت الليل؟ وما هي أسباب وجود هذه الأسلحة؟ وما هي علاقتك بأمين عثمان؟). أجاب حسين توفيق بهدوء إجابات تبعده عن أن يكون الفاعل، لكن البوليس أصبح لديه اعتقاد جازم بأنه الفاعل، ولكنه تراجع عن رفضه بعد أن لجأ وكيل النيابة كامل القاويش إلى الحيلة، فأوعز إلى الصحف بالقول أن الحادث وقع لأسباب نسائية، وجعل في الخبر تلميحاً إلى قيام صلة بين أمين عثمان وسيدة عزيزة جداً على القاتل حسين توفيق، وفي الصباح دعا القاويش القاتل إلى مكتبه وأطلعته على الخبر. جنّ جنون حسين توفيق لقد قتل أمين عثمان وفي يقينه أنه يؤدي دوراً بطولياً فكيف تذهب هذه البطولة هباء، ونجحت الحيلة، وانفجر حسين توفيق معترفاً، وأفاض في اعترافات مفصلة ومطوّلة كيف أنه وطني يحب مصر ويكره الإنجليز، وأنه قتل أمين عثمان بيديه جزاء له على دعوته لحب الإنجليز، وأضاف أنه سبق أن قتل في حي المعادي بعض الجنود البريطانيين.

لم يكتف حسين توفيق بالاعتراف على نفسه بل تحدث عن بقية أعضاء الجمعية ومخزن أسلحتهم في جبل المقطم، وكانوا جميعاً وقتها من الشبان الصغار، وما زالوا في مرحلة التعليم باستثناء اليوزباشي أنور السادات، وبدأت عمليات القبض على المشتركين وبدأت محاكمتهم، وأبرزهم (أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل (وزير الخارجية في عهد السادات)، والصحفي عبد العزيز خميس، والصحفي سعد كامل، وبلغ عددهم 26 متهماً).

واعترف حسين توفيق بأنه أسس جمعية سرية من شباب كانوا جميعاً من طلبة الجامعة والمدارس الثانوية، وهدف الجمعية قتل الإنجليز وكل الزعماء الذين يتصلون بهم، وقال عن الجمعية أنها قررت اغتيال النحاس باشا يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 1945، لقبوله التعاون مع الإنجليز، وتولية الحكم في 4 شباط/فبراير 1942، وأنه كُلف بهذه المهمة، وكذلك اتفقوا على قتل أمين عثمان ومكرم عبيد لأنهما اشتركا في مأساة ذلك اليوم.

وهذا ما اعترف به حسين توفيق في التحقيقات عندما سئل:

س: من هم الذين اعتبرتموهم مسؤولين عن حادث 4 شباط/ فبراير؟

ج: النحاس باشا وأمين عثمان باشا لقبولهما تدخل الإنجليز في شؤون المصريين، وكل الزعماء قالوا عليهم أنهم السبب في تدخل الإنجليز.

س: هل من الطرق العملية التي تعجبك الاعتداء على الحكام المصريين فقط أو الإنجليز أيضاً؟

ج: فكرتي العملية هي أن يعتدى على الإنجليز والمتعاونين معهم من المصريين.

س: هل تعتقد أن أمين عثمان باشا كان يتعاون مع الإنجليز؟

ج: أبوه طبيعي كان يعاونهم لأنه كان إنجليزي خالص.

ومما لا شك فيه أن حادث 4 شباط/ فبراير كان له كل الأثر في تفكير الجماعة كمبرر لاغتيال النحاس وأمين عثمان.

وأوضح أنهم نفّذوا أكثر من عملية لاغتيال النحاس منها أنه قذف قنبلة على سيارته جهة القصر العيني أثناء زهابه في رأس السنة الهجرية إلى النادي السعودي ولكنها لم تصبه، كما أنهم راقبوا تحركات مصطفى النحاس كثيراً لتدبير قتله، ولكنهم لم يفلحوا، لذلك تغيرت خططهم باغتيال أمين عثمان ثم مقتل النحاس أثناء سيره في جنازته، إلا أن ظروف القبض عليه منعت من مواصلة تنفيذ الشطر الثاني من المخطط، وأن بقية أعضاء الجماعة لو علموا بهذا لقاموا هم بتنفيذه.

وقال إنه في سبيل تنفيذ خطة اغتيال أمين عثمان عاينَ مكان رابطة النهضة بشارع عدلي، والممرات التي تؤدي إليها ليرسم خطة الهرب، ثم تربص له ساعة الحادث داخل المبنى، وقد رافقه إلى باب العمارة زميله محمود يحيي مراد، أما الأربعة الآخرون: عمرو حسين أبو علي، ومحمود الجوهري، وعبد

العزیز خمیس، ومحجوب علی محجوب، فقد اتخذوا الأماكن المحددة لهم لمراقبة الطريق، وإذا نادى عليه، والتفت أمين إليه أطلق عليه ثلاث رصاصات في مواجهته ثم هرب بعد إطلاق النار عليه.

أضاف حسين توفيق في اعترافاته: أن الجمعية تضم خمسين عضواً بعضهم عامل وبعضهم غير عامل، وأنها مقسمة إلى شعب وحلقات غير متصلة، وأن هدفها استقلال البلد عن طريق القوة، وقتل من يعاون الإنجليز من المصريين الخونة، ومنهم النحاس وأمين عثمان، وقال "إن اختياره لتنفيذ عملية اغتيال النحاس كان بطريقة القرعة، وأنه أخفق، وكان عليه أن يعود لقتله في جنازة أمين عثمان لولا القبض عليه". ثم اعترف حسين توفيق بأنه كان لهذه الجمعية مجلس إدارة تحت رئاسته، أطلقوا عليه اسم "المحكمة الشعبية"، يعقد جلساته ويصدر قراراته من منزل محمود مراد وأحياناً من مقهى في عمارة متاتيا أمام حديقة الأزبكية، وأن اليوزباشي أنور السادات اتصل بهم هناك وأخذ يمدّمهم بالقنابل، أما القاسم المشترك بين أفراد جماعة حسين توفيق فهو اعتناقهم فكرة العمل المسلح، ونبذ أسلوب التظاهر أو الاشتراك في المظاهرات، وكان يرى فيها كلام فارغ لا يؤدي إلى زحزحة الاحتلال.

وانتقلت الجماعة إلى طور جديد بعد أن انضم إليهم الضابط محمد أنور السادات تحت اسم "الحاج محمد"، وكان وقتها في السادسة والعشرين من عمره، هارباً من المعتقل ومارس أعمال المقاولات. وهو أبرز أعضاء الجمعية، فقد اتهم بالاشتراك في قتل النحاس باشا، وذلك باستئجار سيارة والوقوف بها أمام متحف الشمع على مقربة من مكان الحادث لمساعدة المتآمرين على الهرب، كما اتهم بالاتفاق على قتل أمين عثمان وبعض الجنود البريطانيين، فقبض عليه وظل بالسجن لمدة واحد وثلاثين شهراً. وروى حسين توفيق للمحقق كيف تعرف إلى السادات، وكيف كان انضمامه إلى هذه الجمعية نقطة تحول في مساره، وكيف أقنعهم الحاج محمد بالتخلي عن اغتيال اليهود، لأن قتل اليهود لن يغير من الأمر شيئاً، وأن قتل إنجليزي واحد يساوي قتل 100 يهودي، وأن قتل باشا، واحد يتعاون معهم يساوي قتل ألف إنجليزي. أما المسألة اليهودية فلن يحلها إلا

القتل، وكيف أن قتل الضباط والجنود الإنجليز لن يخرج بريطانيا من مصر لكن لا بد من التخلص من أصقائهم المصريين فهم أدواتهم، ولا بد من تحالف الشعب مع الجيش وحتى يجيء هذا اليوم لا بد من معارك متواصلة لتقريب يوم الثورة.

وقد جاء في مذكرات البكباشي محمد الجزار وهو أحد الذين قاموا بالقبض على حسين توفيق أنه قابل أنور السادات في عام 1956، وسأله عن هذه الجمعية فقال له:

"لقد كان هناك تشكيلان أحدهما من المدنيين والآخر من الضباط الأحرار، وأن دوره كان حلقة الاتصال بين التشكيلين، وأن أمين عثمان كان موضوعاً تحت مراقبة التشكيل الذي كان يحصي جميع تحركاته، كما ذكر أنه تبين للجماعة من هذه المراقبة أن أمين عثمان توجه يوم الجمعة 4 كانون الثاني/يناير 1946 إلى منزل اللورد كيلرن، وكذلك مصطفى النحاس باشا، وتناول الثلاثة طعام العشاء معاً، وعلمت الجماعة أن النية قد اتجهت لتعيين أمين عثمان رئيساً للوزراء، وأن النحاس وافق في هذا الاجتماع على ذلك، ولهذا السبب بادر التشكيل الأول بقتل أمين عثمان".

وبعد مرحلة الصراع المسلح ضد الإنجليز بدؤوا في تنفيذ الشق الثاني من فكرهم وهو القضاء على الباشوات ووضعوا قائمة تضم النحاس، والنقراشي، ومكرم عبيد، وبعض رجال القصر مثل عمر فتحي، وإبراهيم عطا الله، وعملاء الإنجليز مثل حسن رفعت ومحمود غزالي، وأمين عثمان. ولتنفيذ خطتهم تظاهروا بالانضمام إلى الأحزاب لجمع المعلومات عن لزعماء ورصد تحركاتهم، وبدؤوا عملياتهم بمحاولتين لاغتيال النحاس وفشلتا، ولاذ مرتكبوها بالفرار دون أن يقبض البوليس عليهم. كذلك فشل مشروع اغتيال النقراشي لشدة الحراسة عليه، وتركوا مكرم عبيد مؤقتاً لما يتظاهر به - في نظرهم - من مواقف وطنية تعرقل بقية أعمالهم، ومن ثم عادوا إلى التفكير في اغتيال النحاس للمرة الثالثة، وهداهم تفكيرهم إلى أن يعود ليقته في جنازة أمين عثمان.

ويقول وسيم خالد - أحد أعمدة التنظيم - إن حسين توفيق بالذات كان

وراء هذا التصميم، في حين عارضه كثيرون من أعضاء الجماعة، لأن ثقل وزن النحاس كان يستثير خيالهم، بالإضافة إلى أن أمين عثمان كان محل احتقار من الجميع إلى الحد الذي يرون أنه لا يصلح أن يكون هدفاً، ولا يستحق مجرد العناء، ولكن الطريقة التي عبر بها أمين عثمان عن أفكاره أزعجت الجانب الأخلاقي في شخصية حسين توفيق ومن ثم جاء قرار الاغتيال.

وجدير بالذكر أن حسين توفيق قد ظهر في فترة انتشرت بها التنظيمات السياسية العسكرية على نمط الميلشيات الفاشية التي عرفت في إيطاليا وألمانيا، وكانت تتمايز بلون القميص الذي يرتديه الشباب، وبدأت بمصر الفتاة ثم جواله الإخوان المسلمين، وإلى جانب هذه التشكيلات ذات الصبغة الحزبية نشأت جماعات سرية من الشباب المتحمس لإزعاج سلطات الاحتلال ومطاردتهم في الشوارع، ومنها جماعة حسين توفيق.

ولا بد أن يكون حسين توفيق - في نزعته المتطرفة - قد تأثر بوالده توفيق أحمد بك الذي اشترك في شبابه في عملية اغتيال بطرس باشا غالي في عام 1910، وقد نشأ الصبي ميالاً إلى العنف. وقد شهد والده في التحقيقات بعد اغتيال أمين عثمان أن ابنه كان شرساً في تعامله مع أقرانه ومع الحيوانات الصغيرة ويقوم بقتلها، وكان يفضل الأعمال العنيفة مثل "عسكر وحرامية" ثم طورها في شكل صراع بين فلاح مصري لعب هو شخصيته وتركبي متجبر، وقال أبوه إن ابنه كان يعاني من ضعف البصر مما أضاف كثيراً إلى آلامه النفسية.

حاول الدفاع عن حسين توفيق الأستاذ أحمد رشدي المحامي التشكيك في قدراته العقلية بناء على نص المادة (62) عقوبات التي تعفي من العقاب كل من يكون فاقد الشعور أو الاختيار إما لجنون أو عاهة في العقل أو لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة، ووافقت المحكمة على إحالته للطب الشرعي، وسأله الدكتور محمد كامل الخولي مدير مصلحة الأمراض العقلية إذا كان يعرف أن اغتيال أمين عثمان قتل وإزهاق روح؟

فأجاب المتهم وهو يبتسم: "طبعاً قتل وإزهاق روح أمال كنت بأهزر مع أمين عثمان أو أدلعه؟"

ولما سألته إن كان عمله جريمة يعاقب عليها القانون؟

قال: إنه ليس بجريمة إلا في نظر المغفلين فقط.

وبسؤاله عن العقاب الذي يتوقعه.

قال: الشنق طبعاً، ولكن هذا لن يحصل لأنني رجل ومعني أناس على

استعداد لأن يموتوا وينقذوني ولو قتلوا نصف سكان البلاد.

وسئل: هل تظن نفسك شخصاً عظيماً؟

فكان جوابه:

"أنا اعتبر نفسي قطعاً أعظم رجل في مصر، لأن أحداً لم يقم بمثل هذه الأعمال التي قمت بها.. وربما أكون أعظم رجل في الدنيا تبعاً للأعمال التي قمت بها.. وربما أكون أعظم رجل في الدنيا تبعاً للأعمال التي سأقوم بها في المستقبل".

وأضاف حسين توفيق: "إن قتل أمين عثمان كان صواباً وليس خطأ".

ولما سئل كيف يكون القتل صواباً وقد حرّم الله قتل النفس؟ أجاب: "أن الله لا يحرم قتل كل نفس، بل هناك بعض النفوس مباح قتلها، وأن نفس أمين عثمان ومن على شاكلته التي تعيث فساداً في الأرض: حلل الله قتلها في سبيل الشعب".

ولما سألته وكيل النيابة كيف يتهم شخصاً ويحاكمه ويحكم عليه وينفذ فيه

الحكم دون أن يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه؟

أجاب: أنه سمعه وعرف وجهة نظره، حيث كان يحضر مع الناس في نادي

رابطة النهضة واستمع إلى أقوال أمين باشا، ومن وجهة أخرى فإن آراء أمين

باشا معروفة للخاص والعام.

ولما سئل عما دعاه للاعتراف، أجاب أنه ظن أن هذه الفرصة لتفهم الناس المبادئ السامية والفكرة الجليلة التي يعمل من أجلها.

وعلى أية حال، فإنه بعد محاولات النيابة اعترف حسين توفيق في 10 كانون الثاني/يناير 1946، بأن له شركاء في الحادث، وأرشد البوليس على بعض أعضاء الجمعية.

وكان من بين شهود النفي الذين أدلوا بشهادتهم في القضية الأستاذ جلال الدين الحمامصي رئيس تحرير جريدة الزمان وقتئذ. وكانت شهادة الأستاذ الحمامصي، تدور حول علاقته بأنور السادات، ومما قاله الأستاذ جلال الحمامصي:

"أنه كان معتقلاً مع أنور السادات في معتقل الزيتون 1943 - 1944، وأنه بعد خروجه من المعتقل اتصل به أنور السادات خلال سنة 1945 طالباً استئجار بعض سيارات النقل، لاستعماله الشخصي وأن السادات كان يزوره في جريدة الكتلة في أحد الأيام وفي أثناء وجوده معه دخل سكرتير تحرير الجريدة وأنباه - أي الحمامصي - بحادث محاولة اغتيال رفعة النحاس، ولم يستطع الحمامصي تحديد وقت حضور أنور السادات وانصرافه في ذلك اليوم، وإنما ينكر أن حضوره كان قبل الغروب بمدة طويلة وأنه بعد دخوله بنحو ثلث ساعة تلقى نبأ محاولة اغتيال النحاس باشا من سكرتير التحرير واعتقادي الشخصي البحت أن زيارة السادات لجلال الحمامصي في ذلك الوقت كانت ذات مغزى خاص".

وقد استدعي للشهادة أيضاً محسن فاضل الذي كان معتقلاً مع السادات وهرب معه، وقد قال محسن فاضل أن:

"حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية كانت له سلطة على المعتقلات وخصوصاً على المعتقلين على نمة السلطات البريطانية وأن حسن رفعت باشا نصح والده أن يقنع ابنه بالعودة إلى المعتقل بعد هربه، لأن الإفراج عن المعتقلين جميعاً أصبح وشيكاً وأن محسن فاضل استجاب إلى رغبة والده في العودة، بينما رفض أنور السادات العودة إلى المعتقل".

إجراءات المحاكمة

وقد بدأت محكمة جنايات مصر بباب الخلق في محاكمة المتهمين يوم 12 شباط/فبراير 1946، وسط حشد كبير من الشهود والحاضرين الذين كان منهم بعض الوزراء وكبار رجال السياسة ومن هؤلاء على ماهر، وإسماعيل صدقي، وإبراهيم عبد الهادي، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وحسين سري، وحافظ رمضان، ومحمد حسين هيكل، ومحمد لطفي جمعة.

بدأ نظر القضية بجلسة 21 نيسان/أبريل 1946 بعد أن صدر قرار الاتهام بحق 26 متهماً، وكانت الجلسة برئاسة القاضي عطا الله إسماعيل، وقد حضر المتهمون من السجن ومعهم المحامون، وكان المتهمون هم: (حسين توفيق أحمد، ومحمود يحيي مراد، ومحمود أحمد الجوهري، وعمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس، ومحجوب علي محجوب، ومحمد أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، نجيب حسين فخري، ومحمد محمود كريم، ومنحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، ومجدي عبد العزيز، وأحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال، ومحمد علي خليفة، ومحمد عبد الفتاح، وعباس محمود المرشدي، وعلي عزيز دياب، وأحمد خيرى عباس، وأحمد محمد خليل، وكامل محمد إبراهيم، وعبد الهادي مسعود، وجول أسود نعيم، وأنور فائق جرجس).

وتوالى على رئاسة هيئة المحكمة أكثر من رئيس، وتشكلت هيئة الدفاع من كبار المحامين: (أحمد بك رشدي، وعلي بك الخشخاشي، وحمادة الناحل، وزكي عريبي، والدكتور محمد هاشم، وشوكت التونسي، وهيب بك دوس، وزهير جرائنة، وتوفيق بك دوس، وفتحي رضوان (خال المتهم سعد كامل)، ومصطفى بك الشوربجي، ومكرم عبيد باشا، ولطفي جمعة، أما المستشار أحمد كامل فقد استقال من منصبه ليتولّى الدفاع عن ابنه محمد إبراهيم كامل (وهو ابنة خالة حسين توفيق). واستمرت إجراءات المحاكمة حتى صدور الأحكام في 24 تموز/ يوليو 1948، أي بعد انقضاء عامين وستة شهور وتسعة عشر يوماً على وقوع الجريمة، ثم نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر، وتأجلت إلى 15 أيلول/ سبتمبر مع استمرار حبس المتهمين.

خطة الدفاع في استبعاد كامل القاويش :

كان المحقق الأول في قضية اغتيال أمين عثمان، كامل القاويش الذي كان يعتبر كفاءة قانونية يعمل لها المحامون ألف حساب. انعقدت هيئة المحكمة في جلسة سرية واقتصر الحضور على المحامين الذين يترافعون في القضية فقط، وبدأت أسئلة المحامين وإجابة القاويش عنها، وفي أثناء الجلسة أخرج أحد المحامين ويدعى حسن الجداوي خلسة الكاميرا التي كانت لا تفارقه والتقط صورة للقاويش وهو يشهد، لكن هذه الصورة لم تحظ بالنشر لمخالفة ذلك لقرار المحكمة بأن الجلسة سرية.

ظن البعض أن الأمر اقتصر على ما تم وأن هدف المحامين كان فعلاً هو معرفة شهادة القاويش ومعلوماته لإلقاء مزيد من الضوء على القضية، لكن الأمر كان أبعد من ذلك فقد كان هذا كميناً له، فبعدما أتم شهادته طالب المحامون باستبعاد القاويش من كرسي الاتهام في القضية بعد أن أصبح له شهادة فيها. ونجحت خطة الدفاع في استبعاد كامل القاويش عن المنصة، وتولّى بعده كممثل للاتهام أنور حبيب.

وشهدت قاعة المحكمة سجلاً ساخناً بين النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا، ووكيل النيابة أنور حبيب. وبدأ الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة مرافعته بالهجوم على الإنجليز بقوله:

"إن يوم 4 شباط/فبراير 1942 سيظل وصمة عار في جبين الإمبراطورية البريطانية، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم الاغبر الكالج، لقد قابلوا الوفاء بالنكران، والإحسان بالإساءة، والصنيع بالجحود. سنظل نلعن الإنجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا، وأنه ليخيل لي أن كل باب يغلق كأنما ينغلق في وجوههم، وأن كل حجر بأرض الوادي ودّ لو طار في جباههم، وأن كل كلب ينبج إنما يصرخ في وجوههم: أخرجوا من هذا البلد.. الجلاء ووحدة وادي النيل، ولكن كيف البلوغ إلى ما نصبو إليه جميعاً، أليكون بالتناحر والتناذب فيما بيننا؟ أليكون بأن يهاجم بعضنا بعضاً فننقسم شيعاً

وفرقاً ثم يقوم منا نفر من الشباب أعماه الغضب فتاه حكمه على الأمور، يقتل القادة منا والرجال، فيسود في بلادنا جو من الفزع والقلق والتوتر، كل يتوجس الشر أينما راح، فنتبذل الخواطر، ويفلت الزمام، فيذهلنا هذا عما ألمَّ بوطننا، ونشغل بجراحنا الداخلية عن مكافحة الأفعوان الأجنبي، ونعطي هذا الأفعوان فرصاً يسمم بها جراحنا بإشاعة الخلاف والتفرقة، وننخن الوطن جراحاً في الصميم، اللهم هذا منكر لا يرضيك فالهمنا من أمرنا رشداً، ولنتق الله في أنفسنا، وليتق الله كل مصري في أخيه المصري، ملتفين حول دستورنا السماوي إلا وهو القرآن الكريم، وليس أكمل من هذا نعود إلى حب الله والدين فتصفوا نفوس الشباب وتمتلئ صدورهم رحمة، وبعداً عن الشر والرجس والدم وإراقتة، ويفهم الشباب أن حب الوطن من الإيمان، وأن الله حرم قتل النفس إلا بالحق وأن الله فرض طاعة ولي الأمر "وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم".

وما إن سمع المتهمون والشهود هذا الكلام حتى صفقوا وهتف بعضهم:

"النيابة صاحبة الدعوى في الجمعية العمومية وصاحبة قرار الاتهام".

وعن القضية قال الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة:

"كان لا بد لي أن أقدم بهذه المقدمة، لأنني لا أريد أن أخوض في هذا الحادث، ومن المسؤول لأن ذلك يقتضي تحقيقاً، ولا يجب أن نأخذ الأمور بظواهرها، وإنني أعرض على عدالتكم اليوم قضية عصبية من المغرورين ساءت أفكارهم وعميت بصائرهم، ركبهم الشيطان بغوايته وأعماهم الغي بضلالته وران على قلوبهم ظلام الغرور بحلكتة وملك عقولهم إبليس الشرير بفتنته فأهوى بهم إلى الدركات السفلى من الإجرام وشناعته: اتخذوا القتل هواية وسفك الدماء غواية، وإهدار أرواح المفكرين والقادة لأسباب يقدرونها بغير حكمة ولا روية وسيلة إلى إرضاء نزعاتهم الفاجرة إلى القتل وإزهاق نفوس الأبرياء".

"إن القضية بدأت أعمالها الإجرامية بمحاولات آثمة لاغتيال بعض الأفراد من البريطانيين ثم بمحاولات لاغتيال رفعة النحاس باشا. وانتهت إلى حادث مقتل أمين عثمان باشا، وكلها جرائم ذات حدين: أحدهما يصيب صدر القتيل، والآخر يصيب صدر الأمة والحرية.. حرية الرأي والعقيدة.. ومهما كان الباعث

على هذه الجريمة خلافاً في الرأي فهي شر الجرائم، ولو أطيح بالزعماء من مخالفيهم في الرأي لأقفر المجتمع من المصلحين".

وكان مما قال أيضاً: "ما كان لأحد في مصر أن يستغفر لهؤلاء ولا أن يطلب لهم الرحمة فهم مشركون في حق الوطن، مثلهم كمثل المشركين في حق الله".

وتحدث أنور حبيب عن آراء أمين عثمان وأنه كان يعتقد أن رأيه فيه الخير للوطن، وقد يكون محقاً وقد يكون مخطئاً، ولكن خصومه لم يناقشوه، ولم يماربوه بنفس سلاحه، ثم تناول حرية الكلمة وحرية التعبير عن الرأي، وأنها أمور طبيعية كفلها القانون، وبدأ في سرد كل تهمة لكل متهم. وانتهت الجلسة.

وفي جلسة الأحد 11 نيسان/أبريل حضر النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا إلى المحكمة للرد على ما جاء في خطبة أنور حبيب، حول الاحتلال البريطاني، وبدأ في إطلاق كلماته بالاعتذار والتي أوردها على خلاف الحقيقة فقال:

"إن الكلمة التي ألقاها زميلي الأستاذ أنور حبيب أمس، كانت فيها تعبيرات ومجازات وتشبيهات، لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف اليوم: إنها جاءت خلاف مراده، ووقعت بعيداً عن مقصوده نتيجة للتعرض لمخاطر الارتجال، وأثراً عرضياً لجو القضية في نفسه، على أن تلك العبارات بما حوت من شؤون السياسة الخارجية، يصعب تبرير إرسالها على هذا النحو، كما يصعب ربطها بظروف الدعوى، لذلك استأذنت زميلي أنور بك، فأنن لي أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأي النيابة العمومية".

وهنا ثارت ضجة بين أرجاء القاعة، وصاح حسين توفيق:

"هذا قول لا يقوله إلا إنجليزي".

"عار عليك يا حضرة النائب العام أن تسحب هذا الكلام الوطني... كن شجاعاً ولا تخش شيئاً".

قال أنور السادات موجهاً الكلام إلى النائب العام:

"إزاي النائب العام المصري الوطني عايز يسحب الكلام ده... يا سعادة النائب العام أنك مصري والجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة يرددون أماني المصريين، وهي وحدة وادي النيل والجلاء التام. والنقراشي باشا قال في مجلس الأمن أن الإنجليز لصوص وقراصنة، فتأتي أنت لتسحب هذا الكلام.. يجب عليك أن تستقيل وتنزل من الكرسي".

"أنا أفضل أن أشنق ألف مرة على أن أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير الشريف".

"إن رئيس الحكومة (النقراشي) قال في مجلس الأمن إن الإنجليز عصابة لصوص، فلا محل لسحب ما قاله حضرة وكيل النيابة".

وعقب الأستاذ وهيب دوس المحامي بقوله:

"أرجو ألا يثبت شيء مما قاله سعادة النائب العام، لأن أنور بك حبيب لم يكن مرتجلاً بل كان محضراً لكلمته في أوراق، وهو ممثل النائب العام في هذه القضية".

أما الأستاذ أحمد رشدي المحامي فقال:

"نرجو ألا يكون صحيحاً أن الحكومة حين قرأت الكلمة التي قالها أنور بك حبيب أرادت أن تتدخل في الأمر، وذلك هو السبب في كلمة سعادة النائب العام، ونرجو ألا يكون تدخل الحكومة صحيحاً".

وإزاء هذه الضجة تكلم النائب العام فقال:

"أرجو أن يثبت في المحضر ألا تدخل مطلقاً من الحكومة، وأن النيابة العامة حرة مستقلة ولا سلطان عليها من الحكومة ولا من جهة أخرى، وإنما لاحظت أن عبارات وكيلي في المرافعة كان يمكن أن يعبر عنها بما يتفق واللغة القضائية".

فصاح أنور السادات:

"إن كلمة أنور بك حبيب أمس، قال عنها سعادة النائب العام اليوم أنها لا

تعبّر عن رأي النيابة، ولكن أنور بك لم يصرح إلا بالجلء ووحدة وادي النيل، وهذه أمنية كل شخص في الأمة".

وكان تعقيب النائب العام:

"يخيّل إلى أن هذه العبارة جاءت من باب التحمّس، وأنا إنما قصدت وقلت ما جاء في هذه المرافعة من عبارات ومجازات، وأما فيما يتعلق بالجلء ووحدة وادي النيل: فلا شأن لها بالقضية، ولم تأت على لسان الشهود، وللمرافعات آداب يجب أن تراعى".

ولم تقل المحكمة أكثر من "أن المسألة انتهت ونرجوكم أن تهدؤوا". ولما عادت الجلسة للانعقاد لم يعد النائب العام إلى القاعة، بل وقف أنور حبيب ليستكمل مرافعته.

ولأول مرة تتم إثارة حادث 4 شباط/فبراير 1942، وعلى نطاق واسع عندما دعي إلى الشهادة مصطفى النحاس باشا وعندما طلبت المحكمة له كرسيّاً ليجلس عليه ويشهد جالساً ولكنه رفضه وقال أنا قاض سابق وأحترم القضاء. وعندما دخل النحاس باشا، ارتفع صوت السادات:

"يسقط بطل 4 شباط/فبراير 1942"، وردد باقي المتهمين من داخل القفص الهتاف، والتف الحرس الخاص حوله خوفاً من الاعتداء عليه.

وكان من بين ما قاله مصطفى النحاس باشا: أنه طالما نصح الملك بالإصلاح، وتغيير الاعوان الموجودين وأنه عندما كان ينصح بالإصلاح كان يرى أن لا يكون الإصلاح طفرة، فهذا يضرّ ويحدث ارتباكاً في الحكم، وأكد مصطفى النحاس أنه فوجئ بورود اسمه في الإنذار البريطاني، وأنه أصر على عدم الاشتراك مع بعض الأحزاب في الحكم وأنه وقّع على كتابة الاحتجاج الذي تعهد فيه الزعماء بعدم قبولهم الحكم ولكنه أنذرهم بأن الاحتجاج يمكن أن يؤدي إلى نكبة البلد، والعرش، وأنه عندما عاد إلى منزل أحمد حسين - وكان قريباً لزوجته - سمع بأن الدبايات قد حاصرت عابدين وأن الحالة خطيرة جداً وأنه، أي مصطفى النحاس، اتصل بالقصر والزعماء الموجودين وأن الملك طلب منه

تأليف الوزارة وقال له "إن وطنيتك يا نحاس باشا تقتضي أن تستعمل الحكمة فيها"، وأنه عارض تأليف الوزارة وأن الملك هو الذي أمره بتأليف الوزارة.

ويقول النحاس في شهادته:

"أن السفير البريطاني ذكر له أنه لم يقع الاختيار عليه ليتولى الوزارة بصفته الشخصية وإنما بصفته زعيم الأغلبية فالموقف خطير، وهم -أي الإنجليز- يخشون أن يُطعنوا من الخلف، ويقول النحاس أن حكومته في الفترة من سنة 1942، 1944 كانت في خلاف مع الإنجليز ولكنه - أي النحاس- رأى أن يبقى ويدافع عن البلد حتى يموت. وقد كثرت الخلافات بين النحاس باشا وبين هيئة الدفاع، وكانت المحكمة تتولى تصفية تلك الخلافات، وعندما سئل النحاس باشا "هل تذكر أن أحد الإنجليز قابلك في محطة قنا قال لك بالإنجليزية ما معناه: "إني سعيد بمصافحة الرجل الذي سيتولى الحكم قريباً؟" أجاب النحاس باشا: "أنا شخصياً لا أعرف الإنجليزية".

وعقب ذلك وفي نفس الجلسة سمعت شهادة رفعة علي ماهر باشا وتناول في شهادته المرحوم أمين عثمان باشا قائلاً أنه عندما تولى الوزارة عام 1939 صدر مرسوم ملكي بإحالة أمين عثمان (وكيل وزارة المالية آنذاك) إلى المعاش بتاريخ 20 آب/أغسطس 1939، وذلك ضمن مجموعة من وكلاء الوزارات، ولقد أوضح علي ماهر أسباب ذلك في شهادته في حادث اغتيال أمين عثمان عندما سئل عن ظروف وملابسات هذه الإحالة وكانت في أول أو ثاني جلسات مجلس الوزراء برئاسة علي ماهر، وكانت أسبابه التي نكرها هي:

- عدم رضاه عنه في موقفه من مفاوضات معاهدة 1936.

- أنه عندما كان أمين عثمان وكيلاً لوزارة المالية، كان الوزراء يرتابون في صلته بالانجليز، و يخشون بأسه نتيجة هذه الصلات.

- لأن الوزير ما هو إلا موجّه لسياسة الوزارة، لذا فإن أمين عثمان لم يكن كفوّاً لهذا العمل، لأنه كثيراً ما كان يترك أعمالاً دون إنجاز وأموراً دون تصريف، نظراً لانشغال معظم وقته خارج الوزارة، خاصة عند الإنجليز كالقيام

بدور الوسيط لدى السفير البريطاني بل كان ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة. فكل هذه الأمور تجمعت لدى علي ماهر مكونة أسباب إبعاده عن التعاون معه.

شهادة شيخ القضاة - المستشار محمد صائق حمدي - يتحدث عن قضية أمين عثمان بعد مرور ثلاثين عاماً (كانون الثاني/ديسمبر 1978)

"لقد بدأنا نظر الدعوى عام 1946، وكرجال نعمل انطلاقاً من مشاعرنا الوطنية وجدنا أننا سنحاكم كل باشوات مصر، وكل أحزابها وهيئاتها السياسية، وهو ما حدث فعلاً حين جئنا بهم جميعاً أمام المحكمة كشهود، وبينهم عدد ليس بقليل من رؤساء الوزراء السابقين.. كان همنا الأكبر كقضاة ثلاثة أن نصل إلى تأثير حادث 4 شباط/فبراير واحتلال عابدين بالدبابات الإنجليزية على شباب مصر، وإلى الأثر الذي أحدثه تصريح المجني عليه "أمين عثمان باشا" الذي قال فيه أن مصر مرتبطة ببريطانيا ارتباط الزواج الكاثوليكي، أي الذي لا انفصال فيه ولا طلاق!

واعتقد أن الحكومة وصل إلى علمها بعض أحاديثنا حول هذه النقطة بالتحديد، فرأت الضغط علينا بأسلوب غير مباشر أو صريح، ولم يكن بوسعها أن تفعل غير ذلك، كما لم تكن تسمح لها بأي ضغط أو تدخل، ففرضت على كل واحد منا ثلاثة من مخبري البوليس بدعوى حمايتنا من بقية التشكيل الذي قتل أمين عثمان والذي لم يقبض عليه بعد. كانوا يلزموننا كالظل، كما أعطت لكل واحد منا مسدساً، والهدف إرهابنا أو الحيلولة نون نشوء تعاطف ما بين أعضاء المحكمة والمتهمين!

أما عن أسلوب نظر القضية وهو واحد من أسرار العمل القضائي فإنني أكتشف عنه من أجل التاريخ والحقيقة التي لن يبقى غيرها للأجيال القادمة: "قمنا بتوزيع المتهمين على ثلاثتنا، أي كل واحد ما يقوم بدراسة موقف عدد معين من المتهمين في القضية، وهذا يحدث عادة عندما يكون العدد كبيراً. تولى رئيس المحكمة من رقم "1" حتى رقم "6" عدد قليل نسبياً يعهد به إلى

نفسه إلى جانب رئاسته للدائرة، وتوليت أنا كعضو يمين المتهمين من رقم "7" حتى رقم "16" وكان الرئيس السادات هو رقم "7"، وتولى زميلي إبراهيم خليل عضو اليسار المتهمين من رقم "17" حتى رقم "26". وبدأنا نعمل.

وكان من بين ما جاء في مرافعة الأستاذ أنور حبيب عن المتهم السابع

أنور السادات:

"انه اشترك بطريق الاتفاق فقط في قتل امين عثمان باشا. وبعد أن سرد ماضي المتهم بعد أن تخرج في الكلية الحربية والتحق ضابطاً بالجيش المصري بسلاح الإشارة قال إنه كوّن جمعية إجرامية وتوصّل بواسطة صديقه عمر حسين إلى التعرف بحسين توفيق ووجد فيه ضالته المنشودة استهتاراً وجنوحاً للجريمة، فاستغل الفرصة ووجّه حسين توفيق وجماعته وجهة جديدة لم يكونوا طرّقوها بعد وهي قتل المصريين. وعرض عليهم في لباقة فكرة قتل النحاس باشا. وكان في أثناء ارتكاب الحادث ينتظر زملاءه في سيارة قريباً من متحف الشمع، وقال إن المتهم كان حريصاً فلم يساهم في هذه الجرائم مساهمة فعّالة وكفاه بأن دفع بأغرار إلى جريمة ولا يهمله بعد ذلك أن يصيبهم مكروه طالما هو سليم أمين. فهو شخص من بين صفاته المكر، والحذق والإغواء ومظهره يوحي بالثقة وهو قوي الشخصية حتى ليحمل المرء على الوثوق به. وقد جاء اسمه في التحقيق على لسان محمد إبراهيم كامل إذ نكر أن حسين توفيق تصابق مع شخص جديد اسمه الحاج وآخر اسمه عزت، وقال أنه قد اشترك معه في حادث الشروع في قتل النحاس باشا يوم 6 كانون الأول/ديسمبر، ودلّل على ذلك بأن حسين توفيق ذكر وصفاً دقيقاً لغرفة أنور. والأثاث التي بها وتأييد ذلك بمعاينة منزل أنور وكذلك اعترف عليه عمر حسين أبو علي ومحمد علي خليفة والجوهري ويحيي مراد، وخميس وقد قال الأخير - خميس - أنه عرف أنور السادات من محمود مراد".

وبدأ أنور حبيب في مناقشة اعترافات حسين توفيق على أنور السادات ثم

عدوله عنها، بما يوحي بأن وكيل النيابة كان أقرب إلى الدفاع عن السادات.

وبصدد الدفاع عن المتهم أنور السادات - نقلاً عن محاضر جلسات

المحاكمة - قال الدكتور زهير جرانة: "هذا اليوم كان ينتظره السادات من زمن

وأن له أن يتكلم بلسان محاميه ولطالما رجا وتمنى أن تتاح له مثل هذه الفرصة أثناء التحقيق ليسمح له بالكلام - رجا أن تتاح له الفرصة للإفشاء بما يجيش في صدره في حضور محاميه فأبى عليه المحقق وأثر أنور السادات إزاء هذا التصرف الذي أدرك فطرته السليمة لا بما سنه القانون لأنه ليس رجل قانون، رأى أو أدرك أنه تصرف جائر أثار أن يطوي صدره على ما يعرف وأثر أن يتقدم بأدلة براءته في ساحة القضاء لا أمام المحقق الذي لمس منه الخصومة ظاهرة سافرة. أثار أن يكون ظهور براءته على الملأ وفي وضح النهار لا في جنح الظلام الذي أسدلته النياية على التحقيق الطويل.

ومن الخير في هذه القضية التي تشعبت فيها المسالك وتضخم ملفها من غير مقتضى أن نفصل الطريق الذي ساد فيه التحقيق والجو الذي أحاطه والتيارات التي تدافعت فيه حتى نكوّن بذلك فكرة سليمة صحيحة. والقضية عندما تنظر إليها يبدو وكأنها مسرح يبرز فيه ثلاثة أشخاص أو ثلاث شخصيات: الشخصية الأولى هي شخصية حسين توفيق شخصية ذهنية جمعت بين الشنوذ والعبقرية، والشخصية الثانية هي شخصية أنور السادات، شخصية جندي ميدان لا يعرف اللّف ولا الدوران، رجل يجادل بالحقيقة ويكشف الكل بما يثلج به صدره، وهي بعد شخصية معتدّة بنفسها لا تقبل أن يلعب بها فإذا ما استشعرت الظلم صرخت وطلبت في أن يحقق الأمر بشدة وفي غير مجاملة، وقد قاسى أنور السادات من جراء هذه الشخصية ما قاسى وقد تلوّن التحقيق بألوان من آثار هذه الشخصية.

أما الشخصية الثالثة فهي شخصية المحقق ولقد طغت هي الأخرى على التحقيق فلم يعد الأمر أمر محقق يحاول الوصول إلى الحقيقة ويجلوها من طريقها الصحيح وأن يدخل البيوت من أبوابها، ولكنه وجد في هذا التحقيق الذي يتلفت إليه الناس سلماً رغب أن يصل منه إلى الشهرة وظن أن الشهرة هي أن يسوق أمامكم عدداً من الشبان وفاته أن هذه المسائل العامة إذا دخلتها المصالح الخاصة الفردية لا تستقيم الأمور فلم يعد المحقق الذي يعمل بروح القانون ويعمل على تطبيقه في حدوده ولكن تملكته روح شرهة للاتهام".

ويقول د. جرانة:

"الواقع أن المحقق لم يقتنع بأن يسوق حوالي الثلاثين من الشبان ويلقي بهم في السجون عامين كاملين، ولبت هذا كان بوجه الحق وحده. أقول أنه لم يقتنع بهذا بل كان يريد أن يصل إلى اتهام من هم أكبر من هؤلاء مقاماً. لقد ظن المحقق أن هذا هو أدلة القوة في القضية وما هي إلا أدلة الضعف".

ويشير د. جرانة إلى تلغراف أرسله أنور السادات يقول فيه:

"إن الأستاذ القاويش يحقق في القضية التي أنا على نمتها وأنه يتبع أساليب نازية في التحقيق".

ويشير أيضاً إلى ما ذكره عزيز المصري من أنه يعرف أنور السادات وأنه ليس من الناس الذين يميلون إلى الإرهاب وإلى شهادة إمام إبراهيم - مسؤول القسم السياسي - التي جاء فيها أن أنور السادات صدره يتأجج ببغض الإنجليز وإعلاء شأن الوطن وهذه اعتبارات قومية تولد مع كل مواطن صحيح.

"وأخيراً لا أكون مجافياً ومجاوزاً حدود الحق إذا وصفت هذا اللون من التحقيق بأنه عبث كان يجب على النيابة أن تتنزه عنه. والواقع أن عزاءنا الوحيد هو وجودنا بين يديكم وأملنا هو أن العدالة التي أخطأنا في الأصل سنتزل علينا بكلمة عادلة وأن أمين عثمان باشا إن شاء الله أن يضيع مصالح البلاد في حياته فلا تدعوه يفوت على البلاد فرص الاستفادة من شبابها بعد مماته - فردوا إلى أنور السادات حريته حتى يستطيع أن يخدم وطنه كجندي يدافع عن بلاده".

ومن مرافعة الأستاذ محمود عبد المجيد المحامي عن أنور السادات نقل من محضر الجلسة تلك الكلمة:

"لقد اعتقل أنور السادات على نمة لجنة تحت سيطرة الإنجليز لا سلطان للحاكم العسكري عليها، وبذلك أصبح لأنور السادات ملف عند البوليس السياسي فكلما يحصل حادثة لا بد أن يدخله البوليس السياسي فيها، فالبوليس السياسي هو الذي أوعز باتهام أنور في حادثة أمين عثمان وحادث النحاس باشا، وقد سمعنا حسين توفيق يقول أنه يتهم أشخاصاً إرضاء لرغبة النيابة والبوليس".

"أنور السادات اعتقل طول مدة الحرب رغم أن التحقيق أثبت براءته. وفي أيام المعتقل وهي طويلة ومريرة أطلق عليه لقب الحاج قبل هروبه من المعتقل، وقال إمام بك أنه يوجد ضباط كثيرون يطلق عليهم هذا اللقب وعندما هرب لم يكن للمعتقلات قانون يعاقب على الهرب وخير رأي إنن أن لقب الحاج لم يكن هو مفتاح القضية بالنسبة لأنور السادات. لقد اعتقل أنور السادات مدة طويلة وشرد خلال الحرب ولذلك أرجو عندما تقضون ببراءته أن تقرروا أنه كان ضحية".

وحيث إن المتهم أنكر أيضاً ما نسب له بعض المتهمين من وقائع متصلة بالجمعية وأغراضها وخاصة استنجاره السيارة يوم حادث النحاس باشا وانتظاره بها بجوار متحف الشمع، كما نفى واقعة استحضاره قنابل ومسدسين من منزل عبد الوهاب طلعت باشا وواقعة اتفائه على قتل أمين عثمان باشا ثم واقعة مرافقته للمتهم مصطفى كمال حبيشة للمعالجة من الجرح الناري الذي قيل أنه أصابه في أصبع يده من مسدس كان معه، وأنكر أخيراً الورقة التي قرر مأمور سجن الأجانب أنه ضبطها بملابسه يوم 13 شباط/فبراير 1946 وقرر أنها ليست بخطه ولا يعرف سبباً عنها وأنها اصطنعت للكيد له، وقرر أخيراً أن جميع التهم التي نسبت له قد لفقها رجال البوليس السياسي ضده لأسباب عدة منها الطموح الشخصي للترقية، وما لحق رجال هذا القسم بصفة خاصة من تأنيب بسبب هربه من الاعتقال وعدم تمكنهم من الاهتداء إلى مكان اختفائه وضبطه حتى أظهر نفسه بعد رفع الأحكام العرفية وإنهاء الاعتقالات والإفراج عن المعتقلين وما تولد عن ذلك من رغبة في الكيد له والنيل منه، والعمل على التأثير على بعض المتهمين لإشراكه في كثير من التهم الموجهة إليهم واستجابة بعضهم لهذه الرغبة الملحة ثم عدولهم عن اتهامه بعد زواله الأسباب التي كانوا واقعين تحت تأثيرها".

أما عن "براءة أنور السادات" في هذه القضية، نكر في الحثيات ما

يلي:

"ترى المحكمة من قبل استعراض الأوراق واستظهار ما تقدمت به النيابة من أدلة وما دفع به المتهم ما وُجِّه إليه من اتهام وما بوشر فيها من تحقيقات بمعرفة النيابة أو أمام المحكمة أن تقرر أن للمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي مصدر في الدعوى تراه جديراً بالتصديق ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول متهم آخر ما دامت قد اقتنعت بصحة ذلك.

إن أمر تقدير كفاية الدليل متروك لضمير ووجدان القاضي وأنه لا محل إذن لما ذهب إليه الدفاع من وجوب عدم التعويل على هذه الاعترافات أو الأخذ بها لا بسبب إلا لأنها صادرة من متهم على آخر وأن العبرة إذن هي في بحث وتمحيص هذا الاعتراف كدليل مقدم في الدعوى وتقدير كفايته وقوته في الإثبات".

وتستمر حيثيات الحكم في التدليل على براءة المتهم مما نسب إليه ثم تقضي ببراءة أنور السادات".

حكم المحكمة

نذكر هنا بعض من نصوص حيثيات تحت عنوان "ظروف وملابسات القضية":

"لقد حكمت المحكمة وفقاً لاعتبارات سياسية هامة أهمها حادث 4 شباط/ فبراير 1942، حملات الاستنكار من هذا الحادث والمسؤولين عنه، وتحمل صفحات عديدة من حيثيات الحكم بنصوص ما قدمه الدفاع من قصاصات صحف تحمل هذا المعنى، بالإضافة إلى الباعث على جنائتي القتل والشروع فيه". ظروف الرأفة في تقدير العقوبة:

1- المتهم الأول: حسين توفيق أحمد

قام بالنسبة لهذا المتهم عدة عوامل تناولها الدفاع:

أولاً: حالته العقلية: وهذه تناولها الأطباء الفنيون وخرجوا إلى النتيجة السابق

بيانها والتي أخذت بها المحكمة وهي أن مسؤولية هذا المتهم جزئية ورأت المحكمة أن هذا العامل لا يرفع المسؤولية إطلاقاً بل ينظر إليه كعامل من عوامل التخفيف.

ثانياً: سن المتهم: ولد هذا المتهم في 27 كانون الأول/ديسمبر 1925، أي أنه في أول نور من أنوار الشباب الذي لا يكمل فيه الإدراك ولا التقدير.

ثالثاً: عوامل الاستفزاز: تلك العوامل التي أحاطت بحادث 4 شباط/فبراير 1942 مما سبق بيانه وإثبات بعض فقرات مما نشر عنه وإثارة هذا النشر جواً من النفور في بعض النفوس وخصوصاً لمثل المتهم في حادثة سنه ونفسه النائرة التي تستفزها مثل هذه الحملات، في وقت كان فيه الجو مكفهراً والأعصاب متوترة، ذاك الجو الذي أبرزته هذه القضية والذي كان له أثره حتى على ممثل النيابة في مرافعته، مما قال عنه النائب العام في بيانه الذي ألقاه بجلسة 11 نيسان/أبريل سنة 1948 بحق (أنها أثر عرض لجو القضية).

رابعاً: أنه لا يرجى من مثل هذا المتهم أن يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل أنه قرأها ورعاها على أنها حقيقة مسلم بها وأنها تعتبر خيانة كبرى موجهة نحو البلاد في شخص ملكنا - وغير ظاهر أمامه أن حكومة النحاس باشا جاءت على أسنة الرماح الإنجليزية - وظاهر من عبارات نشرت صلة أمين باشا عثمان بالسفارة البريطانية وعلاقته بالبريطانيين مما يقوي الشبهة نحوه بأنه كانت له يد في هذا الأمر - يضاف إلى ذلك عوامل التحدي التي كان يبرزها أمين عثمان باشا في خطبه وأحاديثه ومنها ما يصل إلى التساقط أمام أكبر رأي في البلاد.

أما ما ورد في دفاع المدعي بالحق المدني عن أمين عثمان باشا وسياسته قبل الإنجليز فإن هذا لم يكن محل بحث المتهمين ولا تحت نظرهم حتى يزنوا الأمور إلى هذا الحد ويقدروها هذا التقدير ويهضموها على هذا النحو من أن سياسة التفاهم التي درج عليها يشاركه فيها آخرون، بل كانوا أمام الجو الذي انتزع عواطفهم وملاً عليهم إحساسهم إلى قبيل ارتكاب الجريمة.

خامساً: أما من جهة الإنجليز فإن تاريخ عدوانهم القديم مائل للعيون وعودهم التي أخلفوها عن تحقيق استقلال البلاد عديدة - ثم جاءت الحرب ويؤسها وما قاسته البلاد من وطأتها وما أعقب ذلك من حادث 4 شباط/فبراير - كل هذا لا

يتطلب المزيد من الاستفزاز نحوهم - فالعداء قديم والنفور منهم ملاً النفوس - وما إن انقشعت غياهب الحرب ولاحت بوادر السلم حتى أخذت البلاد تترقب مصيرها منادية بالجلء - وكل زعيم ينادي بالمقاومة ويشجع على النضال وانتشرت عدوى التدريب على السلاح والاستعداد لليوم المشهود - وهو يوم النضال - وكانت قد أعلنت مبادئ حريات الشعوب ولكن الشباب كان يرى البلاد وهي محتلة يجوبها البريطانيون من كل مكان مما عبر عنه أحد المتهمين "محمود يحيى مراد" في ليلة الاعتداء على (مللر) بقوله "السماء بتاعتنا والقمر بتاعتنا وتتمتع به العيون الزرق".

كل هذه العوامل كان لها أثر هام في تفكير المتهمين في الخلاص - وتلك المقالات المثيرة لم يكن قد جفَّ مدادها بل لا زال يرن صداها قبيل حادث أمين عثمان باشا فزاعغت بصيرتهم وألهبت أفتدتهم وأثارت نفوسهم وأدارت عقولهم وساقهم تفكيرهم إلى أنه لا خلاص إلا بالقوة فرفعوا السلاح وقاموا بالاعتداء.

2 - عن باقي المتهمين:

واضح من التحقيقات أن المتهم الأول كان هو المسيطر على الجمعية - والمحرك لها - فقد ورد في التحقيقات عن ذلك ما يأتي:

- أولاً: اعترف حسين توفيق أنه هو نفسه صاحب الفكرة في أول تكوين الجمعية التي اشترك فيها المتهمون، وبدأت بغرض الحصول على السلاح من الإنجليز، ثم في عامي 1943، 1944 تجددت الفكرة وتطورت إلى قتل الإنجليز ومن يتعاون معهم، وأنه بعد تكوين شعبة محمود يحيى مراد أصبح هو بلا شعبة لأنه كان يعتبر مشرفاً على جميع الشعب وأنه صاحب فكرة اختيار الضحايا (النحاس، وأمين عثمان)، وأن الجماعة كانت تطيع أمره ثم كانت اعترافات المتهمين مؤيدة لهذه الأقوال.

- ثانياً: أنه هو الذي كان يقوم بتنفيذ هذه الجرائم واعترف بنفسه: "أنه عندما عزم على ارتكاب حادث النحاس لم يقل أحد عنك" فضلاً عن ميله الغريزي للنشر، وعقده النفسية.

ثالثاً: كان الدور الذي قام به المتهمون الخمسة الذين اشتركوا مع حسين توفيق في جناية قتل أمين عثمان دوراً متواضعاً، اقتصر على المراقبة، فبالنسبة لمحجوب وخميس كان تواجدهم في نادي الرابطة، وكان على الآخرين الوقوف في أماكن متفرقة للمراقبة، ومع هذا لم يتقدم أحدهم بفعل مادي، بل انفرد حسين توفيق بكل العبء وبكل المهمة حتى في هربه لم يتقدم أحدهم لمناصرته.

رابعاً: عوامل الاستفزاز السابق الحديث عنها.

- خامساً: سن المتهمين الصغير.

- سادساً: أن خمسة من المتهمين تربطهم صلة قرابة وثيقة، والمصاب مصاب عائلة واحدة تلك كانت الأعذار المخففة والتي خرجت الأحكام على هذا النحو رغم ثبوت الاتهام حيث خلصت المحكمة مما سبق جميعه إلى أن هناك عوامل لها قوتها وظروف لها تقديرها هي التي خدّرت أعصاب المتهمين وأضعفت إرادتهم وأوهنت مقاومتهم وهم في هذه السن المبكرة التي تقرب من دور الحداثة وكانت عوامل الاستفزاز بالغة الإعلان مثيرة للوجدان، مما لم ير المتهمون دونها حائلاً أو منها واقياً.

أثر هرب المتهم حسين توفيق أحمد على الحكم

في جلسة 10 حزيران/يونيو سنة 1948، أخطرت المحكمة إبان الجلسة بهرب المتهم الأول حسين توفيق أحمد في اليوم السابق، وكانت النيابة قد أننت بخروجه للتردد على أحد الأطباء فاستدرج المتهم الضابط المكلف بحراسته إلى منزل والده بمصر الجديدة، ومن هناك تمكن المتهم من الهرب. أثر حادث هروب حسين توفيق مرة أخرى على مركزه حيث إن المتهم ودفاعه كانا قد استنفدا قبل ذلك جميع أوجه الدفاع ولم يرد في الإجراءات بعد ذلك أي قول أو دفع له مؤثر على مركز هذا المتهم بل كان كل من يتناوله الدفاع بعده عن المتهمين الآخرين يعرج بالعطف على الآخرين.

وقد أجمع الشراخ على أنه وقد انتهت النيابة والمدعي بالحق المدني من

طلباتهم ولم يعطفوا بقول بعد ذلك فإن الحكم يعتبر صورياً بالنسبة للمتهم إذ أن المتهم يكون بذلك هو آخر من تكلم.

وقد أشار الشراخ إلى أنه ليس من الضروري أن يتكلم المتهم أو الدفاع فعلاً بل يكفي أنه ترك لهما هذا الخيار في التعقيب - وأن هذه القاعدة وهي (أن المتهم هو آخر من تكلم) لا تهيمن إلا على صلة المتهم بالمدعي العام والمدعي المدني ولا تمتد إلى الصلة بباقي المتهمين والمدافعين عنهم.

وبذلك ليس للمتهم الذي قام محاميه بالدفاع أولاً أن يتمسك بأحقية في الكلمة عقب دفاع المتهم الآخر طالما أن المدعي العام لم يعقب بعد.

وعلى كل حال فقد استمرت محاكمة المتهمين برغم هروب حسين توفيق وتابعها الرأي العام، وعندما انتهت المحكمة من دراسة القضية أصدرت أحكامها في 24 تموز/يوليو 1948.

نص الحكم في القضية 1129 لسنة 1946 عابدين (202) كلي

(1946)

وبعد الإطلاع على المواد سألقة الذكر، صدر الحكم وتلي علناً بجلسة يوم السبت 24 تموز/يوليو 1948 الموافق 17 رمضان 1367، وصدر الحكم من محكمة جنايات مصر- باب الخلق بالقاهرة، وكانت هيئة المحكمة مشكّلة من رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد بك، والمستشارين محمد صائق حمدي بك، وإبراهيم خليل بك) بمحكمة استئناف مصر. ومثل الإدعاء الأستاذ حسن أنور حبيب وكيل النيابة، وسكرتارية محمد أحمد الجمال كاتب المحكمة.

حكمت المحكمة حضورياً:

أولاً: بمعاينة المتهم الأول "حسين توفيق أحمد" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

ثانياً: بمعاينة كل من المتهمين محمود يحيى مراد، محمود محمد الجوهري، عمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس بالسجن لمدة خمس سنوات،

وببراءة المتهم محمود يحيى مراد من تهمة الشروع في سرقة المسدس.
ثالثاً: بمعاقبة محجوب علي محجوب، ومدحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، وأحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال حبيشة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وببراءة كل من مدحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، من تهمة الشروع في سرقة المسدس، وببراءة مصطفى حبيشة من تهمة الاشتراك في الشروع في قتل محمد محمود الشلقاني.

رابعاً: بمعاقبة المتهم محمد محمود كريم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة الاتفاق الجنائي باعتبارهما تهمة واحدة، وببراءته من تهمة الاشتراك في قتل أمين عثمان، والاشتراك في الشروع في قتل رفعة النحاس، ومن جناية الشروع في القتل التي تلت كلاً منهما.

خامساً: بمعاقبة كل من المتهمين محمد علي خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعي بالحبس مع الشغل لمدة سنة.

سادساً: بمعاقبة المتهم أحمد خيرى عباس بالحبس مع الشغل لمدة شهر عن تهمة التعدي وببراءته من تهمة الاتفاق الجنائي.

سابعاً: براءة باقي المتهمين وهم محمد أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، ونجيب حسين فخري، وعباس محمود الرشدي، وعلي عزيز دياب، وأحمد محمد خليل الحلواني، وكامل إبراهيم الواحي، وعبد الهادي محمد مسعود، وجول أسود نعيم، وأنور جرجس، مما أسند إلى كل منهم والإفراج عنهم ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر.

ثامناً: بإلزام كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والحادي عشر: حسين توفيق أحمد، ومحمود يحيى مراد، ومحمود أحمد الجوهري، وعمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس، ومحجوب علي محجوب، ومحمد محمود كريم متضامنين بأن يدفعوا لرفعة النحاس باشا بصفته وصياً على القاصر السيدة عائشة أمين عثمان مبلغ خمسة آلاف جنيه، وبالإلزامهم أيضاً بأن يدفعوا مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى السيدة كاترين أرملة أمين عثمان، مع إلزامهم متضامنين بالمصاريف وعشرين جنيهاً أتعاباً للمحاماة عن كل من الطالبين، ورفض الدعوتين المدنيتين قبل المتهمين محمد أنور

السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، ونجيب حسين فخري.
وبإلزام كل من المتهمين أحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال حبيشة
متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعي بالحق المدني محمد ممدوح الشلقاني مبلغ
500 جنيهاً (خمسمائة جنيه) والمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش أتعاباً للمحاماة،
ورفض الدعوى المدنية قبل كل من الأستاذ محمد خالد، وعلي كمال حبيشة.



ومما سبق يتضح للقارئ أن حادث اغتيال أمين عثمان حادثاً سياسياً
بالدرجة الأولى، فقد ذهب أمين عثمان ضحية معتقداته السياسية التي أفسح
عنها أكثر من مرة صراحة ونالت سخط الكثيرين، وقد وطد أمين عثمان علاقته
بالإنجليز وساند بقائهم في مصر لدرجة أنه قبيل اغتياله بساعات كان في
ضيافة اللورد كيلرن المنسوب السامي البريطاني. غير أن سياسته لم تؤثر على
المغالاة في المطالب والأطماع الوطنية، فقد حاول التوفيق بين حقوق مصر في
الاستقلال ومركز إنجلترا في الشرق الأوسط، مما أوقعه في خلاف سياسي مع
كثير من الزعماء السياسيين في عصره، لذلك اتهمه البعض بالخيانة.

وثائق

خطاب مصطفى باشا نحاس

(٢١١)

- خطاب حسرة صاحب النظام الرابع -

- مجلس النصارى بانطا -

يا صاحب السعادة

لقد كلفت بهمة تأليف الوزارة وتبليت، هذا التكليف الذي رددته من جفرك
للملك بما له من الحقين الدستوريه ولكن عذوبا ان الاسرار الذي تبليت عليه
هذه المهمة هو انه لا المعاندة البريطانيه الصريحه ولا مركز حركه ولة مسئلة
ذات سيادة يسمعان للحليفة بالتدخل في شؤون مصر الداخليه بخاسسة
في تأليف الوزارات او تغييرها

واني آول يا صاحب السعادة ان تنتفضوا بتأييد ما يحتمن خطايي هذا من
العائنسي وبدلا تتعرضه مسلات المودة والاحترام الشاهدين ونقلا
لنصور المعاندة .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فاشي احترامى .
٦ فبراير سنة ١١٢٢

- رد معاندة السير مايلز لاجسسون -

يا صاحب النظام الرابع

في الثرب ان أؤيد وجهة النظر التي مبرتها خطاب رعتكم المرسل
منكم بتاريخ اليوم وان أؤيد لرعتكم ان سياسة الحكومة البريطانية لائمة صلي
تحتين التعاون بأخلا مع حكومة حركه ولة مسئلة وحليفه في تنفيذ المعاندة
البريطانيه الصريحه من غير ان تدخل شما في شئون مصر الداخليه ولا في
تأليف الحكومات او تغييرها .

واني لا أنتفض هذه الفرصة لأؤيد لرعتكم فاشي احترامى .
٦ فبراير سنة ١١٢٢

وذكر النصارى بانطا ان السراى اهدت ارباعها لذلك على ان يرسل الرد
الى السراى بمجرد وصوله وتعملا أرسل وأشاهوا بولته والوصول الى مسئلة
هذا الرد تم شكلت الوزارة يوم ٦ فبراير سنة ١١٢٢ مسن .-

رعتة مصطفى النصارى بانطا للرئاسة والوزارة الداخليه والخارجيه - و " عثمان
مصر " باشا لوزارة الاثغال المصريه - و " بكر محمد باشا " لوزارة الماليه

- ٢٩٣ -

واحمد نجيب الهلالي هـك "لوزارة المعارف العموميه - و " احمد حمدي سيف
 للمصر باشا " لوزارة الدفاع الوطني - " عهد السلام فرسي جميعه باشا " لوزارة
 الزراعة و " علي زكي المرابي باشا " لوزارة المواصلات - والاستاذ محمد دبيرى
 ابو علم " لوزارة العدل - والاستاذ عبد الفتاح النوبل " لوزارة الصحة العموميه
 - و " علي حسين باشا " لوزارة الاوقاف - و " كامل مدني باشا " لوزارة التجاره
 والصناعه .

ثم استمر سؤال الدفاع للنحاس باشا وان ما لا ذكره ردا على ذلك انه لم
 يقبى تشكيل وزارة قويمه (لعدم التجانس " والسفينه فرسي " - وأنه لم ير انسه
 كان من الانسب في تقديره قبول تشكيل وزارة قويمه)
 وأجاب عن سؤال عما اذا كان (من الممكن ان يتشدد السفير في طلب تكليفه
 زعمته بتشكيل الوزارة دون علم منه - أجاب بأنه يجوز انه لم يتدخل به لانه امره
 ولا بالواسخه في هذا الامر .

وعلى سؤال اخر بأنه (طبعاً منع نشر شروط تشكيل وزارته لان بها اساساً
 وتوالم يعرب تفاصيلها الا بعد ان يخلص وزيره على . بانه المرشح من
 أى مسأله) (١٤٠٠ سنة ٧٠٠) من ١٠٠٠ من الجلسة

وفي الجلسة التاليه يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ سئل النحاس باشا عن
 عدة امور ومن تصرفات الوزارة اثناء حكمه - وأجاب النحاس باشا على بعض
 الاسئلة باستحالة ان يكون لدى "كم " علم بالامر - وقال باحتمال تعرّفه جو
 بانجليز يدعي " ميجر فلور " ويجواز مقابلته في فندق " ووتر بلاس " بالاقصر
 ونفى مانسرفي جريدة الكتلغ من أن (الدكتور زكي مينائيل بشارة) " قوطب
 نيكسهم بالهند " هو الذي قدمه الى " ميجر فلور " وأنه تحدث
 معه في سياسته فيما لو استندت اليه الوزارة) - وقال ان الحديث فيما تناول
 مونس اخده اشغالا عن غير المعاشرة اذا كان هذا الشخص قد تأهله ثم
 نفى سؤالاً اخر عما اذا كان لم يتحدث معه عن سياسته وزارته المستقبله - لانه
 ما كان يتصور انه سيرجع الى الوزارة)

ثم سئل عما اذا كان لم يعرض عليه في سنة ١٩٠٦ اثناء المفاوضات الاخيره

(- ٢١٤ -)

تأليف وزارة اثنلاثيه فأجاب بأنه لولا - وأهدى الاسباب - ثم ابدى تساؤلا وقال نختار بعض الاشخاص - وكان يرجو الله الا يتم هذا لانه سيد عقيدته - وحمد الله ان لم يتم ولم يقع في هذه التجربة ثانياً - رأته لاجل لسؤاله بعد هذا في ان اعتبارات سنة ١١٤٢ مثل اعتبارات سنة ١١٤٦

وسئل عن رابطة النهضة التي ألفها المرحوم امين عثمان باشا وما اذا كان ذلكم برئاءة الوفد نفس ذلك وقال ان ذلك انما حصل (برئائه هو لا بريئاً

الوفد) لأنها جميعاً متتبعين من احزاب مختلفة - وأجاب عن خطبة امين باشا التي شبه العنزة بين مصر وپرشانيا بالبرائة بين الزوجين بشأن نصر امين باشا فسرد ذلك في خطبته هذه وكان ذلك سنة ١١٤٠ وأنه موافق على هذه السياسة تمام الموافقة - ولم يشرك امين باشا في المزمع اولا وانما ادخله فيما بعد لشروط خاصة - وأنه يجوز ان كان يتوسط بينه وبين السفارة فليس الخلاف - وذكر النحاس باشا أن لا علم له بمقدار ما ورد في "النيل الملوكى" من انبثه (انتمت مشاورات اميرولى اثرتنا بهانرة نطلب السفير مقابلة رئيس الديوان وأخبره ان النحاس باشا وزير تأليف وزارة قومية والى السفير من رئيس الديوان ان يرفع لى نتيجة ان استند الى النحاس باشا تأليف وزارة وقد به)

وذكر النحاس باشا انه كان يدعى بذلك لكل من يقابله

ثم سئل عن مقابلة احد الانجليز في محطة قنا وتولاه. أنه (سعيد

أن يسأل الرجل الذي سيسند اليه الحكم فيها)

فأجاب أن "الناس كلهم يقولون - واللغة الانجليزية - للأفريقيين ولا انتمينا "

ثم سئل عن علاقة تعيين امين عثمان باشا وزيرا للمالية وتعيين مسـتر "باكستر" مستشارا للشؤون المالية وما اذا كانا حجلا في وقت واحد - فأجاب انه لا علاقة بينهما ولا يذكر ما اذا كان التعيين في وقت واحد ام لا .

وفي نهاية سؤال رتبته سئل (عما اذا كان يعرب العرب الخاصة التي

دعت الى ادخال امين باشا الوزارة)

فأجاب انه لا يذكر ذلك بالحيث الان (٢٠ - ٢١ - ١٢ من محضر الجلسة)

(٢١٥)

- الشمس الذين سمعوا عن هذا الحادث -
 وقد تقدم الدفاع بطلب سماح ١٧ شأننا عن هذا الحادث وقد نزل
 الدفاع على رأى المحكمة مكتفياً بسماح ستة شهود. ثم حسب ترتيب سماح اقوالهم
 سعادة محمد زكى على باشا ورفعة على باشا - وسعادة حانثه رومان به
 باشا - وسعادة بهى الدين بركات باشا - ودولة حسين سرر باشا - ومعالي
 محمد حسين ديهكل باشا .

١ - سعادة محمد زكى على باشا - سمعت اقواله بجلسة ١١ يناير سنة
 ١٩٤٨ وتكرر ألا ضله له بهذا الحادث وأنه سمع به ثلاثاً ليلة من سديق جو
 الح. - دار موظفى السراى الذى اتصل به تليفونيا حوالى الساعة ١٠م وأخبره
 " أن السراى محوطة بالجيش البريطانى من عساكر ومدافع ودبابات وتسد
 جردوا الحرير من سلاحه ودخل سنير انجلترا وحرر الدباط ومنهم قائد
 القوات البريطانىة وحلسم الان هند " مولانا " ولا يدري ماذا يحدث بهم
 الان ومعيهم من نى يد القدر ورأى اختاره ليكون على علم " ثم عقب الشاهد أنه تأثر كثيراً وعلم ان السبب فى تنفيذ تهمة يد الحكومة
 البريطانىة وطلب تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

فسمى للاتصال بالنحاس باشا حتى علم انه نى منزل " احمد بك حسين " و
 واتصل به وأخبره بما علمه فأجاب " انه لا يستخبر ان يفعل شيئاً وأنه كان يشبه
 الزعماء الحاضرين وقت اخذ رأيهم ألى خطورة التردد يد البريطانى ولم يوافق
 غير زيور باشا وقت " نى سمع واليابون نى صف آخر الى اخر ما حمل " ولما احاطه زكى باشا " أن السأله نى غاية الحروجه " وأن ميمبر البلاد
 نى كف القدر والسأله مرتبطة بشخصه ورجاه ان يعمل شيئاً لان هذا هو
 الوقت الذى تظهر نى وطنيته " أجابه انه ليس نى استطاعته ان يفعل شيئاً
 الان قائلاً " سببى ارتاح " وانتمى الحد يشعل ذلك - ولأية ما يخلص منا
 وجه الى سعادته من أسئلة - انه يقرر وهو مرتاح الضمير ون ان يلزم ببيان
 اى تفصيل ان امين باشا كان يحمل أن النحاس باشا او الرفد يجب ان يعود
 الى الحكم وأنه يعلم ان امين باشا كان متملاً بالسفاره بشأن تولي الوفاة

(٢٩٦)

الحكمم بالذات دون أن يجزم بالصفة التي كان يعمل بها أمين باشا عثمان ولا ما إذا كان مدفوعاً لهذه الفكرة بأى داعٍ - وأنه سيؤمن أن سمسسي هو للتولين بين الوفد والسراى لما تخرجت الحالة بينهما وتذاً يطلب سهرى باشا أبو علم ويوسف الجندى به. هذا المسمى (١٩٠٠) من محضر المجلس (

٢ - رفعة على ما - سر باشا

وعقب ذلك. وفي نفس الجلسة سمعت شهادة رفعة على ما - سر باشا وتناول في شهادته المرحوم أمين عثمان باشا قائلاً انه احيل الى المعائن في اول اوتانى جلسة لمجلس وزارته (من وكالة وزارة المالية وذلك لاسباب كثيرة بعد - سسسا يشترى ر. ر. ! يأتي -

اولاً - ما علم في نفسه من مفاوضات سنة ١٩٣٦ من اشياء لم تكن مشروطة لامين عثمان باشا .

ثانياً لانه لما كان وكيل وزارة المالية كان يخشاه بعض الوزراء لسلطته بالسفارة

ثالثاً - أن مذهبه هو في الحكم ان يتفرغ الوزير للتوجيه الدياس وأن عماد العمل في الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا يعمل قليلاً جداً نسي وزارة المالية وكل مشاقفه خان عنها وكان لديه علم بتأخر الكثير من الدوسيمات بالمئات

لهذه الاسباب رأى حالته الى المعائن واتصل فوراً بمحافظ البنك الاتلى وكان عندهم كراس شافره في مجلس الادارة - وطلب الى المحافظ ان يعينه في احد اياما وتعد قبل - لا يسرور - وأنه بعد احواله الى المعائن زاره السفير قائلاً له اتعنىم أن تعتمد على أمين باشا في المعائن المتغيرة ان ينقلها اليه وبالعكس من السفارة له فأشعر للسفير انه غير منتظر الاستفادة من هذه الصفة لانه احيل الى المعائن وما كان قد اتصل علم النبأ الى علم السفير - وتضمن احواله رفعته أن هذا كان بدء سوء العلاقات بينه وبين السفير

وبخلاف من مناقشة الدفاع له ان مشاغل أمين باشا الخارجية كانت الوساطة بين الوزارة والسفارة وشرح ما قام به منه مما لا يشرب - أمين عثمان باشا عن مفاوضات

(٢١٧)

سنة ١٩٢٦ انه كان إذ ذاك في رئاسة الوزراء وزير الداخلية والخارجية ومقعد لهذه المفاوضات بأزالة جميع العتبات الذي قبلها ضمن احوال رعيته وضمنها ازالة اثر ما يشبه الانذار من انه في حالة نشل المفاوضات يستردون كامل حريتهم - ثم توفي المغفور له جلالة الملك توفد "اتنا" المفاوضات التمهيدية - ولعند افراط الانجليز في الطلبات فاستدعى السفير وسأله عما اذا كان رافها حقيقة فسي الوصول الى حل للقضية فاجاب بالطبع وهزأ تشدد ثم ألى ما كشفهم عليه امين عثمان من ان النحاس باشا يسام كتيورا ويريد دائما ان يتقدر ١/٥٠٠٪ فتحبهم امين باشا ان يصلحوا في الطلبات بحملها ١/٢٠٠٪ حتى اذا كانت تعدل السى ١/١٠٠٪ فعملوا بهذا النصيحة

ثم أشار الى ارجح الخلاف مع السفارة عن ثثن الحرب والاعتقالات وأنه ظلمت دخول مصر الحرب عند اعلان المانيا الحرب وعند دخول ايطاليا الحرب والى اشارة في خطبته في مجلس الشيوخ قبل استقالته بأن الانجليز لجأوا الى اساليب استعمارية عتيقة -

ثم ماتبع ذلك من اغتاله اتنا وزارة النحاس باشا (١٥٣ - ١٦١) محضر الجلسة)

وفي اليوم التالي (جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٢٨) تناول حادث (فبرابر بما لا يخرج عما سبق ابداسه معلقا بأن صحيفة الانذار فيها اعتداء على الشرف الوطنى وايضا للكرامة الوطنية - ثم أشار الى الحادث بأنه لابد اشتراك نفس تدبيره بحتر المصريين وأن الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو العرشم امين عثمان باشا الذى كان في مقدوره ان يتصل بخصوصه وانه قائم - وكسأن يشتغل بكل مواجبه وقوته لهلوع فابته وحى ان يصبح وزيرا - ولو اطلال اللسه في عمره لطمع الى كرسى الرئاسة وكان مستر "ريد" يشير اليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل .

وأنه بعد ان احاله الى المعاشرة معى - سجا حيثشاللا تعلق به - وزاره عدة مرات بالقصر الاخضر وكان يستمعين بهيصر احد قائم لزيارته - وكانت ضوراته تقنع الطيرس امام كل الزائرين في الحتم وأخبره مرة ان "سرى باشا" عمرو عليه

(٢١٨)

وزارة المالية في نهاية وزارته واستشار السفير وكان في الايام فاشار عليه
بعدم القبول لان وزارة سرى باشا في التداوى (Te. orusblini) - ثم
اجاب رغبته في شهادته انه حصل اثنا مناقشته عن توسيع ميناء الاسكندرية
ان ابرزت السارة خطابا بتوقيع امين عثمان باشا باعتباره وكيله للمالية فاعتبر
بان وكيل المالية لا يملك ان يتخذ الحكومة

وتوقفت رغبته عما اذا كان امين باشا يعمل له لحة الشخصية والانت. ليزام
مصلحة مصر - فأجاب انه يعمل لصالح الشخص. يد وسيلة الانجيز ولا يمكن التمتع
بأنه لا يراعى مصلحة مصر ان الانجيز انفسهم يراعون مصلحة مصر - وذكر
ان عملية تيموية دين مصر بالقرور الوطنى انما كانت خدمة لتزنجيز (١٦٠) -
(٨٠ محضر الجلسة)

٣ - شهادة حائضه ريسان باشا

ثم سمعت شهادة حائضه ريسان باشا عقب ما سبق في نفس الجلسة (١٦ يناير)
ولان له رأى خاص اعلنه في الاجتماع عقب سماع الانذار في ١٠ يناير وانه
لم يحسروا لتشكيل حكومة وانما اتوا ليؤخذ رأيهم فيما يجب تقريره اذا كان الانذار
ولذا لا يعمرون حلا من تلاءم الحلول ولا يقبل امر حل منها عن تشكيل الحكومة. لان
ان بعد خشيوا للتبليغ البريطانى منها اختلفت اسبابه وأنه يجب الانسحاب
عن تشكيل حكومة حتى يسحب الانذار كما حدث سنة ١١١٦ - ولما رد النحار
باشا ماعر من حلول عادوا الى رايه وامضوا الاحتجاج - (حتى زهور باشا الذى
كان من رايه الخندق للتبليغ) - وأنه يؤكد ان النحار باشا لم يدر معزم نس
وقت واحد وخلص الى انه بعد ان رجح حسين باشا قال ان اللورد سيحضر
الساعة ١٠ ثم اختلف حسين باشا بالنحار باشا الذى منى على الورقة - ثم
قال انه لا يمكنه الجزم عن هذه الواقعة الاخيره وأنه بعد ما سبق طلب اليهم
حسين باشا انه يمكنهم الانصراف عن الترتيب في منازلهم - وبعد ان بنحو ساعتين
دعى توجد السراة بحاطة بالجيش وأحيث بتفصيل ما حصل ومتب على عدم قيام
الحراس بواجبهم. فبين انه صدرت اليهم اوامر بعدم المثاره
ولما سئل عن معرفته بأمين باشا اجاب بأنه (لا يعرف عن اشكال امين عثمان

- ٢٠٥ -

باشا) صلة المدبر والمتفق نفس على الأقل دلة من كان في مكتبه
 أن يحول دونه ولم يعمل
 (من ١٧٩ محضر الجلسة)

رابعاً - أن النحاس باشا والمرحوم احمد زيور باشا كانا فريقاً - وباتى الزعماء
 فربس اخر اجتمعوا على تفادى الموقف ^{بتشكيل} بزيارة نوبه فيما بعد الموقف
 الذى اتخذه سعاده حافظ رمضان باشا مذبذبا الاخراب عن تشكيل
 وزارة حتى يسحب الانذار - وقد ابرئ النحاس باشا هذا العسرور
 وأصر على موقفه - وهذا الحلاف فى الرأى يرجع الى الامور السياسييه
 وتقدير السياسيين للموقف مما لا ترى الممكنة التعمس فى مناقشته -
 بل تركت حكم هذا لرجال السياسه وتقد بروم لثلاثه العسسوسامل
 سيان منهم من اتخذ الموقف الايجابى ومن اتخذ الموقف السلبى .
 خامساً - أن اساس النقد والتجريح الذى وجه الى رنحة النحاس باشا والذي
 جاءه وليد هذا الحادث هو ثولى رنحته الوزارة اثر عده الدمدمه وهذا
 الانتقادات على ختوى العرثر والبلاد ما سم الجرن نحو رنحته ختوسامع
 ماتبدول فى ذلك اليوم بينه وبين المرجم احمد باشا من عبارات
 ذاع معها ان وزارته - انما جاءه اتطلى اسنة ريل الانجليز - مسا
 اركى الحملات التى اثبرت حزن هذا الموقف وما اعقبه (ما سياسى
 بيانه من عوامل الاستفزاز)

سادساً - أن رنحة النحاس باشا يدع ذلك عن نفسه بأنه أبى قبول تشكيل
 الوزارة وما رنخ وأطاح الا ثلبية للعوامل الترواحها فى شهادته
 (وسبر ان اثبتت المحكمة فى هذا الحكم خلاصه منسا) وأنه سمس
 جهده لأزالة اثر هذا الحادث بما تم التدارون عليه بين ادسا
 حظه وانتبى الى الخطابين اللذين تهودلا بينه وبين دار السفارة
 - وأرجائه تشكيل الوزارة حتى يتم هذا التبادل - وألغسه فعلا
 وليس الس ذلك .



(٣٠٣)

- تعقيب المحكمة على حوادث ٤ فبراير -

والذي تخلد إليه المحكمة من الاستمرار - ما وقع في حوادث ٤ فبراير -
أولاً - أن قانون الأول - نزول الزند - الأول - والحسن الأول - والجيشدو الأول
الذي سمع لذل العدوان السابق والتحد - السابق - محيا بكل نس - في
سبيل بلاده .

ثانياً - أن احداً من الزعماء الذي سمعوا امام المحكمة لم يدس ان النحاس
باشا تواطأ في تدبير حوادث ٤ فبراير - وكل ما قيل عن امين عثمان باشا
وتعلقه بالحوادث هو ما ورد في اقوال رفعة على ما نشره باشا من (أنه لا يد
قد تدبر ذل الحادثة من الجانب المصري المرجح امين عثمان باشا الذي
كان في مقدوره ان يتدخل بخبره واصدقائه على السواء وأنه كان يشتغل
بكل مواهبه لبلوغ كرس الوزارة هل والسياسة (٤٦٦١ محضر الجلسة)
ثالثاً - ورد في اقوال الدفاع ما ينفي . ذل التواطؤ (ألا ما أسند الى امين عثمان
باشا من باب الاستتال لصفه بالانجليز) إذ قال الدفاع -

١ - الاستاذ زكي عريبي

أنه من ثنون الشؤ ان . ذل الذي (يتد امين عثمان باشا) هو
الذي سخن على فوه من الانجليز بالرأ الثالث لئذ لئذ - ذل
الرأ تنفذ به الى صدر مدمر بل الى صدر النحاس باشا دون ان يدري
- ثم تابع قائلاً -

• كان النحاس باشا على علم به ؟ اتروكيت من . ذل لأن قلت أنه ليس
لي به حاجة وأنا لا احاسب النحاس على ما يظون الغيب
فاتركنا من علمه او عدم علمه ولو ان . ذل : اقوال وقرائن آخذ بهنما
بتراب محضر بأنه يستحيل ألا ان يكون ذل الرجل العظيم تسد
وتلاً جانبه في ذل الائمة للانجليز .

ثم عقيب على ذل عن النحاس باشا بقوله -

• أن تلك المناورة مخاطرة نافذة تتغلب وطئية النحاس باشا فوق
كل اعتبار آخر ولكن في تدبير أولك الشياطين ان ذل ان يكون

(٣٠٤)

لان النحاس باشا بشر بتأثرهما يتأثر به النار وهو بعد لازالت
يحجز الاثانة في نفسه طواذ سنوات خمس - تدور الانجليز : - ا
التصويرو الموانئ للطبيعة البشرية فقالوا على بركة الله بل على
بركة الشيطان *

ثم اشار الى مؤلف امين باشا عثمان بأنه :-

* وتروى نفوس المتحمسين ان العامل الاول في : هذا اليوم التمس
دوا مين باشا عثمان وليبر في نفوسهم فتقنذب في : دور الناس
جميعا *

(ص ١٢٦ و ١٢٧ محضر الجلسة الاصلى)

١٠، وقال الاستاذ مصطفى الشورجى : -

* ان حقائق : فبراير لازالت قائمه بالرغم مما قيل بالجلسه
وبالرغم من كثرة ما نشر من : هذا الحادث فهل كان النحاس باشا
حقيقه يريد ان ينجى البلاد من المباله : او جزى ورا : مملحسه
شخصيه : كل ذلك ما زال غامضا وان ذهاب الانجليز بتلك :
المظاهرة الحريه لا يمكن ان يكون ل مجرد الاتيان بالنحاس باشا
والا لفعلوا ذلك بلا عجزه او جلته *

(ص ٤٣٠ ، محضر الجلسة الاصلى)

٢ - وقال الاستاذ عبد دوسريه :-

* لانطلب منكم الحكم على : فبراير وانما الذين نقده هو ان عذر
: هؤلاء المتهمين يتم على ما نهموه *

(ص ٨٥٦ محضر الجلسة)

٤ - وقال سعادة توفيق دوس باشا :-

* لستم بالرجال السياسيين الذين يطلب منهم الحكم مسن

حادث : فبراير *

(١٤٠ محضر الجلسة)

٥ - وقال الاستاذ علي منصور :-

* ان لم تكن صله المجنى عليهما (بتند النحاس باشا وامين عثمان

٥٥٠ . . . ٥٥٠٠ ص ٥٥٠)

J	J 4249 19 JUN 1948
1948	

<p>Registry Number J4249/771/16</p> <p>FROM Sir R. Campbell, CAIRO.</p> <p>No. 303. (53/22/48).</p> <p>Dated 13.6.48.</p> <p>Received in Registry 19.6.48.</p>	<p>Escape of MUSSEIN TAWFIK on trial for murder of AMIN OSMAN PASHA.</p> <p>Refers to Cairo despatch No. 262 of 20 May (J3817/771/16). Summaries press reports, said by the Security Services Representative to be substantially correct, describing escape of Mussein Tawfik from custody on 9 June. A reward of £25,000 has been offered for information leading to his capture, and severe penalties threatened for anyone harbouring or assisting an arrested person to escape. At the first opportunity, disgust at this latest development in the case will be made known in appropriate quarters.</p>
---	--

Last Paper.
J 3617

References.

(Print.)
Egyptian 21/6
 (How disposed of)

(Action completed.)	(Index.)
ca/ 2/6	IP 20/6/48

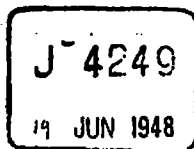
Next Paper.
J 5139

(Misses.)

Abominable. Probably with
 plenty for vol. as before.
 G. M. Dermott 14/6.

Disgraceful, but not
 unexpected. J 2/6.

/LMB.

No. 303
(53/22/48)

BRITISH EMBASSY,

CAIRO.

13th June, 1948.

Sir,

With reference to my despatch No. 262 (53/8/48) of 20th May, regarding the trial of the terrorists accused of the murder of the late Amin Osman Pasha and of attacks on British Service personnel, I have the honour to report that the principal accused, Hussein Tawfik, escaped from custody on 9th June, 1948.

2. According to press reports, which we are given to understand by the S.S.R. are substantially correct, Hussein Tawfik had been escorted by a junior Egyptian police officer and two policemen to a clinic in Cairo in which he was accustomed to receive medical treatment. It is evident that Hussein Tawfik was not conveyed to this clinic in a Government vehicle as he obviously should have been. The police officer, when first questioned by the Public Prosecutor, stated that Hussein Tawfik escaped while a taxi was being summoned to convey the party back to the prison. Later, however, during the enquiry this officer is alleged to have changed his previous evidence and to have confessed that he had intended to call a taxi to take the accused back to prison but the accused's mother, who was waiting in her private car outside the clinic, persuaded him to allow her son to have lunch at his home so that he could see his relatives; it was while Hussein Tawfik was at home that he escaped.

3. The Egyptian Government have offered a reward of £E.5,000 for information leading to the capture of Hussein Tawfik. A proclamation under martial law has also been issued which provides severe penalties for whosoever harbours or otherwise assists a person to escape from legal detention etc., etc.

4. The police officer and the two policemen who were in charge of Hussein Tawfik have been placed under arrest pending trial.

5. According to the press, the Egyptian Prime Minister has described the escape of Hussein Tawfik as "very disturbing and dangerous to public security"; he went on to say that he thought the escape must have been "pre-arranged" by Hussein Tawfik, who had previously threatened on several occasions to escape. Nokrashy Pasha concluded by saying that very strict measures were now being taken again to bring the accused to justice.

6. The escape of Hussein Tawfik is yet another instance of the privileged treatment given to, and the laxity of control over, this man which has been so marked since the outset of this protracted and disgraceful trial. I intend to take the first opportunity to make known once again in appropriate quarters my disgust at the latest development in this deplorable case, which directly concerns His Majesty's Government since Tawfik is accused of having organized attacks on British soldiers.

The Right Honourable
Ernest Bevin, M.P.
Foreign Office,
London, S.W.1.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant

Ronald Campbell

6965

En Clair by Confidential Bag DIPLOMATIC DISTRIBUTION
FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir R. Campbell
No. 171 Savign
28th October, 1948

R. 28th October, 1948

Addressed to Damascus telegram No. 128 Savign of
28th October, repeated for information Savign to Foreign
Office, Beirut and Amman.

Amman Chancery's letter 8/1114/48 of 11th October.

Hussein Tewfik.

According to Beirut correspondent of "Ahram", a
Lebanese journalist claims to have met Hussein Tewfik
at the house of Sultan El Atrash at Dar el Diafa.
Hussein Tewfik is stated to have told the journalist
that he was under King Abdullah's protection and would
soon return to Amman.

2. Have you any confirmation?

EPP

	J	6979
--	----------	------

Registry Number ⁷⁷¹ J6979/1668/16
 FROM Mr. A. L. Mayall,
 CAIRO to Eastern Dept.
 No. 53/64/48
 Dated 25.10.48.
 Received in Registry 28.10.48.

Escape of HUSSEIN TEWFIK from Egypt.
 Refers to ~~MEMO~~ Amman Chancery letter of 11 October (J6783/771/16). Encloses a copy of a report from the Security Services Representative in Cairo in a letter No. DS(S)P.1085 of 18 October, describing the assistance given to Hussein Tewfik in effecting his escape from Egypt.

(Minutes.)

Last Paper.
J6965

References.

(Print.)

(How disposed of.)

See J6965/771/16.

Sh. 291.6

/SR



53/64/48

SECRET

BRITISH EMBASSY,

CAIRO.

25th October, 1948.

6979

E.

Dear Department,

Please refer to Amman Chancery letter No. S/1114/48 addressed to you on 11th October about Hussein Tewfik.

I now enclose a report on the same subject, which we have received from the S.S.R. here.

With regard to the last paragraph of this report, Ahmed Fathi el Akked has for the past few months been Egyptian Chargé d'Affaires in Budapest and is on the point of being transferred back to the Ministry of Foreign Affairs for promotion. We do not know much about him except that he was at one time a liaison between the Ministry of Foreign Affairs and the Arab League. I have no idea what his connection with Hussein Tewfik might be, if any.

I am sending a copy of this letter and its enclosure to Damascus and Amman.

Yours ever,

Eastern Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

SR
~~SECRET~~

Copy

J 6979/271/16

G J C C JENKINS ESQ
BRITISH EMBASSY CAIRO

No. DS(E) P. 1085
18th October, 1948.

J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.

Report

Magall - Eastern Rep. Co
1/11/48

With reference to your letter 55/56/49 dated 14.10.48 and further to our letter DS(E) C.1085 dated 9.10.48.

A usually reliable source has reported private opinions held in official circles that the police are determined to lay hands on HUSSEIN TEWFIK and of their annoyance at the press campaign.

The same source reports that a LE 500 cheque which was sent to HUSSEIN TEWFIK was paid to MUSTAFA AMIN by the King. MUSTAFA AMIN was actually ordered by the King to proceed to Jordan, take photos of HUSSEIN TEWFIK in his Beduin garb and present him as a hero. Although the plane was chartered by AMIN, permission had been given by the Chief AGO.

On 16.10.48 AKHBAR EL YOM released the news that HUSSEIN TEWFIK had left the Philadelphia Hotel in Jordan and had suddenly appeared in Damascus. The Syrian authorities, the paper added, had refused to hand him over to the Egyptian Government.

The paper then stated that ABDEL KADER AMER and ABDEL RAHMAN HOURSI, the two young men implicated in the bomb outrage in Alexandria who were sentenced to 10 years imprisonment and who had succeeded in escaping from Egypt, were at present in Beirut in Syria. In a statement which they made to AKHBAR EL YOM, they said they had anticipated the arrival of HUSSEIN TEWFIK and would give him all possible assistance. They also told AHUSAR EL YOM that they had always kept in touch with HUSSEIN TEWFIK and that they had received from a person "A" an enquiry as to their living conditions etc., and later a note announcing the arrival of "our friend". They said they proposed to return to Egypt and added: "we anticipate that the first opportunity will be seized to proclaim the complete pardon for all political murderers".

It will be remembered that "A" was mentioned in HUSSEIN TEWFIK's memoirs as the person in whose house he stayed in hiding in Zanzibar. Investigations carried out after the incident involving an Egyptian Army lorry and a civilian car allegedly driven by HUSSEIN TEWFIK, revealed that the number of the car (No. 2235) belonged to a high official of the Ministry of Foreign Affairs - AHMED RAYHY EL ARAB - whose name begins with A and whose house in Zanzibar would appear to be the one described by HUSSEIN TEWFIK in his memoirs.

(Sgd.) G. J. JENKINS

مكة جنابات ميصدة

المشكر على ما برأته من مودة صاحب العزة عبد اللطيف محمد بك
وغيره من حضرة في صاحب العزة محمد صادق محمد بك والجميع على بك
مستشار به محكمة استئناف مصر

وغيره من حضرة المستشار حسن أفندي محمد بك
وغيره من حضرة المستشار أحمد أفندي كاتبة المحكمة

أصدرت المحكمة الآتية

في قضية النيابة العمومية رقم ١١٢٩ طابري سنة ١٩١٦ (ورقم ٥٢
سنة ١٩١٦ كمل)

ورئيسة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بصفة وصي
القاضي عثمان أمين عثمان ابنه المرحوم أمين عثمان باشا مع
غيره من قبل النيابة من الدول الخارجه من شأنه مبلغ عشرة
آلاف جنيه تعويضاً ، وعضو من حضرة المستشار عبد اللطيف محمد بك
القاضي

محمد صادق استيفاء في مع غيره من قبل النيابة الخامس عشر
والسادس عشر والسابع عشر من شأنه مبلغ مائة ألف جنيه
سواء في المشرق والمغرب أو في غيرها من شأنه مبلغ عشرة
آلاف جنيه تعويضاً ، وعضو من حضرة المستشار محمد أبو العيزين
ابراهيم القاضي

والقاضي لأربعين ألفاً المرحوم أمين عثمان باشا مع غيره
من قبل النيابة من الدول الخارجه من شأنه مبلغ
سبعة آلاف جنيه تعويضاً ، وعضو من حضرة المستشار عبد

نص الحكم في قضية اغتيال أمين عثمان

فهرج الحامى .	
شاهد	
١	عبد قزيبه احمد ٤٤ سنة - طالب بمدرسة فؤاد الاول والثانويه وسكنه القاشره
٤	محمد يحيى مراد ٤٤ سنة - طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الاول وسكنه القاشره
٢	محمد محمد الجوهري ١٩ سنة طالب بمدرسة فؤاد الاول والثانويه وسكنه القاشره
٤	محمد حسن أبو علي ٤٥ سنة مدرس بمدرسة الفيزياء لمدرسة الهندسة ببرا وسكنه القاشره
٥	السيد عبد العزيز نجيب ٤٥ سنة طالب بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول وسكنه القاشره
٦	محمد علي محمد ٤٥ سنة طالب بمدرسة الدواوين الثانوية وسكنه القاشره
٧	محمد أفندي السادات ٤٥ سنة مقاول نقل بالسيارات وسكنه القاشره
٨	محمد ابراهيم الصميم ٤٥ سنة طالب بكلية الحقوق بجامعة فؤاد
٩	محمد الدية كامل ٤٥ سنة محام تحت التمهين ويقوم بتأجير صحن الدف
١٠	نجيب ميهن قزبي ٤٥ سنة طالب بالمعهد العالي للفنون المالية والتجارية ويقوم بتأجير صحن الدف بالذواوير بالبريه
١١	محمد محمد كريم ٤٥ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الاول وسكنه القاشره
١٢	محمد حسين قزبي ١٩ سنة طالب بالمدرسة السعيدية وسكنه القاشره
١٣	سيد قزيبه احمد ١٧ سنة طالب بمدرسة فؤاد الاول والثانويه

الكشف الخاص بأسماء المتهمين في القضية



المتهم الأول حسين توفيق يماثل أحد أصدقائه قبل انعقاد الجلسة ويمدله تحبانه وتعبانه بشكل من ينال عنه

المتهم الأول في قضية الاغتيالات السياسية يقول:

"أنا أعتبر نفسي أعظم رجل في مصر"!

استغرق التحقيق في القضية عاماً كاملاً استغل خلاله دولة النفران باشا من الحسك وتولى دولة صدق باشا مكانه ثم عاد دولة النفران باشا ثانية إلى الحسك والتحقيق لا يزال مستمراً . . . وقد سافر التحقيق بسفحة سرية مرة كل من صاحبي الدولة صدق باشا والنفران باشا

خسعت ادارة سجن طرة دوراً بأكله للمتهمين وذلك منملاً لاختلاطهم بالمسجونين الآخرين . . . وفي الدور ٦٤ حجرة يشغلونها فيها ١٢ حجرة فقط يقم كل منهم في اجدها وبها سرير مستحق عليه رتبة وبطانتان وملاطمان ووسادة ومنضفة وكرسی ومراة وملعت على حماله وأبريق وقلة

لا كان نظام السجن يبيح للمعتقل تحت التحقيق أن يأكل ويلبس من منزله فقد أصبح لهم ذلك . . . ولا تلم اليهم للاباس والألمسة إلا بعد تفتيش دقيق

كانت طلباتهم لاسد لما في يدهم الأدر . . . ولكن بمرور الزمن تهودوا على أنظمة السجن

أخبروا جماعة من الافراج عنه رتباً يشبع جنازة والده

والثانية لمنع استغلالهم والثالثة لمرامتهم من المراتب . . . وقد أسيبت الثانية طلبهم الذي الثالث وكان ذلك بمسد اشياء التحقيق

كانت هناك اشرايات ضرورية أكثرها بسبب حرمانهم من دخول الاممطانات . . . وكان اشدها بسبب منع زيارتهم محمود أحد الجوهري من الافراج عنه رتباً يشبع جنازة والده

أحضر أهل أجدم كنفه . . . وكان عددها كبيراً لفت نظر ضابط بالسجن ولما كسر اعداءها عثر بها ضابطاً على سيجارة وحكفا كان المال داخل كل واحدة

كما اكتشف سدس ومبرد في سينية مكرونة أحضرها شاب ادعى أنه قريب حسين توفيق

تأجلت الى منتصف نوفمبر المقبل قضية الاغتيالات السياسية المتهم فيها حسين توفيق أحد مع الآخرين بقتل للرحوم أمين عثمان باشا وغير ذلك من المبرام وموضوع المحاكمة . . . وما يذكر هنا أنه عند ما عرض المتهم الأول على الطبيب المصري والسكرتور محمد كامل الخولي مدير مصلحة الأمراض العقلية ، سأله الدكتور إن كان يعرف أن ما ارتكبه بخر أمين عثمان باشا قتل وزهاق روح فأجاب مبتسماً : « طبعاً قتل وزهاق روح . آمال كنت باعزم مع أمين عثمان أو اوالده ؟ » ولا سأله إن كان عمله هذا جريمة ساقب عليها القانون قال : « إنه ليس بجريمة الا في نقل المتفاني فقط »

وبدأه حمايطة عقاباً لجرعته قال : « الشئ طبعاً . . . ولكن هذا ان يحصل لأي رجل ، وممن أناس على استعداد لأن يموتوا وينفقوا ولو قتلوا نصف سكان البلاد »

وسئل : « هل تظن نفسك شخصاً عظيماً ؟ » فكان جوابه : « أنا اعتبر نفسي عظيماً أعظم رجل في مصر ، لأن أجدم لهم قتل الاعمال التي قتلت بها . . . وربما أكون أعظم رجل في الدنيا تبعاً للاعمال التي سأقوم بها في المستقبل ! »

وتبلغ عدد صفحات ملف القضية فوق ٣٠ الف صفحة - وتبلغ عدد صفحات تقرير الاتهام ووثائقه حوالي ٥٠٠ صفحة . . . وكان الملف بايع مطبوعاً ب١٠ جنيهات

وتبلغ عدد المتهمين فيها ٤٣ وعدد المهود ١١٤ وقد قضى البوليس على ٣٣٨ شخصاً أخرج عنهم جيئاً ما بعدا ١٧ كاهم في سجن طاره ، وأكبرهم سناً عمره ٢٧ سنة وأصغرهم ١٦ سنة كما قضى على ٧ نساء تم أخرج عنهم

عمل في هذه القضية أكثر من ١٠٠٠ جندي بوليس بشايطهم . . . وحقق فيها أكثر من ٣٠ وكيل نيابة وكثيراً ما كان مساعدة النائب العام يصرف على التحقيق ويتولاه بنفسه



تحت ما على ذلك، محكمة الجنایات لأول مرة من سجون المحاكم. وعرف اليهود أن سيد توفيق سحر عليه بالسجن عشر سنوات ما لم يوجههم الجور والتفوق لسيرهم وقرعوا عن الأهم.

عواصم الحكم وأخيراً .. قال القضاء كلمة

بعد ثلاثين شهراً

أخيراً .. بعد أن أمسى وسعت أهدوتها قطر روم على مدام اغتيال أمين عثمان، بعد سجنه المكنى مدة ١٥ شهراً من الحبس والتعذيب التي استغرقت من أجله كل لحظة، وبعثه إلى سجن الجوهري في مدينة الإسكندرية، وتلقاه المحكمة الجنائية المصرية في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت المحكمة الجنائية المصرية قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري.

حدث الأرقام

بعد ذلك عرفت أعمال الترميم التي بدأتها لجنة من السادة في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت اللجنة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت اللجنة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري.

آلة قول مجلس

بعد ذلك عرفت أعمال الترميم التي بدأتها لجنة من السادة في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت اللجنة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري، وكانت اللجنة قد أصدرت حكمها بالإعدام على المتهمين في ١٤ من الشهر الجاري.

صورة الأسيوع

كان من أهم مبرراتها قتل أمين عثمان، وكان أمين عثمان قد قتل في ١٤ من الشهر الجاري، وكان أمين عثمان قد قتل في ١٤ من الشهر الجاري، وكان أمين عثمان قد قتل في ١٤ من الشهر الجاري.

"The Egyptian Gazette": 11th April, 1948.

ASSASSINATION OF OSMAN PASHA CONDEMNED, BUT - British policy is blamed for murders PROSECUTOR'S OUTBURST

ALTHOUGH CONDEMNING THE ACTS of the youths accused of murdering Amin Osman Pasha, the Prosecution launched a bitter attack on Britain when the case was resumed yesterday, blaming British policy in Egypt for this and other political crimes.

Mrs. Anwar Habib, Assistant Public Prosecutor, who is handling the Prosecution case declared that behind all these crimes lay the deplorable February 4 incident, "a stigma on the British, whom we shall continue to curse so long as they occupy any part, however barren, of our territory."

"I imagine," he went on, "that every stone in Egypt wishes it could fly to bleed their foreheads and that every dog would bark in their faces till they quit Egypt."

Mrs. Habib went on to say that it was not with internal dissension and partisan animosities, however, that Egypt would achieve her aspirations. Nor could any useful purpose be served by the assassination of politicians by young men whose hearts were filled with fanaticism and wrath.

Such actions, he said, were bound to create an atmosphere of terror and to lead to anarchy. It would, moreover, divert the Egyptian people's attention from fighting the "foreign serpent" whose policy is "divide and rule."

Mrs. Habib said that the accused had gone so far as to take the law into their hands and to use arms with the object of dictating policy. Their conduct constituted an offence against individual freedom and humanity and a violation of the teachings of religion.

This clique of young men, he continued, began with the assassination of the late Amin Osman Pasha and an attempt on the life of Nafas Pasha.

Amin Osman Pasha, he said, might have been right or wrong, but the fact remained that everybody was free to hold his own views.

Revolvers found

Referring to Hussein Tawfik, the principal accused, Mrs. Anwar Habib said that revolvers, and newspapers attacking the late Amin Osman Pasha, had been found in his house.

He explained in detail how the accused had been caught by an engineer, who knew him well and how he had thrown a bomb at some of the witnesses for the prosecution, who were trying to catch him in Opera Square.

The engineer, Abdul Aziz el Shafy, who was a member of the Reform League of which the late Amin Osman Pasha was president, said that he had seen Hussein Tawfik standing on the pavement near the premises of the Reform League a few minutes before the murder took place.

Among the documents found in Tawfik's house, continued the Prosecution, was a lottery ticket on which it was written that he would "carry out an important mission" on the date of the crime.

All this in addition to the evidence of several witnesses for the prosecution was strong proof that Tawfik was the murderer.

Hated the Pasha

Moreover, Tawfik had confessed that the revolvers belonged to him personally, that he hated Amin Osman Pasha.

On January 6, 1946 the police submitted a report to the Public Prosecutors General stating that Tawfik and three other accused had attempted to kill Cpl. Miller and that the car used by them belonged to Tawfik's father.

Tawfik had confessed of his own accord that he used to visit the Reform League and explained that the object of his terrorist gang was to kill Englishmen and every Egyptian who cooperated with them.

He had also confessed that he wanted to kill Nafas Pasha because he hated him and that the date January 5 written on the lottery ticket was fixed for the murder of Amin Osman Pasha and the following day for the murder of Cpl. Young.

The bullets found in the body of the late Amin Osman Pasha were proved to be of the same calibre as those found in Tawfik's house.

After summing up the evidence against Hussein Tawfik, the Prosecution then went on to deal with the other accused. Mrs. Habib cited evidence showing that the others had been members of Tawfik's terrorist organisation and that they had taken part in the planning or execution of various political crimes.

During a recess in Court it was noted that Hussein Tawfik was smoking and that both he and other accused appeared to be in good spirits.

The case for the Prosecution continues today.

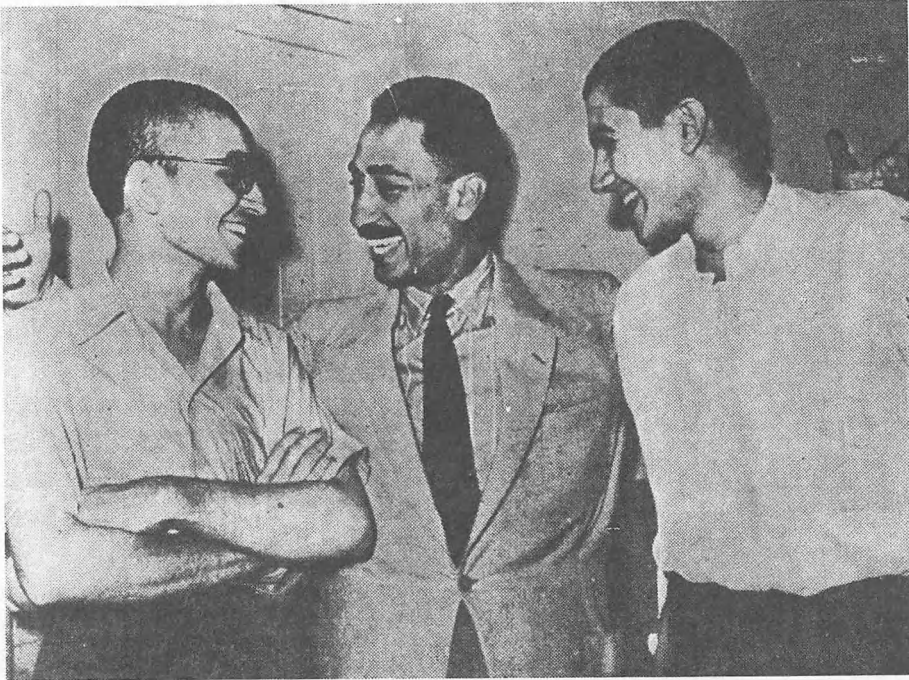
الصور



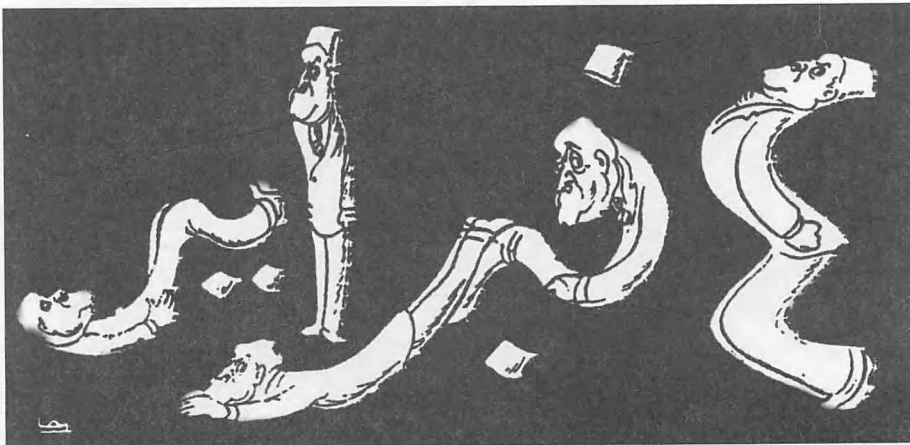
أمين عثمان باشا



أنور السادات بين زملائه في قفص الاتهام في قضية مقتل أمين عثمان



أنور السادات بين أحمد وسيم ومدحت فخري عقب الإفراج عنهم في قضية الاغتيالات



رسم كاريكاتيري لأحداث 4 شباط/فبراير 1942 لمحمد عبد المنعم رخا وتعتبر شخصية مصطفى النحاس باشا هي محور الرسم



الرئيس السادات في أيام شبابه يتوسط عدداً من أصدقائه وزملاء كفاحه الوطني الذين عاصروه في تلك الأيام



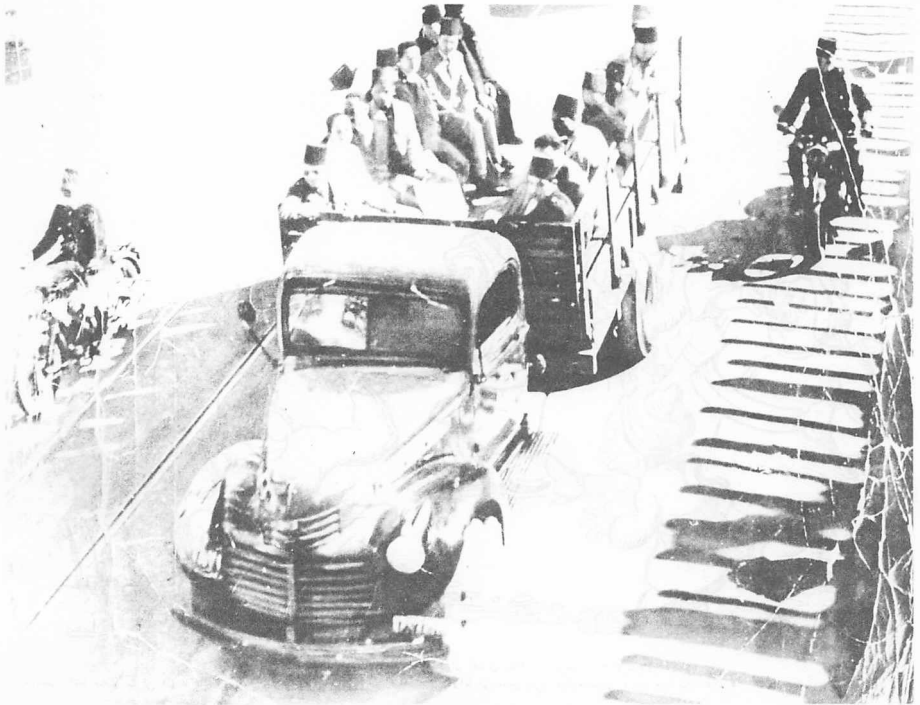
أنور السادات ضمن المتهمين في قضية مقتل أمين عثمان

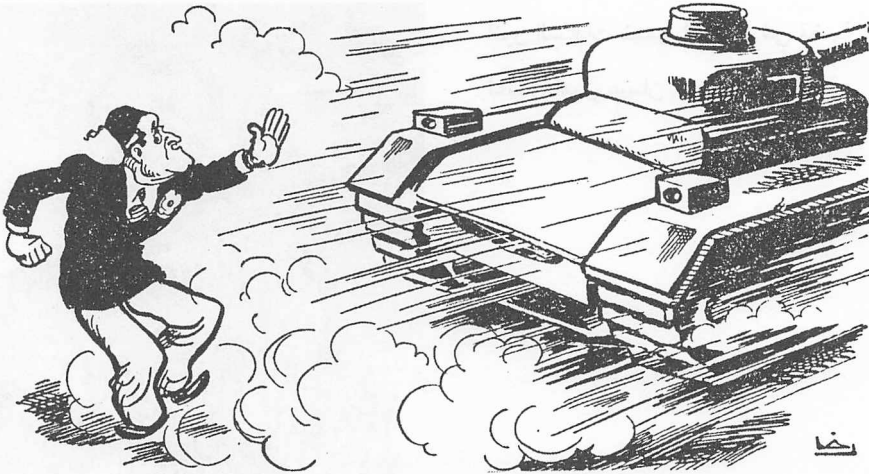


أنور السادات ضمن المتهمين في قضية اغتيال أمين عثمان



أثور السادات ضمن المتهمين في قضية
اغتيال أمين عثمان





انتشرت اخبار دبابات تدار بالراديو دون ان يقودها احد
النحاس باشا - لو كانوا اخترعوا من مستنق زعما، مقيش حدسوقه ، ولا يركبهم . . . ماكانش حصل الي حصل !



يطلب الوفديون من النحاس باشا ان يقتدى بنهائي ، ويمن انه لايتسول الحكم
معضلي باشا معدي - في الهند فانه يقول للانجليز « اخرجوا من الهند » . . . وانا في مصر راح أقول لخمومي « اخرجوا من الحكم »



أنور السادات يتحدث إلى والده من داخل قفص الاتهام أثناء الاستراحة في محاكمته وزملائه في قضية اغتيال أمين عثمان



مصطفى الخامس باشا

الفصل الخامس

اغتيال محمود فهمي النقراشي

(28 كانون الأول/ديسمبر 1948)

في صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 وصلت سيارة المرحوم النقراشي إلى بهو وزارة الداخلية لينزل منها دولة الرئيس وسط حرس الشرف، ومن خلفه الملازم ثاني علي حباطي والكونستابل أحمد عبد الله شكري، وقبل وصول دولته إلى المصعد بحوالي مترين عرج الضابط والكونستابل نحو السلم، ليستقبلا دولته في الدور العلوي عند خروجه من المصعد، في هذه اللحظة خرج ضابط شرطة لم يلحظه أحد برتبة ملازم أول يرتدي ملابس رسمية سوداء جديدة، وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد في ظهره وقضت على حياته.

من هو محمود فهمي النقراشي؟

من مواليد 26 نيسان/أبريل عام 1888 بالإسكندرية، وقيل أنه تجري في عروقه دماء درزية وشركسية. تلقى تعليمه في مدرسة فالو (Valo) الفرنسية، وأتقن اللغة الفرنسية، وانتقل منها إلى مدرسة جمعية العروة الوثقى بقسم الجمرک

بالإسكندرية حيث حصل على الشهادة الابتدائية فيها عام 1903، ثم حصل على الثانوية العامة من مدرسة رأس التين بالإسكندرية عام 1906. انتقل بعد ذلك للقاهرة، للالتحاق بمدرسة المعلمين العليا، ولم يستكمل دراسته فيها، حيث أوفده سعد زغلول - وزير المعارف آنذاك - في 24 أيلول/أيلول عام 1907 في بعثة دراسية إلى جامعة نوتنغهام (Nottingham) بإنجلترا، حيث حصل على الدبلوم فيها، وعاد إلى مصر في عام 1909. وعقب عودته عين مدرساً للرياضيات في مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية، ثم محرم بك الثانوية (أول أيلول/سبتمبر 1910)، فالعباسية الثانوية عام 1911، وعاد لمدرسته الأولى برأس التين عام 1912، ورقّي بعدها لمنصب ناظر مدرسة في الجمالية بالقاهرة عام 1914، والمدرسة الأولى الراقية للبنين بالقاهرة عام 1917، فمدرسة السويس الأميرية عام 1919.

من قيادات حزب الوفد، وشارك في ثورة عام 1919، حيث كان يعمل ضمن صفوف الكفاح السري للوفد المصري، وكان المحرّض الرئيسي لزملائه الموظفين على الإضراب أثناء أحداث الثورة، واشترك فيها، مما أدى إلى نقله من القاهرة إلى السويس، لإبعاده عن الانخراط في المد الثوري. عين مديراً للتعليم بمجلس مديرية أسبوط في العام نفسه (1919)، ثم انتقل إلى وظيفة وكيل قسم الإدارة والإحصاء بوزارة الزراعة عام 1920، ثم رقيّ إلى منصب مدير قسم الإدارة والإحصاء بالوزارة نفسها عام 1923، وفي نهاية العام الأخير رقيّ إلى منصب مدير للتعليم الزراعي بالأقاليم، ثم انتدب لمساعدة السكرتير العام بوزارة المعارف عام 1924، مع احتفاظه بوظيفته الأصلية.

عين وكيلاً لمحافظة العاصمة (مصر) عام 1924، فوكيلاً لوزارة الداخلية في العام نفسه - إبان تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة - وقد جعل التعاون في وزارة الداخلية مع المديرين وكبار الموظفين البريطانيين مستحيلاً، بقصد التخلص منهم، وفي الوقت نفسه أصدر أوامره إلى قائد البوليس البريطاني بالقاهرة بعدم التدخل، عندما هاجم الطلبة صحيفة الكشكول المعارضة، وأحرقوا مبناها، مما زاد من حنق السلطة البريطانية عليه. نتيجة لمواقفه الوطنية أطاح به

الإنجليز، فلم يكن يمضي شهر من تعيينه في منصبه الجديد حتى تمت إحالته إلى التقاعد في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924.

عقب اغتيال السردار البريطاني "السير لي ستاك" عام 1924، ألقى القبض عليه، واتهم مع أحمد ماهر في هذه القضية وسجن من عام 1924 إلى عام 1926. وبُري من تهمة الاشتراك في اغتيال السردار، والاشتراك في جرائم سياسية أخرى. انتخب عضواً بمجلس النواب عن دائرة الجمرک بالإسكندرية عام 1926، ثم في عام 1929. وبعد وفاة سعد زغلول عام 1927، عين أميناً لصندوق الوفد.

تقلد منصب وزير المواصلات في وزارة مصطفى النحاس الثانية (أول كانون الثاني/يناير 1930 - 19 حزيران/يونيو 1930)، ثم في وزارته الثالثة أيضاً (9 أيار/مايو 1936 - 31 تموز/يوليو 1937)، وكان عضواً في الوفد المصري لمعادمة عام 1936. ترك حزب الوفد بعد خلاف مع مصطفى النحاس عام 1937، بسبب مشروع إنتاج كهربية خزان أسوان، حيث كان يرى طرحه في مناقصة عالمية، وليس لأشخاص بعينهم، وأسس مع أحمد ماهر "الهيئة السعدية" عام 1938.

تولى مهام منصب وزير الداخلية في وزارة محمد محمود الرابعة (24 حزيران/يونيو 1938 - 18 آب/أغسطس 1939)، فوزيراً للمعارف العمومية في وزارة على ماهر الثانية (18 آب/أغسطس 1939 - 27 حزيران/يونيو 1940)، ومن أهم إنجازاته في وزارة المعارف: إنشاء معهد اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب - جامعة القاهرة (مرسوم أيلول/سبتمبر 1939)، وإنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب (مرسوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1939)، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الأعلى للتعليم بوزارة المعارف (مرسوم 4 آذار/مارس 1940).

تبوأ منصب وزير الداخلية للمرة الثانية (27 حزيران/يونيو 1940 - 2 أيلول/سبتمبر 1940) في وزارة حسن صبري الأولى (27 حزيران/يونيو

1940- 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1940)، ثم تولى منصب وزير المالية (2 أيلول/سبتمبر 1940-21 أيلول/سبتمبر 1940) في الوزارة نفسها ثم استقال، وشغل منصب وزير الخارجية في وزارتي أحمد ماهر الأولى (8 تشرين الأول/أكتوبر 1944- 15 كانون الثاني/يناير 1945)، والثانية (15 كانون الثاني/يناير 1945- 24 شباط/فبراير 1945).

بعد اغتيال أحمد ماهر عام 1945، أصبح النقراشي زعيم الحزب السعودي. شكّل وزارته الأولى (24 شباط/فبراير 1945- 15 شباط/فبراير 1946)، واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية، والخارجية وقد تولى الأخيرة عبد الحميد بدوي من (7 آذار/مارس عام 1945).

قدمت حكومة النقراشي مذكرة للجانب البريطاني عام 1945، تطلب فتح باب المفاوضات للتخلص من تبعة الاستعمار البريطاني ومعاهدة 1936. شكّل وزارته الثانية (9 كانون الأول/ديسمبر 1946- 28 كانون الأول/ديسمبر 1948)، وتولى فيها منصب وزير الداخلية والخارجية، وتولى الوزارة الأخيرة حتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947، كما تولى وزارة المالية في الوزارة نفسها (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947- 28 كانون الأول/ديسمبر 1948). وتعتبر وزارته أطول وزارات ما بعد الحرب العالمية عمراً.

رأس وفد مصر إلى مجلس الأمن في العام 1947، وهاجم بريطانيا من فوق منبر الأمم المتحدة، للمطالبة بانسحاب بريطانيا من السودان واتحاده مع مصر، ولكن مطلبه لم ينل التعضيد، وعجزت الأمم المتحدة عن إيجاد حل بين مصر وبريطانيا.

عندما لم يتمكن النقراشي من التوصل لحل للقضية المصرية، من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولي، ونتيجة حرب فلسطين التي دخلتها مصر عام 1948، زادت المقاومة الشعبية في صورة مظاهرات واضطرابات، وأسفر قراره في كانون الأول/ديسمبر 1948 باعتبار الإخوان المسلمين خارجين عن القانون عن اغتياله في أواخر الشهر نفسه.

من أهم أعماله:

أصبحت مصر في عهده عضواً في هيئة الأمم المتحدة، إنهاء عمل البعثة العسكرية البريطانية في مصر عام 1947، وكانت تتولى مهمة تدريب الجيش المصري، إنشاء البنك الصناعي، وإصدار قانون الشركات رقم (138) لسنة 1947، متضمناً أن يكون للمصريين أكثر من النصف في كل شركة تتألف، إصدار القانون المدني (131) لسنة 1948، تمكن ضباط البوليس من تولي المناصب القيادية، بعد أن كان ذلك مقصوراً على الأجانب، إنشاء مصلحة الأرصاد الجوية، إنشاء كلية للبحرية في الإسكندرية، لتخريج كوادر من الضباط البحريين.

ظروف الحادث

لما كانت وزارة النقراشي (24 شباط/فبراير 1945 - 15 شباط/فبراير 1946) امتداداً لوزارة أحمد ماهر، لذلك فقد انشغلت في المقام الأول بنفس المسألة التي ذهب ضحيتها ماهر وهي مسألة إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على قيام الحرب، أما في مجلس الشيوخ - وكان الوفد ممثلاً فيه تمثيلاً قوياً - فقد اعترض 41 مقابل 65 بالموافقة، وكانت الحجة التي تذرع بها الشيوخ الوفديون هي أن مجلس النواب لا يمثل الشعب، كما صدر مرسوم في 26 شباط/فبراير 1945، باعتبار المملكة المصرية "في حالة حرب مع الرايخ الألماني وإمبراطورية اليابان".

بعد حادثة كوبري عباس الشهير في 9 شباط/فبراير 1946، والتي على إثرها أصيب نحو 84 من طلبة الجامعة، اضطر النقراشي إلى تقديم استقالته للملك في 15 فبراير 1946، ليعهد الملك لصدقي بتأليف وزارة جديدة، وأعلن صدقي أن حكومته ستسير في طريق المفاوضات، وقام بالفعل بتشكيل وفد المفاوضات برئاسته في 7 آذار/مارس 1946، وكان النقراشي ضمن هذا الوفد للتفاوض مع الإنجليز بشأن مسألة استقلال مصر، إلى أن تم بالفعل التوصل

مع بيفن إلى مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا، كان من أهم نصوصها أن تقوم إنجلترا بالجلء عن مصر في خريف عام 1949، وبقاء معاهدة 1899 الخاصة ببقاء السودان تحت الحكم المشترك لبريطانيا ومصر. وبذلك تبين للرأي العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة 1936 كأساس للعلاقات بين البلدين، فلم يغير انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعلان ميثاق الأطلنطي والحريات الأربع والمبادئ الحديثة التي قررها ميثاق الأمم المتحدة من سياسة الإنجليز الاستعمارية حيال مصر، فاشتد سخط الأمة وتجلى ذلك في مظاهرات عمّت أرجاء البلاد تندد بالمشروع، حيث رأت الجماهير في فكرة الدفاع المشترك صورة مقنّعة للحماية البريطانية، وسقطت وزارة إسماعيل باشا صدقي.

في اليوم الذي قبل فيه جلالة الملك استقالة إسماعيل صدقي، عُهد إلى محمود فهمي النقراشي بتأليف وزارته الثانية في 9 كانون الأول/ديسمبر 1946، وكان عليه أن يستأنف المفاوضات لحل مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة، وبون ارتباط بالدفاع المشترك، فاستأنف النقراشي المفاوضات مع السير رونالد كامبل السفير البريطاني في مصر، ولم تسفر المفاوضات مع السلطات البريطانية عن نتيجة مرضية، وانتهت بتدويل القضية المصرية فلقد أدرك النقراشي تلك المرة أن بريطانيا مصرة على موقفها، فقرر مجلس الوزراء في 25 كانون الثاني/يناير 1947 عرض قضية مصر على مجلس الأمن.

وعن قرار مجلس الوزراء:

"لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن، وبرغم ذلك لم تجد في جميع الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضي حقوقنا الوطنية".

ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، ولقد تعرض بيان النقراشي للهجوم حيث رأت بعض دوائر المعارضة أن هذا البيان كان يجب أن يتضمن إعلاناً بإلغاء معاهدة 1936، وبالتحلل من مشروع صدقي

بيفن، واتفاقيتي 1899. على أي حال قدمت حكومة النقراشي عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن في 11 تموز/يوليو 1947، وطالبت فيها بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان.....

وينعي النحاس على النقراشي هذا الموقف فيقول له في خطابه:
"لقد ذهبتم إلى مجلس الأمن دون أن تمسوا معاهدة 1936 واتفاق 1899 بسوء، فانتهز مندوب بريطانيا هذا الضعف فيكم، فأشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستمسك بذلك إلى آخر لحظة.... إلخ".

وفي 8 تموز/يوليو 1947 قدم سفير مصر لدى الولايات المتحدة خطاب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها الموجه إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة يطلب فيه إدراج النزاع المصري البريطاني في جدول أعمال مجلس الأمن، وتحديد جلسة لنظره، توطئة لاستصدار توصية من مجلس الأمن بجلاء القوات البريطانية من مصر والسودان جلاء تاماً، وإنهاء النظام الحالي القائم في السودان.

وبالفعل سافر النقراشي إلى نيويورك في 22 تموز/يوليو 1947، وانطلقت خطبة النقراشي الأولى في مجلس الأمن في 5 آب/أغسطس 1947، واستند في خطابه على الحجج الآتية:

- إن التحرك المصري إنما يأتي من واقع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- استنفاد كل وسائل التفاوض مع البريطانيين الذين لم يلتزموا بالوعد.

ولما تباطأ الإنجليز تم عرض المشكلة على مجلس الأمن في آب/أغسطس عام 1947، ولما كانت الدول الرأسمالية الكبرى المنتصرة في الحرب هي التي تسيطر على هذا المجلس، فلم يتمكن النقراشي من استصدار بيان يعطي لمصر استقلالها، فاندلعت المظاهرات في أرجاء مصر ضد قوات الاحتلال، فقامت الحكومة البريطانية بسحب قواتها العسكرية إلى حدود منطقة قناة السويس.

وفي النهاية أصدر مجلس الأمن في 10 أيلول/سبتمبر قراره بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى، مع إدراجها في جدول أعماله، وبذلك طويت هذه

الصفحة المصيرية من تاريخ مصر بلا نصر أو هزيمة، وعاد النقراشي إلى مصر يوم 20 أيلول/سبتمبر 1947.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وإسرائيلية، وكان على المصريين أن يحاربوا تنفيذ هذا القرار، لكن النقراشي باشا كان يعتقد أنه لو نُفِع بالجيش المصري إلى سيناء ومنها إلى فلسطين فسوف تقوم القوات البريطانية في منطقة القناة بحصار الجيش المصري وقطع خطوط إمداده بالكامل من الخلف، وفي هذا تدمير للجيش.

ولكن الملك فاروق كان يتصرف وكان البلاد بلا وزارة وبلا برلمان، فقد أصدر أوامره للجيش المصري بالتحرك تجاه فلسطين. وكان يرأس الجيش وقتئذ محمد حيدر باشا، فقام بتنفيذ أمر الملك، إذ وجدها فرصة سانحة لتأكيد زعامته للبلاد العربية، ودعا لاجتماع في أنشاص من دون علم الوزارة ومن دون مشاركة وزير الخارجية المصري، واستمر الاجتماع يومي 28 و29 أيار/مايو 1948 ليسفر عن قرارات مصيرية.

لم يتردد النقراشي باشا في تقديم طلب إلى مجلس النواب بالموافقة على إعلان الحرب على إسرائيل ودفعه إلى ذلك - بعد أن كان يرفضه - عدم استقرار الوضع الداخلي، ومسايرته للرأي العام في مصر والوطن العربي، فلقد أثار قرار تقسيم فلسطين استنكاراً شعبياً ورسمياً في البلاد، وقبل ذلك التغطية على ما أقدم عليه الملك.

وفور صدور قرار التقسيم اقتصرت إجراءات الحكومة المصرية على إنشاء قيادة عسكرية في العريش ألحقت بها من فرقة المشاة للحيلولة دون وصول الاضطرابات إلى حدود مصر، وذلك بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15 أيار/مايو 1948.

وكانت خطة النقراشي المعلنة هي أن يقتصر التدخل المصري في فلسطين على فتح باب التطوع للحرب من دون إشراك القوات النظامية. وبالفعل

شاركت قوة من المتطوعين المصريين في الدفاع عن فلسطين في المرحلة الأولى من المواجهة.

النقراشي والإخوان المسلمين

كان حكم النقراشي بمثابة "المحنة الكبرى" بالنسبة للإخوان، ففي وزارته الأولى أمر باعتقال حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين، بناء على الشك في تورط جماعة الإخوان في مقتل أحمد ماهر، حيث كان القاتل الذي كان ينتمي إلى الحزب الوطني موالياً لهذه الجماعة. ولعل السبب الرئيسي في هذا الاعتقال هو أن محمود العيسوي ذكر في معرض التحقيق معه أنه يطلب أخذ رأي زعماء البلد في إعلان الحرب، وذكر اسم حسن البنا، ولكن النيابة أقرت عنهم بعد ذلك.

بعد هذا الاعتقال توجه حسن البنا لزيارة رئيس الوزراء ليقدم له تعازيه في وفاة أحمد ماهر، وليشرح له طبيعة دعوته وراجياً أن يطلق له حرية العمل، ولكن النقراشي لم يستجب له وفرض على الإخوان أثقل القيود في نشاطهم واجتماعاتهم وراقب منازلهم، وكان يسمح لهم بعقد اجتماعات عامة أو مؤتمرات فقط. غير أن الاحتكاك المباشر بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حكومة النقراشي، تمثل في حادثة كوبري عباس 9 شباط/فبراير 1946، إلا أنه لم يصل إلى المواجهة الصريحة.

ولما جاءت وزارة النقراشي الثانية، بادر البنا بكتابة مقال دعا فيه الحكومة الجديدة إلى إنهاء المفاوضات مع الإنجليز التي لا طائل منها، وكانت هذه هي بداية الحرب بين "النقراشي والإخوان"، ولذلك طلب البنا وساطة كريم ثابت - المستشار الصحفي للملك - لدى النقراشي لإيقاف حلّ ومصادرة الجماعة، ونكر البنا في تقرير لمستشار الملك ضرورة عدم حلّ الجماعة لأنها "عوناً كبيراً للملك والعرش في مقاومة الشيوعية". وبعد ذلك قاموا بحوادث عنف داخل مصر، ووجهت لهم تهمة أنهم ينوون إحداث انقلاب. ثم نشب خلاف بينهم وبين النقراشي حين رفض النقراشي السماح لهم بالتدريب في معسكرات خاصة بهم استعداداً لحرب فلسطين، وفتح لهم معسكرات الحكومة التي أنشئت لهذا الغرض.

حين كان موقف الحكومة المصرية الامتناع عن إشراك الجيش النظامي في المواجهة المسلحة بين الفلسطينيين والصهاينة.

تكوّنت العديد من العوامل رأت الحكومة أنها كافية لإصدار قرار بحل الجماعة، سارع النقراشي بإخضاع نشاطها وجميع تنظيّماتها للمراقبة الدقيقة، وهي السياسة التي اتبعها طوال فترة حكمه، إنن فهي علاقة لا تتسم بالمحابة، ولقد أكلت الأيام للنقراشي أن حذره في مكانه، حيث شهد عام 1946 حادثة كوبري عباس، ولقد كشفت تقارير وزارة الداخلية التي رفعت إلى النقراشي عن دور الإخوان فيها.

بلغت المواجهة بين حكومة النقراشي والإخوان المسلمين نروتها عندما أصدر النقراشي بصفته حاكماً عسكرياً في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 أمراً عسكرياً رقم 63 بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها.

وفور صدور هذا الأمر الذي صدر في الحادية عشرة مساءً تم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكان ذلك بناء على المذكرة التفسيرية التي قدمها عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة تبريراً لاتخاذ قرار حلها.

المذكرة التفسيرية المرفوعة إلى دولة رئيس الوزراء بطلب حلّ جمعية الإخوان المسلمين

تألفت منذ سنوات جمعية اتخذت لنفسها اسم "الإخوان المسلمين" وأعلنت على الملأ أن لها أهدافاً بينية واجتماعية دون أن تحدد لها هدفاً سياسياً معيناً ترمي إليه، وعلى هذا الأساس نشطت الجمعية وبيّثت دعايتها، ولكن ما كادت تجد لها أنصاراً وتشعر بأنها اكتسبت شيئاً من رضا بعض الناس عنها

حتى أسفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية، وهي أغراض سياسية ترمي إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد.

وقد اتخذت هذه الجماعة - في سبيل الوصول إلى أغراضها - طرقاً شتى يسودها طابع العنف، فدربت أفراداً من شبابها أطلقت عليهم اسم "الجوالة" وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقات وتخزنها لتستعملها في الوقت الذي تتخيره، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين، وأنها انغمست في النضال السياسي متغافلة الأغراض الدينية والاجتماعية التي أعلنت الجماعة أنها قامت لتحقيقها.

ولا أدل على هذا مما أثبته ممثل النيابة العسكرية العليا في مذكرة لها في شأن ما أسفر عنه تحقيق قضية الجناية العسكرية رقم 882 لسنة 1942 قسم الجمرك، إذ قال عن جمعية الإخوان المسلمين "وبفحص المكاتب الأخرى اتضح من الاطلاع على التقرير المرسل من بعض أعضاء الجماعة في طنطا أنهم يعيرون على الجمعية سياستها الحالية التي تصطبغ بصبغة دينية بحتة، ويطلبون أن تكشف الجمعية للجمهور عن حقيقة مراميها وعن الغرض الأساسي من تكوينها الذي ينصب بالذات على أن الجمعية ليست جمعية دينية بالمعنى الذي يفهمه الجمهور، وإنما هي جمعية سياسية دينية اجتماعية تنادي بتغيير القوانين وأساليب الحكم الحالية، وأن الخطب الدينية لا تفيد في توجيه الجمهور إلى تفهم غرضها الحقيقي، وأن الوسيلة لبلوغ هذا هو إثارة الجمهور بطريقة طرق مشاعره وحساسيته، لا عقله وتقديره، إذ أن هذه الناحية الأخيرة هي ناحية ضامرة فيه... إلخ"، وقد كتب الشيخ حسن البنا رئيس الجماعة بخط يده على هذا التقرير أنه مؤمن بما ورد فيه موافق على ما تضمنه من مقترحات.

ومما يؤيد هذا الاتجاه ما حدث في 8 شباط/فبراير 1946 بإحدى قرى مركز أجا إذ قام طالب يخاطب الناس حاثاً إياهم على الانضمام لشعبة الإخوان المسلمين في تلك القرية، ومحرضاً على مقاومة كل من يتعرض لهذه الجماعة من رجال الإدارة وغيرهم، ولو أدى ذلك إلى استعمال السلاح.

وقد استمر قادة الجماعة ورؤسائها يعالجون الأمور السياسية في خطبهم وأحاديثهم ونشراتهم جهرة متابعين الأحداث السياسية، منتهزين كل فرصة تسنح لهم للوصول إلى أغراضهم.

وكان بعض الموظفين قد استهوتهم الأهداف الاجتماعية والدينية التي اتخذتها الجماعة ستاراً لأغراضها الحقيقية فأصبح موقفهم بالغ الحرج لأن القانون لا يسمح بانتساب الموظفين لأحزاب سياسية.

كما امتدت دعوة الجماعة إلى أوساط الطلبة، واجتذبت فريقاً منهم، فأقسدت عليهم أمر تعليمهم وجعلت من بينهم من يجاهر بانتسابه إليها ويأتمر بأمرها فيحدث الشغب، ويثير الاضطراب في معاهد التعليم، مما أخل بالنظام فيها إخلالاً واضح الأثر.

ولقد تجاوزت الجماعة الأغراض السياسية المشروعة إلى أغراض يجرمها الدستور وقوانين البلاد، فهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، ولقد أمعنت في نشاطها فاتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها - وفيما يلي بعض أمثلة قليلة لهذا النشاط الإجرامي كما سجّلته التحقيقات الرسمية في السنوات الأخيرة:

أولاً: أوضحت تحقيقات النيابة العسكرية العليا سنة 1942 قسم الجمرح حقيقة أغراض هذه الجماعة، وأنها تهدف إلى قلب النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متخذة طرقة إرهابية بواسطة فريق من أعضائها تُربوا تدريباً عسكرياً وأطلق عليهم اسم "فريق الجواله".

ثانياً: وبتاريخ 6 حزيران/يونيو 1946 وقع اصطدام في مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة وخصوم لهم استعملت فيه القنابل والأسلحة، وأسفر عن قتل أحد خصومهم وإصابة آخرين. وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم 679 لسنة 1946 قسم ثان بورسعيد.

ثالثاً: وبتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1946 ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة الإسماعيلية يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقات.

رابعاً: كما وقعت بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 1946 حوادث إلقاء قنابل انفجرت في عدة أماكن بمدينة القاهرة وضبط من مرتكبيها اثنان من هذه الجماعة، فمما لمحكمة الجنايات فقضت بإدانة إحداهما (قضية الجنائية رقم 767 لسنة 1946 عابدين - 117 سنة 1946 كلي).

خامساً: وقد تعددت حوادث اشتباك أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل والاعتداء عليهم وهم يؤدون واجبههم في سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام، مثال ذلك ما حدث في يوم 29 حزيران/يونيو 1947 بدائرة قسم الخليفة من اعتداء فريق جواله الإخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله.

سادساً: وقد ثبت من تحقيق الجنائية رقم 4726 لسنة 1947 الإسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة ألقى قنبلة بفندق الملك جورج بتلك المدينة فانفجرت وأصيب من شظاياها عدة أشخاص، كما أصيب ملقيها نفسه بإصابات بالغة.

سابعاً: وحدث في 19 كانون الثاني/يناير 1948 أن ضبط خمسة عشر شخصاً من جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقات والقنابل، وكانوا يحرزون كميات كبيرة من هذه الأنواع وغيرها من أدوات التدمير والقتل.

ثامناً: وفي 17 شباط/فبراير 1948 اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم في الرأي بأن أطلقوا أعيرة نارية قتلت أحدهم، وكان ذلك بناحية كوم النور مركز ميت غمر وضبطت لذلك واقعة الجنائية رقم 1407 لسنة 1948.

تاسعاً: كما عُثر بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1948 بعزبة فرغلي رئيس شعبة الإخوان المسلمين بالإسماعيلية على صندوق يحتوي على قنابل، مما استدعى تفتيش منزله، فإذا بأرض إحدى الغرف سردابان بهما كميات ضخمة من القنابل المختلفة والمفرقات والمقذوفات النارية والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعاً. كما عُثر في فجوة بأرض الغرفة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال إرهابية واسعة النطاق.

عاشراً: وحرقت في 18 كانون الثاني/يناير 1947 أحطاب لأحد الملاك

بناحية كفر بدرأوي، واتهم بوضع النار فيها فريق من شعبة الإخوان المسلمين بتلك القرية. ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشعبة تبين أن أحد أعضائها مقدم لمحكمة الجنايات في جريمة قتل شيخ خفراء البلدة.

حادي عشر: وبتاريخ 3 شباط/فبراير 1948، قام بعض أفراد شعبة الإخوان المسلمين بناحية البرامون بإيهام الأهالي بأنهم سيعملون على زيادة أجورهم وإرغام تفتيش أفيروف الذي يقع بزمام القرية على تأجير أراضيه مقسمة على الأهالي بإيجار معتدل، وقاموا بمظاهرات طافت بالقرية تردد هتافات مثيرة، ولما أقبل رجال البوليس لقمع الفتنة اعتدوا عليهم بإطلاق النار وقذف الأحجار.

وقد وقع شجار بعد ذلك بنفس القرية في يوم 13 آذار/مارس 1948 بين جماعة الإخوان المسلمين وبين خصوم لهم فأسفر عن قتل أحد الأشخاص وإصابة آخرين.

ثاني عشر: وفي يوم 26 حزيران/يونيو 1948 حرض الإخوان المسلمون عمال تفتيش زراعة محلة موسى التابع لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل مطالبين بتملك أراضى هذا التفتيش، الأمر الذي سجلته القضية رقم 921 لسنة 1948 جنح كفر الشيخ.

ثالث عشر: من الأساليب التي لجأت إليها الجماعة إرسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية لابتزاز أموال منها على زعم أنها مقابل الاشتراك في جريدتهم، واقتنصوا بالفعل أموالاً بهذه الوسيلة. وقد تقدمت بعض هذه الشركات بالشكوى من هذا التهديد طالبة حمايتها من أذى هذه الجماعة.

ولم تقف شرور هذه الجماعة عند هذا الحد، بل عمدت إلى إفساد النشء، فبذرت بذور الإجرام وسط الطلبة والتلاميذ، فإذا بمعاهد التعليم وقد انقلبت مسرحاً للشغب والإخلال بالأمن وميداناً للمعارك والجرائم. ومن أمثلة ذلك الحوادث التالية:

1- حدث. ببندر دمنهور في يوم 25 أيار/مايو 1947 بمدرسة الصنائع أن

اعتدى تلاميذ الإخوان المسلمين على أحد المخالفين لهم في الرأي وشرعوا في قتله بطعنة سكين. وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم 1248 لسنة 1947 ببندر دمنهور.

ب - وفي يوم 3 شباط/فبراير 1948 حرض بعض التلاميذ من أعضاء الجماعة زملاءهم تلاميذ مدرسة الزقازيق الثانوية على الإضراب، وألقى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعض رجال البوليس، كما ضبط مع آخر منهم قنبلة يدوية قبل أن يتمكن من استخدامها في الاعتداء.

ج - ويوم 24 كانون الثاني/يناير 1948 تحرش بعض تلاميذ مدرسة شبين الكوم الثانوية من المنتمين إلى الإخوان المسلمين بزملاء لهم، الأمر الذي أدى إلى حادث قتل.

ولم تتورّع هذه الجماعة عن أن يمتد إجرامها إلى القضاء الذي ظل رجاله في محراب العدل نخرأً للمصريين، وملاًناً لهم، ينعمون بثقة المتقاضين وطمانينتهم - إذ قصدوا إلى إرهاب القضاة عن طريق قتل علم منهم هو المغفور له أحمد بك الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر، الذي حكم بإدانة بعض أعضاء الجماعة لجرائم اقترفوها باستخدام القنابل - وقد ثبت أن أحد المجرمين القاتلين كان سكرتيراً خاصاً للشيخ حسن البنا.

ولقد أدركت الحكومات المتعاقبة خطورة الأهداف والمقاصد التي تسعى هذه الجماعة لتحقيقها فحاولت - في حدود القوانين القائمة - أن تحد من شرورها وساعدت الأحكام العرفية التي أعلنت خلال الحرب العالمية الأخيرة على اعتقال بعض قادة هذه الجماعة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الجماعة سائرة في جرائمها، الأمر الذي استوجب إصدار الأمر العسكري بحل شعبتي الإخوان المسلمين بالإسماعيلية وبورسعيد.

ولقد وقعت في يوم 4 كانون الأول/ديسمبر 1948 حوادث مؤلمة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة، ألقى فيها الطلاب قنابل على رجال البوليس وأطلقوا عليهم الرصاص وقذفوهم بالأحجار فأصيب عدد منهم، كما حدث في نفس اليوم أن اعتصم بعض طلبة كلية الطب بأسطح مبنى الكلية، وأشعلوا النار في أماكن

متفرقة وقذفوا رجال البوليس الذين كانوا يحافظون على النظام ببعض القنابل وكميات هائلة من الأحجار وقطع الأخشاب وزجاجات مملوءة بالأحماض ثم ألقوا على حكمدار بوليس العاصمة قنبلة أودت بحياته.

وحدث في يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 1948 أن تجمع طلبة المدرسة الخديوية واندس بينهم بعض الغرباء وألقوا قنبلتين على رجال البوليس الذين كانوا خارج أسوار المدرسة، فأصيب ضابط وسبعة من العساكر - وكان مقترفو هذه الحوادث المروعة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين.

ولا تزال النيابة العامة ماضية في تحقيق حادث ضبط سيارة بها مواد متفجرة ونخائر ومستندات خطيرة، بدائرة قسم الوايلي يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وقد أدى التقصي عن ظروف هذا الحادث إلى ضبط كميات هائلة من القنابل والمفرقات جاءت أضعافاً مضاعفة لما ضبط في تلك السيارة. وقد كشفت ملابسات هذا الحادث حتى الآن عن أن جماعة من الإخوان المسلمين يكوّنون عصابات إجرامية هي المسؤولة عن حوادث الانفجارات الخطيرة التي حدثت في مدينة القاهرة خلال الشهور الستة الأخيرة، وكان آخرها حادث نسف شركة الإعلانات الشرقية يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وما نجم عنه من هدم وتخريب في المباني وقتل بعض الأهالي ورجال البوليس وجرح عدد غير قليل من الأشخاص".

وانتهت المذكرة إلى القول:

"أنه يتبين من استعراض الحوادث التي عدتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت في شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي تروع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضماناً لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج".

وكيل الداخلية

عبد الرحمن عمار

وهذه هي خلاصة المنكرة التي بُنيَ عليها الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين، ففي العام 1948 أصبح الإخوان أكبر جماعة مسلحة خاصة بعد حرب فلسطين يخشى منها على النظام القائم، لذلك كان النقراشي مقتنعاً بأن حوادث الاغتيال والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فاستصدر قراره بحل الجماعة ومصادرة أموالها واجتماعاتها.

وعن صدى قرار الحل وتنبؤ بعض الجهات باغتيال النقراشي:

قالت جريدة "الدائلي هيرالد" لسان حال حزب العمال الإنجليزي:
 "منذ ثلاثة أسابيع وقّع النقراشي باشا رئيس وزراء مصر أمراً عسكرياً بحل جمعية الإخوان المسلمين، وهو يعلم تمام العلم أنه يعرض بذلك حياته نفسها للخطر، ولكن محمود فهمي النقراشي كان على الدوام رجلاً مستقيماً لا يعرف الخوف".

Daily Herald Newspaper, the mouthpiece of the British Labor Party said:

"Three weeks ago, Nukrashi Pasha, Prime Minister of Egypt, signed a military order terminating the Muslim Brotherhood, and he very well knows that it causes great risk to his life, but Mahmoud Fahmi Nukrashi has always been a man who is straightforward and does not know fear."

أضف إلى ذلك، ما نكره مصطفى أمين عن زيارته للنقراشي باشا في منزله قبل اغتياله بأسبوعين تقريباً، وخلال الزيارة لفت نظره أثناء جلوسه في الصالون انتظاراً لنزول الباشا أن حوائط المنزل مزينة بصور أصدقاء النقراشي الراحلين، ومنهم الدكتور محبوب ثابت وشاعر النيل حافظ إبراهيم ورفيق كفاحه أحمد باشا ماهر رئيس الوزراء الذي اغتيل يوم 24 شباط/فبراير سنة 1945

بالبهو الفرعوني الفاصل بين مجلسي الشيوخ والنواب ورأى أيضاً صورة مصطفى النحاس باشا رغم اختلاف النقراشي معه في كثير من المواقف، مما يدل على وفاء النقراشي باشا لأصحابه حتى ولو كان مختلفاً معهم..

ودار الحوار بين مصطفى أمين والنقراشي حول القرار الذي ينوي إصداره بحل الإخوان المسلمين، فتمسك النقراشي برأيه في ثبات عجيب عرف عنه منذ شبابه الباكر أيام اشتراكه في ثورة 1919.

وقال بالنص: "لقد كوّنت رأبي وقررت أن أحل الإخوان المسلمين، واعتقد أنني لم أظلم، وأن أي رجل مكاني سيفعل ما فعلت".

رد عليه مصطفى أمين قائلاً: "أؤكد لك إذا لم تفعلها، لا أتصور رجلاً غيرك يتقدم بهذه الخطوة الجريئة وهو يعرف ما وراءها... إن وراءها الموت".

قال: "إن أحمد ماهر عندما نادى بالحرب عام 1940 كان يعرف أنه سيقتل، ولكن أحداً لم يقتله إلا بعد ذلك بأربع سنوات، وأظن أنه لو سئل أي طريقة للموت يفضل لما اختار غير الطريقة التي اختارها الله له، فقد كان بيننا وبين الموت عدة مواعيد ولكننا في كل مرة كنا نرى أن الموت هو الذي يخلف الميعاد. ولو تأخرت عقارب الساعة إلى الورا لفضلت أن أكون شهيداً سنة 1919".

كما أكد النقراشي في حديثه لمصطفى أمين:

"إنني لا أستطيع أن أبقى رئيساً للوزارة، وأسمح بوجود جمعية الإخوان المسلمين، صحيح أنني أحمي خصومي، ولكني أنا لست رئيس وزراء السعديين وحدهم، وإنما رئيس وزارة مصر كلها وحماية خصومي أمانة في عنقي!"

رد مصطفى أمين:

"إنني مؤمن أن هذا القرار الذي ستأخذه سيؤدي إلى كارثة بالنسبة إليك".

رد قائلاً: ولكن سيفيد بلادي.

ولما رآه مصطفى أمين مصرأ على تنفيذ رأيه تنبأ باغتياله وقال له: " قد تكسب فكرتك ولكننا سنخسرك..".

يوم الحادث

في الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 استقل محمود فهمي النقراشي (رئيس الحكومة ووزير الداخلية والخارجية) سيارته الكاديلاك السوداء من فيلته رقم (9) شارع رمسيس في مصر الجديدة متجهاً إلى مكتبه في وزارة الداخلية ويجواره ياوره الخاص الصاغ عبد الحميد خيرت ومن خلفه سيارة حراسة خاصة بها الملازم ثاني علي حباطي والكونستابل أحمد عبد الله شكري.

دخل ضابط بوليس برتبة ملازم أول صالة وزارة الداخلية في الطابق الأول فأدى له حراس الوزارة التحية العسكرية، وأخذ يقطع الوقت بالسير البطيء في صالة الوزارة كأنه ينتظر شيئاً وعندما أحس بقرب وصول دولة النقراشي باشا اتجه نحو الأسانسير ووقف بجانبه الأيمن.

بعد 55 دقيقة بالضبط وصلت سيارة المرحوم النقراشي إلى بهو وزارة الداخلية لينزل منها دولة الرئيس وسط حرس الشرف الذي أدى له التحية الرسمية، فرد الباشا التحية باسمأ، وفي الوقت نفسه تقدم أفراد حراسته ليفسحوا له الطريق أمام المصعد...

وقبل وصول دولته إلى المصعد بحوالي مترين، عرج الضابط والكونستابل نحو السلم، ليستقبلا دولته في الدور العلوي عند خروجه من المصعد، في هذه اللحظة خرج ضابط شرطة لم يلحظه أحد برتبة ملازم أول يرتدي ملابس رسمية سوداء جديدة، وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيدي في ظهره وقضت على حياته.

وكان القاتل الذي كان متخفياً في زي ضابط، يدعى عبد المجيد حسن، طالباً بكلية الطب البيطري، كلفه الجهاز الخاص للإخوان المسلمين بالقيام بهذه المهمة رداً على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين.

وذاع نبأ الحادث الأليم في لحظات، فأسرع إلى مكانه حيث يرقد الفقيد والدماء تسيل منه حضرات: (عبد الرحمن عمار بك، ومرضى المراغي بك، وأحمد الحفناوي بك وغيرهم من كبار موظفي الوزارة وإدارة البوليس).

وتم نقل جثمان الفقيد في الحال إلى مكتب صلاح بك، وظل عمار بك آخذاً برأسه ويتحسس أنفاسه، وهو لا يستطيع أن يقطع بأن رئيس الحكومة قد فارق الحياة أم لا يزال على قيدها.

وحضر الدكتور الدياسطي على عجل، وقام بفحصه وتبعه الدكتور محمود حمدي سيف النصر ثم تلاهما الدكتور سليمان عزمي باشا وفحص الفقيد مرة ثالثة ثم أعلن والدموع في عينيه أن النقراشي قد انتقل إلى جوار ربه، فجزع الحاضرون وانحنى عمار بك على جبين وزيره فقبله، وهو يقول: لله الأمر من قبل ومن بعد.

وسرعان ما سرى نبأ الخاتمة المحزنة لرئيس الوزراء بين الجموع الكثيرة التي احتشدت في فناء الوزارة ومن بينهم عدد غير قليل من الشيوخ والنواب وكبار الموظفين، فوقع عليهم النبأ وقع الصاعقة، وأخذ الكثيرون يجهشون بالبكاء والنحيب، وفي هذه الأثناء أقبل أصحاب المعالي الوزراء ومعهم إبراهيم باشا عبد الهادي.

ونقل جثمان الفقيد إلى داره بمصر الجديدة، وعندما أبلغ نعي المغفور له النقراشي باشا إلى المسامع الملكية الكريمة في قصر القبة على إثر وقوع الحادث الأليم استقل السيارة وفي معيته ياوره الخاص شفيق مهنا، فاتجها إلى دار الفقيد، وكان جلالته مرتدياً ملابس المارشال الجوي، فلما وصل إليها نخل الغرفة التي يرقد فيها جثمان الفقيد، فوقف جلالته أمامه في خشوع وقرأ الفاتحة على روحه مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتفقدته بواسع الرحمة والرضوان.

وتفضل جلالته فقدم عزاءه الكريم إلى السيدة الجليلة أرملة الفقيد، ودعا نجليه هاني وصفية وأسبغ عليهما عطفه العظيم، فقابلت الأسرة هذا العطف بالشكر والدعاء، وكانت أمارات التأثر الشديد بادية على جلالته الملك وغادر جلالته دار الفقيد إلى قصر عابدين حيث دعا إلى حضرته معالي إبراهيم باشا عبد الهادي.

كما أعلنت محطة الإذاعة الحداد لمدة يومين تقتصر فيهما البرامج على القرآن الكريم والأخبار والأحاديث بمعرفة المذيعين وحدهم مع إعفاء المذيعات كنوع من الحداد.

جنازة دولة النقراشي باشا

تفجعت قلوب الوطنيين الصادقين في وادي النيل من أقصاه إلى أقصاه بفقد أروع مثل في الزعامة باستشهاد الزعيم محمود فهمي النقراشي، وشيع رفاتة في جنازة شعبية هائلة في اليوم التالي (الأربعاء 29 كانون الأول/ديسمبر 1948) ليدفن بجوار صديقه ورفيق عمره أحمد ماهر باشا في المدفن المقام بشارع الملكة نازلي، وهتف أنصار النقراشي في جنازته بأن رأس النقراشي برأس البنا والذي اغتيل فعلاً في 12 شباط/فبراير 1949.

وفي جنازة النقراشي هتف شباب الحزب السعودي الذي كان يرأسه "النقراشي" الثار الثار، كما أصدر البنا عقب اغتيال "النقراشي" بياناً عاماً بعنوان "بيان للناس" استنكر فيه اغتيال النقراشي، وبيّن فيه حقيقة الدعوة الإسلامية التي يزعمها، ونكر أن فيها خير الوطن وإعزاز الدين ومقاومة الإلحاد والإباحية والخروج عن أحكام الإسلام وفضائله، ونفى البنا أن تكون الجريمة والإرهاب والعنف من وسائل الدعوة، وفي النهاية ناشد الجميع أن يتعاونوا على استتباب الأمن والاستقرار.

البرلمان المصري يبكي النقراشي

سجلت مضابط مجلس البرلمان المصري يوم 3 كانون الثاني/يناير 1949 دموع السلطة التشريعية لفقد الراحل النقراشي باشا، وقد ألقى حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي كلمة رثاء لسلفه في المجلسين الذين كتبوا في التاريخ سطوراً من الاعتراف بفضل النقراشي باشا.

تأبين النقراشي

توات حفلات تأبين النقراشي باشا وتبارى الشعراء والأبباء في رثائه ومنهم صديقه علي بك الجارم بقصيدته الفأثية الفخمة ومطلعها:

ماء العيون على الشهيد زارف لو أن فيضاً من معينك كافي
وإذا بكى القلب الحزين فما له راق ولا لبكائه من شافي

ورثاه أيضاً صديقه المفكر الكبير عباس محمود العقاد بقصيدة عنوانها "الشهيد الأمين" مطلعها:

أسفي أن يكون جهد رثائي كلم عابر ورجع بكاء
يرحم الله مصر إنك يا محمد مود في رحمة مع الشهداء

ويذكر مصطفى أمين في مقال له تحت عنوان "النقراشي كان يعرف أنه سيموت" يقول فيه:

ذهبت لزيارة النقراشي باشا في منزله قبل اغتياله بأسبوعين تقريباً، ودار حوار بيني وبين النقراشي حول القرار الذي ينوي إصداره بحل الإخوان المسلمين، فتمسك النقراشي برأيه في ثبات عجيب عرف عنه منذ شبابه الباكر أيام اشتراكه في ثورة 1919 وقال بالنص: "سوف أصدر القرار وأنفذه وبعد الاطمئنان على الحالة ساستقيل وأعود معلماً كما بدأت وأعلم ابني هاني وصفية بنفسي!"

ولما رآه مصطفى أمين مصرراً على تنفيذ رأيه تنبأ باغتياله وقال له: "قد تكسب رأيك ولكننا سنخسرك..".

قال النقراشي متواضعاً: "هذا يكفيني! إن الموت ليس رديئاً ومخيفاً كما تتصور. لقد قرأت مرة في كتاب أنه أشبه شيء بمحطات السكة الحديد بالنسبة إلى ركاب القطار، فكل راكب سينزل محطة ماء، ولكنه سينزل حتماً!"

فقال له: ولكنني أرى أنك تلقي بنفسك من القطار!

قال النقراشي ضاحكاً: إنها الطريقة الوحيدة لمنع القطار كله من الاصطدام وقتل جميع الركاب!

وعاد مصطفى أمين بيته باكياً، وكان يشعر وهو يصفحه أنه الوداع الأخير.. وذهب إلى أصدقائه يروي لهم حديثه مع النقراشي ويؤكد لهم واحداً واحداً: إيماني بأن النقراشي سيموت! وكانوا في دهشة!

وفي صباح يوم الثلاثاء تحققت النبوءة واغتيل النقراشي.. فختم مصطفى أمين مقاله قائلاً:

"تلقيت نبأ مقتل النقراشي فلم أبك ولم أنتحب لأنني بكيته بالدمع السخين قبل أن يموت بأسبوعين".

التحقيق وإجراءات المحاكمة

تبين أن الجاني أسمر اللون، قصير القامة، مفتول الجسم، مجعد الشعر، في الحادية والعشرين من عمره، يرتدي بدلة ضابط بوليس مفتوحة، سوداء اللون، كان يتردد على قهوة بالقرب من وزارة الداخلية (وقد كان النقراشي رئيساً للوزارة ووزير الداخلية في آن واحد). وقال رواد المقهى أنهم عرفوا الضابط المزيف باسم "حسني أفندي" وأنه: تلقى مكالمة تليفونية قبل الجريمة بعشرين دقيقة من شخص مجهول أخبره أن النقراشي باشا في طريقه إلى مكتبة بوزارة الداخلية..

وعندما بدأ التحقيق بدأ النائب العام نقل الجاني من الطابق الأرضي إلى الطابق العلوي، فنقل تحت حراسة فريق من ضباط البوليس، وما إن شاهدته الشباب السعديون المتجمعون في دائرة الوزارة، حتى حاولوا اختطافه من الحراس، والاعتداء عليه، فلم يستطيعوا وقد قابل المتهم تصرف هؤلاء الشبان بالابتسام.

وتولّى النائب العام التحقيق مع المتهم فحاول أولاً إنكار اسمه الحقيقي، لكنه عاد فذكر أنه يدعى عبد المجيد أحمد حسن، وكان طالباً بالسنة الثالثة بكلية الطب البيطري، وقد تزوّج بزي ضابط خصيصاً ليندس في فناء الوزارة ويرتكب جريمته في غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه، واعترف بأنه من الإخوان المسلمين، وأنه ارتكب فعلته انتقاماً من الفقيد لتصرفاته مع هذه الجماعة.

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوباً اعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان، ولكن الفقيه رفض اعتقاله وقال:
 "إنني لا أحب التوسع في اعتقال الطلاب، إنني والد ولي بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات في نفوس الآباء والأمهات".

ومما يذكر أيضاً أن والد الجاني كان موظفاً بوزارة الداخلية ومات فقرّر الفقيه تعليم ابنه بالمجان. فالجاني الذي يرفض الفقيه اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضل، هو الذي ارتكب هذه الجناية.

تولى النائب العام - محمود منصور - التحقيق مع القاتل في نفس يوم اغتيال النقراشي:

النائب العام: ما اسمك؟

عبد المجيد حسن: عبد المجيد أحمد حسن - 23 سنة - طالب بكلية الطب البيطري.

النائب العام: كيف ارتكبت هذه الجريمة؟

عبد المجيد: أنا حضرت إلى وزارة الخارجية اليوم الساعة 10 صباحاً وكنت لابس ملابس ضابط، ووصلت إلى وزارة الداخلية قبل وصول النقراشي بخمسة دقائق.

النائب العام: ما الظروف التي كوَّنت فيها فكرة القتل؟

عبد المجيد: نبتت الفكرة في جملة ظروف وهي تهادن النقراشي باشا في قضية وحدة مصر والسودان، وخيانتة لقضية فلسطين، واعتدائه على الإسلام بحل جماعة الإخوان المسلمين.

النائب العام: ما مصدر البذلة العسكرية؟

أجاب بتهكم: في "سوق الكانتو" منها كثير..

النائب العام: كيف رتبت لهذه الجريمة؟

عبد المجيد: أنا كنت ماشي في وكالة البلح منذ سبعة أيام فلقيت واحد معاه بدلة ضابط اللي أنا لابسها الآن ويقول عنها أنها جديدة وعرضها للبيع فلما وجدت البدلة لاحظت أن قماشها كويس فاشتريتها بثلاثة جنيهات ونصف، وكذلك اشتريت المسدس منذ خمسة أيام من واحد في عين شمس لا أعرفه، وكذلك الطلقات اشتريتها منه باثنين جنيه، وبعد ذلك لبست البدلة النهاردة وجيت هنا إلى وزارة الداخلية علشان أقتل النقراشي، ولبست البدلة العسكرية حتى أتمكن من دخول وزارة الداخلية.

النائب العام: من أين حصلت على النقود التي اشتريت بها البدلة والمسدس؟ ومن الذي يقيم معك في المنزل؟ وهل كنت تراقب النقراشي؟

القاتل: من نقودي، لما بلغت سن الواحد والعشرين كان لي معاش ولكنه قُطِع وخصصت لي الحكومة مكافأة 50 جنيهاً علشان التعليم، أقيم مع والدتي إقبال حسني وأخي محمد عيسي أحمد حسن وهو طالب في مدرسة فاروق الأول الثانوية، وأختان إحداهما هدى والثانية فاطمة، وأخ ضابط يقيم في الخارج في منزل بمفرده ويسمى حسن أحمد حسن ضابط بسلاح المدفعية ومتزوج وله أولاد.

وأما عن مراقبة النقراشي، فنذكر أنه كان يعرف أن النقراشي يذهب إلى مجلس الوزراء ويتردد على الداخلية والخارجية فخطر في نفسه أن يحضر النهاردة إلى الداخلية.

النائب العام: من هم أصدقاؤك الذين تتردد عليهم في الكلية؟ وما هو العمل الإيجابي الذي كنت تريده من النقراشي باشا أن يتخذه؟ وهل تنتمي إلى حزب معين أو جماعة معينة؟

عبد المجيد: أصدقاؤي هم محمد شوقي - محمد زيدان وكمال عبد القادر ومصطفى محمد علي وبشير سليم الجمل - وسيد العمروسي، ولم أتحدث معهم عن نيتي في قتل النقراشي باشا، أما العمل الإيجابي فالنقراشي لم يعمل الحاجات اللي قالها فؤاد سراج الدين باشا وهي مقاطعة البضائع الإنجليزية والعمل على وحدة وادي النيل وأنه ترك المسألة المصرية دون أن يكون هناك

جلاء أو معاهدة، الآن أنا لا أنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، غير أنني وأنا طالب في الثانوي كنت منتمياً لها وكنت عضواً بشعبة مدرسة فؤاد. وفي غرفة الاميرالاي محمود عبد المجيد بك مدير المباحث الجنائية قال في هدوء وثبات:

"أبوه قتلته واعترف بكده لأنه أصدر قراراً بحل جمعية الإخوان المسلمين، وهي جمعية دينية ومن يحلها يهدم الدين.. قتلته لأنني أتزعم شعبة الإخوان منذ كنت تلميذاً في مدرسة فؤاد الأول الثانوية".

غير أن هذا غير صحيح كما سيتضح من شهادة الدكتور السيد فؤاد عميد كلية الطب البيطري حينما أدلى بأقواله في قضية اغتيال النقراشي مؤكداً أن عبد المجيد يتزعم حركة الإخوان المسلمين في الكلية. ويقال إنه كان هناك تخطيط لاغتيال إبراهيم باشا عبد الهادي وعبد الرحمن عمار حين يحضران على إثر مصرع النقراشي.

ومن الغريب أن القاتل أعلن ندمه عقب اعترافه بالجريمة، فقد كان النقراشي باشا مثلاً للوطنية الصادقة والشجاعة الأدبية والصرامة في الحق حتى أحبه مؤيديه ومعارضوه على السواء، وهي من الأحوال النادرة التي يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم.

ومن المعروف أن القاتل لم يغير أقواله طوال الفترة من يوم الجريمة في 28 كانون الأول/ديسمبر 1948 إلى يوم 14 كانون الثاني/يناير 1949، وبقي مصراً عليها، ولكن في اليوم الأخير وقعت أكثر من مفاجأة جعلته يكذب نفسه، ويكشف الحقيقة، ويرشد عن شركائه، بل يبدي الندم على ما فعل، ويتمنى من قلبه ألا يقع شاب فيما وقع فيه.

كانت المفاجأة الأولى صدور بيان من هيئة كبار العلماء في الأزهر يفند فساد الأسانيد الشرعية لقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وبصورة غير مباشرة وصل البيان إلى عبد المجيد حسن، وهو في زنزانته محبوساً على نمة القضية بسجن الاستئناف فبدأ يعيد النظر في قناعاته.

لكن المفاجأة الصاعقة التي هزّت كيان المتهم عبد المجيد حسن فهي تتصل بالمرشد العام للجماعة حسن البنا الذي أصدر بياناً للناس تنصل فيه من كل الأعمال الجهادية التي قامت بها جماعته، وتبرأ ممن ارتكبوها.

وقال بالحرف الواحد:

"وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها، مما ألقى عليها ظلاً من الشبهة، فصدر أمر بحلها وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال نولة رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفاته.

وخسرت بفقده علماء من أعلام نهضتها، وقائداً من قادة حركتها، ومثلاً طيباً للنزاهة والوطنية والعفة من أفضل أبنائها. ولسنا أقل من غيرنا أسفاً من أجله وتقديراً لجهاده وخلقه، ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف بل تنكره، وتمتقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها. فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها.

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها. مما يوجب أن يتوفر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار - وكان جلاله الملك المعظم، حفظه الله قد تفضل فوجه الحكومة القائمة - وفيها هذه الخالصة من رجالات مصر - هذه الوجهة الصالحة، وجهة العمل على جمع كلمة الأمة، وضم صفوفها، وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لا موزعة إلى ما فيه خيرها وإصلاح أمرها في الداخل والخارج.

وقد أخذت الحكومة تعمل من أول لحظة على تحقيق هذا التوجيه الكريم في إخلاص ودأب وصدق. كل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد، ونستنفد كل وسع في أن نعين الحكومة في مهمتها، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها والنهوض بعبئها الثقيل، ولا يتسنى لها ذلك بحق إلا إذا وثقت تماماً من استتباب الأمن واستقرار النظام وهو واجب كل مواطن في الظروف العادية فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التي لا يستفيد فيها من بلبلة الخواطر وتصادم القوى وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته.

لهذا أناشد إخواني، لله وللمصلحة العامة، أن يكون كلاً منهم عوناً على تحقيق هذا المعنى وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة حتى يؤديوا بذلك حق الله والوطن عليهم. والله أسأل أن يحفظ جلاله الملك المعظم ويكلاه بعين رعايته ويثبت خطى البلاد حكومة وشعباً في عهده الموفق إلى ما فيه الخير والفلاح آمين".

لقد اعتقد البنا أن إصداره لبيان عام بعد الاغتيال سوف يعفيه أو يخيل للآخرين أنه ليس محرصاً للاغتيال ولا جماعته هي المدبرة، وبدا واضحاً أنه كتبه بعد أن استشعر خطراً على حياته، فتصور أن الخطاب سينقذه.. وهو ما لم يحدث، فقد قتل بعد إرساله بشهر واحد.. في 14 شباط/فبراير عام 1949..

ولكن ثبت من التحقيقات مع القاتل أنه يدافع عن الإخوان، وإنه أحد مؤيديهم، وإنه يؤمن بكلامهم وأفعالهم.

ونعود إلى القاتل عبد المجيد حسن، لنرى أثر هذا البيان عليه، لقد صمد عقب حادث الاغتيال ستة عشرة يوماً رغم التعذيب الذي عاناه وتعرضت له أسرته معه، ولكن هذا الفتى العنيد تغير فجأة عندما قدم إليه النائب العام -محمود منصور- صباح يوم 11 كانون الثاني/يناير 1949 صحف الصباح وفيها "بيان للناس" الذي كان حسن البنا يهدف منه إلى إقناع الحكومة بأن الجماعة ليست طرفاً في جريمة اغتيال النقراشي. شعر عبد المجيد بأنه خُدع وأن الإخوان قد خانوه وتخلوا عنه فكان أن طلب النائب العام ليقول الحقيقة في نفس اليوم، قال:

"عجبت كل العجب بعد أن قرأت "بيان للناس"، وعلمت أن هيئة كبار العلماء أصدرت بياناً عن هذا الحادث فاطلعت عليه، وعقب ذلك أردت أن أعلن جميع أفراد النظام الخاص بأنه عُرِّر بنا ولست وحدي، كان نفس التأثير الذي وقع علي واقعاً عليهم، وكنت أعتقد، بحسب تعاليم هذا النظام الخاص أن كل أمر، يكلف بارتكابه أفراد نظامنا، يوافق عليه حسن البنا شخصياً بصفته القائد لهذا النظام وأعتقد أن المسؤول الأول عن جميع هذه الحوادث هو حسن البنا بشخصه، ولكنني لا أملك سوى أداة سماعية فقط".

وأضاف عبد المجيد:

"إن خطة اغتيال رئيس الوزراء وضعت يوم 18 من كانون الأول/ديسمبر، ثم أرجئ التنفيذ إلى 23 كانون الأول/ديسمبر أي بعد أسبوعين من قرار الحل، ثم أرجئ التنفيذ إلى أن نتخذ التدابير لحماية الشيخ حسن البنا إن اتجه التفكير إلى قتله انتقاماً لاغتيال النقراشي".

وبدأت محاضر التحقيق تأخذ طريقاً مختلفاً، واعترف عبد المجيد حسن بأنه من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأنه قتل النقراشي بسبب تصرفاته مع جماعة الإخوان المسلمين، وتشريده للطلبة المنتمين إليها، وأمره بحل جماعة الإخوان، وما يتصل بها من شركات كانت الجماعة قد أقامتها. إضافة إلى موقفه المتهاون من قضية السودان وفلسطين التي ضاعت وأخذها اليهود.

وقد اعترف عبد المجيد في 22 آذار/مارس 1949 على ضابط البوليس فؤاد عبد الوهاب - مهندس الجريمة - كما اعترف على محمد مالك - الموظف بمطار القاهرة - وقد طارده البوليس وجد في البحث عنه حتى قبض عليه في 14 أيار/مايو 1949. قال محمد مالك: الشيخ حسن البنا لا يريد أن يضحى بأكثر من واحد مقابل اغتيال النقراشي.

وقد نفى حسن البنا معرفته بهوية القاتل ولم يره قبل ذلك ولا يعرف إذا كان من الإخوان أم لا، وقال والد حسن البنا إن ابنه ظل يردد أن اغتيال النقراشي ليس من مبادئ الجمعية وأن الاغتيال تم على غير رغبته وبدون علمه، وكان يستنكره بشدة.

ولكن فهمي أبو غدير المحامي قال:

"إن للتنظيم الخاص هيئة تأسيسية توافق على كل عملية ومن بين أعضائها مصطفى مشهور وأحمد حسنين وأحمد نكي. وقال: لا يستطيع أحد - السندي أو غيره - أن يتمرد على المرشد العام، ولكن يمكن القول أن هذه الهيئة، أو بعض أفرادها، ربما فهموا أن الشيخ البنا راض عن عملية الاغتيال.

قال أبو غدير: قتل النقراشي والجماعة بلا قيادة، وعبد الرحمن السندي

في السجن.

ويبقى السؤال:

من حرض على قتل النقراشي؟

ذكر أحمد حسين في مرافعته في قضية مقتل النقراشي أن الحكومة غررت بحسن البناء، فقال:

"ولقد دهش الناس وقتئذ لصدور هذا البيان الذي يدل على قرب عودة المياه إلى مجاريها بين البناء والحكومة، فلما سألت واحداً من كبار السعديين العاملين عن تفسير هذا البيان وهل هو مقدمة لعودة الإخوان؟ إذا به يقهقه ساخراً ويقول: لقد غررنا بحسن البناء لنحصل منه على هذا البيان للتأثير به على عبد المجيد من ناحية وليكون مقدمة لما سيحل بعد ذلك بحسن البناء".

إن، فمن المستبعد أن يكون البناء قد تخيل أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تسفر عن تقدم جماعته، فلقد تخيل البناء أنه يستطيع تهدئة الموقف ولكن أماله تحطمت عندما اغتيل النقراشي. ويؤكد كثيرون تشابه موقف البناء من موقف سعد زغلول من اغتيال السير لي ستاك ويستنتجون أن الأقرب للعقل والمنطق أن الجريمة قد تمت بغير علم الشيخ البناء. فلقد كان البناء واهماً عندما تخيل أن الوساطة مع الحكومة والتنازلات التي قدمها يمكن أن تعيد المياه إلى مجاريها مرة أخرى بينه وبين السلطة القائمة.

ومن هنا أثار "بيان للناس" استياء أعضاء الجماعة بالسجون حتى قيل إنهم وجَّهوا إليه رسالة إنذار بأنهم يعتقدون أن البيان مدسوس وإلا فإن كان صحيحاً فإن يوم الحساب آت بعد الإفراج عنهم.

هذه التطورات كانت تعني التصفية السياسية لحسن البناء والتي مهدت لتصفيته جسدياً بحادث اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949.

واجهت النيابة القاتل عبد المجيد بمحمد مالك - 25 سنة موظف بمطار الماظه - وهو ذات الشخص الذي كان يسميه ضياء، واتهم عبد المجيد بأنه مجرم فكان رد عبد المجيد:

أنت بتقول علي أنا مجرم، بقي تدبروا الجريمة وتختاروني للقتل وبعد ذلك

تيجي هنا تنكر! أنا رايح أقول كل حاجة. ثم روى عبد المجيد كل ما حصل من اجتماعات وتدبيرات، كما أفاض عبد المجيد في الكلام عن الجمعية السرية وكيف تكونت في منزل السيد فايز.

وتعرف الشهود على عبد المجيد حسن وثبتت عليه التهمة، واعترف - حسب ما كتب في أوراق التحقيق - على خمسة من شركائه في الجريمة، كلهم من جماعة الإخوان المسلمين، وهم:

- عبد المجيد أحمد حسن - 22 سنة - طالب بكلية الطب البيطري.
- محمد مالك يوسف محمد مالك - 25 سنة موظف بمطار الماظلة.
- عاطف عطية حلمي - 25 سنة - طالب بكلية الطب.
- كمال سيد القزاز - 26 سنة - تاجر موبيليات.
- عبد العزيز أحمد البقلي - 26 سنة - ترزي أفرنجي.
- الشيخ سيد سابق محمد التهامي - 34 سنة - من علماء الأزهر الشريف.

وُقدّم هؤلاء الستة للمحاكمة، بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وإحراز سلاح بدون ترخيص بالنسبة لعبد المجيد حسن، والباقون بالاشتراك معه بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب الجريمة.

ومما جاء في اعتراف عبد المجيد حسن:

"أنه عضو في خلية سرية من جماعة الإخوان المسلمين، وأنه في يوم السبت السابق على تاريخ حادث القتل حضر إليه المتهم الثاني محمد مالك يوسف وهو رئيس الخلية في منزله في الساعة السابعة والنصف صباحاً، وطلب منه أن يذهب لمقابلة أحمد فؤاد الضابط في منزله بالعباسية فتوجه إليه حيث سلمه الضابط ستة جنيهات وكلفه بشراء ثلاثة أمتار من قماش أسود ليصنع منه سترة كاملة لضابط بوليس، كما سلمه جنيهين لشراء الأزرار والنجوم والحذاء، وأبلغه أن الاختيار وقع عليه قتل النقراشي باشا وكلفه بأن يقابل المتهم الثالث عاطف عطية حلمي في محل ميدان الخديوي إسماعيل، وأن يبحث عن مقهى قريب من وزارة الداخلية وبشرط أن يكون به تليفون وأن يتحقق من رقم تليفونه".

عقدت المحكمة العسكرية العليا يوم السبت 6 آب/أغسطس 1949، للبدء في محاكمة قتلة النقراشي برئاسة محمد مختار عبد الله بك، وعضوية محمد عبد العزيز كامل بك، ومحمد غالب عطية، والأميرالاي أحمد صالح أمين بك، والأميرالاي إبراهيم نكي الأرنؤوطي بك، ومثل الاتهام الأستاذ محمد عبد السلام، وجلس إلى جانبه الأستاذ محمد إسماعيل عوض. وتولى الدفاع الأساتذة: أحمد السادة عن عبد المجيد حسن، وأحمد حسين ومحمود الحناوي عن السيد فايز عبد المطلب، ومحمود نايل، وعبد العزيز أحمد البقلي، ومحمد أحمد علي، وعلي منصور، عن مالك يوسف، ومحمود حلمي فرج، ويوسف يعقوب عن السيد القزاز، ومحمود سليمان غنام، ومختار عبد العليم، عن الشيخ سيد سابق، وأبو شقة عن عاطف عطية حلمي، وعبد الحليم محمد أحمد، وشكري بولس، عن محمود كامل السيد وشفيق أنس، وأحمد فهمي رفعت عن جلال الدين يس. وبحضور الأساتذتين: محمد حسن النجار، وحسين عبد الرحمن سكرتارية.

ولم تمض أيام على رفع الدعوى على هؤلاء الستة المتهمين، حتى أعلن أن عبد المجيد حسن قد أرسل خطاباً إلى سعادة النائب العام محمود منصور باشا يبدي فيه رغبته في تكملة اعترافاته، التي كان من نتيجتها أن رفعت النيابة الدعوى العمومية على تسعة متهمين آخرين، وبذلك بلغ عدد المتهمين في هذه القضية (15) متهماً.

وهؤلاء التسعة هم:

- السيد فايز عبد المطلب: مهندس ومقاول مبان.
- محمد صلاح الدين عبد المعطي: موظف بوزارة الدفاع.
- شفيق إبراهيم أنس: موظف بوزارة الزراعة.
- محمود كامل السيد: طالب بكلية الحقوق.
- عبد الحليم محمد أحمد: طالب بكلية الآداب.
- محمود حلمي فرج: موظف بوزارة الداخلية.
- محمد أحمد علي: موظف بقسم المباني والأشغال.
- جلال الدين يس: طالب بكلية التجارة.

- محمد نايل محمود: طالب بكلية الهندسة.

وقد وُجِّهت إليهم تهمة الاشتراك مع عبد المجيد حسن بطريق الاتفاق والتحريض، والمساعدة في ارتكاب جريمتي قتل محمود فهمي النقراشي باشا عمداً، مع سبق الإصرار والترصد، وإحراز سلاح ناري بدون ترخيص بأن انعقدت إرادتهم على قتل المجني عليه، بوصف كونهم هم وعبد المجيد أحمد حسن أعضاء في جمعية إرهابية، من وسائلها القتل، ووقع اختيارهم عليه لتنفيذ الجريمة فأمره بارتكابها وجهزوا له السلاح والملابس العسكرية، ورسموا له كيفية ارتكاب الجريمة، ووضعوا خطة لمؤازرته في أثناء تنفيذها.

ولقد نيلت النيابة قائمة الشهود بملاحظات من أهمها:

أن عبد المجيد حسن قرر أنه انضم في أوائل عام 1946 إلى جمعية سرية تكونت من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأقسم في أحد المنازل باليمين الخاص بها على المصحف والمسدس. وأنه شاهد المتهم الأول السيد فايز في شهر كانون الثاني/يناير 1948 وهو يرأس نفراً منهم يتدربون على استعمال السلاح في منطقة بجبل المقطم، ومن بينهم شفيق إبراهيم أنس المتهم الثالث، وأنه نحو شهر أيار/مايو 1948 عرّفه أحد أعضاء مجموعته السرية المدعو أحمد عادل كمال في منزله بالسيد فايز بوصفه رئيساً لمجموعات القاهرة السرية، وكلفه أحمد عادل كمال بعد ذلك بنحو شهر بمقابلة السيد فايز في منزله في موعد محدّد له قبل عيد الأضحى بأيام قلائل فقابله فيه حيث وجد عنده كلاً من المتهمين الرابع والسادس والسابع محمود كامل السيد، ومحمود حلمي فرغل، ومحمد أحمد على وأقربهم السيد فايز أنهم أصبحوا يكوّنون مجموعة جديدة تحت رئاسة جلال الدين إبراهيم فوزي المتهم في قضية الجلسة العسكرية رقم 227- سنة 1948 الوائلي.

والمفاجأة في التحقيق مع القاتل عبد المجيد حسن هي تأكيده أنه كان في ظروف جعلته يقع تحت الإكراه الشديد إذ كان مهدداً هو وعائلته بالقتل إذا لم ينفذ أوامر جمعية الإخوان المسلمين أو تأخّر في تنفيذها، وأن هناك من غرّر به واستغل حماسه، ونذكر جانباً من التحقيق:

س: لأي سبب طلبت مقابلة النائب العام؟

ج: عدت إلى نفسي فوجدت أن العمل الذي ارتكبته جريمة وأن هناك من غرَّ بي لارتكاب هذه الجريمة واستغل حماستي ووطنيتي، فأردت أن أتوب إلى الله وهذا سيكون في أن أظهر الحقيقة كاملة.

س: وما هي الحقيقة الكاملة التي تريد أن تذكرها؟

ج: كنت أطلع على جريدة الإخوان المسلمين باستمرار، فقرأت يوماً فيها مقالاً عن الهدنة وجاء فيها: أن النبي عليه الصلاة والسلام كان قد عقد الهدنة مع اليهود ثم نقضها اليهود، فكان من النبي عليه الصلاة والسلام أن قاتل اليهود وقال: "إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين"، وكان هذا المقال منشوراً في جريدة الإخوان قبل الهدنة الأولى بفلسطين بيوم أو اثنين، فلما خرق اليهود الهدنة، التي كانت قائمة بين العرب وبينهم، ولم تعمل الحكومات العربية شيئاً اعتقدت أن سكوتهم هذا غير إيمان واعتقدت في ذلك الوقت أن النقراشي باشا كان غير مؤمن لأنه لم يعمل بقول النبي صلي الله عليه وسلم. وعندما صدر القرار بحل جماعة الإخوان، زارني أحد أعضائها واسمه ضياء في منزلي، وأنا في منزلي أعرفه منذ خمس سنوات، وتكلم معي عن حل الإخوان، قائلاً: إن هذا الحل في الحقيقة هي بداية الجهاد وسيظهر من الذي سيثبت على دعوة الإخوان المسلمين ومن الذي سيتركها. فقلت له: إنني مؤمن بها وما دام أن العمل في سبيل الله وفي سبيل الوطن فإنني مستعد أن أقوم به. فسألني عما إذا كان هذا الكلام صادر من قلبي؟ فقلت له: نعم، فقال: إن تعاهد الله على طاعته والعمل على نشر دعوته. فوافقته على هذا ثم تكلم بعد ذلك عن المرحوم النقراشي باشا، وقال إن هذا الرجل عقبة في سبيل الدعوة ويجب إزاحة هذه العقبة. واستشهد بعدة آيات قرآنية يستنتج منها أن التخلص منه هو عمل في سبيل الله وقال بصراحة أن قتله واجب. فقلت له: إن هذا العمل في سبيل الله وإننا عاهدنا الله على ذلك فإنني سأقوم به أي بقتل النقراشي باشا.

س: ما الذي جعلك تفكر في ذكر هذه الحقائق بعد أن أنكرت أن لك شركاء أو أنك محرض من الغير لارتكاب الجريمة؟ هل حملك أحد على الاعتراف؟

ج: كنت دائماً أرتكب هذه الجريمة أعتقد أن هذا العمل في سبيل الله ولكن لما فكرت أسفت جداً على ما ارتكبت فأردت أن أقول لكم الحقيقة.

س: ما الذي فكرت فيه عندما عُرض عليك بيان الشيخ حسن البنا؟

ج: أنا ارتكبت ما ارتكبت بالفكرة التي أوحاها لي ضياء وهي أنني ارتكبت الجريمة في سبيل الله وأن ثمرة هذه الجريمة ستعود على جماعة الإخوان المسلمين بالنفع، وعندما يأتي رئيس الجماعة وهو الشيخ حسن البنا وينشر بياناً يقول فيه: "إنه بريء من الجريمة ومرتكبها وأن هذا العمل لا يرضي الله ولا يأمر به الإسلام"، فعرفت الحقيقة وأن قتل النقراشي باشا كان حراماً وعملاً لا يبيحه الشرع.

وقد ثبت من خلال التحقيق أن عبد المجيد أرسل أربعة خطابات إلى النقراشي بطريق البريد بعضها يحوي عبارات التهديد وأنها وردت لوزارة الداخلية من رئاسة مجلس الوزراء وهم:

الخطاب الأول:

غير مؤرَّخ ومحرَّر بالمداد الأسود من صفحة واحدة وموقَّع عليه بعبارة "ضمير حائر" وتضمن الخطاب تذكير النقراشي باشا ببعض أعمال رجال الأمن الذين يتسابقون في لصق التهم لجماعة الإخوان بأي وسيلة وقد حاول كاتبه أن يذكر النقراشي بذلك.

الخطاب الثاني:

محرَّر بالحبر الأزرق من ثلاث صفحات ومؤرَّخ بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1948 وقد كتب في البداية بعض الآيات الدينية وكلها تحذر المؤمنين من عذاب الله وأن الله يحب المتقين والحاكمين بالعدل وأن العقاب في اليوم الآخر لأشد العذاب، وأن نصر الله قريب للمؤمنين، وبعد هذه الآيات ذكر

النقراشي بالتصريح الذي أصدره في 9 كانون الأول/ديسمبر بحل جماعة الإخوان وأنه من الأفضل له أن ينظر في قضية فلسطين والسودان، وتضمن بعد ذلك عبارات السب التي وجهها إلى النقراشي، وهدد النقراشي بالقتل إذا لم يترك منصبه وأن بعض ما في مصر سوف يضخون بأنفسهم وأرواحهم في سبيل الإخوان الأبرياء الذين كانوا يرفعون دين محمد، وإننا جمعية دينية وسياسية تحارب في فلسطين، وهذا الخطاب من شباب الإخوان الفدائية.

الخطاب الثالث:

محرر بالحرر الأزرق من صفحة واحدة وغير مؤرخ أو موقع عليه ويحوي عبارات سب مفزعة ويندد بما يعمله النقراشي في الإخوان.

الخطاب الرابع:

محرر بالمداد الأسود من صفحة وإحدة بتاريخ 22 صفر 1368 هـ وهو موقع عليه بعبارة من الإخوان المسلمين، ويندد فيه بسياسة النقراشي لمصادرة الصحف وكبت الحريات وينذر أنه قد آن الأوان لسفك الدماء.

وبمقارنة خط هذه الخطابات الأربعة على خط الأوراق المضبوطة بمنزل المتهم عبد المجيد حسن والتي اعترف أنها خطه، فوجد أن المتهم يقارب على الأخص الخط المحرر به الخطابين الأول والرابع.

وواصلت المحكمة العسكرية العليا انعقاد جلساتها في 20 آب/أغسطس 1949 برئاسة محمد مختار عبد الله، وقد عرضت عليها قضية اغتيال النقراشي باشا بحالتها الجديدة بعد إضافة الشركاء التسعة الآخرين، فصار المتهمون 15 متهماً، وبعد مناقشات بين المحكمة والدفاع تقرر تأجيل نظر القضية لجلسة 27 آب/أغسطس، وفي هذه الجلسة نودي على المتهمين وسئلوا عن التهم المنسوبة إليهم فأنكروا جميعاً ما عدا القاتل عبد المجيد فقد اعترف بها وقال إنه كان واقعاً تحت التأثير.

وفي جلسة 28 آب/أغسطس 1949، تم سماع أقوال الشهود، ومنهم الصاغ عبد الحميد خيرت وهو ياور النقراشي باشا 40 سنة، الملازم ثان حباطي

علي حباطي 34 سنة ضابط حرس النقراشي، الكونستابل جمال الكاشف 29 سنة والذي كان منوطاً إليه المراقبة حول المبنى قبيل وصول النقراشي ليتعرف على الأشخاص الغرباء في الوزارة، الأمباشي عبد الرحمن نصار 42 سنة، وكانت مهمته إخلاء صالة وزارة الداخلية من الجمهور عندما يتلقى إشارة بقرب وصول النقراشي، اليوزباشي مصطفى علوان الضابط بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية.

وفي جلسة 31 آب/أغسطس 1949 نادى رئيس المحكمة على عبد المجيد حسن، فخرج من القفص في حراسة بعض الضباط ثم بدأ المتهم يسرد للقضاة قصته، وأشار إلى أنه في بادئ الأمر أنكر أن له شركاء أو محرضين في القتل، وأعلن أنه المسؤول الوحيد عن القتل، ولكن عندما ألقى حسن البنا بيانه الذي أصدره عقب مقتل النقراشي وأعلن أنه يبرأ إلى الله من الجرائم ومن مرتكبيها، ثم أعقب ذلك بيان هيئة كبار علماء الأزهر الذي أدان فيه القتل السياسي باعتبار أن الأديان تحرم القتل وأن القتل سنة الخوارج، وأكد عبد المجيد في أقواله أن حسن البنا هو المسؤول الأول عن جميع الحوادث التي تمت ولكنه لا يمتلك عليه سوى أدلة سماعية فقط، ثم وضع بدء تنفيذ جريمة الاغتيال والتأثيرات التي وقعت عليه.

وفي جلسة 4 أيلول/سبتمبر 1949 واصلت المحكمة العسكرية العليا التحقيق فسمعت أقوال الشهود، وكان أهمها:

شهادة القائمقام محمد وصفي بك رئيس حرس الوزارات:

ذكر أن الحراسة المتبعة على النقراشي باشا مشددة وكان من ضمنها وقوف ضابط على الباب الخارجي وعدم السماح لأحد بالدخول، إلا المعروفين، وزيادة عدد القوات في الصالة وفي الطابق الثاني حيث مكتب النقراشي باشا، وعلل سبب عدم وجوده في الوزارة يوم الحادث أنه وصل للوزارة بعد الحادث بربع ساعة، وذكر أنه كان في مكتبه بالمحافظة وقت الحادث، ولما علم بالخبر توجه إلى وزارة الداخلية.

شهادة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية:

نفى أنه لم يفكر في الانضمام لأي هيئة سياسية كانت أو دينية، واعترف بأن جميع الحوادث التي وقعت من الإخوان المسلمين دأبا على نشاطهم الإجرامي ولما أغلقت جميع شُعب القاهرة، ووضعت حراسة شديدة عليها صاروا يتكلمون بالشكوى بدعوى حبس حرياتهم وقالوا أنهم يريدون مباشرة نظامهم الديني، المرحوم النقراشي هو ذلك الرجل الكبير القلب الذي لم يتردد في التضحية بحياته في سبيل وطنه، وهو من السابقين في الجهاد ولم يتوان لحظة واحدة في سبيل خدمة الوطن، فقد فكر وتدبر ثم أقدم على تنفيذ فكرة حل جماعة الإخوان قائلاً أنه لا يخشى في الحق شيئاً، ولو كان هو أول ضحاياه، وقد كان وراح ضحية هذا الإجراء وكان أول ضحية. وسئل عما إذا كان يعلم أن هناك اجتماعاً عقده سفراء دول فرنسا وإنجلترا وأمريكا في فايد وقرروا مطالبة الحكومة بحل الإخوان، فأجاب عمار بأن: هذا غير صحيح، وهذه فرية افتراها الإخوان في مذكرة طبعوها ووزعوها سراً ليوهموا الناس بأن النقراشي باشا حين قرر حل الإخوان كان تحت تأثير أجنبي، وهذه واقعة لا أساس لها من الحقيقة.

مرافعة النائب العمومي في قضية النقراشي

بدأت المحكمة العسكرية جلستها في 5 أيلول/سبتمبر 1949، وفي هذه الجلسة بدأ النائب العمومي في هذه القضية الأستاذ محمد عزمي بك حيا فيها نكروى النقراشي، وبعد أن انتهى من إلقاء كلمته أمام المحكمة، بدأت مرافعة النيابة بكلمة للأستاذ محمد عبد السلام، واستهلها بقوله:

"في هذا الوقت من العام الماضي وقف النائب العام السابق ليطالب بدم القاضي الذي سقط شهيد الإخوان، وأعلن أن الرصاصات التي أرادت الخازندار في تلك الضاحية وفي تلك الصباح المبكر وهو في طريقه إلى مجلس قضائه وعلى خطوات من داره ومرآى من صفاره أعلن أن تلك الرصاصات هي بداية لعهد إرهاب دموي شنيع، وأن قتل الخازندار بك حدث قبل مقتل النقراشي، وأن جماعة الإخوان لتبوء بوزر الجريمتين كليهما، وبين أن الإرهاب كامن في تكوين الجماعة وفكرة إحداث انقلاب سياسي شامل والعنف كامن في جماعة

الإخوان، وبين ما قاله عبد المجيد حسن عندما أعلن أن نظام الجواله إن هو إلا نظام عسكري بحت أساسه الطاعة العمياء، وتناول قانون التكوين لجماعة الإخوان، وعدد أمثلة لبرامج الانقلاب وجرائم القتل منها إطلاق الرصاص على النقراشي حيث سقط شهيداً وهو يؤدي واجبه وهي نهاية فاجعة وفقدت مصر بهذا العمل الأثم قائداً من قادتها ورجلاً مهماً من رجالها وهي أحوج ما تكون إلى القادة والرجال.

ومضى الأستاذ عبد السلام في سرد وقائع الحادث واعتراف عبد المجيد يوم 4 أيار/مايو 1949 حيث أفصح عن حلقة أخرى من سلسلة هذه الجمعية الإرهابية، وذكر اسم الشيخ سيد سابق وأنه أفتاه بمشروعية الجريمة.

وانتقل إلى تنفيذ الأدلة القائمة ضد السيد فايز، فقال أن البوليس قبض عليه في مكتبه يوم 16 آذار/مارس 1949، وقد حاول الهرب ولكن البوليس استطاع اعتقاله. وقد تبين أن خط الأوراق المضبوطة في قضية السيارة الجيب بخطه، وقد أنكر معرفته بعبد المجيد عندما تعرف عليه وقال أنه ربما رآه في المركز العام للإخوان كما تبين أن برامج الجمعية الإرهابية كتبت بخطه.

وهكذا استمر الأستاذ محمد عبد السلام يسرد الأدلة القائمة قبل كل متهم وهي تنحصر في أقوال عبد المجيد والأوراق المضبوطة والتي كتبت بخطوط بعضهم ومن أسلوب إجاباتهم في التحقيق بما يتفق وتعليمات النظام الخاص، ومن اعتراف بعض المتهمين على الوقائع التي ذكرها عبد المجيد، ووجود أسماء بعضهم في جدول خلايا النظام، فمثلاً وجد اسم عبد العزيز البقلي، وكمال القزاز في جدول خلايا السيد فايز، كما ضبطت أوراق في منزل كمال القزاز من بينها ورقة تشير إلى رسم خريطة حربية للاستيلاء على ثكنات قصر النيل.

وبدأت مرافعات الدفاع عن المتهمين في يوم السبت 10 أيلول/سبتمبر 1949، وقد عقدت المحكمة العسكرية 15 جلسة للدفاع عن المتهمين من أيلول/سبتمبر 1949، وقررت المحكمة إصدار الحكم يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1949.

وفي جلسة 9 تشرين الأول/أكتوبر 1949، قررت المحكمة العسكرية العليا

إحالة القضية إلى فضيلة المفتي بالنسبة للمتهم الأول عبد المجيد حسن، كما هو مقرر في القانون من وجوب استطلاع رأي المفتي في الأحكام التي يعاقب عليها بالإعدام قبل النطق بها، وأرجأت المحكمة الحكم بالنسبة لجميع المتهمين إلى جلسة يوم الخميس 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949.

نص الحكم:

حكمت المحكمة العسكرية العليا بجلستها العلنية المنعقدة في الساعة التاسعة والنصف الموافق 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949 تحت رئاسة محمد مختار عبدالله، وعضوية محمد غالب عطية ومحمد عبد العزيز كامل والأميرالاي أحمد صالح بك، والأميرالاي إبراهيم الأرنؤطي بك، ومثل النيابة الأستاذ محمد عبد السلام وسكرتارية الأستاذين محمد حسن النجار، وحسين عبد الرحمن.

وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعات والمداولة قانوناً.. حكمت المحكمة حضورياً يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949 وكان حسين سري رئيساً للوزراء:

أولاً: بمعاقبة عبد المجيد أحمد حسن بالإعدام شنقاً.

ثانياً: بمعاقبة كل من عاطف عطية حلمي، ومحمد مالك شفيق أنس، ومحمود كامل بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ثالثاً: ببراءة باقي المتهمين وهم السيد القزاز، وعبد العزيز البقلي، والشيخ سيد سابق، ومحمد التهامي، والسيد فايز عبد المطلب، ومحمد فرج، ومحمد أحمد علي، وجلال الدين يس، ومحمد نايل محمد إبراهيم.

وتلقى عبد المجيد حسن حكم الإعدام بابتسامة، وقال إن قرار المحكمة هو القرار الوحيد الذي توقعه.. وظل واقفاً في القفص في ثبات وهو يتكلف بالابتسام.

ويقول: هذا قضاء الله. إن الله هو الذي حكم.

وأدانت حيثيات الحكم الجماعة نفسها لا المجموعة التي قتلت النقراشي فحسب ففي حيثيات، قال المستشار مختار عبد الله:

"اتخذت جماعة الإخوان المسلمين من ظاهرها شكل جماعة مشروعة تعمل للخير ولتحقيق أغراض بينية... وكان هناك نشاط سري إلى جانب هذا النشاط الظاهري يرمي إلى إعداد هيئة مدربة تدريباً عسكرياً لتحقيق الأغراض البعيدة للجماعة كما تضمنتها رسائل المرشد العام إلى الإخوان، وخطبه العديدة صريحة في إقامة نظام ديكتاتوري شامل".

وكتبت السفارة الأمريكية إلى واشنطن تقول معقبة على الأحكام:
"واختلف رد الفعل الشعبي على الأحكام وفقاً للمشاعر السياسية.. ولا يمكن القول أن هناك مشاعر بغض عامة لعبد المجيد كقاتل!"

وقد نُفذ حكم الإعدام في عبد المجيد حسن طالب الطب البيطري وقاتل النقراشي في يوم 25 نيسان/أبريل 1950، وكان مصطفى النحاس رئيساً للوزراء.

وفي اليوم التالي لصدور حكم الإعدام نشرت صحيفة "المصري" الناطقة باسم حزب الوفد تقول: "نرجو أن يقضي هذا القرار على وساوس الشيطان التي تدفع بشباب نافعين إلى عالم الجريمة والقتل لمعتقدات سياسية".

الوثائق

وزارة الخارجية

مكتب الوكيل

مذكرة

1958
 فور مجلس الوزراء بتاريخ 25 مايو 1958
 تم إيداع المذكرة الخارجية رقم 100
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بالتداول في المجلس الوزاري
 في 15 مايو 1958
 في 15 مايو 1958

كما في المجلس الوزاري
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بتاريخ 15 مايو 1958
 بتاريخ 15 مايو 1958

15/5/58

من محاضرات الجلسة

٢٣

الجناب يوسف ١٠٩ ١٩٤٩ ع.ع. عليا
عابدين

—

اغتيال دولة محمد فرود انقراش

بأنا

—

المترجم: عبد الحميد محمد

وأخيراً

الاستحسان بالقرائن

٤

قد روي عن علي بن ابي طالب انه قال: يجب على المؤمن ان يتحققوا منه انجته .
وقد اورد ذكر هذا من تدفق من صاحب ان انجته استتمك
بجنته فيجب ان لا يبدد نفسك تاهل ما فيه ان تعرف
من تدركها

أما فيما يتعلق بشرط لذهب
فانك تتقدم من في ضرورة انك ج فيما يتعلق بطا
لنك فزت ولذك القنا على انه ليس به استماع ان
تفك بشرط لذهب لضرورة الملونة للآزاد
تجيبه ما ان شرط لذهب لضرورة الملونة في
الودائع والى تعدد بنو ما مليون من
وقد رأينا ان بلقا انا عقدنا ما في نفسك مباشرة
ان ينبغي لنا ان نصل على
نظا و لنك فزت

رأى محمد علي وزيراً

٤

- ٤ وقت سنه بعد بمبلغ مائة وعشرين مليون جنيه
- ٥ ومخلفات بحسب بريطانيا
- ٦ وروايات من سنة للحسب مصر أو رسم إير
- ٧ وروايات بحسب بريطانيا من مصر
- ٨ وانهم قال بسوي
- ٩ وسوء بدني مصر بتقديم
- ١٠ وكذا صبه طفلة

فإذا صلحت له يد تليد على إساءة لبقعة من أمن إساءة
 في سركه ينصب بحسب للروائع . ومبني أيضا أن اتول
 إذا كان لا تقامه لا يمين أن يتم لا بتخفيفه إن شاء بسنوي
 تمانع بمصر مليون جنيه أمكن لك إساءة على صفا إلهي
 قد أن أعود وأقول اني أغشى أن يحصلوا على صفا إساءة
 ثم يعودون إلى إساءة بحسبهم لإحصاء وهذا ما اتفقنا
 على أنه لا يمين لا سوار من إغراضه على إساءة إبتغاه

PRÉSIDENCE
DU
CONSEIL DES MINISTRES

لما نذرة . Plaga
نيويورك ٥ أغسطس ١٩٤٧

ببداية هذا الخطاب وصلني خطابك
وسررت به وارجو انه تقبلها باذنه
وآبئيه بنى وعمود مصر

جيتي صفيه

ارجو انه تكوني علمت اليوم انني خطبت اليوم في مجلس الامم
لذ طالب بجلوس جميع الجنود الانجليزية مع بلدنا ولابد انك
تكونيه مسرورة من ان خطابي كان واضحا وقويا وقبيلا
من جميع المصيبة فاني وانما اذكر قولك ان الانجليز
لا يسمونه كلامي ويخبرونه من البلاد فاجيب ان تعلمي
انني لما وجدت انهم لم يخجلوا الامم مصر واسكتندريه
ذهبت الى البرهان في العالم وشلون انجلت اليرع
واني ارجو انه تحلم المحامه لصلحتنا

لم اتفنج على ستم في نيويورك ولكنني اري چوچو
كل يوم تغريبا وهو ما زال يضحك لما كانه وانما وكذلك
رايت زكي وتعرفت بزوجه اليوم من هناك واني
وانه لفت لم اتفنج على نيويورك بسبب استغالي بتخصير
خطابي الا انني الليله سأنام مرتاح البال لانه دفاعي
امام المجلس كماه قويا وواضحا . ساسه لى على درام ريزو وارجد
انه ملونه هو سوسطا مثلا ومنه اعلمك
واني اجلك انك وافعله ده ١٠١٠ رزورده راز
٥ أغسطس ١٩٤٧ والدره

خطاب من محمود فهمي النقراشي إلى ابنته صفيه عن خطابه في مجلس الامن

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباع عشر في ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٢

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باننا
الأمم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اما بعد فقد رفع الينا مندوبنا في الجامعة العربية
القرار الذي وضعتة اللجنة السياسية لمجلس الجامعة بتوصية الحكومات العربية بشأن قضية
البترول وخطوط الانابيب ونظرا لما لنا من الثقة في شخص دولتكم وللصداقة التي نحملها
لكم ضمنا في بيان موقفنا من ذلك الأمر حتى لا يكون في القضية لبس أو غموض .
لقد كنا عهدنا الى مندوبنا بأن يطلع دولتكم بصورة سريّة خاصة عن حقيقة ما هي عليه
الحال في بلادنا واهمية البترول بالنسبة اليها وأتية المصّب العميق والدم الذي نتغذى
منه . وان حالة هذه البلاد القاحلة المجردة المحدودة الموارد لاتشبه حالة البلاد التي
لايشكل دخل البترول فيها الاجزا ضخما جدا من موازيتها الوطنية بينما البترول هوكل شيء
تقريبا في بلادنا ومع ان الحال كذلك فان بلادنا مدينة على حساب واردها من البترول
بمبالغ كبيرة . فالتفكير في قطع اسباب الرزق عنها او توقيفها امر نراه من الخطورة
بمكان عظيم ولا يمكننا ان نسح بأي عمل يوترقني هذا المورد الهام من واردنا . ومن هنا
يدرك دولتكم ان الموضوع ليس من ميل او تحيز نحو الأميركيين او سواهم وانما هو امر حيوي
لا يمكن ان تقص دولتنا الابهة وقد كان امننا معقودا على صداقة دولتكم في ان يؤخذ هذا
الأمر بهمين الأهتمام فيما لو طرحت القضية على بساط البحث . غير اننا لسوء الحظ وجدنا
ان كلا من العراق وشرق الأردن قد تخلص من الضرر ولم يبق عرضة له الا بلادنا وكان الأمر
موجه كلسه الينا نحن . لذلك قصدنا ان نخبر دولتكم بصفتكم من اكبر الأصدقاء لهذه
البلاد ومن الذين لنا بهم ملء الثقة . عن حقيقة موقفنا وانه يستحيل علينا ان نأتي
امرا يكاد ان يكون فيه انتحار مالي لبلادنا . واننا لنرجوا اتقدروا دولتكم موقفنا هذا وان تعمدونا
عليه والسلام عليكم والسلام
العهد

خطاب من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى محمود فهمي النقراشي

نداء

إلى الأمة المصرية الكريمة.....

أيها المصريين!

علي مرت سعد تنهيت الحركة الوطنية، وورا خطوه المرفق سارت للهدية
النوية وأهد من المصريين رجال اونها، مدقوا مآهده والله عليهم من
نفس نحه ومنهم من يتفكر وسارت الحركة ناجحة الخطي يملك القومية
ونكران الداعة، وتنهيت علي كل المصريات وازالت جميع الحواجز، على
تهيات لها في سنة 1936 خير اسباب التلاح والأتمار.

رني هذا العلم أنهجست كلمة الأمة علي الوحدة للتحالفة
بحقها، ووزت سر كطة واحدة لتجادل من نفسها لا مارسة ولا مارسين
بن مواطنين علي فضاء مطالبين لسلم التحليل بروحية نثرها، وبدسـل
فمازنها وماسقه من جهود العاطين وتسمية الصحين التقت كلمة مصر
مع حليلتها علي ولان .

في هذا الجو المائي فألفت وزارة صغلي النحاس باشا الثالثة
لأتمت المفاوضات بالماهدة الأخيرة محوطة بتأييد الجميع وتسميهم
لعل أحفظت بهذا التراث العظيم من ماضي جهاد الأمة
وحلم تأييدها ؟

كلا! بل أندلس النحاس باشا مسجورا بما به له كرم باشا
من نقطة قدسة - أندلس الي الزهوما أسائه البلاد من خير، ونيرة نصليات
عوالي لأبنال مبهزين ولأحياه لا يدكرين ولا يفتنون .

وبعنا كان سعد العظيم يقون طأخرا أنه يحمل بهذين الامسة
وسير من روحها يفرض علي نفسه ما تطلبه عليه أرادتها أند النحاس باشا

نداء إلى الأمة من كل من أحمد باشا ماهر والنقراشي وحامد محمود

يردد قولكم أنه هو الذي يلزم علي الأمة أراذله يعطي اراءه ويعلمها الا
أن تسبح لعلهم.

واستقرت هذه الهدية الجديدة الخاطفة في رأس مصطفي باننا
فأستند بالأمر وصي كل ناصح رشيد وحارب كل مشير أمين وأستجاب هدايته
الي الحق وتصور مصالح الأمة ضاماً لشهواته ونهوات صميمه ومن لسف
حولهم من الأتقيا والمصلح والمطلقين ولو كانوا حرياً علي الحركة الوطنية القويمة القويمة
ونوكة في ظهر النهضة الوطنية لتحكمت في مصالح الحكومة ولي السياسة
الصامة النزوات الشخصية وللخلفت في الدواوين الصامات والمحسوبة وأصبحت
الجمعة من عباد هواه تسيط يدافع عنها وتلزم الأمة الراما بالنسج لها يسيل
وأحترامها ومارتلك الرذيلة جمعة بحاسم عليها الناطق بها وانتهكت حرمة
الصحفقات القضائية التي نعتت لكتا. الحليفة لأتحذب أداة لخبين صوت
الحق والحيولة دون نشر لمناج الحكم علي المنزوين الدين قال سعد
زغلول أن الحكم خلق لهم ولخدمتهم ولم يخلقوا له ولا لخدمته .

وبنما كان سعد رحمه الله يقول ان الحق لون القوة والأمة لفسون
الحكومة أنتلب الوسع في عهد مصطفي النحاس لصار يستمعين بقوة أصحاب
الأئمة الزرقاء لأرقام الأمة وكبت الراي وتدهيم حكم دكتاتورى أراد أن يفرسه
عليها لتقل الحريات الصامة وطرد ومار الأختلاف في الراي عنده جمعة
لاستغفر جزاها التطلع والأدى في وضع النهار وجزاء المعتدين أنسان
رئيس الحكومة عليهم وفضحهم لهم بسط الحماية عليهم ومايرتكون .

وانزل حكم النحاس باشا مدتها بالمكابرة والتمناد في شهر خنفر
نين له احيا القوانين الرجعية التي اعتبرها البرلمان باطلة وحكم عليها
بالفساد والزوال وللت المحالفة في عهدده مالم تلقه في ألسع المهسود

وأظلمت: وكلما أحس بالألام في الحكم أخذ يتكلم من أساليب القوي صرعا ومظاهر ليلهي الناس بها من نقده ونقد حكمه • فتارة يتلوه بالبلاد مسلحا بقوى الحكومة • فأذا أنقصته الحركات المسرحية والناس لا يزالون يذكرون حكمه وهذه بالنقد والشرعكف علي تمكسر الجويدعوى المدوان علي الدستور وماشكي الدستور الامن عدوانه ومن سوء ما حرم الناس من نعمته وما أختر به أهله وشيمته وحوائيه من خير حرام هو حق المصريين الذين حرصهم ونعمهم في غير تحرج ولا مبالاة ولا أصناف للصح الناصحين •

وأحسن النحاس باشا في خطه حتى أستياس المصلحون منه ورضي الأمانه بطشه فهوى بالحكم الي مستولا ينصرف رجلا ولا يحقق أملا بل رجوع القهقري بالبلاد سوفا بهذا وأخذ الفساد ضيقه الي دعائم الحكم وبدأ اليأس من صلاح الحال يتسرب الي نفوس الناصحين من القوى الصنوية العامة للبلاد - يفتح كل ذلك ولا يتزوج النحاس باشا ولا ينف عند حد أمام طول الصبر عليه بل يهزج بالبلاد في محنة لا يهزج طمس الحرير أن يتوقاها ولا علي صادق النية أن ينجي البلاد منها من شرها ولكن الأثرة وحب الذات مسطران عليه ومشير سوء لا يفي بفتح في آدانه الشرعاني أهل له الصنوية الأجنبية غير مهال بحرية استقلال البلاد • وهكذا صرنا الي موقف لا ينجي البلاد منه إلا هزائم ايمانها المخلصين وأقدام رجالها الماطلين علي التخلس من هذه القيادة الخاطلة وتلك الصورة النمالة محققة بقطعها سليبة ووحدها عزيزة لتتصرف الي إصلاح شأنها والقيام بتصدياتها صادقة المنز أمينة علي العهد •

أيها المصريون

أن الزمامة المقدسة قد أُلصقت وحادثت من مبادئ الولد وتكررت لروح الدستور وأستغلت بكل مسئولية وخرجت عن كل قيد وتجهمت علي كسل حرية وكل مقام • ولكن مبادئ الولد المصري باقية لا تزول خالدة كذكرى بلغت النهضة العظيم بعد زلزل • ولا تزال البلاد بخير تحتلب الحماسة شريفة والدستور عزيزا والأستقلال صونا والحكم نزيها والحق مريضا بسين الناس بالعدل والأمن شاملا والوحدة مكنة تصمصم دما • شهدائهم المشتركة وتصونها من عهد الناصحين علي حسابها لهي لصروجهها للفرد ونظامه •

الولد عقيدة ومبادئ من رهاها وحماها فهو الولد ومن تنكب عنها

فليس من الوفد لي شئ ولو كان ادعي الأدماء.

أيها المصريون .

أن مصر قد عاينناها جميعاً أن يتكاتفوا ويتماضوا لدفع هذا الشر

عنها والسير بها الي العلا قدما .

وهانحن نقبل علي نداءها ونردد دعوتها ونمد أيدينا الي كل مواطن

بشاطرنا الرأي ومهدنا مهادى الوفد وسفتنا سيرة سعد خالفة من الهدج مبرأة عن

اليسوى .. والمعاقبة للفقوى " "

٤ يناير سنة ١٩٢٨

حامد محمود
عموالوفد المصرى

محمود فهمي الفراش
عموالوفد المصرى

احمد ماهر
عموالوفد المصرى



ذوالجلال الملك

سرى

نوم ١٦٦٦

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
رئيس مجلس الوزراء



ذوالجلال الملك

(١٦٦٦)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
أتشرف بأن أبعث لديتكم مع هذا - بالاحالة - بالتماس
تلقاه الديوان من فضيلة الشيخ حسن البنا، المرشد العام
للاخوان المسلمين .
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أسى عبارات الاحترام ...

رئيس ديوان جلال الملك
محمود فهمي النقراشي

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨

الأخوان المسلمون المركز العام

ثبوتون : ٤١٧١٤ - ١٨٣١٩
بموسى :

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان الثقراي : الاخوان بمصر

رقم القيد :

تحريراً في ١٣٦٨
١١١٨

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل حفظه الله ا
أحمد اليكم الله الذي لا اله الا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم
النبيين وأهل بيته وأحب سدة جلالكم المحبذة بتحية الأ سلام فالسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته متبوعة بأعدق آيات الاخلاص وأخلص بماني الولا .
يا صاحب الجلالة ا
لقد حرمتنا ثمرات جهادنا في فلسطين اوكدنا لا لضعف في جهتنا ا و
تخاذل في تبيننا ا وتقص في عددنا ا وجهل بواجبنا ولكن لنحكم السياسة المترددة
في الحرب الباردة وتدخل رثيمر الحكومة في شئون القتال وتردده في مواجبهة
المواقف بما تقتضيه ا الى جانب المرامى الأخرى التي لا يد لنا فيها ولكن كان في
وسع العازم اللبؤ والقوى القلبن أن يتفهم بها ويستفيد منها .
ولقد انفراد الحاكم المسلم بالمثل في السودان ينفذ فيه سياسة بريطانية
المرسومة وحفظها الانفعالية المعلومة وأخذ بوجه الى مسر اللطمة بعد اللطمة
ويتخذ من برنامج الخطوة نلوا الخطوة والحكومة المصرية تمد له في ذلك وتشجعه
على العضي فيه بمساستها انسلبية وذوممن في عدوانه حتى بلغ به الأ مرأ حسيراً
الى أن يمتنع بمئة المحامين من ادائها واجبها ويعلن على لسان رجاله ان مسرئسي
والسودان في آخروكل هذا يحدث والحكومة المصرية لم تفعل شيئاً بعد .
والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تخلي مراجله بالأ أحداث الجسم
والحروب المظلم ويعدومي آفاقه كل يوم تتأ ن جديد لا يقوى أ بدا دولسة
الثقرا شي بانما على ان يضلغ بأعباء انصرف فيه بما يحدث كرامة مسر وموسون
حقوق هذا الوادي الجديد المنتم . والتراة وطهارة الهد لا تكفي وحدها لمواجهة
هذه المصبرات الضلاحقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن .
وفي وسط هذه اللجة من الحوادث الجسيمة التي تتسل بحاضر الوطن
ومستقبله وكيانه في المصم يعلن دولة الثقراي باشا الحرب المسافرة الجائرة
على الاخوان المسلمين .
نعمل بالأ مر العسكري بحضرتهم

الأخوان المسلمون
المركز العام

البلد : ١٩٧٤ - ١٩٧٩

مجموع :

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التفريقي : الاخوان بصر

رقم القيد : _____

تحريراً في { _____ } ١٣٦

١٩١

ويعتقل بهذه السلطة نفسها بدون اتهام او تحقيق سكرتهم العام وبعض أعضاء هيتلرهم وبأمر الوزارات والمصالح المختلفة بتسريد الموظفين الذين يتصلون بالهيئة ولولا الاعتراك في أقسام البر والخدمة الاجتماعية تلفونياً أو تلفراسياً إلى الأماكن الثابتة والمهاجر والسحبة وما عليهم ان يتقلوا فذلك شأن الموظف المفروض فيه ولكن صدور هذه التنقلات في هذه الصور القاسية التي تحمل معنى الانتقام والانتقام تجرح الصدور وتثير النفوس ونسي اليهم في نشر وروايتهم ومرورهم على السوا • ويصدر الرقيب العلم أمره بتخصيل جريدتهم اليومية إلى أجل غير مسمى بحجة لا قيمة لها ولا دليل عليها بل انه لو صحت الأوضاع لكان للجريدة ان توالده الرقباء أو تند الواحدة بموافقتهم منها ومنعتهم منها وعدم اصفائهم التي تشكل ما فيها الملاحقة •

ويتردد على الأضواء والشفاة قرار حل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من اتصل بها بالويل والنور وعنائم الامور •

وأخيراً يحاول دولة رئيس الحكومة ان يلمص بالاخوان تهمة الحوادث الأخيرة التي لم تكن الا عدى لهذا المدوان من الحاكم في السودان ولجهد اخواننا السودانيين في جنوب الوادي، ويلقي عليهم تهمة هذا الحادث الأسيء حادث مسرع حكمدار العاصمة الذي كان المركز العام للاخوان المسلمين أول من أسف له وثألم منه إذ كان رحمه الله معروفاً بحفظه على حرايتهم ودفعه عن هيتلرهم ومواقفه الطيبة في ساعات المحن التي جانبهم مع حكمة في العمل واحسان في التسرف •

ويحاول دولته ان يثدع لهدء الحرب الشمواً بتحقيقات لم يهتد أمرها بعد ولم يعرف لها الضم من البرى إلى الآن وان كانت وزارة الداخلية في بلاغاتها الرسمية قد حاولت أمر النهاية وسبقت كلمة القضاء وأعلنت على رؤوس الأتهاد اتهم الأبرياء • •

بما صاحب الجلالة ا

اسمح ان أجرأ في هذا المقام الكريم فأقول ان هذه المجموعة من الاخوان المسلمين في وادي النيل هي أظهر مجموعة على ظهر الأرض نفاً سريرة وحسن سيرة واخلاصاً لله وللوطن وللجالس على المرش في كل كفاحهم في سبيل دعوة لا

الأخوان المسلمون المركز العام

تليفون : ١٧٧٤٤ — ١٧٧١٨

مخبرون :

بسم الله الرحمن الرحيم

النون القفرالي : الاخوان بمصر

رقم القيد :

مخبراً في { ١٢٦

١١١

تخرج أبدأ عما رسم الأ سلام الحنيف قيد شمرة وأ نهم بحكم ايمانهم ومنهاجهم
ونلتاهم وانتشار دعوتهم بكل مكان في الداخل والخارج أ فضل قوة يعتمد عليها
من يريد بهذا الوطن الخير ويتمنى له التقدم والنهوض وأ كتب ورقة في يد
كل عامل للخير البلاد والعباد وان تحطم دعوتهم والقضا عليهم وهو ما تستطيعه
الحكومة اذا أ رادته وعمت عليه ولو في شأ هراً أ مروالي حين بما في يدها
من سلطات عسكرية وما تملكه من قوة رسمية ليس من المسلحة في شي بل هو قضا
على نمة هذا الوطن الحقيقية وقتل للهبة الهانية من روح الأ حلاس والجسد
والاستقامة والطهارة على ان نتاج هذا العون في مثل هذه الظروف عسير
مضمون ولا معرفة رلاً أ نرس لخصاب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة
وخص هذه النمة الضمة أ علم الله وأ مام الناس وفي التاريخ الذي لا ينسى ولا
يرحم

بما تحب الجلالة

ان الأخوان المسلمين باسم شعب وادي النيل كله يلودون بمركم
وحو حير ملاذ ويوردون بمذفكم وهو أ فضل معاذ لمنسسين ان تنفضوا جلا لنكم
يتوجه الحكومة الى نبع المواب أ وبلغائها من أ عبا الحكم ليقوم بها من هو
أ ندر على حملها ولجلا لنكم الرأي الأ على والله نسا ل ان يتم عليكم نمة
النبيد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الهدى
صلى الله عليه وسلم
الهدى لله نعمة الله عليه

- مذكرة -

بعد الهدوء التي دبرتها لقيام بمظاهرات 9 فبراير 1946
ازداد نشاط هوفند وجماعة الكوفوانه لاسيما وصره لفتاه عقب نشر بر
البريطاني وبرادرا يرتجوه لوجوهيات لفتاه وبنامه لقيادة فقرة قبول بر
المذكور كما بدأت بصره لفتاه بتوجيه الطلبة ال الكوفوانه ودرجات
السياسه

منذ اذ ان تبرير اعمالي والبرهان تتواى مع اداة لومه لعموم ابد تبريرا
سه وراء مستاد تربط لوجوهيات مستغبه واضطراب في الجوارح بلونه وقوده
طبعه الخبيثات والهادس وغيرها من صاهه لفتاهم وبعده يوم 9 ايار
وهو يوم استئناف لعموم به لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
البرفون من نظام لومه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
1- بتاريخ 29 ايار 1946 انكاف الكوفوانه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه
العموم من طبعه لهادس والهادس اياه فيه مصطفى لومه لفتاه لفتاه
البرفون ومصدره لبرز لعموم الكوفوانه لعموم ابد لوتغيز كشتوا عن
نظام لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
نظام لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
بفتاه لوتغيز

2- ذك انه تبرير اجتماع لمن بعد الكوفوانه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه
البرفون ومصدره لفتاه مصطفى لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
مع رفته لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
برفون لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
ذك الكوفوانه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
البرفون والبرفون لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
رنا لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
3- ذك ان يوم 9 ايار من 46 الكوفوانه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه
لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
لتنظيم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
برفون لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
اختصاصا عن لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه

4- ذك ان يوم لفتاه لعموم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
لتنظيم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
لتنظيم لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه
5- ذك انه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه لفتاه

۴

بفصله به یکامه و مصطفیٰ موزوم و انور موزوم و پوست و علاء شیکه
احسان و علی احمد و آخوندی - طبع کلیات یکامه و پارسه و شافیه
اجتمعا فی جمیعه اوفه لیسری فی ایوم حسابم و تقریرا الخرج فی صا
الحمد به حقیقه الوزینیة بنظره

۶- کتبت عفتی اذرة لکمه نام نه نفس بیکم بانه بهه طبعه لکمه
الزهره لیسریه به کلیات الازهره قد اجتمعا مع عبد الرحمن خوده
و سوجت سبیم به طبعه بستره فی منزله لیسریه سکر لیسریه
اتحاد الازهره دست فی ۱ فبرایر لیسریه لیسریه الی غیره
بکلیه لیسریه

۷- دنی ۶ نه عم بویس سر انه بیکم لیسریه لیسریه لیسریه
الغبار لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
الولیه دنی تنظیم لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
البریلان

۸- دنی نفس بیکم عم بویس سر انه سکر ابراهیم لیسریه لیسریه اتحاد
الزهره دنی بهه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
کلمه الازهره لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
بهه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
طبعه یکامه و پارسه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه

۹- دنی بیکم ۶ لیسریه عم بویس سر انه بیکم لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
انفقوا من تنظیم لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
البریلان مع دهقه لیسریه الی اغنوه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
تسویف لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه

۱۰- دنی بیکم دنی عم بویس سر انه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
تسویف لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه

۱۱- دنی بهه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه
لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه

اولا : به احمدت لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه لیسریه

١٤

لنظام التعليم في معاهد التعليم الدينية بالأمم مترشدين في ذلك
 بالكتاب المقدس المذبح في ١٠ سبتمبر الماضي
 ثانيا - بناءً على خبرت وزارة المعارف لتعليم معلمي المدارس عمداً للبعثات
 والسنن في نظام المدارس وسيتم بإصدار تعليم للطلبة عمداً
 ولم لهم نشاط غير معروف فيه مع سجنه أنه غيرت بوزارة
 بحالهم في حينه وتبصيركم بظوره ما قدر برفعه من المراسل فيه
 ثالث - بناءً على براءة لجانته العمومي لاستعداد في سائر أمور
 المعنى بتوجيه الظاهرهم إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة
 ١٩٤٠م في نظام التعليم ومنع ازاحة من اخبار معلميهم او
 كاذبه مع الطلبة حتى انه جريه الوفاء لهم نفساً اشارت بعد ذلك
 في ٦ فبراير الى ذلك الاستعداد والاحتجاج من منع الامانة من دفع
 صورت فواتر دهيات نفق الآلاف من المبالغ تضراً من عدم الاستجابة
 لطلب المولاه

١٤ - كذبت تام حفرة صب لمدى وزير المراهيه بعد اذبح في مكتبه بالبرام
 حفرة وكما هو جدير بوليس من رسلهم حيث دعت لبعثات
 انما مع بصوتهم بنظام وحفظ الامم

١٤ - ففضلاً من هذا فانه وزارة المراهيه قد قامت باعداد مذكرة بشأن ما
 يتبع لنظام الامم وقد عرضت على المذكرة لظرفه من جهة لوزير فوائده
 عبرت وانفتحت لبياس من دبلوماسيه وصال وزير المعارف ورضيه لانتها
 بالوزير شيخ الجامع الأزهر وهو هذا يتولى فيما يأتي :-
 اولاً - حرم بوليس في القاهرة ولوسنديه بعمل دوريات مسترة
 بواسطة لبياسات

ثانياً - منع نظامه في بجمهورية
 ثانياً - كونه بوليس في حينه من فضله بالاجتماعات والمظاهرات بالقاهرة وبالقصر
 الذي يتخذها لثانوه

١٤ - وثانياً في ٨ فبراير قام المبرمج المصون لجان بشري وهو من جهة وزير
 الفتاة مع ٣٣ فتية من لجهة معهد القاصه انتمى بعضهم في لفتاة
 وبعضهم من فوائده لشيخه بالقاد صلات في لصلية صوره الجمع بالجامع
 الأزهر كحل على من لشره لانه لاذن أظفرت به لثانيه في حينه ولانه
 ل - سبباً في القصة عليهم

١٥ - وثالثاً في يوم الجمعة بالظرفه بمر عدد كبير من جماعة من لفتاة بربا
 المراهيه انه فخره انه راجع لثبات استرداد لثانوه لولميه
 لفتاة وزيت بالكتف المبرم وأخباره مع لثانوه
 ١٦ - وثانياً في ٨ فبراير اخبر بوليس لوسنديه بأنه لكونه من لثانوه

۵

دینیز الوطنی و الافواہ اسلمہ بوسکنہ ینظرونہ ہرکہ اجتماع عمر در
 ابوحنیفہ عن ہذہ امرہ عن ہریمہ اصلہ سیکس عام در ہزویج بطهران
 ۱۷- قتیبا بنی ۹ فبرار ۱۳۳۱ وضع محمد تقی سے الافواہ اسلمہ ہریمہ
 بکلیہ ہفتونہ بجامد فاعلمہ نشورا احمدہ ابوہولہ بفرمان "نذاد
 اشقبہ قصبہ ہریمہ علیہ

۱۸- تہمت کانتہ انططہ ہن تلمحت لوہدات اشقبہ ن ۹ فبرار دنیایہ
 بیامہ تقیبتہ برد اشقبہ ن لہجات ہنظفم

اولا : فی القاصرہ اشقرت بصد ہذہس دانرف لہبہ ہصد نورد
 ما طیبہ مدس نذاد اولہ ہانزہ فانہم براد القراہم فی ہسہ ہسہ
 صباہا شہ امرجوا سے ہریمہ ن ہمد یقرب سے سائتہ بتوجہ الی جامع
 نذاد اولہ بعد انہ قذوا رجوا ہنورہ بالطوبہ کلا ہنن بصد لہبہ مدس
 صد ہانزہ لہبہ عن رجوا ہریمہ

ثانیا : فی ہنورہ اجتماع ہنک اشقبہ ہنذاد سے مد کیر سے لہبہ فی ہسہ
 صباہا شہ ہنورہ کل سے

- ابوشامہ بکیرون مقنود (وندہ) -
- عزہ ہریمہ ابراہیم اداب (افواہ)
- ابراہیم زیدانہ مقنود (افواہ)
- عبدالحسن صوری کھنسا (وندہ)
- ناصر محمد عن مقنود (وطن)
- عبد برازہ سرلانہ مقنود (وندہ)
- صبرہ ابو ہجد مقنود (وندہ)
- ابراہیم شہدہ مقنود (ہجد وطن)
- زکریا وطن جمہ مقنود (کند)
- مصطفیٰ مؤنہ کھنسا (افواہ)

ولقوا فلطبا سے ہجورہ ولوستقون انام اولوت ہزوام دھنرا
 ہجورہ ہرماد - فقط بریلانیا - فقط ابوہزیر - فقط ہستار
 فقط ہذوی ہانہ - فقط بیضہ ہانہ - فقط کیرم - لا
 مفاوضہ اولہ ہجد ہجورہ

ومضراتہ نظریہ بصد طیبہ کلہ ہزادہ بقیارہ عبد ہزوز ابو علم
 دہسہ لہبہ ہریمہ لہبیتہ ایضا کلا مضر ہجر متار ہسید سے کھنسا ہسہ
 (افواہ جامعہ) دہسہ شناع ہطاریہ

وقد طلبہ ابراہیم زیدانہ اقتلوا ہزورہ ہزیمہ بدافقہ علیہ
 ہنن ویلیدہ سیکتہ
 دہرصدہ ابراہیم شہدہ عن ہرہ ہوزارہ ہانہ ولہبہ ہنن تقیر

٥

بهدر سه برقه لاستفاده

داشاد مصطفی مؤمن الی دہجوت ایفاظ لہرہ دستریکری دسہ بکند
هنا الاغرابج الجامد لاسمیع برأی انعام ثم نظم مفاخرة غریت من
الجماع الی سیداد البیزرہ اغذت تحملن من لمرقش الموفقات البریجزیر
الوضیعه فی البیانہ لولشاد نائذہ لہجوت البریانیہ دلاہ لظاہرہ
سرفضہ بالشرہ دبیة صر دفرہ مرہب البکرل عتی وصلوا علی مفرہ
سک کورن عباسی ذخلت الکل یدہم مفرہ الاستاد لہب اجمیر علی البحر
کاتفا بیہم لوقادہ الابد البکرل - لکدرہ لوقشع اناسا لہ
ذس ہتمہ لظاہرہ ن سیرکم عتی کورن بیس نومرہ مفلوقا
نفلج بصر طلیع کلیم لہنک موسم وارغدا لہونس من فتمہ
عترہ مفرورہ ن سائلہ لہنہ وشلہ لہونہ

ولا اؤد لظاہرہ اہتیار التورن لوصول الی البصرہ اؤرکم ضبال
بریس صر انذیر لانا سیرا لہی ن لہجہ من جہہ لہنن بالفرقہ ہم
نیلعنا فندہ لہم کبیر عماد بریس صر رانعام بالفرقہ فلم
سنعمرہ ثم قذروا رہم البیس بالطرب نفرت لہنہ لظاہرہ
دلمت لہنہ من سہتمہ ن لظاہرہ دتہ امیب لہم سہ انرا لہرہ
باصابت سہ لہرہ دلہنہ ولم تسعہ لہنہ لہنہ ولم یسہ لہم
بشئ فیلہ دگت اصابت لہنہ دلہنہ ۶۶ دہ اصیبہ سہ رہا لہنہ ۱۵
و قد عنت شفقہ سعادہ بیدر لہنہ جیت لم یسول تقریرا لہنہ
کات جدتہ لہنہ لظاہرہ غندا ارتدا سہ ناعیہ صر الی ناعیہ لہنہ لانا
یقفونہ رہا لہنہ لہنہ لانا جیت لانا سہ اصابہ ۲۱ سہ
رہا لہنہ ۸۹۶ سہ لہنہ دلہنہ

دند انفرت فکل المصنہ ہن ارتد الی لہنہ لہنہ وانفت لہنہ لانا
عہ سہ ظہ لہنہ لانا سیرا لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ

تایک لہنہ

جمع لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
سفریہ الی لہنہ لہنہ
دند سہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
سہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ
لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ لہنہ

۷

الکلیت منضمه والمعلوم حرکت جمع کذاک الفانوم وغربوانی فاصره ولم
یستکوا لور اتمه بضمه درجهوا رجلاک بالطرب دلو مجاز
رابا ذ اتمه :

فخرج فیه اتمه اتمه ذ فاصره الی صدمه اصنایع ولم یستکوا لور
البریة اتمه بضمه وقذف لیه صدمه اصنایع رجلاک اتمه اتمه
لهزانی فاصره بالطرب فاصره تلمه ماکرک اصیبه عشرة صدمه
لمجه وقصه من عشرة بشن من

۱۸ دفرورم ۱۰ فبرابر ۱۹۱۶

اول ذ الفاصره
جمع لمجه اتمه اتمه مع لمجه صدمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
دلا ذ اتمه اتمه اتمه بالطرب صدمه اتمه فاصره بالطرب اتمه
واصیبه اتمه لمجه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه

ثانی ذ اتمه
اجتمع فیه صدمه اتمه صدمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
تمت اتمه

محمد فتی رلیه	کذاک	افراد سلیمه
عبدالممن محمد	"	"
جواد کتاف	"	"
محمد سعید رضاه	محموده	"
ابو شاره امینون	محموده	فردی

دکانا یوسفور نی اتمه - اتمه اتمه - اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
تم فخرج اتمه اتمه واخذ یسئل من سیات نقل صحه اتمه
واخذها الی اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
ان ملاجه لمبریس وبراوان اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
الکلیت اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
اخذوا یسئلون عمر کل سیاه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
الی اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
یعقودها شفیه صدمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
فیر اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
لی صفا فتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
دنون من اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
فقط اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه
اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه اتمه

٤٧

قد نزل عليه بجنة زبيرهم ال مستغني بقدر لينه و اغذوا في مسكنه
 و تمنوا في بينه مستغني ينعوا تسليم بجنة قبل لا تمسك به و اغذوا
 يقويه فلما مشتمل به منتهى به كما في رجبهم فمظنوا سيد قطر لهم
 و اغذوا اغذوه بوجه عليه بجنة في حجرة من حبات الحسن فوهم ملغ بينه
 مستغني ال ال عمر ليريس مع انبيا بهيل و كانت لوجه بشي
 فان - اوكند :-

اجتمع له من الطب على جسد و ليس جسد من لقتاه بالسنه
 مع صغر عمر الطلاب اوتوه بقلبه المقوم و اغذوه ال بمره في بقاره شهر
 من بوشنوه و كانه من شبيه هذا بترصه انه بجر طيه كجني المقوم
 و لهدم و كانت عليه طيه لونه و قدفوا من انشلم في اننا من
 طيه طيه المقوم برجمار و اظهره بمقوم و كفت عنه بجمع المقوم
 المقوم (قدف) بالمره فتعرت جميع المقوم في فاطرة ال ال جمع و اغذوا
 مع في نقل كانت تير بصادفه بقره بجمار و ساوا به ن
 دط لطلعه و كانا قد تسجوا ال بجان هذا بالقصي و فروع الماستار
 من اترها من حورقه و امه ما كانا قد تسجوا بجمع و قد امه حورقه في
 من سورها و قدفوا قوات ليريس برجمار و انفق لجم ال بها
 ثم اغتوا بجل لتمام عليه بين المقوم و لهدم و اغذوه برجمار ليريس
 برجمار و با و الير زجايه في مواد مفرقه من مصل حيه المقوم ال
 قدفوا رجم ليريس بيرانه مستغني فاعظم ليريس ال المقوم امير
 ناي في ليرار من سين اليرجاب و استول به المقوم ال يادوس ليريب
 مسكر و اظفوا للمقات نايه به ملغ بجمامه ربه و اغذوا
 و اجاب بغيره :-

خرج طيه ليريس و طبعه و اصنع ال ليريس بانويه و ال اراد ليريس
 و كانه اغذوا به بسولع المقوم باوره و انظافه بقتف المقيم و بزلط
 فافقت ليريه في لسانك ليراره و استغني بقات اغر توارط في ليريه
 في ليرين ما انه رحمن من قره و انظافه من المقوم المقوم امير ليريه
 هسم بوجه و اصاب قائمه اصبا طيره و انقصه و انظافه من ليريه
 فقلبه و استملوا ليرانه نيه و استغني و استغني و فاطرة كبره المقدت
 من بيل - و ينس الاصل و شر المقيم و من ليريه هادس فاعظم
 الميريس حوال ٧٩ ليرار من ليرار اصبا ربه و انظافه فجمامه الميريه
 ليرجاب فسدوا في قلوب ليرجمار من ليريه ليريه و عاوا ليراه
 الميريه ليرجمار من بجه ميمهم فيه فامر بالمدار باللموم ليرجمان فاصوب
 ثمانيه من الميريه فون منهم اثنا - و كانت اصابت رجم ليريس ٢٥
 فاما مشهور



الحرب عليه بعد انضام دولته الى دولته واما انما يتفقون بالارواح والاهل فبقوله
يهوديين فمن زعمائهم فخذوا رجلين بالمرح
سادسا في شبيه اليوم

قامت نظارة واجتازت قوات يهودية في شايح سعد بن عبد الرحمن فالتقى
بالتصوير للهرب والفرار من رجال القوه على حورره عتيقة اضمرت القوه
في تنفيذهم بالعهده

ثم تجمع عليه العهد بزر من اهل بيته بعد ان تسلموا بالعهده ووقعوا ليهوديين
التي تقصروا من عيشهم ليهود ولقدوا نظارة انفسهم الى بعض اهل بيته ليهود يهوديين
والقوا للهرب من رجال يهودية وقد شحمت في شايح اوتار عداوات
تاريخه صدمت من وجهه ليهوديه فالتصوير رجال يهودية لانه ان اهل بيته
لم يتكلموا من قبل اهل بيته في حورره ليهوديه به ليهوديه

دنيا يوم 11 فبراير 1917

ادلة القاصه

اضرت بعض يهودية وانفقوا طبعهم تفريقه
دولته و قامت نظارة انفسهم من قبل الهمد من قوات يهودية التي
خفت تفريقهم فاصيب بعضه رجال القوه باصبات. ربيعه من بعضه ليهوديه
دنيا يوم 11 فبراير 1917

ادلة القاصه

تجمع بعض طبعه ليهوديه وانفذوا يهوديه
واضرت عليه طبعه الهمد وجمعوا بلع الهمد وانفذوا بغير الهمد من رجال
اليهودية ولقدوا بعضه صديقه ليهوديه وانفذوا من بعضه
يهوديه لصفحات عدائيه وقد تباه من بعضه واهل الهمد

تاريخه في يهوديه

اجتمع بعضه ليهوديه طبعه الهمد وانفذوا يهوديه
ثم اقيمت مشغولات بغيره ليهوديه ليهوديه واهل حورره
لهوديه شيريه ووهوديه الهمد واليهوديه وقد ورد في
11 ليهوديه ليهوديه شيريه ووهوديه الهمد واليهوديه انما الهمد
يهوديه الهمد الهمد الهمد

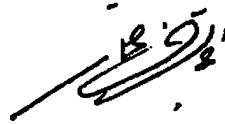
وقد نظروا ان هذه المناصه احد ابراهيم سعد عطا الخليل طبعه يهوديه
دنيا - قد استخرج من سعد بن عبد الرحمن نزار الهمد ليهوديه طبعه ليهوديه
وسد جماعه من ليهوديه وقد اخذت ليهوديه من هذه المشغولات
ثم استحل بعضه ليهوديه من سياره نقل في طوبى ليهوديه واهل بيته
الترام وسياره اوتوبيس واهل بيته ليهوديه واهل بيته ليهوديه
الهمد ليهوديه طبعه ثم لا بد من تفريقه الهمد واليهوديه ليهوديه

حضر لليلة الشيخ حسن البنا الى ديوان وزارة الداخلية وطلب مطلقا بحجة الافضاء البنا بأسور هامة يوفى في اطلاقها فوراً الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ؛ فلما قابلناه حدثنا بأنه قد علم أن الحكومة أصدرت قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين او هي في سبيل اصدار هذا القرار وأنه يريد أن ينجي الى دولة رئيس الوزراء بأنه قد قول نهائياً على ترك الاحتفال بالثمنون السياسية وتصر نشاط الجماعة على الثمنون الدينية كما كان الحال في بداية تسليم جماعة الاخوان المسلمين وأنه يريد من كل قلبه التعاون مع دولة الرئيس صاونة وميثا مؤيدا للحكومة في كل الأمور وأنه كخيل يوجهه رجاله في كافة الجهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه ؛ كما أمرت من أسف لنا وقع من جرائم ارتكبتها اشخاص يرى أنهم اندسوا على الاخوان المسلمين وراح يترحم على سليم زكي باشا قائلا أنه كان مدينة جميعاً له وكان يهبط صاونة وثيق وظاهر ظم - ثم تكلم مادحة دولسية للقرائى باشا قائلا انه على يقين من نواجه وحرصه على خدمة وطنه ووالده في كل الأمور - وأنه لو تمكن من مقابلة دوله بعدد أن تحت سلطان لم يلقها فيها بسبب جفوة أطرافها للوشاة لا تفتح دولته بأنه من صالح الحكومة والامة بما أن يبقى للصرح الضخم الذي جاهد الاخوان المسلمون دعوات طويلة في لقلته كما قال أنه يعز عليه بل ويترجمه ويؤلمه أن يهنا هذا الصرح على يد دولة النقرائى باشا للحرص على خدمة بلاده ثم قل أنه اذا قدر أن تضى الحكومة في ما امرته من حل الجماعة فانه يؤكد أنه ورجاله سوف لا صدر منهم بادرة صكر صفو الاثن ان لا يقدم على مثل هذا العمل الا يجتون كما أكد أن الحكومة لو صاونة معه لضمن للبلاد أمناً شاملاً .

خطاب من عبد الرحمن عمار عن حضور حسن البنا لمقابلة النقرائى

وختم حديثه بقوله انه على استعداد للمودة بجماعة الاخوان
المسلمين الى قواعدها بعيدا عن السياسة والاحزاب متوفرا على خدمة الدين
ونشر تعاليمه بل انه يحنى لو استطاع أن يعتكف في بيته ويقرأ
ويؤلف مؤثرا حياة العزلة ثم جعل يكن بكاء شديدا ويقول انه سيمود
الى مقبره في انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء داعيا له بالخير

والتوفيق . وزير الداخلية

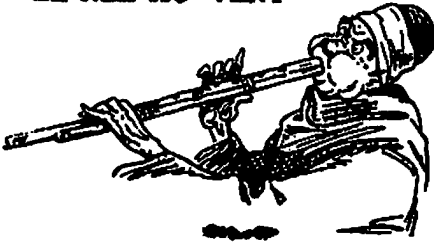


٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

٢٤٧

GOHA

LE NEZ AU VENT



Sedky pacha
contre la Maison du peuple

Samedi dernier, c'est-à-dire deux jours après la déclaration faite par M. Eden aux Communes et suivant laquelle les relations de la Grande-Bretagne avec le présent gouvernement égyptien sont des plus amicales, et moins de vingt-quatre heures après le discours qu'il avait prononcé au parti chaabite, annonçant à ses collègues partisans son parfait accord avec sir John Simon au sujet des négociations — et comme pour affirmer sa foi dans sa force et sa confiance dans l'avenir de sa politique, Sedky pacha adressait à Madame Zagloul pacha l'avertissement suivant concernant la Maison du Peuple :

« Son Excellence le Président du Conseil des ministres, ministre de l'Intérieur, à l'honneur d'informer Mme Basla Zagloul que sa maison, sise Bas Zagloul, est continuellement fréquentée par un mélange de personnes n'ayant aucun rapport avec sa vie privée. Ces personnes y font des manifestations incompatibles avec le caractère attaché aux domiciles privés et qui en font, en quelque sorte, un club public.

« Son Excellence prie Mme Zagloul de faire en sorte que sa maison soit entièrement et exclusivement employée comme un lieu d'habitation à l'exemple de toutes les autres maisons habitées, de manière qu'elle n'y reçoive plus désormais ce mélange de gens dont la présence fait perdre au domicile son caractère.

« Si Mme Zagloul refusait de le faire, il serait indubitable d'exécuter les règlements en vigueur à ce sujet et d'adopter les mesures nécessaires pour le maintien de l'ordre. »

Nous ne parlerons pas de l'émotion produite partout, et même chez les adversaires du Wafd, par cet avertissement, mais du fait lui-même. Le président du conseil, qui prétendait, quelques heures avant, être arrivé à l'apogée de sa toute puissance grâce à l'amitié du gouvernement britannique qui était, selon lui, disposé à négocier avec son cabinet, avait-il pris conscience, soudain, de la réalité des choses? Avait-il, à la faveur d'un éclair rapide illuminant la route de son passé, mesuré la gravité de son entreprise et les conséquences qu'elle pouvait entraîner pour le pays? Avait-il, dans un moment de lucidité, envisagé la réalité vraie d'une Egypte qui n'est pas solidaire de sa politique et qui lui oppose une résistance indéfectible? Avait-il, enfin, par un dédoublement de sa personne, confronté l'homme de 1932 avec celui de 1926 et le « renouveau » de 1931?

N'étant passé en revue et ayant procédé à cet examen de conscience, Sedky pacha allait-il céder au remords ou le déifier? Il n'a été bon le plus tacite. Il a peut-être triomphé de son mouvement national en remontant à la source. Il a peut-être dérivé le nationalisme en s'attachant au bercail de la réalisation. A la résidence de Saad devant celle de sa femme, à la Maison du Peuple demande-t-on lui le répit.

et que, libéré et débarrassé du spectre du nationalisme qui le poursuit partout, nuit et jour, il pourrait enfin poursuivre sa route.

Et ce fut cet avertissement qui juge l'homme.

En présence de cette mise en demeure, Madame Zagloul pacha n'a eu qu'un geste, n'a pris qu'une résolution: Résister, et avec elle le Wafd dans sa plus belle mansuétude.

Où lira sa réponse et on la lira:

Excellence,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre communication en date d'hier par laquelle vous avez bien voulu qualifier la Maison du Peuple et le domicile de Madame Saad Zagloul comme étant assimilable aux établissements publics, puis m'avoir menacé de l'application des règlements auxquels vous avez tacitement fait allusion, confus sans doute de les mentionner explicitement, et qui concernent « les établissements incommodes, inzalabrus et dangereux. » Il est vraiment triste de voir votre ministère porter atteinte à la dignité de cette demeure, comme jamais aucun ministère n'a osé le faire avant le vôtre.

J'en suis peiné, mais non surpris.

Votre Excellence a déjà marqué une attitude qui témoignait d'une audace au moins égale, sinon supérieure, dans l'insupport des choses sacrées, lorsque, posant votre antagonisme jusque dans la tombe des morts, vous avez privé le mort de monument qui lui était destiné après avoir échoué dans vos efforts pour détruire son impérissable mémoire.

Maintenant que la Maison n'a plus son chef, vous avez jugé l'occasion propice pour combattre l'homme sans sa campagne. Mais vous semblez oublier que quoique veuve d'un grand époux, Dieu a bien voulu faire de moi, dans sa haute miséricorde, la Mère d'une grande et noble nation, grande par son courage, noble par sa grandeur.

Il est sans doute vain de rappeler à Votre Excellence que cette même maison dont vous voulez fermer les portes aux Egyptiens qui la fréquentent, est la Maison du Peuple, la Maison qui a vu naître le mouvement national, le foyer de la liberté de l'Egypte et de tout l'Orient depuis que le chant de la liberté y a été lancé, le sanctuaire où Egyptiens et Orientaux viennent s'inspirer de l'esprit de Saad et des martyrs tombés dans son sacrifice, quant au sacrifice de ses martyrs, et de puiser auprès du successeur de Saad des leçons de persévérance et de sagesse dans la lutte.

Et ces considérations ne peuvent vous influencer, Votre Excellence se souviendra sans doute qu'aucun ministère avant le vôtre n'a jamais essayé ce que vous essayez de faire. Les autorités militaires britanniques elles-mêmes se sont abstenues d'agir de la sorte pendant ma présence en Egypte. Elles n'ont fait fermer les portes de la Maison du Peuple que lorsque je fusse allée rejoindre mon mari dans son exil de Gibraltar.

Telles sont les choses dont Votre Excellence devrait se souvenir.

Quant aux arguments et prétextes invoqués dans votre lettre, je ne puis y faire de réponse plus éloquent que l'en soulignant que votre propre ministère, depuis qu'il a assumé le pouvoir, n'a pas trouvé de motif pour prendre des mesures comme celles qu'il nous fait prévoir. Qu'est-il donc arrivé de nouveau pour justifier ces mesures? Où sont les manifestations illégales dont vous vous prévaliez, alors que la Maison est entourée, toute la journée et une partie de la nuit, d'officiers et de troupes armées? Si, dans les conditions actuelles, la Maison déroge aux lois et règlements, comment se fait-il que le Gouvernement ait toléré pendant deux ans, cette dérogation? Comment les Gouvernements qui ont précédé le vôtre ont-ils pu également la tolérer?

En vérité, je ne comprends pas comment le ministère actuel peut se permettre de méconnaître ma liberté, même chez moi, en voulant m'empêcher de recevoir mes visiteurs et mes partisans qui partagent mes convictions politiques, et de réserver une aile de ma maison aux réunions que le Wafd y tient depuis qu'il a été fondé par mon mari en 1918, alors que je m'honore de collaborer avec son successeur et ses disciples en vue d'assurer le succès de sa cause, de

— 6 —

que la force, la force qu'on ne se donne même par la peine de dissimuler.

En conséquence, je ne puis faire autre chose ici que de protester contre votre communication et vous déclarer que je suis déterminée à ne pas m'incliner devant votre ordre, parce qu'il constitue une violation flagrante du droit et de la loi. Et si vous persistez à vouloir employer la force, je vous répondrai ce que mon mari avait déjà répondu au représentant de la puissance britannique en Egypte, à savoir que le Wafd, les Wafdistes et moi-même entendons garder notre siège à la Maison du Peuple, fidèles à notre devoir, libre à la force de faire ce qu'elle voudra à l'égard des individus et des collectivités.

Veuillez agréer, etc.

Fait à la Maison du Peuple, le 30 octobre 1932.

Safia Zagloul.

* *

CECIL CAMPBELL

9 A, Sharq Ahmed Heshmat Pasha,
 (Roha Bldg.) Flat 52,
 Zamalek - Cairo.
 Tel. 47547.

CONFIDENTIALMahmoud Fahmy El Nokrachy Pasha

My notion of Nokrachy Pasha, in the field of international affairs, is that while he may not consciously react against any negotiated settlement of, for instance, Anglo-Egyptian relations, conditions in the Sudan or the Palestine situation, he is cushioned against any sense of failure by an instinctive feeling that it may be better, in the long run, for Egypt to have a Struggle to continue and Sacrifices to make.

He is devoted, above all other considerations, to the creation of an Egyptian Nation but conscious that his human material is at present uninspiring and uninspired; hence his conviction that the Egyptians must unceasingly be made aware of a Cause, a Struggle (for Independence and then Expansion), a Need for Sacrifice. He sees these things in capital letters and Neon lights.

Always in his career he has acted tough but thought sentimentally. He justifies his part, whatever it may have been, in the 'revolutionary' years from 1919 onwards by the plea that Egypt could be roused from her long sleep by violent agitation only; that she must win her freedom as a prize, not take it as a gift. His reverence for Zaghoul Pasha, who refused to negotiate while a single British soldier remained on Egyptian territory, was mystical. And when the mantle fell on the less heroic and intransigent figure of Nahas Pasha, Nokrachy Pasha stayed put in Egypt in 1929/30 and wrecked the proposals for a Treaty which the new leader and his colleagues recommended from London. Shortly afterwards he broke away from Nahas Pasha in whom he had sensed and seen this lack of the divine fire. The menace of Mussolini forced Nokrachy Pasha to accept, but certainly not to the fore in accepting, the Treaty of 1936. In the War years he was vehement in urging, with Ahmed Maher Pasha, the entry of Egypt into hostilities; and he made no secret in private of his feeling that, regardless of the effect on the Allies, the bombing of Egyptian Cities and the loss of 50000 of her youth in uniform would have helped Egypt to grow to Nationhood. He endured with some philosophy the disappointments, to him, of War-time politics, but passionately resented what he conceived to be Lord Killearn's policy of treating the Egyptian King and people with contempt. He was

./...

CECIL CAMPBELL

9 A, Shams Ahmed Meshmat Pasha,
 (Main Bldg) Flat 52,
 Zamalek - Cairo.
 Tel. 47547.

- 2 -

inclined to see the murder of his more broad-minded and practical leader, Ahmed Maher Pasha, as the call of destiny and the vindication of his own purer ideas; he had never expected to be Head of a Government and had resolved to retire from politics at 60 years of age. His subsequent dismissal he attributed to Lord Killearn and found curiously emotional consolation in an assurance from his King that he looked to him, Nokrachy Pasha, to be the keeper of Egypt's ideals. From that moment may date much in Nokrachy Pasha's attitude to the King which has seemed inconsistent with what were believed to be his previous sentiments. Towards the negotiations between Lord Stanagate and Sidky Pasha he was always cool; when others were speaking of success he remarked that, while kept awake at night from fear of the Russian night-mare, he could not but see in the British military proposals the same unnecessary disregard of Egyptian national feelings as before. As Prime Minister again, he wept with emotion when the Egyptian flag was run-up over Kasr El Nil Barracks, and then gave unbridled licence to the Arabic Press to work off, to the draga, the Egyptian consciousness of an inferiority complex, at the same time revealing his own by private complaints that the British Government and the Foreign Office had never ceased to regard him as a criminal. (It may be worth recalling the origin of this personal resentment which subsequent events inflamed. He was acquitted at his trial for complicity in the murder of Sir Lee Stack but Judge Kershaw, who resigned in protest against the verdict of his two Egyptian colleagues in favour of Ahmed Maher Pasha and other accused, thought fit to explain that in the case of Nokrachy Pasha "the evidence was insufficient". This unjudicial and, if we were to have to reckon with Nokrachy Pasha in the future, injudicious attempt to substitute a verdict of 'non-proven' for one of 'not guilty' was subsequently distorted by most British commentators into a finding of 'guilty' by Judge Kershaw. For example, Judge Marshall of the Egyptian Court of Appeal declared in his book "The Egyptian Enigma 1890-1928", published shortly after the trial, "They" i.e. Ahmed Maher Pasha and Nokrachy Pasha, "were acquitted by the Court by a majority vote of its two Egyptian members". Nokrachy Pasha has never been open to persuasion that this kind of comment did not reflect the real attitude towards him of official British quarters). Similarly, at Lake Success he used language which he afterwards regretted but defended this, and later actions, on the ground that, while personally indifferent

./...

CECIL CAMPBELL

9 A, Shamsi Ahmed Hoshni Pasha,
(Rohm Bldg.) Flat 32,
Zamalek - Cairo.
Tel. 47547.

- 3 -

to the feelings of the British Government towards him, he must force their respect for him as the Representative of Egypt. Since then he has maintained the same unrealistic, if not, under the stimulus of Egypt's 'war with the Zionists', a more exalted, attitude towards Anglo-Egyptian relations and the Sudan. He is spiritually happy to find himself back through the years with Zaghoul Pasha and standing where he stood.

I do not think you can really negotiate with a 'Leader' who sees fulfilment in failure, and negation as an achievement.

It is fair to add that where these complexes are not involved, Nokrachy Pasha is a most likeable man, friendly, simple, straight and sincere.

Cecil Campbell

10. 5. 1948.

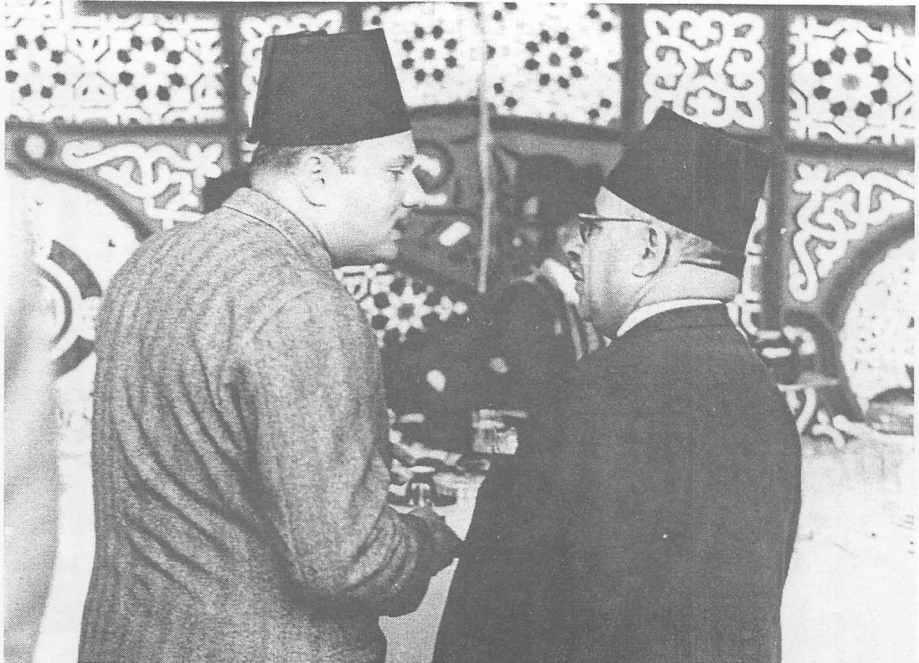
الصور



دولة النقراشي باشا (1888-1948)

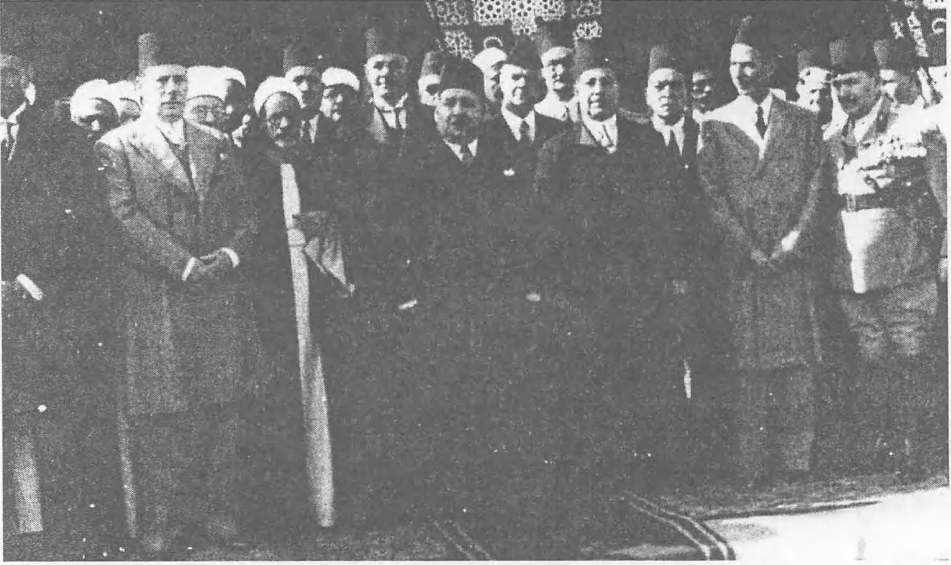


محمود فهمي النقراشي في شبابه



في حفلة نادي السباحة ١٩٤٤

جلالة الملك والنقراشي



النقراشي - عبد الرحمن باشا عزام عن شماله وأحمد باشا ماهر عن يمينه وخلفه إبراهيم باشا عبد الهادي



بلاطة الملك فاروق الاول وعلى يساره دولة الخاكة الاشتراكي الاول محمود بهي النقراشي باشا وعلى يمينه دولة ابراهيم عبد الهادي باشا في صدر السرايق الذي أقيم في أسوان يوم الاحتفال بوضع حجر الاساس لبناء مشروع كهر بة خزان اسوان



محمود فهمي النقراشي مع أمين الحسيني مفتي فلسطين



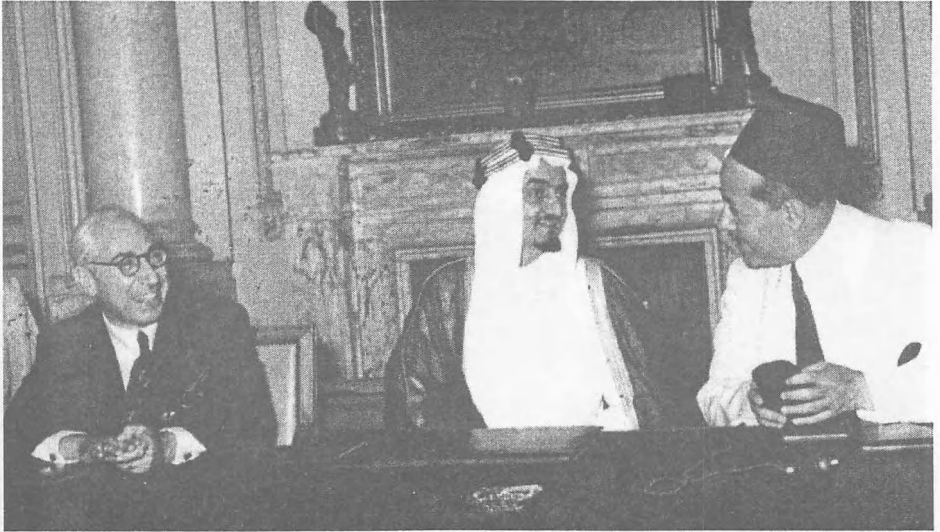
من اليسار إبراهيم باشا عبد الهادي - دسوقي أباطة باشا - عبد المجيد صالح - جلالة الملك -
النقراشي



الملك عبد العزيز آل سعود وعن يساره النقراشي ثم إبراهيم باشا عبد الهادي ثم إبراهيم باشا
دسوقي



النقراشي مع عبد الكريم الخطابي



النقراشي وجمالة الملك فيصل



النقراشي وخلفه حيدر باشا بجانب الملك سعود وعبد الرحمن عزام باشا، والبرنس عبد المنعم



محمود فهمي النقراشي والملك فاروق وحامد بك حودة



محمود فهمي النقراشي
و د. عزيز سعد الدين



النقراشي مع رياض الصلح



النقراشي - إبراهيم باشا عبد الهادي - جلالة الملك عبد اللطيف باشا طلعت



يكي إبراهيم عبد الهادي باشا وهو يؤين سنه العظيم



داع ، ودايمت عن السودان اروع
 دقاع بوسكتك عكسوماو كندمت
 القائل عن جرائم الاحتلال ، لم
 يرحمك وعند ولا وعيد، وانحنى
 القذوب أو التهنيد . وروئت
 مفارستهم ومهادنتهم وأعلنت
 عليهم حربا لا هوادة لها ولا لين
 ثم انكسر جناح فلسطين ،
 فسيرت اليه أسعد صلاح الدين ،
 ذلك العرب ثرأمت رأسها بين
 القاريق ، وأعلنت هديا بأسرها
 أيقوى مدخرة في مصر ، وأى
 فتح تستطيد مصر ، وأى عهد كان
 الاغتيال وحذاء الأخرى : هذا
 مدقأنا مصر ، جند خلتوا
 لايمر وأطمان ولدوا القزير ،
 وأشبال غير ماين يرفون كوف
 يردوا كيد اللد ان عمود كوف
 يندفون كل جامل عن وادي النيل
 والقرى أهدوت
 وإلى الأضحت مل ، في من
 هوان العرب ، وبنافس الجرش
 الستين عن القوم أهم يادون
 عمل ملاة جوش مصر قلنا لشدن
 ورواة تبت أزيد وندانه ان اللاد
 وراي الأنام عن هزم الأعداء ،
 وحده وأى إله جنده تم تركت
 مرفوع الرأس وبعث إيتنا
 مؤفوز الكرامة راضيا سرسيا
 فسلام علينا في الصديدين
 ورحنه عزك يا شاهالدين لسوف
 تجزي من ربك يا محمود الجراء
 الأول ،
 وسكت الثرائي باشا رأسن
 رأسه تواضعا تروام وسعدنا كرا
 ادمة انه تم صاهه سند وعانته
 ماف وأول يند ذلك صاحب
 الرساة مصغفيل كابل فسكت القاه
 أسد القاه
 بالذين كنت ميهي فاقول
 فردا عليا ، ف .

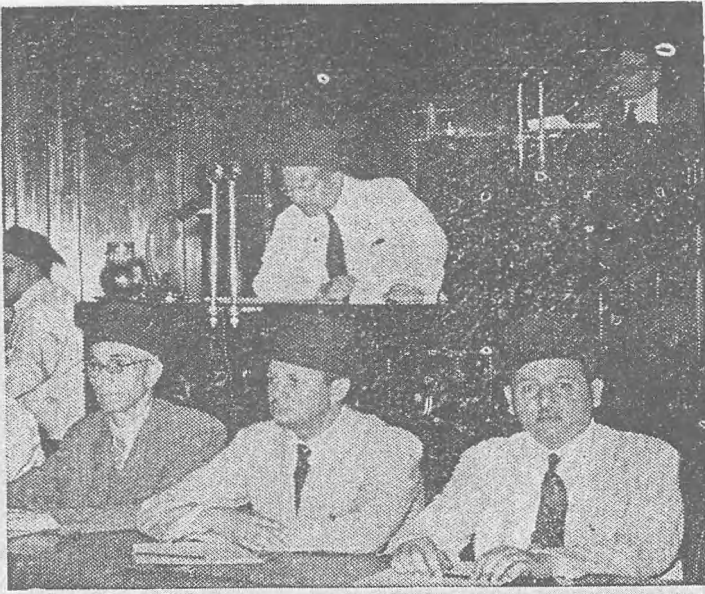


في بائتين بركات ، تمود الزعيم سعد أن يمضي بعض الفترات للاستجماء والمتنورة ، وهذا هو نيقامته العاليه بتوسط طابور الجاهدين القداماء ، وعلى يمينه الزعيم النزيه محمود فهمي النقراشي باشا قبل التمسى باشا عمن حبيب باشا وعلى يساره الدكتور حامد محمود بك والشهيد احمد ماهر باشا



كان سعد الخالد لا يتخلى في كافة اجتماعاته الوطنية عن النقراشي وماهر وكانت روح الزعيم تنطق على ساعده نوب الزعامه حتى استشهدا زعيما في أثر زعيم !





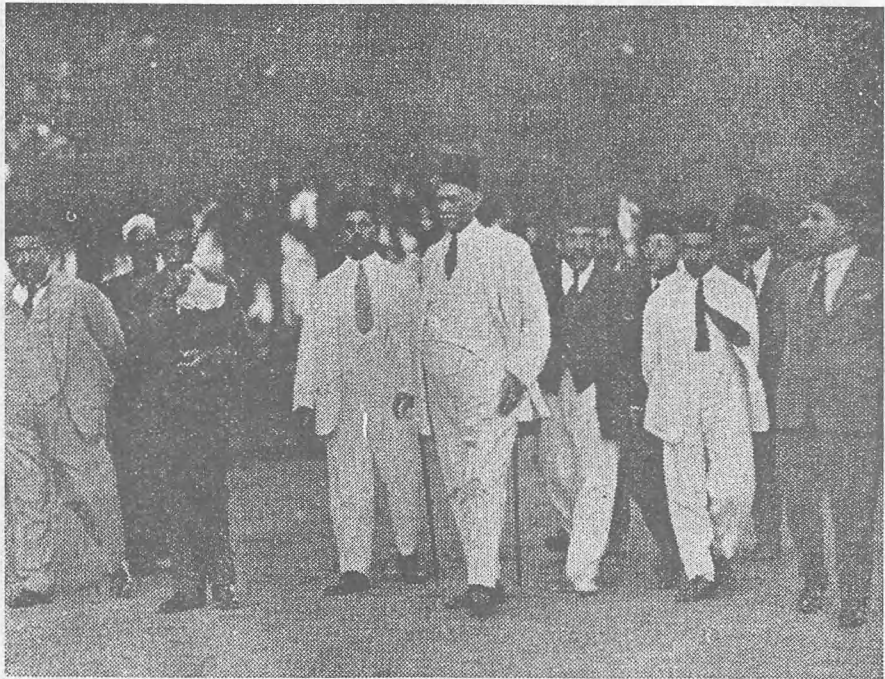
النقراشي باشا يلقى آخر بيانات له في مجلس الشيوخ



آخر صورة للنقيب الشهيد تحت قبة البرلمان



النقراشي في البرلمان



النقراشي وسعد زغلول



القياد بوع صديقه رئيس مجلس النواب الورد الاختر



كان اول ما نله الارشاش يشان عند ال قصر الة جرت اعراف بمائة الفان ... وهذا هو بوط
سلي العسر بعد انتهاء القامية وقد طهر في يومه الاسباط عبد العزيز بك بعد اليمين الاول ببلابة الملك

المصوره يشهد :

اول اجتماع لمجلس الوزراء بعد عودته رئيسه

كان التوقع ان يدعو دولة الغراني باشا مجلس الوزراء على ارض من ارض مصر . وانهم هم اياما متنبون انك يكون
الى الاسباط بريالته بعد ان يشرع بويلا او بويج من عامه . فالاول اعضاء المجلس اول من يلق على المراحل التي اجتازتها

سام .. اثم هنة .. اثم قريه ؟

هذا العنوان سؤال ...
سؤال يجب ان يوجهه القارئون في هذا البلد لأهليه . وعند ما
تقول « اثم هنة » والذين يقولون الملك المثل - والذين يرضعون
الاهم للحكم - والذين يجامعون في سبيل الحكم - والذين يرمعون
أهزان - ويستهكرونها السياسية - والذين ياتونهم بجرورها عليهم
وصوامهم تحت اسم « المستعين » يدعون عند الحاجة يقول الملك
ان هؤلاء جميعا توجه هذا السؤال : او ياتوا مع يجب ان يوجه
مؤلا . جميعا هذا السؤال الى اهلهم ! ودهمهم . وصارهم

سؤال : اثم هنة ؟ ام حرب ؟ !

قد قلنا مع الاشكال . مرحلتين : مرحلة « المفاوضات » وقد
انقضت من غير هذا الالسمية وعصرتين عاما واشتت ان نقل ذريع
ان انتهت الى اجماع على ان لا نحاول بعد اليوم مرة اخرى ...
والمرحلة الثانية : مرحلة « التعاضد الدولى » وقد تزينت مكات
جينة الامل لشدة كماله . ولا طعن ان سناميا مضربا يبرس وطنيه
وتاريخه وفضة بلاده لثلى معه التجربة الأخرى . مرة اخرى ...
فامى الهنة التي سيجعلها القارئون الذي سردها اسماءهم والاهم
في مستقبل هذه السكامة . اليوم . وغداً . وبعد غد ؟ !

أما « الحرب » فلا ندرى كيف ينظر جناحه على الفلوات المصرية
الاعرابية بعد ما كان ؟ لا ندرى كيف تكون « سياسة السلم » وأحد
الذين لا يزال يحمل أذى الزحف الثقل ويخرج سيادته . وكرامته
واستقلاله . وحرية . ولا يزال يهدأ بوحدة وأدى النيل . ويشت بها
عنتا أى عبت . ويترج الاخوان والوطنيين على الاخوان والوطنيين ؟
ولا يزال يترج الاخوان والوطنيين على الاخوان والوطنيين ؟
وأما « السلام » فما سألنا عنها بل فرقة . ودمامه أنا اعترفتنا باصغار
الباطل والظلمة السلاح . بدون شرط ولا قيد . ودمامه أنا ودمنا فطيننا
على الرق - وسعدنا واجينا الوطن وسعدنا سعدنا بالأمم ... وهذا
لا طعن اننا نعلمنا مستولا داخل الحكم أو خارجه عنه أو برضاه . !

أما « الفتنة » فطفاً ...
الذين فيها الى حين ... يجب ان يكون قصيرا اذا انا
امر ادماء وسعادتها في لغة القامات ولغة القلوب ...
« الفتنة » مسانداً ان العربيين بتيان السلاح من عام الجيوش بمياة
الى مدة محددة معينة . ويحرموا مرمود . ومردودا كمنالوا كمنلة من
عقل الضال واليهابون النقال ...



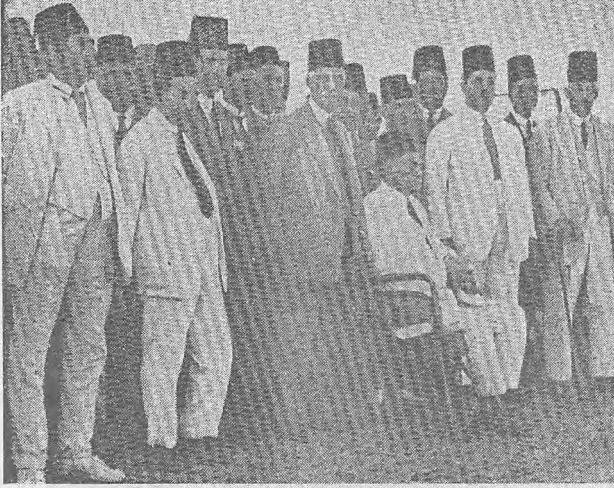
خليل بود

المستوفى

من حياة الزعيم الامام
محمود فهمي النقراشي
شهيد الحق وبطل العبر



في عمر الثمانين .. الزعيم الزكي في صورة تذكارية أُخذت له في عام ١٩٤٣
مبتدأ كل من يوارثه .. بقلم صوفى بود



مر وكانت روح الزعيم تضفي
ساعده نوب الزعامة حتى
هدا زعيما في أزرعيم !

لم يكن النقراشي يفارق سعداً ابناً
ذهب وهذا النقراشي على يسار
الزعيم يتأهب البطل الشاب للأمر
العظيم !



الزعيم التزيه محمود فهمي النقراشي باشا يتصدر أحد اجتماعات الهيئة السعدية التي صيغها بصيغة عائلية جعلته فيها أباً باراً
وقائداً وطنياً مما وقد ظهر حوله معالي الاستاذ حامد بك جوده وساح بك موسى وعزيز بك. شرقي وبعض اقطاب الهيئة السعدية



جلالة الملك والنقراشي باشا
بشاهدان فيلم معارك الجيش المصرى فى فلسطين بسينما ستوديو مصر



يتجلى فى هذه الصور الثلاث عطف الملك وحبه لرئيس وزرائه المخلص الامين محمود فهمي النقراشي باشا



النقراشي باشا يلقى آخر بيانه له في مجلس الشيوخ

البرلمان المصري يبكي الراحل العظيم



الحكومة والمعارضة تتقف للنقراشي وقف مجلس الشيوخ حدادا على النقراشي باشا وقد ظهر في الصورة من اليمين الى اليسار عبد الحميد عبد الحفيظ بك و محمد عبد الغفار باشا بدولة ابراهيم عبد الهادي باشا (وزراء) وعلى زكي العراقي باشا فتؤاد سراج الدين باشا فصعالي نصرت بك و محمد حمزه بك محافظ رمضان باشا (معارضة)



داع ، وداهت عن السودان اروع
 دفاع ، ونسكت بخصوصنا وكشفنت
 للعالم عن جرائم الاحتلال ، لم
 يرهبك وعد ولا وعيد ، ولم تخش
 الغضب أو التهديد ، ورفنت
 مفاوضتهم ومهادتهم وأعلنت
 عليهم حرباً بالهودة فيها ولا لين
 ثم انكسر جناح فلسطين ،
 فسيرت اليه أحفاد صلاح الدين ،
 ذلت العرب نرفت وأسها بجيش
 الفاروق ، وأعلنت للعالم بأسرها
 آية قري مدخرة في مصر ، وأى
 فتح تستطيعه مصر ، وأى مجدي يمكن
 ان تنسائه مصر ، وقال الجيش
 للإنجليز وحنا. الإنجليز : هذا
 موقد أمان مصر ، جسد خطتوا
 للبحر وأبطالان ولدوا للثورة ،
 وأشباه غر ميامين يرفون كيب
 يردوا كيد العدو الى بحره وكيف
 يدفون كل خطر عن وادي النيل
 والعرب أجمعين

ورفي لاضحك مله في من
 هزان العرب وتمتاعن الجيوش
 الستة حتى ظن القوم أنهم قانديون
 على ملافة جيش مصر فإذا بك من
 ورائه نسد أزره وتدنيه ان العلاء
 وان الامام حتى هزم الاعضاء
 وحده وأعر الله جنده ثم تركته
 مرفوع الرأس وجئت إيلنا
 مرفور الكرامة راضيا مرضيا
 فسلام عليك في الصديقين
 ورحمة عليك في الخالدين ولسوف
 تجزي من ربك يا محمود الجزاء
 الأوفى ،

وسكت النقراشي باشا وأحني
 رأسه تواضعاً ثم قام وسجد شاكراً
 نعمة الله ثم صالحه سيد وعانقه
 ماهر وأقبل بهد ذلك صاحب
 الرسالة مصطفى كامل فكان لقاء
 أسود لقاء
 باليتي كنت معهم فأفوز
 فوزاً عظيماً ، ف ،



صاحب الاساس «عند زيارته الاولى لدار زميلتنا الكبرى الاساس» الفراء . وهو هنا في المطبعة يشهد التجارب الاولى لأول عدد في «الاساس» وقد ظهر على يسهاره صاحب «الحقيقة» فصاحب العزة الاستاذ عزيز بك مشرق مدير ادارة الجريدة فانائب المحترم الاستاذ جلال الجمالجي وعلى يمينه دولته مهالي نجيب اسكندر باشا وزير الصحة فالدكتور مراد بك سامي



جلالة الملك والنقراشي



النقراشي مع
الملك فاروق



النقراشي في أحد الاجتماعات

عبد المجيد حسن طالب الطب البيطري الذي قام باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي.



في بساطين ركات ، تعود الزعيم سمد أن يقضي بعض الفترات للاستهجار والشويرة ، وهذا هو بقامته العاليه يتوسط طابور الجاهدين التقدماء وعلى يمينه الزعيم الزبه محمود فهمي النقراشي باشا فلي الشمسى باشا حسن حبيب باشا وعلى يساره الدكتور حاهد محمود بكه لشهيد احمد ماهر باشا



محمود فهمي النقراشي (1888-1948)

...التي لا تترك وراءها بقايا ولا تترك وراءها بقايا...
 تربية وتنشئة وتعليمه القوي الذي جعله واحدا من رواد النهضة
 العلمية في مصر خلال تلك الحقبة الذهبية التي شهدتها مصر في تلك
 الحقبة والسبب في نجاحه وتقدمه في تلك الحقبة هو تلك التربية التي
 تلقاها في بيته والتي جعلته واحدا من رواد النهضة العلمية في مصر
 في تلك الحقبة...
 (أحمد حسن عتوم - ثورة 1919)

...في سنة 1907 ولد في مدينة (المنيا) في مصر...
 تلك الحقبة التي شهدت تلك الحقبة (أحمد حسن عتوم) في تلك الحقبة
 تلك الحقبة...
 بعد ذلك...
 في سنة 1919...

الفصل السادس

اغتيال حسن البنا..

(12 شباط/فبراير 1949)

الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا....

"إنني حزين أن يوجد إنسان واحد، لا جماعة منظمة، يصنع الموت للناس، ويحترف التخريب والتدمير، إن قلبي ليقطر حزناً إذا كانت هذه الجماعة ترتكب جرائمها باسم الإسلام، وتجد من يصدقون دعواها، إن الإسلام الذي يقول في كتابه الكريم: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ لا يقر الجدل بالمسدسات والمدافع والمتفجرات".

كامل الشناوي - كتاب "جرائم عصابة الإخوان"

في مساء السبت الثاني عشر من شباط/فبراير عام 1949، وأمام مقر جمعية الإخوان المسلمين من شارع الملكة نازلي (رمسيس حالياً) قُتل حسن البنا، أطلق عليه مجهولان ستة أعيرة نارية قبل أن يفرّوا في سيارة سوداء، وبعد حادث الاغتيال لم يكن هناك سوى رقم السيارة 9979، التي ابتعدت بالجناة عن المسرح وعرف أنها كانت مخصصة لانتقالات الأميرالاي محمد عبد المجيد مدير

المباحث الجنائية كانت هي الضوء الكاشف لمسرح الجريمة، كما كانت أصابع تشير بالاتهام في اتجاهات متباينة تحاول أن تعرف.. من قتل حسن البنا؟

بعد أسابيع قليلة حُفِظَ التحقيق وقُبِيت القضية ضد مجهول. لكن رقم السيارة السوداء ظل يتنقل بين الناس ومع الكثير من علامات الاستفهام بشأن واحدة من أكثر الجرائم السياسية غموضاً في العالم العربي، جريمة اغتيال مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا.

66 يوماً كانت تفصل بين ليلة اعتقال أعضاء الجماعة وليلة اغتيال حسن البنا، تلك كانت أيامه الأخيرة عاشها ينتظر أن يتم التخلص منه بين لحظة وأخرى. كل الشواهد كانت تؤكد له ذلك، حسن البنا كان يدرك تماماً أنه رجل مقتول، تم اعتقال كل مَنْ حوله من جماعة الإخوان المسلمين وهو نفسه شخصياً طلب أن يُعتقل وألحَّ عليهم في اعتقاله ورفضوا.

وكان البنا يتنبأ لزملائه: "إن عدم قيام الحكومة باعتقاله دليل رسمي على نية الحكومة قتله"، قال للشيخ الباقوري: "إنني سأختفي!"، سألته: ماذا تقصد فإنني لا أفهم؟ أجاب: "قد أغيب غيبة طويلة، ومن يدري فلعلنا لا نجتمع بعد ذلك". واستدرك الشيخ البنا قائلاً: "رأيت في ليلة واحدة رؤيا تكررت مرتين قبل الفجر، وكنت في كل مرة أقوم من النوم وأستعيز بالله من الشيطان الرجيم، ولكنني رأيتها مرة ثالثة في الليلة نفسها فلم أشك أنها رؤيا حق. رأيت أني أمسك بزمام ناقة يركبها أبو بكر الصديق - رضي الله عنه- ثم إذا بيد تمتد إلى زمام الناقة فتأخذه من يدي فعلمت أن مهمتي قد انتهت، وأني لا بد أن أغيب".

يعدُّ اغتيال حسن البنا هو نتيجة لسلسلة من الأفعال وردود الأفعال بين الإخوان والنظام، بداية تعرض الإخوان لمحنة قاسية عام 1941 في وزارة حسين سري باشا بطلب من السلطات البريطانية صودرت مجلتي "التعارف" و"الشعاع" الأسبوعيتين وألغي ترخيص مجلة "المنار"، ومُنعت نشراتهم من الطبع وأغلقت ومنعت مطابعهم، ومُنعت اجتماعاتهم ونشر أخبارهم في الصحف.

واعتقل حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1941 وأودعوا معتقل الزيتون. وتحت ضغط القصر أفرج عن حسن البنا والسكري في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1941، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين. على أن هذه المحنة خرج منها البنا بدرسين، الدرس الأول وهو تحاشيه الاصطدام مع البريطانيين بأي ثمن تفادياً لإجهاض دعوته، والدرس الثاني العمل على بناء التنظيم السري. كانت هذه هي المحنة الأولى التي لم تستغرق شهراً. أما المحنة الثانية، فقد امتدت شهوراً وسنوات وكلفت الإخوان آلافاً من المعتقلين والمسجونين، كما فقدوا مرشداهم العام، بدءاً من إصدار مفتي الديار المصرية فتوى تدين أفعال الجماعة وتتهم قادتها بالكفر وكتب كثير من الكتاب مهاجمين ومننديين بجرائمهم، وجمعت بعض هذه الكتابات وصدرت في كتاب بعنوان "جرائم عصاة الإخوان". وقرّر مدير المساجد بوزارة الأوقاف إجراء مسابقة بين خطباء المساجد موضوعها الآية الكريمة: ﴿قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَآ لَكُمْ بِإِيمَانِكُمْ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾، وكان الهدف من المسابقة هو إعطاء الفرصة للأئمة لينالوا من جماعة الإخوان المسلمين ما شاء لهم أن ينالوا.

ثم تأكد اتجاه الجماعة إلى العنف بعد فشل فكرة استخدام الطريق البرلماني للوصول إلى أهدافها، فقد حاول حسن البنا دخول الانتخابات في دائرة الإسماعيلية عام 1942، ولكنه تنازل عن الترشيح بضغط من الحكومة مقابل مكاسب حصلت عليها الجماعة من وزارة الوفد تعطيلها حرية الحركة. ثم رشّح نفسه مع عدد قليل من جماعته في وزارة أحمد ماهر مع نهاية عام 1944 وبداية العام 1945، ولكنهم هُزموا بعد أن قامت الحكومة بتزوير الانتخابات فأصابهم الإحباط واليأس من الطريق البرلماني فاتجهوا إلى العنف أو عادوا إليه بعد أن تركوه حيناً - كما يقول صالح عشاوي - في مقال له في مجلة الإخوان المسلمين في 31 كانون الثاني/يناير 1945 تحت عنوان "صفحة جديدة في تاريخ دعوتنا"، جاء فيه:

"لا مناص من تشابه مجالسنا النيابية جميعاً ما دام قانون الانتخابات لا يدفع إلى مقاعد البرلمان إلا أصحاب الضياع الواسعة أو رجال الأعمال الأثرياء، أو

نفرأ من المحامين الذين يكونون العنصر الغالب في جميع الأحزاب، لقد خاض الإخوان المسلمون المعركة الانتخابية الأخيرة ولمسوا العيوب بأيديهم ورأوا الفساد بعينهم وكانت تجربة لا بد منها لنرى عملياً ما اقتنعنا به من قبل نظرياً ولنعتذر إلى الله وإلى أنفسنا وإلى الناس جميعاً، ولقد خرج الإخوان من هذه المعركة بفوائد كثيرة وبدروس قيمة سيكون لها أبعاد الأثر في تحديد وسائلهم وتحديد أساليبهم لنشر دعوتهم وتبليغ رسالتهم والوصول إلى أهدافهم وتحقيق آمالهم".

لم ينس السعديون ولا القصر للإخوان مهادنتهم للوفد أثناء وزارته التي تألفت بعد حادث 4 شباط/فبراير 1942، لذلك سعى أحمد ماهر- الذي ألف الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 1944 بعد الانقلاب الدستوري الذي قام به القصر وأخرج به الوفد من الحكم - في انتخابات مجلس النواب في كانون الثاني/يناير 1945 إلى إسقاط المرشحين الستة من الإخوان المسلمين لعضوية مجلس النواب. وكان هذا تحدياً للإخوان. وعندما أعلن أحمد ماهر الحرب على ألمانيا وإيطاليا عارضه الإخوان وكتبوا إليه -بالعدل عن ذلك.

اجتاحت البلاد موجة من القتل والإرهاب بدأت بمقتل الدكتور أحمد ماهر في شباط/فبراير سنة 1945، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة 1949. فبعد اغتيال أحمد باشا ماهر بدأ حكم محمود فهمي النقراشي باعتقال المرشد العام حسن البنا، وأحمد السكري، وعبد الحكيم عابدين، وبعض الإخوان بتهمة الاشتراك في حادث الاغتيال. ولعل السبب الرئيسي في هذا الاعتقال هو أن العيسوي ذكر في معرض التحقيق معه أنه يطلب أخذ رأي زعماء البلد في إعلان الحرب، وتُكر اسم حسن البنا، ولكن النيابة أفرجت عنهم بعد أن اعترف القاتل محمود العيسوي بانتمائه للحزب الوطني. غير أن النقراشي سارع بإصدار أوامر بإخضاع نشاط وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وفرض على الإخوان أثقل القيود في نشاطهم واجتماعاتهم وراقب منازلهم، وكان يسمح لهم بعقد اجتماعات عامة أو مؤتمرات فقط. وهي السياسة التي اتبعها طوال فترة حكمه.

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945، ودخلت الجماعة بعد ذلك دور المحنة الكبرى لأنها تزعمت قيادة الحركة الشعبية وألهبت المشاعر الوطنية المطالبة بحقوق

البلاد التي وعد بها الإنجليز أثناء الحرب. واجتمعت الجمعية العمومية للإخوان في 8 أيلول/سبتمبر 1945، وأدخلت بعض التعديلات على النظام الأساسي حتى أصبح شاملاً لجميع غاياتها ووسائلها، وأصدروا جريدتهم اليومية "الإخوان المسلمون"، وصدر العدد الأول منها في 15 أيار/مايو 1946، وأصبح بذلك صوتهم مسموعاً في مصر والبلاد العربية، وبلغ عدد أعضاء الإخوان العاملين في مصر وحدها نصف مليون والأعضاء المنتسبون والمؤازرون بلغوا أضعاف هذا العدد.

تعددت حوادث إلقاء القنابل في مصر، وأخطرها وضع قنبلة في دار سينما مترو يوم 6 أيار/مايو 1947 انفجرت أثناء ازحام الدار بروادها، فكان لانفجارها دوي فظيع أودى بحياة خمسة وأصيب كثيرون من الانفجار، وتهدم جانب من الدار، وكان لهذا الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء. وتكررت في الإسكندرية سنة 1946 حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين. بالإضافة إلى ضرب أقسام الشرطة بالمتفجرات والقنابل. ولقد أكدت الأيام للنقراشي أن حذره في مكانه، ولقد كشفت تقارير وزارة الداخلية التي رفعت إلى النقراشي عن دور الإخوان في حادثة كوبري عباس 9 شباط/فبراير عام 1946.

ولما جاءت وزارة النقراشي الثانية (9 كانون الأول/ديسمبر 1946 - 28 كانون الأول/ديسمبر 1948)، بادر البنا بكتابة مقال دعا فيه الحكومة الجديدة إلى إنهاء المفاوضات مع الإنجليز التي لا طائل منها، وكانت هذه هي بداية الحرب بين "النقراشي والإخوان"، ولذلك طلب البنا وساطة كريم ثابت - مستشار الملك - لدى النقراشي لإيقاف حل ومصادرة الجماعة، وذكر البنا في تقرير لمستشار الملك ضرورة عدم حل الجماعة لأنها "عوناً كبيراً للملك والعرش في مقاومة الشيوعية". وبعد ذلك قاموا بحوادث عنف داخل مصر، ووجهت لهم تهمة أنهم ينوون إحداث انقلاب.

ومع حلول عام 1948 وقعت حوادث متتابعة وخطيرة هزت مصر وكان دور الإخوان هو الأخطر فيها - من وجهة نظر الحكومة - آنذاك، ورأى البعض أن حركة الإصلاح الديني قد تحولت إلى جماعة تمارس الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية بعلم وتخطيط من حسن البنا. في 17 شباط/فبراير عام 1948 حدث

أول انقلاب في العالم الإسلامي، أُغتيل الإمام يحيى حميد الدين حاكم اليمن على يد المعارضين لحكمة بزعامة عبد الله الوزير، وكان لحسن البنا دور كبير في دعم وتنشيط هذا الانقلاب. وتردد أن فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة نبتت في المركز العام للجماعة وبالتعاون مع البدر حفيد الإمام يحيى. ولكن الانقلاب فشل ولكن هذا ترك مخاوف كثيرة عند النظام.

في التاسع والعشرين من نيسان/أبريل عام 1948 قررت الدول العربية إعلان الحرب ضد اليهود، فتوجهت كتائب الفدائيين من جماعة الإخوان للمشاركة في تحرير فلسطين. كانت صلة حسن البنا بالقضية الفلسطينية قد بدأت عام 1936 عندما اشتعلت الثورة العربية الكبرى فاشترك متطوعون من الإخوان مع الثوار الفلسطينيين وجمعت التبرعات والأسلحة لدعم الثورة وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947 بدأت جريدة الإخوان تدعو الجيوش العربية إلى دخول الحرب وشارك حسن البنا في تشكيل لجنة وادي النيل لجمع الأموال والسلاح للمتطوعين. وفي عام 1948 قامت كتيبة من فدائيي الإخوان بالرد على مذبحة دير ياسين فقاموا بتفجير مستعمرة كفار دروم ثم حاولوا مهاجمة مستعمرة دير البلح.

اغتيال الخازندار (22 آذار/مارس 1948)

في تلك الأثناء وقع حادث خطير، في صباح يوم 22 آذار/مارس 1948، وهو اغتيال القاضي أحمد بك الخازندار. وكان يسير على قدميه من منزله في ضاحية حلوان إلى محطة السكة الحديدية، فأفرغت في صدره رصاصات طبنجة من عيار 9 ملي ماركة برت، كان الهدف هو الانتقام من الخازندار وإرهاب رجال القضاء إذا تقدم إليهم متهمون في قضايا مشابهة. وبذلك أصبحت أهداف الجهاز الخاص السري للإخوان غير محصورة في مقاومة الاستعمار والصهيونية. اتجه القاتلان صوب جبل المقطم فحاصرتهما الشرطة وقبضت عليهما، وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، حُكِم على المتهمين حسن عبد الحافظ ومحمود زينهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وفي 13 أيار/مايو - وقبل دخول الجيش المصري فلسطين - أعلنت الأحكام العرفية، وفي 20 حزيران/يونيو نسفت بعض المساكن في حارة اليهود الذين ينتمون إلى طائفة اليهود الربانيين في القاهرة، رداً على مذبحه دير ياسين التي ارتكبتها اليهود في فلسطين في 9 نيسان/أبريل 1948.

وفي 16 تموز/يوليو ألقت طائرة إسرائيلية - حلقت في سماء القاهرة - قنابلها على أحد الأحياء الفقيرة - حي البراموني - قرب قصر عابدين فهدمت منازل كثيرة وقتلت عدداً من السكان. وكان الرد على هذا الحادث في 19 تموز/يوليو هو نسف محلي شيكوريل وأوريكو، وفي صباح نفس اليوم أعلنت الحكومة المصرية الهدنة الأولى.

ولكن في أواخر تموز/يوليو وأوائل آب/أغسطس، أعلن الوطنيون عدم رضاهم عن هذه الهدنة فدمروا محلات بنزايون وجاتينيو، كما دُمّر في 22 أيلول/سبتمبر جزء من حارة اليهود القرائيين. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر دُمّر انفجار آخر شركة الإعلانات الشرقية التي ساعدت النشاط الصهيوني في ذلك الحين.

ولم تستطع سلطات الأمن أن تنسب هذه الحوادث إلى الإخوان المسلمين إلا في أثناء عرض سيارة الجيب في كانون الأول/ديسمبر 1950، حين نسبتها إليهم دون دليل، إذ قرر المدعي أن الجماعة عمدت إلى لفت الأنظار إليها عام 1946، باستخدام العنف المباشر ضد الإنجليز، وبإثارة الاضطرابات من أجل فلسطين، ولهذا يكون الإخوان المسلمين مسؤولين عن حوادث النسف والتدمير، التي وقعت على اليهود في مصر في الفترة ما بين حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 1948.

قضية السيارة الجيب (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1948)

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1948 استطاعت الحكومة بطريق الصدفة في وقت قصير أن تضع يدها على أخطر تنظيم سري مسلح أنشأه الإخوان في غفلة منها، وذلك عندما ضبطت سيارة جيب في أحد شوارع العباسية من دون

أرقام تحتوي على قنابل وأسلحة ونخيرة ومتفجرات ومعها خطط لعمليات نسف السفارتين البريطانية والأمريكية ووثائق تحتوي على أسماء أعضاء التنظيم والشفرة السرية للاتصال بينهم ودراسات حول أهداف مزعم تدميرها، واتضح من الوثائق والمضبوطات أن الإخوان هم المسؤولون عن حوادث التفجير التي وقعت في الشهور الأخيرة.

وفي 25 أيلول/سبتمبر 1949 وضع النائب العام محمد عزمي بك تقرير الاتهام في هذه القضية، فقدم 32 متهماً بتهمة الاتفاق الجنائي على قلب الحكم. وقد أحيلت القضية إلى دائرة جنائية عسكرية عليا، ثم أحيلت إلى دائرة جنايات عادية بعد رفع الأحكام العرفية برئاسة أحمد كامل بك وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكي شرف بك. ومثل النيابة محمد عبد السلام بك. وكانت أول جلسة لنظرها في هذه الدائرة يوم 2 كانون الأول/ديسمبر 1950، وقد استدعت المحكمة بناء على طلب الدفاع في هذه القضية إبراهيم عبد الهادي باشا واستجوبته باعتباره شاهداً، وكان للحكم الذي أصدرته هذه المحكمة في هذه القضية دوي كبير في الأوساط القانونية والسياسية في مصر وخارج مصر حيث جاء في حيثيات الحكم:

"المحكمة تعلن وهي مطمئنة أن تعنياً وقع على المتهمين، كان التحقيق فوضى، تارة تتولاها النيابة وأخرى يتولاها عبد الهادي باشا، المحكمة تشيد بمبادئ الإخوان المسلمين، ولكن المتهمين انحرفوا عنها بدوافع وطنية كأبناء بلد محتل مغلوب على أمره، وتحت تأثير كارثة فلسطين".

وقضى الحكم ببراءة 14 متهماً وبحبس الباقين مدداً تتراوح بين ثلاث سنوات وسنة واحدة - ويقع الحكم في 385 صفحة فولسكاب. وقد بدأ بأسماء المتهمين والتهم المنسوبة إليهم وبيان الأوراق والأسلحة التي ضبطت ثم جلسات المحاكمة - ثم أشار إلى اعترافات عبد المجيد حسن قاتل النقراشي.

اغتيال اللواء سليم زكي (4 كانون الأول/ديسمبر 1948)

بعد أيام من انكشاف النظام الخاص وفي صباح يوم 4 كانون الأول/ديسمبر

عام 1948 اغتيل اللواء سليم زكي - حكمدار شرطة القاهرة - على يد طالب في جامعة فؤاد الأول على إثر مظاهرة كبيرة في الجامعة أثارها الإخوان ضد محادثات الهدنة المقترحة لحرب فلسطين، وحشدت قوى الشرطة وعلى رأسها سليم زكي حكمدار القاهرة لتفريق المظاهرات، وأخذ الطلبة مواقعهم في كلية الطب فوق أسطح البناية، وأخذوا يقذفون رجال الشرطة بالطوب والحجارة، وأطلق رجال الشرطة عليهم النار، وكان الرد هو قتل اللواء سليم زكي.

أذاعت الحكومة أن الطالب ينتمي إلى تنظيم الإخوان في حين لم يستطع البوليس ضبط أي شخص أسندت إليه تهمة إلقاء القنبلة. وفي اليوم نفسه طلب حسن البنا من حامد جودة - رئيس مجلس النواب- التوسط لدى النقراشي باشا رئيس الوزراء لبدء صفحة جديدة بين الحكومة والجماعة، لكن طلبه قوبل بالرفض فأدرك المرشد خطورة الموقف.

حل جماعة الإخوان المسلمين

بلغت المواجهة بين حكومة النقراشي والإخوان المسلمين ذروتها عندما أصدر النقراشي بصفته حاكماً عسكرياً في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 أمراً عسكرياً رقم 63 بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها.

وفور صدور هذا الأمر الذي صدر في الحادية عشرة مساءً تم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية وكان ذلك بناء على المذكرة التفسيرية التي قدمها عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبتها أفراد من هذه الجماعة تبريراً لاتخاذ قرار حلها. وانتهت المذكرة إلى القول: "أنه يتبين من استعراض الحوادث التي عدتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت في شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي

ترؤّع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضماناً لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج". وكيل الداخلية - عبد الرحمن عمار.

لذلك كان النقراشي مقتنعاً بأن حوادث الاغتيال والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فاستصدر قراره بحل الجماعة ومصادرة أموالها واجتماعاتها.

بذل البنا جهوداً مستميتة لإنقاذ الموقف حتى أنه حاول الاتصال بالملك وبإبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي لكنه لم يتلقَ أي رد، كان العدوّ التنازلي قد بدأ، في السادس من كانون الأول/ديسمبر صدر أمر بإغلاق صحيفة الجماعة.

وفي العاشرة مساء اتصل عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية بحسن البنا ليبيّنه بأن هناك أوامر جديدة ستُعلن في المساء من شأنها إنقاذ الموقف، تجمّع عدد كبير من أعضاء الجماعة في المركز العام حول الراديو انتظاراً للقرارات، في الحادية عشرة مساء أذاع الراديو نبأ الأمر الصادر من الحاكم العسكري العام رقم 63 لسنة 1948 بحل جماعة الإخوان المسلمين بكل فروعها في البلاد ومصادرة أموالها وممتلكاتها.

ولقد أعدت جريدة "الأساس" لسان الحزب السعودي يوم 4 كانون الأول/ديسمبر منشيت على ثمانية أعمدة بحل جمعية الإخوان المسلمين بالرغم من أن رجال الأمن قدموا تقريراً رسمياً إلى عبد الرحمن عمار مدير الأمن يطالبون فيه بوجوب إرجاء إصدار قرار حل الإخوان حفاظاً على الأمن العام، ولكن النقراشي لم يكن ليسمع من المسؤولين رأيهم عن الأمن. بعد دقائق كان المبنى قد حوَصر من كل ناحية بقوات الشرطة التي قبضت على كل من فيه، انتظر البنا دوره لكن لم يتعرّض له أحد فتشبّث بسيارة البوليس لكنهم أبعدوه وكانت الأوامر القبض على كل أعضاء الجماعة عدا حسن البنا.

وقد ظن النقراشي أنه قبض على جميع قادة التنظيم حتى إنه رفض

اعتقال حسن البنا تحقيراً لشأنه، وعندما طلب البنا إليه اعتقاله مع من اعتقل من أعضاء مكتب الإرشاد، كانت إجابته: " لا خطر منك بعد أن قصصنا أجنحتك ". على أنه كان مخطئاً فقد أقلت من البوليس عدد من التنظيم السري كان يجهل أسماء أعضائه، وكان على رأسهم مسؤول النظام الخاص عن مدينة القاهرة، السيد فايز، الذي كوّن سرية من ستة أفراد لقتل النقراشي. وتصاعد شعور الإخوان العدائي ضد النقراشي باشا الذي أصدر قرار الحل، واعتبروا هذا القرار استفزازاً لهم لقتل النقراشي باشا. وتم ذلك في العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948- أي بعد عشرين يوماً من قرار الحل. وفي هذه المرة تم الاغتيال داخل بهو وزارة الداخلية نفسها وأمام أعين ضباط الشرطة. واتّهمت جماعة الإخوان بارتكاب الحادث.

بيان البنا الأول " بيان للناس ":

أصدر البنا عقب اغتيال " النقراشي " بياناً عاماً عنوان " بيان للناس " استنكر فيه اغتيال النقراشي، وقد نشرت صحف مصر صباح يوم 11 كانون الثاني/يناير نداء المرشد العام تحت عنوان " بيان للناس ":

" وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها، مما ألقى عليها ظلاً من الشبهة، فصدر أمر بحلها وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفاته.

وخسرت بفقده علماء من أعلام نهضتها، وقائداً من قادة حركتها، ومثلاً طيباً للزمامة والوطنية والعفة من أفضل أبنائها. ولسنا أقل من غيرنا أسفاً من أجله وتقديراً لجهاده وخلقه، ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف بل تنكره، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها. فنحن نبأ إلى الله من الجرائم ومركبها.

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها. مما يوجب أن

يتوفر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار - وكان جلاله الملك المعظم، حفظه الله، قد تفضل فوجه الحكومة القائمة - وفيها هذه الخالصة من رجالات مصر - هذه الوجهة الصالحة، وجهة العمل على جمع كلمة الأمة، وضم صفوفها، وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لا موزعة إلى ما فيه خيرها وإصلاح أمرها في الداخل والخارج. وقد أخذت الحكومة تعمل من أول لحظة على تحقيق هذا التوجيه الكريم في إخلاص ودأب وصدق.

كل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد، ونستنفد كل وسع في أن نعين الحكومة في مهمتها، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها والنهوض بعبئها الثقيل، ولا يتسنى لها ذلك بحق إلا إذا وثقت تماماً من استتباب الأمن واستقرار النظام وهو واجب كل مواطن في الظروف العادية، فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التي لا يستفيد فيها من بلبله الخواطر وتصادم القوى وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته.

لهذا أناشد إخواني، لله وللمصلحة العامة، أن يكون كلاً منهم عوناً على تحقيق هذا المعنى وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة حتى يؤدوا بذلك حق الله والوطن عليهم. والله أسأل أن يحفظ جلاله الملك المعظم ويكلاه بعين رعايته ويثبت خطى البلاد حكومة وشعباً في عهده الموفق إلى ما فيه الخير والفلاح آمين".

وباغتيال النقراشي اتسعت دائرة الاعتقالات على يد خلفه إبراهيم عبد الهادي، فقد اعتقل 4000 معتقل واجهوا تعذيباً قاسياً وفي مواجهة ما يعانون من تعذيب، بدأت الشكوك تنتاب أعضاء الجهاز السري حول فكرة الجهاد ومدى انطباقها على عمليات الإرهاب التي قاموا بها ضد خصومهم. وكان الأستاذ مصطفى مرعي قد طلب من البنا أسماء الأعضاء الخطرين ومكان الأسلحة ومحطة الإذاعة السرية. قال الشيخ حسن البنا: الاعتقالات مستمرة بإسراف وأريد الإفراج عن بعض المعتقلين لأعرف منهم الخطرين ومكان السلاح. ووعده مصطفى مرعي ببحث طلبات الإفراج، ولكن حدثت محاولة نسف محكمة الاستئناف.

محاولة نسف محكمة الاستئناف (13 كانون الثاني/يناير 1949)

بعد يومين من إصدار حسن البنا "بيان للناس"، وتحديدًا في 13 كانون الثاني/يناير 1949، حاول شفيق إبراهيم أنس - وهو أحد أعضاء الجهاز السري - إحراق غرفة التحقيق لقضية السيارة الجيب وفيها ملف القضية وكافة أحرارها في دولا ب محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر)، والهدف إعدام الدليل على التهمة التي تلحق بالأشخاص المدونة أسماءهم في أوراق التحقيق، سلم شفيق القنبلة لأحد السعاة لوضعها داخل المحكمة ولكن السعاة اشتبهوا فيه فحملوا الحقيبة خارج المبنى حيث وضعت في ميدان باب الخلق، ولم يمض قليل حتى انفجرت في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحاً، وكان لانفجارها نوي هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة في الميدان وتلفاً كبيراً في دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصاً من المارة في الشارع، وألقي القبض على شفيق إبراهيم أنس. وقد نلت ملابسات هذا الحادث على أن الجاني كان يقصد نسف مكتب النائب العام وما فيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية.

وقد نظرت هذه القضية أمام نفس المحكمة التي نظرت قضية اغتيال النقراشي. وكان ممثل الاتهام فيها هو محمد كامل القاويش. ولم تستغرق المحاكمة إلا أياماً قليلة صدر بعدها الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

بيان البنا الثاني "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين":

كما أصدر البنا بياناً آخر "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين"، بعد هذا الحادث، ومن بعض نصوصه التي كتبها حسن البنا بيده:

"وقع هذا الحادث الجديد، حادث محاولة نسف مكتب سعادة النائب العام ونكرت الجرائد أن مرتكبه كان من الإخوان المسلمين، فشعرت بأن من الواجب أن أعلن أن مرتكب هذا الجرم الفظيع وأمثاله من الجرائم لا

يمكن أن يكون من الإخوان ولا من المسلمين، لأن الإسلام يحرمها والإخوة تأباها وترفضها".

"ومن المرجح بل من المحقق أنه إنما أراد به أن يتحدى الكلمة التي نشرت قبل ذلك بيومين تحت عنوان "بيان للناس" ولكن مصر لن تروعها أمثال هذه المحاولات الأثيمة وسيتعاون هذا الشعب مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته في ظل جلاله الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة".

"وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التي يبعثون بها إلى كبار الرجال وغيرهم لن تزيد أحداً منهم إلا شعوراً بواجبه وحرصاً تاماً على أدائه. فليقلعوا عن هذه السفاسف ولينصرفوا إلى خدمة بلادهم كل في حدود عمله إن كانوا يستطيعون عمل شيء نافع مفيد. وأني لأعلن أنني سأعتبر أي حادث من هذه الحوادث يقع من أي فرد سبق له اتصال بجماعة الإخوان موجهاً لي شخصياً ولا يسعني إزاءه إلا أن أقدم نفسي للقصاص أو أطلب من جهات الاختصاص تجريدي من الجنسية المصرية التي لا يستحقها إلا الشرفاء الأبرياء فليتدبر ذلك من يسمعون ويطيعون وسيكشف التحقيق ولا شك عن الأصيل والدخيل، ولله عاقبة الأمور".

ولم ينشر هذا البيان إلا يوم اغتيال حسن البنا 12 شباط/فبراير 1949، وقد يكون الهدف من هذا التوقيت هو الإيهام بأن أعضاء من الإخوان المسلمين هم الذين قتلوا حسن البنا بسبب هذا البيان، ولكن هناك رواية أخرى فيروي بكر درويش الذي كان رقيباً بمراقبة النشر بوزارة الداخلية أن بيان "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين" سُلّم إلى الرقابة بعد اغتيال حسن البنا بيومين لتسليمه للصحف لنشره، وقال توفيق صليب مدير الرقابة للرقباء "الهدف أن يلقي في الأذهان أن الجناة من الإخوان المسلمين المتذمّرين من الشيخ حسن البنا لموقفه من الحكومة وأن هذا التذمّر أدى إلى ارتكاب الحادث".

لقد ارتكب الإخوان بعملياتهم الإرهابية خطأ فادحاً برر للدولة استخدام

العنف في أقصى صورة ضدهم وأتاح لها مناخاً واسعاً للهجوم على الإخوان وفضح مخططاتهم في مختلف وسائل الإعلام.

هذه التطورات كانت تعني التصفية السياسية لحسن البنا والتي مهدت لتصفيته جسدياً بحادث اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949.

لحظة فارقة في تاريخ الإخوان المسلمين

أحكمت الخطة وسُنَّت كل المنافذ أمام حسن البنا، وهُيئَ مسرح الجريمة تهيئة كاملة وأصبح البنا يقف وحيداً فأنصاره وإخوانه في السجون والمعتقلات، كما سحبوا منه مسدسه المرخّص، وقطعوا عنه الاتصال التليفوني في منزله، وصادروا عربة صهره، وآخر ما فعلوه أن قبضوا على أخيه اليوزباشي بالبوليس عبد الباسط البنا الذي كان يلزمه كحارس.

وجاء يوم التنفيذ في الثانية عشر ظهراً يذهب محمد الناعي - أحد أقرباء رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي وعضو جمعية الشبان المسلمين والذي كان على صلة بحسن البنا - ليطلب من محمد الليثي سكرتير قسم الشباب في الجمعية أن يذهب إلى الشيخ حسن البنا ويدعوه إلى جلسة مفاوضات جديدة، يقبل الليثي (رسول الناعي) رغم خوفه لأنه كان يعلم أن كل مَنْ يقترب من بيت الشيخ حسن البنا يُقبض عليه.

يقول عبد الكريم منصور عن تفاصيل هذا الحادث -رفيق الشيخ حسن البنا أثناء حادث الاغتيال- الآتي:

في يوم الاغتيال كلفني الإمام الشهيد حسن البنا بالذهاب إلى التليفونات الخارجية للاتصال بالشيخ عبد الله النبراوي في بنها لكي أبلغه رغبة الإمام في الإقامة عنده في عزبته (أبعادية النبراوي) وحراسته. فلما تكلمت رد أهله وقالوا: لا داعي لحضور الإمام لأن البوليس جاءنا وضربنا ودمر أثاث المنزل وممتلكاتنا واعتقل الشيخ عبد الله.

عُدْتُ إلى الإمام لأخبره بنتيجة المكالمة، فقال إنه قد جاءه الاستاذ محمد

الليثي رئيس قسم الشباب بجمعية الشبان المسلمين، وأخبره بأن الحكومة تريد استئناف المفاوضات، وأن بعض الشخصيات الحكومية ستحضر لهذا الغرض، فأخبرت الإمام بأمر اعتقال الشيخ النبراوي ورجوته عدم الذهاب إلى الشبان المسلمين، ثم وافقت على مضمض إذ أن الأسرة كلها كانت تشعر بالقلق من هذه المقابلة، ولكنه صَمَّم على الذهاب قائلاً: "إني وعدت ولا يجوز لي أن أخلف الميعاد".

مشهد الاغتيال

ويقول عبد الكريم منصور:

"جلسنا منتظرين حضور ممثلي الحكومة لكن لم يحضر أحد، فقام حسن البنا وصلّى بالموجودين في الجمعية صلاة العشاء، وهنا طلب من محمد الليثي أن يستوقف سيارة تاكسي التي لم يكن هناك غيرها في الشارع كله".

يخرج حسن البنا ومعه عبد الكريم منصور يرافقهما محمد الليثي ليودع الشيخ، كان المشهد في شارع الملكة نازلي مختلفاً بعض الشيء، أعمدة الإنارة مطفاة، لا أثر لعربات الترام، هدوء غير معتاد في هذا الشارع الحيوي، لاحظ عبد الكريم منصور، وحاول منصور أن يلفت انتباه الأستاذ البنا إلى ذلك فابتسم له غير مبال بتوجُّسه، لم ينتبه أحد إلى السيارة السوداء التي كانت تقف إلى الجانب الآخر من الطريق، بعد لحظة جاء ساعي الجمعية ويدعى إبراهيم ليخبر الليثي بأن تليفوناً يطلبه فاستأنن من الضيوف وعاد إلى الداخل.

جلس البنا في المقعد الأيمن من السيارة وصهره في المقعد الأيسر لم تتحرك سيارة التاكسي على الفور، لكنها انتظرت قليلاً من نون سبب محدد ثم تحركت ببطء لمسافة خمسة أمتار تقريباً، وفجأة ظهر رجلان يعبران الطريق جرياً، اتجه أحدهما صوب حسن البنا يحمل مسدساً وأطلق عليه سبع رصاصات، واتجه الآخر صوب عبد الكريم منصور، وحطم زجاج السيارة، فقفز حسن البنا وجرى خلفه حوالي 100 متر، لكنه عاجله بضربة قوية أعادته إلى مكانه وأطلق عليه رصاصة أخرى من مسافة تقل عن متر. وكانت هناك سيارة تنتظر الجاني في شارع عبد الخالق ثروت في المنعطف عند نقابة المحامين

فاستقلها وهرب، وعاد حسن البنا وحمل عبد الكريم منصور الذي أصيب وأجلسه في السيارة. ويقول إن الجانيان فرا بسيارة رقم 9979.

عندما سمع الليثي صوت طلقات الرصاص هرع عائد فرأى الجانيين، فصرخ في وجهيهما فأطلق عليه أحد الرجلين طلقة لم تصبه واستقرت في حائط الجمعية، بعد أقل من دقيقة وقبل أن يتجمع المارة على صوت إطلاق الرصاص انطلق الرجلان إلى السيارة السوداء التي اختفت في الظلام لكن شاباً مجهولاً استطاع أن يلتقط رقم السيارة ويمليه على الليثي الذي لم يجد حوله إلا علبه سجائر فارغة ملقاة على الأرض ليدون عليها الرقم.

ولأن حالة الأستاذ عبد الكريم منصور كانت خطيرة كان من الضروري نقله إلى مستشفى القصر العيني وأصرّ البنا على أن يصاحبه للاطمئنان عليه، لم تكن إصابة البنا قاتلة ولكنه كان ينزف. تحامل حسن البنا على نفسه وحاول دخول مقر الجمعية ليطلب الإسعاف، واضعاً يده على الجرح يحاول أن يوقف النزيف قدر ما استطاع. ولكنها الإسعاف تأخرت فانتقلا عن طريق سيارة التاكسي، وكان سائق التاكسي غائباً عن الوعي، أو ادعى ذلك، وعندما أفاق انطلق بسيارته إلى جمعية الإسعاف التي لا تبعد كثيراً عن مسرح الجريمة حيث حمل حسن البنا عبد الكريم منصور وأدخله. وجاء طبيب الإسعاف ليسعف البنا فقال له: "أسعف الأستاذ عبد الكريم أولاً لأن حالته خطيرة".

البوليس السياسي في مسرح الجريمة.

في اللحظة التي أطلق فيها النار على الإمام الشهيد حسن البنا وصهره عبد الكريم منصور المحامي كان هناك اتصال تليفوني بين البكباشي محمد الجزار (ضابط البوليس السياسي) وبين محمد الليثي (رسول الناغي) إلى الشيخ البنا الذي أخبره أن النار أطلقت على الشيخ حسن البنا الآن، فسأله الجزار عما إذا كان البنا قد توفي أم لا؟

وبعد إطلاق النار جرى الجانيان، وكانت السيارة ذات الرقم 9979 تقف في الجانب الآخر من شارع الملكة نازلي المقابل لجمعية الشبان المسلمين تنتظرهما.

صعد الجانيان (الأمباشي أحمد حسين جادو، والأومباشي مصطفى محمد أبو الليل) إلى السيارة التي انطلقت بهما في سرعة مخيفة لتخفيهما عن الأعين ولتحول بينهما وبين من تحدثه نفسه بالقبض عليهما. وذهبت بهما العربة إلى فندق "إيدن هاوس" حيث كان في انتظارهما الأميرالاي عبد المجيد.

كان في مسرح الجريمة أشخاص آخرون للتغطية على الجناة لإتمام عملية الاغتيال، وكانت اعترافات سائق السيارة التي ابتعدت بالجناة عن المسرح هي الضوء الكاشف لمسرح الجريمة. وقد روى السائق محمد محفوظ - سائق السيارة التي كانت مخصصة لانتقالات الأميرالاي محمد عبد المجيد مدير المباحث الجنائية - أنه سمع خلال حوار بين اليوزباشي عبده أرمانوس واليوزباشي حسين كامل إنهما كانا متواجدين بمكان الحادث ليلة وقوعه، وإنهما كان يمنعان الناس الاقتراب من مكان الحادث.

قال اليوزباشي عبده أرمانوس لليوزباشي حسين كامل:

"مش عيب عليك ساعة الضرب تأخذ بعضك وتجري وتسييني أنا وحدي فيمسكني الأهالي لو قُدِّرَ لهم أن يروني!" .

فرد حسين كامل عليه:

"وقفت بجوار عمود الترام الموجود أمام باب جمعية الشبان المسلمين، وبمجرد خروج الشيخ حسن البنا وعبد الكريم منصور وركوبهما سيارة الأجرة، ولقد سقيت أحمد حسين خمراً وأمرته بالضرب لكسر اللوح الزجاجي الموجود أمام السائق بيده، وكنت أصيح أثناء الضرب: قنابل... قنابل حتى يهرب الناس".

وكان في مسرح الجريمة أيضاً كل من (الجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأمباشي حسين محمدين رضوان)، وكانا يرتديان ملابسهما الرسمية ويجلسان في مقهى بلدي مقابل جمعية الشبان المسلمين ليكونا على أهبة الاستعداد لتسلم القاتلين بوصفهما من رجال البوليس إذا تمكن الجمهور من القبض عليهما إيهاماً للناس بأنهما قد أصبحا في قبضة العدالة ثم يعمدان إلى إطلاق سراحهما حتى تتم الجريمة دون أن يهتدي أحد إلى الفاعلين!

وبعد ربع ساعة من وقوع الحادث كان الاميرالاي محمد وصفي (وكيل حكمدار القاهرة والمشرف على البوليس السياسي) في مكان الحادث وسبق المصابين إلى دار الإسعاف ودخل غرفة العمليات، وكان يرتدي الملابس المدنية.

وبقي حسن البنا ورفيقه الأستاذ عبد الكريم منصور وجروحهما تنزف دون إسعاف، ثم نقلوا إلى القصر العيني، ثم دخل الطبيب وأراد أن يسعف حسن البنا أولاً، لكن الشيخ البنا طلب منه البدء بإسعاف عبد الكريم منصور نظراً لخطورة حالته، وكان الاميرالاي محمد وصفي- مندوب الملك - قد سبقهما أيضاً في الدخول إلى غرفة العمليات التي أدخل فيها حسن البنا وحده، وقال للطبيب: "أنا جاي من عند الحكمدار لأعرف حالة حسن البنا". فقال له الدكتور: "حالته ليست خطيرة".

تم بعد ذلك الفصل بين عبد الكريم منصور والشيخ حسن البنا. كان محمد وصفي يتتبع سير الأمور ويحفظ لها مسارها الذي يحقق الهدف المرجو وهو موت الامام حسن البنا.

وهذا كله من شأنه أن البنا لم يقتل برصاص المغتالين بل بأحد أمرين:

الأول: أنه ترك ينزف حتى أُجهز عليه، ومُنِع الطبيب من إسعافه.

الثاني: أن محمد وصفي ارتكب جريمة القتل داخل غرفة العمليات. فقد أثبتت أقوال الشهود في التحقيقات أن محمد وصفي فرض نفسه في غرفة العمليات بوصفه ممثلاً لوكيل الحكمدار أحمد طلعت، وأخرج كل من كان في الغرفة، ولم يبق بجانبه إلا الطبيب المغلوب على أمره، وقد ورد على لسان الامين الخاص للقصر الملكي: "إن الملك أرسل محمد وصفي للإجهاز على حسن البنا إن كان لا يزال حياً".

تقرير الطبيب الشرعي

أثبت التقرير الشرعي في تقريره أنه شاهد في جثة المرحوم الشيخ حسن البنا سبعة جروح نتيجة الإصابة بسبعة مقنوفات نارية، ونزيفاً بعضلات الصدر

بالجهة اليمنى، ونزيفاً خفياً بتجويف الصدر الأيمن، ونزيفاً بالكثف الأيمن، وتمزقاً باوردة الإبط، ونزيفاً بعضلات الفخذ الأيسر، كما شاهد كسراً بعظمتي الساعد الأيمن في ثلثة السفلي مع نزيف بالأنسجة.

وخلص الطبيب الشرعي إلى أن وفاة الإمام حسن البنا جاءت نتيجة النزيف الناشئ من تمزق الإبط، وإصابته حصلت من أربعة أعيرة نارية أطلقت عليه من مسافة حوالي نصف متر أصاب إحداها ساعده الأيمن، واثنان أصابا الصدر من الأمام للخلف والرابع أصابه في فخذ الأيمن باتجاه من أسفل إلى أعلى. وشهد الدكتور يوسف رشاد أنه قد سمع من الدكتور محمد شكيب الذي اشترك في تشريح جثة الإمام حسن البنا أن إصابته لم تكن جسيمة، وكان يمكن إنقاذ حياته إذا خيطة جراح الإبط، ولكن ذلك لم يحدث فكثرت النزيف منها، مما أدى إلى الوفاة.

في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل أخبر ضابط شرطة الشيخ أحمد البنا نبأ وفاة ولده وأن أوامر صدرت من عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية تقضي بنقل جثمان البنا من المشرحة إلى القبر مباشرة وتكليف قوات الشرطة بالقيام بذلك تحسباً لوقوع أحداث قد تخل بالأمن العام، ولكن والد الشيخ طلب بإلحاح أن تشيع الجنازة من منزله وبعد مفاوضات وافقوا على ذلك شرط أن يتم الدفن الساعة التاسعة صباحاً في هدوء ومن دون أي احتفال، وتحت ستار الليل نُقل جثمان حسن البنا إلى بيت الأسرة في الحلمية الجديدة في سيارة تحرسها قوات الشرطة وعند البيت كان هناك سياج أمني من جنود مسلحين يحيطون بالمنطقة ويمنع كل من يحاول الاقتراب من المكان.

كان الوالد هو وحده الذي يعلم وينتظر، فأشقاء الفقيد جميعاً كانوا داخل المعتقلات، وفتحوا الباب وأنخلوا الجثة، وتشجع الوالد المحطم، بالبكاء، فقالوا له: " لا بكاء ولا عويل بل ولا مظاهر حداد، ولا أحد يصلي عليه سواك".

ومنع الناس من أن يقتربوا من البيت أو يشيعوا جنازته، فغسله والده وكفنه، ولم يكن يحمل نعشه إلا الوالد العجوز ومكرم عبيد باشا، وثلاث نساء،

وَصُلِّيَ عليه صلاة الجنازة بمسجد قيسون، لم يكن هناك رجل واحد ليصلي على الإمام، كما قامت قوات الشرطة بإخلاء المسجد واعتقال كل من يحاول اختراق الحاجز الأمني من حوله، بعد الصلاة حمل نعش على كتف الأب وعدد من خدام المسجد إلى السيارة التي اتجهت في موكب مشدد الحراسة إلى مقابر الأسرة في منطقة الإمام الشافعي في قبر مسوَّى بالأرض. والأكثر من ذلك، كان يتم اعتقال كل من يُرى حزيناً لموته أو من يقرأ الفاتحة له، وانطلقت حملة لاعتقال رواد المساجد، وتم تعيين الحراسات على المقابر وتفتيش الجثث التي تدخلها خوفاً من خروج حسن البنا.

ومشت الجنازة الفريدة في الطريق، فإذا بالشارع كله، وقد صُفَّ برجال البوليس، وإذا بعيون الناس من النوافذ والسخط على الظلم المسلح الذي احتل جانبي الطريق. ومضى النهار وجاء الليل، ولم يحضر أحد من المعزين، لأن الجنود منعوا الناس من الدخول، أما الذين استطاعوا الوصول للعزاء فلم يستطيعوا العودة إلى بيوتهم فقد قبض عليهم، وأودعوا المعتقلات إلا شخصاً واحداً وهو (مكرم عبيد باشا).

وبعد ذلك سردت جريدة الكتلة ما يلي:

"هي الدنيا: في اثنتي عشرة ساعة قُتل الشيخ البنا، وشُرح، وغُسل ودُفن، وانطوت صفحات حياته... عادت النساء الثلاث اللاتي حملن النعش على أكتافهن، وعاد الوالد الحزين، وقبل أن يغشى الظلام مدافن الإمام الشافعي كانت ثلَّة من الجنود، تحاصر الطرق المؤدية إلى المقبرة، وقوات كبيرة تحيط بمنزل الفقيد لتمنع الداخلين ولو كانوا من مرتلي آيات الذكر الحكيم، وتقبض على الخارجين ولو كانوا من جيران الراحل الكريم".

وفي البرقية التي بعث المستر باترسون القائم بأعمال السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير خارجيته في واشنطن في يوم 14 شباط/فبراير 1949 وصف فيها كيف دُفن حسن البنا، ومن هو المتهم، أو المتهمون باغتياله.

قال باترسون:

"تم في هدوء دفن الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمون في التاسعة من صباح الأحد 13 شباط/فبراير بعد أن أصيب بجراح نتيجة رصاصات أطلقت عليه في منتصف ليلة السبت 12 شباط/فبراير على يد جناة غير معروفين عند مدخل جمعية الشبان المسلمين. وقد تم الدفن السريع الذي ليس له مثيل في مصر تحت ضغط الحكومة التي خشيت من أن تكون الجنازة العامة للرجل مناسبة لاتباعه والمتعاطفين معه للتجمع وتعكير الأمن، وقد أحاطت حراسة الشرطة المشددة بالنعش من المشرحة إلى المسجد، وأعلنت حالة الطوارئ بين قوات الشرطة في أنحاء البلاد حيث وُضعت قوات الأمن في حالة تأهب في نفس الوقت الذي أعلنت فيه أنباء اغتيال البنا مساء السبت، ولم يتم حتى الآن تحديد شخصية القاتل".

من قتل حسن البنا؟

لقد ظل الحديث عن حسن البنا بعد اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949 أمراً شائكاً لا يقترب منه الباحثون والمؤرخون، فلقد بقيت القضية محفوظة ضد مجهول طوال بقاء الملك فاروق في الحكم، ولم تستطع وزارة من الوزارات الثلاث التي تعاقبت بعد الحادث أن تمد يدها إلى الجناة، ولم تسفر التحقيقات عن شيء، حتى ثورة تموز/يوليو 1952 حيث أعيد التحقيق للمرة الرابعة في عهد الثورة رغبةً منها في كشف مساوئ العهد الملكي.

ونعرض أولاً لأهم التصورات المطروحة إزاء مرتكبي الحادث في فترة ما قبل ثورة تموز/يوليو 1952 حيث طُرحت عدة تصورات بالنسبة لطبيعة الاغتيال، والنظرية السائدة بين الجماهير هي أن الشيخ حسن البنا المرشد العام الإخوان المسلمون قد تم اغتياله نتيجة مخطط دبره الشباب السعودي وبدعم ومساندة من أكبر المسؤولين في الحكومة انتقاماً لاغتيال النقراشي باشا، وهذا الاتجاه يتجه إلى تحميل رئيس الوزراء مباشرة تهمة اغتيال البنا على أساس ما يتصف به

إبراهيم عبد الهادي باشا من صرامة. وهناك نظرية أخرى يحبذها تماماً رجال الأمن وتقول "إن الاغتيال قام به أحد أعضاء الإخوان المسلمين إما لأن الشيخ حسن البنا خذل الإخوان المسلمين المعتقلين، وإما لأنه كان على وشك أن يعطي السلطات معلومات متعلقة بإمدادات الإخوان من الأسلحة، والنظرية الثالثة التي تنتشر بقوة تقول بأن الملك فاروق دبّر مقتل الشيخ حسن البنا.

ونشير لتلك الاتهامات بشيء من التفصيل: اتهام القصر

جدير بالذكر أن الملك فاروق قد امتنع عن الظهور في أي مكان أو الصلاة في المساجد، وبعد ستة أسابيع من اغتيال حسن البنا عاد الملك فاروق للظهور في المجتمعات العامة كما تقول البرقية رقم (50) التي بعث بها السير (رونالد كامبل السفير البريطاني بمصر) إلى لندن. كما أنه في جلسة محكمة الجنايات (29 نيسان/أبريل 1954) أشار أكثر من متهم إلى أن الملك كان يرى أن الإخوان المسلمين ومبادئهم خطر على عرشه، ويعلن عن ذلك، فهم يقررون أن نظام الخلافة يكون بالبيعة، فوجه "الملك إلى حكومته الأمر بحل الإخوان".

فلقد شهدت أغلب سنوات الأربعينيات توتراً شديداً بين الملك والجماعة حيث إن القصر بدأ ينظر للإخوان على أنهم جماعة ثورية تريد الوصول إلى الحكم بالقوة. والقصر بنى تصورات على ما كان ينقله الرسل الذين انسوا بين صفوف الإخوان، والتي كان يستشف منها أن للإخوان رأياً آخر في نظام الحكم الموجود. وفي هذا نقل عن حسن البنا نفسه أنه قال لأحد المقربين إليه: "إنه لا خلاص ولا تقدم للبلاد العربية إلا إذا تخلصت من حكامها وأمرائها المسيطرين عليها".

في المقابل، فقد راح بعض أفراد الجماعة يلومون الملك في السر والجهر بأنه كان وراء الانشقاق الخطير الذي حدث في صفوف الجماعة، وخروج أحمد السكري وآخرين من الجماعة عام 1947، لتفتيت الجماعة.

ويرى البعض أنه بالرغم أن الحكومة كانت تعد ما من شأنه أن يقضي على البنا، لكنها لم تكن لتستطيع أن تفعل ذلك دون رغبة الملك، كما أن الملك استخدم كل أدوات وزارة الداخلية وأفعالها في القضاء على البنا، فمن المعروف أنه ما كان أحد من المسؤولين بوزارة الداخلية يجرؤ على مخالفة أمر الملك، وخاصة أن الوزارة كانت تُشكّل بمعرفته، فاستخدم كثيراً من الوزراء في خداع البنا واستدراجه.

ولقد اشترك في المؤامرة لصالح الملك كل من إبراهيم عبد الهادي - رئيس الوزراء - ومحمد وصفي- رئيس حرس الوزارات - بالقدر الذي اشترك فيها مصطفى مرعي ومحمد الناغي والذي كان قريباً لرئيس الوزراء، كما شارك في الشهادة الزور محمد حسنين عباس بالقدر الذي شارك فيها بالزور محمود منصور النائب العام السابق وعبد العزيز حلمي رئيس النيابة.

ومن المعروف أن إبراهيم عبد الهادي كان رئيساً للديوان الملكي بأمر الملك نفسه. ومن المعروف كذلك، أن ضباط القلم السياسي- كما يشهد إبراهيم عبد الهادي نفسه كانوا يواصلون تقاريرهم للسراي. ويروي يوسف رشاد أن الملك بادر - ليلة وقوع حادث الاغتيال - إلى الاتصال به في منزله تليفونياً يذف إليه البشرى، وكيف كانت تبدو على لهجته دلائل الارتياح.

اتهام حكومة إبراهيم عبد الهادي السعدية

لقد اعتقد البنا أن إصداره لبيان عام بعد اغتيال محمود فهمي النقراشي سوف يعفيه أو يخيل للآخرين أنه ليس محرصاً للاغتيال ولا جماعته هي المدبرة، ولكن ثبت من التحقيقات مع محمود العيسوي - قاتل النقراشي - أنه يدافع عن الإخوان، وأنه أحد مؤيديهم، وأنه يؤمن بكلامهم وأفعالهم.

ويروي اللواء صالح حرب - رئيس جمعية الشبان المسلمين - في ذلك الحين جانباً مهماً من الأحداث التي أعقبت ذلك، عندما التقى بالبنا بعد قرار حل الجماعة، وقال له البنا:

"إني خيرت المسؤولين في واحدة من ثلاث هي إما أن يطلقوا سراح كبار الإخوان لنعمل معاً جادين مخلصين حسب توجيه الحكومة حتى تطمئن ويزول ما في النفوس وتهدأ الخواطر، وإما أن يختاروا قرية الجأ إليها ولو كانت مكان قفر، وإما أن يسمحوا لي بمغادرة القطر إلى أي بلد عربي أو إسلامي، فلم يستجيبوا إلى أي واحدة من الثلاثة".

ويضيف حرب - الرئيس العام الثاني لجمعية الشبان المسلمين - أن: "من شدة خوف حسن البنا من أن يتوعده أقارب أو أصدقاء من قتلهم أو الثأر الذي هدده به شباب حزب السعديين، كان شقيقه "عبد الباسط" وهو ضابط بوليس، يرافقه لتوفير الحماية له. وقد بدأ السيناريو على هذا النحو: (سحب الحكومة للمسدس المرخص من "البنا"، قطع خط التليفون حتى لا يتمكن من الاتصال بالخارج، سحب الجندي المكلف بالحراسة على منزل الشيخ حسن البنا، اعتقال شقيق الشيخ البنا "عبد الباسط" الذي أحس بالمؤامرة على أخيه "حسن البنا" وجاء ليحرسه، سحب السيارة الخاصة بالشيخ حسن البنا وكانت ملك صهره عبد الحكيم عابدين، عدم السماح له بمغادرة القاهرة أو السفر إلى أي مكان، شغله بالمفاوضات مع الحكومة)".

وفي الفترة القصيرة التي تلت اغتيال النقراشي حتى تولي غيره، يقول حسن يوسف - رئيس الديوان بالنيابة - إنه بعد أن لفظ النقراشي أنفاسه الأخيرة رأس الملك اجتماعاً أمر فيه بتعيين إبراهيم عبد الهادي رئيساً للوزارة لكي يتابع سياسة سلفه. ولم يختلف عبد الهادي في شيء في التعامل مع الإخوان، وإن كان أكثر قسوة، فتم إعلان حالة الطوارئ، وفرض الأحكام العرفية، كما تم اعتقال عدد كبير من جماعة الإخوان المسلمين التي أُلِّهت باغتيال النقراشي، وكان الشيخ حسن البنا هو مرشد جماعة الإخوان في ذلك الوقت. وكان حسن البنا يعمل مدرساً وتمكن من خلال اتجاهه الديني أن يجمع الناس حوله، مما جعله يتمتع بزعامة كاريزمية بين جماعته. أثار نشاطه مخاوف السلطة الحاكمة، فقامت بنقله للعمل في إحدى مدارس محافظة قنا، مما أثار غضب محبيه والمتعاطفين معه من نواب الشعب، وتحت ضغط منهم تمت عودته إلى التدريس بالقاهرة مرة أخرى.

ترددت في وثائق التحقيق أنه في جنازة النقراشي كانت تتردد عبارات تشير إلى ضرورة الانتقام من الإخوان المسلمين، وكان السعديون بوجه خاص يعبرون عن غضبهم بكلمات مثل "الانتقام الانتقام، والدم بالدم"، وكانوا يتصايحون بصراحة بقتل حسن البنا. فلقد أعلن الشباب السعديون صراحة أن الشيخ البنا اغتيل انتقاماً لمقتل النقراشي باشا، وأعلنوا أيضاً أن حدادهم على النقراشي قد انتهى بعد الثار له فخلعوا أربطة العنق السوداء التي ارتدوها بعد مصرع النقراشي وارتدوا أربطة عنق حمراء بدلاً منها.

ويقول عبد الكريم منصور زوج شقيقة حسن البنا في التحقيقات التي أجريت بعد ذلك:

"إن حسن البنا اتهم مدير مكتب وزير الداخلية وهو محمد كامل الدماطي بأنه كَوْنُ عصابة من سبعة أفراد أقسموا جميعاً ليقتلوا الشيخ حسن البنا تائراً لمقتل النقراشي باشا".

ويذكر أحد رجال الحكومة أنه حضر مجلساً ضم عبد الرحمن عمار (وكيل وزارة الداخلية)، وآخرين بمجلس الوزراء بادر عمار فيه اللواء أحمد طلعت بأقوال وتلميحات فهم منها اللواء أحمد طلعت أن عماراً كان "يريد أن يوحى إليه بأن من المصلحة قتل حسن البنا"، وهو ما تكرر كثيراً في المحاضر والاجتماعات التي شارك فيها ضباط وزارة الداخلية.

وأوراق التحقيق في هذه الفترة تزخر بهذا السيناريو الذي شارك فيه عدد كبير من رجال الداخلية من أرفع الدرجات والتي توضح كيف دبر مدير مكتب وزير الداخلية الجريمة، وكان هو محمد كامل الدماطي، ثم لعب فيها أنواراً ثابتة رجال عديدون بدءاً من عبد الرحمن عمار (وكيل وزارة الداخلية) وصولاً إلى مصطفى محمد أبو الليل وهو مجرم جاء خصيصاً من طما بإيعاز رجال القلم السياسي لتنفيذ الجريمة، مروراً بالبكباشي محمد وصفي (رئيس حرس الوزارات)، ومحمود عبد المجيد (مدير إدارة المباحث الجنائية)، وتوفيق السعيد (وكيل الوزارة)، وإسماعيل أبو زكري (مفتش الداخلية)، وأحمد طلعت (رئيس القسم السياسي) وغيرهم كثيرين.

كانت الأدلة ضد قتلة حسن البنا واضحة، ورغم ذلك فإن التحقيق في مصرع المرشد العام لم ينته إلى شيء طوال تسعة شهور.

قضية محاولة الاعتداء على حامد جودة 6 أيار/مايو 1949 وفتح ملف قضية اغتيال حسن البنا.

لم يكن المقصود من هذا الحادث الذي وقع في 6 أيار/مايو 1949، هو حامد جودة - رئيس مجلس النواب - بل كان المقصود إبراهيم عبد الهادي، ولكن هذا تخلف عن مواعده، ومر حامد جودة فالحققت على سيارته قنبلة وهو يمر عند جامع عمرو، ولكنها لم تصبه. وفي أثناء نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية الثانية طلب عبد المجيد نافع محامي المتهمين ضم قضية حسن البنا ملف قضية اغتيال حسن البنا، فكان هذا هو أول تحريك للقضية.

وعندما سأله رئيس المحكمة - ما هي الحكمة في ضم أوراق هذا التحقيق؟

رد الأستاذ نافع قائلاً:

"لقد اغتيل الشيخ البنا في 11 شباط/فبراير الماضي، والحادث المنظور أمامنا وقع في 5 أيار/مايو. ومن الطبيعي أنني سأعرض في دفاعي للباعث على الجريمة، ولقد كان الشيخ حسن البنا مرشداً عاماً للإخوان ولقيام الشكوك حول موقف الحكومة من مصرعه ووزنه في تقدير الباعث في قضيتنا وأنا لا أطلب ضم أوراق حادث مصرع الشيخ حسن البنا فحسب بل أطلب نسخه وتوزيعه.. والشهود قد أثلوا بأن الهدف من الاعتداء لم يكن حامد جودة بل كان إبراهيم عبد الهادي.

إن الشيخ حسن البنا قد قتل في ظروف غامضة للغاية، ومثيرة للريبة، وهناك شاهد في حادث مصرعه هو محمد الليثي أفندي (رئيس القسم الرياضي بجمعية الشبان المسلمين) فقد قرر عند سؤاله أنه عقب اغتيال الشيخ حسن البنا أخبره على الفور شخص برقم السيارة التي ارتكبت بها الجريمة. وأن المساعي بل الجهود قد بذلت من جانب البوليس السياسي بالوعد والوعيد

والتهديد بأنه إذا لم ينزل عن هذا القول الخاص برقم السيارة فإنه سيكون فريسة للاعتقال.. وبرغم ذلك فقد أرشد الليثي أفندي عن رقم السيارة.. وتبين أنها خاصة برئيس القلم الجنائي بوزارة الداخلية وهو الضابط محمود عبد المجيد. ونشرت كل الصحف ذلك - عدا "الأساس" صحيفة السعديين- يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1949. وفجأة طويت أوراق التحقيق.

إعادة فتح التحقيق بعد ثورة تموز/يوليو 1952

كان الاهتمام بالبحث عن قتلة الشيخ البنا من أول الأشياء التي حرص عليها رموز الثورة، فلقد بدأ التحقيق الأول عبد العزيز حلمي رئيس النيابة يعاونه وكيلان هما محمد زكي عصمت ومحمود حسن عمر وكيلا النيابة عقب الجريمة مباشرة وحفظ التحقيق، وذلك في عهد حكومة إبراهيم عبد الهادي لعدم معرفة الجناة بعد أن استمر ثلاثة أشهر، ثم تولى التحقيق الثاني النائب محمد عزمي في وزارة حسين سري، ثم أعيد التحقيق ثالثة في عهد حكومة النحاس باشا ثم حفظ أيضاً. ثم أعيد التحقيق للمرة الرابعة بواسطة الجيش في عهد الثورة عن طريق نائبى الأحكام. جرى التحقيق في السجن الحربي وتولاه نائبا الأحكام الضابطان السيد جاد إبراهيم وإبراهيم سامي جاد الحق. وتولت النيابة التحقيق الخامس وانتهت منه في الثامنة من مساء يوم 18 من كانون الأول/ديسمبر عام 1952، ولكن بعد ثلاث سنوات وعشرة شهور وخمسة أيام أحال فؤاد سري رئيس النيابة إلى محكمة الجنايات تسعة من المتهمين باغتيال الشيخ حسن البنا منهم ثمانية من رجال الشرطة وواحد من الفلاحين.

عرضت القضية على غرفة الاتهام في 28 من كانون الثاني/يناير 1953 برئاسة مرسى فرحات رئيس محكمة استئناف مصر وعضوية المستشارين محمد علي جمال الدين وعبد الرحمن جنينة وممثل النيابة أحمد فؤاد سري رئيس النيابة العسكرية. نذبت الغرفة، في 11 شباط/فبراير، عضو اليمين المستشار محمد علي جمال الدين لاستكمال التحقيق فقام بذلك ثم عرضت القضية مرة أخرى في 11 من آذار/مارس.

بدأت محاكمة المتهمين التسعة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1953 واستمر نظر القضية في 11 جلسة، وقد استمعت المحكمة إلى 11 من شهود الاثبات أيدوا اعترافات السائق ودور الجميع في الجريمة.

وفي جلسة 18 من تشرين الثاني/نوفمبر 1953 طلب عبد القادر عودة رد رئيس محكمة الجنايات لأن المحكمة تجامل المتهمين ثم أحيلت القضية إلى دائرة عبد الغني يحيى ولكنها كانت مختصة بالقضايا المدنية فلم تنظر القضية. وأخيراً في 16 نيسان/أبريل 1954 نظرت القضية دائرة الجنايات برئاسة المستشار محمود عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد شفيح الصيرفي ومحمد متولي عتلم. وكانت أول قضية تنظرها ثلاث دوائر.

ووقف النائب العام يقول في مرافعته النيابة:

"إن للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها تقوم على الإصلاح، وترمي إلى التخلص من الاستعمار باعتباره أس الفساد ومصدره، ولم ترق هذه الدعوة في عين المستعمر، فلم يقصر في فرض نفوذه على الحكام المصريين المستضعفين لقتل هذه الدعوة في مهدها.

وليس ببعيد أمر تدخل المستعمر حين أملى إرادته على أحد محترفي السياسة ليرغم المجني عليه - الإمام الشهيد - على التنحي عن المعركة الانتخابية بعد أن كان مرشحاً فيها. وانتقل المستعمرون إلى استخدام المتهم إبراهيم عبد الهادي وغيره من عملائهم ليلقوا في روع الملك السابق أن دعوة المجني عليه تحمل في طياتها خطراً على حياته وعرشه.

وأثناء التحقيق حدثنا في ذلك الدكتور يوسف رشاد وزوجته، إذ ينقلان عن الملك السابق - وهما من أصدق أصفياؤه - أنه لم يخشَ من إبداء تخوفه من نشاط الإخوان المسلمين ضد شخصه وعرشه، وهو النشاط الذي يرمي إلى قلب نظام الحكم، والذي يقول عنه: إنه لا وسيلة له حياله إلا حل هذه الجماعة وتشتيتها".

رد إبراهيم عبد الهادي باشا على اتهامه بالتستر على قتلة حسن البنا:

"لا عجب عندي أن يثير الإنجليز حولي جواً من الشكوك والاتهامات.. كنت من

أشد خصومهم.. وأقوى الدعاة في ثورة 1919 وبالذات في الأزهر الشريف وهي القضية المعروفة بقضية عبد الرحمن فهمي. وبقيت في السجن نحو 4 سنوات.. نقلوني في خلالها من سجون الاستئناف إلى الزقازيق وطنطا ومصر، ولم يفرج عني إلا بعد أن تولى سعد زغلول الحكم.

وسجنت مرة أخرى في قضية مصرع السير لي ستاك.. وبقيت سجيناً 75 يوماً وكنت آخر من أفرج عنهم من المحبوسين في هذه القضية. وتم الإفراج عني بعد أن اعترف المتهمون بقتل السردار.

وهذا هو ماضي الإنجليز فلما قتل محمود فهمي النقراشي كنت رئيساً للديوان الملكي وعرضت عليّ الوزارة فقبلتها... وكان قد قبض على قاتل النقراشي متلبساً ولم يكن هناك إذن ما يدعو للانتقام. ثم لماذا نأخذ عن الوثائق الأجنبية في قضية حسن البنا ونترك أحكام المحاكم المصرية؟

إن القضاء المصري نظر قضية حسن البنا ومقتله أكثر من مرة.. وجميع الدوائر التي أحييت عليها القضية ابتعدت كل البعد عن اتهامي بالتستر على الذين قتلوا حسن البنا. وصدر الحكم بعد قيام الثورة... ولم يتضمّن من قريب أو بعيد إشارة لاتهامي بالتستر. وكان يمكن للنيابة أن تطعن في هذا الحكم خلال 18 يوماً، ولكن النيابة لم تطعن وأصبح الحكم نهائياً.

وقد تولّى التحقيق في قضية حسن البنا منذ اللحظة الأولى النائب العام. وبقيت رئيساً للوزراء 6 شهور نصفها بعد مقتل حسن البنا.. ولم يظهر الفاعل وقتها مع استمرار التحقيق. وجاءت بعدي وزارتا حسين سري ومصطفى النحاس باشا. وتعاقبت الوزارات حتى قيام الثورة.. ولم يظهر القتلة فهل كل رؤساء الوزارات كانوا متواطئين على الصمت أيضاً.. أو كانوا متواطئين على التستر عليّ وبينهم خصومات سياسية؟

هل كان يمكن أن يتستر مصطفى النحاس باشا على جريمة يمكن أن أكون أنا شريكاً فيها أو متسترأ على مرتكبيها؟

هل كان يمكن أن يتستر عليّ حسين سري؟

ولو كان الملك - أيامها - يعرف أنني متهم لما سكت عني... ولما سكتت

عني الوزارات التالية والتي كانت تؤيده تأييداً كاملاً في كل ما يتخذ من إجراءات ولما سكت عني الإنجليز الذين حقدوا عليّ فسجلوا حقدهم في وثائقهم التي صدقتموها ورفضتم تصديق القضاء المصري.
أبعد أن أعطيت عمري وشبابي وحياتي لمصر تجيء الأيام لتلقي عليّ شبهة اتهام بالتستر على جريمة؟!".

أقوال الشهود:

أقوال الشاهد محمد يوسف الليثي

(سن 27، موظف باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف ومقيم بشارع الشوربجي رقم 6 بالإمام الشافعي قسم الخليفة)

شهد بأنه سحب المجني عليهما إلى مستشفى القصر العيني حيث لحق به هناك أحد أعضاء جمعية الشبان المسلمين ويدعى أنور الشباسي الذي جاء في صحبة الضابط محمد وصفي. ولما فهم الليثي أن هذا الأخير هو أحد ضباط البوليس أعلن إليه ما سمعه في دار الإسعاف من أن الجناة استعملوا في فرارهم السيارة رقم 9979 وطلب منه العمل على سرعة ضبط هذه السيارة. ولكن هذا الضابط لم يكثرث بما سمعه منه ولم تبد عليه رغبة في السعي لتعقب القاتلين. وعاد الليثي إلى جمعية الشبان المسلمين ليقص على زميليه فيها محمد حسنين زهير ومحمد يوسف محمد ما شاهده من وقائع الجريمة وما سمعه عن السيارة التي هرب بها القاتلان.

وبينما كان الليثي في انتظار استدعائه للتحقيق ليذلي بمعلوماته هذه إذ اتصل به البكباشي محمد الجزار تليفونياً ثم بشخصه - حين استدعائه إليه في خارج دار الجمعية - ليحمله بالوعد تارة وبالوعيد تارات أخرى على أن يكتم، في التحقيق، معلوماته بشأن السيارة التي استعملها الجناة في فرارهم، حتى تزعمت عقيدته فتقدم للتحقيق الأول، مجهلاً تعيين تلك السيارة. ولكنه رجع إلى الحق في اليوم التالي مؤكداً ما نقل إليه عقب الحادث من أن الجناة فروا من مكان الجريمة مستقلين السيارة رقم 9979. ولم تجد محاولات البكباشي محمد الجزار "التالية لذلك" في أن تثنيه عن إصراره على تكرار تأكيد هذه الحقيقة في التحقيق.

أقوال أنور الشباسي

(سن 39 سنة مدرس بمدرسة الفيوم الصناعية ومقيم بالفيوم)

شهد بأن الضابط محمد وصفي التقى به عقب الحادث عند جمعية الشبان المسلمين وعرض عليه أن يلحق وإياه بالمجني عليهما بمستشفى القصر العيني بغية معرفة ما انتهى إليه مصيرهما، فصحبه الشاهد إلى هناك حيث التقيا بمحمد الليثي. ولما عرفه هذا الأخير على "محمد وصفي" أنه أحد ضباط البوليس سارع إليه تبليغه بأن الجناة فروا على السيارة رقم 9979 مطالباً باتخاذ ما يلزم لتعقب هذه السيارة ولكن الضابط محمد وصفي لم يفعل شيئاً في سبيل ذلك.

محمد حسنين زهير

(سن 39 موظف بجامعة الدول العربية بالأمانة العامة ومقيم

بالمعادي شارع 78 فيلا 3 بحدائق المعادي)

شهد بأنه كان بجمعية الشبان المسلمين حين سمع صوت الرصاص يدوي في خارجها، فلما استطلع الأمر علم بما أصاب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فأسرع إلى مكان الحادث حيث وجد المجني عليهما مصابين في داخل السيارة الأجرة التي كانت تقف على مسافة أربعة أمتار من باب الجمعية.

وأسرع الشاهد ليخطر جمعية الإسعاف تليفونياً ثم عاد مرة ثانية إلى محل الجريمة فلاحظ أن السيارة قد انصرفت عنه فرجع يبلغ نقطة "كوستيكا" بالواقعة. وفي نحو منتصف الليل حاول رجال البوليس منع محمد الليثي من دخول الجمعية ولكنه يسر له ذلك بعد أن أقههم بأنه أحد أعضاء الجمعية فوق أنه أحد شهود الحادثة. ولما جلس الشاهد مع محمد يوسف الليثي في دار الجمعية حدثه هذا الأخير عن أن محمد محفوظ ذهب إلى محمود عبد المجيد في حوالي الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساءً يحييه التحية العسكرية ويعلنه بقدمه فقام هذا الأخير من المجلس في أثر ذلك مستقلاً سيارته. وفي الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم التالي حضر إليه الأميرالاي محمود

عبد المجيد في الفندق وحدثه في أن الشيخ حسن البنا قد قتل وأن بعض أنصاره يلقون بالاتهام عليه ويزعمون أن الجناة استعملوا سيارته في فرارهم. ثم طلب منه أن يؤدي شهادته في التحقيق بما يفيد أنه وسيارته كانا بعيدين عن مكان الجريمة في وقت ارتكابها. وأجاب الشاهد بأنه على أتم استعداد لأن يشهد بوجوده معه إلى ما بعد التاسعة مساءً بقليل، ولكنه لا يستطيع أن يؤدي مثل هذه الشهادة فيما يتصل بالسيارة، وانصرف الأميرالاي محمود عبد المجيد بعد ذلك الحديث ثم أخبره بعد أيام قليلة بأنه استغنى عن شهادته. وأضاف الشاهد بأنه يبدو له أن محمود عبد المجيد استاء من موقفه هذا حياله وإن لم يبد على ظاهره ما أضمره نحوه حتى كان أن عُيِّن مديراً لجرجا فعلم بشتى الطرق على مضايقته برغم صلة الصداقة الوثيقة التي كانت تجمع بينهما.

واستطرد الشاهد إلى القول بأن محمد محفوظ حدثه بعدئذ عما كان من اتصاله بالجريمة واشترآكه فيها مع باقي المتهمين وأخبره بأن الأميرالاي محمود عبد المجيد نقده حصته من ثمنها مبلغ 300 جنيه، لم يلبث أن بددها - ورجاه في أن يتوسط له لدى محمود عبد المجيد لترقيته حتى يستطيع أن يواجه تكاليف الحياة التي أرهقت كاهله.

أقوال محمد محفوظ (سائق سيارة محمود عبد المجيد)

تحدث المتهم الباشجاويش محمد محفوظ عن تفاصيل الجريمة بالقدر الذي حاول به أن يبعد عن نفسه طائلة العقاب، وكان محمد محفوظ ردد يوم 30 تموز/يوليو 1952 أقواله الأولى، وفي 6 آب/أغسطس انهار. وقد اعترف محمد محفوظ بكل هذه التفاصيل، وأكد اعترافه بعد ذلك مرة أخرى أمام نائب الأحكام ثم كرر الاعتراف أمام النيابة، وعاد يردد الاعتراف ست مرات أخرى أمام المستشار حسن داود الذي حقق القضية في دار القضاء العالي وفي مواجهة المتهمين الآخرين. فقال إن الأميرالاي محمود عبد المجيد أمره في حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم الحادث بأن يذهب بسيارته رقم 9979 فيقف بها عند ملتقى شارع عبد الخالق ثروت بشارع الملكة نازلي حيث يمكث هناك فترة ربع الساعة في انتظار من يحضر إليه ليطلب منه توصيله إلى "لوكاندة إبدن" فعليه عندئذ أن ينقله في السيارة إليها. ونزولاً على هذا الأمر ذهب محمد

محفوظ بسيارته إلى مكان الانتظار حيث وافاه المتهم الأول الأومباشي (أحمد حسين جاد) وآخر معه - أظهر التحقيق أنه المتهم الثاني - يجريان قادمين من جهة شارع الملكة حتى وصلا إلى السيارة فقفزا إليها وطلب منه أولهما أن يذهب إلى "لوكاندة إيدن" فانطلق بهما إليها، ولم تمض لحظات من دخولهما إلى هذا الفندق حتى بارحه الأميرالاي محمود عبد المجيد واستقل السيارة طالباً منه أن يذهب بها إلى داره، وعرج في طريقه إليها بدار وكيل الوزارة "عبد الرحمن عمار" حيث قضى معه زهاء ربع الساعة مستأنفاً رحلته بعد ذلك إلى بيته.

وفي صباح اليوم التالي ذهب محمد محفوظ بسيارته - جرياً على عادته - إلى بيت الأميرالاي محمود عبد المجيد يحمل إليه صحف الصباح، وكان قد أزعجه أن طالع في جريدة المصري تفاصيل حادث مقتل المرحوم الشيخ حسن البنا التي ورد فيها أن الجناة استعملوا في فرارهم السيارة رقم 9979، وهي نفس السيارة المنوط به قيادتها والمخصصة لتنقلات الأميرالاي محمود عبد المجيد، فما إن التقى بهذا الأخير حتى واجهه بما نشرته تلك الصحيفة مصرحاً له بأنه أقحمه في هذه الجريمة بغير سبب أو مبرر، فكان أن حذره محمود عبد المجيد من محاولة هذا الحديث مرة أخرى منبهاً عليه بالألا يتفوه بكلمة واحدة عما جرى بالأمس، ثم كان بعد يومين من ذلك أن غادر محمود عبد المجيد وزارة الداخلية في الساعة الثانية مساءً وطلب منه أن يتوجه به إلى محطة السكة الحديد حيث استوقفه عند الباب الموصل إلى "بوفيه" المحطة، وبقي محمود عبد المجيد بداخل السيارة بينما ترجل محمد محفوظ عنها ووقف إلى جوارها من الخلف، وإذ به يري الضابطين حسين كامل وعبد آرمانوس (المتهم الثالث والرابع) يخرجان من الباب الذي وقفت عنده السيارة متجهين إليها يصحبهما أحمد حسين جاد وزميله الذي كان يصاحبه في ليلة الحادثة وحيا الجميع محمود عبد المجيد ووقفوا يتحدثون وإياه حديثاً لم يستطع محمد محفوظ أن يتسمعه واختتمه الضابط عبده آرمانوس بقوله لزميله أحمد حسين أن عليه أن يسافر اليوم في قطار الساعة الرابعة، ثم صعد الضابطان إلى السيارة فجلس الضابط حسين كامل إلى جواره بينما ركب عبده آرمانوس إلى

جوار محمود عبد المجيد الذي أصدر أمره لمحمد محفوظ أن يستأنف تسيير السيارة، وما إن بدأ تحركها حتى قدم "أحمد حسين جاد" نحوهما يجري مستوقفاً إياها ومتحدثاً إلى الصاغ حسين كامل يعيد إليه "طبنجة" من نوع "كولت" قائلاً أنها التي كانت مع زميله "مصطفى" وأن هذا الأخير لم يطلق منها سوى رصاصة واحدة. فتسلم الضابط حسين كامل تلك الطبنجة واستأنفت السيارة سيرها.

ويستطرد محمد محفوظ في روايته فيقول إنه كان بعد الحادث بثلاثة أيام أو أربعة أن نزل الأميرالاي محمود عبد المجيد من مكتبه في منتصف الساعة العاشرة صباحاً مستقلاً سيارته طالباً إليه أن يذهب به إلى دار النيابة العامة بباب الخلق قائلاً له أن النيابة العامة ترغب في أخذ معلوماتهما كليهما فبدا الذعر عليه مما حمل محمود عبد المجيد على أن يهدئ من روعه وأن يوصيه بأن يتكتم عن كل ما جرى ليلة الحادث وأن تكون المعلومات التي يبيدها قاصرة على القول بأنه بقي بسيارته أمام "لوكاندة إبدن" من الساعة الخامسة والنصف مساءً حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً حيث أوصل محمود عبد المجيد إلى داره وطمأنه بأنه سوف يحشد له الشهود الذين يؤيدون روايته على هذه الصورة كما حذره من أن يشير إلى أنهما مرا ببيت وكيل الوزارة عبد الرحمن عمار في تلك الليلة.

وتساءل محمد محفوظ عما يبديه من دفاع حين يواجه بالشهود الذين رؤوا السيارة والتقطوا رقمها، فأجابه محمود عبد المجيد بأن عليه عندئذ أن يجيب بأن الجناة الذين دبروا هذه الجريمة لا بد وأن يكونوا قد اصطنعوا أرقاماً مزورة لسيارتهم حتى يضللوا بذلك مطارديهم.

ولما مثل محمد محفوظ أمام النيابة وردد الرواية التي لقنه إياها محمود عبد المجيد ثم عاد بهذا الأخير إلى وزارة الداخلية فبقي بها حتى غادرها في الساعة الثانية والنصف مساءً في صحبة الضابطين حسين كامل وعبد هارمانيوس فانطلقا وإياهما بالسيارة وذهبا ثلاثتهم إلى مقهى الفيشاوي بحي سيدنا الحسين. ولم تمض عشر دقائق على دخولهم إلى المقهى حتى عاد إليه عبد هارمانيوس يستدعيه إليه ويجلسه على مائدة فيها ويجلس مع زميله حسين كامل قبالته بينما كان محمود عبد المجيد منزوياً في غرفة داخلية بالمقهى في

صحبة آخرين لم يرهم. وأمر الضابطين بإحضار طعام الغذاء لمحمد محفوظ ولكنه جلس واجماً راغباً عن تناوله مما حمل الضابطين على نصحه بأن يتناسى ما وقع وأن يطمئن إلى أنه لن يناله من جرائه سوء، واقتضتتهما رغبتهما الملحة في تهدئة روعه وإخال الطمانينة إلى قلبه إلى أن ينطلقا في التحدث عن تفاصيل الجريمة فنكر أن الأومباشي أحمد حسين جاد تقدم من سيارة المجني عليهما فحطم زجاجها وأخذ يفرغ رصاص مسدسه فيهما بينما كان زميله مصطفى يغلغق بابهما لمنع الاستاذ عبد الكريم منصور المحامي من مغادرتها وأخذ كل من الضابطين يتحدث عن دوره في الجريمة فقال حسين كامل أنه وقف من جهة جمعية الاسعاف، ونكر عبده أرمانوس أنه كان يفعل ذلك في الاتجاه المضاد صائحاً في الناس بأن يبتعدوا عن المكان الذي تلقى فيه القنابل لينجوا بأنفسهم من شظاياها، ثم أضاف الضابط حسين كامل إلى أن المخبرين محمد سعيد إسماعيل وحسين محمدين رضوان. كانا يجلسان في مقهى يشرف على مكان الجريمة متزينين بالملابس الرسمية لغرض تيسير فرار القاتلين إذا تمكن الجمهور من إلقاء القبض عليهما وذلك على التفصيل الذي تقدمت الإشارة إليه.

وأضاف محمد محفوظ أن كل ذلك لم يمنعه من أن يتحدث عن ظروف الجريمة لمن يعرف عنهم اتصاليهم بالأميرالاي محمود عبد المجيد وذلك في مقام الشكوى من أن هذا الأخير أقحمه في جو الجريمة وخص بالذكر ممن تحدث إليهم كلاً من عبدالله فواز ومحمد أحمد ندا وآخرين.

ولما سئل محمد محفوظ عن "مصطفى" الذي تحدث عنه في أقواله أجاب بأنه رآه مع أحمد حسين جاد في ليلة الحادث ثم شاهده في محطة السكة الحديد بعد ذلك بيومين، وانقطع اتصاليه به بعد ذلك حتى التقى به ببلدة طما بعد نقله سائقاً لسيارة مدير جرجا محمود عبد المجيد إذ كان يوماً في طريقه إلى سوهاج مع الأومباشي أحمد حسين جاد فاستوقفه هذا الأخير عند مقهى بطما كان "مصطفى" يجلس عليه فنزل إليه وحياه وقدمه لمحمد محفوظ ونكره بأنه الذي كان في صحبته في ليلة الحادثة والذي أوصله إياه إلى لوكاندة آبدن. ثم كان بعد ذلك أن التقى به في فناء مديرية جرجا وفهم منه أنه قادم لمقابلة المدير محمود عبد المجيد ليحصل منه على بطاقة توصية تيسر له الحصول على عمل بالقاهرة، ورآه عند انصرافه من عند

المدير فكان متأثراً من أنه أساء استقباله وردده خائباً محذراً إياه من العودة إليه مرة أخرى.

ونذب الملازم أول مختار محمد على الضابط بإدارة المباحث العامة للبحث عن "مصطفى" المذكور بدائرة مركز طما فذهب يبحث عنه مسترشداً بأوصافه التي أدلى بها محمد محفوظ وبصلته بالأومباشي أحمد حسين جاد حتى اهتدى إلى "مصطفى محمد أبو الليل" فلما عرض هذا الأخير على محمد محفوظ عرضاً قانونياً تعرف عليه.

البكباشي طه زغلول

شهد بأنه يعرف المتهم محمد محفوظ لسابقة اشتغاله معه إذ كان المتهم المذكور يعمل سائق سيارة بكلية البوليس وقت أن كان الشاهد أركان حرب الكلية وقد عمل على نقله إلى دائرة المباحث الجنائية وتعيينه سائقاً لسيارة مديرها، وأنه بعد توقيع القبض على هذا المتهم وإحضاره من جرجا لاتهامه في هذا الحادث رافقه إلى المكان الذي نقل فيه ثم انتحى به المتهم جانباً مبدياً إليه تظلمه فنصحته الشاهد بتقرير الحقيقة مجردة. ثم تابع بعد ذلك وكرر طلبه منه تقرير الحقيقة فما كان من هذا المتهم إلا أن نكر له أنه كان مؤتمراً بأمر محمود عبد المجيد وأن هذا الأخير هو الذي قتل المجني عليه الأول باشتراكه مع الضابطين حسين كامل وعبد هارمانوس والمخبرين الذين أحضرهم من جرجا وأنه لم يبد هذه المعلومات في التحقيق الأولي خشية اعتداء محمود عبد المجيد. كما يشهد أن الطريقة التي اتبعت في انتداب المخبرين الثلاثة أحمد حسين جاد، ومحمد سعيد إسماعيل، وحسين محمدين بمعرفة مدير المباحث كانت غير عادية ولم يسبق حصولها - وأن مدير المباحث إنما عمل على ارتكاب الحادث لتغطية مركزه في الإهمال الذي نسب إليه في حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق محمود فهمي النقراشي بفاء وزارة الداخلية. كما يشهد بعدم صحة ما يدعيه محمد محفوظ أنه إنما أبدى الأقوال التي وردت على لسانه في التحقيق تحت تأثير اعتداء وقع عليه.

البكباشي محمد الجزار

في يوم 25 تموز/يوليو 1952 (أي بعد يومين) - وقبل اعتزال الملك فاروق وخروجه من مصر أصدر جمال عبد الناصر قراراً بالقبض على محمد الجزار، ونشرت الأخبار أنه أحد كبار المتهمين في قضية الاغتيال، وكتب يلتمس مقابلة اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة للإدلاء بما عنده وسئل أمام السلطة العسكرية يوم 29 تموز/يوليو 1952، فتأرجح ضميره بين الاعتراف والإنكار، وفي لحظة استيقظ ضميره فيها بعض الشيء وأدلى باعترافات تؤيد اعترافات محمد محفوظ السابقة.

"في هذه الليلة. ليلة قتل الشيخ اتصل بي تليفونياً محمد الليثي (رسول الناغي) الذي كان يعمل مرشداً بالقسم السياسي والذي كان رئيساً لقسم الشباب بجمعية الشبان المسلمين، وأخبرني به وطلب مني أن أقابله، وفي هذا الوقت، وبعده بقليل كنت بغرفة القائمقام محمود طلعت".

ونفى محمد الجزار أنه ضغط على الليثي لتغيير رقم السيارة. قال: "لا يوجد عداء شخصي بيني وبين أية هيئة. فالحكومة هي التي توجه رجال الشرطة بما فيهم القسم السياسي".

وقال إنه علم بتدبير الجريمة بالاشتراك بين السراي وعبد الرحمن عمار: "علمت أن عبد الرحمن عمار بك توجه في صباح اليوم التالي لهذا الحادث إلى سراي عابدين، وعلمت كما قيل في ذلك الوقت في ذلك الوقت أن رجال السراي قابلوه بالعناق، ثم علمت بعد ذلك أن هذا الحادث دُبّر بالاشتراك بين السراي مع عبد الرحمن عمار".

وروى كل التفاصيل عن وجود ضباط الشرطة قرب المكان لاستلام المتهمين في حالة ضبطهم. ولكنه قال إن كل معلوماته عرفها بعد وقوع الحادث ولم يتقدم بها لأن أحداً لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك عام 1949.

ولم يلبث بعد قليل، أن راح الجزار من شدة فزعه وخوفه أن يردد ما سبق أن صرح به عدة مرات، وراح يضيف بعدها بما يشير إلى العلاقة بين القصر وعدد من ضباط الداخلية، يضيف:

"وعلمت أن عمار بك توجه إلى هناك وتلقى التبريك".

"وأن الحادث نُبر بالاشتراك بين السراي وعبد الرحمن عمار وأن الأميرالاي محمود عبد المجيد قد أحضر من جرجا حيث كان يعمل حكمداراً هناك اثنين من المخبرين أقاما في القاهرة فترة طويلة حتى ارتكب الحادث، وكان معهما بعد ارتكاب الحادث بعض ضباط بوليس يقفون بالقرب من مكانه ومأموريتهم استلام المتهمين في حالة ضبطهم بمعرفة العساكر وتهريبهم. وكنت أعلم أن هذين المخبرين يترددان مع الأميرالاي محمود عبد المجيد على عبد الرحمن عمار في مكتبه بوزارة المواصلات بعد الحادث".

ويضيف الجزار بما لا يدع مجالاً للشك: "إن الملك مر بنفسه على المنزل ليتأكد من ذلك بنفسه".

وظل الجزار يردد هذه الأقوال يتكلم ويشير إلى مسؤولية السراي وراء اغتيال البنا، وهو ما يشير بما لا يدع مجالاً للشك أن السراي لم تكثف بحركة البوليس السياسي لتنفيذ أغراضها، وإنما تحركت هي قبل ذلك، وحاولت الإفادة من ولاء هؤلاء المسؤولين أو تلهفهم لإرضاء الملك.

وتعتبر أقواله قرينة ذات قيمة تعزز اعترافات محمد محفوظ، ولا يجدي بعد ذلك عنوله عن هذه الاعترافات.

اللواء أحمد طلعت

شهد بأن البكباشي محمد الجزار انتقل إلى محل الحادث مخالفاً بذلك الأوامر الصادرة منه إليه بعدم الانتقال.

استدعاء محمود عبد المجيد وسرّ السيارة رقم 9979

في 29 تموز/يوليو 1952 بعد خروج الملك بثلاثة أيام تم إرسال إشارة باستدعاء العميد محمود عبد المجيد مدير جرجا إلى القاهرة، فقبض عليه داخل مكتبه في ديوان المديرية بقرار من البكباشي زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة. وقال إن ذلك بأمر قادة الثورة.

وقد ظل محمود عبد المجيد ينكر صلته بالجريمة، ولكن وجدت ورقة بخط يده في وزارة الداخلية تبين أنه كتبها لمحمد وصفي عندما كان يدبر لقتل ضابط جيش اسمه عبد القادر طه، وهو من خصوم الملك.

وفي هذه الورقة كتب محمود عبد المجيد أسماء القتلة الذين عمل على نقلهم إلى وزارة الداخلية وهم (البكباشي حسين كامل، واليوزباشي عبده أرمانوس، والأمباشي أحمد حسين، والجاويش محمد سعيد، والأمباشي حسين محمد سعيد). وكان يريد أن يستعين بهم محمد وصفي لقتل الضابط عبد القادر طه.

وحاول البوليس السياسي طمس الرقم بالتغيير في وضع الأرقام، وأغروا شاهد الإثبات الوحيد محمد الليثي (رسول الناعي) في التحقيق المبدئي، فاستجاب للإغراء، وحاول طمس الرقم، ولكنه قال 9979. وعرف فيما بعد أنها السيارة الرسمية للأميرالاي "محمود عبد المجيد" المدير العام للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية كما هو ثابت في مذكرة النيابة العمومية عام 1952.

والأدلة على ذلك كثيرة منها أقوال السائق محمد محفوظ، وأقوال السيد محمد الليثي (رسول الناعي) الذي أصر على أن رقم السيارة هو 9979 ولم يستجب لضغوط البكباشي محمد الجزار الذي أراد أن يكتب الرقم 7999 في ورقة وأن ينكره للنيابة، وذكر الليثي أن الجزار قال له: "إزاي تعمل كده؟؟ اللي قتل الشيخ حسن يقدر يببطش بكل شخص يقف في سبيله"، ولكن ضمير الليثي لم يرتح وأخذ ينادي بالرقم الحقيقي ويصر عليه إصراراً عجباً حيث إن:

- رغم أن السيارة التي تحمل هذا الرقم هي سيارة الأميرالاي محمود عبد المجيد منفذ إرادة الملك.
- رغم أنه يعلم أن محمود عبد المجيد قد تلقى أمر الملك من محمد وصفي رئيس الحرس الحديدي.
- ورغم أنه يعلم أن الملك السابق يستطيع أن يأمر الأرض بأن تبتلع الليثي ولا يشعر به أحد، كما ابتلعت الفتى الأسمر النوبي الذي أدلى إليه برقم السيارة.
- رغم تهديدات السجون والمعتقلات.

• ورغم التشكيك في شهادة الليثي بأنه كان يعمل مرشداً بالبوليس السياسي لدى الضابط محمد الجزار، ورد على ذلك الليثي متحدياً الجزار أن يقدم تقريراً واحداً كتبه الشاهد لصالح البوليس السياسي. وأنكر اللواء أحمد طلعت علمه بأن الليثي مرشد عند الجزار.

ولو سلمنا جدلاً بأن الليثي كان مرشداً لدى الجزار فإن ذلك دليل ضد الجزار إذ هو في هذه الحالة شاهد من أهله.

ولن يغير من الحق شيئاً تغيير الرقم بتأثير الجزار وتهديده وتأثير ضعف أعصاب الشاهد، إذ لم يغير الشاهد وصف السيارة التي استقلها الجناة بل قال من أول لحظة إلى آخر لحظة أنها سيارة سوداء ليموزين، وقد وجد بالبحث في سجلات المرور أن هذا الوصف ينطبق على السيارة رقم 9979 ولا ينطبق على السيارة رقم 9997.

كما تعرف عبد الكريم منصور (زوج شقيقة حسن البنا ورفيق البنا أثناء حادث الاغتيال) في عرض قانوني على كل من (الأمباشي أحمد حسين ووكيل الباشجاويش محمد سعيد إسماعيل)، وقال إنهما أطلقا الرصاص على المرشد العام.

رأت قيادة الثورة أن التهمة ثابتة على المتهمين فأرغمتهم على ارتداء ملابس السجن الزرقاء قبل الحكم عليهم. وأحالت القضية يوم 17 من آب/ أغسطس - أي بعد أقل من شهر على قيام الثورة - إلى النيابة العمومية لتتولى التحقيق فيها.

وبعد شهر، في 29 آب/ أغسطس 1952 جرى البحث عن مصطفى أبو غريب من خلال الأوصاف التي أنلى بها السائق محمد محفوظ، وتبين أنه كان يعمل بالمباحث ويتجر بالمخدرات، ويتخذ من عمله بالمباحث ستاراً يحميه من القانون فقام ضابط من المباحث العامة بالقاهرة بالسفر إلى سوهاج واستطاع القبض عليه في طما. وكان قد مضى على الجريمة ثلاث سنوات.

وعندما علم محمد وصفي - قائد حرس الوزارات - بأنباء التحقيقات أسرع إلى السفارة البريطانية ليطلب اللجوء السياسي، إلا أنها رفضت، مما أدى

إلى انتحار وصفي في منزله بالقاهرة بتناول كمية من الحبوب المنومة مؤثراً الموت على مواجهة الموقف بعد أن علم أن ضابط الجيش عبد العزيز صادق كُفِّ بالتفتيش عنه. وأن التحقيقات الدائرة في قضية مصرع حسن البنا تناولت علاقته باغتيال الضابط عبد القادر طه.

تقرير الاتهام:

وبناء عليه أقامت النيابة العمومية الدعوى الجنائية على المتهمين التالي نكرهم:

1. الأمباشي أحمد حسين جادو - عمره 46 - صناعته أمباشي - سكنه سوهاج.
2. الأمباشي مصطفى أبو الليل يوسف أبو غريب - عمره 27 - صناعته فلاح - سكنه طما.
3. اليوزباشي عبده أرمانوس سرور - عمره 45 - صناعته يوزباشي بحرس الوزارات - سكنه: المحلة الكبرى.
4. اليوزباشي حسين كامل - عمره 50 - صناعته وكيل باشجاويش - سكنه سوهاج.
5. وكيل باشجاويش محمد سعيد إسماعيل - 55 سنة - صناعته باشجاويش - سكنه سوهاج.
6. الأمباشي حسين محمد بن رضوان - 59 سنة - سكنه سوهاج.
7. باشجاويش محمد محفوظ محمد - 44 سنة - صناعته باشجاويش - سكنه سوهاج.
8. الأميرالاي محمود عبد المجيد - 56 سنة - صناعته بالمعاش - سكنه الزيتون.
9. البكباشي محمد الجزار - 59 سنة - بالاستيداع "حرس الوزارات" - سكنه مصر الجديدة.

هذا وقد اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم في مساء السبت 12 شباط/فبراير 1949 بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة.

أولاً: المتهمان الأول والثاني

قتلاً عمداً ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، وشرعاً في قتل عبد الكريم منصور المحامي عمداً ومع سبق الإصرار والترصد، وذلك بأن بيتا النية على قتل المجني عليه الأول، ولبثا ينتظران خروجه من دار جمعية الشبان المسلمين التي علما بوجوده فيها حتى إذا ظفرا به تقدما منه يطلقان عليه الرصاص من مسدسيهما قاصدين بذلك قتله، فأصاباه وأصابا المجني عليه الثاني بالجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجني عليه الأول، وقد أوقف أثر الجريمة بالنسبة للمجني عليه الثاني بسبب لا نخل لإرادة الفاعلين فيه وهو إسعافه بالعلاج.

ثانياً: المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن:

اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في الجريمة التي وقعت منهما وذلك بأن اتفقوا وإياهما على قتل الإمام البنا عمداً مع سبق الإصرار والترصد، كما حرضهما المتهم الثامن الاميرالاي محمود عبد المجيد على ارتكاب الفعل المكون لهذه الجريمة وساعدهما المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتممة لارتكابها إذ ذهب الأربعة الأولون منهم إلى مكان الحادث يشدون أزر المتهمين الأول والثاني ويبعدون عنهما من يتصدى لهما أو يحاول ضبطهما أو أن يحول بينهما وبين إتمام الجريمة. بينما وقف المتهم السابع بالسيارة التي يقودها على مقربة منهما وفي نطاق مسرح الجريمة، فيسر لهما بذلك سبيل فرارهما بعد إتمام جريمتها، ولكن أن وقعت تلك الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وتلك المساعدة.

ثالثاً: المتهم التاسع:

علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين والمعاقب عليها بالإعدام فأعان الجناة المتهمين بالجناية على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة

الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اتصل بالشاهد محمد يوسف الليثي الذي عرف رقم السيارة التي استعملت في تهريب الجناة وذلك بقصد تجهيل رقم تلك السيارة وإبعاد الشبهة عن الجناة.

وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الاتهام إحالة هؤلاء المتهمين جميعاً على محكمة جنايات القاهرة لمعاقتهم بالمواد 230 و 231 و 232 و المواد 45 و 46 و 230 و 231 و 232 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبالمواد 1/40، 2 و 3 و 41 و 230 و 231 و 232 و 45 و 46 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين من الثالث إلى الثامن وبالمادة 1/145، 2 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم التاسع.

كان تقرير النيابة وحكم محكمة جنايات القاهرة برئاسة محمود محمد عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد الصيرفي، ومحمد متولي، وحكمت في الدعاوى المدنية التي تقدم بها زوجة حسن البنا وابنه وصهره، لكنها كانت أحكاماً أقرب إلى الفهم الشائع عن المتهمين، ومن ثم فقد راحت تنسب إلى المتهمين التهم التي وجهت إليهم منذ التحقيقات الأولى والأحكام من نفس الفهم التقليدي الذي حمل ضباط القسم السياسي التستر وارتكاب الجريمة. عقدت المحكمة خلال شهرين، 24 جلسة عدلت النيابة خلالها وصف التهمة بالنسبة للجزار واتهمته بأنه شريك في جريمة القتل وليس مجرد مساعد للمتهمين على الهرب. وطالب المدعون بالحق المدني بإدخال الملك السابق في الدعوى بوصفه محرضاً وفاعلاً أصلياً. كانت أدلة الإثبات اعترافات محمد محفوظ التي عدل عنها.

ولم يكن بالقضية شاهد رؤية واحد. أي شاهد واحد رأى المتهمين أثناء ارتكاب الجريمة. وكان هناك الليثي - العمود الفقري في القضية - ولكنه لم ير شيئاً وعرف رقم السيارة من شاهد اختفى أو تلاشى، ولذلك تركز هجوم الدفاع على الليثي فهو الذي حمل الدعوة إلى الشيخ حسن البنا، وكان مع الناغي، يعرفان وحدهما موعد حضور المرشد العام إلى مقر جمعية الشبان المسلمين.

حكم المحكمة

قضت المحكمة 26 يوماً في المداولة وكتابة الحثيات ثم أصدرت حكمها في 2 من آب/أغسطس 1954، وذلك بعد خمس سنوات وخمسة أشهر و21 يوماً و14 ساعة و15 دقيقة من وقت وقوع الجريمة.

وقد قال القاضي في حثيات الحكم:

"إن قرار الاغتيال قد اتخذته الحكومة السعودية بهدف الانتقام، ولم يثبت تواطؤ القصر في ذلك لكن القاضي أشار إلى أن العملية تمت بمباركة البلاط الملكي".

أولاً: معاقبة المتهم الأول أحمد حسين جاد الأشغال الشاقة المؤبدة، وكل من المتهم السابع محمد محفوظ والمتهم الثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً، وإلزامهم بطريق التكافل مع الحكومة المسؤولة عن الحقوق المدنية.

بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطيفة حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم: وفاء وأحمد سيف الإسلام وسناء ورجاء واستشهاد وهالة المشمولين برعاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا. وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر والدي القتيل "قرش صاغ واحد" على سبيل التعويض المؤقت. وبأن يدفعوا للأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض.

ثانياً: معاقبة البكباشي محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله.

ثالثاً: براءة كل من مصطفى أبو الليل واليوزباشي عبده أرمانوس والبكباشي حسن كامل، والجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأومباشي حسين رضوان مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة إليهم.

كان الحكم مفاجأة للعميد محمود عبد المجيد الذي أسند رأسه على يديه وعلت وجهه صفرة شديدة وظل في مكانه بالقفص إلى أن قاده الحراس إلى السجن.

أما أحمد حسين جاد فضل يبتسم ابتسامة عريضة بعد سماع الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وكأنه لا يدري ما يدور حوله.

وانفجر مصطفى أبو الليل - الذي حكم ببراءته - باكياً وأخرج منديله من جيبه ليجفف به دموعه. وبعد صدور الحكم أمر جمال عبد الناصر بالإفراج الصحي عن محمد الجزار في 29 حزيران/يونيو 1955 أي بعد عام تقريباً من صدور الحكم.

كما طعن محمد الجزار في الحكم بطريق النقض ولكن محكمة النقض قبلت الحكم شكلاً ورفضته موضوعاً.

وقررت الحكومة رد اعتباره بعد أن صدر حكم لصالحه من محكمة جنائيات القاهرة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1957.

وجدير بالذكر أنه قد تم تقديم إبراهيم عبد الهادي إلى محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة بعدة تهم منها التستر على قتلة حسن البنا. وأصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على إبراهيم عبد الهادي. ورأى مجلس قيادة الثورة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1953 - تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن المحكمة لم تحدد هل هو بريء أو أدين في هذه التهمة. وقد أفرج عنه صحياً - بعد أربعة شهور - في 2 شباط/فبراير 1954 ونقل إلى بيته لإصابته بأزمة قلبية.

كما أفرج صحياً عن محمد محفوظ عام 1960، وأفرج صحياً عن الرقيب أحمد حسين جاد في 4 أيلول/سبتمبر عام 1967 دون أن يمضي مدة العقوبة كلها. واختفى نص الحكم وحيثياته حتى التي كتبها رئيس المحكمة بخط يده.

وفي 13 شباط/فبراير 1953 احتفل الإخوان المسلمون بالذكرى الرابعة لاستشهاد البنا -رحمه الله - وذهب مجلس الثورة إلى قبر الإمام الشهيد وعلى

رأسه اللواء محمد نجيب وألقى بالنيابة عن مجلس الثورة كلمة عن الإمام ودعوته، أذيعت من إذاعة القاهرة، قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن الإمام الشهيد حسن البنا أحد أولئك الذين لا يدرك البلى نكراهم، ولا يرقى النسيان إلى منازلهم، لأنه - رحمه الله - لم يعيش لنفسه، بل عاش للناس، ولم يعمل لمنفعته الخاصة، بل عمل للصالح العام.

لقد كان حسن البنا صاحب عقيدة أخذت بزمام نفسه، وملكت عليه منافذ حسه، فعاش من أجلها أشق عيشة وأقساها، ومات في سبيلها أشرف ميتة وأسامها، وكان يؤمن بأن الدين هو الكفيل بإيجاد الأخلاق القويمة في نفوس أبناء الوطن العزيز، وهو الوسيلة إلى حمل النفوس على الفداء والبذل من أجل الكرامة والحرية والعدل. وهي المعاني التي يأمر بها الدين ويريد إعلاء قدرها. وتثبيت دعائمها بين الناس أجمعين ومن أجل ذلك راح - رحمه الله - يطوف القرى ويؤمّ المدن، ويناقش العالم والجاهل، ويربط نفسه بمواطنيه بعضهم ببعض، حتى تمكن من إنشاء جيل من الشباب المؤمن بوطنه ودينه إيماناً يدفعه إلى العمل، ويدعوه إلى البذل، ويحمله على استقبال الموت، باسم الثغر، رضي النفس، مكتفياً بما عند الله من ثواب خالد، أجل عما في الدنيا من نفع عاجل. ولست أنسى ما حييت هذا الشباب المؤمن القوي في معارك فلسطين، يقتحم على العدو أقوى الحصون، ويسلك إلى قتاله أعصى السبيل، ويتربص بقواته وجحافل كل طريق، ويحتمل في ذلك من المشاق والصعاب، ما لا يستطيع احتمالها، إلا من امتلأت نفسه بعظمة الأحد الخالق، ووجد قلبه حلوة الإيمان.

ولقد كان حسن البنا على قوة دينه، وشدة إيمانه يتحدث عن الإسلام في أوسع أفق واسع، وفهم سمح كريم حتى انتفع به العالم والجاهل، وكسب لدين الله أنصاراً كانوا أبعد ما يكونون عن الدين، وكان الجميع يحترمونه أشد الاحترام، ولذلك لم تكن الفجيعة فيه فجيعة جماعة، ولا فجيعة طائفة، ولكنها كانت فجيعة أمة، بل أمم غزا قلوبها وجمع على الإخوة أرواحها.

وكان رحمة الله حرباً عواناً على الفساد والانحلال على قدر ما كان حرباً

على المغتصب والاحتلال، كان سلاحه الذي اعتمد عليه ذا ثلاث شعب: الأولى: مكانة النفوس لا يبلغها غيره. الثانية: بيان رائع قوي يحرك، ويوجه ويثير. والثالثة: قدرة على التجميع والتنظيم لم يصل إليها إلا الأقلون ممن تصدوا لقيادة الأمم..

وقد أدرک أعداؤه وأعداء الوطن، أن هذا السلاح في يده، لا يفل حديده، ولا يبلى جديده، ثم هو سلاح لا يقاوم سلطانه، ولا يدنو من الهزيمة ميدانه، ولذلك أجمع المجرمون أمرهم على قتله وحيداً لا حارس له، وأعزل لا سلاح معه، وكانت القوة التي دبرت قتله، ونفذته، وأشرفت عليه، هي القوة التي يلوذ بها الخائن فتمنحه الطمأنينة والأمن، ويحتمي بها المطارد، فتسبغ عليه ظلال السكينة والسلام..

وقد ظن المجرمون الأندال أن عين الله نائمة لا ترى، ويده مغلولة لا تبطش، وقدرته عاجزة لا تنال منهم، وساء ما ظنوا، فإن الله يمهل.. وإن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته، ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْكُرْئِيَّ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾، وكذلك كان وصدق الله وعده، وأخذ الظالمين بما اقترفت أيديهم، وكان اغتيال حسن البنا، وعبد القادر طه ومن إليهما من أبناء مصر العزيزة، المشعلة التي أضرمت النار في صدور المخلصين، فأنقذوا البلاد من الظلم والطغيان، وطهروها من الفساد والانحلال، ثم ألوا على أنفسهم، أن يضحوا في سبيلها، بكل أثير عندهم، عزيز عليهم، حتى تتحرر من الذل والاحتلال، وما ضاع دم أسلم إلى المجد، ولا مات ميت أعطى بلاده الحياة والخلود. ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنَّ لَّا تَشْعُرُونَ﴾.

وثائق

مؤخر الجلب

٤ يونيو ١٩٥٢

جمهورية مصر العربية
 وزارة الداخلية
 مصلحة جوازات السفر
 رقم...
 تاريخ...

مخبر جلية

هذه الخدمة العامة في عام ١٩٦٤ الموافق ١٩٦٤
 في تاريخ... كلاً من...
 (تمت...)
 و...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...



الخزانة العامة
 الخزانة العامة

الخزانة العامة
 الخزانة العامة

الخزانة العامة
 الخزانة العامة

فتتميل أقوال الشهور فيما يأتي
 أولا - شهيد الأستانة السيد الكاشغري صاحب
 مشهور المصنفات الكبار استقر في كربلاء
 الشريفة البنا الأربعة للعلماء في
 سنة ١٣٣٠م وأرجعية الشاه الحسين
 لما تشبهه لثوبها في أيام قهرته
 يعقوبه بعد كتب ثم تقدم من ثم اثنا
 عشر السيارة والتفاهل ما بها بنينا وأفرقا
 رصاصا من المصوم الشريفة البنا
 وقت الشاهد وذلك المصنف العام من
 السيارة يطارد فأنه ثم عاد بعد قليل
 يقول في المصنف في سيارة التفت
 رميا وهو ٩٩٧٩ وجاء بعد قليل
 شات حين ذلك فأقوماً الشريفة
 البنا ما يقول الشاه السالف
 الذكر ولما حضره التوفيق لعله شاهد
 لمرضا قائلين تعرف لعله الأبا
 أم صيد عاد وعلل البنا وشاه
 سيد سعيد شاميل

ما يتا - شهيد كربلاء في البيت من الخصائص
 في يوم الحاشية ظهر الاستدلال
 الأستانة صاحب التاليف المصنف بجملته
 من

الشبان المسلمين وسائرهم المرهون
 الأستان مسته البنا لانه يريد انه
 يخدمه من غير حاشية تتعلق بهما
 الاضمانه المسلمين واقفا على انه يجب
 الشاهد له الشبان البنا لانه
 فقام الشاهد بما هو عليه له وهو له
 البنا ما هو هذا الأستان الخاف
 لانه هذا طبيعة وطلبه في حجة
 الكفر الذي يريد وهو له
 ما هو هذا الأستان البنا منه صوره
 الأستان عبد الكريم منصور وطلب
 الأستان البنا مع الأستان الخاف
 مندها لانه رضى حاله في رضى
 لانه الشاهد والأستان عبد الكريم
 منصور وفوم أنوا منظره ملا لانه
 تليفونية مع الأستان مسدرك على
 وشهد الدولة وقتت ولا بلغة الا
 ما هو هذا الشاهد بمثل الأستان
 مسدرك على وقد علم ما هو هذا
 على الحضور لانه ما بعد البنا
 ما هو هذا الاضمانه الخاف
 ثم هذا الأستان البنا الاضمانه وبعده
 لانه مثل هذا وهو الأستان

مت

بعد الكرم مسداً ضد منور إلى المشارع
 اللثة ليستقل السيارة أجرة كما قد
 كلفه أضعافاً من الطبيعة باستخدامها
 وكانه الشاهد في تزويج البنين للبرها
 من استقلال السيارة ثم قفل راجعاً
 لداخل الطبيعة وما أنه بما فيها
 تجليل من جمع روث الطلقات النارية
 فأخرج من بين يديه إلى الخارج فوجدتها
 وصف ملائمة في التصور من مسداً
 في يده ووافقاً على التبارك معه
 وقوف السيارة وكانه يجرها فبقيت على
 بعد حنة أو ستة أمتار من باب الطبيعة
 ولما استغاثت هذه المذكرة بالمدعي
 الذي معه وأطلقه نحوها عياراً نارياً
 ضربه الشاهد للبرية البرية ناصية الجمع
 ونسب التفت المذكرة وصوت ناصية
 طلقة آخريه وبعد أن دانت من صوت
 النار التفت وراىه فوجد الفاضل المذكور
 يجرى للناحية اليمنى مبتعداً عن
 اللثة بمجرى نحو من أفضت في كبر
 معتمداً « وأشار صديقه لظن الشاهد
 في نفس الوقت بتضاماً من المذكرة
 نوعاً وأفضت منه التفت الأول وليس

متمم

١٥

مطلقاً أوسع وعلماً به عظاماً وشبه
 الطافية فيه الشاهد ظلماً ووجد
 الأئمة استقلالية ليدرب
 حوراء ^{بها} ^{بها} واقفة بيوارب
 الأئمة ^{بها} ^{بها}

السيارة وانطلقت على الفور للناحية البحرية وعند ذلك رجح
 اللبني ثانياً للناحية دار الجمعية فوجد يد ستاذ المرخوم
 صه البنا على باب الجمعية والدم ينزث منه ويصوت
 اذ قلت ثم اتجه ناحية عمرة التاكسي وركبها فدخل
 اللبني الى مكانه ليلفونها بالجمعية كي يطلب الاسعاف
 ووجد انه الساعة مرفوعة وموضوعة على الرف
 ولما اسك بها وجد انه انصاع اليه انصوا نزي طلب
 وهو الذي يتحدث فأخبره باسمه فاستاذ انسا اطلبه
 عليه الريصاحي وانه به اعتدوا عليه فمربوا في سبأه
 وانه لم يتكلم احد منه ضبطهم فزد عليه انصاع اليه
 متارفا على معرفته فاذا كانه استاذ البنا قد
 قتل وفاضت روحه منه عدس فأقفل الانامونه
 ولم يستمر في المطالبه لاستعانه به عنده اللبني
~~اللبني عمل في القتل للشيخ البنا ولم يتكلم به~~
 طلب الاسعاف ليزنباكم وغادرجوا الى القارة في فوجده
 انه السيارة التي كانه يركبها ان يبي البنا ومعه
 يركب حولها كثير من الناس وانجوت نحو الاسعاف
 فزى هو الآخر ناحية مقر جمعية الاسعاف ووجد
 انهم نقلوا الشيخ البنا الى حجرة الاسعاف
 وكذلك الاستاذ محمد الكرم منصور وفي هذه
 الاثناء تقدم له شخص وصنفه في التحقيق واخبره
 بأنه نظر رتم السيارة التي استقلها من اطلقوا
 النار على الشيخ البنا وهي مرتبة ليموزيه سوداء
 ورقمها ٩٩٠٧٩ فدونه هذه المرة على ورقته من
 ورقه على السجائر النقطه من على الارضه

ونقل بعد ذلك الاستاذ البنا وعمدته الى الفصل العتيق
وكان ذلك حوالي الساعة ١٠ وادخلوا الاستاذ
البنا حجيرة العمليات واثناء وجوده شاهد خارج
الجزيرة وجد ضابط يلبس ملكي تجنيه له ذينا بعد ان
اللباس سمي محمد وصفي وفرر انه ما ظهره قبل وكيل
التعداد وقد طلعت كي يعرف حالة الشيخ البنا
ولما علم الليبي انه من رجال البوليس اخبره
انه ثمرة العربة التي تخفيها الجناة في ٩ ١٩٧٩ وكان
موجودا مع الصناديق وصفي في ذلك الوقت بعد
اخذها وعيبت الشبانه المسلمية المدعو انور الشبان
ثم انصرف الشاهد بعد ذلك الى دار جمعية
الشبان المسلمية مزجدها محاصرة برجال
البوليس وقد تمكده منه الدخول اخبرنا بعد انه
افترض بان له اذنان سيدي بهان في التقصير
واله اخبر بعضه انه كان موجودا في درجهاك ببيت
الشبان برقم الغرفة التي فر فيها الجناة وقد كان
منه صر لاد الاستاذ محمد يوسف المحاس الذي
لده هو الاض النمرة المذكورة على ورقة كانت
مع وفرر الشاهد انه بعد ان تكت بعضه
الوقت ا - ثم عاه القاسم مقام وصطفي هانسي وقال
له انه مطلوب في التلقوسه فذهب وجرده
الصاغ الجزائر هو الذي طلبه وماله معه معلومات
عند وقائع الحادث فسر له كل ما يعلم كما اخبره
عند رقم السيارة التي هرب فيها الجناة فأراد ان
يتبطن منه عزيمة ويمنع من اللاد بمعلوماته

للقيادة على رفقهم انه لذلك سيجز عليه مناجيب ثموز غنى
 علمياً وأنه كما يضيغ وقتته عند طلبهم الحظم التحققيه
 مه وقتت لآه عز ولما لم يرحب بهذه الفكرة وانتهت
 المحادثة المتأخره من عصر الصباح البزار الى دار الجمعيه
 ووقت ما بالخارج وا- برناه ببنه احد الضباط
 الذيه كانا باه منته اننا اراه اوا- و- و- مع
 نابعه. تاريخ. يد- محمد وزير تعليم. ما به
 انه ذكره في المحادثة المتأخره. انه انه انلا
 بالملومات. التي تروى في القلوب. به عليه
 مناجيب كثيره وان- يعرضه نفسه للخطر لأه مه
 قتل الشيخ البنا في مقدره انه يقتله هو انلا
 ولما وجد منه اصبر اعلانه يدى بسطاده الخ
 عليه لم يدم ذكر رفقهم ال يارة التي فيها الجناه
 وبعد ثباته بيننا. تجاب الشاهد البزار
 ووعده باه بغير الرشم ~~١٩٩٧ الى ١٩٩٧~~
 وطلب منه انه يقرأ الضائقة على ذلك واخذ
 و- الورقة التي كانه قد روه عليه لآه ال يارة
 رزق طرد ووعده ان يقاتل ذلك انه يفرغ عنه
 توفيقه هلال ومورد شكري، كانه ان تاهد قد
 رجا. في نفس اليوم الانراج عندنا باعتبار
 انه المذكور به ~~المنه~~ اعضاده جمعته الشبان
 ال اسمه ~~ظفر~~ ~~المنه~~ شكري ~~كانت~~
~~تظفر~~ ~~بها~~ ~~ذلك~~ ~~من~~ ~~المنه~~ ~~عند~~ ~~المنه~~ ~~اللطيف~~
 الذي ~~عنه~~ ~~يرجوه~~ ~~المنه~~ ~~المنه~~ ~~المنه~~ ~~المنه~~
 الانراج ~~منه~~ ~~شكري~~ ~~ظفر~~ ~~المنه~~ ~~المنه~~

هذه الشاهد قد اتصل الضابط الجزائر السابق في وقتها
 مع شيوخ لم يوافقهم في أمور شكوك فاجابهم بالبريد
 المذكور في وقتها عن طريقه فوجدت في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المارصانية من الاضطرار وبعد انه انتهى فعالته
 للجزائر اوصله الى مبنى جمعية الشبان المسلمية
 حيث مكث في انتظار انه يدلي بأقواله والتحقيق
 وهو الى الجاه صباها ادخل غرفة التحقيق
 وكان بالمعزة حواك ثمانية من الضباط منهم
 الضابط وصفي وبدأ يسرد اقواله في التحقيق
 وعند ذكر رقم السيارة ذكر الرقم الحقيقي والرقم ^{٩٩٧٩}
 الآخر وعند ذلك قال الضابط وصفي انه
 الشاهد قد ذكر له في القصر العيني انه رقم
 السيارة ٩٩٧٧ فاجاب الشاهد انه
 الرقم الصحيح فهو ما ذكره وهو ٩٩٧٩ وانه الرقم
 الذي ذكره وصفي هو رقم خاطئ وقد يجوز
 ان سمع خطأ في اليوم الثالث عند حضوره
 النيابة لأجراء المعاينة صمم على انه يدلي في التحقيق
 بالرقم الحقيقي للسيارة على سبيل البرهان ^{٩٩٧٩} واما حصل
 منه تدخل الضابط الجزائر في تفسير الرقم المذكور
 ومنه من الشكارة وانه ذكر له عليه في وقتها
 من الضابط الجزائر وتدخله معه في هذا الخصوص
 وقد ادلى لوكدين النيابة بذلك اثناء اضرافه
 بعد اجراء المعاينة فطلب منه انه يدلي بهذه
 الدقوات في التحقيق وعقب ذلك اتصل به

الضابط الجزائر لفرنبارا خبره بأنه قد افترج عنه شرفه
 صلال ومسرور شكرى، واتفوه مع ربه بشايبه،
 بيوستار بشارع سليمان باشار وقابله فعلا في
 مساء اليوم المذكور حوالي الساعة ١١ م وقد عاتبه
 الجزائر على ما حصل منه في التحقيق ومبهامه
 برقم السيارة رقم الضابط وصفى وبانه
 لغيره صينا وعرضه عليه مبلغ ٥٠٠٠ وبيده حينا
 آخر بلحه لغيره اقراره ويذكر انما له سيارة بخالف
 الرقم الحقيقي وذلك خوفا على حياته من العقوبة
 عليه منه قتلوا الشيخ الهبطا واخبره بانه احد المدرسين
 تقدم الى النيابة وذكر ان رقم السيارة هو ٧٩٩٩
 وطلب منه انه يذهب مع الى قسم عايديه ويذكر
 امانة القسم انه كان قد ذكر في النيابة انه الورقة
 التي كان قد رده عليه رقم السيارة وقعت
 منه ولكن عثر عليه في جيبه وانه يكتب ورقته
 بخطه عليه رقم ٧٩٩٩ ويقول بانه هذه هي الورقة
 التي كان قد رده عليه رقم السيارة وانه يذكر
 ذلك في محضر التحقيق النيابة عند استيفائه ولا
 وجد الشاهد انه اتصابط الجزائر وقد ضوعه عليه
 الخناوة وخوفا على نفسه تظاهر بانه اقتنع بما طلب
 منه وانه قد سلمه ذلك وطلب منه الضابط ارجاء
 الذهاب الى القسم حتى صباح اليوم التالي وفي صباح
 اليوم التالي ترك منه منزله فيكرا خوفا منه الضابط
 الجزائر انه يتصل به وذهب الى منزل اللواد صالح
 ضرب ليطلقه على ما حصل منه الضابط الجزائر

وتدخل في التحقيق بالشكل السابق بينا انه فلم يجد
 قروى لزوجة اللواصحة من الموضوع المتناظر
 فانضمت بالاستاذ مطفي الشوربي وطلب حفزه
 فخر حتى له الشاهد ما حصل من الضابط الجزار
 نفسه انه يتصل بالبنائة عن طريقه الاستاذ فتحت صفوه
 ثم ذهب الشاهد بعد ذلك الى مقر جمعية الشبان
 المسلمين وحدث مع الدكتور الدريري وعند
 القادر فتمت فالتصلا بالاستاذ زكي على تلفونيا
 وارسله عنده بكتيب بالوزارة وهناك يرى
 له كل ما حصل من الضابط الجزار وطلب منه ان يدرك
 بحقيقته كل ما حصل للبنائة ثم انصل بالاستاذ
 فتحت صفوه وحكى له ايضا على الموضوع وطلب
 منه انه يحضر مع التحقيق فافهمه بان لم يجر العادة
 بحضور المحامين مع الاستاذ وفي اليوم التالي
 استدعى للتحقيق لسماع اقوال امام البنائة فادلى
 بكل ما حصل بينه وبينه الجزار وشهد بان علاقته بالضابط
 الجزار كانت بناء على ما طلب منه الضابط المذكور
 بأنه يتصل به من آخر ليجريه عن نشاطه
 السجوية المنه فيه افراد جمعية الشبان
 الى اسمه وانه اتصلم بالضابط المذكور كما به بناء
 على موافقة اللواصحة في عرب رشيد الجمعية وأنه
 كما به يعلم ادلة على كل مما ذكرته مع الضابط الجزار
 وانكر ان يسم الضابط المذكور كما جازوا شواك
 لهذا الضابط في التحقيق فيما بعد من انه كان يشغل
 مرتباً عنده بأجر ولما لم يجد في تعلقه ما تته

ما يب تأهل الدر تترار في نعمة كبر شرا استغنى عنه
مذمومة مما احفظه عليه وجعلته يمد منه
نفسه ال تطارة

تهدى لسنه الدر انما هي محمد بمسئله زهير
ومحمد يور - فمحمد يا له انما عهد محمد بيده العتق
قد ذكر لاسم ما آه في المارد في رما ... معه عبد اياج
بزم ٩٩٧٩ التي لار - تعللها القائلون في انما
وزلك في النقص في الفذ زوره في ريف
البيات في النقص

حسنا
ربها
تهدى لسنه الدر انما هي محمد بمسئله زهير
ومحمد يور - فمحمد يا له انما عهد محمد بيده العتق
قد ذكر لاسم ما آه في المارد في رما ... معه عبد اياج
بزم ٩٩٧٩ التي لار - تعللها القائلون في انما
وزلك في النقص في الفذ زوره في ريف
البيات في النقص
تهدى لسنه الدر انما هي محمد بمسئله زهير
ومحمد يور - فمحمد يا له انما عهد محمد بيده العتق
قد ذكر لاسم ما آه في المارد في رما ... معه عبد اياج
بزم ٩٩٧٩ التي لار - تعللها القائلون في انما
وزلك في النقص في الفذ زوره في ريف
البيات في النقص
تهدى لسنه الدر انما هي محمد بمسئله زهير
ومحمد يور - فمحمد يا له انما عهد محمد بيده العتق
قد ذكر لاسم ما آه في المارد في رما ... معه عبد اياج
بزم ٩٩٧٩ التي لار - تعللها القائلون في انما
وزلك في النقص في الفذ زوره في ريف
البيات في النقص

٤٤

البحرية من الجمعية وكانه يفتخر. اربقون انهم اطلقوا عليه الرصاص وانه الجرمية صرخوا وعندنا الكيد للذقبات الى مقر جمعية الامة صاف جواد وطرف الام ان مر يبلغ عمره حوالي ستة عشر عاما وهو يترك الحبس راخبرهم انه نظر العرة التي عرفت فيلما القتل وعرش، ثم يتطرق في ١٩٧٩ وانه هذا الولد ركب في العرة التي في يدويل في البنات وذهب مع المبنى عليها الى الاسعاف وفي اليوم التالي لما ذهب، اذ ما هدم الى عمله بأداة المباحث الجنائية بالوزارة وجد الموظفين بالمتنب يتكلمونه بعد الحادث ويقولونه بانهم يرتكبون - في الجرمية الذميمة اظهروهم في عهد عبد المجيد من عجزها في هذا الوقت، في الخطة قضية الشخص الذي ظهر في مكان الحادث وقت وقوعه، وقد عرف، الامانة عليه العروة القانون على الربا شى احمد صمد جاد مقربا انه الشخص الذي رآه من النافذة يقف الى جوار السيارة الأجرة التي كانه يرتكب الجرمية عليها - اعمه وقوع الجريمة. وظهر فيه المعايير انه نافذة مكتب الشاهد بجمعية الشبان المسلمين تطل على مكان الحادث

س عيالكه ذكر تحمل من محمد عثمانه ومحمد محمد جبر انما انزل من دار جمعية الشبان المسلمين الى مكان الحادث امر سمعوا ثباته فزأبا شابا قادما من سيارة الجنى عليها يعلمه

٤٤

صالحاً انه رأى الجناة يقودون في السيارة رقم ٩٩٧٩
 الجاني قد روى له انه رأى المجرم محمد جريدة المصري
 سألته انه سمع منه اثنائه من الكونستبلات
 قد ما الى مكانه الحادث بعد وقوعه انه
 الجناة فترد الى السيارة رقم ٩٩٧٩ فادرك
 ذلك في المعلومات التي دونها لشرها في
 الجريدة وايداه في ذلك مدير الجريدة موسى
 الشافعي مضيفاً انه البوليس تدخل في
 الاثر وادققت جميع المعلومات التي تحدثت
 عن تلك السيارة وصار ما طبع منه اعداد
 الجريدة فضمننا تلك المعلومات ولكن استطاع
 انه يتصل الى القراء بثلاثة آلاف نسخة من
 وزعت في مدينة القاهرة وتقدمت في
 التحقيق نسخة من جريدة المصري ما
 وزعت في حفلة من رهاك البوليس فضمننا
 البيانات المفصلة بـ ~~بسيطة الجناة~~ ^{بسيطة الجناة} ونتم
 السيارة المذكور وهو ٩٩٧٩
 طلبنا
 سألنا
 ابو ذكريه انه كان يجالس الامير الاني محمود
 عبد الحميد ليلة الحادث في فندقه ايداه وان
 رأى عند انصرافه منه في الساعة التاسعة
 مساءً وقد حفظ سائقه سيارة محمود عبد
 الحميد رقم ٩٩٧٩ قال ما الى الفندقه داخل
 لمقابلة محمود عبد الحميد

كما شهد عبدالله خليل فواز بأنه كان يوم الحادث
 في صحنه الأمير الذي محمود عبد المجيد إذ تناول
 طعام الغداء سوياً ثم ذهبوا إلى الفندق
 الذي ينزل فيه الشاهد ثم إلى مقرى لوزابراك
 ثم إلى فندقه أيده حيث جلس مع بعضه
 مواطنيه خاصة أهل الصعيد حتى حضر محمد
 محفوظ محمد إلى محمود عبد المجيد في حوالي الساعة
 يمين الساعة العسكرية وتعلمه بتقدم فقام
 بهذا الأخير منه المجلس في أثر ذلك منتقلاً
 - يارته وفي الساعة من صباح اليوم التالي
 حضر السيد الأمير الذي محمود عبد المجيد في
 الفندق وحدثه في أنه الشيخ صمد البنا
 قد قتل وأنه بعضه الضار به ليقوله الانتظام
 عليه وزير محمود أنه الجناة استعملوا سيارة
 في مزارعهم ثم طلب منه أن يؤدي سيارة
 في التحقيق كما يفيد أنه سيارة كانا بعينه
 منه نظام الجريمة في وقت ارتكابها وأجاب
 الشاهد بأنه على أنهم استعملوا لأهله
 بوجوده مع إلى تابعه الساعه ساد بفيل
 ولكن لا يستطيع أن يؤدي مثل هذه الشهادة
 فيما يتعلق بالسيارة وأنصرف الأمير الذي
 محمود عبد المجيد بعد ذلك الحديث ثم أجمعه
 بعد أيام قليلة بأنه استغنى عن شهادته
 وأضاف الشاهد بأنه يبدو له أنه محمود
 عبد المجيد استناداً من موقفه هذا حيا له

وانه لم يبد على ظاهره ما اضمه نحوه حتى
 انه كانه انه عليه سدا ليجزها نيل بسنى
 الطرفه على مضايقة برع من صلة الصداقة
 الوثيقة التي كانت تجمع بينهما واستفرد
 الشاهد الى القول بأنه محمد محفوظ صهره
 بعد ذلك عما كانه من فضاله بالجرم واشتراكه
 فيط مع ياق المتروكة واخبره بأنه الايرالاي
 محمود عبد الحميد نقده فصحته من ثم لم يبلغ
 حتى لم يلبث انه بدده ورجاه انه يتوسط
 لدى محمود عبد الحميد لترقيته حتى يتطبع انه
 يواجبه في كلف الحياة التي ابرطت كاهله
 سلبيا
 كما سلفا
 والاميرالاي محمد - سما على ابو الورد بالها
 كانا في ليلة الحادث بجانبه الايرالاي
 محمود عبد الحميد بفتحه ابده فلما آخرف
 عن العلب فاقا بدورها الى محل قريب
 من الفتحة يتخريا به بعنه صوا مجرما
 هنا - في اعتزامها العودة الى سوا مع في
 اليوم الثالث فكانه انه حضر اليها يطابق
 عبره ارنايد - في يسألها في محبة عن
 الايرالاي محمود عبد الحميد فأجابا بأنه انطلق
 منها منذ عشرة اقلقة ومهتم قد قفل
 راجعا من حيث اني
 ذكر محمد احمد ندا انه محمد محفوظ سمعت اليه
 عن مقتل

الذي به يحرزونه أسلحة ودفقات وعندما حضر المرحوم الشيخ حسه البنا إلى الشاهد بعد ذلك أجهرو بما ذكره رئيس الوزراء فقال له الشيخ البنا أنه لا يعلم شيئاً عنه محطة الاذاعة القول بوجودها وأنه لا يستطيع أن يعرف لها من يحرزونه أسلحة أو دفقات إلا عن طريقه اتصاله بأعضاء مكتب الاستاذ العقليته فاقبل الشاهد ثانياً برئيس الوزراء وكلمه في الموضوع فقال له إنه يستبعد كثيراً أن يجرى للشيخ حسه وهو من محطة الاذاعة الخاصة بالجمعية وأنه يخشى التفتيش له بزيارة العقليته أو مقابلتهم لما يحتمل أنه يترعب عليه من نتائج ربما لا انت ضارة بالأمم العام - وبعد ذلك تمكّن الشاهد أنه يبلغ هذه النتيجة إلى الشيخ حسه في يوم الجمعة الذي ينصب مادة فيه إلى جمعية الشايج السلمية وعندما توجه إلى الجمعية لصلاة الجمعة في اليوم السابع على مقتل الشيخ حسه اتصل بالاستاذ الناعني وهو كرتير عام الجمعية وأبلغه أنه يتصل برئيس الوزراء لعلمه أنه له علاقة خاصة تربطه به ورجاه في أنه يلج على الرئيس في أنه يتاهل في إجابة رغبة الشيخ حسه وفي الوقت نفسه كلفه أنه يتصل بالشيخ حسه ويبلغه أنه أس الشاهد يرغب في مقابلة لابلغته نتيجة حديثه الثالث مع رئيس الوزراء. وقرر الشاهد أنه لا يعرف ماذا تم بعد ذلك بيده الأستاذ الناعني وبسببه رئيس الوزراء وبسببه المرحوم الشيخ حسه البنا . وفي يوم الأحد

صباحاً أطلع في الصحف على خبر اغتياله فتأثر لوتومج
الحدث وبعد ذلك بيوميه أو ثلاثة حضر لمكتبه
بالوزارة الأستاذ محمد اللين وأخبره أنه شاهد
حدث الاغتيال وأنه رأى السيارة التي هرب بها
البناء وأخذ غرضاً وكتبها على ورقة حتى لا ينساها
ثم بعد ذلك حضر له أحمد ضبط العالم السياسي
وأمر عليه وهجلاً يغير نمرة السيارة بتغيير الأرقام
بعضاً في محل النظر وأنه هذا التبدل حصل بينه
في ٧ و ٩ وأنه بناء على هذا التأثير أعطى في
التحقيق الأول رقماً غير صحيح وأراد أنه يأخذ رأى
الشاهد نياً إذا كان يضار باعتباره شاهداً إذا
عاد ورجع في أقواله وقرر الحقيقة وأعطى الرسم
الصحيح الذي كتبه على الورقة فاستكرات شاهدته
متابع في جمعية الشبان المسلمين أنه يؤثر عليه
البوليس ويحمل على قول غير مقصود ونحوه بل
كلفه بأنه يقرر الحقيقة في التحقيق وله يصيبه
ضرباً مطلقاً منه ذلك متى أمكنه أنه يدل على
أنه أقواله الأولى صدرت منه بسبب تأثير

رجال البوليس السياسي عليه .
رابع عشر - وشهد اللوار محمد صالح حرباً في صدر العلاقة
التي كانت قائمة بينه محمد يوسف اللين وبينه
الضابط البرار - في أنه لهذا الأخير عرضة على
اللين أنه يمد - بالأخبار المتعلقة بالنشاط
الشيوعي إذا اندس بعض الشيوعيين بينه
أعضاء الجمعية - . فعرضه عليه محمد يوسف اللين على

٢٠

استخلص هذا الموضوع فوافق على هذا الاتصال لصالح الأمة العام ولصالح الجمعية وكانه كلما اتصل الجزار بالليث كانه هذا الأخير يحيطه علماً بذلك ويشهد بأنه محمد يوسف الليث ^{موضوع} ثقته التامة ويستمع بأخلاقه حسنة منه وطنية وغيره مما ولا يظن به بأنه محمد الليث هنا كانه يشغل مرشحاً عند الجزار ودل على تحفظه وثقته فيه .

ناس جميعاً عتروا - وشهد الأستاذ مصطفى الشوزنجي بأنه يعرف محمد يوسف الليث من ترويه على جمعية الشبان المسلمين . وبعد الحادث بيوميه أو ثلاثة اتصلت به تليفونياً حسب الأوامر صالح صرب وطلبت منه الحضور لمقرلاً لأمر هام فذهب إليها ووجد معاً محمد يوسف الليث الذي سورد له تفاصيل الحادث منه أنه شخصاً - لا يذكر العاهداً اسمه - لطفه بالذهاب إلى المرسوم الشيخ، حسم البنا ليطلب منها الحضور إلى جمعية الشبان المسلمين في موعد محدد فنفذ الليث هذا التكليف وذهب إلى المرسوم الشيخ البنا وأبلغه ذلك وتردد الشيخ البنا في أول الأمر ولكنه قبل أخيراً وفضل إلى جمعية الشبان المسلمين وكانه يتصل به وقت لأخر بالأستاذ محمد زكي على وزير الدولة في ذلك الوقت . ولما لم يحضر هنا الأخير حتى الساعة الثامنة مساءً انصرف وضع الليث يودعه فأطلقه عليه الرصاص أمام مبنى الجمعية - وأنه الليث قال للشاهد بأنه رأى السيارة التي هرب فيها الجناة وأنه لازم

الشيخ البنا في الاسعاف ومضرب له شخص للعرض
وأعطاه رقم السيارة التي هرب فيها الجناة وأنه كتبها
على ورقة :

ويشهد بأنه علم أنه سبب استعداده
هو أنه اللين يريد أنه يستفتيه في أنه ضابطاً
به البوليس السياسي لم يذكر اسمه حضر له
وطلب منه تغيير رقم السيارة التي هرب فيها الجناة
فصحه الشاهد أنه يذكر الحقيقة وأمر بالذهاب
إلى رئيس النيابة ويضمن له بالحقيقة كاملة .

جلس عشر - وشهد الأستاذ فتحي رضوان - بأنه شاباً
كأنه يراه في جمعية السجانه السليم وعرف فيما بعد
أنه اسمه محمد يوسف اللين اتصل به تليفونياً
بنزله وطلب مقابلته لأمر هام مستعجل فسمح له
بالحضور إلى منزله وفضل حضر وقال له إنه الأستاذ
التأني كلفه بالذهاب إلى الشيخ صه البنا
ودعوته للحضور لدار الجمعية فذهب إليه وبعد تردد
قبل الشيخ البنا الحضور . وحضر فعلاً وكلمت
مدة بالجمعية ثم انصرف وأمام الجمعية أطلوه عليه الرصاص
وتقدم شخص إلى اللين برقم السيارة التي هرب
فيها الجناة وذهب مع المرصوم الشيخ صه
البنا إلى القصر العيين حيث قابل الضابط
وصفى وانتظر مدة ثم عاد إلى دار الجمعية
ليضع نفسه تحت تصرف النيابة وأثناء انتظاره
بأحدى الجرات حضر له بكباشي بوليس لا يعرف بذكر
اسمه وأخذته خارج الدار حيث رأى ضابط البوليس

السياسي الذي سببه أنه اتصل به تليفونيا فذهب إليه وطلب هذا الضابط من الليث أنه يغير رقم السيارة يذكر رقم آخر يختلف لكل الاقتراف عنه الرقم الصحيح . واضطر الليث امام الحاج هذا الضابط وضغطه ولم يستطع العودة إلى جمعية الشبان المسلمين إلى أنه يعده بتحويل الرقم ليشكله فيه . وعاد الليث إلى الجمعية وطلب الادلاء بأقواله أمام النيابة . وفي أثناء الادلاء بمعلوماته تدخل الضابط ووصف الذي كانه موجوداً بغرفة التحقيق وقال إنه الليث أخفجه برقم آخر غيرت الذي يذكو الآتية وصنا ذكر الليث الرقم الصحيح وأكد - فخلص الليث من كلاله مع الشاهد بأنه طلب منه التوجه معه إلى النيابة ليؤدى الشهادة كاملة . وبعد أيام اتصل الليث بالشاهد وذكر له أنه الأقوال التي ذكرها له أدلى بها أمام النيابة .

١- ثبت من الكشف الطبي الشرعي الذي توقع على جثة الجن عليه المرهون الشيخ حسن البنا أنه وفاته كانت نتيجة لنزيف ناشئ من تمزقه أووعية الاربط وإصاباته هضمت من أربعة أعيرة نارية أطلقت عليه من مسافة حوالي نصف متر أصابت إحداهما ساعده الأيسر من وجهه الخلفي للوجه الوحشي وإثناه أصابا الصدر من الأنطام للخلف والرابعة أصابته في فخذه الأيسر باتجاه من أسفل إلى أعلى ووجد بالباطن إصابة خامسة مرت به وبالجملة ولم تصب الجسم .

٢٢
٧

١- أنه الرصاص المستخرجة من الجبهة والرصاصية الأخرى
لها من عيار واحد ٢٨ و. بوصة وأطلقت منه آلة
أو آلات نارية سريعة مشنونة من ستة ياديب
عينية متجهة لليمين.

٢- والألطف الطلقة وجد بها علامة ثانوية تشير إلى
إطلاقه من آلة واحدة والظرف السابع لم يجده
لهذه العلامة وقد يشير إلى إطلاقه من آلة
أخرى.

٤- والسيارة وجد بها آثار للإطلاقه المقذوفات من
يمينها ويسارها وثبت من التقدير الطبي الشرعي
عنه نتيجة فحص الأستاذ عبد الكريم منصور أنه
الذكور أصيب بعياريه ناريتين ونتج عنه إصابته
بمضاعف أعلا المستودات العضد الأيمن
السفلية وجرحه دخول وخروج بالوربة اليسرى
في منتصف طولها سم وقد شفى المذكور
من إصابته بعد أنه عولج بالمستشفى.

تذكر النيابة
بمذكرات الأستاذ عبد الكريم منصور : -

وقد تقدمت فمكرة من الأستاذ عبد الكريم
منصور يتهم فيها الأستاذ عبد الصمد عمار باشتراكه
في مادت اغتيال الشيخ الهادي حدث المشروع في
قتله وقال بأنه الاغتيال لانه سيرا واستعمل
على ذلك من صلاوة صلاوة صلاوة التي لانه
يحمل وقطع التليفون عنه منزله حتى لا يتمكن أحد من

منه الى ص ١٠٠
منه فرائضه



الاستخبار بالخارج ثم حسب صدره المرض به
 سه وقت ساعه وعندما أراد الاختلاف في إهدى
 القوس عند رجل مسه أسبوت الحكومة بمجرد
 علمه بالخبر باعتقال ذلك الرجل المسه وهو
 عبد الله النبلاوي وأمه عبد الرحمن عمار هو الرئيس
 الذي تتبعه إدارة الجوازات وإدارة رفض السلاح
 وإدارة الرقابة على الصحافة وإدارة الأسمه العام
 وإدارة الباهت العاليه والقلم السياسي وفي وقت
 تنفيذ الحادث أيضاً عبد الرحمن في منزله بحيث
 حضر إليه محمود عبد الجيد عقب امركاب الحادث
 مباشرة ليذكر إليه بما تم
 وما يدل على محاولة الاستاذ عبد الرحمن عمار
 إضفاء معالم الجريمة ولإفناء الحناة على الفرار منه
 بجريفة الأساس بيانه الرشد ليوا إخوانا
 وليوا مسلميه ونشره مقالاً يتضمنه أنه
 اللامعابيه يتقبلونه على شينهم - والنار تأكل
 بعضها - نشر ذلك بجريفة الأساس وهي الجريفة
 الرسمية التي كانت تنطه بلسان الحكومة في ذلك
 الوقت والتي كان يعطيه عبد الرحمن عمار ١٠٠٠
 كل شهر من المصاريف السرية كما هو ثابت
 في أقواله ويقصد منه هذا الفشر وطرس معالم
 الجريمة وقلب الحقائق حتى يقال أنه الضوان هم الذين
 قتلوا مرشدهم ويوجه التحويه سطرًا آخرًا لصالح
 الجناة .

تقرير النيابة

بشركه

بسم الله
الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

أولاً: لقد تم في شهر رجب سنة ١٣٤٥ هـ

بشركه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

العقد

٢

سند حبه للشيخ - المسألة التي علمنا اليهودية في عهدنا إذا ما فهمنا به
تقدمنا في إيقاظه على الفهم الذي سلكها فاصبر به بثلاث
قصة في يومه وأمهات اليهودية والذات بالبروح الموصوفة بالمشهور الخبيث
والمتشبه بالنزول من اليهود المذموم، كقولنا وقد وقف أمامنا
المسألة التي في ذلك (صحيح) لو لم تكن له سادة الخلقية

فيه وكنها من العدم

المسألة التي في ذلك (صحيح) لو لم تكن له سادة الخلقية

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

وكنها من العدم وكنها من العدم وكنها من العدم

٤

البنية المعمورة في مصر من علمه صنفه ورواه له مصر
 في يومين من سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 في يومه الثاني والعشرون من شهر رمضان المبارك ١٣٧٢
 الموافق لليوم السبت الثاني والعشرون من شهر رجب ١٣٧٢
 و١٣٧٢ الموافق لليوم الثالث والعشرون من شهر رجب ١٣٧٢

والبنية التي هي من سنة ١٩٥٣ والى سنة ١٩٥٣
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}

والبنية التي هي من سنة ١٩٥٣ والى سنة ١٩٥٣
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}

والبنية التي هي من سنة ١٩٥٣ والى سنة ١٩٥٣
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}

والبنية التي هي من سنة ١٩٥٣ والى سنة ١٩٥٣
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}
 والى سنة ١٩٥٣ ^{والقائد السيد عبد المنعم}

٥

تقرير الطبيب الشرعي

١٩٤

(١) التبريد الطبي

القدر فقط

بنيه التبريد من الكساد ومن البرد من الكساد

أنت الطبيب الذي ذكره في التبريد

- ١) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٢) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٣) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٤) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٥) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٦) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٧) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٨) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ٩) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم
- ١٠) برقا تاربا تمة وفول قندون مع بالود. لاسم فلفل لوسج لاسرة، الخلا الكد سفا فطوره توم لاسم

شاهد

197

① اغتيال حسن البنا...
 ② اغتيال حسن البنا...
 ③ اغتيال حسن البنا...
 ④ اغتيال حسن البنا...
 ⑤ اغتيال حسن البنا...

توقيع

أمر

مجلس قيادة الثورة بشأن إلغاء اجالة بعض القضايا الى محكمة الثورة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من امر مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بشأن تشكيل محكمة الثورة وادارتها .
على المادة الاولى من امر مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بشأن اجالة بعض القضايا الى محكمة الثورة .

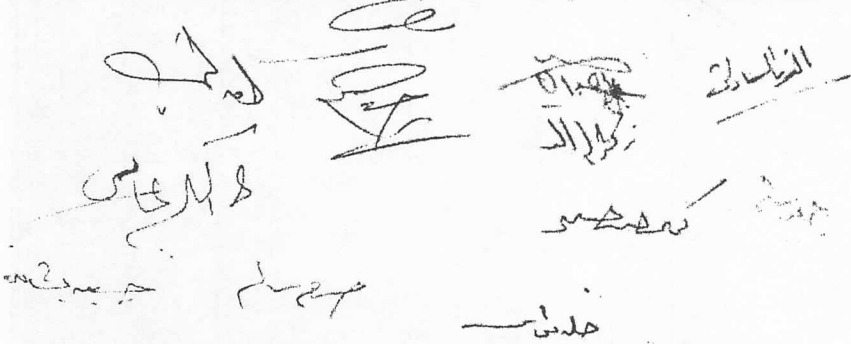
تفسير طياتسى ..

مادة (١) - على اجالة القضايا الآتية الى محكمة الثورة ..

- المادة رقم ١٠٧١ لمر التول ٥٢ - ٦٨٤ كل جنوب القاهرة ١١٥٢ .
- المادة رقم ١٩٤ لمر القهية ٥٢ - ١٠ كل جنوب القاهرة ١١٥٢ .

مادة (٢) - يحل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ٢٦ من محرم سنة ١٣٧٢ - (٥ من اكتوبر سنة ١١٥٢)


 A collection of handwritten signatures and stamps. At the top right, there is a stamp that reads "القصاص" (Qasas). Below it, there are several signatures in various styles, some appearing to be official or military. The signatures are written in Arabic script.

إلغاء إحالة بعض القضايا إلى محكمة الثورة

① البقية الاولى خاصة بمقتل المرصوم

الشيخ محمد البنا

عبد القادر ط

رندآت لمار استصواب - مرصمها

على القضاة والقادرى

وهيئة بان ليس باديهم ولا نقل من بعض صلا الحسن من هذه الرسالة العظمى فانتبه فاجاب
قال الرواس الغزالي رحمه الله

يا ولدنا، الشخصية سريانه وكلمه الصديق قبله لا لولا في قسم سليم يتصورها مرة الملائمة وان
من يحصل العلم والبرهان يكون الحق عليه اعظم كما قال سبطاه من اهل بدر وسلم.. انزلنا من قلوبنا
صريح الصباية بالعلم لم يتفقه الله بعلمه .
يا ولدنا - لقد علمت انك تعلمنا واولادنا من هذا الطابع عالياً ونسبته ان العلم هو المورد لا يفتقر
بالعلم - مثله . لو كان مع رجل عشرة اسدود حنينة وسليمة لغزوه - وصرح حواري فزيعهم
العلمية وسببها مندرج عن حنونه لا تعلمه بدون ان يستعملها . فزود من العلم
والعمل لتفاداة في الكون بدون الثاني - وثقل آخر - لو لم يكن من ربه سبب
هو صنف له ادراك مركب وشعائر من علمه فاحضر الدوا ولم يتفقه على شئ من هذا الادراك
منه سره . فذلك العلم لا يفيد النفس بالدين . ولو لم يكن في الدنيا في الوجود الا العلم
والفكر والشكر . لو لم يكن في الدنيا في العلم . فاما نحن فبنايتنا .
ومعناه بالعلمية - لو علمت ان العلم هو العلم . فليس لنا اننا لم نشرب
يا ولدنا - لو علمت العلم ما علمت . لو علمت العلم ما علمت . لو علمت العلم ما علمت .
وان ليس بدون ان العلم ما علمت . فاما نحن فبنايتنا .

تعبارة ربي اجدا .
يا ولدنا - ما علمت ان العلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .
الوجود يصل ففهمته والبرهان العلم الذي . وقال الحرة البرهان هو العلم . طلب الحق بدون
ذات والذوق في البرهان الذي . ما اقل حياء من يطعم جنين من علم . وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم . انكس من دان نفسه وشمل ما بطنه والاعلم منه اوسع بعلمه
هو احبها وتنتهي على العلم الايمان .

يا ولدنا . علمت ما علمت ما علمت . فاما نحن فبنايتنا .
صبرية . والعلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .
وجود العلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .
ويزم الصباية . فاما نحن فبنايتنا .
اريت اننا انما انما العلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .
ما علمت ان العلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .
والعلم هو العلم . فاما نحن فبنايتنا .

حسنه احمد ابي
خادم حيازي ابو الوفاء

وهي صفة بان جعل بديهم ولا تقل من بعض هذا لئلا يظن من هذه الرسالة العظيم فانه كما
قال البرهان القزالي في كتابه

يا دلوي، السبحة سبحة، ولكنه الصبي قبله لا لئلا في فهم لم يسرها مرة الخاضع وان
من يحصل العلم والدين، تكون الجنة عليه اعظم كما قال رسلا من ابي بكر وسلم، ان الله انما خلقنا
صيرم الصباية، ما لم ينطقه الله بعباده ..

يا دلوي، نذكركم من الاعمال مفلسا ولا يزالون جردا في الطاعة خاليا وينقده ان العلم الجرد لا ينفذ
باليد - مثالا - لو كان من عمل عشرة اسلاف حسنة وسبحة اخرى - وصبر صحواء فخرج عليه
اعظم عظيم ما يبذل من فخر عنه هذه السبحة بدون ان يستعملها ففهم من العلم
والعلم قد افادته في الاول بدون ان كان - مثل آخر - لو رسمه من علمه مستحي
هو صنف له دواء مركب منه عجايب مستحقة فاحضر الدواء ولم يستوفه هل يشفيه هذا الدواء
مدرسه؟ كذا العلم لا يقيد النفس والبدن ولا يورث في الجنة في الاخرة الا بالعمل
والفرض يقولون " كرس وحرارة طلع على يديك " ناس خردوا بناسدت سيديك ..

وصفاء بالعبودية - لو علمت الف رجل من علمك كتمه " لتسير لنا اننا لم نكسر
يا دلوي - لو قرأت العلم مائة سنة ولم تصف الف كتاب لا يكون مستفرا لرحمة الله الا بعمل
وان ليس بدون اني ابراهيمي " فمنه لانه يجهل لغاه به فليس من علمه صابرا ولا يراي

تعبارة رتبة اخرى ..
يا دلوي - ما لم تقبل لم تأخذ العجز - وفيما يشب اليه على كرم او غيره .. منه ظنه انه بدون
الجهود يصل فنهو منه والمن يضا الخ الون " وقال الحرة البرون وروى " طلبا لينة بدل
فمنه بل الذنوب في الخيرة على ان قال " ما اقل حياء منه يطعم في جهنم فيعمل " وقد قال
رسلا رسول الله صلى الله عليه وسلم " تكسب من ان نفسه في عملها بعد الموت والا حصة منه اتيهت
هو احيا وصحت على علم الزمان ..

يا دلوي - عشت ما عشت فانيك بيت واحبب مستنت فانيك مفارقة وعمل ما عشت فانيك
محبوبه - والعلم يدرك جهنم او عمل ينير علم لو يكون فلو لم ينصها معا - وان العلم
وهو كالمسحوق اليوم على الناس ولا ينجيهم فما هذا انار فانا لم نجده اليوم في جهنم من
صيرم الصباية " فاجيبنا نعم صابرا " فبقال لك يا هذا انت من جهنم جهنم " انتهى
اريت ايها المؤمن العلم هذه الوسيلة الذاتية ان لا رهنه اليك في هذه الرسالة ففهم
واستعمل العمل لا واحصلا انما يتلخص منه ففهم فيها سويرون من الرسالة الذاتية اذ قال الله

والله ولي ترضق وترضقك ابو ما يحبه ورضاه وسلام عليكم ولا اله الا الله
العلمية
صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن عبد الرحمن
خادم صباري الاقرب الى الله

١٩/١١/٤٩

يطلب منكم لورينج وروثي لوراد ذكرهم لورنا
للجنة المرافقة وذكركم في اليوم
٢٨ نوفمبر ١٩٤٩

حفظ صاحب السعادة الكاتب العام

تحية واجلال وبعد يشرف محمد يوسف اللبثي الموظف
بمكتب رئاسة البانصيب ورئيس قسم البانبات جمعية
الشباب المسلمة بفرصة التدف
تفكره سعادتكم أنني دعيت للإشادة في قضية الرهائن
الاستاذة من البنا. والذي اختيل في صا يوم ١٢ فبراير
١٩٤٩ دار جمعية الشباب المسلم
ولقد نشرت جريدة النهار أخباراً تفصيل ما جرى في القضية
وتفصيل ما دار بين ربي رجال القلم السياسي
هذه الإشادة

ولقد وصلتني في يوم الاثنين الماضي خطاباً به برجا معلومان
واذ لم أشخاص عند. رأيت أنه أبيت سعادتكم
يصدرته بنزها ليكونا تحت تصرفكم لاتخاذ ما ترونه
من اجراءات بتأزها. ونص الخطابية برفقة هذا
الطلب كما أنني منقظ بأصلها وطرفيها لهما الطلب
وتفضلوا سعادتكم بقبول أسنى أيات

الخالدة والبدعنا

نفسه



نص الخطاب الأول

مكة الأستاذ اللبني

بيد القبة له شار الأتكمه تتسما بكامل الصوة والفايه
 يا أئني الختم لفتنات الخداتم النبيله في جربة الأبرام. وبتري
 ريسرل أفي سلم أنك قمت براهله عبر قيام. وشهد
منك أنه نصر على موقفك المشرف بالعلم مع محمد عبد المجيد
صاحب البارة التي ارتكبت له حادثة فضل النسيم
 المعروف به البنافيه بدر الحادث وهو وكيل العصاية الأتوة
 به: عبد الرحمن عمارة و محمد عبد المجيد و رائد هلس و
رحمة كامل. وعبيده ارنايسيس و السواوي و محمد محفوظ
القائل و الجزاير حبه باب الله و الخير محمد
 والأضيانه به سوهاجي و ريف و الجميع في جربا بر
الحادث و بنا الاستاذ و بوضحة بكن انته بجيب
رئيس تلم النظام هناك تصريف اللبزعة
 القتله. فيجب أنه تخدم لنفسه لذلك
 بفرصة لشرفه العصاية به القتال السفاله
 لكي يتفردا أنفسهم بيد أنه تصفت الرهيم
 والصاغ الجزاير لعنة الله عليه فمنه فنه العصاية

نص الخطاب الثاني

حادثة مخريب

مفتة صاحب المذموم الأستاذ محمود يوسف اللبني رئيس
قسم الشبكات بجمهورية الشاه المسلمية
بمناسبة قضية الشيخ النبا

لقد ذكرتنا أهلوة السيد به السابق بوجه الفرضية
حيث أنتم تقولون السب من التواخي والطقات والذليل
على ذلك أنه مفتة محمود بك عبد الحميد فقد تم بوليس

بسرعة سرها أعضد عليه به سوهاج إلى القاهن
وكما في سائته وأرضها بالهدية الرصاص على
الشيخ النبا وبدا تكاب الجرمه أصدر أمره بتفتيها
وصرف مكافآت لها وأسلمها إلى عمالها ونها

- 1 أمر حيا سبقت بمديرية حيا
- 2 محرر حيا سبقت بمديرية حيا

وقضا غار لبيز أنه يصدر به رجال الأوسه مثل قضاء بل
حماه منه الواجب أنه تقدم للمالكه إنه كانه مذنب
وإلا فلماذا أمنت الكاونة القوانينه والقضار
والفداله . يجب على كل مصري إطلاع الحوه ويجب
عليه مجال التهام أنه يحاكمونه الجناه تا

سائنه
شخصه ومعه مستقلا تحت التاج
الحقدي

١٩٤٩

JE 1016/3

Please see Mr. Nutting's minute on Cairo telegram No. 58 below.

Sir Ralph Stevenson evidently decided not to mention the charge that the Brotherhood had been conspiring with us. I can only assume that he thought the contemptuous dismissal given by his own press attaché and by the News Department here was all that the situation required. I do not suppose the charge was meant very seriously, and, in view of the two denials, I have mentioned, I think the Ambassador was right not to make heavy weather of it or discourage Neguib from taking us into his confidence about his campaign against the Brotherhood.

(E. B. Boothby)
January 16, 1954.

To: Private Secretary to Parliamentary Under-Secretary.

تقرير السفارة البريطانية عن اغتيال حسن البنا

the old Egyptian argument "we cannot have it because we have already publicly condemned it". This is a favourite dodge because it evades the necessity of discussing a proposal on its merits.

(11) The C.R.C. want to prepare the ground for the acceptance of something similar which they can pass off as being better. To anyone who tried to argue that they had sold out on the national cause, they would argue that they had got something better than the minimum terms which the Moslem Brotherhood, who claim to be the puppet patriots of all, were willing to accept. A section of the C.R.C. who are opposed to the acceptance of this formula may have arranged this publicity in order to make it impossible for Nasser to accept.

4. There is insufficient evidence on which to base the choice between these explanations, but it does at least seem possible that this incident might be a sign that the Egyptians are going to propose some compromise formula near our own.

(N. Morris)
January 18, 1954.

We should ask Sir R. Stevenson for his views. I think it might be due to private enterprise on the part of Lt Col Sadat, who is jealous of Col. Nasser - (iii) of Mr. Morris' suggestions.

Opp's letter.

Edw. (Edward)

On the whole I think this is a piece of evidence propitious for an agreement - or rather a resolution on the part of the Egyptian to make another effort. let us celebrate and proceed.

1954 12.1

1954

AFRICAN DEPARTMENT
EGYPT AND SUDAN

JE 1016 / 4.

FROM
Sir R. Stevenson
Rairo.

No. 61

Dated Jan 16.

Received in
Registry Jan 16.

Suppression of Moslem Brotherhood.

This news was released on Jan 14, 15.

The B. Brotherhood was charged with political aspirations and with conducting ^{work} ^{of} ^{its} ^{embassy} ^{staff}.

[Appt: A.M.S.O., W. St.; S. - Paris, Beirut, Amman, Tripoli
Bagdad, Bahrain; U.N.C., Khartoum, Cairo, Gada.]

REFERENCES
JE 1016 / 3.

(MINUTES)

It is perhaps worth speculating why the Egyptians should have taken the curious step of attributing to the Moslem Brotherhood willingness to agree to what is something very close to our formula on reactivation: a formula which, Nasser has said, represents the realities of the situation, but which the C.R.C. cannot accept for reasons of internal policy.

2. The object of the exercise is obviously to smear the Moslem Brotherhood by showing that they have been intriguing with the British. By Egyptian political standards, this is normal; and natural - even on the assumption, of which there is other evidence, that they seriously want an agreement. (Indeed, if the C.R.C. are thinking in terms of a breakdown or talks followed by a "national struggle", the suppression of the Moslem Brotherhood is a crazy act). The chief threat to the régime after making an agreement would be an attempt by rival political forces - the Wafd and the old politicians, the Moslem Brotherhood and the Communists to paint the Agreement as a betrayal of the Egyptian national cause. The Communists are being suppressed by police action; the Military Tribunal trials have the object of discrediting the claims of the Wafd and the old politicians to any patriotic virtue. The suppression of the Moslem Brotherhood and the smearing of their reputation in this way, falls into line with such a policy.

3. But why choose as evidence something so specific and unemotional as this formula in preference to something more obviously repugnant to the "national cause"? Mr. Evans has not, so far as we know, discussed this formula with Moslem Brotherhood leaders, though he has discussed other aspects of Anglo/Egyptian relations, and has quoted views expressed by their leaders in disproof of claims by Nasser that particular things would be impossible to put across the Egyptian public. The following are possible explanations of this curious choice of evidence: -

(Print)

(How disposed of)

File: Rairo 87 Jan 18.

Dist: BRNO 57 Jan.

4/16, 206 and Amman

5/16 Paris 156 m.

(Action completed)	(Index)
<i>Copy 2/</i>	<i>2/1/54</i>

(1) The C.R.C. want to avail themselves of

the/

Page _____
 Disp. No. 544
 From CAIRO

CONFIDENTIAL

 (Classification)

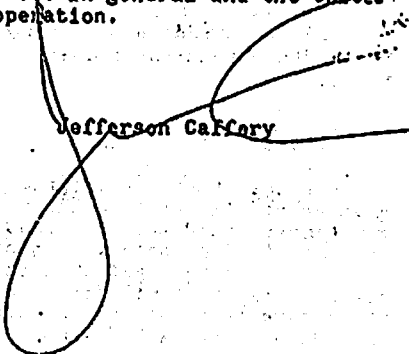
Page _____
 Encl. No. _____
 Disp. No. _____
 From _____

standpoint of information concerning his personal point of view and because it reflects the thinking of the sects of the Brotherhood currently in control of the organization. There is attached to this despatch a memorandum written on January 26, 1952, by Third Secretary of the Embassy, Mr. Standish, III, concerning a conversation which he had with Sheikh Al Bakkury on January 24. It will be noted that this memorandum deals with a variety of subjects but that it certainly does not reflect the dangerously extremist type of thinking or action normally associated with the Brotherhood.

Although the Brotherhood publicly supported the Military coup d'etat which occurred in Egypt on July 23, 1952, there are increasing evidences that at least certain portions of the program evolved by the Military Group are not being accepted happily by the Brotherhood. This is a discontent which is almost certain to grow and may eventually result in complete alienation. In such an event, men like Sheikh Al Bakkury will be expelled from the Brotherhood and the Brotherhood will become a real problem to the Military Group as it has been to previous Egyptian governments. In this connection, it is interesting to note that the program recently announced by the Wafd Party in accordance with the Political Parties Reform Decree contains a number of un-Wafd-like clauses dealing with public morality (i.e. drinking, gambling, movies and religious education) which may well have been designed as a deliberate bid for Brotherhood support.

That the Brotherhood has not had a particularly strong influence within the Military movement to the present time is illustrated by the nature of the decisions which have been taken and particularly by the reiterated intimations that the Group is turning to the West in general and the United States in particular for cooperation.

Jefferson Caffery



Copies to:
 London, Paris, Ankara,
 Arab Caps.

Handwritten initials/signature

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

(Classification)

Page _____
Encl. No. _____
Dep. No. _____
From _____

said that the Koran cannot always be taken literally and that it must be interpreted in the light of present day needs. He added, as an example, that whereas many Moslems believe that the Koran prohibits the consumption of any alcoholic beverages, in fact it prohibits only a certain type of wine which was commonly drunk at the time of Mohamed. He added also that the program of the Brotherhood would never be imposed by force but only as the people were educated to accept it.

When asked the number of members that the Brotherhood has and the extent of its public support, he replied that although there are only 100,000 registered members, the vast majority of the nation supports the Brotherhood. He noted, however, that relatively few of those who support the Brotherhood fully understand its program and its objectives. He stated that the primary task ahead is to make them understand and finally win over the support of the intelligensia and the educated classes. He said he has ordered that a study be made to determine how many of the 100,000 registered members actually comprehend the program of the Brotherhood.

Before taking power, Al Baquri said that the Brotherhood would insist upon the following conditions:

- 1) The members and the people as a whole must be educated to understand fully the real tenets and program of the Brotherhood.
- 2) There must be a perfect agreement among the leaders of Islam in Egypt (which he stated is not the case at the present time).
- 3) The Brotherhood must have the support of the educated classes.
- 4) There must be no danger of riots or revolutionary activity as the Brotherhood does not intend to impose its program by force.
- 5) Non-Moslem Egyptians must be made to understand that the objectives of the Brotherhood will not prejudice their interests.

He said that the program is a long range one and that the Brotherhood is not in a hurry. He remarked that under the present circumstances would the Brotherhood accept to govern Egypt at the present time nor does it intend to participate in the national elections. He stated that when the Brotherhood seeks political power in Egypt it will only be after the aforementioned conditions have been met and through established constitutional procedures. When asked what the Brotherhood's policy would be

CONFIDENTIAL

No. _____

CONFIDENTIAL

(Classification)

Page: 3 of 3

Encl. No. 1

Dep. No. 544

From: CAIRO

toward other political parties, he replied that the Brotherhood does not believe in the principle of political parties.

Communism

The Sheikh emphasized that the Brotherhood is opposed to all communist doctrines. He admitted that there are some communists in the lower ranks of the organization, but pointed out that they have no control over policy and will in time expose themselves for what they are.

Dissension within the Brotherhood

Referring to the recent press report to the effect that the Supreme Guide had announced that Al Dawa, which is published by Salah Mustafa Al ASHMAWI, a member of the Executive Council, is not the official organ of the Brotherhood, I asked the Sheikh to what extent this signifies a lack of unity within the Brotherhood. He replied that there is a certain amount of dissension caused principally by Ashmawi who has communist connections and has been following an independent line. He added that Ashmawi is anxious to gain his own supporters and to succeed to the Supreme Guideship, but that the other members of the Executive Council are opposed to him. Ashmawi has not been expelled because it would only serve to make a martyr of him and further widen the rift. "If given enough rope, Ashmawi will in time hang himself", he added.

Al Hodeiby

I asked Al Baquri how it had happened that Al Hodeiby had been chosen as Supreme Guide to succeed Hasan Al Banna in view of the fact that he is not a Sheikh (as are most of the leaders I believe) and had not previously held an important position within the Brotherhood. To this he replied that Al Hodeiby had been a particularly loyal and devoted follower of Al Banna and that he is well versed in Islamic law. He said that following the death of Al Banna, there were several prominent members who aspired to succeed to the Supreme Guideship and that therefore the election of anyone of them might have occasioned a rift with other elements. For this reason Al BAQURI stated that he himself privately convinced each member of the Executive Council that Hodeiby, who had never considered himself as a candidate for the post, would be an advantageous choice. He said that since his election the Executive Council had been very pleased with the leadership of Hodeiby who has shown much intelligence and insight.

Al BAQURI then related to me a story of how Hodeiby tried to save Al Banna's life. He said that Al Banna feared that he

CONFIDENTIAL

would be assassinated and that Hodeibi went to him and suggested that the two go to Hodeibi's village where Al Banna would be safe from would-be assassins. (I gather that Al Hodeibi belongs to a particular Arab tribe). Hodeibi offered to resign his judgeship and give up his legal career in order to accompany Al Banna. Although the latter refused, he was impressed with Hodeibi's loyalty and spirit of sacrifice and so stated to Al BAQURI.

Attitude of the Brotherhood toward the Government's Foreign Policy.

I asked the Sheikh to comment as to the Brotherhood's views with regard to the abrogation of the Anglo-Egyptian Treaty and the present policy toward Britain. He replied that while the Brotherhood feels that Britain has violated Egyptian sovereignty, nevertheless the present policy of the Government in opposing Britain is harmful to Egypt. He stated that the Moslem Brothers have no faith in Nahas Pasha, who hitherto had been a loyal servant of the British, and that they believe he is now guided by patriotic feelings but rather by considerations of political expediency. He noted that the Brotherhood cannot openly oppose the Government policy because: 1) the people would then accuse the Brotherhood of being unpatriotic; 2) such a move would undoubtedly result in retaliatory measures being taken by the Wafd against the Brotherhood. Therefore the Brotherhood's only alternative is to remain as aloof as possible from the present controversy. Al BAQURI admitted that individual members of the Brotherhood are taking part in guerrilla warfare against the British in the Canal Zone but he pointed out that the Brotherhood was not encouraging them to do so.

Attitude toward the U.S.A.

After I pointed out to Al BAQURI as best I could the fallacy of the accusations sometimes levelled against us for being "imperialists", etc., I asked him to comment on the Brotherhood's attitude toward the United States in the present controversy. He remarked that the Brotherhood realizes that the United States is in a difficult position between Egypt and Britain and that he does not condemn the United States in any way for its present policy toward Egypt. He said that the only dispute the Arabs have with the United States is over Palestine, adding that they have been very "offended" by American support of Israel. He ended his remarks by stating that he hoped that relations between Egypt and the United States would improve.

CONFIDENTIAL

DEPARTMENT OF STATE

Memorandum of Conversation

DATE: May 28, 1953

SUBJECT: United States Contacts with Moslem Brotherhood.

PARTICIPANTS: Mahmoud Makhlouf, Member of Moslem Brotherhood.

- ME - Mr. Hart
- NEA/P - Mr. Sanger
- DHM - Mr. McClanahan
- IE - Mr. Burdett

COPIES TO: NEA, NS, DHM, NEA/P, Cairo

Transmitted to Field (Form DS-4)
 Per: [Signature] Date: 6/5/53
 Div: 2 273

774.00/5-2853

Mr. Makhlouf called at Mr. Hart's request to discuss his visit to the United States and the prevailing attitudes in Cairo.

After repeating the familiar Egyptian views on the current dispute with the United Kingdom, Mr. Makhlouf made a special point of emphasizing the importance of the Moslem Brotherhood and the advisability of increasing United States contacts with this organization. He repeated several times that, contrary to popular belief, the Moslem Brotherhood is not a fanatical organization. Mr. Makhlouf also dwelt upon the desire of the Brotherhood for closer contacts with United States officials. He accepted with alacrity Mr. McClanahan's suggestion that the Brotherhood should either write, or translate into English, a work describing its purposes. With respect to the relations between the Brotherhood and the present Regime, Mr. Makhlouf was noncommittal.

Mr. Makhlouf accepted with pleasure Mr. Hart's offer to introduce him to religious leaders in Washington who are interested in the Arab world. He indicated that he would be returning to Cairo the first week in June.

NEA NS: [Signature] Burdett:dj

DC/R
Ann: 20
Rev: [Signature]
Col: [Signature]

RESTRICTED

191552

FILED
JUL 20 1953

CS/H

774.00/5-2853

٣٦ - في ١١٥٢/٥/٢٨ تقرير قال فيه مخلوف للمستتر هارت في واشنطن: الإخوان المسلمون جماعة ليست متمسكة ويطلب مزيداً من العلاقات بالبريكما
 - أما عن علاقة الإخوان بالنظام المالي في مصر فقد امتنع مخلوف عن التعليق

- 2R -
774.00/5-2853

(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM: **Ambassy, Cairo** 173

TO: **THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON** July 20, 1953

REF: [Handwritten]

26	ACTION	DEPT.	EUR OLI I IPI UNA
For Dept.	NEA	I	
Use Only	REC'D	OTHER	
RLS	JUL 25		

SUBJECT: **VIEW OF ISLAMIC BROTHERHOOD ON CURRENT SITUATION**

In a conversation on July 12 with a member of the Muslim Brotherhood, whose father is a Sheikh at Al Azhar and who supposedly is related to two officers of the Revolutionary Command Council, the following information concerning the general position of the Brotherhood and its views on current issues were made known to the reporting officer.

British Evacuation

With respect to the current evacuation issue it was stated that the Army has informed the Ikhwan that it will definitely fight the British at the proper time. The individual relating this information apparently believed that the Army was sincere in this promise, although he recognized that it is possible that the Army might not fight. He stated that the Army is using its time wisely, and as examples of this contention, he pointed out that although the British received supplies from merchants in Ismailia and from the bedouins in the Eastern Desert during the commando attacks in November and December 1951, this will never happen in the event of any future attack because the Army is quietly assuring that these sources of supply will not be available to the British in a future contingency.

He then stated that the Ikhwan still believed that evacuation of the British was Egypt's paramount problem and that the organization was morally bound to fight against the British. He maintained, however, that the Ikhwan was willing to follow the lead of the Army on this matter because it feared that the Army would attack it from the rear if it undertook independent commando action against the British in the Canal Zone. He also stated that any future action against the British would definitely be warfare waged by nominal civilians on the basis of commando tactics with the support of the Army. In another conversation he repeated that the Ikhwan was not capable of maintaining an independent operation against the British. He added that there were currently sizeable stores of arms maintained in Egypt, independent of the Government, and he said that among these were the new automatic variety of arms rather than the outmoded types which had been used in 1951. He mentioned that he had seen a cache of about 100 new weapons and he expressed doubts over Masir's statement of several weeks past that the Army was distributing arms to the people. One reason for his doubts

774.00/7-2053

AUG 5 1953

RESTRICTED

WRB:cm/1h
JUL 21 1953

ACTION COPY - DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/A files with an endorsement of action taken.

- تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٩٥٣/٧/٢٠ عن وجهة نظر الإخوان المسلمين بخصوص طرد الإنجليز من مصر والأحوال الداخلية ...

الموقف
نفسه الكرم
الفرح النفر
عدد
الموضوع

كلمة راقية للشيخ علي فخر الشهيد حسن البنا

حسن البنا وأنا جيد من السابرة الوان بولندورينه

في امر طويلا يصغر الفيلسوف الذي يوحى له الله يابن خردية لا يتغير لم يستجبه في ذلك الوقت

وكانت
في الامر
الذي
الذي
الذي
الذي

ولم تكتف ابدا فرصة مغربها في هذا العرش بل كانت فريضة عليه ان يفتقح اعين الناس

التي
التي
التي
التي

والذي التفتد بعينها له

التي
التي
التي
التي

والذي التفتد بعينها له

التي
التي
التي
التي

والذي التفتد بعينها له

التي
التي
التي
التي

والذي التفتد بعينها له

التي
التي
التي
التي

والذي التفتد بعينها له

كلمة اللواء محمد نجيب على قبر حسن البنا

مؤنة أخبار اليوم

مركز المعلومات والميكروفيلم
أرشيف التحرير

المصدر: **سُجُن**
تاريخ النشر: ١٩٥٢ / ٢ / ١٢

الرقم

الموضوع: **تأسييس جبهة التحرير**

كلمة رائعة للرئيس على قبر الشهيد حسن البنا

• براءة المشور من •

... من الحياة والآباء ،
و جميع كلمة الآباء من كسوفه بولسان
و جميع الزواجر في ظل الإسلام و تراثه
و لا ينقادكم إلا من الذين تم بالذكور
في الذين أن يبروهم ورضعوا اليهودان
... بحسب القسطنطين ...
و لثم سمعت بقوله القادة المبرهنه
... يومين لهم انحرقت الحياة الفسدة
التي بالمرحوم المذكور كما في حسن البنا
في قوله انهم عرفوا حياة حبه نجيب
و اجتمعوا اليه حينما نجيب على الأمة
سنة و سلافا .
أية الله الكبرى

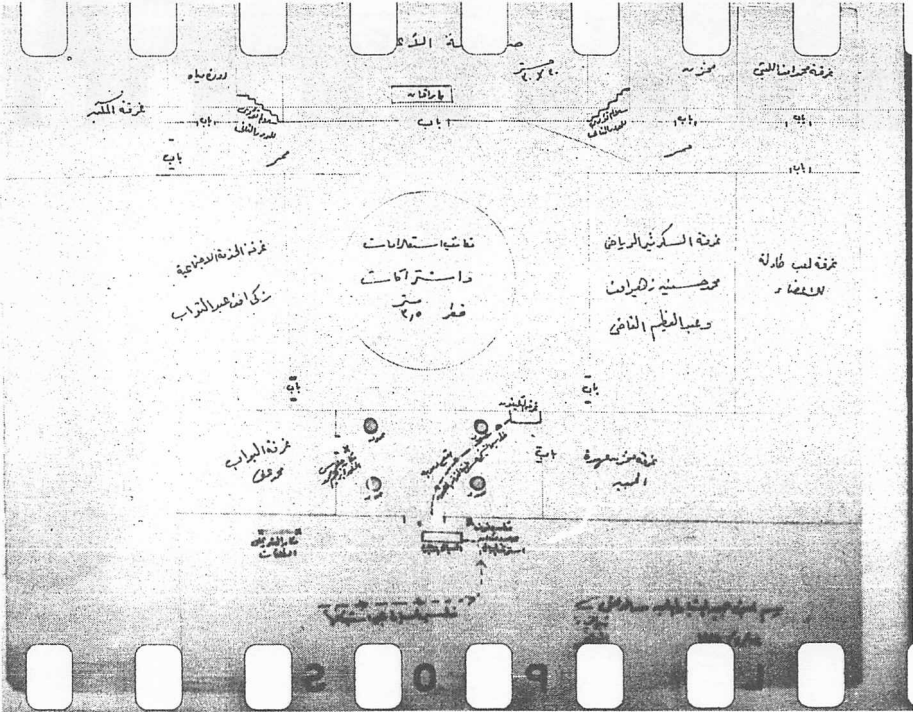
... من كل الآسفة فيه عرض البنا
... أيه الله الكبرى ، إذ كان كما سمي
... في قبر حسن البنا في صح الظلام
... في كل الحديده و الظلم ، لأن الله من
و الخير بسيطاً فتم حسن البنا
... أيه الله ، و اليوم لفظ بأسيدي
... رئيس بصرى الآباء في حسن البنا
و اتصدت له رب البنا ، الله مع الله
... في غير الدنيا و الآخرة و غير الخيرة
... يقول انهم تولوا في الشهادة في
... سبهاتك ، و اتصدت بوجه الله الإخوان
... المسلمين خيال الإيمان الصادق بالذي
... سلا فالدنيا انتميم ، و الحمد لله الذي
... عدائنا ليلا ، و ما كنا ليقبدي لولا أن
... عدلان الله .
الرئيس طرف مقلته للطريق

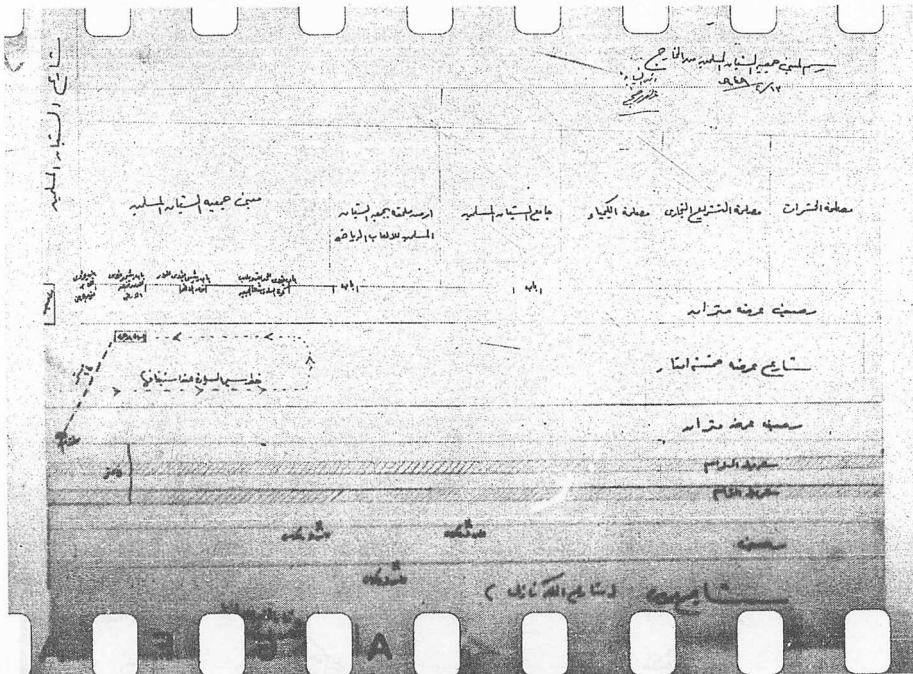
... ثم تعلمت بعد ذلك الاستاذ محمد
الحكيم فاندبره السركاري امام الاخوان
المسلمين ، فاستمر الرئيس و علمت
الزبارة مملوءة من أي الذكور الحكيم ،
... و كان يقف الرئيس من مقعد المجلس
... عليه الكبري .
و كان في وفاة الرئيس ليلة الضجيج
... به الرحمن البنا و انه الانبأ لشخصه
... و الاستاذة عبد الرحمن كانت و سمعتنا
... و جعل البنا و صيغ البنا البطل الاسم
... الشهيد و انشدت لهم للاخوان المسلمين
... و أمضت مكتب الإفشاء

... المتعلقه بفضله الشايخه و الأبن
و رحمتي بها المبره ، لتسبب عليه
... طلال الشكوة و السلام
... أيه الله سقره
... و قد من المبرور ، و الأبن من الله
... كلمة لاري و به حبه لانتظر .
... و لمعه حبه و لنتي . و سمع ما لولا
... فإن الله يهدى و لا يضل . و ان الله يهدي
... كتاتم حبه و الله لم يخله و و تذكرك
... انه ربك طفا أحد القوي و هي طفا
... ان أحده التوسيه و و تذكرك ان
... انه و قد ، فاطم الطعن به ان
... بيريح ، و كان اقبل حسن البنا
... و صبه انظر طه من البنا من
... حبه المبرزه هو الشكوة التي تبت
... البنا في مسعوده و المخلص . فالتفوا
... البنا من النظر و الفتيان . و ظهر حبه
... الفسدة و الانحلاله فواتر على مشيهم
... ان يمشوا في سبيله بكل شيء
... عزير منهم حتى يصور من الفل
... و الاحلال و ما ضاع هو اسم إلى المد
... أية و الامت حبه اطي ملاده الحبيسة
... و الخلوفا و لا تلووا ان تخل في حبه
... انه الموت بل ابيه و لكن لا تشرونه
... اللهم يارك حبه محمد نجيب

... و على امر ذلك و لك الاستاذ حبه
... الرحمن البنا ، فليق الإمام الشهيد
... و بعدا كتمت ذلك
... باسم الله الرحمن الرحيم ، و بغير
... الذي يهده الله ، و هو على كل شيء
... لهدير ، الذي خلق الموت و الحياه
... بغيرتم أيكم أحسن مالا وهو الخليل
... انبىي ، ثم قل ؟ انه توفى بسجده
... ان يخرج و يحفظ القلب حواء و حبه
... محكم على غير وجهه مقيم . و لولا
... فانه أما في غير لانه ذرية و تذكرك
... كان حسن البنا - طيب الله تراه -
... استنا و مصلحا ، و مبعثنا مثلا ، دعا
... إلى دين الله كما تولوا محمد صلى

رسم توضيحي للحادث

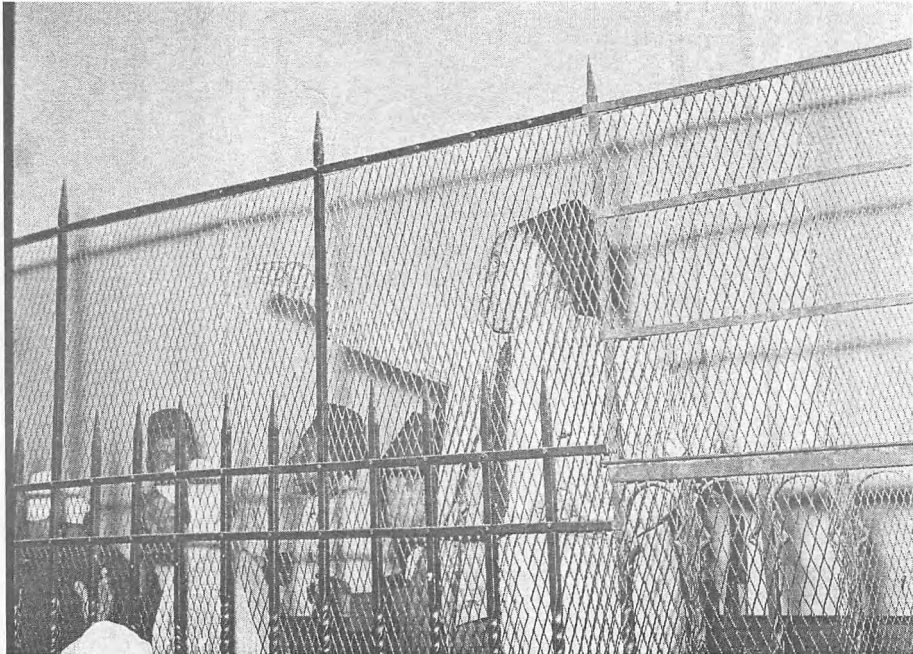






صورة محاكمة قتلة حسن البنا





إبراهيم باشا عبد الهادي رئيس وزراء مصر وقت
اغتيال حسن البنا



(حسن البنا 1906-1949)



محمود فهمى النقراشى
اقتاله الإخوان
لمقاتلت حكومة
السعديين حسن البنا



حسن البنا فى إحدى المظاهرات



رسم بورتريه لحسن البنا (1949-1906)

حسن البنا 1949-1906

حسن البنا يظهر وهو يرتدي وشاح الإخوان المسلمين



الفصل السابع

اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي...

(3 تموز/ يوليو 1977)

المكان: حدائق حلوان - شارع السائيس

المستهدف: الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق

الحدث: خطف شخصية عامة

المنفذ: جماعة التكفير والهجرة

النتيجة: قتل المختطف وتصفية الجماعة

السبب: التعذيب في السجون ثم الخوف من المواجهة الفكرية.

محمد حسين الذهبي

من مواليد التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر عام 1915 في مدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ. التحق بكلية الشريعة جامعة الأزهر، وتخرج منها عام 1939، حصل الذهبي على الدرجة العالمية، أي الدكتوراه، بدرجة أستاذ في علوم القرآن عام 1946 من كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، وذلك عن رسالته "التفسير والمفسرون" التي أصبحت بعد نشرها أحد المراجع الرئيسية في علم

التفسير. عمل الدكتور الذهبي أستاذاً في كلية الشريعة جامعة الأزهر وأعيد عام 1968 إلى جامعة الكويت. بعد عودته عام 1971 عُيِّنَ أستاذاً في كلية أصول الدين ثم عميداً لها ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية. في الخامس عشر من نيسان/أبريل عام 1975 أصبح وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر، وذلك حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام 1976، من أهم مؤلفاته: (التفسير والمفسرون، الوحي والقرآن الكريم، الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم ووافعها ودفعها، تفسير ابن عربي للقرآن حقيقته وخطره، الإسرائيليات في التفسير والحديث، أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع، عناية المسلمين بالسنة، ومدخل لعلوم الحديث والإسلام والديانات السماوية).

ملاح من شخصية الشيخ الذهبي

كان الشيخ الذهبي دائم التواضع لا يمتلك فدائناً واحداً، وبالرغم من ذلك كان دائم المساعدة لأهالي بلدته. وكان الشيخ الذهبي رجلاً هائلاً، مطمئن النفس، قليل الكلام. تحول منزله إلى ملتقى إسلامي تدار فيه ندوات دينية مفتوحة كل ليلة يستطيع أي مسلم حضورها بغير دعوة أو سابق معرفة، وعند اختياره وزيراً للأوقاف أصرَّ على عدم تعيين حراسة خاصة على باب منزله، وظلت أحوال منزله كما هي بشكل لم ينظر أحد من خلاله بأن في هذا المنزل وزيراً، كما رفض أنه يغير منزله وأثاث منزله. كانت آرائه دائماً تعبر عن الموقف السليم للإسلام. كان يدعو لتفسير جديد للقرآن الكريم بعيداً عن المغالطات القديم منها والحديث ومحاربتة للإسرائيليات، وكان ذلك آخر مشروع علمي تبناه هو (تنقية التراث الإسلامي وتجريده من الإسرائيليات التي أنخلت عليه)، ودعى إلى أن يكون للمسجد دوره القديم كمكان جامع.

مدخل

من المؤسف والمحزن أن يتقاطع تاريخ العنف في عدة نقاط مع مسيرة الأديان قديمها وحديثها، ليس فقط من حيث التناقض بين العنف والسلام الذي تنادي به كل

الاديان، ولكنه يأتي أيضاً من توظيف الدافع الديني لخدمة أغراض غير دينية. ولم يقتصر ذلك على الجماعات الإسلامية التي ظهرت في مصر خلال فترة السبعينيات، وإنما نجده كذلك في المسيحية التي انتشرت في إيطاليا خلال العصور الوسطى.

ففي إيطاليا خلال العصور الوسطى، نجد سافونا رولا الذي اعتصم في دير سان دومنيك في بولونيا، وأصبح راهباً بعد سنتين من دخول الدير، أي في سنة 1477. بدأ حياته الرهبانية بسحق الذات والتقشف، كان لا يقرأ سوى الكتاب المقدس، ويستنكر من زملائه إقبالهم على علوم الدنيا دون علوم الدين. بالرغم من أن بداياته كواعظ وخطيب لم تكن مشجعة إلا أنه بعد أن انتقل إلى دير سان مارك في فلورنسا انشغل بتفسير سفر الرؤيا وما به من لعنات وويلات تصب على الحائدين عن وصايا الله. وجد سافونا رولا في تناول هذه المواضيع بداية نجاحه كواعظ مفعوه تلتف حوله الجماهير. كانت مادة الفساد البابوي موضوعاً مثيراً يلهب به حماس المستمعين لأنه يوقظ في عقولهم تساؤلات طالما راوتهم وسكتوا عنها. كان سافونا رولا يندد بطغيان أسرة "دي ميدتشي" الحاكمة، كما صب اللعنات على الرجال المنحليين المنغمسين في الخمر والميسر والجنس، وهاجم البنوك الربوية وكان معظمها يملكه ويديره اليهود، ونادى بإنشاء بنك التسليف على الرهونات. كان الصدام بين سافونا رولا وأسرته "دي ميدتشي" حتمياً. وفي هجومه المستمر على الكنيسة كان يقول: "إن الكنيسة الأولى لم تعرف تيجان البابوية ولا طيالس الكرانلة ولا الأوعية الذهبية. كان أكثر حواربي المسيح من الصيادين وبسطاء الناس وكل مظاهر الأبهة والفن هذه ما هي إلا من آثار الوثنية الأولى. وإلى أن تعود الكنيسة إلى بساطتها ويتوب الناس عن المعاصي فغضب الله قادم لا محالة" ..

وقد حث سافونا رولا الشباب أن ينعزلوا عن المجتمع وأن يبنذوا كل شيء جميل في الحياة، وكان شديد الهجوم على الفنون والآداب بدعوى أن إحياءهما وتنوَّقهما يعتبران نكوصاً إلى العصرين اليوناني والروماني بما فيهما من رموز وثنية تتناقض بالضرورة مع المسيحية. شكّل سافونا رولا من الشباب الذين تبعوه جماعات أطلق عليهم (غلمان الفريز)، وقسمهم إلى خمس فرق هي:

(فرقة المصلحين، وفرقة المصالحين، والمفتشين، وجامعي الصدقات، والمنظفين)، وعلى هذا النحو بلور سافونا قوة ضاربة من الحشد الجماهيري الذي التف حوله وأصبح هو الحاكم الفعلي لفلورنسا. وبدأ عن طريق غلمانه يطبق رؤيته الخاصة للمسيحية. فكان يعلق الزاني في الميادين ويحرقه عند تكرار الجريمة، وأغلق الحانات، وحرّم الرق، وأمر النساء بالبقاء في بيوتهن بعد أن كن يساهمن في الحياة العامة.

ومن الملاحظ أن هذه الممارسات بعيدة عن روح المسيحية وفيها استلهاً واضحاً للشرائع اليهودية. من الناحية الاقتصادية هاجم البنوك وحرّم اكتناز الذهب. فركدت الحياة التجارية وتدهورت أوضاع الحرفيين وفشلت دعوته للجماهير أن يتقشفوا ويهدوا الدنيا في أن تقنعهم بقبول هذه الأحوال الاقتصادية السيئة.

تصاعدت الحركات المضادة لسافونا رولا من قبل السلطة الدينية ممثلة في البابا، والسلطة السياسية ممثلة في أسرة "دي ميدتشي"، ورجال الأعمال وأصحاب البنوك وصغار الحرفيين حتى المواطنين العاديين ولكن مما أطل عمر سافونا رولا أن عناصر هذه الحركة المضادة لم تكن على اتفاق فيما بينها. وفي مواجهة هذه الحركة المضادة أيقن سافونا رولا أن فرق الفرير لم تعد كافية لحمايته فأرسل يطلب السند من شارل الثامن ملك فرنسا وشرعت جيوشه تزحف تجاه فلورنسا. وهكذا تغلبت الرؤية الإرهابية الطائفية على المصلحة العليا القومية والوطنية. لم يكتف سافونا رولا بهذا، عندما صدر قرار البابا بحرمانه هو وأتباعه رفضوا جميعاً قبول هذا القرار وطلبوا فتوى من السوربون تعينهم على عقد مجمع ماسوني بون دعوة البابا للنظر في جدارته بالمنصب الديني، وكتب سافونا رولا خطاباً لكل من "مكسمليان" إمبراطور النمسا، و"إيزابيلا وفيرناندو" ملكي أسبانيا يحثهم على التدخل والقيام بواجباتهم المقدسة لحماية المسيحية ومساندته ضد البابا وضد الأسرة الحاكمة.

أصبحت ظاهرة سافونا رولا وغلمان الفرير هي ظاهرة مضامين اجتماعية تستتبع بالضرورة أن يعتبرها المجتمع جسماً غريباً يجب استئصاله حيث وصل

سافونا إلى المرحلة التي أصبح فيها حفاظه على نفسه أولى عنده من تمسكه بمبادئ المسيحية وتعاليمها. وكان في خضم حماسه الثوري قد شوّه النصوص كي تخدم أهدافه التي بدأت بقدر كبير من التقشف وانتهت بالتمسك بالسلطة وحب لجمع المال. وما كان أن انتبه المجتمع لما أصابه من فقر وتخلف ويؤس من جراء اتباعه لسياسات سافونا رولا فأحيطت حركته بالكراهية من كل جانب، مما دفع البقية من مؤيديه إلى استئجار ميليشيات من المرتزقة في محاولة يائسة للدفاع عنه في مواجهة الجماهير الغاضبة المنفضة من حوله.

وفي 8 نيسان/أبريل 1498 نجح الحرس في اقتحام دير سان مارك في مهبط الليل وحاصروه بعد أن فشلت شتى المفاوضات، استسلم سافونا رولا وسُحِل في الشوارع والأزقة بعد أن أوسعته الجماهير ضرباً ولكماً وركلاً، وقُدِّم للمحاكمة التي استمرت أربعين يوماً كانت آخر ثلاثة أيام منها مخصصة للمحاكمة الدينية.

أسفرت المحاكمة عن انهيار سافونا رولا واعترافه بأنه كان نبياً بجالاً وصدر الحكم عليه وعلى اثنين من تابعيه بالإعدام. وكانت هذه هي نهاية الراهب الذي قتلته الفضيلة لأنه اتخذ من الدين هراوة يضرب بها الجماهير أو أعداء الله حسبما كان يتصورهم.

هكذا يمكن ببساطة أن نبدأ حديثنا عن وقائع اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي، والتي تحمل دلالات اجتماعية وسياسية ودينية. وتشابهاً ملحوظاً مع أفكار سافونا رولا وطرق محاربته للمجتمع الكافر، وكيف تم القضاء عليه من السلطة.

ففي مصر اهتزت الحياة السياسية خلال السبعينيات بأنشطة عنف قامت بها ثلاث جماعات إسلامية وهي على التوالي، منظمة التحرير الإسلامي "جماعة الكلية الفنية العسكرية"، وجماعة التكفير والهجرة "جماعة المسلمين"، ومنظمة الجهاد "الجهاد الجديدة". كل هذه الجماعات الثلاث ولدت في جو المحنة المصري بعد حرب 1967، ويعتبر الكثيرون أن هذه الجماعات، مذهبياً وتنظيمياً،

خرجت من تحت عباءة "الإخوان المسلمين".

والحق أن جنور الجماعة قد بدأت في السجن الحربي، وتسلسل تفكيرهم حتى انتهى بهم الأمر إلى (تكفير الناس بالجملة)، ابتداء بالذين يتولون تعنيبيهم بلا رحمة، ثم من يأمرهم بهذا التعذيب من الحكام، ثم من يسكت على هؤلاء الحكام من الشعوب. وقد اعتزلت هذه الفئة في السجون، وكانوا لا يصلون معهم، وقام بينهم وبين الإخوان جدل طويل. وقد اتهم شكري مصطفى أمير جماعة التكفير ومؤسسها، قادة الإخوان بالخيانة العظمى، لأنهم لم يقاوموا رجال الأمن والشرطة وسلموا جلود إخوانهم للسيات ورقابهم للمشانق.

وقد جاء الدكتور الذهبي كوزير للأوقاف في فترة صعبة جداً كانت ظهرت فيها جماعات إرهابية، وكان من بينها جماعة التكفير والهجرة وغيرها، وكان عليه أن يواجه بالفكر، وكان يعترض على تدخل الأمن في معالجة الجماعات الإسلامية المتطرفة، ويرى أن هذه مهمة رجال الدعوة، وأن الفكر يجب أن يواجهه فكر وأن الإسلام قوي ولا يمكن أبداً أن يهتز أمام أي دعوات مهما كانت منحرفة ومهما كان حتى لها منطلق براق يجذب الشباب، فرجال الدعوة الإسلامية قادرين على أن يواجهوا هذه الدعوات.

أهم أفكار ومعتقدات جماعة التكفير والهجرة

- التكفير عنصر أساسي في أفكار ومعتقدات هذه الجماعة، فهم يكفرون كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها ولم يتب منها، وكذلك يكفرون الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بإطلاق ودون تفصيل، ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بذلك وتابعوه أيضاً بإطلاق ودون تفصيل، أما العلماء فيكفرونهم لأنهم لم يكفروا هؤلاء ولا أولئك، كما يكفرون كل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله أو قبله، ولم ينضم إلى جماعتهم ويبيع إمامهم. أما من انضم إلى جماعتهم ثم تركها فهو مرتد حلال الدم، وعلى ذلك فالجماعات الإسلامية إذا بلغتها دعوتهم ولم تباع إمامهم فهي كافرة مارقة من الدين.
- كل من أخذ بأقوال الأئمة بالإجماع حتى ولو كان إجماع الصحابة أو

بالقياس أو بالمصلحة المرسلة أو بالاستحسان ونحوها فهو في نظرهم
مشارك كافر.

- العصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية لتقديسها لصنم التقليد المعبود من نون الله تعالى، فعلى المسلم أن يعرف الأحكام بأدلتها ولا يجوز لديهم التقليد في أي أمر من أمور الدين.
- قول الصحابي وفعله ليس بحجة ولو كان من الخلفاء الراشدين.
- الهجرة هي العنصر الثاني في فكر الجماعة، ويقصد بها العزلة عن المجتمع الجاهلي، وعندهم أن كل المجتمعات الحالية مجتمعات جاهلية. والعزلة المعنية عندهم عزلة مكانية وعزلة شعورية، بحيث تعيش الجماعة في بيئة تتحقق فيها الحياة الإسلامية الحقيقية - برأيهم - كما عاش الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في الفترة المكية.
- يجب على المسلمين في هذه المرحلة الحالية من عهد الاستضعاف الإسلامي أن يمارسوا المفاضلة الشعورية لتقوية ولائهم للإسلام من خلال جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - وفي الوقت ذاته عليهم أن يكفوا عن الجهاد حتى تكتسب القوة الكافية.
- لا قيمة عندهم للتاريخ الإسلامي لأن التاريخ هو أحسن القصص الوارد في القرآن الكريم فقط.
- لا قيمة أيضاً لأقوال العلماء المحققين وأمهات كتب التفسير والعقائد، لأن كبار علماء الأمة في القديم والحديث - بزعمهم - مرتدون عن الإسلام.
- قالوا بحجية الكتاب والسنة فقط ولكن كغيرهم من أصحاب البدع الذي اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه فما وافق أقوالهم من السنة قبلوه وما خالفها تحايلوا في رده أو رد دلالته.
- دعوا إلى الأمية لتأويلهم الخاطئ لحديث (نحن أمة أمية...) فدعوا إلى ترك الكليات ومنع الانتساب للجامعات والمعاهد الإسلامية كانت أم غير إسلامية لأنها مؤسسات الطاغوت وتدخل ضمن مساجد الضرار.
- أطلقوا أن الدعوة لمحو الأمية دعوة يهودية لشغل الناس بعلوم الكفر عن تعلم الإسلام، فما العلم إلا ما يتلقونه في حلقاتهم الخاصة.

- قالوا بترك صلاة الجمعة والجماعة بالمساجد لأن المساجد كلها ضرار وأئمتها كفار إلا أربعة مساجد هي (المسجد الحرام، والمسجد النبوي، وقباء، والمسجد الأقصى)، ولا يصلون فيها أيضاً إلا إذا كان الإمام منهم.
- يزعمون أن أميرهم شكري مصطفى هو مهدي هذه الأمة المنتظر وأن الله تعالى سيحقق على يد جماعته ما لم يحقق على يد محمد صلى الله عليه وسلم من ظهور الإسلام على جميع الأديان.
- وعليه فإن نور الجماعة يبدأ بعد تدمير الأرض بمن عليها بحرب كونية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تنقرض بسببها الأسلحة الحديثة كالصواريخ والطائرات وغيرها ويعود القتال كما كان في السابق رجل لرجل بالسلاح القديم من سيوف ورماح وحراب.
- ادعى زعماء الجماعة أنهم بلغوا درجة الإمامة، والاجتهاد المطلق، وأن لهم أن يخالفوا الأمة كلها وما أجمعت عليه سلفاً وخلفاً.
- أهم كتاب كشف عن أسرار دعوتهم وعقيدتهم هو - نكريات مع جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - لأحد أعضاء الجماعة عبد الرحمن أبو الخير الذي تركهم فيما بعد.

يتضح مما سبق، أن هذه الجماعة هي جماعة أحييت فكراً متطرفاً بتكفير كل من ارتكب كبيرة وأصرَّ عليها، وتكفير الحكام بإطلاق وبدون تفصيل لأنهم لا يحكمون بشرع الله، وتكفير المحكومين لرضاهم بهم بدون تفصيل، وتكفير العلماء لعدم تكفيرهم أولئك الحكام. كما أن الهجرة هي العنصر الثاني في تفكير هذه الجماعة، ويقصد بها اعتزال المجتمع الجاهلي عزلة مكانية وعزلة شعورية، وتتمثل في اعتزال معابد الجاهلية (ويقصد بها المساجد). بالإضافة إلى إشاعة مفهوم الحد الأدنى من الإسلام. ولا يخفى مدى مخالفة أفكار ومنهج هذه الجماعة لمنهج أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي والاستدلال وقضايا الكفر والإيمان، وغير ذلك مما سبق بيانه.

أما أمير الجماعة وواضع خطة اغتيال الشيخ الذهبي، فهو شكري مصطفى. ولد "أبو سعد" عام 1942 في قرية أبو خرس التابعة لمركز أبو تيج

في محافظة أسيوط. كان طالباً في كلية الزراعة في جامعة أسيوط وكان معروفاً آنذاك بميوله لكتابة الشعر. تأسس شكري مصطفى فكرياً على يد معلمه في السجن الشيخ علي عبده إسماعيل الذي اتخذ مبادئ العزلة وتكفير المجتمع منهجاً له متأثراً في ذلك بأفكار الخوارج إلا أنه عاد وتبرأ من تلك الأفكار التي كان ينادي بها، ولكن شكري لم يتراجع عنها بل ازداد تمسكاً بها.

نشأت الأفكار الأساسية للجماعة الأم - جماعة المسلمين - داخل سجن أبو زعبل عندما نزح شكري مصطفى من بلدته - أبو قرقاص - ليدرس في جامعة أسيوط حيث تعرف هناك على أعضاء الإخوان المسلمين وانضم إليهم. وفي العام 1965 قام شكري مصطفى بتوزيع منشورات الإخوان وتعرض بسبب ذلك للاعتقال. أودع بداية في سجن ليمان طرة ثم نقل إلى سجن أبو زعبل حيث أمضى نحو ست سنوات. ولقي من التعذيب المروع في سجون الستينيات ما جعله يؤمن أن معذبيه وحاكمهم ليسوا مسلمين ولا يمتون إلى الإسلام بصلة، ثم قرر شكري الانشقاق عن الإخوان المسلمين.

أفرج عنه في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1971 في إطار قرارات الإفراج التي أصدرها السادات بالعفو عن أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين. بدأت بعدها قضية التكفير تنمو لديه. وبدأ شكري يفكر ما حكم الإسلام على مجتمع يؤيد حاكم، وهو جمال عبد الناصر، لا يحكم بما أنزل الله، طاغية مستبد وفي نفس الوقت يؤيد الشعب كل خطواته. بعدها بدأ يوسع من دائرة التنظيم، وانتقل إلى أسيوط ثم إلى القاهرة، وعمل على نشر أفكاره بصورة أوسع وبدأ أيضاً في تكوين الهيكل التنظيمي لجماعته وعين أمراء للمحافظات والمناطق وتمت مبايعته أميراً لجماعة المسلمين.

ترجع أهمية التكفير والهجرة أنها أول محاولة تنظيمية برزت في نهاية الستينيات عقب المناقشات التي جرت لأفكار سيد قطب. وتتضمن الأفكار الأساسية لهذه الجماعة، واسمها الحقيقي "جماعة المسلمين"، التمييز بين مرحلتين في تحركها نحو الاستيلاء على السلطة، وإقامة الدولة الإسلامية. المرحلة الأولى، وهي مرحلة الاستضعاف ويكون فيها المسلمون - وهم أعضاء

الجماعة فقط - ضعفاء ولا يقوون على مواجهة الدولة القائمة، مما يتوجب على أعضاء الجماعة أن يهاجروا إلى مكان آمن، وهناك يعدون أنفسهم للوصول إلى مرحلة الاستقواء. وتبدأ المرحلة الثانية وهي "التمكين" أي التمكين من الدولة القائمة الكافرة لإقامة الدولة الإسلامية.

كانت حالة التكفير والهجرة هي أول حالة تنظيمية يعتد بها تنشأ بعد الإخوان، أنشأها شكري أحمد مصطفى بعد خروجه من السجن عام 1971، وبدأ في تجميع بعض الأفراد حوله بعضهم كانوا من أصول إخوانية والبعض الآخر شباب ملتزم حديثاً بلغتهم، وبالتالي التكفير والهجرة، وكان يصطحب معه ابن أخته - ماهر بكري- الذي اقتنع بأفكاره ليدعوا معاً. وتأثر شكري مصطفى بأفكار سيد قطب عن الهجرة وأحكامها، كما تأثر بأفكاره عن العزلة، ولكنه فسرها بشكل قسري حيث أصبحت العزلة عند شكري مصطفى جسدية وكاملة، وهذا عكس ما ذهب إليه سيد قطب حيث العزلة عند قطب شعورية وليست مادية، بمعنى أن العزلة التي أكدها قطب محلها القلب.

ظلت التكفير والهجرة حتى عام 1978 تقريباً نهاية 1977 بداية 1978 هي التنظيم ربما الأكبر في الحجم والعدد بعد الإخوان المسلمين، وخلال ست سنوات هي الفترة الممتدة من تاريخ الإفراج عن شكري مصطفى عام 1971 حتى وقوفه تحت حبل المشنقة عام 1977، انضم نحو ألفين من الشباب إلى جماعة المسلمين، وهذا يعود في جزء منه إلى أنها حالة تنظيمية نشطة ويعود في الجزء الآخر إلى أفكارها البسيطة البراقة المتطرفة أيضاً وكان عدد أعضاء تيار التكفير والهجرة وأعضائه عدة آلاف في هذا الوقت منتشرين في العديد من المحافظات، بالتحديد في بعض محافظات الوجه القبلي وبشكل أخص في بعض محافظات الوجه البحري مثل الشرقية والبحيرة.

وفي أيلول/سبتمبر عام 1973 أمر شكري مصطفى بخروج أعضاء الجماعة إلى المناطق الجبلية واللجوء إلى المغارات الواقعة في دائرة أبي قوس في محافظة المنيا جنوب مصر. وتنوعت مصادر تمويل الجماعة فكان منها توجيه أعضائها نحو العمل ببعض الحرف اليدوية بعد أن حرم عليهم

شكري مصطفى العمل في المصالح الحكومية وكذلك قيام أعضائها ببيع ممتلكاتهم وبخاصة الحلي والذهب حتى يتمكنوا من تزويد أنفسهم بالمؤن اللازمة ووسائل الدفاع عن النفس تطبيقاً لمفاهيمه الفكرية حول الهجرة. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 1973م اشتبه في أمرهم رجال الأمن المصري فتم إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة في قضية رقم 618 لسنة 73 أمن دولة عليا.

وفي 21 نيسان/أبريل 1974 عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 صدر قرار جمهوري بالعمو عن شكري مصطفى شكري وجماعته، إلا أنه عاود ممارسة نشاطه مرة أخرى، ولكن هذه المرة بصورة مكثفة أكثر من ذي قبل، حيث عمل على توسيع قاعدة الجماعة، وإعادة تنظيم صفوفها، وقد تمكن من ضمّ أعضاء جدد للجماعة من شتى محافظات مصر، كما قام بتفسير مجموعات أخرى إلى خارج البلاد بغرض التمويل، مما مكن لانتشار أفكارهم في أكثر من دولة.

هيا شكري مصطفى لاتباعه بيئة متكاملة من النشاط، وشغلهم بالدعوة والعمل والصلوات والدراسة وبذلك عزلهم عن المجتمع، إذ أصبح العضو يعتمد على الجماعة في كل احتياجاته، ومن ينحرف من الأعضاء يتعرض لعقاب بدني، وإذا ترك العضو الجماعة اعتبر كافراً، حيث اعتبر المجتمع خارج الجماعة كله كافراً. ومن ثم يتم تعقبه وتصفيته جسدياً. رغم أن شكري مصطفى كان مستبداً في قراراته، إلا أن أتباعه كانوا يطيعونه طاعة عمياء بمقتضى عقد البيعة الذي أخذ عليهم في بداية انتسابهم للجماعة.

أراء وأفكار أودت بحياة الشيخ الذهبي

كان فضيلة الدكتور المرحوم محمد حسين الذهبي هو أول من تصدّى لأفكار هؤلاء فكرياً، خاصة بعد أن انتبعت الصحافة إلى نوعية الحياة الغربية التي تعيشها الجماعة، فشنت عدة حملات صحفية خلال عامي 1974، 1975. وكان ضمن المشاركين في هذه الحملة وزير الأوقاف الشيخ الذهبي.

لم يختر شكري مصطفى الشيخ الذهبي عفويًا، بل اعتبره مسؤولاً بدرجة كبيرة عن تفتيق تلك الصورة السلبية لجماعة المسلمين، فلقد أصدر الذهبي وقت أن كان وزيراً للأوقاف كتيباً صغيراً في تموز/يوليو عام 1975 ناقش فيه فكر جماعة المسلمين، التي عرفت وقتها في الصحف المصرية باسم "أهل الكهف" أو "جماعة الهجرة"، ونسب فكر هذه الجماعة إلى الخوارج، وأثبت فيه - بالاستناد إلى القرآن والسنة - فساد الزعم الذي أطلقوه بأنهم وحدهم المسلمون، وأن المجتمع حولهم يعد مجتمعاً كافراً. فقد قال في هذا الكتاب إن حكم الناطق بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، أن نعتبره مسلماً تجري عليه أحكام الإسلام. وليس لنا أن نبحت في مدى صدق شهادته، وإنما نكلُ سريرته إلى الله عالم السرائر. ثم ناقش فكرة اشتراطهم العلم بمفهوم الشهادتين حتى يصبح المرء مسلماً، فأكد أنه لم يرد شرعٌ يفيد هذا الربط، وأن من يشترط هذا الربط يكون قد أتى بشرط زائد، وخالف هُدي رسول الله ﷺ، واستحدث في الدين ما لم يرد به نص من كتاب الله أو سنة نبيه. وتناول الشيخ الذهبي اشتراط جماعة المسلمين أن تكون أعمال الشخص مصدقة لشهادته حتى يحكم بإسلامه، فأثبت فساد هذا الشرط، وقال إن رسول الله عرّف الإيمان بالله وحده بأنه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، واعتبر النطق بالشهادتين عملاً.

ثم تناول الذهبي قضية اعتبار الجماعة مرتكب الكبيرة كافراً، فأورد عن ابن عمر أن الكبائر تسع، هي: (قتل النفس، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، ورمي المحصنة، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف (القتال)، والسحر، والإلحاد في البيت الحرام). وقال إنه من الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أتى له الزاني والزانية والسارق وشارب الخمر، فلم يعتبرهم كافراً، ولم يقم عليهم حد الردة (القتل). وأنه خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب. واعتبر الدكتور الذهبي تكفير الجماعة للمسلم بأنه فسوق - أي خروج عن الدين - واستدل بحديث للرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يرمي رجل رجلاً بالفسق أو يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك". وقال إنه يجب التفرقة

في العقائد بين الأصول والفروع، وأصول الإيمان ثلاثة هي: الإيمان بالله، والإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم، والإيمان باليوم الآخر. وما عدا ذلك فروع لا تكفير فيها، إلا في حالة إنكار حكم ثبت عن النبي، مثل إنكار وجوب الصلوات الخمس. ثم نبّه الدكتور الذهبي في نهاية كتابه إلى مدى الخطر الذي يتعرض له بعض الشباب الدينية وفقاً لما ورد في الكتاب من حجج وبراهين. وعلى هذا النحو وقف الدكتور الذهبي في نفس موقف المرشد العام للإخوان المسلمين المستشار الهضيبي في كتابه: "دعاة لا قضاة"، الذي رد به على فكر المودودي وسيد قطب.

ورداً على اعتقالات الشرطة وتشويه صورة الجماعة في الصحف وتزايد الانشقاقات بين أعضائها قرر شكري مصطفى القيام بعملية كبرى تعيد التوازن المفقود للجماعة. كانت هذه العملية هي اختطاف الشيخ الذهبي في مساء 30 حزيران/يونيو 1977، واعتبره شكري مصطفى كافراً يستحق القتل، وقرر اختطافه واتخاذ رهينة يقاوض بها على الإفراج عن أعضاء جماعته المحكوم عليهم.

يوم الاختطاف

في الساعة الثانية صباح يوم الأحد الثالث من تموز/يوليو عام 1977، شارع الساييس في منطقة حدائق حلوان جنوب القاهرة، وتحديدًا أمام منزل الدكتور حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق، كانت هناك حالة صمت تحيط بالمكان المنعزل وفجأة انقلب الهدوء إلى صخب والصمت إلى توتر إذ توقفت سيارتان ونزل منهما ستة شباب مدججين بالأسلحة أحدهم يرتدي زي شرطي برتبة رائد، واندفع خمسة منهم نحو مدخل الفيلا، بينما بقي سادسهم ليغير إطار السيارة التالف، طرقت الشباب المسلحون باب الشيخ، وطلبوا من ابنه أن يوقظ أباه مدعّين أنهم من جهاز مباحث أمن الدولة، حاول الابن ثنيهم عن عزمهم، ولكنهم لم يتركوا له فرصة للتفاوض معهم. في تلك الأثناء استيقظ الشيخ وطلبت منه ابنته أسماء ألا يذهب معهم، خرج الشيخ لملاقاتهم وجادلهم في البداية طالباً منهم

إبراز تحقيق الشخصية، لكنهم اقتادوه بالقوة ولم تفلح المناقشة، وطلبوا منه أن يرافقهم إلى مقر الشرطة لإجراء تحقيق في أمور معينة.

خرج الخاطفون ومعهم الشيخ الذهبي ودار بين الشيخ وأفراد العصابة حوار لحظة الاختطاف وذكرت المجموعة الخاطفة نصّ الحوار الذي قاله الشهيد أثناء نقله بالسيارة من منزله إلى المنزل الذي قتل فيه وهو الذي كانت به الجثة... وقد أقيمت العصابة الشيخ خلال الرحلة بأنهم من مباحث أمن الدولة وسألوه عما إذا كان منضماً إلى أي تنظيم. وهنا اكتشف الشهيد أمرهم وقال لهم "بدأت أشك فيكم لأنني في تعاون مع النظام ووزيراً فيه وأناض الحركات التي تقوم ضد النظام" .. فسألوه عن هذه الحركات فقال لهم مثل جماعة التكفير والهجرة.

اكتشف الخاطفون أن سائق السيارة الثانية ما زال يغير إطار السيارة فاندفعوا داخل السيارة الأولى وفروا هاربين تاركين خلفهم السائق الذي واجه ضرباً مبرحاً من جيران الشيخ ليصبح هذا السائق أحد المفاتيح المهمة، والتي حاول من خلاله رجال الأمن التوصل إلى الجناة. وتبين لاحقاً أن السائق المقبوض عليه هو عضو الجماعة إبراهيم محمد حجازي ولكن لم تفلح التحقيقات معه في دفعه إلى الاعتراف بأي معلومات تدل على مقترفي حادث الاختطاف، قبل ظهر يوم الثالث من تموز/يوليو كانت جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة" تعلن مسؤوليتها عن الحادث وحددت مطالب سبعة لكي تفرج عن الشيخ المختطف وتتضمن:

- الإفراج فوراً عن أعضاء الجماعة المقبوض عليهم، وكذلك المحكوم عليهم في قضايا سابقة، وعلى رأس هؤلاء طلال الانصاري (وهو عضو في الجماعة الفنية العسكرية تم تجنيده منذ فترة قصيرة).
- العفو عن كل الأعضاء المحكوم عليهم بالسجن.
- دفع مبلغ مئتي ألف جنيه مصري نقداً... دون علامات مميزة، ونقوداً مستعملة، دون أرقام مسلسلة.
- أن تعتذر الصحافة المصرية منها جرائد الاهرام، والأخبار، والجمهورية،

ومجلات آخر ساعة، وأكتوبر، ومجلة الأزهر، عما نشرته من إساءات في حق الجماعة، وينشر هذا الاعتذار في الصفحات الأولى.

- الأمر بنشر كتاب شكري مصطفى وعنوانه "الخلافة" على حلقات في الصحف اليومية وإزالة أي عقبات قد تقف أمام نشره بالصحف.
- تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق في نشاطات الأجهزة التالية: مكتب النائب العام في محكمة أمن الدولة، والقضاة، والمباحث العامة، ومكتب النيابة في المنصورة.

- يذاع هذا البيان في نشرة أخبار الثامنة والنصف مساء 3 تموز/يوليو من الإذاعة.

- ينشر هذا البيان في الصحف المصرية اليومية الآتية، البعث في سوريا، والنهار اللبنانية، وفي صحف السعودية والكويت، والأردن، والسودان، وتركيا، وإيران، كما تنشره أيضاً النيويورك تايمز الأمريكية، ولوموند الفرنسية، والصانداي تايمز والغارديان البريطانيّين، كلُّ بلغته.

- وكمسلمين فإننا نلتزم بما نقوله وبالشروط التي وضعناها وفقاً لما أمرتنا به الشريعة. (أعقب ذلك تهديد بقتل الرهينة لو بحث البوليس عنه أو لو ألقى القبض على الذين قاموا بتسليم هذا البيان).

والبيان عبارة عن مزيج غريب من المطالب قد يبدو بعضها مقنعاً إلا أن البعض الآخر كان غير واقعي، مثل "تشكيل لجنة من الخبراء" للتحقيق في نشاطات المباحث العامة. والأخيرة تشير إلى القصور في إدراك شكري للفهم الصحيح والفعال لأجهزة الدولة. وإلى حين قامت جماعة التكفير والهجرة بإصدار بيان وأعلنوا فيه مسؤوليتهم عن اختطاف الشيخ الذهبي لم يكن الأمن يعرف من خطف الشيخ الذهبي، وإن كانت المعلومات المتاحة هي أن أنشط الجماعات في هذه المرحلة كانت جماعة التكفير والهجرة، ونشأت فكرة وجوب الاتصال بهم بسرعة، ورجحوا أن يتم ذلك عن طريق المحامي شوكت التونسي، وتم الاتصال بشوكت التونسي بالفعل، على أنه يكلمهم. وكلمهم، وقالوا له إن لهم شروطاً وإلا فسيقتلوا الشيخ الذهبي الساعة 12 الظهر. أقرجت الداخلية عن واحد فعلاً من أعضاء الجماعة على أن يكون واسطة ما بين الداخلية وما بين الجماعة، فاستطاع

الوسيط أن يمد أجل الإنذار من الساعة 12 إلى الساعة الخامسة بعد الظهر (ومن الذين طالبت جماعة التكفير والهجرة بالإفراج عنهم مقابل إطلاق سراح الشيخ الذهبي، طلال الأنصاري وهو المتهم رقم اثنين في قضية تنظيم الكلية الفنية العسكرية وقائد التنظيم في الإسكندرية والناجي من حكم الإعدام بعد قرار رئاسي بتخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة).

لم تستجب وزارة الداخلية لمطالب المختطفين، وأصدرت بياناً طالبت فيه الجماعة بالتزام الحكمة وإطلاق سراح الشيخ الذهبي على الفور وأنها إن فعلت ذلك فسوف تهئ المناخ المناسب للبت في مطالبها، ففكرة تقديم مئتي ألف جنيه وكون أن دولة تقبل أن تدفع فدية موضوع يحتاج إلى تفكير؛ أما النقطة الثانية الإفراج عن متهمين في حوزة القضاء وليسوا في حوزة وزارة الداخلية بالفعل لا تستطيع وزارة الداخلية الإفراج عنهم وإلا تصبح هي ذاتها متهمة.

وجه محامي الجماعة شوكت التوني نداء إلى أفراد الجماعة مطالباً إياهم بالإفراج عن الشيخ الذهبي راجياً منهم الاحتكام إلى العقل وعدم ارتكاب أي مخالفة للقانون مؤكداً أن أمر المسجونين من أفراد الجماعة سيحل بالطريق القانوني المشروع مبدئياً استعداداً للتدخل. انقضت المهلة الثانية التي حددتها الجماعة وواصلت الداخلية استجواب العديد من عناصر التكفير والهجرة أملاً في الحصول على أي معلومات تقود إلى العثور على الشيخ الذهبي داخل أوكار الجماعة، وانقضى اليوم الثاني بدون جدوى.

توصل ضباط الداخلية إلى معلومات تفيد بأن هناك شكوكاً تحيط بقاطني إحدى الشقق في مدينة الأندلس في منطقة الهرم، فتوجهت قوة من الشرطة نحو العقار أملاً في العثور على الشيخ الذهبي محتجزاً هناك قام ضابطا الشرطة باقتحام الشقة وعثر على شخصين من أعضاء الجماعة.

كما عُثر على مدفع رشاش وألف طلقة نخيرة حية، وكذلك على عقد إيجار فيلا مفروشة في شارع محمد حسن المتفرع من شارع فاطمة رشدي في منطقة الهرم. أثناء التفتيش حضر شخص ثالث ما إن شاهد رجال الأمن حتى حاول ابتلاع

ورقة كانت في حوزته وتبين أنها رسالة من أمير الجماعة كانت الرسالة مكتوبة بلغة مشفرة، وأثار محتواها قلق رجال الأمن على مصير الشيخ الذهبي.

شعر شكري مصطفى بأن الحكومة تماطل ولن تستجيب لمطالبه، فأصدر أوامره بقتل الدكتور الذهبي وسلم أداة القتل لأحمد طارق. وقد توجه أحمد طارق إلى الشقة المحبوس فيها الذهبي، ومعه حقيبة وتكليف مكتوب موجه "للإخوة" الموجودين في الشقة لتنفيذ القتل، ودخل غرفة الذهبي وأطلق عليه النار. واكتشفت جثة الذهبي بالصدفة يوم 7 تموز/يوليو 1977.

وصف الشقة التي تمت فيها عملية الاغتيال

العقار رقم 15 شارع حسن محمد بالهرم، وتبين أن الشقة التي تمت فيها الجريمة مكوّنة من ثلاث غرف منها غرفتان نوم وغرفة صالون وردة كبيرة وبها منضده كبيرة. وكانت غرفة النوم التي عثر بها على جثة الشهيد الشيخ الذهبي تضم سريراً خشبياً ودولاباً وكريسيين وطبق به آثار دماء الشهيد، وكان جنّمان الشهيد ممدداً فوق أحد الأسرّة بغرفة النوم داخل الفيلا مرتدياً جلباباً أبيض الذي كان يرتديه لحظه اختطافه وكان حافي القدمين وبجانبه نظارته الطبية وعثر على طلاقة رصاص واحدة فارغة فوق الفراش.

وفاة الدكتور الذهبي ولا يملك قبراً يدفن فيه

عاشت أسرة الشهيد لحظات رهيبة بعد سماعها إذاعة لندن قبل منتصف الليل تذيع نبأ تنفيذ مختطفه تهديدهم وقتله، وكان جميع أفراد الأسرة مجتمعين حول الرانيو لالتقاط الأنباء من الإذاعات الخارجية وانهارت ابنته الصغرى وظلت تصرخ بشكل هستيري، وحاول شقيقها تهدئتها دون فائدة، وتجمدت الدموع في عين الأم التي ظلت تردد كلمة (يا رب)، وقام نجل الدكتور بالاتصال بالمسؤولين للتأكد من صحة الخبر. وبعد سماع خبر الوفاة تذكرت العائلة أن المرحوم الشيخ الذهبي لا يملك قبراً يدفن فيه،

ففي الشهور الأخيرة قبل وفاته اشترى قطعة أرض في مدافن الأمام الشافعي ليقم عليها مدفناً لأسرته، وعلى الفور قام فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وكيل وزارة الأوقاف لشؤون الدعوة، فنزل سريعاً ليعد ترتيبات بناء القبر في أسرع وقت ممكن حتى يستطيعوا دفن جثته الشيخ بعد عملية التشريح التي تمت بواسطة الطب الشرعي.

وفي السابع من تموز/يوليو 1977 شُيِّعت جنازة الدكتور حسين الذهبي من جامع الأزهر بحضور عدد من المسؤولين، وكذلك بمشاركة شعبية كبيرة وغاضبة معلنة عن تعاطفها مع الشيخ الذي أريق دمه هدراً. وأصدر الرئيس السادات قراراً بإحالة القضية والمتهمين إلى المحكمة العسكرية، بينما واصل ضباط الداخلية بحثهم عن أمير الجماعة الهارب. وفي الثامن من تموز/يوليو قادت المصادفة إلى القبض على شكري مصطفى.

المتهمون ووقائع التحقيقات

بدأت التحقيقات وأعلن عن ضلوع أعضاء جماعة التكفير والهجرة في اختطاف وقتل الشيخ الذهبي، وأن واضع الخطة هو أميرها الهارب شكري أحمد مصطفى، وأن مصدر الأوامر هو نائب رئيس الجماعة وفيلسوفها ماهر بكري، أو أبو عبد الله، وأن قائد مجموعة الاختطاف هو ضابط الشرطة المفصول الهارب أحمد طارق عبد العليم، وأن منفذ الاغتيال وقتل الذهبي هو "مصطفى عبد المقصود غازي" المعروف بـ "أبو توبة".

من هو قاتل الشيخ حسين الذهبي؟

"المتهم مصطفى عبد المقصود غازي 35 عاماً، وهو من مدينة كفر الشيخ، كان يعمل بائع أقمشة في أحد المجمعات الاستهلاكية، وتم فصله بعد اختلاسه للأموال. سافر إلى ليبيا، وعاد إلى القاهرة ليزاول نفس العمل، وقد عرف بانحرافه منذ الصغر حتى أنه لا يعترف بوجود الله عز و جل ولا رسوله الكريم، كما أنه متزوج من سيدتين ومنجب من كليتهما، ووالده يعمل حلاقاً

ويبلغ من العمر 80 عاماً آنذاك ، وأن أصدقائه إذا أحبوا مضايقته قالوا له جملة: صلي على النبي".

ولما كانت الجثة قد اكتشفت في شقة مفروشة، فقد حاصرت أجهزة الامن جميع الشقق المفروشة في القاهرة بعد أن تاكدت أن الجماعة تستخدمها، وبعد يوم واحد - أي في يوم 8 تموز/ يوليو كانت تقبض على شكري مصطفى "أبو سعد"، وخمسة عشر عضواً، ثم بدأ تساقط بقية الأعضاء.

السادات ينعي الشيخ الذهبي

نعى الرئيس السادات إلى شعب مصر وإلى الأمة العربية قاطبة الدكتور محمد حسين الذهبي في بيان صدر في 6 تموز/ يوليو 1977 عن رئاسة الجمهورية هذا نصه:

"بإيمان الله وقضائه ينعي الرئيس محمد أنور السادات لشعب مصر والأمة الإسلامية قاطبة علماً من أعلام الدين والورع وهب حياته للجهاد في سبيل الله والحق والدعوة إلى الخير وفاضت روحه متفانياً في أداء واجبه نحو الله والوطن".

وقد تلقى الرئيس السادات نبأ الحادث الاليم الذي تعرض له المغفور له فضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي أثناء وجوده في الغابون لحضور مؤتمر القمة الأفريقي وظل يتابع باهتمام تطورات الحادث بأدق التفاصيل حتى بلغه نبأ استشهاد هذا العالم الجليل الذي ستظل سيرته العطرة نبراساً لأبناء مصر والأمة الإسلامية.

تكريم الذهبي بعد وفاته:

أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بمنح وسام الجمهورية من الطبقة الأولى لاسم الشهيد الدكتور حسين الذهبي تقديراً لخدماته ومواقفه الجليلة.

أقصى معاش بالدولة لأسرة الشيخ الذهبي

قررت الدكتورة أمال عثمان وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية محمد أنور السادات بمنح أسرة الشيخ حسين الذهبي أقصى معاش بالدولة وهو 208 جنيهاً، وبأن تتمّ مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي الذي يصرف عند الوفاة، وذلك تقديراً لجهوده في مجال الدعوة الإسلامية والارتباط الشديد بين اغتياله وبين تمسكه بالقيم الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي.

تكريم مطوبس للشيخ الذهبي

لم تنسَ مطوبس الشهيد الشيخ الذهبي، فالشارع الذي يتواجد به المنزل الذي تربي فيه أطلقوا عليه اسم الشيخ الذهبي، وكانت هناك مدرسة ابتدائية جديدة تم إنشاؤها سُمّيت مدرسة الشهيد الذهبي الإبتدائية، وقامت المدينة ببناء معهد ديني باسم الشهيد تكلف حوالي 15 ألف جنيه.

استجواب عن مقتل الشيخ الذهبي في مجلس الشعب

قدم مصطفى كامل زعيم المعارضة استجواباً في مجلس الشعب إلى ممدوح سالم رئيس الوزراء عن مقتل الشيخ الذهبي ويتضمن مدى تأمين المواطنين وعن مصدر دخل هذه العصابات التي نفذت هذا الاغتيال، وقال إن الشعب والعالم ينتظرون ماذا نحن فاعلون أمام هذه القضية وأن أي تهاون أمام الحكم ستكون له أسوأ النتائج.

محاكمة القتلة

وقد أصدر الرئيس على الفور قراراً بتقديمهم لمحاكمة عسكرية خاصة حيث يلقي الجناة الأثمون جزاء ما اقترفت أيديهم كفراً بالله والوطن وبكل المبادئ والقيم الراسخة. وقد قدم للمحاكمة أربعة وخمسون عضواً بتهمة قتل الذهبي، في الوقت الذي قدم للمحاكمة أيضاً 204 آخرين بتهمة الانتماء للتنظيم.

تقرير الطبيب الشرعي عن مقتل الشيخ الذهبي

وقال فيه الطبيب الشرعي بعد تشريح الجثة أن القتل حدث برصاصة 7,65مليمتر في العين اليسرى وأطلقت عليه وهو ملقى على ظهره حيث وجدت علامة قرب إطلاق نار ظاهرة على عصابة القماش التي كانت تغطي العين، ودل ذلك على أن القاتل وضع فوهة الطبنجة على رأس المجني عليه، وتم قتله في اليوم التالي لاختطافه.

حكم المحكمة العسكرية العليا

أصدرت المحكمة العسكرية العليا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 حكماً في قضية خطف وقتل الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق بمعاينة 5 متهمين بالإعدام. وهم شكري مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة، ونائبه ماهر عبد العزيز بكري، وأنور مأمون صقر وضابط الشرطة المفصول أحمد طارق عبد العليم وعامل البناء مصطفى عبد المقصود غازي.

وقالت المحكمة أنه ثبت لها أن "أحمد طارق عبد العليم" هو الذي قتل الدكتور الذهبي عمداً مع سبق الإصرار والترصد وأن مجموعة القيادة التي تضم الأربعة الآخرين شركاء له في القتل العمد بطريق الاتفاق والتحريض. وأن دورهم الإجرامي في هذه الجريمة لا يقل خطورة عن دور الفاعل الأصلي، إلى جانب أن الشريعة الإسلامية تجيز قتل أكثر من فرد قصاصاً لقتل فرد واحد إذا ثبتت مساهمتهم في القتل.

وقد تلا النطق بالحكم والتهمة الموجهة إلى كل من المتهمين الخمسة في القضية رقم 6 لسنة 1977، مأمور سجن الاستئناف، وحضر تنفيذ الحكم ممثل النيابة العسكرية والنيابة العامة والطب الشرعي ومصالحة السجون.

وبدأ التنفيذ أولاً بالمتهم شكري أحمد مصطفى ثم المتهم ماهر عبد العزيز بكري، ثم المتهم أحمد طارق عبد العليم، ثم المتهم أنور مأمون صقر، ثم المتهم مصطفى عبد المقصود غازي. وقد خيم على المتهمين الخمسة وجوم شديد فور سماعهم بالحكم، وكان أكثرهم انهياراً المتهم الأول شكري مصطفى الذي تمت

بكلمات غير مفهومة وبصوت منخفض، وكان زائغ العينين قليل الكلام. استمر نبض المتهمين عقب تنفيذ الحكم فيهم من ثلاث إلى خمس دقائق.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها بإعدام المتهمين الخمسة بعد محاكمة علنية في 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1977 - وتصدق على الحكم - لقيامهم بالتخطيط والإعداد والتنفيذ لاغتيال الدكتور الذهبي.

كما قضت المحكمة بمعاينة 12 متهماً بالأشغال الشاقة المؤبدة وهم أفراد المجموعة التي اشتركت في خطف الدكتور الذهبي وهم:

• محمد خالد عبد الحميد صقر.

• مجدي صابر حبيب.

• صفوت حسن الزيني.

• محمد إبراهيم أبو دنيا.

• محمد السيد عبد الحميد صقر.

• إبراهيم محمد حجازي.

• محمد عباس عبد العال.

• إسماعيل حسن نصار.

• محمود عبد الرازق صالح.

• محمد سالم الباجوري.

• توفيق علي.

• صابر منكور علي.

كما قضت المحكمة بمعاينة 7 متهمين بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة هم:

• محمد جمال غريب حشيش.

• رزق عبد العزيز سالم.

• محمد جمال السيد.

- الاردني عبد المنعم عبد السلام أبو ياسين.
- حسن البنا مصطفى ثابت.
- أحمد إبراهيم الصادق.
- علي أحمد جاد.

وقالت المحكمة أن الثلاثة الأول هم الذين حملوا بيان الجماعة إلى دور الصحف ووكالات الأنباء، وإلى رئاسة مجلس الوزراء، وقد أدانتهم المحكمة بتهمة اللجوء إلى العنف والتهديد لحمل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتها. وكما أدانتهم للاشتراك في عصابة بقصد اغتصاب 200 ألف جنيه من أموال الحكومة، وهو المبلغ الذي طالبت الجماعة الدولة بدفعه كفدية مقابل الإفراج عن الشيخ الذهبي. وأما الأردني أبو ياسين فقد اشترك في تهمة الاتفاق الجنائي على السعي والتخابر مع دولة أجنبية. أما الثلاثة الآخرون فهم الذين ارتكبوا جرائم تفجير العبوات الناسفة في ميدان العتبة وسينما سفنكس وشقة المنصورة. كما قضت المحكمة بمعاقبة 6 متهمين بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات لكل منهم، مغاوري جبر أحمد العوف، محمود عبد العزيز عزام.

ولقد أثار تكليف محكمة عسكرية وليس مدنية بالنظر في هذه القضية، رغم عدم انتساب أحد من المتهمين للقوات المسلحة، بعض الجدل. وكذلك تولّى المدعي العام العسكري، اللواء مخلوف عرض وجهة النظر الرسمية في شكري مصطفى وجماعته للصحف وللجمهور، بينما لم يسمح لشيخ الأزهر، أعلى سلطة رسمية في مصر، حتى بالإدلاء بشهادته أمام المحكمة. إذن تولي المحكمة العسكرية للقضية أضراراً بهيئات أخرى حاولت التصدي لجماعة المسلمين خاصة هيئة العلماء، وبذلك لم يستمع أحد إلى رأي الهيئة التي كان القتل ينتسب إليها.

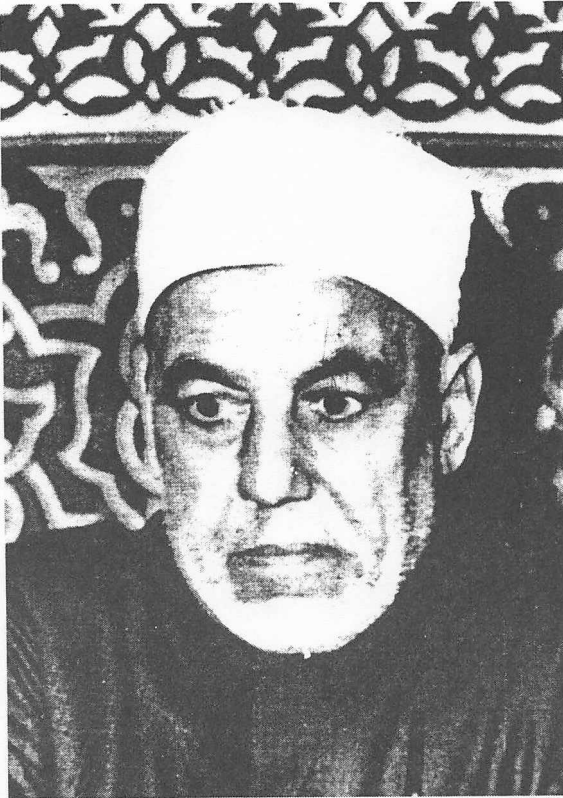
وفي حديثه الأول لجريدة الأهرام أوضح اللواء مخلوف أن السبب في إحالة القضية للقضاء العسكري هو أننا الآن في فترة العطلة السنوية للمحاكم والتي تنتهي في آب/أغسطس مثل هذه القضية الخطيرة التي تهز الرأي العام لا

بد وأن تنجز بالسرعة الواجبة والقضاء العسكري ليس فيه "إجازات قضائية". وقد تمت التحقيقات الأولى بسرعة كبيرة وأصبحت التحقيقات منتهية فعلياً في 27 تموز/يوليو رغم وجود عدة مئات من المتهمين. وفي لقائه الثاني مع الأهرام هنا اللواء مخلوف نفسه على الإنجاز الرائع لهذه المهمة وطمان أي قارئ قد تثور لديه أدنى الاعتراضات "فكل الضباط الذين شاركوا في التحقيقات لديهم بحد أدنى درجات علمية في القانون، إن لم تكن الدكتوراه". وبدأ في شرح المنهج الذي اتبعه المحققون العسكريون في تعاملهم مع القضية.

وبقتل الذهبي وبالقبض على أغلب أعضاء الجماعة وإعدام أميرها شكري مصطفى تنفيذاً لحكم المحكمة العسكرية تكون "جماعة المسلمين" قد انتهت فعلياً.

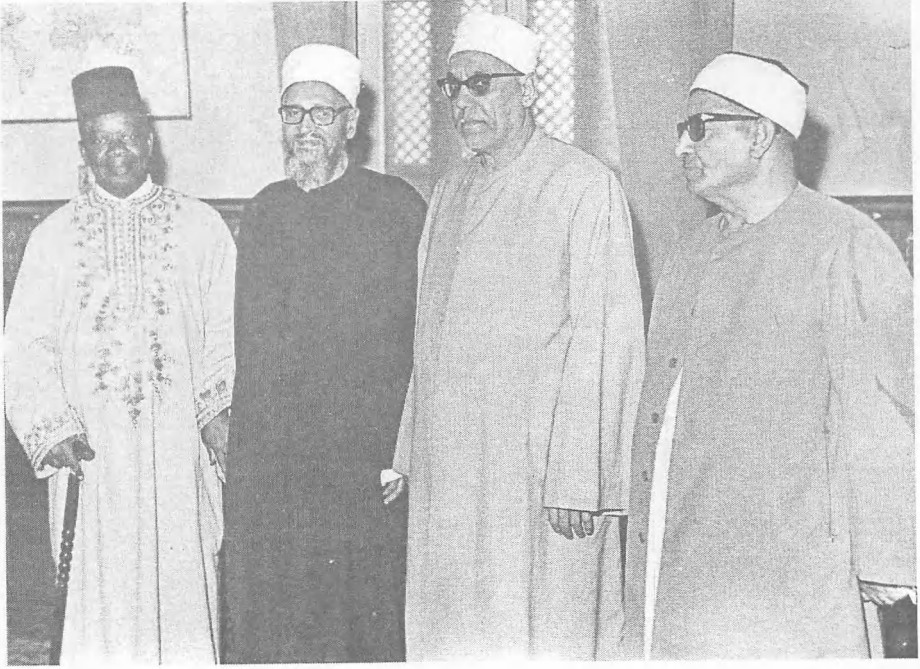


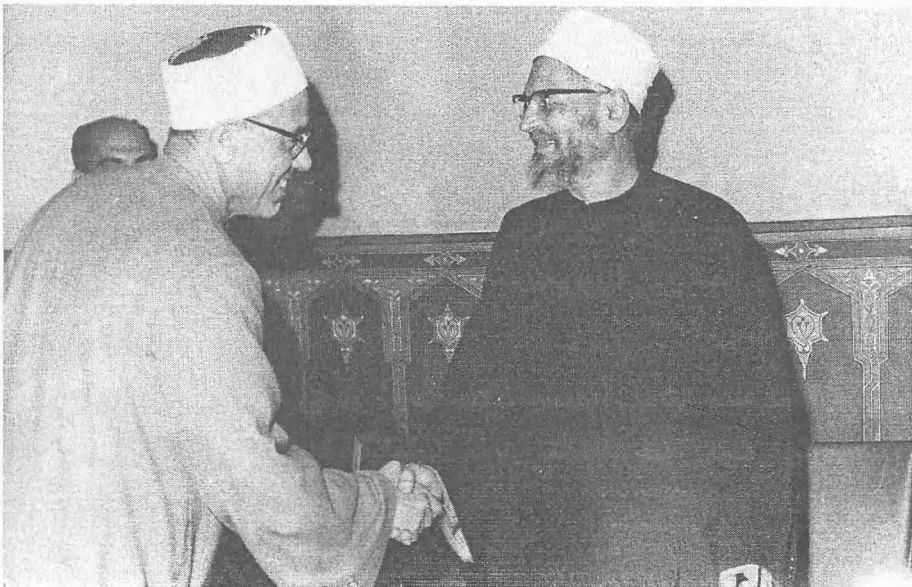
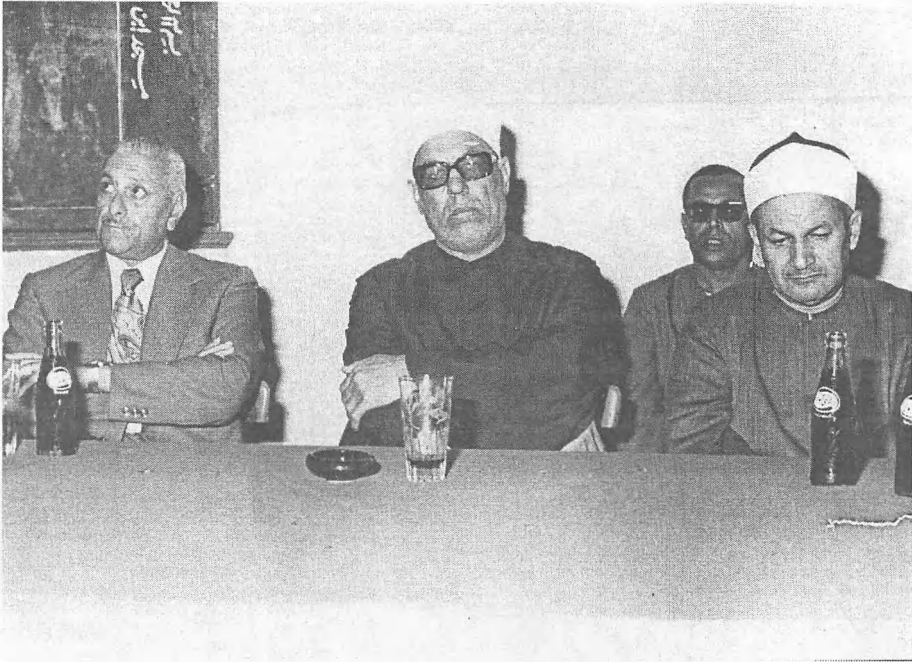
وزيرة الشؤون الاجتماعية عائشة راتب، ووزير الأوقاف الشيخ محمد حسين الذهبي في افتتاح الدورة التدريبية لتنظيم الأسرة

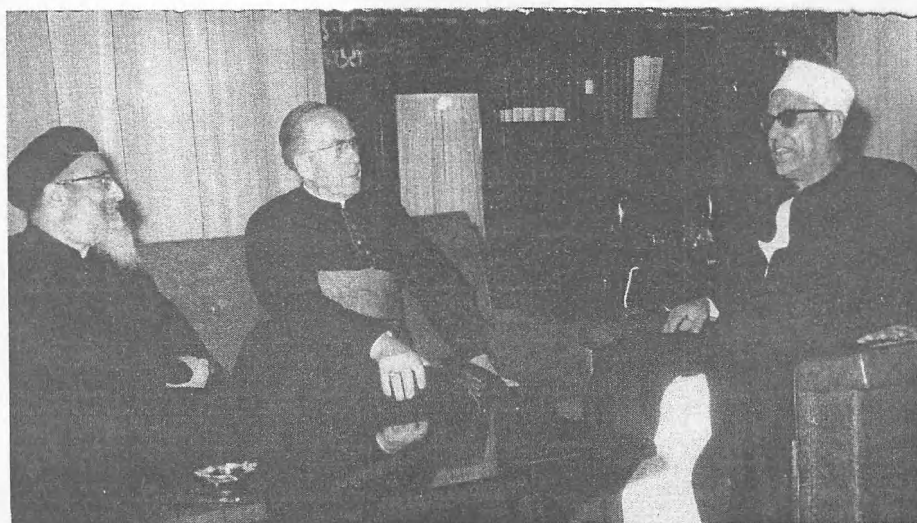


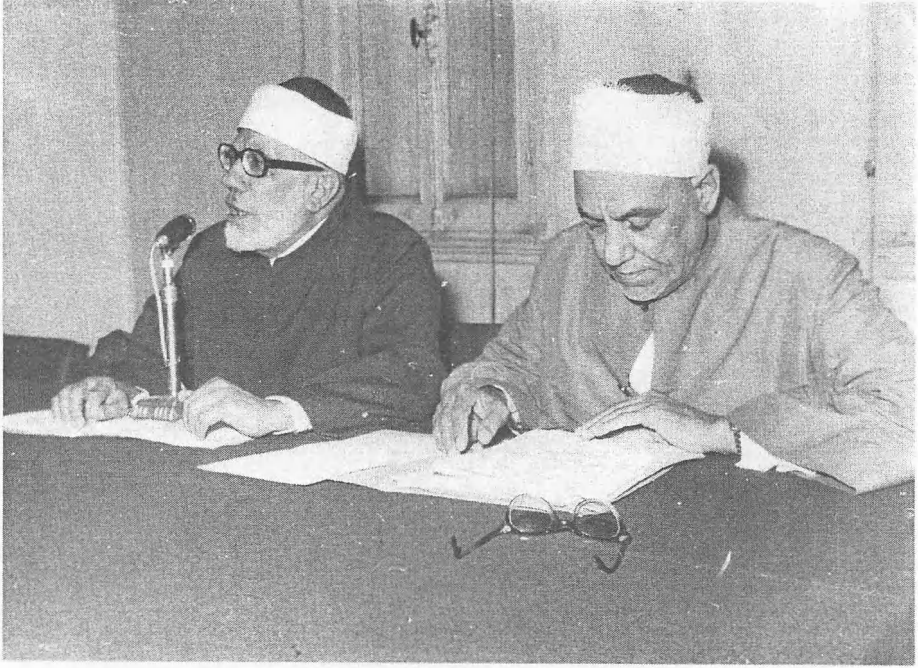
بورترية لفضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف وشؤون الأزهر

صور متنوعة لفضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي

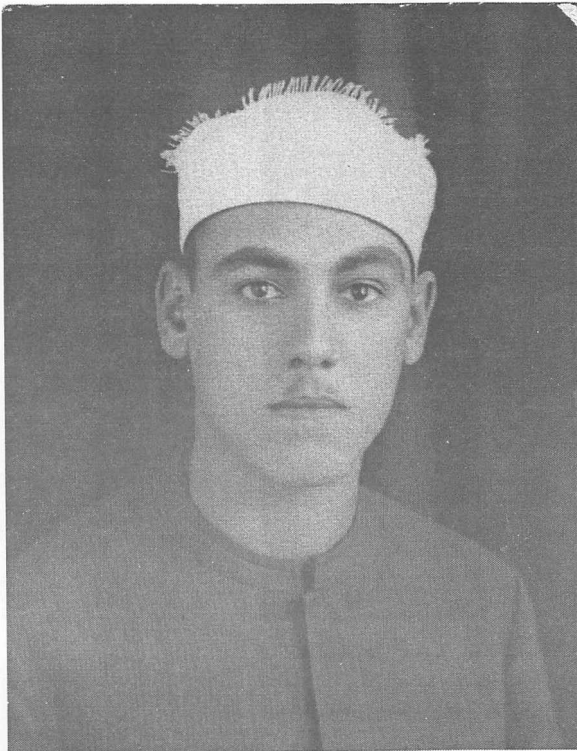
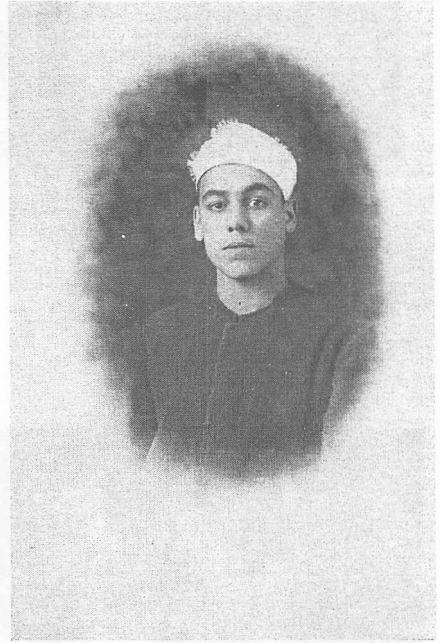








صور للشيخ الذهبي في شبابه





مصطفى غازي
فيد الذهبى بالسلسلة

احمد طارق عبد العليم
الضابط فائل الذهبى

انور يامور صقر
نائب الزعيم

ماهر بكري
تيلسوف الجماعة

شكري مصطفى
زعيم الجماعة



بم الجماعة فى قبضة العقيد عادل مجاهد رئيس مكافحة التشايط الدينى
طرف .. ومن عجب الاقدار ان زعيم الجماعة كان يضع العقيد ضمن قائمة
ضحايا الذين اعترم اغتيالهم ..

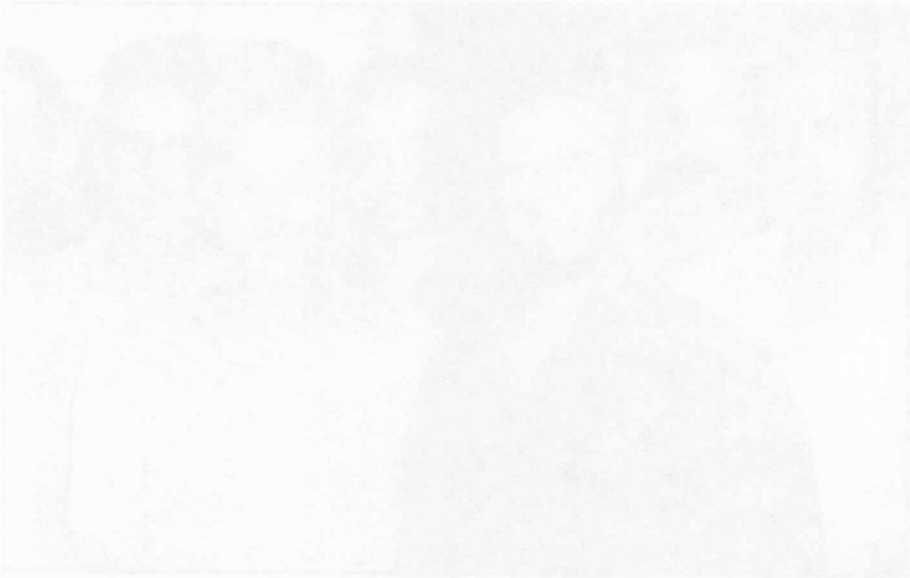
المتهم شكري مصطفى



شكري أحمد مصطفى بين المقدم إبراهيم كمونة والعقيد رضا مطاوع .. وكان
الأثنان قد رتبا له الكمين الذي شبط فيه نى عزية النخل ..



جنازة الشيخ محمد حسين الذهبي



الشيخ محمد حسين الذهبي في إحدى المناسبات

الفصل الثامن

اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات

(6 تشرين الأول/أكتوبر 1981)

في صباح يوم الثلاثاء 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981.. صباح اليوم الأخير في حكم الرئيس أنور للسادات.. لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا اليوم سيكون يوماً غير عادي.. لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا اليوم الذي يحتفل فيه السادات بذكرى انتصاره سيكون يوم اغتياله.

ويعد هذا اليوم هو آخر محاولة لاغتياله بعد أن تعرض وهو فوق مقعد الرئاسة على مدى أحد عشر عاماً إلى أكثر من أربعة عشرة محاولة اغتيال فشلت جميعها إلا واحدة وقعت أثناء احتفالات مصر بانتصارات تشرين الأول/أكتوبر في العام 1981، وقد تضافرت مجموعة من الظروف السياسية المحلية والدولية لتحقيق هذا الاغتيال. غير أن حادث اغتيال السادات تجاوز مجرد الخلاف بين تيار سياسي معارض ونظام الرئيس السادات لقد كان الاغتيال رمزاً للأزمة التي وصل إليها النظام السياسي المصري، والأزمة لها جوانب عديدة ومتداخلة تتمثل في مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية التي مهّدت الطريق أمام حادث الاغتيال. تعود جذور الأزمة إلى هزيمة 1967 وما تلاها من تداعيات أثرت على شرعية النظام السياسي الذي تلى

الهزيمة. لقد منيت مصر بأكبر هزيمة في تاريخها الحديث، كما كان اقتصادها ضعيفاً، وكانت الروح المعنوية للجيش في أسوأ حالاتها، كما هيمن على الشعب شعور بالمهانة، الأمر الذي لم تكن معه الاختيارات متاحة أمام السادات حينما أصبح رئيساً للجمهورية، بل إنه كان رهين الازمات التي ورثها عن الفترة السابقة إبان الحكم الناصري، كما كان مكبلاً بقيود عديدة يصعب حصرها، فقد ورث بلداً محتلاً بعد حرب الأيام الستة، وكان ما يتلقاه من حلفائنا الروس في ذلك الوقت قد لا يفي بمتطلبات حرب التحرير في وجه جيش إسرائيل المشمول برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبكل متطلباته من أحدث الأسلحة والمعدات والخبرات الفنية، وفي وجه التحصينات البالغة القوة بخط بارليف.

واجه السادات منذ اللحظة الأولى قضية تحرير الأرض التي راحت ضحية العدوان الإسرائيلي في العام 1967، وكان الرئيس عبد الناصر قد حدد خطة العمل المصرية لمواجهة مشكلة الاعتداء الإسرائيلي حين قال في نهاية عام 1969: "أنه لن يكون هناك أمل في التوصل إلى أي حل سياسي للمشكلة إلا إذا أدرك العدو أننا قادرين على إرغامه على الانسحاب بالقتال".

استطاع السادات اعتقال خصومه والانفراد بالحكم بعد صراع على السلطة دام نحو ثمانية أشهر فيما عرف بـ"ثورة التصحيح" التي تمكن فيها من القضاء على خصومه السياسيين في أيار/مايو 1971، وأصدر الرئيس محمد أنور السادات سلسلة من القوانين الرئاسية بداية من أيار/مايو 1971 بهدف تفكيك بعض الأجهزة الأمنية الواسعة النفوذ التي تأسست خلال عهد عبد الناصر. وأعلن تفاصيل المؤامرة التي كانت تستهدف إقصاءه عن الحكم بالقوة، وألقى القبض على كل الرؤوس المدبرة للفتنة. وصدرت قرارات بإلغاء كافة الظروف الاستثنائية، وبدأت في مصر مرحلة جديدة مع إيجاد مجال أوسع للحرية الفردية والسياسية في مصر. ثم تبنى الرئيس السادات سياسة التقرب من الغرب على حساب حليف مصر آنذاك الاتحاد السوفييتي، وقام بطرد عشرين ألف خبير سوفييتي من الجيش المصري عام 1973.

بعدها بدأ الرئيس السادات باستثمار النتائج التي ترتبت على حرب

الاستنزاف على الجبهة المصرية. تلك النتائج التي أسفرت عن تحريك قواعد الصواريخ المصرية المضادة للطائرات في اتجاه الشرق على الضفة الغربية لقناة السويس. غطاء لعملية عسكرية محتملة. هذا فضلاً عن استفادته من رفض إسرائيل لمشروع السلام الذي عرف بمشروع روجرز، بالتركيز على الدعوة للسلام في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بسقوط دعاوى إسرائيل التي كانت ترددها في ذلك الوقت وهي أن العرب يريدون إلقاء إسرائيل في البحر. وفي نفس الوقت استفاد من دعوته للسلام في تهيئة المجتمع الدولي للعملية العسكرية القادمة.

ولم يعد هناك مخرج سوى الإعداد لعملية عسكرية مُحَكَّمة التخطيط والتنفيذ تم إعدادها ببراعة فائقة انتهت إلى تحقيق أول انتصار حقيقي عسكري مصري على إسرائيل كان موجهاً بالدرجة الأولى لإجهاض نظرية الأمن الإسرائيلية التي تتيح لإسرائيل الاحتفاظ بالأرض المحتلة بعد 67. وكان من نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 أن ثبت للعالم براعة المخطط المصري للحرب وكفاءة القيادة العسكرية المصرية. وكان ذلك أول انتصار حقيقي واضح يظفر به السادات، وكانت الخطوة الأولى في طريق الاغتيال.

إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي قامت على تخفيف حدة الاقتصاد الموجّه. فمع بداية العام 1974 قرر السادات أن ينهج سياسة جديدة اقتصادية وسياسية قرر إعادة بناء الاقتصاد المصري على أساس ما سُمِّي بالانفتاح على العالم والسماح لأول مرة منذ وقت طويل للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في البنية الاقتصادية، كما سمح للتيارات الفكرية المختلفة بالتعبير عن نفسها والإفصاح عن آرائها.

وجاء في "ورقة أكتوبر" التي صدرت في 18 نيسان/أبريل 1974 أن الديمقراطية لا تمارس من فراغ بل لا بد من أطر تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص أمور الوطن الاقتصادية والاجتماعية. ثم طرح السادات فكرة تطوير الاتجاه الاشتراكي وانتهت في العام 1975 إلى التسليم بضرورة تعدد الاتجاهات داخله. وجاء في ظل ذلك تطوير المنابر الثلاثة، والتي تطوّرت إلى ثلاثة أحزاب

رسمية وقانونية بعد انتخاب مجلس الشعب في العام 1976. وعلى الجانب الآخر أقرزت سياسة الانفتاح الاقتصادي بعض المظاهر الاجتماعية كالتفاوت في الدخل، والخلل في توزيع الثروة بالإضافة إلى تفشي مظاهر التسيب في الحياة العامة. وكانت تلك المظاهر كافية لجذب الشباب المثقف إلى جانب الجماعات الدينية المتطرفة والتي استغلت جاهلية المجتمع، إذ نجح الإسلاميون من إخوان مسلمين وتنظيمات وجماعات في تغيير ملامح الحياة السياسية والاجتماعية.

على المستوى الفكري عادت فكرة الإسلام دين ودولة تسيطر من جديد، وأصبحت العلمانية تهمة يتبرأ منها صاحبها، كما صار الجميع تقريباً يطالب بتطبيق الشريعة. من جانب آخر أنزل التشدد الديني أضراراً شديدة بالجامعات المصرية والتعليم العام، وسيطرت الجماعات الإسلامية (الإخوان والمنشقين عليهم) على الاتحادات الطلابية في مختلف الجامعات، وفرضت على الجامعة نظامها الخاص.

وجد السادات نفسه في صراع مع التيار اليساري داخل السلطة وفي الحياة العامة. وكان السادات مدركاً لأهمية الدور الذي يمكن للإسلاميين أن يلعبوه في هذا المجال. فقد كانت "ثورة يوليو" قد التقت بهم مؤقتاً في بدايتها. كما كان الرئيس الجديد على علاقة قديمة بالإخوان، وعلى دراية جيدة بطموحاتهم السياسية. ولم يكن ثمة سبيل أمامه لموازنة قوة الشيوعيين والناصريين داخل الجامعات والنقابات المهنية غير الإخوان المسلمين، وقد كان قد بدأ يفرج عنهم منذ العام 1971. وقد أطلق السادات سراح مرشد الإخوان الثاني حسن الهضبي مع عدد كبير من أعضاء الحركة، كما ظهرت قيادات جديدة منها مصطفى مشهور وحسني عبد الباقي ود. أحمد الملط ومأمون الهضبي، كما بدأت المكاتب الإدارية تتشكل من جديد. من جانب آخر تعمقت الصداقة المصرية السعودية، وازداد نفوذ الإخوان المسلمين المقيمين فيها وفي الغرب، كما تم تعديل أحد بنود الدستور المصري لينص على "أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وعندما توفي حسن الهضبي، تم تعيين عمر التلمساني مرشداً ثالثاً للإخوان المسلمين عام 1973. ويقال إن الإخوان طلبوا

من الهُضَيْبِي فِي مرضه ترشيح المرشد الجديد فرد قائلاً: "إنني لا أريد أن أتحمّلها حياً وميتاً".

في 8 تموز/يوليو 1975، صدر عفو شامل عن الإخوان المسلمين، ونشط في مجال تحسين العلاقة بين السلطة والإخوان بعض الوسطاء، وفي هذه الظروف المواتية أخذت قيادات الإخوان تعيد تنظيم صفوفها، وتعيد تكوين تشكيلتها الجماهيرية بصفة سرية في أنحاء البلاد.

ثم جاءت أحداث كانون الثاني/يناير 1977 حيث أعلنت الحكومة في مساء يوم الاثنين 17 كانون الثاني/يناير 1977 قراراتها برفع أسعار عدد من السلع الأساسية بنسب تتراوح بين أربعين ومئة في المئة شملت الزيت والسكر والشاي والأرز ... إلخ. دارت مواجهات عنيفة بين مئات الألوف من المتظاهرين وبين قوات الأمن والمركزي طوال ليلة الثامن عشر، والتاسع عشر من كانون الثاني/يناير في كل الأحياء الشعبية وبالقرب من وسط القاهرة، في صباح اليوم التالي الأربعاء التاسع عشر من كانون الثاني/يناير، بدأت المظاهرات في الخروج مع تصاعد في أعمال العنف والمواجهات مع قوات الأمن التي فقدت السيطرة تماماً، وشهد هذا اليوم إحراق أعداد كبيرة من السيارات والاستيلاء على محتويات أعداد كبيرة من المحلات، بالإضافة إلى كثير من المباني التي تحمل رموزاً خاصة والتي وصفها السادات بأنها انتفاضة لصوص.

أدرك السادات أن الحل العسكري حتى بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 لن يحقق إعادة سيناء المحتلة منذ العام 1967 للسيادة المصرية. وبادر السادات إلى إعلان رغبته في حل النزاع سياسياً في ضوء السياسة المصرية المقررة سلفاً، ووضع العالم كله أمام خيار السلام بزيارته للكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 بقرار خطير اتخذه وتحمل مسؤوليته الكاملة. وأعلن السادات في افتتاح دورة مجلس الشعب المصري (البرلمان) في العام 1977 استعداده للذهاب للقدس بل والكنيست الإسرائيلي، وقال كلمته الشهيرة "ستدهش إسرائيل عندما تسمعي أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". ولقد انهالت عاصفة من التصفيق من

أعضاء المجلس، إلا أن ذلك لم يكن يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلاً إلى القدس.

وبالفعل ذهب السادات إلى إسرائيل وسط دهشة العالم وألقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وشدد في هذا الخطاب على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل. وبالقدر الذي اجتمع فيه العرب حول قرار حرب تشرين الأول/أكتوبر اختلفوا فيه حول قرار السلام، فأعلن العرب قطع العلاقات مع مصر، ولم يمض عام على مبادرة السلام إلا وأبرم اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في إطار الحل الشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي في السادس والعشرين من آذار/مارس 1979، وتم توقيع الاتفاقية بجهود الرئيس الأمريكي كارتر للتغلب على الاعتراضات الإسرائيلية على بنودها، ولم تكن الاتفاقية مقصورة على الطرفين فقط بل كانت مفتوحة للمشاركة من جانب جميع الأطراف المعنية بالسلام في المنطقة. ووافق عليها المصريون في استفتاء شعبي جرى في نيسان/أبريل 1979. وكان السادات يدرك تماماً أن الخطوات التنفيذية لعملية السلام أقلقّت الذين يضايقهم السلام وبدأ العدّ التنازلي لجريمة الاغتيال. وصرح السادات في آخر حديث له أذيع به للفيغارو الفرنسية في 26 أيلول/سبتمبر 1981 أي قبل اغتياله بعدة أيام:

"إنني أثير الكدر والارتباك أن السلام يضايق البعض.. إذا تم اغتيالي ابحتوا عن المستفيد من الجريمة".

استطاع الإخوان على كل حال وفي فترة قياسية، أن يصبحوا قوة سياسية كبيرة في المدن والقرى والجامعات والنقابات، وعانت مجلتهم "الدعوة" إلى الصدور، مركزة عداها على الولايات المتحدة والشيوعية والإلحاد وإسرائيل، كما أكد الإخوان في عدد تشرين الثاني/نوفمبر 1978 أنهم: "ضد التآمر على النظام وتدبير الانقلابات"، لأنهم ليسوا طلاب حكم، ولا يعنيهم نوع الحكم ودستوره وشكله ونظامه، وبعد ذلك فليحكم من يشاء". وحاول الإخوان توحيد جهود الإسلاميين فيما أسموه بـ "المؤتمر الإسلامي الدائم للدعوة".

اشتهر عهد السادات بظهور التنظيمات السرية لجماعات العنف والتكفير. كان أول هذه التنظيمات "تنظيم الفنية العسكرية"، الذي عُرف كذلك باسم قائده الفلسطيني الأصل "صالح عبدالله سرية" الذي درس في بغداد، وأقام في مصر، وتأثر بأفكار "حزب التحرير الإسلامي" أحد الأحزاب الإسلامية التي نشأت في فلسطين في أوائل الخمسينيات لاستعادة الخلافة الإسلامية. وفشلت محاولة "تنظيم الفنية العسكرية" في الاستيلاء على السلطة، وأسفرت عن مصرع 13 شخصاً وإصابة 27 آخرين وتقديم 92 شخصاً للمحاكمة عام 1974، وتم إعدام "صالح سرية" قائد المحاولة. ثم برزت الجماعة الثانية "جماعة المسلمين" والتي عرفت باسم "التكفير والهجرة" بزعامة شكري مصطفى، وما لبثت الحركة أن انجرفت إلى العنف والتصفية الجسدية بين أعضائها، كما أقدمت على اختطاف وقتل وزير الأوقاف الأسبق د. محمد حسين الذهبي، وقد حكمت المحكمة يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 بإعدام شكري مصطفى وأربعة آخرين ومعاقبة 12 عضواً بالأشغال الشاقة المؤبدة.

كما عرف عهد السادات العديد من التنظيمات باسم "جماعة الجهاد". وقد شكل أول هذه التنظيمات أحمد صالح عامر الذي حُكِم ببراءته في قضية صالح سرية، فلم يكذب يفرج عنه حتى قام بتشكيل التنظيم، كما أن جميع المتهمين المفرج عنهم في حادث "الفنية العسكرية" أصبحوا أعضاء في تنظيم الجهاد. وكان الخيط الأول في كشف التنظيم هو محمد شريف إبراهيم أمير الإسكندرية، بعد أن أبلغ عنه خاله. وبرز التنظيم الثاني في الإسكندرية عام 1979، وكان رئيسه علي صالح المغربي، بينما كان رئيسه في القاهرة الطبيب مصطفى يسري. وقد أصيب علي صالح في إحدى العمليات أثناء مقاومته لرجال الشرطة إصابات فاحشة، واعترف بكل شيء عن التنظيم.

وقد أفلت من الاعتقال في هذا التنظيم الثاني مهندس بالإسكندرية يدعى "محمد عبد السلام فرج"، قُدِّر له أن يشكّل تنظيمًا ثالثاً باسم الجهاد، دخل التاريخ بوصفه التنظيم الذي قتل السادات.

"لاحظ فرج أنه على الرغم من أن الدولة تحكم بأحكام الكفر، فإن أهلها

مسلمون، ومن ثم يجب ألا يعامل المجتمع على أنه مجتمع كافر وشن الحرب عليه، بل يجب أن يقتصر الكفر، وبالتالي الحرب على الحكام، ويكون السلم لجمهور المسلمين... والطريق هو إقامة الدولة الإسلامية أولاً ثم الخروج منها للفتح". وقد وضع محمد عبد السلام فرج هذه الأفكار في كتيب صغير استند فيه إلى فكر ابن تيمية، وطبع منه خمسمئة نسخة فقط، وأخذ في تكوين تنظيمه الجديد الذي يقوم على فكر هذا الكتاب الذي أسماه "الفريضة الغائبة". وكان من الطبيعي أن يكون مهد دعوته في بولاق الدكرور، وهي الحي المكتظ بالسكان الذي يسكن فيه، وفي صيف 1981 تعرف على طارق عبد الموجود الزمر، الطالب بكلية الزراعة، وأقنعه بضرورة الإعداد لإقامة الدولة الإسلامية، وطلب منه ضم أفراد للتنظيم، على أساس أن الجهاد فريضة قائمة إلى يوم القيامة. فكان هذا بداية تكوين التنظيم.

ثم ساقته الظروف إلى تجنيد كرم زهدي، أمير الجماعات الإسلامية بالمنيا، حيث جاء زهدي إلى القاهرة هارباً من القبض عليه بعد حوادث الفتنة الطائفية في المنيا. وأقنعه بالانضمام إلى تنظيمه الذي يستهدف إقامة الدولة الإسلامية عن طريق ثورة شعبية وأن يضم إلى التنظيم قيادات الجماعات الإسلامية بالصعيد فكان أحد نقاط التحول في التنظيم، لأنه بذلك يكون قد ضم إليه الجماعات الإسلامية في جنوب مصر.

وفي الوقت نفسه كان محمد عبد السلام فرج قد تعرّف على عبود عبد اللطيف الزمر - زوج شقيقة طارق الزمر - وكان ضابطاً برتبة مقدم في المخابرات الحربية، واتفق معه على فكرة إقامة الدولة الإسلامية، لتحرير البلاد من الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، وعلى مشاركته تأسيس التنظيم.

وفي آب/أغسطس 1980 تم الاتفاق بين محمد عبد السلام فرج وأعضاء التنظيم على تشكيل مجلس شورى للتنظيم يختص بإدارة شؤونه ومتابعة الأحداث ومواجهتها بالقرارات اللازمة. وقد تشكّل هذا المجلس بالفعل تحت رئاسة عبد السلام فرج. وفي تموز/يوليو 1981 دعم التنظيم صفوفه بضم تنظيم آخر للجهاد كان قد أسسه أردني أزهري يدعي "محمد سالم الرحال".

انتشرت أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت في نيسان/أبريل 1980 في الصعيد، وانتقلت إلى العاصمة وبلغت ذروتها في 17 حزيران/يونيو 1981، في المصادمات بين المسلمين والمسيحيين في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة، والتي استمرت يومين، وأدت في النهاية إلى قتل 17 شخصاً وجرح أكثر من 50 واعتقال 212 شخصاً. كما وقع صدام آخر بين المسلمين والمسيحيين في 27 تموز/يوليو بالقاهرة.

وفي 2 آب/أغسطس قتل ثلاثة أشخاص وجرح 56 في انفجار شحنة متفجرات أثناء حفل زواج أقيم في كنيسة مسيحية في حي شبرا. وبعد مرور حوالي يومين وقع حادث بين مسلمين ومسيحيين في حلوان. وفي 17 من ذات الشهر وقعت أعمال شغب في الإسكندرية.

تتابعت بعدها الأحداث، وشعر السادات بالقلق إزاء تفشي أعمال الفتنة الطائفية وأن الزمام بدأ يفلت من يديه، فمجل سياساته أدت إلى أزمة مجتمعية شاملة خلقت المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع. ولم يجد النظام الحاكم أمامه من سبيل لتحجيم المعارضة التي تصاعدت ضده سوى العنف. في يوم 29 آب/أغسطس 1981، تلقى الرئيس السادات تقرير المستشار أحمد سمير سامي وزير العدل عن أحداث الفتنة الطائفية، كما قرر المستشار حامد زكي رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الموافقة على طلب نيابة أمن الدولة بمصادرة العدد 65 من مجلة "الدعوة الإسلامية" التي صدرت بتاريخ أول أيلول/سبتمبر.

وكان القرار على أساس ما تضمنه العدد من بيانات ودعايات مثيرة من شأنها التحريض على كراهية نظام الحكم. وفي يوم 4 أيلول/سبتمبر 1981 بدأت الصحف تنشر أخباراً عن اعتقالات وتحفظات. فقد نشر التحفظ على عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين بتهمة أنهم جميعاً اشتركوا وساهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في إثارة الفتنة الطائفية. كذلك التحفظ على جميع أمراء الجماعات الإسلامية في جميع المحافظات. وتم سحب تراخيص عدد من الصحف الدينية والحزبية المثيرة للفتنة الطائفية. ووقف "الدعوة" و"الاعتصام" و"المختار الإسلامي" و"جريدتي" و"الشعب" و"وطني" و"مجلة الكرازة".

في صباح 5 أيلول/سبتمبر ألقى الرئيس السادات خطابه أمام الجلسة الخاصة لمجلسي الشعب والشورى، واستمر خطابه ثلاث ساعات تناول فيه الرئيس السادات عملية تسلسل أعمال الفتنة الطائفية في مصر. ووصف بالهجة المصرية الشعبية كيف تحول الحادث من حادث بين أسرتين مسلمة ومسيحية في حي الزاوية الخمراء إلى أعمال فتنة طائفية، ثم اتهم البابا شنودة بأن يبحث لنفسه بهذه الصورة عن عمل سياسي بدلاً من محاولة تهدئة الغليان الطائفي. لقد وجه السادات أساساً اتهاماته وانتقاداته تجاه المنظمات الإسلامية المتطرفة. ويعزى هذا الأمر إلى أنه عند توليه الحكم أمر بإطلاق سراح الإخوان المسلمين من السجون. مؤكداً أنه من الآن فصاعداً لن تكون هناك رحمة تجاه المحرّضين على أعمال الشغب. واعترف بعد ذلك أنه اتبع القانون في الداخل عندما سمح بصدور المجلة الناطقة باسم الإخوان المسلمين "الدعوة" والتي رأس تحريرها عمر التلمساني، وأن عدد آب/أغسطس للمجلة قد شن نقداً على نول عربية لم تقم بأي عمل حقيقي لإحياء اتفاقية السلام التي تم توقيعها بين مصر وإسرائيل. وفي مكان آخر نشرت المجلة صوراً للسادات وبيغن وكارتر وهم يتصافحون في كامب ديفيد تحت عنوان "خرجت مصر من المعركة". وقرب انتهاء الخطاب، اعترف السادات بأن حكمه قد تعرض لخطر الانقلاب، وهو الأمر الذي يقف وراءه "الإخوان المسلمين". وعلى حد قوله فقد كانت الاتحادات الإسلامية بمثابة الجناح المنفذ للإخوان المسلمين، والتي عن طريقها رغب الإخوان في إسقاط الحكم. كما أوضح السادات أن لديه قائمة تضم 7000 متعصب مسلم يعارضون الحكم ولا يزالون يتصرفون بحرية. وفي نفس اليوم نشرت الصحف التحفظ على 1250 شخصاً في أحداث الفتنة الطائفية. وجاء في صحيفة يومية: "إنه تبدأ من اليوم مرحلة جديدة تماماً على أرض مصر. يمكن اعتبار هذه المرحلة ثورة ثالثة بعد ثورتي تموز/يوليو وأيار/مايو. المرحلة الجديدة تبدأ في كل اتجاه وتضع أساساً جديدة للعمل الوطني لا مكان فيها للتسيب أو التعصب أو السلبية".

في يوم 10 أيلول/سبتمبر تم إجراء استفتاء على إجراءات حماية الوحدة

الوطنية، وهي القرارات التي أحالها لمجلس الشعب ووافق عليها هذا الأخير. وكان قد تم اعتقال 1580 من العناصر السياسية والدينية والصحفية وكتاب وأساتذة جامعات وعناصر من مختلف الاتجاهات السياسية، والتحفظ على أبرز أعضائها، وعلي رأسهم عمر التلمساني ومصطفى مشهور وصالح عشاوي، ومن هؤلاء 469 من جماعات التكفير، بمقتضى القرار رقم 493. وكان يمكن أن يكون عدد المعتقلين أقل من ذلك. إلا أنه قد ترك لكل مسؤول في موقعه حرية اختيار العناصر أو الأشخاص التي يرى من الأهمية والضرورة اعتقالها تحت دعوى المساهمة في إثارة الفتنة الطائفية. وعلى ذلك فقد بالغ المسؤولون، وانتهزوا الفرصة لتصفية بعض خصومهم أو من يناوئهم ضد أخطائهم. فوجدوا فرصة للخلاص منهم ظلاماً وادعاء بأنهم يساهمون في إثارة الفتنة الطائفية. فقد اختار كل رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية أسماء الصحفيين الذين يُعتقلون. واختار رؤساء الجامعات أسماء الأساتذة الذين يريدون التخلص منهم.

لعبت الصدفة دوراً هاماً في حادث اغتيال الرئيس السادات، فكان لا يزال أمام التنظيم وقت طويل، ولم يكن ثمة برنامج زمني لتحقيق الثورة، كما كان التنظيم مشلولاً ولم يكن في وضع يؤهله لتحريك ثورة شعبية حيث كانت أجهزة الأمن تتبع قيادات التنظيم، وكان ما يطمع إليه هو توجيه ضربة انتقامية للسلطة توقف اعتداءاتها عليه في كل مكان، وليس الاستيلاء على السلطة التي لم يكن يملك مقوماتها واستعداداتها. وهذا هو جوهر خطة اغتيال السادات بالشكل الذي طرحه خالد الإسلامبولي.

ومن الغريب أن خالد الإسلامبولي الذي اغتال السادات، لم يكن من قيادات تنظيم الجهاد ولا عضواً عاملاً فيه، فلم يرد اسمه في اعترافات أعضاء التنظيم في أي دور من الأدوار التي قاموا بها، وعددهم 302 عضواً. وحتى عندما قرر عبد السلام فرج أمير التنظيم، أن يضم خالد الإسلامبولي للتنظيم لم ينسب له القيام فيه بأي دور، ولم يخضع لما خضع له بقية أعضاء التنظيم من تدريبات لإعدادهم للانقلاب أو الثورة، ولم يرد اسمه على لسان عبد السلام فرج. ومعنى ذلك أنه لم يسند إليه أي دور ثانوي أو قيادي. إذن، كان انضمام الإسلامبولي

انضماماً في المبادئ وليس انضماماً في الحركة. فكان يعلم أن هناك تنظيماً للجهاد وقد انضم إليه لكنه لم يدخل في تشكيلاته، ولم يدر بينهما حوار حول خطة لاغتيال السادات. ولم يكن قد حان الوقت لوضع خطة.

لقد أعجب خالد بعبد السلام فرج وأحس بعلمه وثقافته الدينية، وقد كان كلام عبد السلام فرج لخالد يؤكد أن "البلد يحكمها الكفار وأن حالها لن ينصلح إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية، وخاصة أن حكاهم مثل التتار أقاموا حكمهم على الاستهانة بأحكام القرآن وشريعة الله وإن من الواجب علينا قتالهم". وقد كان عبد السلام مؤمناً بهذا الكلام إيماناً مطلقاً، وقد ضمن ما يؤمن به في كتابه "الفريضة الغائبة" وهو كتاب كتبه في صيف 1980، ولا يعد الكتاب تالياً خاصاً له، وإنما يعد نوعاً من تجميع الآراء، والاستشهادات من أقوال كبار الفقهاء المنادين بالجهاد، وفكرته الأصلية هي أن الحاكم الظالم لا يعد حاكماً مسلماً، ولا مفر من التخلص منه. وقد أصبح كتاب "الفريضة الغائبة" دستوراً للجماعات الإسلامية، خاصة بعد أن طبع عبد السلام منه حوالي 500 نسخة ووزعه على من يثق فيهم من أعضاء وأمراء الجماعات الإسلامية.

ورغم تردد خالد على عبد السلام فرج، ورغم إنصاته للحديث الذي كان يريده، ورغم قراءة كتابه "الفريضة الغائبة"، فإن من المؤكد أن خالد لم يكن من المقربين لفرج ولم يقترب من نشاطاتهم الخاصة أو السرية. بل إن فرجاً هو الذي قرر أن يبعد عن خالد بعد أن عرف أن رجال المخابرات الحربية يحومون حوله.

في يوم 2 أيلول/سبتمبر قبض على شقيقه الأكبر محمد الإسلامبولي، ضمن حملة الاعتقال التي شنها السادات في بدايات أيلول/سبتمبر 1981 بعد أحداث الفتنة الطائفية. ولم يعرف خالد بالخبر في اليوم التالي عندما كان في زيارته لأسرته بالصعيد، وعلم أن رجال المخابرات قبضوا على محمد وهو نائم في فراشه، وكان خالد يعرف أن أخاه تحت مراقبة البوليس.

وقد قالت والدته بعد ذلك في مقابلة مع إحدى المجلات الأسبوعية: "عندما

سمع خالد الأخبار، انفجر خالد في البكاء، وقال لي: لماذا قبض على أخي، الذي لم يرتكب جريمة قط. وظل يبكي كثيراً حتى أصيب بالتشنج. وبعد أن هدا قال لي: كوني صبورة، يا أمي، إنها إرادة الله... وكل طاغية وله نهاية".

وأقسم أنه لن يرتاح قبل أن ينتقم من الحكام الكفرة. وفي يوم 3 أيلول/سبتمبر، كتب خالد في دفتر مذكراته الذي كان يحتفظ به ويسجل عليه ما يعجبه من أقوال ماثورة: "إن الغنيمة الكبرى لأي مؤمن وخلصه هي أن يقتل أو يُقتل في سبيل الله".

ولكن لم يكن اعتقال أخيه هو الدافع من وراء اغتياله لأنور السادات، وهذه السؤال أجاب عنه خالد في تحقيقات النيابة العسكرية، وأمام المحكمة وقال: "إن هناك ثلاثة أسباب دفعتني إلى ذلك العمل.. السبب الأول هو "أن القوانين التي يجري بها الحكم في البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة المشقات"، والسبب الثاني هو "أن السادات أجرى صلحاً مع اليهود، أما السبب الثالث فهو "اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم".

غير أن الظروف لعبت دورها في دفع خالد الإسلامبولي إلى اقتراح خطة اغتيال السادات عندما تم تعيين الملازم أول خالد الإسلامبولي في يوم 23 أيلول/سبتمبر 1981 للاشتراك في العرض العسكري المزمع إقامته للاحتفال بنصر تشرين الأول/أكتوبر 1973، ولم يكن معيناً أصلاً، وإنما حل محل النقيب عبد الرحمن سليمان الذي أعفي من هذه المهمة لظروف خاصة تتعلق به. وقد أحس خالد الإسلامبولي في تلك اللحظة أن القدر يرتب له شيئاً ما، وقد فكر في أن هذا الاشتراك يتيح له فرصة الثأر لأخيه ولكل المعتقلين.

ولما كان تنفيذ هذا الاغتيال يحتاج إلى معاونة مادية، فلجأ إلى محمد عبد السلام فرج لمساعدته. وشرح خطته لقتل السادات خلال العرض. وكان خالد قد تم تعيينه كقائد لعربة نقل مدرّعة، ومن ثم فقد خطط لاستبدال ثلاثة من الجنود المعيّنين للركوب معه بثلاثة من زملائه. وعند مرور العربة أمام المنصة، هكذا

شرح خالد خطته لفرج، سيوقفها باستخدام فرملة اليد (لم يكن السائق من بين المتأمرين) ويقفز منها الرجال الأربعة، ويلقون بقنابلهم اليدوية، وبعدها يفتحون نار مدافعهم الرشاشة على مكان الرئيس. وكل المطلوب منهم الآن توفير القنابل والذخيرة.

وكان الخيار المطروح أمام فرج هو بين قبول تنفيذ خطة الإسلامبولي في اغتيال السادات أو عدم قبولها. وإذا ما كان الاغتيال في صالح التنظيم أم في غير صالحه. ولم يستغرق عبد السلام فرج وقتاً طويلاً ليدرك أن التنظيم لم يعد لديه ما يفقده، بعد أن انكشف أمره وأصبح القبض على أعضائه مسألة وقت، وأن اغتيال السادات هو لصالح التنظيم. وبقي تجنيد الأفراد الذين يشتركون في الاغتيال، وكان أولهم عبد الحميد عبد السلام، صديق خالد، وأول من عرف بفكرته، أما الثاني فهو عطا طایل، أما الثالث فقد استدعاه عبد الحميد عبد السلام وهو حسين عباس، وعرف بالمهارة في إصابة الهدف.

في ذلك الحين أتاحت الظروف توسيع خطة اغتيال السادات لتشمل ثورة مسلحة بدلاً من الثورة الشعبية، بحيث تقوم مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الإذاعة والتلفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزي، وغرفة عمليات وزارة الداخلية، بهدف السيطرة على القاهرة، بينما يقوم أعضاء التنظيم في الوجه القبلي بالسيطرة على مدينة أسيوط فور اغتيال السادات، والزحف منها على المحافظات الأخرى للسيطرة عليها. وقد وافق القادة الأربعة على هذه الخطة، وسافروا إلى أسيوط حيث اجتمعوا مع بقية القيادات لترتيب عملية السيطرة على أسيوط، وأرسل في يوم أول تشرين الأول/أكتوبر 1981 محمد عبد السلام فرج رسالة إلى عبود الزمر في مخبئه، عن طريق شقيقه طارق يخطره باعتزام خالد الإسلامبولي اغتيال السادات أثناء العرض العسكري. ولكن أبدى عبود اعترضه على أساس استحالة التنفيذ من جانب، ولأن فشل الخطة سوف يتبعه سقوط التنظيم في قبضة سلطات الأمن من جانب آخر. وهذا يوضح أن عبود الزمر لم يكن له دور في الخطة، فهي من تدبير خالد الإسلامبولي بالنسبة لاغتيال السادات، ومن تدبير محمد عبد السلام فرج

بالنسبة للثورة المسلحة. ولم يُخَطِر الأخير عبود الزمر بخطة الثورة المسلحة، لعلمه بأن عبود الزمر لن يوافق عليها ولا يملك إمكاناتها. ويمكن القول إن شعور محمد عبد السلام فرج بضعف إمكانات تنفيذ خطة الثورة الشعبية والاستيلاء على السلطة لخطة خالد الإسلامبولي المحدودة، والتي تقتصر على اغتيال السادات له ما يبزّره.

وفي مساء يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر اتصل الملازم أول خالد الإسلامبولي بقائد مجموعة طابور عرض المدفعية وأبلغه أن ثلاثة من طاقم مدفعية الهاوتزر عيار 130 ملليمتر الكوري قد أصيبوا بإسهال مفاجئ وارتفاع في درجة الحرارة وقد سمح لهم بالخروج لتلقي العلاج.. وأنه قد أعد ترتيباته للاستعانة بثلاثة آخرين من قوات احتياطي المنطقة المركزية.

وحسب المعلومات الوثيقة، كان الملازم أول خالد قد تعهّد أن يضع لهم في طعام الغداء مادة مسهّلة حتى يتخلص منهم ليتمكن من إدخال شركائه إلى طابور العرض.

يوم الحادث

في الرابعة والنصف صباحاً يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر كان قد بدأ الإعداد لطابور العرض.. وصل الثلاثة إلى مكان عرض المدفعية.. كانوا يحملون تصاريح مزوّرة من الملازم الخائن خالد.. قدمهم إلى قائده على أنهم من احتياطي المنطقة المركزية وقد حضروا للمشاركة رمزياً في طابور العرض، وللزيادة في كسب ثقة رؤسائه قام بإجراء تفتيش دقيق لهم.

في السادسة من صباح يوم الثلاثاء (6 تشرين الأول/أكتوبر): بدأ ركوب العربات والاستعداد للوقوف في طابور العرض. في السادسة والنصف صباحاً قام الملازم خالد الإسلامبولي بتوزيع النخيرة - سرّاً - على زملائه.. بعد أن أخرجها من مكان كان يخفيها به في العربة وأعطاهم القنابل اليدوية.. واحتفظ

لنفسه بقنبلتين، القنبلة الهجومية الأولى وقنبلة الدخان وخزنة للمدفع الرشاش القصير الذي كان يحمله ونخائر البنادق الآلية المسلحة بالسونكي التي كانت قد سُلمت لزملائه الخونة فارغة بدون نخيرة.

في الساعة الثامنة صباحاً بدا القلق ينتاب زملاءه الثلاثة بعد أن اصطف طابور العرض استعداداً لبدء السير .. وكان الملازم خالد يخرج من مقعده بجوار السائق ليهدىء من روعهم ... ويعطيهم جرعة معنوية مهدئة.

كان السادات قد استيقظ من نومه مبكراً في الثامنة ونصف، استعداداً للعرض العسكري الذي تعود أن يحضره كل عام ووضعت السيدة جيهان الحفيدة باسمين في السرير ودوت ضحكاتها وهي تحاول جذب شاربه، وقال السادات للسيدة جيهان: "جيهان، تأكدي من حضور شريف معك وهو يرتدى الزي العسكري"، ففي مثل هذا اليوم قبل ثماني سنوات، نجح الجيش المصري في عبور قناة السويس، واقتحام وتحطيم خط بارليف، والقضاء على أسطورة التفوق الإسرائيلي الخرافية، ومنذ ذلك التاريخ والقوات المسلحة تقيم العرض العسكري ابتهاجاً بذكرى النصر يحضره الرئيس السادات مرتدياً بدلته العسكرية المميزة. وقبل أن يغادر السادات الفراش وضع يده على جرس قريب منه، وضغط عليه لتبدأ طقوس الصباح، نظرة سريعة على صحف الصباح مع كوب من الشاي، التمرينات الرياضية التي تعقبها جلسة تدليك وحمام دافئ، استقبال بعض الاتصالات التلفونية التي لم تخرج عن التهنئة بذكرى يوم العبور ثم تناول إفطاره الأخير. في ذلك الصباح كان السادات رائق المزاج وكانت حالته الصحية جيدة للغاية هذا ما قاله طبيبه الخاص بعد أن أجرى الكشف اليومي عليه، بعد ذلك بدأ في ارتداء ملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة وهبط إلى الدور الأول.. ليجد مبارك وأبو غزالة في انتظاره.

في تمام الساعة العاشرة خرج موكب السادات متجهاً إلى مبنى وزارة الدفاع بكوبري القبة وهناك التقى بكبار قادة القوات المسلحة، وهو لقاء كان ينتهي غالباً بصورة تنكارية، وفي الساعة الحادية عشرة، خرج موكب الرئيس من مبنى وزارة الدفاع في طريقه إلى النصب التذكاري للجندي المجهول، أمام

المنصة، في مدينة نصر، كان السادات ومبارك وأبو غزالة يستقلون سيارة كاديلاك سوداء بسقف مفتوح بحيث يسمح لهم بتحية رجال القوات المسلحة وضيوف العرض.. وعلى جانبي السيارة وخلفها كان يقف ثمانية من حراس السادات. ونزل الثلاثة وتوجهوا إلى نصب الجند المجهول، ووضعوا على رخامه باقة من الزهور وقرؤوا الفاتحة ثم توقفوا أمام المنصة وتوجهوا إلى مقاعدهم وعزفت الموسيقى السلام الجمهوري.

وكان جنود الشرطة قد اصطفوا على طول طريق صلاح سالم، والطرق الفرعية المؤدية إلى أرض العسكري، كما أغلقت حواجز الشرطة العسكرية الشوارع الرئيسية في المنطقة، وتولت نقاط الأمن المتعددة تفتيش بطاقات المدعوين لحضور العرض، والتأكد من أن سياراتهم الخاصة، قد لُصِقَ على زجاجها الامامي، التصريح الأحمر الذي أصدرته إدارة المراسيم في وزارة الدفاع. إلى هذا الحد كانت تبدو إجراءات الأمن.

في الحادية عشرة صباحاً وصل ركب الرئيس السادات إلى مكان الاحتفال وانطلقت المدفعية تحية من القوات المسلحة لقائدها الأعلى .. وعلت هتافات الجماهير مدوية لتغطي على هدير المدفعية: بالروح نفديك يا سادات...

وكان الرئيس يحس أن هذه الساحة ستشهد لحظاته الأخيرة فحرص على أن يمر بسيارته على المشاهدين ليحييهم.. ثم اتجه إلى المنصة وصافح كبار القادة.. واتجه إلى مكانه متصدراً المنصة الرئيسية وقرأ الشيخ عبد الباسط عبد الصمد الآية الكريمة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾، وألقى وزير الدفاع كلمته واتجه القائد الأعلى ونائبه الرئيس حسني مبارك وكبار القادة إلى ساحة النصب التذكاري للشهداء الذين جادوا بروحهم من أجل مصر، فقدم لهم معاشات استثنائية واستثناءات في كل شيء، في التعليم.. الإسكان.. والعلاج.. وأداء فريضة الحج والعمرة.. ووضع إكليلاً من الزهور على النصب التذكاري وقرأ الجميع الفاتحة على أرواحهم الطاهرة وعزفت الموسيقى سلام الشهيد ثم عاد إلى موقعه في صدر المنصة.

كان السادات يجلس كالعادة في الصف الأول ومعه كبار المدعويين والضيوف. على يمينه جلس نائبه حسني مبارك، ثم الوزير العُماني شبيب بن تيمور وهو وزير دولة سلطنة عُمان، وكان مبعوث السلطان قابوس الذي كان الحاكم الوحيد بين الحكام العرب الذي لم يقطع علاقته بمصر ولا بالسادات بعد زيارته للقدس ومعاهدة كامب ديفيد. بعد الوزير العُماني، جلس ممدوح سالم، مستشار رئيس الجمهورية الذي كان من قبل رئيساً للوزراء، والذي كان أول وزير للداخلية بعد سقوط مراكز القوى وحركة 15 أيار/مايو 1971.

بعد ممدوح سالم كان يجلس الدكتور عبد القادر حاتم، المشرف العام على المجالس المتخصصة. وبعد الدكتور حاتم كان يجلس الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب. وعلى يسار السادات كان يجلس وزير الدفاع محمد عبد الحليم أبو غزالة ثم المهندس سيد مرعي صهر السادات ومستشاره السياسي، وبعده كان عبد الرحمن بيصار شيخ الأزهر، ثم الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى فرئيس الأركان عبد رب النبي حافظ، فقيادة الفروع الرئيسية للقوات المسلحة. وفي الصف الثاني - خلف السادات مباشرة - كان يجلس سكرتيره الخاص فوزي عبد الحافظ. ولا أحد يعرف بالضبط الحوار والتعليقات المتبادلة بين السادات ونائبه ووزير الدفاع. لكن بعض المصادر تشير إلى أنهم كانوا يتحدثون عن شحنات الأسلحة الأمريكية الجديدة ومواعيد وصولها، وكانوا يتحدثون عن التحضير للاحتفالات بالانسحاب الإسرائيلي الأخير من سيناء في 25 نيسان/أبريل عام 1982.

كانت حالة الرئيس السادات النفسية والمعنوية في القمة، وكثيراً ما كان يقف تحية للمارين أمامه، وأحياناً كان يرفع الكاب لهم، وأحياناً كان يصفق لهم، وأحياناً كان يدخن الغليون. ولم يتوقف عن تبادل التعليقات مع نائبه ووزير الدفاع.

وصف الحادث في محاضر التحقيق:

بدأ العرض العسكري بداية تقليدية.. طوابير من جنود وضباط الأسلحة

المختلفة.. حَمَلَة الأعلام.. طَلَبَة الكليات العسكرية.. باللونات وألعاب نارية في السماء، ثم جاء دور طائرات (الفانتوم)، وراحت تشكيلاتها تقوم ببعض الألعاب البهلوانية، وتنفث سحباً من الدخان الملون.. وفي نفس الوقت.. قال المذيع الداخلي: "والآن تجيء المدفعية". فتقدم قائد طابور المدفعية لتحية المنصة، وهو محاط بعدد من راكبي الدرجات البخارية.. وأمام الرئيس ونائبه ووزير الدفاع وكبار القادة والضيوف، وكاميرات التلفزيون توقف فجأة أحد هذه (الدرجات).. أصيب بعطل مفاجئ.. غير متوقَّع.. واختفى النبض من الموتور تماماً.. لم يتوقف قائد الطابور، حتى لا يرتبك من يتبعونه، وترك قائد الدراجة البخارية يتصرف بمفرده.. فما كان من الرجل إلا أن نزل من فوق دراجته وراح يدفعها بيديه إلى الأمام.. مرَّ الحادث بسلام.

وساهمت في ذلك، تشكيلات (الفانتوم) التي كانت لا تزال في السماء، وتسرق أنظار ضيوف المنصة.. الذين راحوا يستمتعون ببراعة الطيارين الذين يقودونها.. وبينما الطائرات في الجو، كان طابور من عربات المدفعية الثقيلة يتقدم بقرب المنصة الرئيسية.. وفجأة.. ارتجَّت إحدى العربات.. وانحرفت إلى اليمين قليلاً لينزل منها ضابط ممتلئ قليلاً.

"إن موجز الواقعة كما كشف عنها التحقيق أنه في حوالي الساعة 12:30 من يوم الثلاثاء 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، وأثناء مرور العربات (الكراز) قاطرات المدفع 130 مم وأمام المقصورة الرئيسية للعرض العسكري، توقفت إحدى هذه العربات لتنفيذ مخطط إجرامي بواسطة أربعة أفراد من راكبيها، يستهدف اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رحمه الله، وهم الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والملازم أول سابقاً عبد الحميد عبد السلام (سبق أن استقال من الخدمة العسكرية، وكان ضابطاً عاملاً بالسلاح الجوي)، والملازم أول احتياطي (مهندس) عطا طایل حميدة رحيل، من مركز تدريب المهندسين، والرقيب متطوع حسين عباس محمد، من قوة الدفاع الشعبي، وتم التنفيذ على النحو التالي:

تصوّر الحاضرون أن السيارة تعطلت هي الأخرى.. وعندها نزل منها ضابط

ممتلئ الجسد قليلاً، فتصوّر الجميع أنه نزل لإصلاحها، وأنه سيطلب العون لدفعها إلى الأمام بعيداً عن المنصة.. كما حدث من قبل في عروض عسكرية سابقة، ولم يشك أحد في عطل العربية، لكن كان أول ما فوجئ به الجميع بعد ذلك هو رؤية الضابط الممتلئ الذي قفز من العربية وهو يلقي بقنبلة يدوية تطير في الهواء ثم ترتطم بسور المنصة منفجرة. كان ذلك الضابط هو الملازم خالد الإسلامبولي الضابط العامل باللواء 333 - مدفعية. جرى خالد الإسلامبولي إلى العربية وفتح بابها ومسك رشاش عيار 9 مم من طراز يسمى (بورسعيد) في نفس اللحظة فوق صندوق العربية شخص آخر يلقي بقنبلة أخرى سقطت بالقرب من المنصة بحوالي 15 متراً وقفز من ألقاها من صندوق العربية، وكان ذلك الشخص هو عطا طایل.

وقبل أن يفيق أحد من الصدمة ألقى خالد الإسلامبولي القنبلة اليدوية الدفاعية الثانية في اتجاه المنصة، فسقطت بالقرب منها لكنها لم تنفجر هي الأخرى وخرج منها دخان كثيف وقبل أن ينتهي الدخان انفجرت القنبلة الثالثة وأصابت سور المنصة أيضاً وتناثرت شظاياها في أنحاء متفرقة، وكان رامي هذه القنبلة هو عبد الحميد عبد العال. وكل هذا حدث في ثوان معدودة، وانتبه السادات وهبّ من مقعده واقفاً منتصب القامة وغلى الدم في عروقه وسيطر عليه الغضب وصرخ أكثر من مرة: "مش معقول.. مش معقول". وكانت هذه العبارة هي آخر ما قاله السادات.. فقد جاءت رصاصة من شخص رابع كان يقف فوق ظهر العربية ويصوب بندقية الآلية عيار 7,62 نحوه وكان وقوف السادات عاملاً مساعداً لسرعة إصابته، فقد أصبح هدفاً واضحاً كاملاً، وكان من الصعب عدم إصابته وخاصة أن حامل البندقية الآلية هو واحد من أبطال الرماية في الجيش المصري وقتئذٍ، وهو الرقيب متطوع حسين عباس.

اخترقت الرصاصة الأولى الجانب الأيمن من رقبة السادات في الجزء الفاصل بين عظمة الترقوة وعضلات الرقبة، واستقرت أربع رصاصات أخرى في صدره، فسقط في مكانه على جانبه الأيسر، واندفع الدم غزيراً من فمه ومن صدره ومن رقبته وغطت ملابسه العسكرية المصممة في لندن على الطراز النازي الألماني ووشاح القضاء الذي يلف به صدره والنجوم والنياشين التي كان

يعلّقها ويرصّع بها ثيابه الرسمية. وبعد أن أطلق حسين عباس دفعة النيران الأولى قفز من العربة ليلحق بخالد وزملائه الذين توجّهوا صوب المنصة في تشكيل هجومي يتقدمهم خالد وعبد الحميد على يمينه، وعطا طایل على شماله، وبمجرد أن اقتربوا من المنصة أخذوا يطلقون دفعة نيران جديدة على السادات، وهذه الدفعة من النيران أصابت بعض الجالسين في الصف الأول ومنهم سيد مرعي، وصبحي عبد الحكيم الذي سارع بالانبطاح أرضاً ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام السادات الذي كان يتألم ويلفظ أنفاسه الأخيرة، ومنهم فوزي عبد الحافظ الذي أصيب إصابات خطيرة وبالغة.

كان أقرب ضباط الحرس الجمهوري إلى السادات عميد اسمه أحمد سرحان وبمجرد أن سمع طلقات الرصاص تنوي سارع إليه وصاح فيه: "انزل على الأرض يا سيادة الرئيس"، ولكن الوقت كان متأخراً وكانت الدماء تغطي وجهه وحاول أن يفعل شيئاً وأخلى الناس من حوله وسحب مسدسه وأطلق منه خمسة عيارات في اتجاه شخص رآه يوجه نيرانه ضد الرئيس. ولم ينكر عميد الحرس الجمهوري من هو بالضبط الذي كان يطلق نيرانه على السادات، فقد كان هناك ثلاثة أمام المنصة يطلقون النيران (خالد وعبد الحميد وعطا طایل) كانوا يلتصقون بالمنصة إلى حد كبير.

وقتل في الحادث كبير الياوران اللواء حسن عبد العظيم علام (51 سنة)، وسبعة آخرين هم مصور السادات الخاص محمد يوسف رشوان (50 سنة)، وسمير حلمي (63 سنة)، وخلفان محمد من سلطنة عمان، وشانج لوي أحد رجال السفارة الصينية، وسعيد عبد الرؤوف بكر.

وقبل أن تنفذ رصاصات خالد الإسلامبولي أصيب الرشاش الذي في يده بالعطب، وهذا الطراز من الرشاشات معروف أنه سريع الأعطال خاصة إذا امتلأت خزانتة (30 طلقة بخلاف 5 طلقات احتياطية) عن آخرها، وقد تعطل رشاش خالد بعد أن أطلق منه 3 رصاصات فقط. مد خالد يده بالرشاش المتعطل إلى عطا طایل الذي أخذه منه وأعطاه بدلاً منه بندقيته الألفية ثم استدار عطا طایل ليهرب. لكنه فوجئ برصاصة تأتيه من داخل المنصة وتخرق جسده.

في تلك اللحظة فوجئ عبد الحميد أيضاً بمن يطلق عليه الرصاص من المنصّة، فأصيب بطلقتين في أمعائه الدقيقة، ورفع رأسه في اتجاه من أطلق عليه الرصاص ليجد رجلاً يرفع طفلاً ويحتمي به كساتر فرفض إطلاق النار عليه.. وقفز خلف المنصّة ليتأكد من أن السادات قتل... واكتشف لحظتها أن السادات لا يرتدي القميص الواقى من الرصاص.. وعاد وقفز خارج المنصّة وهو يصرخ: "الله اكبر.. الله اكبر"

في هذه اللحظة نفدت ذخيرة حسين عباس فأخذ منه خالد سلاحه وقال له: (بارك الله فيك.. اجري... اجري..)، ونجح حسين عباس في مغادرة أرض الحادث تماماً، ولم يقبض عليه إلا بعد يومين.

أما الثلاثة الآخرون فقد أسرعوا بعد أن تأكدوا من مصرع السادات - يغادرون المنصّة في اتجاه مسجد رابعة العدوية، وعلى بعد 75 متراً وبعد قرابة دقيقة ونصف انتبه رجال الحراس وضباط المخابرات الحربية للجنّة فأطلقوا الرصاص عليهم وأصابوهم وقبضت عليهم المجموعة 75 - مخابرات حربية وهم في حالة غيبوبة كاملة. وبعد أن أفاق الحرس من زهول المفاجأة وبعد إصابة المتهمين الثلاثة، بدأ إطلاق النار عشوائياً على كل من يرتدي الزي العسكري ويجري في نفس الاتجاه الذي كان يجري فيه الجنّة فأصيب ثلاثة أشخاص. وفيما بعد ثبت من تحقيقات المحكمة أن عبد الحميد وعطا كانا ينزفان وهما يجريان. وثبت أيضاً أن رجال المجموعة 75 أخذوا أسلحتهم بعد إصابتهم. وثبت كذلك بعض هذه الأسلحة كان بها ذخيرة.

وقال العقيد محمد فتحي حسين (قائد المجموعة 75) أمام المحكمة: "إن أسلحة بعض المتهمين كان فيها ذخيرة وإنهم لم يربوا على رجال المخابرات عندما أطلقوا عليهم الرصاص. وكان معنى عدم ردهم على رصاص رجال المخابرات الحربية قناعاتهم بانتهاء مهمتهم عند قتل السادات، ولأنهم اعتبروا أنفسهم شهداء منذ تلك اللحظة".

وفيما بعد شوهد ممدوح سالم في فيلم التلفزيون الإيطالي الذي صُوّر

الحادث وهو يلقي عدداً من المقاعد في اتجاه السادات وشوهد وهو يشد حسني مبارك إلى أسفل، وشوهد نائب رئيس وزراء سابق وهو يتسلل باحثاً عن مهرب من هذا الجحيم.

عندما جرى إطلاق النار كانت جيهان السادات، وأحفادها، وزوجات كبار المسؤولين، في غرفة خاصة تطل على أرض العرض، ومحجوزة عن المنصة الرئيسية بحاجز من زجاج. رأت جيهان ما حدث خطوة خطوة.. طابور المدفعية.. أسراب الطائرات.. نزول خالد الإسلامبولي من العربة... الانقضاض على زوجها.. القنابل التي انفجرت.. الرصاص الذي نوى.. وزوجها وهو يقع على الأرض..

وفي تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة، حلقت طائرة الهليكوبتر الصغيرة، التي كانت تقف خلف المنصة، وفي داخلها جثمان الرئيس السادات، وتوجّهت الطائرة إلى مستشفى المعادي. وفور الوصول كان الرئيس حسني مبارك في حجرة بجوار حجرة العمليات، وكانت حالة السادات ميئوس منها.

وعندما أعلن الأطباء وفاة الرئيس أنور السادات قالت السيدة جيهان السادات رفيقة كفاحه ونضاله لحسني مبارك والدموع تنهمر من عينيها: "لقد انتهى كل شيء. اذهب الآن إلى مصر.. مصر التي عاش الرئيس واستشهد من أجلها.. إن ذلك ما أوصانا به أنور السادات أن ننسى أشخاصنا ونتذكر مصر دائماً". وبدأت باقي الإجراءات وإعداد البيان ودعوة مجلس الوزراء والمكتب السياسي حتى تستقر الأمور.

كانت إذاعتا لندن ومونت كارلو أول من أذاع الخبر، في الوقت نفسه أعلن راديو القاهرة أن عدة رصاصات أطلقت أثناء العرض العسكري في اتجاه المنصة وأن الرئيس السادات غادر المكان، لم تكن جموع الشعب المصري تعلم بوضوح شيئاً عما يحدث في البلاد.. التفوا داخل بيوتهم حول أجهزة الراديو. جاءت الساعة التاسعة والنصف مساءً وظهر النائب حسني مبارك على شاشة التلفزيون، ليلقي بيان وفاة الرئيس السادات:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ یٰۤاَیُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَیْنَةُ ﴿٢٧﴾ اَرْجِعِیْ اِلَی رَبِّکِ رَاضِیَةً مَّرْضِیَةً ﴿٢٨﴾ فَاَدْخُلِیْ فِی عِبَادِیْ ﴿٢٩﴾ وَاَدْخُلِیْ جَنَّتیْ ﴿۝﴾ صدق الله العظيم.

يعجز لساني، وقد اختنق بما تموج به مشاعري، أن أنعي إلى الأمة المصرية، والشعوب العربية والإسلامية، والعالم كله، الزعيم المناضل، البطل محمد أنور السادات.

استشهد الزعيم، الذي تعلق بحبه ملايين القلوب. استشهد بطل الحرب والسلام. استشهد الرجل، الذي أعطى أمته، منذ صباه، نمه وعرقه وحياته. استشهد المجاهد، الذي لم يتوقف لحظة عن النضال، في سبيل المبادئ العظيمة، والمثل العليا والقيم الخالدة. استشهد القائد، الذي حرّر إرادة وطنه، وأعطى لأمته مجداً، لم يذانه مجدٌ سابق. استشهد، وهو يقف شامخاً، يطلُّ على أعظم إنجازاته، يوم النصر العظيم، نصر تشرين الأول/أكتوبر، رمز القوة، وقاعدة السلام.

لقد شاء الله - جلّت قدرته - أن يستشهد الزعيم في يوم، هو ذاته رمز له، وأن تكون ساحة استشهاده، بين جنوده وأبطاله، وبين الملايين من أبناء الشعب، وهي تحتفل مزهوة وفخورة بذكرى يوم العاشر من رمضان العظيم. بذكرى اليوم، الذي رنّت فيه إلى الأمة العربية عزتها وكرامتها. ولم يكن هذا النصر، إلا من عند الله، وبإرادة الشعب، وفكر الزعيم القائد وقراره، وبطولة القوات المسلحة.

لقد اغتالت الزعيم يدٌ آئمة، غابرة. وإن كنا قد فقدنا الزعيم والقائد، فإن عزاءنا، أن الشعب المصري كله، بملايينه في أرجاء البلاد، ريفها وحضرها، يقف، اليوم، يعتصره الحزن والألم، ليعلن أننا سائرون على دربه. لن نحيد عن درب السلام، إيماناً منا بأنه الطريق الحق والعدل والحرية. سنسير على دربه، درب الديمقراطية والرخاء.

نقول للزعيم، وهو بجوار ربه: "إن الشعب، الذي آمن بقيادتك، سيسير على هدى ما أرسيته من مبادئ وقيم، مؤمناً بالديموقراطية وسيادة القانون،

ساعياً إلى تحقيق التنمية والرخاء". نقول للزعيم - رحمه الله: "نحن نقف جبهة واحدة رصينة متماسكة حول كل ما رفعته من رايات".

يا شعب مصر العظيم، يا شعوب أمتنا العربية.

لقد عوبتنا خطوب التاريخ، أن يغيب عن ساحاته أبطال عظام، يكتبون بنضالهم أحداثه ومساره. ولقد تعودنا، أيضاً، أن نضم، على الجرح، الأمان، صابرين، قانتين، مؤمنين بإرادة الله - عزَّ وجلَّ - وأن نواصل المسيرة بعزم وإصرار.

يا شعب مصر الأصيل أعلن، باسم روح الراحل العظيم، وباسم الشعب ومؤسساته الدستورية وقواته المسلحة، أننا نتمسك بكل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية، التي أبرمتها مصر. ولن نكف أيدينا عن دفع عجلة السلام، تحقيقاً لرسالة الزعيم القائد. وسنذكره بكل فخر واعتزاز، يوم أن يتحقق أمله المنشود، عندما ترتفع أعلامنا على جميع أرجاء سيناء، ويوم أن يتحقق السلام الشامل على جانبي الحدود، وفي المنطقة بأسرها. ولتهدأ بالأ، يا زعيمنا العظيم... سوف تستمر مصر المؤسسات. سوف تستمر مصر سيادة القانون. سوف تستمر مصر الاستقرار. سوف تستمر مصر الأمن والأمان. سوف تستمر مصر الرخاء. سوف تُزرع الصحراء، ويعلو البناء، وتستكمل الثورة الطيبة الخضراء. سوف تستمر مصر شامخة، منيعة بسواعد أبنائها، حصينة بجيشها، عزيزة بمبادئها، قوية بأصالتها، فخورة بتاريخها، وعراقة حضارتها.

أيها الزعيم والقائد.. إن شعبك سيذكرك أبد الدهر، مثلاً للبطولة الغلابة، والعزة والكرامة الوثابة، مثلاً للفكر الثاقب، والنظر الصائب، مثلاً للحكمة والقنوة الحسنة، مثلاً للنبل والوفاء، للخلق والقيم، مثلاً للأصالة، مثلاً للتضحية والفداء، مثلاً تجسدت فيه عظمة مصر وأمجادها.

يا أيها الشعب العظيم.. لما كان دستورنا ينص، في مادته 84، على أنه: "في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، يتولَّى الرئاسة، مؤقتاً، رئيس مجلس الشعب. ويعلن مجلس الشعب خلوَّ منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس

الجمهورية، خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلوّ منصب الرئاسة".
لذلك، فقد تولّى رئاسة الجمهورية، مؤقتاً، السيد الدكتور صوفي حسن أبو طالب،
رئيس مجلس الشعب. كما دُعي مجلس الشعب إلى اجتماع غير عادي، ظهر غد
الأربعاء، 7 تشرين الأول/أكتوبر 1981، لإعلان خلوّ منصب رئيس الجمهورية،
والبدء في اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة، لانتخاب رئيس الجمهورية.

أيها الشعب العظيم.. إن سقط زعيمنا في ساحة الجهاد، فإن خير تكريم
له، ولذكراه العطرة، أن نعتصم بحبل الله جميعاً، ولا نتفرق، وأن نواصل
النضال، لتظل مصر، دائماً، شامخة قوية صامدة، مرفوعة الهامة، موفورة
الكرامة.

رحم الله الزعيم المؤمن العظيم. وأسكنه فسيح جناته، مع الشهداء
والصديقين. وألهم أسرته، وشعب مصر، والعروبة، وألهم العالم الإسلامي، والعالم
أجمع، الصبر على فقدان بطل من أبطال السلام، بطل من صانعي التاريخ.
ولتحيا مصر، وليحيا شعبها العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله".

جنازة الرئيس السادات

حُدِّدَ يوم السبت العاشر من تشرين الأول/أكتوبر لتجري فيه مراسم جنازة
الرئيس السادات، وصباح ذلك اليوم خيّم الصمت على القاهرة وخلت شوارعها
إلا من رجال الشرطة، وفي مسجد مستشفى المعادي صلوا عليه صلاة الجنازة،
وبانتهاء الصلاة رفع الحرس الشخصي للسادات النعش وحملوه إلى سيارة
إسعاف، ويحيطها ضباط وجنود من الصاعقة وتتقدمها سيارات من الحرس
الجمهوري، ووضع الجثمان في طائرة هليكوبتر، وانطلقت في اتجاه المنصة،
لتهبط في الساعة العاشرة والربع في استاد نادي السكة الحديد، القريب من
المنصة، كان ضباط الحرس الجمهوري في انتظار طائرة السادات، وحملوا
الجثمان إلى عربة "جيب"، نقلت الجثمان إلى عربة المدفع التي أحاط بها ستة
ضباط من الحرس الجمهوري، وتقدمها اثنا عشر ضابطاً يحملون الأوسمة
والنياشين، وكان خلفهم اثنا عشر ضابطاً من مختلف الأسلحة.

وفي الثانية عشرة إلا الربع وفي نفس توقيت وقوع الحادث وفي المكان ذاته بدأت طقوس الجنازة وسط إجراءات أمن صارمة وترقب شديد، عزف المارش الجنائزي، تحركت وحدات رمزية تحمل أعلام الكليات الحربية، وتحرك خلفها مئة وخمسون جندياً يحملون باقات الورد، وأحاط جنود الحرس الجمهوري المشيعين من كل جانب، وحلقت طائرات الهليكوبتر في السماء، وسدت المنافذ بالعربات المدرعة.

كان عدد قليل من الجمهور في شوارع القاهرة لمشاهدة الجنازة، فقد أعلنت الأحكام العرفية في البلاد فور اغتيال الرئيس، وكان التجمُّع لأكثر من خمسة ممنوعاً، ومن ثم شاهد الجمهور الجنازة على شاشة التليفزيون. وقد اغتيل الرئيس السادات عن عمر يناهز الثالثة والستين عاماً ودفن بالقرب من مكان استشهاده في ساحة العرض العسكري بجوار قبر الجندي المجهول بمدينة نصر.

وكان من السهل تمييز كبار المشيعيين الذين جاؤوا من ثمانية دول إلى القاهرة أبرزهم رؤساء أمريكا السابقون: نيكسون، وفورد، وكارتر. بينما رفضت المخابرات الأمريكية اشتراك الرئيس رونالد ريغان، ونائبه جورج بوش لدواعي أمنية، وجاء الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، والأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، والمستشار الألماني هيلموت شميت، ورئيسة البرلمان الأوروبي سيمون فيل، والرئيس الإيطالي، وملك بلجيكا، والرئيس اليوناني، والوفد الإسرائيلي برئاسة مناحم بيغن وكان جعفر نميري هو الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في الجنازة.

المعاينات التي أجريت لمكان الحادث

جاء في معاينة النيابة العسكرية، التي تمت يوم 1981/10/8، بمعرفة السيد (...) رئيس النيابة العسكرية، ما يفيد أنه:

- عند إجراء المعاينة، أن المنصة الرئيسية، كانت قد أخلت من المقاعد والأثاثات، إلا أنه كان لا يزال بها بعض المصاطب الخشبية المثبتة على

حوامل حديدية.

- مخلفات إطلاق الأعيرة النارية على المنصة، من أطرف فارغة وأسلحة، كان قد تم إزالتها.
- شوهدت آثار طلقات نارية بالحائط الامامي للمقصورة الرئيسية، حيث كان يجلس السيد رئيس الجمهورية وكبار الزوار. كما شوهد كسر بالإفريز الرخامي الجرانيتي للحائط الامامي للمقصورة.
- آثار طلقات نارية بالخلفية الرخامية السوداء، بصورة (صقر قريش) بخلفية المقصورة.
- وشوهدت آثار طلقات نارية بالباب الزجاجي، خلف المقصورة الرئيسية. وكان زجاج أحد "ضلف" الباب مهشماً تماماً، كما كان زجاج "ضلفة" أخرى مهشماً بالمثل، وما زالت القطع الزجاجية متناثرة.
- آثار طلقات في مواضع مختلفة من سقف المنصة.
- المسافة بين الحد الامامي للمقصورة وسيارة الجناة حوالي 30 خطوة.
- وقد تمت المعاينة الثانية للنيابة العسكرية يوم 1981/10/25. وسيلي إثبات ما جاء بها في التقرير التالي عن المعاينات وفحص الأسلحة والنخائر ومخلفات الإطلاق وغيرها.

وجاء في التقرير

لقد رأينا إجراء معاينة لاستكمال بُعد الأبعاد والمظاهر، التي تتعلق بالناحية الطبية الشرعية، فانتقلنا، ومعنا الدكتور رمزي أحمد محمد، مساعد كبير الأطباء الشرعيين، يوم 11/9، ثم يوم 1981/11/15، ومعنا المصور لأخذ الصور اللازمة، وتبين من المعاينة ما يلي:

ثبت لنا من هذه المعاينة، أنه يفصل الطريق المُعدّ لسيارة السيد الرئيس عن المنصة رصيف ارتفاعه نحو 150 سم، وعرضه، في مقابل منتصف المنصة، موضع جلوس السيد الرئيس الراحل، حوالي 8,3 أمتار.

وأن سور المنصة يرتفع عن مستوى الرصيف حوالي 150 سم. وهذا

السور، يرتفع من الجهة الأخرى. عن أرضية المقصورة، حوالي 65 سم، أي أن أرضية المقصورة، ترتفع عن الرصيف بحوالي 85 سم فقط .

وعلمنا من النيابة أن القاطرة (الكران)، التي كان يجلس على سطحها المتهمون الثلاثة، ترتفع أرضيتها عن الشارع بحوالي 167 سم.

ثالثاً: موجز لوصف الأسلحة المضبوطة ومخلفات الإطلاق:

أ- الأسلحة المضبوطة

الأسلحة المضبوطة في الحادث وجدت عبارة عن:

- بنائق آلية محلزنة ذات سونكي وقايش وخزان، وجدت متماثلة، وكلها من عيار 7,62 مم، وصالحة للاستعمال. وقد نجحت تجربة إطلاق كل منها للحصول على أظرف للمقارنة بالأظرف المطلقة، التي عُثِر عليها في مكان الحادث، وللحصول على المقذوف المطلق لمعرفة مكوّناته.
- قصير (بور سعيد) عيار 9 مم، وجد صالحاً للاستعمال، ونجحت تجربة إطلاقه للحصول على نتائج الإطلاق من أظرف ومقذوفات.

ب- الطلقات الحية للبنائق عيار 7,62 مم:

وطلبنا طلقات كاملة حية، مما يُستعمل في القوات المسلحة في البنائق

الآلية عيار 7,62 مم. تبين من فحصها، أنها من طرازين، روسي وج.ع.م.

- الطلقة الحية الروسية مكوّنة من ظرف نحاسي، تحتوي الكبسولة التي يحيط بها دائرة حمراء، والطلقة معبأة ببارود عديم الدخان، والمقذوف (الرصاصية) مدببة القمة، ومسلوبة القاعدة، على هيئة نورقية، وهي تتكون من غلاف نحاسي، عليه قرب القاعدة دائرة حمراء، وإلى داخله طبقة معدنية رصاصية لينة، تحيط بلب معدني أسطواناني الشكل، وقمته نصف قمعية (مبططة).

- الطلقة الحية الكاملة صناعة ج.ع.م، فتتكون من ظرف نحاسي، والمقذوف معبأ بكمية واضحة من البارود عديم الدخان، قمعي الشكل، مدبب القمة،

وهو مغلف بغلاف نحاسي من الخارج والداخل، يبدو بينهما، في القطاع الطولي، طبقة معدنية رصاصية رفيعة، ويحتوي الغلاف على لب معدني أسطواناني، قطره حوالي 7مم، وجمته قمعية مدببة.

رابعاً: الأوراق الطبية

صدر التقرير الطبي عن مستشفى القوات المسلحة بالمعادي.. وهو موقع من السادة (...) بالتقرير أن سيادة رئيس الجمهورية، وصل إلى مستشفى المعادي الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء 1981/10/6، وأظهر الكشف الطبي ما يلي:

- كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة. النبض وضغط الدم غير محسوسين، وضربات القلب غير مسموعة،
- حَدَقَتَا العينين متسعتان، ولا يوجد بهما استجابة للضوء. فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء، ولا توجد حركة بالأطراف، تلقائية أو بالإثارة، مع عدم وجود الانعكاسات، الغائرة والسطحية، بجميع الأطراف.
- وجود فتحتي دخول في الجهة اليسرى من مقدم الصدر، أسفل حلمة الثدي اليسرى.
- وجود جسم غريب محسوس، تحت الجلد في الرقبة، فوق الترقوة اليمنى.
- وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الامام، وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى، مع وجود كسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظمة الفخذ اليسرى.
- جرح متهتك بالذراع الايمن من الامام، أسفل المرفق.
- إمفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى.
- دم متنفق من الفم.

وقد تم نقل (سيادته) فوراً إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر بالمستشفى، وأجريت له الإسعافات العاجلة التالية:

- وضع أنبوبة قسبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة.

وبدأ عمل تنفس صناعي بواسطة جهاز التنفس الصناعي.

- تدليك خارجي للقلب.

- إعطاء منشطات القلب، اللازمة لمثل هذه الحالات، بالحقن داخل القلب مباشرة.

- نقل دم من نفس فصيلة (سيادته) بكميات كافية، خلال عدد من الفتحات في الأوردة.

- وضعت أنبوبة داخل القفص الصدري بالجهة اليسرى، لتفريغ الهواء والدم المتجمع.

- تم توصيل (سيادته) على أجهزة مراقبة القلب على تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب، وكذلك توصل بجهاز رسم المخ الكهربائي، لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته.

- لم يستجب القلب للتدليك الخارجي، وتم عمل صدمات كهربائية، كمحاولة لتنشيطه.

- لما لم يستجب القلب لكل هذه الإجراءات، تم فتح التجويف الصدري الأيسر، لعمل تدليك داخلي للقلب، ووجد القلب متوقفاً وفي حالة ارتخاء كامل. وكان جزء الرئة اليسرى متهتكاً، بما فيه الأوعية الدموية الكبرى، مع تهتك كامل بالرئة، وتجمع دموي متجلط داخل التجويف الصدري.

- استمر عمل التدليك الداخلي للقلب، مع إعطاء العقاقير المنشطة، واستمرار التنفس الصناعي.

في خلال ذلك، تم عمل الأشعة التالية:

- أشعة على الصدر، أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدري. وكذلك رصاصة أعلى الترقوة اليمنى، مع وجود إمفزيما جراحية وكسور بالضلوع، وتهتك بالرئة اليسرى.
- أشعة على الفخذ اليسرى، أظهرت وجود كسر متفتت بالثلث الأسفل من

عظمة الفخذ.

- أشعة على الجمجمة، وكانت سليمة.
- أشعة على الساعد الأيمن، وكانت عظامه سليمة.

وفي تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء 10/6/1981، أظهر رسم القلب عدم تسجيل أي نشاط للقلب. وأظهر رسم المخ توقفاً كاملاً له عن العمل، تأكيداً لحدوث الوفاة. واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة، مع نزيف داخلي في تجويف الصدر، وتهتك بالرئة والأوعية الدموية الكبرى في جدار الرئة اليسرى. (انتهى التقرير الرسمي الصادر عن مستشفى القوات المسلحة بالمعادي).

كل ذلك يشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه، كانت موضع إصابات من فتات مقذوفات نارية، كانت قد اصطدمت وتناثر فتاتها، قبل أن تصيب ملابسه وجسمه.

وقد نشأت وفاة السيد الرئيس الراحل عن الإصابات النارية، بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى، وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوي من المنتصف الصدري، وكسور بعض الأضلاع، وكسر عظم الفخذ اليسرى، وما نشأ عنه من نزف غزير، داخلي وخارجي، وصدمة عصبية شديدة.

القاهرة في: 18/11/1981

المدير العام مستشار وزير العدل لشؤون الطب الشرعي
مساعد كبير الأطباء الشرعيين وكبير الأطباء الشرعيين سابقاً
د. رمزي أحمد محمد د. عبد الغني سليم البشري

بداية التحقيقات

في الثامنة والنصف مساء يوم الحادث كان المتهمون الأربعة الذين تم نقلهم إلى المستشفى العسكري تحت الحراسة قد أجريت لهم كل وسائل العلاج. أجريت لهم

جراحات عاجلة لاستخراج بعض الرصاصات وظلوا في حالة صمت لا يعرفون ماذا حدث وفي التاسعة من صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر اتجه بعض أعضاء لجنة التحقيق إلى المستشفى وأبلى القتلة بأسمائهم ووظائفهم وكيف تسللوا إلى مسرح الحادث.

وفي الحادية عشرة ظهر يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر وصلت لجنة التحقيق إلى المستشفى بإشراف الفريق عبد رب النبي حافظ رئيس الأركان حيث تمت معاينة لمسرح الحادث.. مكان وقوف العربة، وطريق الجناة، وأماكن إلقاء القنابل، والرصاصات الفارغة الموجودة في المنصة وأمامها، وأماكن انفجار قنبلة الدخان، ومكان انفجار القنبلتين الآخرين، والأماكن التي وقف فيها الجناة، ومكان دخول أحدهم إلى وسط المنصة لإطلاق الرصاص من الخلف. ولقد أعدت اللجنة أسئلة كثيرة تدور حول كيف أعدوا التخطيط للجريمة على المنصة قبل الحادث؟ وكيف تسربوا؟ وكيف حصلوا على الذخيرة؟

في صباح يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر عاودت اللجنة معاينة مكان الحادث وتم تصويره قبل الأمر بإخلائه من كل ما فيه من استعدادات لاستقبال موكب جنازة السادات في صباح السبت وتمت معاينة للعربة النقل والأماكن السرية التي أخفيت فيها الذخيرة. واستعرضت اللجنة الصور التي انفرد بها مصور مؤسسة أخبار اليوم الزميل مكرم جاد الكريم، كما شاهدوا فيلماً صوره التلفزيون الأمريكي وهو يتابع كل تحركات المتهمين وقد كشف الصور والفيلم كثيراً من وقائع الجريمة ودور كل المتهمين. ثم أصدرت وزارة الدفاع بياناً عن التحقيق المبدئي.

أكنت التحقيقات التي أجرتها النيابة العسكرية والمحكمة فيما بعد أن عطل الدراجة البخارية الذي وقع قبل وقوف عربة خالد الاسلامبولي وهياً الأذهان لاحتمال عطلها هي الأخرى ليس له أي علاقة بحادث الاغتيال. كما ثبت من التحقيقات أن سائق السيارة لا علاقة له بالجناة ولا بخططهم. كذلك ثبت أن السادات لفظ أنفاسه الأخيرة قبل أن يحملوه خارج المنطقة بجانب القتلى، وجرح 28 شخصاً آخرين كان على رأسهم وزير الدفاع أبو غزالة. وكانت إصابته سطحية.

محاضر التحقيق مع المتهمين في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات

خالد أحمد شوقي الاسلامبولي:

(24 سنة).. ملازم أول عامل ... بالقوات المسلحة

كان غير مكلف أصلاً بالاشتراك في العرض العسكري. ولكن لغياب ضابط آخر، كلفه رائد الكتيبة الرائد مكرم عبد العال بالاشتراك يوم 23-9-1981 أي قبل العرض بـ 13 يوماً وحضر أول بروفة. وكان قد اشترك في العرض العسكري في العامين السابقين.

س: كيف نشأت فكرة استغلال ظروف تعيينك في العرض لاغتيال الرئيس؟

ج: احنا بدأنا الكلام عن أحوال المسلمين (مع محمد عبد السلام) وأنا كنت نفسي متأثرة بما يحدث في البلد وأما قلت له إنني مشترك في العرض، ولكن أقوم بأي حاجة تخلصنا من الحاكم الظالم ذهب بهذه الفكرة وأبدى استعداداه لأي مساعدة احتاجها من الأفراد والنخيرة.

س: وما الذي دعاك إلى عرض هذه الفكرة على محمد عبد السلام بالذات؟

ج: هو فقيه .. عنده علم بالأمور الدينية .. ربنا فتح عليه ويعتبر عالم .. وكنت أستريح له.

س: وكيف عرفت أنه عالم؟

ج: من جلساتي معاه... والاستشارة في الأمور الدينية وهو يخطب الجمعة ويلقي الدروس في مسجد صغير أهلي بجوار منزله.. واسم المسجد عمر ابن عبد العزيز أو عمر بن الخطاب.

س: هل كان يشير عليك بقراءة كتب معينة؟

ج: نعم .. كتب ابن تيمية وهي "الفتاوى" و"الجهاد للمسلمين" .. وكتاب

"الجهاد في سبيل الله" لأبي الأعلى المودودي و"نيل الأوطار" للشوكاني.

س : وهل تحدث معك بشأن التتار وجنكيز خان؟

ج : نعم .. قال لي أن هؤلاء الناس - أي التتار - أظهروا إسلامهم وقاموا بحكم البلاد بقانون يسمى الياسق، وأخذوا بعض الشريعة وتركوا البعض الآخر وكانوا ينطقون بالشهادتين ولكنهم أفسدوا في البلاد.

س : ولماذا التحدث عن التتار بالذات؟

ج : كمثال لما يجري في بلادنا من حيث الحكم بغير كتاب الله.

س : كم مرة تدارس معك محمد عبد السلام موضوع التتار؟

ج : مرة أو مرتين تقريباً من مده ثلاث شهور أو أربعة هذا العام.

س : وهل نصحك بقراءة كتاب بعينه بشأن ما فعل التتار؟

ج : نعم. أشار علي بقراءة كتاب "مجموعة الفتاوى" لابن تيمية.

س : وماذا قال ابن تيمية في شأن هؤلاء التتار؟

ج : قال إنهم يقاتلون ولو نطقوا بالشهادتين

س : وماذا قرأت أيضاً في موضوع الجهاد؟

ج : قرأت بشأن محاربة أبي بكر الصديق لمانعي الزكاة رغم نطقهم بالشهادتين وكثرة قيامهم الليل حتى قيل أن ركبتهم كانتا كركبة البعير.

س : وما الحكم الشرعي المستخلص مما تقدم؟

ج : وجوب محاربة الحاكم الذي لا يحكم بكتاب الله.

س : تقصد أنه يكون حلال الدم شرعاً.

ج : نعم.. ولو نطق بالشهادتين. وقام يصلي مثل مسيلمة الكذاب الذي كان يصلي ويصوم ولكنه تبرج عن الإسلام بقوله أنه رسول الله .. والقاعدة الشرعية أن كل من يتبرج من باب لا بد أن يعود منه والمولى سبحانه وتعالى يقول:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّخِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ كما قال سبحانه ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

س : وما هو قانون الياسق الذي أشرت إليه؟

ج : هو قانون من وضع البشر أنخلوا فيه بعض شريعة الله من نواحي مختلفة.

س : وما وجه الاحتجاج بذلك القانون المسمى بالياسق؟

ج : أن قوانيننا الوضعية تشبه هذا القانون وكلها من وضع البشر ونحن نحاول تعطيل الشريعة وندعي أننا نقننها.

س : لماذا كنت تتوجه إلى جامع عمر بن عبد العزيز الذي تحدثت عنه؟

ج : المساجد كثيرة ولكن مساجد الإخوة قليلة وأنا لا أصلي إلا في مساجد الإخوة.

س : ما الذي تقصده بمساجد الإخوة؟

ج : أقصد الإخوة الملتزمين بالإسلام قلباً وقالياً.

س : وكيف تعرفهم؟

ج : يطلقون اللحية ويلبسون قميصاً وسيمامهم في وجوههم من أثر السجود.

س : ومتى اهتديت إلى معتقداتك الحالية؟

ج : منذ سنه ونصف تقريباً.

س : وقبل ذلك؟

ج : كنت شاباً عادياً؟

س : وما هي الظروف التي غيرت مسارك الفكري؟

ج : بالاستماع إلى الإخوة في مسجد نجع حمادي، وربنا سبحانه وتعالى يسر لي الطريق.

س: إنك متهم بانك خططت وديرت لاغتيال الرئيس وساهمت في تنفيذ مخططك؟..

ج : أنا اعترفت بكل شيء .. وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

س : ما الذي كنت تقصده؟

ج : ردع أي حاكم لا يلتزم بكتاب الله؟

س : وما الذي كنت ترجوه من قتل الرئيس ؟

ج : أن كل واحد يأتي بعده يرتدع ويأخذ عبرة.

س : ومن العلماء الذين توقّرههم؟

ج : الأستاذ عمر التلمساني والشيخ حافظ سلامة الذي يخطب في مسجد في العباسية وبتاع السويس الذي قيل عنه إنه مجنون ... والشيخ كشك.

س : هل سبق استدعاؤك لإدارة المخابرات الحربية؟

ج : نعم

س : متى ولماذا؟

ج : من سنة تقريباً. وكان سبب استدعائي هو معرفه نشاطي الديني.

س : وماذا قالوا لك؟

ج: نبهوا علي بالابتعاد عن مساجد معينة وعن أشخاص معينين والبعد عن التزمت.

س : من هم الأشخاص الذين نبّهو عليك بالابتعاد عنهم؟

ج : عبد السماوي وهو من التكفير والهجرة.

س : وما المساجد التي أمروك بالابتعاد عنها؟

ج : المساجد التي يتردد عليها عبد الله السماري مثل مسجد أنصار الإسلام في مصر الجديدة.

س : من الذي قام بالتفتيش للتثبت من عدم وجود نخائر أو إبر ضرب نار في الأسلحة؟

ج : لم يقم أحد بالتفتيش على النخيرة. ولكن كان هناك أمر بنزع إبر ضرب النار ولم يفتش أحد للتثبت من تنفيذ ذلك. وكل ضابط مسؤولاً عن كتيبته.

س : ألم يفتش قائد الكتيبة للتثبت مما تقدم؟

ج : لا .. ولكنه أمر الضباط فقط بالتفتيش.

س : وقائد اللواء؟

ج : لم أره.

س : وأي مسؤول قيادي أعلى؟

ج : لم يحدث.

س : وأية أجهزة أخرى؟

ج : مفيش.

س : ما الأدلة الشرعية التي كنتم متفقين عليها بشأن استحلال دمه شرعاً؟

ج : قتل أئمة الكفر.

س : ألم تبحثوا الأمر في مناسبات سابقة؟

ج : قبل ذلك كنا نتكلم في موضوع تحكيم شرع الله في الأرض.

س : بآية وسيلة؟

ج : قتال أئمة الكفر .. والتقى محمد عبد السلام معي على هذا الأسلوب.

س : أوضح ..

ج : كنا نتدارس أحكام التتار وذلك في أبواب القتال .. وذلك من مدة سنة أو سبعة أشهر.

س : لماذا وجَّهك محمد عبد السلام لقراءة تاريخ التتار وفتوى ابن تيمية في موضوعهم بالذات .. دون سائر السيرة والفتاوى.

ج : كنا نتكلم فى القوانين التي تحكم البلاد وأنا نرى ما هو مشابهه لهذا العصر وهو عصر التتار.

س : وما فتوى ابن تيمية فيهم؟

ج : وجوب قتالهم ..

س : ومن في مصر مثل التتار؟

ج : الحكام ..

س : من أي وجه؟

ج : الحكم بغير كتاب الله.

س : التتار كانت لهم مذابح وفضائح مثل حرق المدن وقتل النساء والأطفال الأبرياء وإلقاء المراجع الإسلامية في نهر بجلة حتى اسوَّت منها مياه النهر من الحبر الذي دونت به هذه المراجع، فهل في زماننا من يفعل ذلك؟

ج : يكفي عدم الحكم بكتاب الله.

س : ولكن الرئيس رحمه الله هو الذي أدخل في الدستور لأول مرة في تاريخ البلاد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وترك لمجلس الشعب واجب تنفيذ هذا النص الدستوري فكيف نشبهه هكذا بالتتار سواء أنت أو محمد عبد السلام أو غيركما؟

ج : هذا الكلام ليظهر به أنه حاكم مسلم يريد أن يطبق الشريعة وليضحك بها على الشعب.

موضوع الإبر:

س: ومتى ومن أي طريق بلغك الأمر الخاص بنزع إبر البنادق الآلية؟

ج: رائد مر بعربة جيب للتنبيه على المعسكر كله ليلة العرض والرائد يسري قال لنا ننفذ.

س: وهل تأكد الرائد يسري من التنفيذ؟

ج: سألنا فقط وهو قال لجمعوا الإبر وأنا جمعتها عندي.

س: ألم يقم بعدها بالتأكد من تمام التنفيذ؟

ج: لا.

س: وماذا كان ترتيبك في حالة قيام أحد بالتفتيش على الإبر والنخائر كما يقضي الواجب في هذه الفترة الطويلة.

ج: أنا مكنتش عامل ترتيبي لأنني طلعت ثلاث عروض قبل كده ولم يحدث تفتيش.

عبد الحميد عبد السلام عبد العال:

28 سنة ضابط سابق بالدفاع الجوي. يشتغل بالأعمال الحرة ..

قال: إنه يرى ما يجري في المجتمع هو منكر، لذلك فكر في قتل الرئيس السادات ليكون عبرة لمن بعده وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. فالدولة بها مفساد وخمور وربما. وتقلل من قيمة المسلمين وتسخر من علماء المسلمين المخلصين للدين وتسخر من الملتحين ومن الحجاب الذي فرضه الله تعالى على نساء المسلمين، وتبدل شرائع الله بقوانين وضعية، وتضيق على المسلمين في منابر المساجد وتقبض على العلماء. ولم تقنن الشريعة الإسلامية كما وعدت. وتقول أن.. ثورة الخميني ثورة إسلامية على الرغم من أن الخميني يبعد كل البعد عن تطبيق الشريعة الإسلامية لأنه شيعي، والشيعية يعملون على قتل السنة. وهذا التشبيه يشوه

صورة الحكم الإسلامي الصحيح وهذا ما جعلني أعتقد أن نظام الدولة يعمل ضد الإسلام.

وكل هذا ينطبق على فترة وجود التتار أيام جنكيز خان. حيث إنهم أعلنوا أنهم مسلمون ونطقوا بالشهادتين، وقالوا نتحاكم بكتاب الله ولكنهم طبقوا فيما بينهم قانوناً يسمى الياسق.. وبالرغم من أنهم كانوا يبنون المساجد والمدارس التعليمية الدينية، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه يحاربون المسلمين. وثار الشعب ولجأ إلى ابن تيمية شيخ الإسلام للفتوى فأفتى بقتل أئمة الكفر. والآية في سورة التوبة تقول: ﴿فَقَتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾.

وقال أنه عندما كان يعمل في القوات المسلحة حفظ جانباً من القرآن الكريم وتبين له أن الجيش يعمل في حكومة كافرة .. واستشهد في ذلك بحديث يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاز: "أعانك الله على إمارة السفهاء"، قال: وما إمارة السفهاء يا رسول الله؟ قال: "هم الأمراء من بعدي لا يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي. فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليسوا مني ولست منهم ولا يردون على حوضي".

ولذلك قدم استقالته وأطلق لحيته وقبلت استقالته.

س: هل تم التفتيش صباح يوم العرض على الذخائر وإبر ضرب

النار؟

ج: لا.

س: ألم يفتش قائد الكتيبة؟

ج: لا.

س: ألم يفتش قائد اللواء؟

ج: لا.

س: ألم يفتش أمين اللواء أو ضابط أمن الكتيبة؟

ج: لا.

س: ألم تتم أية إجراءات صباح يوم العرض للتفتيش على النخيرة
وابر ضرب النار؟

ج: لم يحدث سوى أن أحد ضباط الحرس الجمهوري راكباً دراجة بخارية
عمل ششنى على بعض الافراد من اللواء 333 قبل أذان الظهر يوم العرض.

س: وعندما واجهت المنصة من المنتصف، كيف تمكنت من إطلاق
النار على السيد الرئيس؟

ج: رفعت البندقية الألية في اتجاه الرئيس والماسورة مائلة لأسفل 20
درجة.

عطا طایل حميدة رحيل:

26 سنة متخرج في كلية الهندسة جامعة الإسكندرية قسم ميكانيكا. من
قوة مركز تدريب المهندسين ومقيم بعزبة رحيل (الدلنجات - بحيرة).

استشهد في إجابته على أول سؤال بعدد من آيات القران الكريم، ومنها:
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُرْ إِذَا قِيلَ لَكُرْ أَنفُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى
الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي
الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٢٨﴾ إِلَّا نَفِرُوا بِمَذْبِحِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَسَتَبَدِلَ قَوْمًا
عَيْرِكُمْ﴾.

ثم قال: ولقد قمت بهذا العمل، وهو قتال كل حكام لا يحكمون ولا يطبقون
ما أمر الله سبحانه وتعالى به حتى لا ينطبق علينا قول الله تعالى عن فرعون
﴿فَأَسْحَفَ قَوْمُهُ فَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ ﴿٥٤﴾ فَلَمَّا ءَأَسَفُونَا أَنْقَمْنَا
مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

هنا يبين الله أن اللعنة لم تحل على فرعون وحده بل عليه وعلى قومه
لأنهم لم يمنعوا فرعون من طغيانه. ولا نقبل على أنفسنا أن نكون كقوم فرعون
فيصيبنا ما أصاب قوم فرعون.. لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَأَنقَمُوا فَتَنَهُ لَا

نُصِبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً.

وقال: ولقد بينا لرئيس الجمهورية هذه الأحكام على لسان أئمة كثيرين، ولم يرض بتنفيذ أحكام الله سبحانه وتعالى بحجج ما أنزل الله بها من سلطان. بل تعدى الأمر ذلك بفصل السياسة عن الدين وهذا ليس من الإسلام في شيء. لأن كلمة سياسة أتت من ساسه. وساس أي كيف يرعى من حوله من أناس. وعندما تتفصل السياسة عن الدين ففي أي منهج ممكن يقودنا القائد. فإن ادعى الديمقراطية بأنيابها فهذه الكلمة ليست من الإسلام في شيء. لأن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه فيستطيع مجلس الشعب أن يقر أي قرار توافق عليه الأغلبية دون الرجوع لكتاب الله أو لأوامره.. ولليل ذلك موافقة مجلس الشعب المصري على إباحة الرقص والأفلام الهازلة أو الهابطة وبيع الخمر وعلى جميع فضائح الدعارة وما أشبه ذلك. فلفظ الديمقراطية هذا مرفوض لدى المسلمين. ولن يكون لنا منهج إلا كتاب الله تعالى.

وقد عارض رئيس الجمهورية أمر الله سبحانه وتعالى بأن تبقى النساء في بيتهن ولا تخرج إلا للضرورة. واستهزا من حكم النقاب للإسلام وهذه سخرية بحكم إلهي به نص شرعي في القرآن. ولقد ازداد الأمر استفحالا حينما أعطى بأوامره بالقبض على كل من يدعو إلى الله ومعاداته لكل من يعمل في سبيل الله وتركه للكافرين ولم يقم بسجنهم كما قام بسجن المسلمين. كل هذه الأدلة أنت إلى أنه لا بد من استخدام القوة للقضاء على هؤلاء الحكام الذين أحاطوا أنفسهم بسياج من الحديد والنار لا يمكن الوصول إليه.

ويروي قصة لقائه بخالد الإسلامبولي ويقول: قابلت خالداً في شقة عبد الحميد عبد السلام وأخبرني أنه يعمل خطة للقضاء على هذا الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله وهو الرئيس أنور السادات ويريد اشتراكي فيها. فقسست هذا الأمر شرعاً على ما لدي من إحكام شرعية ثم وافقت.

س: هل كنت تنوي قتل رئيس الجمهورية؟

ج: نعم. وذلك للأسباب السالف ذكرها.

س: وهل كنت تنوي قتل غيره؟

ج: النبوي إسماعيل لتعذيبه المسلمين.

س: وما الذي كنت ترجوه من قتل الرئيس؟

ج: احتمال قيام حاكم مسلم بعده.

س: وهل يكفي قتل الرئيس لإقامة نظام إسلامي على النحو الذي

ترجوه أم أن ثمة أعمال أخرى ما زالت لازمة لذلك؟

ج: قمت بذلك لتنفيذ أمر الله. والله وحده المتكفل بقيام الدولة الإسلامية.

س: هل تم التفتيش صباح يوم العرض؟

ج: لم يتم.

س: ما مصدر ثقافتك الإسلامية؟

ج: كتب السلفيين. تفسير القرطبي وابن كثير. وبالنسبة للأحاديث "فتح

الباري" وبالنسبة للعلماء مثل ابن تيمية وابن قيم الجوزية..

س: من نللك على هذه الكتب؟

ج: كبار المشايخ. الشيخ كشك، والشيخ المحلاوي والآخرين الذين ينادون

بالعودة إلى كتب السلف التي تخلو من البدع والنفاق وموالات الحكام.

س: وكيف تستبجح الدماء؟

ج: الكافر الذي يشاق الله ورسوله يستباح دمه .. الذي يسجن المسلمين

الذين ليس لهم تهمة إلا قول لا إله إلا الله.

س: هل تنتمي لجماعة التكفير والهجرة؟

ج: لا أنتمي لها.. لأنها تكفر جميع الناس. ونحن المسلمون الذين يسيرون

على هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكفر أحداً إلا إذا أتى بالكفر

البواح وفيه نص شرعي من القرآن.

س: وما حكم هذا الكافر في عقيدتك؟

ج: حلال نمه.

س: وهذا للكفر وحده؟.

ج: للكفر ومحاربة الله ورسوله المتمثل في رفض تنفيذ كتاب الله وسنة رسوله وتعذيب المسلمين وسجنهم دون أدنى تهمة سوى أنهم يقولون لا إله إلا الله.

س: ولكن الله سبحانه وتعالى قال في محكم كتابه ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴿١٦٦﴾ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ "إلى آخر الآيات.

ج: هذه الآيات منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُبَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾. وقد نزلت الآية التي استشهدتم بها حينما قتل عم الرسول صلى الله عليه وسلم ومثل بجثته في موقعه أحد. فغضب الرسول غضباً شديداً وأقسم أن يمثل بجثث الكافرين. فانزل الله هذه الآية.

وقام خالد بالحديث معي عن وضع البلد والحاكم والأدلة الشرعية على كفره وعلى وجوب قتله من الكتاب والسنة، فعلم أنني موافق على ذلك، وهذه الأدلة لا يستطيع أحد ينكرها، فأبلغني خالد أنه لو حانت لي الفرصة لقتله فهل ستقدم على ذلك أم لا؟ فأبلغته أنني بالطبع سأقدم فوراً.

س: هل كان مقصدكم أن يكون الاغتيال مقدمة إلى سلسلة من

الأحداث... تنتهي إلى تغيير نظام الحكم؟

ج: نعم. أولاً بأدلتنا الشرعية بوجوب قتل الحاكم لأنه كان يعتبر رأس الكفر والفساد الديني فقلنا بعد قتله ربما يأتي حاكم يحكم بما أنزل الله ويقيم

شرع الله، وإن لم يحكم فقد تكون له عظة في هذا الحاكم الذي يُشاقَّ الله ورسوله.

س: ولكن الرئيس محمد أنور السادات رحمه الله هو الذي أدخل في الدستور لأول مرة في تاريخ البلاد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وكان يصلي ويصوم ويقرأ القرآن فما الذي جعلكم تياسون من تنفيذ ما عزم عليه عندما أدخل هذا النص في الدستور؟

ج: لا يهمننا نصُّ على ورق. ولكن الذي يهمننا هو التنفيذ. وكل ما نراه هو حتى ما تبقى من الشريعة الإسلامية وهو قانون الأحوال الشخصية، قام بإلغائه ووضع قانوناً جديداً.. وكان هناك النص الذي في الدستور أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وعلما كل يوم بأن كتاب الله يعرض على مجلس الشعب ليوافق عليه أم لا. وللأسف لا يوافق عليه تحت اسم عرض تقنين الشريعة الإسلامية.

حسين عباس محمد:

(28 سنة رقيب متطوع من قوة الدفاع الشعبي منطقة شرق القاهرة التعليمية بالمعهد الديني الثانوي بميدان الحجاز. هرب من ساحة المنصة بعد الجريمة ثم قبض عليه في بيت شقيقه في المطرية).

قال في التحقيق الرسمي:

حدثتني نفسي وتمنيت أن أكون واحداً من الذين يمرون أمام منصة الظالم. ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا لأشفي غليلي من هذا الظالم.. ودعوت الله سبحانه وتعالى أن يمكّن لي هذا.. وقد قابلت خالد الاسلامبولي وقال لي هناك استشهاد في سبيل الله ورحبت بذلك. وهو قال لي أننا سنتمكن من الظالم، فنكرت له ما كنت تمنيته من قبل ودعوت الله به. وشرح لي تفاصيل الأمر.

س: وكيف تم تنفيذ الجريمة خطوة بخطوة؟

ج: كلمة جريمة لا أقبلها. فما تمَّ بالنسبة لنا ليس جريمة. فهو عملية

اغتيال الظالم.

س: في اتجاه مَنْ صوّبت لدى شروعك في صعود السلم؟

ج: على الذي أمامي وأنا طالع السلم.

س: والذي أمامك على السلم ظالم هو كمان؟

ج: لا أعلم ولا هو مقصدي.

س: لماذا تضربه إذن؟

ج: أنا أضرب الذي يعترضني لكي أصل إلى هدفي.

س: هل هدفك مقتل بريء؟

ج: هو يُبعث على نيته.

س: ألا تسأل أمام الله سبحانه وتعالى عن إزهاق روحه؟

ج: لا أسأل عنه.

س: كيف؟

ج: لأن مقصدي هو مقتل الظالم أنور السادات.

س: وهل هذا المقصد يبيح لك قتل غيره؟

ج: يجوز لي قتل من يعترضني للوصول إليه.

س: وما سندك في هذا شرعاً؟

ج: هذا فهمي.

س: ما الذي عندك من الفقه في الدين؟

ج: قليل ولا يذكر.

س: وكيف استحللت لنفسك قتل رئيس الجمهورية. وظننت أنك تُثاب من المولى عز وجل دون علم ولا فقه بالدين ولا بالأدلة الشرعية؟

ج : هذا الأمر لا يحتاج إلى علم كثير. ولكن ما أعلمه أن هذا الظالم كان لا يحكم فينا بكتاب الله أولاً. ثم إنه كان يستهزئ ببعض آيات الله سبحانه وتعالى مثل أنه قال عن الحجاب الشرعي أنه خيمة. وكان يحارب المسلمين في كل مكان بجنوده وأقصد الأمن المركزي، حتى أنهم دخلوا بعض المساجد وقبضوا على من فيها وضربوا فيها بقنابل الدخان وحاربوا علماءنا. وأصدر أوامره بالقبض عليهم لأنهم يقولون قولة الحق بحجة أنه يريد أن ينهي الفتنة الطائفية. واعتقل الكثير من رجاله الكثير من المسلمين حتى إنهم كانوا يقبضون على النساء من الشوارع. وهو قد خرج من دين الله بالكلية بكلمة قالها وهي لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين.

س: وكيف تيقنت أن الأسباب التي سردتها تبيح قتله رحمة الله عليه شرعاً حالة كونك لا فقه لك ولا فكر؟

ج : المرتد التارك لدينه يقتل شرعاً؟

س : ما مصدرك؟

ج : سمعت العلماء يقولون أن المرتد حلال الدم.

س : من سمعته من العلماء يقول ذلك؟

ج : لا أنكر.

س : ما الذي دعاك كمسلم يعلم أنه سيقف موقف الحساب أمام مولانا سبحانه وتعالى يوم الحساب إلى العزم على قتل رئيس الدولة؟

ج : انتقاماً لديني. فقد شتم العلماء على الشاشة الصغيرة وقال إنهم كلاب، إذ قال أن المحلاوي مرمي في السجن زي الكلب. وقال عن الشيخ حافظ سلامة بتاع السويس. لا أتحدث عنه كثيراً لأنه مجنون وشوّه صورة الإنسان المسلم ذي اللحية وقال إنه مضلل كبير، وقال كلام كثير.

س: ماذا؟

ج: وقال عن هؤلاء العلماء الذين هم في السجون هم الذين يضللون الشباب المغرَّر بهم بينما هو الذي يضلُّ عوام الناس، ونحن لا نأخذ ديننا منه بل نأخذ من هذا العالم الذي زَجَّ به في السجن وقال عنه كذا وكذا.

س: من العلماء الذين غضبت لسجنهم وبلغ غضبك درجة التزام قتل الرئيس؟

ج: الشيخ المحلاوي والشيخ حافظ سلامة والشيخ يوسف البدري وعمر التلمساني والشيخ عبد الحميد كشك والشيخ آدم صالح والشيخ عبد الله السماوي.

س: وكيف أدركت أن هؤلاء علماء؟

ج: سمعت لكل هؤلاء إلا الشيخ يوسف البدري ولكن سمعت عنه الكثير.

س: المحلاوي مثلاً كيف استمعت إليه وهو بالإسكندرية؟

ج: هو كان يبجي مصر وله شرائط في السوق.

س: والشيخ حافظ سلامة هل استمعت إليه؟

ج: نعم في مسجد النور بالعباسية.

س: والتلمساني؟

ج: سمعت له في مسجد النور وفي الأزهر.

س: أشيخك هو؟

ج: هو شيخ كل المسلمين ويدعو إلى الله على بصيرة، ولكنني لست في جماعة الإخوان المسلمين ولا أي جماعة.

س: من كان أمركم فيما عزمتم عليه من اغتيال رئيس الجمهورية؟

ج: أخونا خالد هو الذي يسَّر لنا الطريق .. وهو الذي خطط ودير.

محمد عبد السلام فرج:

اعترف المتهمون السابقون بأن كل التخطيط لمقتل السادات تمّ في منزله. وهو الذي تكفّل بإحضار أشخاص آخرين مع خالد الإسلامبولي وكذلك الذخيرة. وكان مختفياً بعد الحادث ثم قبض عليه. وفي أولى جلسات التحقيق أنكر واستمر في الإنكار.

س: ألا تعرف خالد احمد شوقي الإسلامبولي؟

ج: لا ولم أره إلا في الجرائد في حادث مقتل السادات.

س: قرر خالد الإسلامبولي وعطا طایل وعبد الحميد عبد السلام أنك اشتركت معهم في تبدير تأمر لاغتيال رئيس الجمهورية وأنت أعنتهم عليه.

ج: لم يحدث.

س: هل هم كذّابون فجّار افتروا عليك بالكذب؟

ج: هذا في علم الله.

س: وهم قد اعترفوا بجرمهم تفصيلاً وأشركوك فيه، فهل قارفوا إنمأ ورموا به بريئاً هو أنت.

ج: الله أعلم.

س: وما حكم من يفعل ذلك شرعاً؟

ج: هذا يختلف حسب الجريمة نفسها.

س: أوضح.

ج: المتأوّل يكون معنوياً والمتعمّد يكون قد ارتكب خطأ كبيراً.

س: ألم تمدّهم بافراد لمشاركتهم في تنفيذ الاغتيال؟

ج: لم يحدث.

س: ألم تمدّهم بنخائر لمشاركتهم في تنفيذ الاغتيال؟

ج: لم يحدث.

س: قرروا ذلك في التحقيق أمامنا .. أمجرمون هم؟

ج: لم أقل أنهم مجرمون والله أعلم بظروفهم.

س: أحق ما قالوه أم باطل؟

ج: ما قالوه بالنسبة لي لم يحدث قط.

س: قال خالد في التحقيق أنه يظن أنك فقيه، فهل هذا صحيح؟

ج: أنا لا أستطيع أن أدعي أن هذا صحيح.

س: كيف يكون صلاح الدنيا في معتقداتك؟

ج: بدعوة الناس وتغيير أفكارهم وبإخراج الشوائب منها فنأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر بالحسنى.

س: وبحسب معتقداتك الدينية.. هل تستباح الدماء؟

ج: طبعاً الدماء حرمة لا تستباح.

س: نساك عن الحكم الشرعي في فعلة اغتيال رئيس الجمهورية بحسب اعتقادك الديني الإسلامي؟

ج: أنا لا أقرّ هذه الفعلة.

س: على أي أساس؟

ج: على أساس أن للدماء حرمة.

س: هل يفهم من قولك أن الرئيس رحمه الله قتل مظلوماً؟

ج: الله أعلم.

س: ولكنك قلت إن الدماء لها حرمة، فما معتقدك الإسلامي بشأن قتله. أحق هو أم ظلم؟

ج: فى حدود علمي أن الاعتداء على الدماء حرام. أما بالنسبة لهذه الحادثة فحسابها عند الله.

س: هل يفهم من ذلك أن قتل الرئيس رحمه الله قد يكون بحق أم أنه ظلمٌ بيِّن؟

ج: هذه الحادثة قد يكون فيها ظلم .. ولكن مرتكبيها قد يكونون متأولين.

س: ماذا تقصد بقولك متأولين؟

ج: بمعنى أنه يجوز أنهم قرؤوا أو استدلوا على أنه حلال الدم.

س: وهل هو حلال الدم في شريعتك ومنهاجك؟

ج: لا.

س: فهل يحل لك شرعاً أن تعين على سفك الدماء؟

ج: لا يحل لي ذلك وأنا لم أعن على سفك الدماء.

س: ولكن القتلة قرروا أنك أعنتهم فما قولك؟

ج: لم يحدث أني أعنتهم وأريد مواجهتهم.

س: ولماذا استباحوا قتل آخرين ... إذا كان مقصدهم هو قتل أنور

السادات فقط ..

يجيب على ذلك عبد الحميد عبد السلام بقوله:

هذا جائز شرعاً في عقيدتي. ولبيلي هو الآية ﴿وَلَا تَزَكُّوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: استيقظ الرسول عليه الصلاة والسلام قلقاً فسأته السيدة عائشة فقال: " يغزو جيش الكعبة فيخسف الله بهم عن بكرة أبيهم". فقالت السيد عائشة: "يخسف بهم وفيهم المؤمن والمجبور والمطاور؟ قال: "نعم ولكن يبعثون على نياتهم". رواه الحاروي للفتاوي لجلال الدين السيوطي باب العرف الوردي من أخبار المهدي.

ويجيب على ذلك عطا طایل حميدة بقوله:

كان يرد في توقعنا أن يقتل بعض الأفراد الجالسين جنبه. ولكن كنا نعلم الحكم الشرعي في موتهم، أنهم يبعثون على نياتهم، وقد يبعثون شهداء. والحكم الشرعي هو لا يتبرس الكافرون ببعض المسلمين فيجوز قتل المسلمين حتى نصل إلى قتل الكافرين ويُبعث المسلمين على نياتهم شهداء يوم القيامة.

نص قرار الاتهام

أعلن اللواء حامد حمودة، مدير القضاء العسكري، قرار الاتهام في قضية اغتيال الزعيم الراحل أنور السادات. وقد حضر المؤتمر الصحفي، اللواء فؤاد خليل عبد السلام، المدعي العام العسكري، واللواء مختار محمد حسين شعبان، نائب المدعي العسكري. وفيما يلي نص قرار الاتهام، الذي أعلنه مدير القضاء العسكري أمس (12 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، الموافق 15 محرم 1402):

بعد الاطلاع على محاضر التحقيق، ومحاضر الاستدلالات والمرفقات.. وبعد الاطلاع على قانون الأحكام العسكرية، وقانون العقوبات، والقوانين الكاملة.. تتهم النيابة العسكرية الآتية أسماؤهم:

1. خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، ملازم أول بالقوات المسلحة، محبوس احتياطياً.

2. عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي، صاحب مكتبة، محبوس احتياطياً.

3. عطا طایل حميدة رحيل، مهندس، محبوس احتياطياً.

4. حسين عباس محمد، رقيب متطوع بالقوات المسلحة بالدفاع الشعبي، محبوس احتياطياً.

5. محمد عبد السلام فرج عطية، مهندس، محبوس احتياطياً.

6. كرم محمد زهدي سليمان، طالب بكلية الزراعة، جامعة أسيوط، محبوس احتياطياً.

7. فؤاد محمود أحمد أحمد حنفي، وشهرته فؤاد الدواليبي، تاجر أثاث، محبوس احتياطياً.

8. عاصم عبد الماجد محمد ماضي، طالب بكلية هندسة أسيوط، معتقل.

9. أسامة إبراهيم حافظ، طالب بكلية هندسة أسيوط، محبوس احتياطياً.

10. دكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن، أستاذ بكلية أصول الدين، محبوس احتياطياً.

11. عبود عبد اللطيف حسن الزمر، مقدم بالقوات المسلحة، محبوس احتياطياً.

12. صالح أحمد صالح جاهين، مهندس، محبوس احتياطياً.
 13. عبد الناصر عبد العليم أحمد درة، طالب ثانوي، محبوس احتياطياً.
 14. طارق عبد الموجود إبراهيم الزمر، طالب بكلية الزراعة، جامعة القاهرة، محبوس احتياطياً.
 15. محمد طارق إبراهيم محمد، طبيب أسنان، محبوس احتياطياً.
 16. أسامة السيد محمد قاسم، طالب بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.
 17. صلاح السيد بيومي علي، نقاش، محبوس احتياطياً.
 18. علاء الدين عبد المنعم محمد إبراهيم، طالب بكلية التربية، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.
 19. أنور عبد العظيم محمد محمد عكاشة، طالب بكلية التربية، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.
 20. محمد طارق إسماعيل المصري، سائق، محبوس احتياطياً.
 21. علي محمد فرّاج علي، نجّار بالزقازيق، محبوس احتياطياً.
 22. عبد الله محمد محمد سالم، طالب بكلية أصول الدين، محبوس احتياطياً.
 23. صفوت إبراهيم حامد الأشوح، صيدلي، محبوس احتياطياً.
 24. السيد علي محمد إسماعيل السلاموني، معيد بكلية التربية، جامعة عين شمس، محبوس احتياطياً.
- بأنهم في منطقة العرض العسكري، بمدينة نصر، وفي سائر أراضي جمهورية مصر العربية، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، وما قبل ذلك، ارتكبا الجنايات التالية:

أولاً: المتهمون من الأول إلى الرابع

قتلوا، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، رئيس جمهورية مصر العربية، الراحل محمد أنور السادات. بأن بيّنوا النية، وعقدوا العزم على قتله غداً، وغيلة، أثناء

وجوده بالمنصة الرئيسية في العرض العسكري، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، لتكريم القوات المسلحة المصرية الباسلة، في ذكرى انتصارها في حرب رمضان المجيدة. إذ استغل المتهم الأول تعيينه مسؤولاً عن العناصر المشاركة في العرض من الوحدة العسكرية، التي يخدم بها، فتمكن، بطريق التحايل والتزوير، من استبدال المتهمين الثاني والثالث والرابع، بثلاثة من جنود الطاقم الأصلي للعربات قاطرة المدفع عيار 130 م.

كما تمكن، بإساءة استغلال وظيفته أيضاً، من إدخال الذخائر، خاصة البنائق الآلية، وتسليح الطاقم، وكذا الرشاش القصير، تسليح السائق، إلى أرض العرض العسكري، ومن الاحتفاظ بإبر ضرب النار خاصة الأسلحة المنكورة، وذلك على الرغم من التعليمات القاضية بسحب تلك الإبر، وعدم تواجد تلك الذخائر أثناء العرض العسكري.

كما تمكن من إدخال أربع قنابل يدوية، شديدة الخطورة، تحتوي كل منها على عدد كبير من الشظايا، إلى أرض العرض. احتفظ باثنتين منها، وسلّم الأخرين لكل من المتهمين الثاني والثالث.

وأثناء سير العربة قاطرة المدفع، التي يركبها، وكان جالساً بجوار السائق بالكابينة، بينما كان الجناة الثلاثة الآخرون، يجلسون وسط سائر الطاقم، أعلى العربة. تمكّن من إكراه السائق على التوقف أمام المنصة الرئيسية مباشرة، وأسرع إلى النزول، ملقياً قنبلة يدوية. كما أسرع المتهمان، الثاني والثالث، بإلقاء قنبلتين أخريين في اتجاه المنصة، فانفجرتا قريباً منها. ثم قام المتهمان، الثالث والرابع، بإطلاق نفاثة نيران من بندقيتهما الآليتين، فأحدث ذلك مفاجأة شديدة للجالسين بالمنصة، وللقائمين على حراسة الرئيس، مما أدى إلى اضطرابهم لخفض رؤوسهم، وفي ثوان معدودة، كان المتهم الأول قد اختطف الرشاش القصير، الخاص بالسائق، من "الكابينة". وقفز الجناة الثلاثة الآخرون فبلغوا جميعاً المنصة الرئيسية، حيث كانت لا تبعد عن موقع وقوف العربة بأكثر من خمسة وعشرين متراً فقط. وأمکنهم تصويب أسلحتهم من الاتصال القريب، سواء بالمواجهة أو من الجانبين، صعوداً على السلمين، الأيمن والأيسر للمنصة،

وأفرغوا نخائرهم كلها، مع التركيز على الموجودين بالصفوف الأولى، وخاصة الرئيس الراحل، مما أدى إلى إصابته بالإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي، والتي أدت إلى وفاته.

وقد اقترنت الجناية المذكورة في نفس المكان والزمان بجنايات قتل عمد، وشروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد لآخرين، كانوا بالمنصة الرئيسية وحولها، حيث كان الجناة قد بيّتوا النية وعقدوا العزم على قتل كل من يستطيعون قتله ممن يعين الرئيس ويواليه، فأصيب كل من اللواء أ.ح حسن علّام، وخلفان ناصر محمد (عماني الجنسية)، ومهندس سمير حلمي إبراهيم، والأنبا صموئيل، ومحمد يوسف رشوان (مصور)، وسعيد عبد الرؤوف بكر، وشانج لوي (صيني الجنسية).. بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية الشرعية، التي أدت إلى وفاتهم.

كما أصيب كل من السادة: المهندس سيد أحمد مرعي، وفوزي عبد الحافظ، ومحمود حسين عبد الناصر، ولواء أ.ح محمد نبيه السيد، ولواء متقاعد عبد المنعم محمد واصل، وماهر محمد علي، ودومينكو فاسيه (سفير كوبا)، ورويل كولور (سفير بلجيكا)، وكريستوفر برايان (أمريكي الجنسية)، وهاجن برنك (أمريكي الجنسية)، وبرك ماكلوسكي (أمريكي الجنسية)، وعبد الله خميس فاضل (عماني الجنسية)، ولوجوفان (صيني الجنسية)، وينج بينج (صيني الجنسية)، وشين فان (صيني الجنسية)، وجوني نونز (أسترالي الجنسية)، وعميد وجدي محمد سعد، وعميد معاوية عثمان محمد عثمان، وعميد شرطة مدنية أحمد محمد سرحان، وعقيد نزيه محمد علي، ورائد عبد السلام متولي السبع، ورائد عباس مصطفى خليل بركات، ونقيب محمد إبراهيم محمد سليم، وجعفر علي محمود صالح، وبرعي محمد عوضين، وملازم أول محمد عبد اللطيف عبد العزيز زهران، ورقيب أول محمد علي علي عيد، وعريف محمد أحمد بدوي شاهين.. بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لأسباب لا يد للجناة فيها إذ أسعفوا بالعلاج وقدر لهم المولى - سبحانه - البقاء على قيد الحياة.

ثانياً: المتهم الخامس: محمد عبد السلام فرج عطية. اشترك، بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة، مع المتهمين، من الأول إلى الرابع، في الجنايات السالف بيانها في أولاً بعاليه، بأن حرّضهم على استباحة الدماء الزكية، بتأويلات خاطئة للأحكام الشرعية الإسلامية، أثبتها في كتيّب وضعه، أسماه "الفريضة الغائبة"، سقاها سمّه، وأشرب قلوبهم زيفه، فأطاعوه. وتلاقت إراداتهم الأثمة على تصميم قاطع على اغتيال الرئيس الراحل، ومن يحيط به من رجالات الدولة، في المنصة الرئيسية، أثناء العرض العسكري. كما أعانهم على جنائهم الغادرة بتدبير القنابل اليدوية والنخائر، فوقعت تلك الجنايات، بناء على تحريضه واتفاقه ومساعدته، على النحو الموضح تفصيلاً بمدونات التحقيق.

ثالثاً: المتهمون من السادس إلى التاسع: اشتركوا مع المتهمين، من الأول إلى الرابع، في ارتكاب الجنايات المبيّنة في أولاً بعاليه، بطريق الاتفاق، حال كونهم من قادة المجموعات، التي تدين بالفكر المنحرف، الذي يدعو إليه المتهم الخامس، والذي ينادي بقتل وليّ أمر البلاد ومن يواليه. فاتّحدت إراداتهم، وتلاقت عزائمهم على وضع مناهجهم الدموية موضع التنفيذ، باغتيال الرئيس الراحل ومن حوله، أثناء العرض العسكري. فحضرُوا من بلادهم في صعيد مصر، وتقابلوا مع المتهمين الأول والخامس، حيث عرض عليهم الأول خطته الإجرامية، فوافقوا عليها، ثم عادوا، مرة ثانية، قبيل يوم العرض العسكري، فتأكدوا من مضيّ العزم على تنفيذ ذلك العدوان الغادر. وقد وقعت الجنايات السالف بيانها في أولاً، بناء على ذلك الاتفاق.

رابعاً: المتهم العاشر: اتفق، بطريق التحريض، مع المتهمين من الأول إلى التاسع، على ارتكاب الجنايات السالف بيانها في أولاً، بأن قبل الزعامة على جماعتهم الضالة، مع علمه بمناهجهم الأثيم، الذي يستبيح الدماء الزكية والأموال المصونة. كما أفتى لهم الفتاوى، التي شجعتهم على تنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فقارفوا جنائهم الشنعاء بناء على ذلك، حسب ما كشف عنه التحقيق تفصيلاً.

خامساً: المتهمون من الحادي عشر إلى الرابع والعشرين. اشتركوا، بطريق الاتفاق والمساعدة، مع المتهمين من الأول إلى الخامس، في ارتكاب الجنايات

الموضحة في أولاً بعاليه. وذلك بعد اعتناقهم الفكر المنحرف، الذي يدعو إليه المتهم الخامس، والذي يحض على قتل رئيس البلاد ومن يواليه. وحينما عرضت عليهم خطة مهاجمة المنصة الرئيسية، أثناء العرض العسكري، واغتيال الرئيس ومن معه، وافقوا جميعاً، وبادروا بتسخير أنشطتهم وأوقاتهم وإمكانياتهم، واضعين أنفسهم تحت إمرة المتهم الخامس، لتنفيذ ذلك المخطط الإجرامي، الذي كان يتولى قيادته. فأحضروا القنابل والذخائر، التي استخدمها الفاعلون الجناة، وقاموا بنقل التعليمات وتحقيق الاتصالات، وأعانوا ذلك المتهم الخامس على التنقل بسياراتهم والاختفاء في بيوتهم، حيث كان متخفياً عاجزاً عن الحركة الذاتية، لكسر بساقه. وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة، على التحديد الذي كشف عنه التحقيق تفصيلاً.

سادساً: المتهمون جميعاً، ما عدا المتهم العاشر: حازوا وأحرزوا الأسلحة والذخائر، بغير ترخيص قانوني. كما حازوا وأحرزوا واستخدموا المفرقات، بغرض ارتكاب اغتيال سياسي، على التحديد الموضح بالتحقيقات.

وبناء عليه:

تطلب النيابة العسكرية عقابهم بمقتضى المواد 39، 40، 41، 43، 45، 46، 102، 102ب، 230، 231، 232، 234 / 2، 235 من قانون العقوبات، والمواد 1، 6، 26 / 2، 4، 30 من القانون 364 لسنة 1954 وتعديلاته، والجدول رقم 3 الملحق به.

الحكم في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات:

أعلنت المحكمة العسكرية العليا حكمها في قضية اغتيال الرئيس الراحل، محمد أنور السادات، 6 آذار/مارس 1982 أي بعد خمسة أشهر كاملة من اغتياله.

أعلنت المحكمة العسكرية حكمها، بعد جلسات طويلة، بدأت منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، بجلستين علنيتين. ثم قررت المحكمة عقد جلساتها سرية، حفاظاً على أسرار القوات المسلحة، حيث استمعت، في ست جلسات، إلى ثلاثة عشر شاهد إثبات، ثم إلى ثلاثة من شهود النفي. وأفردت المحكمة للدفاع عن

المتهمين جلسات طويلة، قررت في نهايتها، يوم الأربعاء الماضي، قفل باب المرافعة، والنطق بالحكم في جلسة علنية، في الحادية عشرة من صباح أمس.

ومنذ الصباح الباكر، كان هناك نفس إجراءات الأمن المشددة، التي اتخذت منذ بداية المحاكمة، نظراً إلى أهميتها. وحملت سيارات الأوتوبيس، التابعة للقوات المسلحة، أكثر من 150 من رجال الإعلام، بأجهزتهم، كانوا قد تجمعوا، منذ الثامنة صباحاً، بمبنى إدارة الشؤون المعنوية. وسارت بهم، في التاسعة والنصف صباحاً، إلى مبنى المحكمة، في طريق يحيط به رجال المظلات المدججون في السلاح. وظل الصحفيون ينتظرون في إحدى غرف المحكمة حتى الحادية عشرة إلاّ الربع، حينما سُمح لهم بدخول القاعة. وكان المتهمون قد سبق وصولهم إلى داخل قفص الاتهام، حيث حاولوا، أمام ممثلي الصحافة، إشاعة جو من الضوضاء. وتسلق بعضهم حديد قفص الاتهام.

وبعد مضي 25 دقيقة، على هذا الجو المشحون، ووسط هذه الضوضاء، انقطع التيار الكهربائي فجأة، ولم تفلح الجهود في إعادته، وأُخليت القاعة من الصحفيين وأجهزة الإعلام، حيث انتظروا في قاعة مجاورة، انتظاراً لإعادة التيار. وطال الانتظار، والتيار الكهربائي لا يزال مقطوعاً. وفشلت المحاولات في توصيله للقاعة، من طريق محول كهربائي. بعدها، تقرر إعداد قاعة جديدة، في ردهة المحكمة، تم نقل المنصة إليها على عجل.

وفي الواحدة تماماً، أعلن بدء الجلسة. وأحاط الصحفيون بالمنصة، داخل القاعة الجديدة، واعتلوا المقاعد، واشرببت الأعناق. وفي الواحدة وعشر دقائق، صاح الحاجب، بندائه التقليدي: "محكمة"، لتدخل هيئة المحكمة العسكرية العليا، يتقدمها رئيسها، اللواء سمير فاضل، رئيس المحكمة، واللواءان مصطفى ماهر فاضل وعبد العزيز مصطفى الشاعر، وممثلو الادعاء اللواء فؤاد خليل عبد السلام، المدعي العام العسكري، واللواء مختار محمد حسين شعبان، نائب المدعي العسكري، واللواء الدكتور يحيى الشيمي، مساعد المدعي العسكري، والعقيد البحري محمود عبد القادر، رئيس النيابة العسكرية.

رئيس المحكمة: "بسم الله تفتح الجلسة. ناد على المتهمين". سكرتير الجلسة: "المتهم الأول، خالد شوقي الإسلامبولي". قائد أمن قاعة المحكمة: "يا أفندم، المتهمين في القفص بيصيحوا داخل القاعة، وعاملين ضوضاء ودوشة، ولو جم حيعملوا شوشرة على المحكمة". رئيس المحكمة: المحكمة توافق على وجودهم خارج القاعة.

ثم بدأ رئيس المحكمة في قراءة الأحكام.

القضية رقم 7 لسنة 1981 أمن دولة عسكرية عليا.. باسم الشعب

بعد الاطلاع على مواد الاتهام، والمادة 75 من قانون الأحكام العسكرية، والمواد 17، 30، 32 من قانون العقوبات، والمادة 604 من قانون الإجراءات الجنائية، وبعد المداولة قانوناً، حكمت المحكمة حضورياً:

أولاً: بمعاقبة كل من المتهمين: الأول، الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والثاني، عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي، والثالث، عطا طایل حميدة رحيل، والرابع، رقيب متطوع حسين عباس محمد، والخامس، محمد عبد السلام فرج عطية، بالإعدام بإجماع الآراء، نظير التهمتين المنسوبتين إلى كل منهم.

ثانياً: بمعاقبة كل من المتهمين: الحادي عشر، المقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر، والرابع عشر، طارق عبد الموجود الزمر، والخامس عشر، محمد طارق إبراهيم محمد، والسادس عشر، أسامة السيد محمد قاسم، والسابع عشر، صلاح السيد بيومي علي، بالأشغال الشاقة المؤبدة، نظير التهمتين المنسوبتين إلى كل منهم.

ثالثاً: بمعاقبة كل من المتهمين: السادس، كرم محمد زهدي سليمان، والسابع، فؤاد محمود أحمد أحمد حنفي، وشهرته فؤاد الدواليبي، والثامن، عاصم عبد الماجد محمد ماضي، والتاسع، أسامة إبراهيم حافظ، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهمة المنسوبة إلى كل منهم في البند ثالثاً من قرار الاتهام. وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه في البند سادساً من قرار الاتهام.

رابعاً: بمعاقة كل من المتهمين الثاني عشر، صالح أحمد صالح جاهين، والثاني والعشرين، عبد الله محمد محمد سالم، والثالث والعشرين، صفوت إبراهيم حامد الأشوح، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهم المنسوبة إلى كل منهم بالبند خامساً من قرار الاتهام، وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه بالبند سادساً من قرار الاتهام.

خامساً: بمعاقة المتهم العشرين، محمد طارق إسماعيل المصري، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهمتين المنسوبتين إليه.

سادساً: بمعاقة كل من المتهمين، الثامن عشر، علاء الدين عبد المنعم محمد إبراهيم، والتاسع عشر، أنور عبد العظيم محمد محمد عكاشة، والحادي والعشرين، علي محمد فراج علي، بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات، نظير التهمة المنسوبة إلى كل منهم، في البند سادساً من قرار الاتهام، وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه في البند خامساً من قرار الاتهام.

سابعاً: معاقبة المتهم الثالث عشر، عبد الناصر عبد العليم أحمد درة، بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، نظير التهمة المنسوبة إليه في خامساً من قرار الاتهام، وبراءته من التهمة المنسوبة إليه في البند سادساً من قرار الاتهام.

ثامناً: ببراءة كل من المتهمين، العاشر، الدكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن، والرابع والعشرين، السيد علي محمد إسماعيل السلاموني، مما هو منسوب إلى كل منهما.

تاسعاً: مصادرة المضبوطات والأسلحة والنخائر المضبوطة، على نمة القضية. وقدرت المحكمة أتعاب محاماة للسادة المحامين المنتدبين بواقع 100 جنيه عن كل متهم تمت المرافعة عنه.

وصدر هذا الحكم، وتم النطق به علناً، في جهة الجبل الأحمر، بالقاهرة، في جلسة السبت الموافق 6 آذار/مارس 1982 ثم رفع رئيس المحكمة الجلسة.

وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه في يوم 15

نيسان/أبريل 1982.

وكما رأينا فإن هذا الاغتيال لم يكن نتيجة مخطط للتنظيم تم تنفيذه، وإنما كان نتيجة مخطط أقحم على التنظيم من جانب خالد الإسلامبولي، الذي دفعت به الصدفة إلى الموقع الذي يستطيع فيه أن يقتال منه السادات، من قبل أن يكون التنظيم قد نضج لجني ثماره. ويعد بذلك خالد الإسلامبولي هو الذي اتخذ قرار اغتيال السادات.

ولقد تسرع التنظيم في قبول مخطط الإسلامبولي لما اعتقد من أن سلطات الأمن قد كشفت أمره بعد اعتقالات 2 أيلول/سبتمبر 1981، في الوقت الذي كانت سلطات الأمن تجهل بالفعل وجوده، ولم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه عام 1980، وحتى بدأ في تنظيم مخططه، رغم أن التنظيم - كما هو ثابت من التحقيقات التي تمت - كان له نشاط ممتد في جميع محافظات الجمهورية، يعقد الاجتماعات ويجند الأفراد، ويشترى السلاح ويدرب الأعضاء، بل رغم أن أعضاء التنظيم كثفوا نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة في 2 أيلول/سبتمبر 1981، ظل عدد كبير من أعضاء التنظيم هاربين ولم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث. وقد انعكس إدراك التنظيم لعجزه عن قلب نظام الحكم وتفجير الثورة الشعبية، في تركه فرصة التخلص من جهاز الحكم الذي كان محيطاً بالسادات في المنصة والذي كان ممثلاً في كبار رجال الدولة، واعتماده خطة اغتيال السادات وحده. وبهذا يكون قد حكم التنظيم على نفسه بالفناء، ويكون قد ارتكب خطأ الاصطدام بالسلطة قبل أن تكون قد استعدت لهذا الصدام. فلقد افتقد التنظيم إلى درجة الالتحام التي نتوقها من جماعة تخطط لاغتيال رأس الدولة. فالاغتيال نفسه لم يقرر إلا قبل عشرة أيام من تنفيذه. والمحرك الرئيسي له كان خالد الإسلامبولي، وقد حظي بموافقة مجلس شورى التنظيم الذي كان يواجه في الحقيقة أمراً واقعاً.

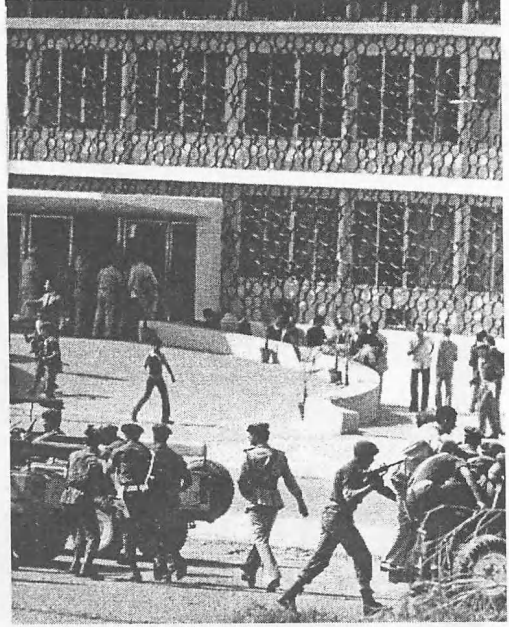
الرئيس محمد أنور السادات أثناء العرض العسكري

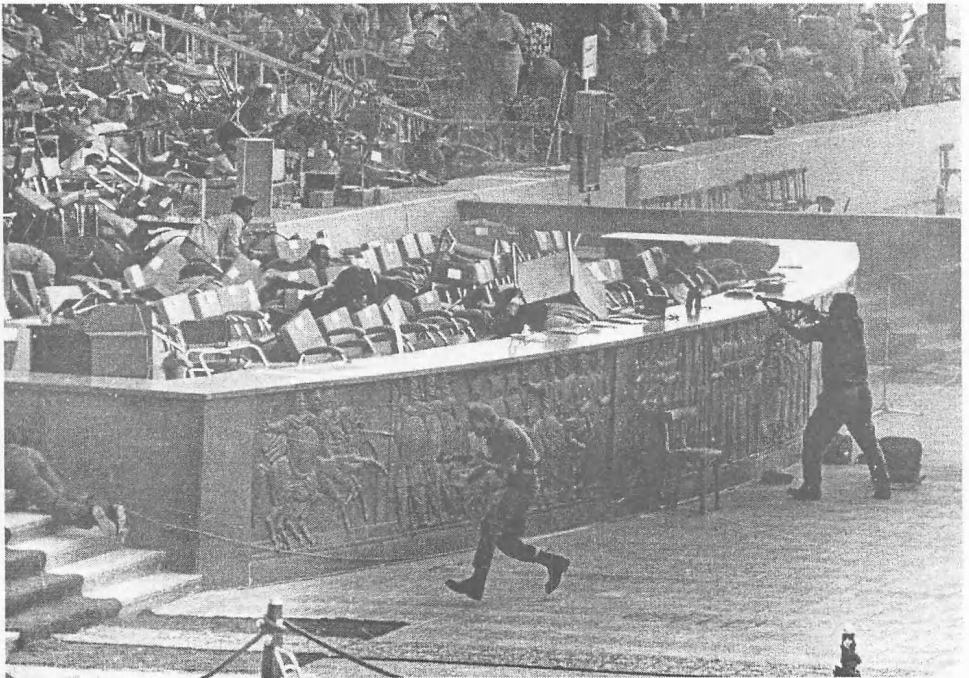


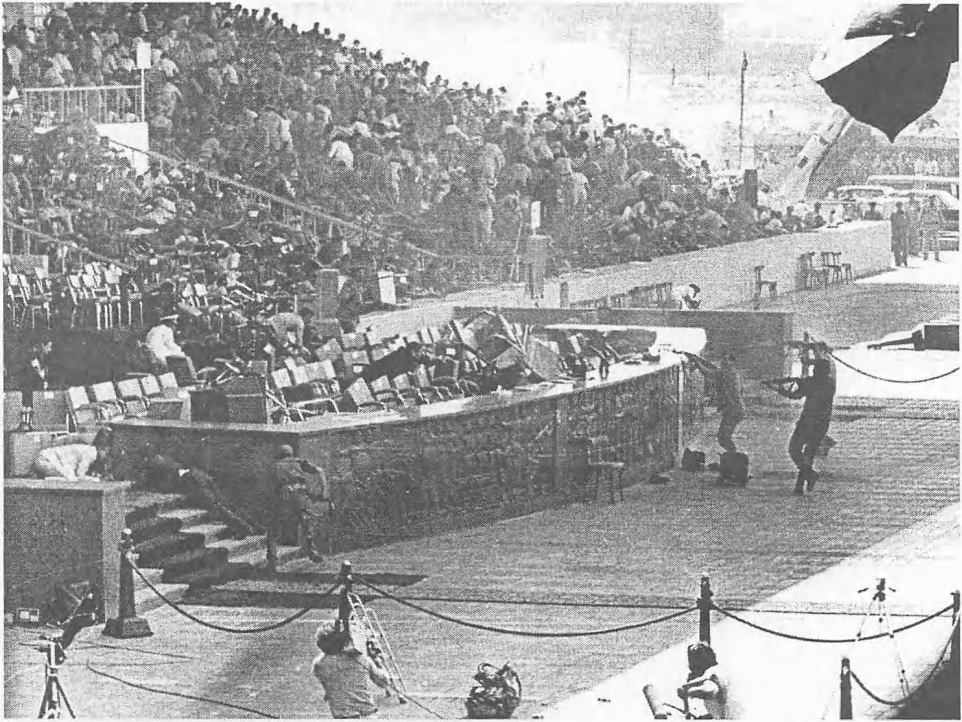
● آخر صورة لخليل التهامي أمام السادات
- قبل اغتياله بوقت قصير - كلفه مرؤد
الطائرات المروح في عرضها العسكري الأخير في
ساحة التحرير العسكري... وظن حوله في
الصف الأول من التسمية: حينئذ شارك نائب
الرئيس والوزير محمد سليم أبو غزالة وزير
الدفاع... وكان السادات يتنم فجأة بإياديه
الظلمين المرتب...

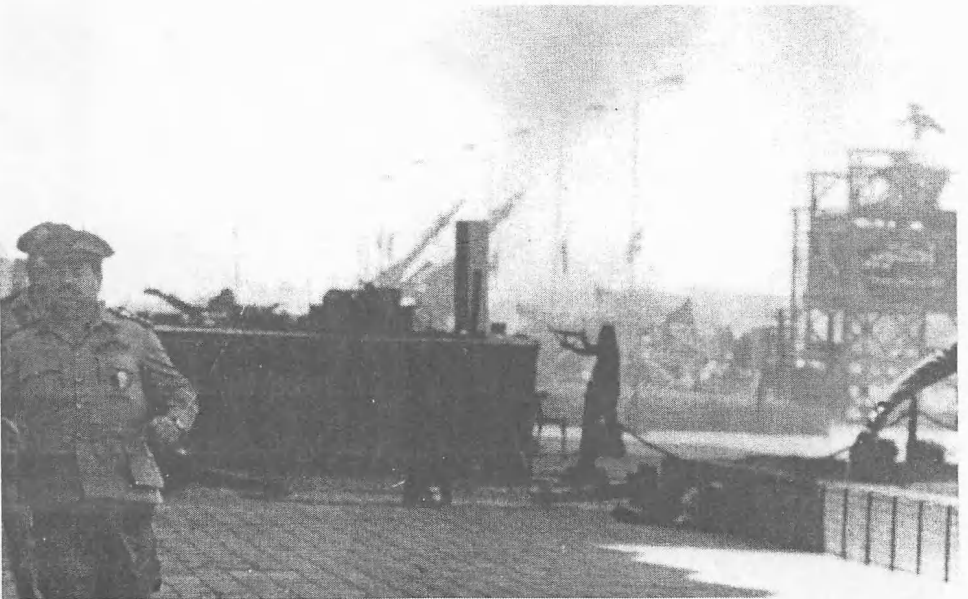
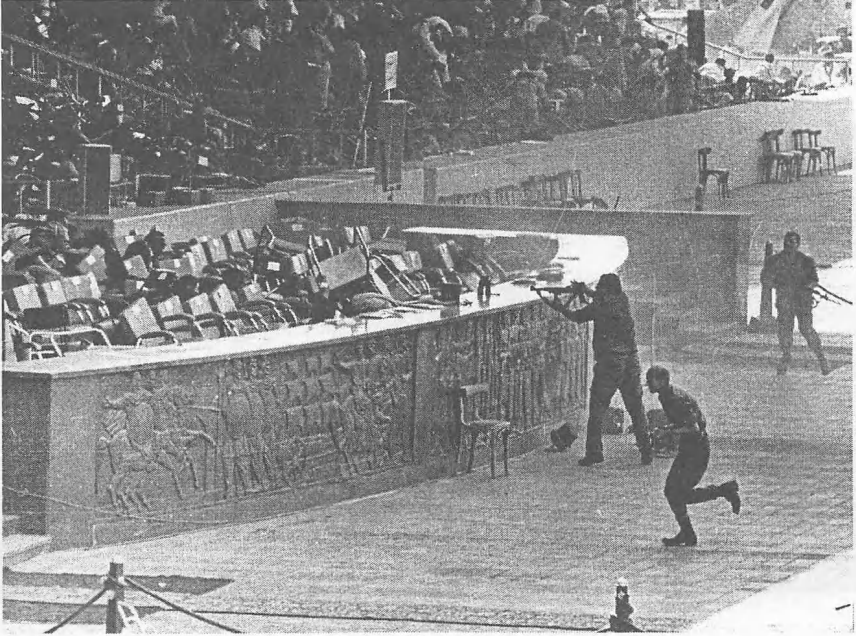


صور حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات







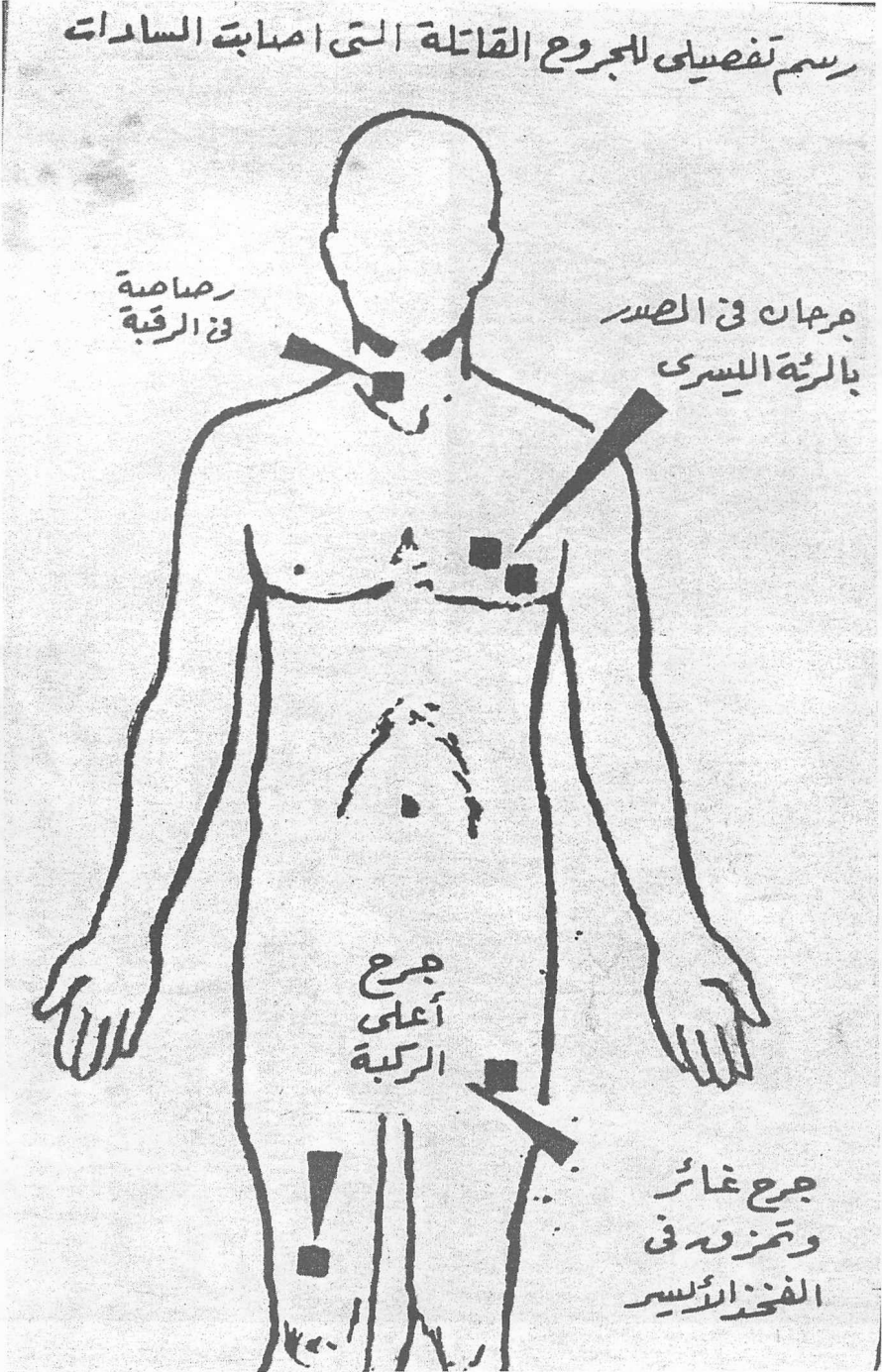


الطائرة الهليكوبتر التي حملت الجثمان من مستشفى المعادي إلى نادي السكة الحديد تمهيداً لبدء
الجنائزة الرسمية



رسم تفصيلي للجروح التي أصابت الرئيس السادات

رسم تفصيلي للجروح القاتلة التي أصابت السادات



صور جنازة الرئيس السادات



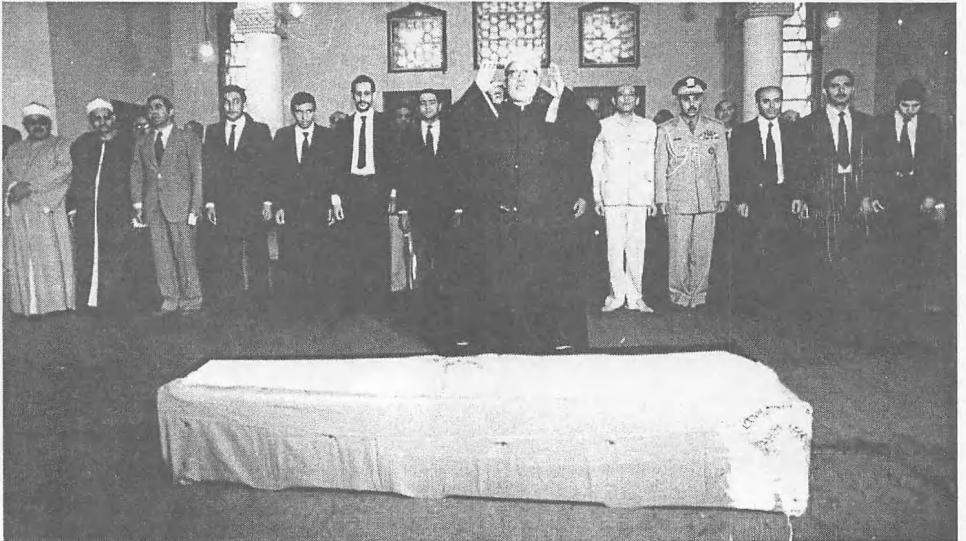
جثمان الرئيس السادات عند خروجه من مسجد
رابعة العدوية لبدء مراسم الجنازة الرسمية
العسكرية



عدد من رؤساء الوفود المشاركة في جنازة الرئيس السادات



مراسيم الجنازة الرسمية للرئيس السادات



كبار رجال الدولة يؤدون صلاة الجنازة على جثمان الرئيس السادات



أفراد أسرة الرئيس يوم الجنازة



حيث يرقد في مثواه الأخير بجوار قبر الجندي المجهول بمدينة نصر



السيدة جيهان السادات وبجوارها حسني مبارك



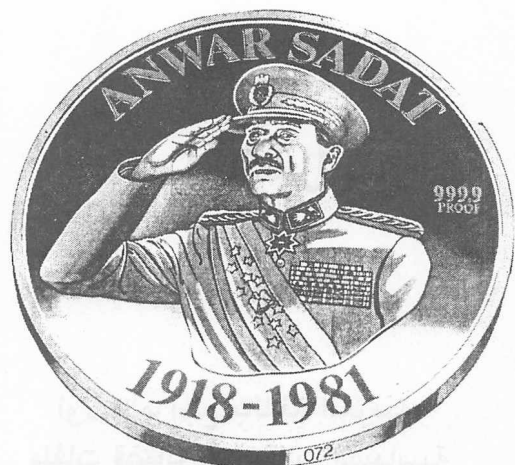
السيدة جيهان السادات وبعض أفراد أسرتها، وحسني مبارك يوم الجنازة



جنازة الرئيس الراحل أنور السادات



نقل جثمان الرئيس الراحل السادات إلى الطائرة الهليكوبتر التي حملته من ساحة مستشفى المعادي إلى مسجد رابعة العدوية بالقاهرة



ميدالية تذكارية صدرت في ذكرى اغتيال الرئيس السادات وتحمل تاريخ ميلاده وتاريخ وفاته



طابع بريد صادر بمناسبة ذكرى استشهاد الرئيس السادات

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية: ملفات قضايا الاغتيالات السياسية

1. مرافعة النيابة العامة في قضية اغتيال المغفور له دولة محمود فهمي النقراشي (الجنائية العسكرية رقم 5 سنة 1949 عابدين).
2. الجنائية رقم 110 لعام 1925 - السيدة - اغتيال السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام.
3. الجنائية رقم 1810 عسكرية - السيدة لسنة 1945، اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء، المصدر (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية، مشروع جمع الوثائق القضائية والقانونية).
4. الجنائية رقم 1071 لسنة 1952 - قصر النيل - اغتيال الشيخ حسن البنا.
5. اغتيال أمين عثمان، قضية النيابة العمومية رقم 1129 عابدين سنة 1946 ورقم 202 سنة 1946.

الكتب

1. ابتسام عبد الفتاح عنایت، الشهيد الحي عبد الفتاح عنایت صفحات من تاريخ الفدائية المصرية، (الزهراء للإعلام العربي، 1987).
2. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين 1948 .. رؤية مصرية، (الزهراء للإعلام العربي، 1986).

3. أحمد حامد السيد، حزب الوفد المصري وحرب فلسطين، في: عبد الوهاب بكر (محرر)، فلسطين بعد خمسين عاماً علي حرب فلسطين، ندوة فبراير (23-24) 2000، (دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2001).
4. أحمد حسن شوربجي، تقديم: مصطفى مشهور، الإمام الشهيد حسن البنا مجدد القرن الرابع عشر الهجري، (دار الدعوة، 1998).
5. أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
6. إسماعيل صدقي، تحقيق، سامي أبو النور، مذكراتي، صفحات من تاريخ مصر (17)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996).
7. السيد حسين جلال، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس (1908-1910)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).
8. السيد يوسف، الإخوان المسلمون: هل هي صحوة إسلامية؟، الجزء الثالث، الجماعة والعنف، (مركز المحروسة، 1994).
9. المارشال ويفل، ترجمة: علي إبراهيم الأقطش، مصطفى كامل فوده، اللنبني في مصر (مصر من مارس 1919 إلى نوفمبر 1925)، (دم، دن).
10. آمال السبكي، سعد زغلول والكفاح السري، (دار المعارف، 1982).
11. أنور السادات، تقديم: جمال عبد الناصر، أسرار الثورة المصرية: بواعثها الخفية وأسبابها السيكلوجية، (مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965).
12. تريفور. أ. إيفانز، ترجمة وتحقيق، سامي أبو النور، مذكرات اللورد كيلرن المنذوب السامي البريطاني في مصر (1934-1936)، (القاهرة، مكتبة مدبولي).
13. تريفور. أ. إيفانز، ترجمة وتحقيق: عبد الرؤوف عمر، مذكرات اللورد كيلرن (1934-1946)، مذكرات سياسية وشخصية للورد كيلرن "سير مايلز

لامبسون" المندوب السامي البريطاني علي مصر، الجزء الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

14. تيودور روشتين، ترجمة: عبد الحميد العبادي، محمد بدران، تاريخ المسالة المصرية (1875 / 1910)، (بيروت، دار الوحدة، 1981).

15. جابر رزق، الأسرار الحقيقية لاغتيال الإمام حسن البنا، (الإسكندرية، دار الدعوة، 1984).

16. جلال يحيى، خالد نعيم، مصر الحديثة (1919-1952)، سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988).

17. ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة: عبد السلام رضوان، (مكتبة مدبولي، 1977).

18. جيهان السادات، سيدة من مصر جيهان السادات، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1987).

19. جيلز كيبيل، ترجمة: أحمد خضر، التطرف الديني في مصر الفرعون والنبي، (بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1988).

20. حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922-1952)، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1982).

21. رفعت السعيد، مصطفى النحاس..السياسي والزعيم والمناضل، (بيروت، دار القضايا، 1976).

22. رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، الجزء الثاني، كتاب يبحث في أصل الأقباط وحضارتهم ووطنيتهم ودستورهم وتاريخ عميدهم المرحوم المغفور له بطرس باشا غالي، (مطبعة مصر، 1911).

23. زكريا بيومي، الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-1948)، (القاهرة، مكتبة وهبه، 1979).

24. رفعت السعيد، حسن البنا متى، كيف، لماذا؟، (دمشق، دار الطليعة، 1997).

25. سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر (1937-1952)، (مكتبة مدبولي، 1988).
26. ريتشارد هرير دكمجيان، ترجمة وتعليق: عبد الوارث، الأصولية في العالم العربي، (دار الوفاء للطباعة والنشر، 1992).
27. زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث، (دار الطباعة القومية، 1978).
28. سيد عبد الرازق، يوسف عبدالله، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين (1888-1948)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995).
29. سميرة بحر، تقديم: علي أحمد عبد القادر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1979).
30. صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة (1930-1952)، الجزء الثالث، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).
31. صبري أبو المجد، مذكراتي في السجن صفحات مطوية من تاريخنا الوطني (9 مارس 1919-24 فبراير 1945)، الجزء الأول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).
32. صبري أبو المجد، المسيرة الطويلة للسادات علي طريق النضال، (القاهرة، دار الشعب، 1976).
33. طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار.. دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية (1920-1924)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977).
34. طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (1945-1952)، (القاهرة، دار الشروق، 1982).
35. طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية) 1920-1924، (دار الهلال، 1998).

36. طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الحركة الوطنية، (القاهرة، دار الشروق، 1988).
37. عامر شماخ، الإخوان والعنف.. قراءة في فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين، (أسعد للنشر والتوزيع، 2008).
38. عبد الرحمن الراقعي، بطل الكفاح الشهيد محمد فريد، الأعمال الموجزة، (دار المعارف، 1993).
39. عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة (1882-1936)، سلسلة الأعمال الفكرية، 2002.
40. عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998).
41. عبد المتعال الجبري، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟ حقائق جديدة ووثائق خطيرة، (دار الاعتصام، 1978).
42. علي فهمي طمان، قضية الإمام الشهيد الأستاذ حسن البنا أمام محكمة جنايات مصر، (مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1954).
43. علي عبد العزيز، الناثر الصامت، (القاهرة، دار المعارف، 1978).
44. عماد الدين عيسى، يوسف السباعي... فلسفة قلم وحياء، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
45. فاطمة سيد أحمد، ماذا لو حكم الإخوان؟، (دار الحرية، 2008).
46. فرج توفيق، قصة الأقباط، (لبنان، جروس برس، 1993).
47. ماجد موريس، الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية، (بيروت، دار الفارابي، 2005).
48. ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامي البريطاني في مصر (1914-1924)، الجزء الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

49. محمد إبراهيم أبو رواع، الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول، (القاهرة، مطبعة حجازي، 1946).
50. محمد إبراهيم أبو رواع، الشهيد أحمد ماهر، المجلد الثاني، (القاهرة، مطبعة حجازي، 1946).
51. محمد إبراهيم الحريري، صفحات من تاريخ مصر: آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب، الجزء الأول، نوفمبر 1927، (القاهرة، مكتبة مديولي، 1991).
52. محمد التابعي، مصر ما قبل الثورة: من أسرار الساسة والسياسيين، (القاهرة، دار المعارف، 1985).
53. محمد الطويل، لعبة الأمم المتحدة والسادات، (الزهراء للإعلام العربي، 1988).
54. محمد جمال الدين المسدي، دنشواي، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2006).
55. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، (القاهرة، دار المعارف، 1977).
56. محمد صابر عرب، حادث 4 فبراير 1942 والحياة السياسية المصرية، (القاهرة، دار المعارف، 1985).
57. محمد عبد الرحمن، دراسة في الحركة الوطنية المصرية: وزارة بطرس غالي (1908-1910)، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1980).
58. محمد فريد حشيش، حزب الوفد (1936-1952)، الجزء الثاني، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
59. محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الجزء الأول، من الثورة العرابية وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، (المطبعة النموذجية، جامعة الإسكندرية).
60. محسن محمد، من قتل حسن البنا؟، (القاهرة، دار الشروق، 1987).

61. محسن محمد، التاريخ السري لمصر، (الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1973).
62. مصطفى عبد الغني، الفريسة والصيد.. الدور الأمريكي في اغتيال حسن البنا، (مكتبة مدبولي، 2000).
63. موسى صبري، السادات.. الحقيقة والأسطورة، (المكتب المصري الحديث، 1985).
64. نبيل عبد الحميد، يوايم رزق مرقص، من قضايا الاغتيالات السياسية.. اغتيال أمين عثمان، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992).
65. هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، (الهيئة العامة للكتاب، 2005).
66. هدى شامل أباطة، النقراشي، (القاهرة، دار الشروق، 2007).
67. وسيم خالد، تقديم: أنور السادات، الكفاح السري ضد الإنجليز مذكرات وسيم خالد، (القاهرة، دار ومطابع الشعب، 1963).
68. الجيش المصري وسبعة آلاف من الزمان، (جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، 2003).

رسائل علمية

1. هيام عبد الشافي، مصر وحرب فلسطين 1948، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2008).
2. أحمد حامد السيد، حزب الوفد والقضية الفلسطينية (1936-1952)، رسالة دكتوراه، (كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2001).

دوريات

1. أحمد ماهر حي لن يموت، مجلة بلادي، العدد (35)، 13 يوليو 1945.
2. أحمد ماهر، صحيفة السياسة الأسبوعية، 3 مارس 1945.

3. دم، كلمة الدكتور هيكل باشا في تأبين الفقيد العظيم أحمد ماهر باشا،
صحيفة السياسة الأسبوعية، 3 مارس 1945.
4. دم، مجرم أثير يطلق الرصاص على أحمد ماهر باشا، صحيفة السياسة
الأسبوعية، 3 مارس 1945.
5. فكري أباطة، أحمد ماهر...!، مجلة المصور، 2 مارس 1945.
6. فكري أباطة، رجالنا، أحمد ماهر...!، مجلة الهلال، 1 يوليو 1937.
7. إحسان عبد القدوس، محاكمة زميلي القاتل، مجلة روز اليوسف، العدد 893،
1945.
8. دم، مصرع رئيس الوزارة المصرية، مجلة أخبار الحرب والعالم، 7 مارس
1945.
9. دم، أنق التفاصيل عن مصرع فقيد الوطن، مجلة المصور، 2 مارس 1945.
10. طاهر الطناحي، حياة كلها معارك مشرفة، مجلة المصور، 2 مارس 1945.
11. دم، فقيد مصر العظيم، مجلة المصور، 2 مارس 1945.
12. دم، حزن الأمة علي فقيدها العزيز، مجلة المصور، 9 مارس 1945.
13. دم، مصر تشيع فقيدها الراحل إلى مقره الأخير، مجلة المصور، 2 مارس
1945.
14. عيسوي عوض الله، كنت أحب الدكتور ماهر باشا، مجلة الاثنين والدنيا،
16 يوليو 1945.
15. دم، لو دافعت عن قاتل ماهر باشا، مجلة روز اليوسف، العدد 891،
1949.
16. دم، قبل الحكم: الشيخ عوض الله العيسوي يتحدث عن ولده محمود
العيسوي، مجلة روز اليوسف.
17. دم، محامي... المحامي القاتل، مجلة روز اليوسف، 24 فبراير 1945.
18. دم، الأمة تحتشد لتوديع فقيدها الراحل. جنازة رهيبة ومظاهرة قوية رائعة،

- مجلة السياسة الأسبوعية، 3 مارس 1945.
19. دم، جلسة صدور الحكم: حكمت المحكمة، مجلة روز اليوسف، العدد 893، 24 فبراير 1945.
20. مصطفى أمين، النقراشي قال لي...، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
21. دم، دموع العالم إجماع على خلود النقراشي، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
22. عبد العلم المهدي، محمود فهمي النقراشي .. الحاكم الاشتراكي الذي فقدها!، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
23. مصطفى القشاشي، محمود فهمي النقراشي .. أول رئيس وزارة مصرية، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
24. إلى النقراشي بطل الجلاء، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
25. النقراشي في بيته، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
26. مصطفى كامل الفلكي، يا شباب الجيل.. خذوا أسرار العظمة، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
27. إبراهيم عبد القادر المازني، يا أسفا على مصر، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
28. حسن حمدي، سطور من المجد في حياة البطل الشهيد، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
29. عباس العقاد، حيرة العقول، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.
30. لطفي عثمان، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، (القاهرة، 1948)
31. مصطفى كامل الفلكي، خلود، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
32. دم، زعيم الشورى، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
33. دم، حبيب الملك، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.

34. عبد اللطيف غربال بك، أيها الرجل العظيم، مجلة الحقيقة، فبراير 1949
35. مصطفى القشاشي، النقراشي أول رئيس وزارة مصرية رفع العلم المصري في عهده، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
36. محمد توفيق دياب، العلم الرفيع الذي هوى، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
37. دم، الرجل الذي طلب الموت من أجل مصر سيعيش في وجداننا مع الخالدين، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
38. دم، البرلمان المصري يبكي الراحل العظيم، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
39. دم، رجالن رفعتهما الجماهير إلى الذروة ووضعهما الوطن في أعز مكان، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
40. دم، فجيعة الفن في نصير الفن، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
41. دم، جريدة مصر الناطقة ونكرى الفقيد الشهيد، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
42. دم، ابن سعد، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.
43. دم، مفاجاة في حادث السردار، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.
44. دم، حادث اغتيال السردار القشة التي قصمت ظهر الحياة الدستورية وعصفت بالاستقلال الوطني، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.
45. دم، الخطة الجهنمية التي وضعها الهلباوي للقبض على قتلة السردار، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.
46. دم، الانهيار الدستوري بعد حادث السردار، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.
47. دم، جنازة السير لي ستاك، مصر المحروسة، الجزء الرابع عشر، نوفمبر 2001.
48. دم، قضية الاغتيالات السياسية، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.

49. دم، كيف كانت مصر عندما صدرت المصور؟، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.
50. خليل حيدر، الحركات الإسلامية في الدول العربية، سلسلة محاضرات الإمارات (23)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
51. عبد المنعم الدسوقي، من قضايا العنف السياسي في مصر: اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية، المجلة التاريخية المصرية، (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلدان 30-31، (1983-1984).
52. مصر المحروسة، الجزء الرابع عشر، نوفمبر 2001. جنانة السير لي ستاك.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Roger Louis, The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism, (Oxford University Press, 1986).
2. M. W. Daly, Darfur's sorrow: a history of destruction and genocide, (Cambridge University Press, 2007).
3. Hanes, William, Imperial diplomacy in the era of decolonization: the Sudan and Anglo-Egyptian relations, 1945-1956, (Greenwood Publishing Group, 1995).
4. M. W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934),Cambridge University Press, 2004).
5. M. W. Daly, Jane Hogan, Images of empire: photographic sources for the British in the Sudan, (BRILL, 2005).
6. Eve Troutt Powell, A different shade of colonialism: Egypt, Great Britain, and the mastery of the Sudan, (University of California Press, 2003)

7. Keith Jeery, *The British army and the crisis of empire, (1918-22), (Manchester University Press ND, 1984).*
8. Andrew James McGregor, *A military history of modern Egypt: from the Ottoman Conquest to the Ramadan War, (Greenwood Publishing Group, 2006).*
9. M. W. Daly m, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium 1934 -1956, (Cambridge University Press, 2003).*
10. Gordon Alexander, Felix Gilbe, *The Diplomats, 1919-1939, (Princeton University Press, 1994).*
11. *Robert O. Collins, Civil wars and revolution in the Sudan: essays on the Sudan, Southern Sudan and Darfur, (1962- 2004), (Tsehai Publishers, 2005).*
12. Moshe, Davis, *Israel, its role in civilization, (Ayer Publishing, 1977).*

Periodicals:

1. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (375), *The Sudan Defense Force, Al-Ahram Weekly On-line , Issue No.520, 8 - 14 February 2001).*
2. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (359), *The bitter harvest, Al-Ahram Weekly On-line, Issue No. 503, 12 - 18 October 2000).*
3. *War & Death, Monday, Mar. 05, 1945, Time Magazine <http://en.wikipedia.org/wiki/Time_Magazine>, <<http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,797138,00.html>>_*
4. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (429), *Al-Ahram Weekly Online, 14 - 20 February 2002, Issue No.573.*

-
5. Egypt in the 20th Century, The Condominium, The Emergence of al Wafd (*the delegation*) as a Political Force,
 6. Portrait of Herbert Kitchener, commander of the AngloEgyptian army that reconquered Sudan in the 1890s, *Courtesy Robert O. Collins,*
 7. Reid, Donald, Political Assassination In Egypt, (1910-1954), (The International Journal Of African Historical Studies, *Vol.15, No 4, 1982*).
 8. Sikaly, Samir, Prime Minster And Assassin: Butrus Ghali And Wardani, (Middle Eastern Studies, *Vol.13, No.1, Jan, 1977*).
 9. Afifi, Mohamed, The State And The Church In Nineteenth-Century Egypt, New Series, Vol. 39, Issue 3, State, Law And Society In Nineteenth Century Egypt (*Nov, 1999*).